



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: تنمية اقتصادية

الموضوع

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية

دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور

زرقين عبود

من إعداد: الطالبة

بيري نورة

أعضاء اللجنة:

رئيسا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر أ	د. بركة السعيد
مقررا	جامعة أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ. د. زرقين عبود
عضوا	جامعة قلمة	أستاذ التعليم العالي	أ. د. غياط شريف
عضوا	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر أ	د. فوزي عبد الرزاق
عضوا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضر أ	د. صالح السعيد
عضوا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر أ	د. جبار بوكثير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى كل شهداء ثورة نوفمبر
إلى روح والدي . غفر الله له
إلى والدتي . أطال الله في عمرها
إلى زوجي ورفيق دربي
إلى أولادي فريال وضياء الدين
إلى كل طالب علم
يبري نورة

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي ثبت خطاي، وألهمني الطموح.
وأقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام، للأستاذ المشرف
أ. د. زرقين عبود، على الجهود التي بذلها، وعلى دعمه
المواصل لإنجاح هذه الأطروحة. وأسأل الله سبحانه وتعالى
أن تكتب له في ميزان حسناته.
وأقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم
بقبول مناقشة هذه الأطروحة.
كما أقدم بشكري للأستاذ الدكتور رجال السعدي على
توجيهاته ومساعدته ودعمه.

يري نورة

الصفحة	العنوان
II	قائمة المحتويات
X	قائمة الجداول
XVII	قائمة الأشكال
أ	الإطار العام للدراسة
ب	أولا: توطئة
د	ثانيا: طرح الإشكالية
هـ	ثالثا: أهمية الدراسة
هـ	رابعا: أهداف الدراسة
و	خامسا: دوافع الدراسة
ز	سادسا: فروض الدراسة
ز	سابعا: حدود الدراسة
ح	ثامنا: منهج الدراسة
ح	تاسعا: الدراسات السابقة
ن	عاشرًا: تقسيم الدراسة
س	الحادي عشر: صعوبات الدراسة
1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر وتدفعاته العالمية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي
4	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
10	المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر
11	المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر
16	المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، منافعه ومؤسسته
16	المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
17	الفرع الأول: الاستثمار المشترك
20	الفرع الثاني: الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي
22	المطلب الثاني: منافع وتكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر

23	الفرع الأول: النظرية التقليدية المعارضة
30	الفرع الثاني: النظرية الحديثة المؤيدة
33	المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات
33	الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات
36	الفرع الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات
41	المبحث الثالث: التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر
41	المطلب الأول: الاتجاهات التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر
42	الفرع الأول: العصر الذهبي للاستثمار الدولي (1800-1914)
44	الفرع الثاني: تراجع الاستثمار الدولي (1919-1945)
45	الفرع الثالث: انتعاش الاستثمار العالمي (1946-1969)
46	المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر
46	الفرع الأول: عقد السبعينيات
48	الفرع الثاني: عقد الثمانينيات
51	الفرع الثالث: عقد التسعينيات
53	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في القرن الحادي والعشرين
53	الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية بديلة
62	الفرع الثاني: نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع
67	الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا
70	خاتمة الفصل
71	الفصل الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية
72	تمهيد
73	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية
73	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتكتلات الإقليمية
75	الفرع الأول: نماذج من الاقتصاديات المتقدمة
81	الفرع الثاني: نماذج من الاقتصاديات النامية
86	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية

93	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والعملة
102	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
104	المطلب الأول: نظريات تفترض كمال السوق
104	الفرع الأول: نظرية اختلاف معدل العائد
107	الفرع الثاني: نظرية المحفظة
108	الفرع الثالث: نظرية حجم السوق والمخرجات
111	المطلب الثاني: نظريات تفترض عدم كمال السوق
111	الفرع الأول: نظرية المنظمات الصناعية
118	الفرع الثاني: نظرية التدويل
120	الفرع الثالث: نظرية الموقع
124	الفرع الرابع: النظرية الأكلتيكية
129	الفرع الخامس: نظرية دورة حياة المنتج
132	الفرع السادس: نظرية رد الفعل عن احتكار القلة
133	المطلب الثالث: نظريات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر
133	الفرع الأول: نظرية التمويل الداخلي
134	الفرع الثاني: نظرية منطقة العملة وأثر سعر الصرف
137	الفرع الثالث: نظرية التنوع مع حواجز أمام التدفقات الدولية لرأس المال
138	الفرع الرابع: نظرية Kojima
140	المبحث الثالث: نظريات تعتمد على متغيرات أخرى ونظريات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
140	المطلب الأول: نظريات تعتمد على متغيرات أخرى لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر
140	الفرع الأول: الخطر السياسي
143	الفرع الثاني: السياسات الضريبية
144	الفرع الثالث: السياسات التجارية
147	الفرع الرابع: السياسات الحكومية
150	الفرع الخامس: التكتلات الاقتصادية
153	الفرع السادس: المؤسسات

156	الفرع السابع: الاستراتيجية والعوامل طويلة المدى
156	المطلب الثاني: نظريات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
157	الفرع الأول: التصدير مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر
157	الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل الترخيص
158	الفرع الثالث: المشاريع المشتركة
160	خاتمة الفصل
161	الفصل الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة
162	تمهيد
163	المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
166	المطلب الأول: تيسير أعمال الاستثمار الأجنبي المباشر
175	المطلب الثاني: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر
188	المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية
197	المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس
197	المطلب الأول: تيسير أعمال الاستثمار الأجنبي المباشر
203	المطلب الثاني: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر
217	المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية
225	المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب
225	المطلب الأول: تيسير أعمال الاستثمار الأجنبي المباشر
235	المطلب الثاني: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر
249	المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية
258	خاتمة الفصل
260	الفصل الرابع: الدراسة القياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014
261	تمهيد
262	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

262	المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2014
273	المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة 1996-2014
286	المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة 1996-2014
300	المبحث الثاني: تعيين وتقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014
303	المطلب الأول: تعيين نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة
304	الفرع الأول: تحديد متغيرات النموذج
308	الفرع الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج والطريقة المناسبة للتقدير
308	المطلب الثاني: تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة
309	الفرع الأول: تجميع البيانات
313	الفرع الثاني: إعداد البيانات
313	الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج
325	المبحث الثالث: تقييم نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014
326	المطلب الأول: حالة الجزائر
326	الفرع الأول: المعايير الإحصائية
327	الفرع الثاني: المعايير القياسية
334	الفرع الثالث: المعايير الاقتصادية
335	المطلب الثاني: حالة تونس
335	الفرع الأول: المعايير الإحصائية
336	الفرع الثاني: المعايير القياسية
342	الفرع الثالث: المعايير الاقتصادية
343	المطلب الثالث: حالة المغرب
343	الفرع الأول: المعايير الإحصائية
344	الفرع الثاني: المعايير القياسية
347	الفرع الثالث: المعايير الاقتصادية
347	المطلب الرابع: مقارنة النتائج

351	خاتمة الفصل
352	الفصل الخامس: الآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014
353	تمهيد
354	المبحث الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة
354	المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
361	المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية
364	المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي
369	المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة
373	المطلب الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الرأسمال البشري
375	المطلب السادس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي
378	المطلب السابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية
381	المطلب الثامن: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
381	المبحث الثاني: إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014
382	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
396	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس
407	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب
417	المبحث الثالث: الدراسة القياسية للآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014
417	المطلب الأول: تعيين نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية
424	المطلب الثاني: تقدير نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر
429	المطلب الثالث: تقدير نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في تونس
343	المطلب الرابع: تقدير نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في المغرب
439	المطلب الخامس: مقارنة النتائج
442	خاتمة الفصل

444	الخاتمة
446	أولا: نتائج الدراسة
450	ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات
453	ثالثا: توصيات الدراسة
454	رابعا: آفاق البحث
457	قائمة المراجع
477	الملخص باللغة العربية
478	الملخص باللغة الفرنسية
479	الملخص باللغة الانجليزية

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مؤشرات مختارة للشركات متعددة الجنسيات والإنتاج الدولي خلال الفترة 1990-2014	37
(2-1)	أكبر 20 شركة متعددة الجنسية غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية لسنة 2012	38
(3-1)	بعض الإحصائيات عن نشاط أكبر 100 شركة متعددة الجنسية في العالم	39
(4-1)	توزيع الاستثمارات الأجنبية لسنة 1914 جغرافيا	43
(5-1)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة للفترة 1970-1979	47
(6-1)	التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في سني 1971 - 1978 في مناطق مختارة	48
(7-1)	التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول المتقدمة للفترة 1980-1990	51
(8-1)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بحسب المناطق للفترة 1993-2000	56
(9-1)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة للفترة 2009-2012	64
(1-2)	آليات تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر	74
(2-2)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2013	78
(3-2)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لأمريكا الشمالية خلال الفترة 1990-2013	80
(4-2)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1995-2004	83
(5-2)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1996-2013	85

123	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	(2-6)
125	الأسئلة الأساسية للنظرية الإكليتيكية	(2-7)
127	المحددات المختلفة للاستثمار المباشر الأجنبي	(2-8)
186	حصيلة خوصصة المؤسسات العمومية للفترة 2003-2007	(3-1)
189	بيانات حجم السوق الجزائرية ومعدل نموه	(3-2)
192	نشاط سوناطراك الاستكشافي والإنتاجي للفترة 2011-2013	(3-3)
195	تطور عدد الطلبة بالجامعة الجزائرية للفترة 1996-2012	(3-4)
200	الحوافز الجبائية والمالية بعنوان الاستثمار في المناطق التي تتطلب تنمية جهوية	(3-5)
210	تطور الإضرابات في تونس للفترة 2010-2013	(3-6)
217	بيانات حجم السوق التونسية ومعدل نموه	(3-7)
219	إنتاج واستهلاك الموارد الطاقوية في تونس	(3-8)
223	تطور عدد الطلبة بالجامعة التونسية للفترة 2009-2014	(3-9)
250	بيانات حجم السوق المغربية ومعدل نموه	(3-10)
252	إنتاج واستهلاك الموارد الطاقوية في المغرب	(3-11)
256	تطور عدد الطلبة في الجامعات المغربية للفترة 2009-2013	(3-12)
265	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2014	(4-1)
266	توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لإفريقيا حسب الحجم لسنة 2013	(4-2)
267	توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب أقاليمها الأصلية للفترة 1994-2001	(4-3)
268	مشروعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر لسنة 2001 تبعا لبلدها لأصل	(4-4)
269	توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة 2002-2014 تبعا لبلدها الأصل	(4-5)
270	توزيع الاستثمارات الأجنبية على أوجه قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر من	(4-6)

	2001/12/31 إلى 93/11/13	
272	توزيع الاستثمارات الأجنبية على أوجه قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة 2002-2014،	(7-4)
275	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس للفترة 1996-2014	(8-4)
280	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس حسب البلد والمنطقة للفترة 2001-2012	(9-4)
281	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس حسب البلد الأصل لسنتي 2013 و2014،	(10-4)
283	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على أوجه القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2010	(11-4)
284	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على أوجه القطاعات الاقتصادية في تونس للفترة 2011-2014	(12-4)
288	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب للفترة 1996-2014	(13-4)
292	مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب للفترة 2005-2012	(14-4)
297	القطاعات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب للفترة 1996-2004	(15-4)
299	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب للفترة 2005-2013	(16-4)
302	بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	(17-4)
309	مصادر البيانات المعتمدة	(18-4)
310	البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 1996-2014	(1-19-4)
311	البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس للفترة 1996-2014	(2-19-4)
312	البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب للفترة 1996-2014	(3-19-4)

317	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى	(20-4)
320	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات عند الفرق الأول	(21-4)
323	نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1996-2014	(22-4)
324	نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس خلال الفترة 1996-2014	(23-4)
325	نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب خلال الفترة 1996-2014	(24-4)
330	اختبار وصف النموذج لحالة الجزائر	(25-4)
332	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لحالة الجزائر	(26-4)
333	الارتباط الجزئي بين متغيرات النموذج لحالة الجزائر	(27-4)
334	اختبار عدم ثبات التباين لحالة الجزائر	(28-4)
338	اختبار وصف النموذج لحالة تونس	(29-4)
340	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لحالة تونس	(30-4)
341	الارتباط الجزئي بين متغيرات النموذج لحالة تونس	(31-4)
342	اختبار عدم ثبات التباين لحالة تونس	(32-4)
345	اختبار وصف النموذج لحالة المغرب	(33-4)
347	اختبار عدم ثبات التباين لحالة المغرب	(34-4)
348	ملخص نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014	(35-4)
384	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للجزائر خلال الفترة 1996-2013	(1-5)

387	مناصب العمل الموفرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2001	(2-5)
387	عروض العمل من قبل الاستثمار في الجزائر للفترة 2002-2014	(3-5)
389	تطور صادرات وواردات السلع في الجزائر للفترة 1996-2013	(4-5)
391	صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 1997-2013	(5-5)
397	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في تونس للفترة 1996-2013	(6-5)
401	مواطن العمل في المؤسسات التي تشغل أكثر من 10 عمال في تونس	(7-5)
403	عروض العمل من قبل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس سنة 2014	(8-5)
404	تطور صادرات وواردات السلع في تونس للفترة 1996-2014	(9-5)
408	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المغرب للفترة 1996-2013	(10-5)
412	تطور قيم الاستثمارات الموافق عليها من خلال اللجنة الوطنية للاستثمارات المغربية للفترة 1999-2010	(11-5)
415	تطور صادرات وواردات السلع في المغرب للفترة 1998-2014	(12-5)
419	مصادر البيانات المعتمدة في دراسة نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية	(13-5)
420	البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة للفترة 1996-2014	(14-5)
421	نتائج اختبار جذر الوحدة لنموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية	(15-5)
423	نتائج اختبار جذر الوحدة لنموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية	(16-5)
425	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة	(17-5)

	2014-1996	
426	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر للفترة 2014-1996	(18-5)
427	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الجزائر للفترة 1996- 2014	(19-5)
428	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الجزائر للفترة 1996- 2014	(20-5)
429	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر للفترة 1996- 2014	(21-5)
430	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس للفترة 2014-1996	(22-5)
431	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في تونس للفترة 2014-1996	(23-5)
432	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في تونس للفترة 1996- 2014	(24-5)
433	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في تونس للفترة 1996- 2014	(25-5)
334	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في تونس للفترة 1996- 2014	(26-5)
438	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس للفترة 2014-1996	(27-5)
436	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في المغرب للفترة 2014-1996	(28-5)

437	تأثير تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في المغرب للفترة 1996-2014	(5-29)
438	تأثير تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في المغرب للفترة 1996-2014	(5-30)
439	تأثير تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في المغرب للفترة 1996-2014	(5-31)
440	ملخص لنتائج تقدير نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014	(5-32)

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	9
(2-1)	تغير نظرة العالم للاستثمار الأجنبي المباشر	30
(3-1)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في العالم للفترة 1980-1989	49
(4-1)	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لسنة 1997	53
(5-1)	نمط التدفقات الدولية لرأس المال الخاص في الأسواق النامية للفترة 1980-2004	55
(6-1)	التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل عالميا للفترة 1987-2006	67
(7-1)	توزيع قطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا للفترة 2008-2011	68
(1-2)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة 1996-2014	97
(2-2)	معدل العائد بكل من الدولة الأم والدولة المضيفة	105
(3-2)	تحليل جزئي للاختيار بين الصادرات والاستثمار	114
(4-2)	دورة حياة المنتج الدولي	130
(1-3)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	164
(2-3)	تطور عدد التلاميذ في الجزائر للفترة 1996-2012	194
(3-3)	تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في تونس للفترة 1996-2013	206
(4-3)	تطور عدد التلاميذ في تونس للفترة 1996-2013	222
(5-3)	تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في المغرب للفترة 1996-2013	239
(6-3)	تطور الإضرابات في المغرب للفترة 2001-2011	242
(7-3)	مجموع الدول المرتبطة مع المغرب باتفاقيات للتبادل الحر	252
(8-3)	تطور عدد التلاميذ في المغرب للفترة 1996-2012	255
(1-4)	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 1970-1995	264

274	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس للفترة 1970-1995	(2-4)
279	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس حسب أقاليمها الأصلية للفترة 1996-2000	(3-4)
282	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس للفترة 1990-2000	(4-4)
287	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب للفترة 1970-1989	(5-4)
292	الدول الرئيسية المستثمرة في المغرب للفترة 1997-2003	(6-4)
295	مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب حسب المناطق الجغرافية للفترة 2005-2013	(7-4)
328	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لحالة الجزائر	(8-4)
331	اختبار استقرار المعلمات المقدرة لحالة الجزائر	(9-4)
337	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لحالة تونس	(10-4)
339	اختبار استقرار المعلمات المقدرة لحالة تونس	(11-4)
344	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لحالة المغرب	(12-4)
346	اختبار استقرار المعلمات المقدرة لحالة المغرب	(13-4)
383	تطور معدل الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة 1996-2014	(1-5)
386	تطور القوى العاملة ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1996-2013	(2-5)
395	تطور بعض مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1997-2013	(3-5)
396	تطور معدل الادخار والاستثمار في تونس للفترة 1996-2013	(4-5)
398	تطور قيم الاستثمار في تونس للفترة 1996-2014	(5-5)
400	تطور القوى العاملة ومعدل البطالة في تونس للفترة 1996-2013	(6-5)
406	تطور بعض مؤشرات ميزان المدفوعات في تونس للفترة 1996-2014	(7-5)

407	تطور معدل الادخار والاستثمار في المغرب للفترة 1996-2013	(5-8)
410	تطور قيم الاستثمار في المغرب للفترة 1996-2013	(5-9)
411	تطور القوى العاملة ومعدل البطالة في المغرب للفترة 1996-2013	(5-10)
416	تطور بعض مؤشرات ميزان المدفوعات في المغرب للفترة 1998-2013	(5-11)

أولاً: توطئة

حصلت أغلب الدول النامية على استقلالها خلال الخمسين سنة الماضية، وفي بداية مسار مختلف هذه الدول، كان الاقتصاد العالمي ذي الثنائية القطبية هو القاعدة، دول نامية في الجنوب، ودول متقدمة في الشمال. وكان معظم دول الجنوب يتميز بالتخلف والفقر، ووفرة العمالة والمواد الأولية والمنتجات الزراعية. بينما دول الشمال تميزت بالتقدم والغنى، واستثمارها بالصناعة والجزء الأكبر من التدفقات المالية والتجارية الدولية.

إن الأمل في إحراز تقدم ملموس نحو الخروج من التبعية في الدول النامية عقب استقلالها، دفعها إلى اعتماد خطط تنمية هدفت إلى تطوير بنيتها التحتية وبناء قاعدة اقتصادية قوية وتحسين ظروف المعيشة. وقد اصطدمت هذه الدول بضعف معدلات الادخار فيها، ولم تمتلك التمويل اللازم لتحقيق هذا الأمل، ونظرا للظروف الاقتصادية المواتية آنذاك، قامت عن طريق الاقتراض بأسعار فائدة حقيقية منخفضة وسالبة أحيانا حتى عام 1979 بتمويل خطط التنمية هذه، بدون أن ترسم لنفسها إستراتيجية واضحة المعالم لمواجهة توارخ استحقاق ديونها.

وعلى الرغم من أن بعض الدول النامية قد حققت معدلات نمو سريع خلال تلك الفترة، إلا أنه ومع سقوط الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية نهاية سبعينات وبداية ثمانينات القرن الماضي، التي كانت تبني الفكر الكينزي، وصعود أحزاب يمينية انتهجت ورسمت سياساتها الاقتصادية على أساس النظريات النيوكلاسيكية لمحاربة الركود التضخمي، من خلال رفع أسعار الفائدة على قروضها الممنوحة للدول النامية، هذه السياسة أدت إلى أزمة مديونية عالمية سنة 1982، حيث عجزت عدة دول نامية عن سداد ديونها. هذه الوضعية مع الأزمة البنوية التي عاشتها أغلب الدول النامية، دفعتها إلى التفكير في اتخاذ سياسات بديلة عن تلك المعتمدة منذ ستينات القرن الماضي. على هذا الأساس، تبنى العديد من الدول النامية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، برامج إصلاح اقتصادية، بغية تصحيح الخلل في توازناتها الداخلية والخارجية لكي تضمن معدلات نمو اقتصادي سريع ومستمر بدون ضغوط تضخمية ووضعية أفضل لميزان المدفوعات.

اقتناع الدول النامية بفشل سياسات التنمية المتبعة عقب استقلالها، دفعها إلى مواكبة موجة العولمة، التي أدى ظهورها إلى تعزيز التكامل بين الاقتصاديات، حيث تضاعف في ظلها حجم المبادلات بين الدول التي تغلبت على نحو متزايد على مختلف العوائق التي كانت تعترضها. ولقد تولدت تيارات جديدة لتمويل النمو والتنمية مع توسع حركة رؤوس الأموال الدولية. حيث مثل النمو اللافت للنظر في تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة إلى الدول النامية في مختلف أنحاء العالم على مدى الثلاثين سنة الماضية واحدة من الأخبار الجيدة في مجال التنمية. فتدفقات رؤوس الأموال الخاصة بلغت ذرى تاريخية، تصدرها الاستثمار الأجنبي المباشر. وجميع البلدان الآن، هي في منافسة محذمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع الإقلاع الاقتصادي المذهل لكل من الصين والهند نتيجة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها من الدول الصناعية، أدى في نهاية المطاف، إلى إقناع دول العالم المتبقية وخصوصا الإفريقية منها الأكثر تشكيك، والذين كانوا ينظرون إليه على أنه سياسة استعمارية جديدة، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة أساسية لإنشاء وتطوير اقتصادياتها من الحلقة المفرغة للتخلف.

إن تعزيز العولمة لتحرير الاقتصاديات وتطوير صيرورة عالمية للنشاط الاقتصادي الذي يؤثر على كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولد عملية ديناميكية يكون فيها الاستثمار الأجنبي المباشر هو حجر الزاوية. الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه العملية هي الشركات متعددة الجنسيات، بما في ذلك الاستراتيجيات والهياكل التنظيمية التي تغيرت مع زيادة المنافسة في السوق العالمية. إن أسباب التحول اللافت للنظر تعد متنوعة ومتعددة. فالخصوصية أو فتح الاقتصاد أمام عمليات الاستحواذ الأجنبي للشركات المحلية ربما تكون فرصة لا تتكرر للشركات المتعددة الجنسيات. بالإضافة إلى ذلك، بعض الدول النامية التي قيدت حتى الاستثمارات الخضراء التي تقوم بها الشركات الأجنبية قد تكون أكثر انفتاحا في الوقت الحالي. كما أن التحسينات في مناخ الاستثمار بصفة عامة، بما في ذلك سياسات التجارة والسياسات التي تؤثر على سهولة وتكلفة إنشاء المشروعات وتشغيلها تساعد في هذا الصدد.

كل هذه التحولات، ميزت الجهود الدولية الكبرى لتحرير رأس المال، حيث كانت هناك رغبات متزايدة في جذب رأس المال من أجل تمويل استراتيجيات التنمية التي تقودها الصادرات، والحد من الاعتماد على المساعدات المالية والديون الخارجية من قبل الجهات المانحة والدائنين

التقليديين، وتطوير الأسواق المالية المحلية وزيادة تكاملها مع كثير من البلدان. في المقابل، وضعت قوانين الاستثمار لحماية الاستثمارات والمستثمرين، في نفس الوقت مع معاهدات الاستثمار الثنائية التي فرضت لحماية وتحسين ظروف الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الصورة النمطية لإفريقيا ومنها دول الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب) هو أنها غير مواتية دائما للاستثمار الأجنبي المباشر. ففي كثير من الأحيان، تقدم صورة دول الدراسة من خلال الاختلالات الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، على الرغم من أنها شهدت منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي حركة نشطة لإعادة هيكلة اقتصادياتها الوطنية، تمثلت في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي ارتكزت على تحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود وتعزيز قوى السوق في شتى المجالات الإنتاجية، التجارية والخدمية. برامج الإصلاح هذه، أدت إلى تعزيزات هيكلية رئيسية، وإن كانت لم تلاحظ بشكل كامل بعد من مختلف الشركات متعددة الجنسيات، فالتغيرات في المنطقة بلغت درجة كبيرة من العمق طالت فلسفة الاقتصاد نفسها، وهي على درجة كبيرة من الأهمية مشابهة لتلك التي يمكن ملاحظتها في دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب وجنوب شرق آسيا.

ثانيا: طرح الإشكالية

انطلاقا من ذلك، وعلى ضوء ما تقدم، يمكن بلورة معالم مشكلة الدراسة التي يمكن صياغتها وتحديدتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي المحددات الرئيسية المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي آثاره على التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 1996-2014؟

هذا التساؤل الرئيسي تنبثق منه عدة تساؤلات فرعية هي:

1 - ما هي طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي الدوافع وراء قيامه؟ وما هي مختلف التوجهات التي ميزت تدفقاته عالميا؟

2 - ما هي المقومات الرئيسية لمناخ الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب؟

3 - ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة؟ وما مدى الاختلاف في هذه المحددات؟

4 - ما هي إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة؟ وهل يمكن القول بأن إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر هي نفسها في جميع دول الدراسة؟

5 - ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في دول الدراسة؟ ثالثاً: أهمية الدراسة

إن تلك التساؤلات تدعوا إلى أهمية البحث في تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية من خلال:

1 - يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية، تشكل عملية تهيئة المناخ الملائم لاستقطابه إحدى أنجع الوسائل لزيادة تدفقاته، ومن هنا تأتي أهمية معرفة العوامل المحددة لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر، لأجل صياغة السياسات التي تساعد على جذب، والعمل على إزالة العقبات أمام تدفقاته،

2 - نتيجة للتقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية (أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار المنتجات وأسعار المحروقات)، أصبحت دول الدراسة تجد صعوبة في توفير الموارد اللازمة لتمويل وارداتها، وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هو المصدر الأكثر استقرار للقضاء على التبعية الاقتصادية لها،

3 - الآثار الاجتماعية التي سببتها اتفاقيات التصحيح الهيكلي لدول الدراسة مع صندوق النقد الدولي دفعتها إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو السريع الذي يوفر فرص عمل مباشرة، وكذا يوفر الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل النفقات الاجتماعية،

4 - على الرغم من قيام دول الدراسة بمحاولة بناء صناعات (ميكانيكية، نسيجية، محروقات، ...)، إلا أنها لم تتمكن من مواكبة الركب العالمي الناتج عن الابتكارات السريعة والمتلاحقة، وبقت معظم هذه الصناعات حبيسة النماذج الأولية نتيجة لعدم تمكنها من التكنولوجيا والمعرفة. من هنا، تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لتطوير النسيج الصناعي القائم.

رابعاً: أهداف الدراسة

من جملة الأهداف التي تسعى إليها الدراسة نذكر:

1 - تقديم صورة شاملة لنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر، تسمح لنا بفهم العوامل التي تحكم سلوكه من جهة، ومعرفة آثاره على الدول المضيفة من جهة أخرى.

2 - استعراض ومقارنة المناخ الاستثماري السائد في كل من الجزائر، تونس والمغرب، وذلك لتحديد المزايا التي يمنحها موقعها المضيف للمستثمر الأجنبي، وكذا لتحديد نقاط الضعف في السياسات الاستثمارية المتبعة من طرفها بغرض تحسينها،

3 - عرض مختلف الاتجاهات الدولية، التاريخية منها والحديثة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإبراز حجم ومصادر وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، ومدى استفادتها من هذه التدفقات.

4 - معرفة مدى إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة.

5 - إعداد نموذج قياسي لمحددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة يمكننا من وضع مجموعة من التوصيات في ما يخص السياسات الملائمة لجذب المزيد من هذه الاستثمارات، ولمعرفة مدى تأثيره على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية.

6 - معرفة وجود تنافس أم تكامل بين هذه الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

7 - اقتراح مجموعة من الحلول والسياسات التي تسمح لدول الدراسة بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل، وتوجيهه نحو القطاعات التي تضمن تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية فيها.

خامسا: دوافع الدراسة

إن مبررات وأسباب اختيار الباحثة لهذا الموضوع تكمن فيما يلي:

أسباب موضوعية:

تزايد اهتمام دول العالم والدول النامية خاصة باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتماشي الدراسة مع السياق الحكومي الراهن في دول الدراسة، التي أولت اهتمام بالغ بالاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك، نحاول معرفة أثر السياسات المتبعة في تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وأثر هذا الأخير على التنمية الاقتصادية فيها.

أسباب ذاتية:

مواصلة البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة أن الباحثة قامت بدراسة محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الماجستير، وهو ما دفعها إلى التوسع في هذا الموضوع بإجراء دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر، تونس والمغرب.

سادسا: فروض الدراسة

- صيغت وصممت مجموعة من الفرضيات نرى أنها تشكل أكثر الإجابات احتمالا على الإشكالية المعتمدة في الدراسة وعلى الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:
- 1 - ينفرد الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم خصائصه عن سائر تدفقات رؤوس الأموال الدولية الأخرى، وهناك دوافع طاردة ودوافع جاذبة أدت إلى زيادة تدفقاته وتنوع اتجاهاته.
 - 2 - يعتبر مناخ الاستثمار في دول الدراسة خصب لكل المتعاملين الاقتصاديين. وهناك عدة مقومات إطارية، تسييرية واقتصادية لتقييمه.
 - 3 - لا يوجد تأثير لمزايا الموقع التي تملكها دول الدراسة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. ولا يوجد تباين في تأثير هذه المزايا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينها.
 - 4 - لم تكن إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة بقدر ما كان متوقع منها، ولم تختلف هذه الإسهامات من دولة لأخرى.
 - 5 - لا توجد آثار للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية (النمو، الاستثمار المحلي، العمالة، الصادرات، الواردات) في دول الدراسة. ولا يوجد اختلاف بين هذه الآثار.

سابعا: حدود الدراسة

الإسهام النظري الذي نهتم به في هذه الدراسة هو النظرية الإكليتيكية وخصوصا الجزء المتعلق بمزايا الموقع Location Advantages. هذه النظرية التي طورها Dunning حول المراحل المختلفة من التنمية الاقتصادية التي تتحرك من خلالها الدول من حيث جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تبني الدراسة مواقف المدرسة الحديثة المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر، خلافا للمدرسة التقليدية التي لم ترى فيه سوى وسيلة للهيمنة وكسب الربح على حساب الدول المضيفة.

ولقد تم اختيار كل من الجزائر، تونس والمغرب، لعدة اعتبارات تمكنا من إجراء دراسة مقارنة بينها، ومن أهم هذه الاعتبارات:

- وجود الدول الثلاث متجاورة في نفس الإقليم الجغرافي،

– اشتراكها في عدة مقومات (تاريخ الاستقلال، النهج الاقتصادي، اللغة، الدين، العادات والتقاليد،...).

– تشابه المنطقة في عدة مؤشرات تهم المستثمر الأجنبي (موارد أولية، سكان شباب، المستوى التعليمي، الدخل الفردي، التقدم التكنولوجي،...).

ويشمل هذا البحث الفترة الممتدة بين 1996-2014، ويرجع أسباب اختيار هذه الفترة إلى أن سنة 1996 بدأت تشهد تدفقات ملحوظة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، وكذا لبداية بروز نتائج مختلف الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والاقتصادية التي انتهجتها دول الدراسة بداية تسعينات القرن الماضي.

ثامنا: منهج الدراسة

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات ونظرا لطبيعة الموضوع اتبعت الباحثة ثلاثة مناهج: أولهما، المنهج الوصفي لدراسة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل العوامل المؤثرة فيه، ومعرفة آثاره على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة. وثانيهما، المنهج المقارن لتحديد أوجه الشبه والاختلاف في مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر تونس والمغرب. أما ثالثهما، المنهج الاستقرائي بهدف الكشف عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس آثاره على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول الدراسة، وذلك من خلال أساليب القياس الاقتصادي.

تاسعا: الدراسات السابقة

تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي أسهمت بدور كبير في إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تمت دراسة مختلف الأبحاث والدراسات التي تخصصت في التحليل والتقييم للعوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، وإلى آثارها على التنمية الاقتصادية. حيث كان لهذه المراجع والدراسات دور متميز في ضبط الإشكالية وتأسيس فكرة الباحثة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم هذه الدراسات نذكر منها:

• دراسة (جمال محمود عطية، 2002): "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري". أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر. والتي تناول فيها الباحث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على

التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك على مستويين الوطني والقطاعي للتعرف على نوعية هذا التأثير (بالإيجاب أو بالسلب)، وكذا مدى اختلاف هذا التأثير من قطاع اقتصادي إلى آخر. وقد أظهرت نتائج الدراسة استفادة الاقتصاد المصري من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو على المستوى الوطني خلال الفترة 1987-2000، بفعل التكنولوجيا المصاحبة لتلك التدفقات. كذلك وجود تأثير موجب لمعدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو قطاع الصناعة خلال نفس الفترة. كذلك تأثيره الإيجابي على متوسط إنتاجية العامل على المستوى الوطني وعلى المستوى القطاعي، وتأثيره الإيجابي على الصادرات والواردات.

• دراسة (Isabel Feath, 2005): "Foreign direct investment in Australia: Determinants and consequences". أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة Melbourne، أستراليا. اهتمت هذه الأطروحة بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي الداخل إلى أستراليا، ومدى تأثيره الفعلي على الاقتصاد الأسترالي. وقد استخدمت هذه الدراسة بيانات السلسلة الزمنية وبيانات Panel جديدة لم تستخدم سابقا خلال الفترة 1981-2002، تختص التدفقات الإجمالية والقطاعية وكذلك من حيث مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. وذلك بغرض إعطاء فهم أفضل للتجربة الأسترالية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أكدت الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن تفسيره من خلال نظرية واحدة، بل بمجموعة متنوعة من النظريات. هذه المقاربات النظرية لا تعتبر بديلة لبعضها البعض، بل تعتبر متكاملة بحيث يتولى كل منها شرح جوانب مختلفة لنفس الظاهرة. وأكدت النتائج القياسية أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى أستراليا يمكن تفسيره من خلال عدة نظريات مختلفة، بما في ذلك مزايا الملكية، حجم السوق، تكاليف عوامل الإنتاج، تكاليف النقل والعوامل السياسية. وركز الجزء الثاني من تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في أستراليا على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تستخدم نوعين من مجموعات البيانات (بيانات ربع سنوية إجمالية والبيانات السنوية الخاصة بالصناعة)، حيث أثبتت النتائج وجود آثار طويلة الأجل لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة نمو الاستثمار المحلي، نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته.

• دراسة (كمال مرداوي، 2004): "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة: حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه الدولة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر. والتي تناولت تأصيل نظري لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، والبحث في كيفية تمكين الدول النامية عموماً والجزائر خصوصاً من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم فوائده على اقتصادياتها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو في طبيعته إلا حالة من حالات تطور نشاطات المؤسسة الاقتصادية، التي تسعى إلى استغلال مزاياها الخاصة، عبر مراحل من التجارب والنمو، في الاستثمار خارج موطنها. كما خلصت الدراسة أيضاً إلى أن خصائص الدول المتخلفة ومميزاتها تلها تأثيراً كبيراً، على توجهات وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادياتها، كما له آثار اقتصادية إيجابية يمكن للدول المتخلفة المضيفة الاستفادة منها، إذا ما أحسنت استغلال مزايا موقعها النوعية في اتجاه ذلك. وقد أكدت الدراسة على ضرورة تغيير الذهنيات تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وإزالة الأعباء الإدارية والبيروقراطية وإصلاح مختلف القطاعات الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

• دراسة (وسيم محمد هاشم جبر، 2007): "دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة (حالة الأردن ومصر واليمن)". أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن. والتي حاولت الكشف عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول المعتمدة كعينة دراسة، وإلقاء الضوء على التحديات ونقاط الضعف التي تواجه هذا النوع من الاستثمار اقتراح المعالجات المناسبة له.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والبيئة الإدارية والاستثمار الأجنبي المباشر في كل من مصر، الأردن واليمن. كما أكدت على عدم وجود علاقة بين العوامل الثقافية والاستثمار الأجنبي المباشر. ومن خلال التحليل الجزئي للاستبيان المستخدم في هذه الدراسة، توصل الباحث إلى أن المؤسسات المصرفية تعتبر من أكثر العوامل تأثيراً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن المستثمر المحلي يلعب دوراً حيوياً ومؤثراً في جذب الاستثمار الأجنبي. كذلك أشارت

النتائج إلى وجود نوع من التعقيدات في الإجراءات الجمركية والبيروقراطية في دول الدراسة، كما تعتبر الحوافز والإعفاءات الضريبية من العوامل الهامة التي تأخذها الشركات الأجنبية بعين الاعتبار عند اتخاذها لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الحوافز لا تعتبر كافية في دول الدراسة.

• دراسة (Annie Z. Tortian, 2007): "International investment agreements and their impact on foreign direct investment: Evidence from four Emerging Central European countries". أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة Paris I، فرنسا. والتي هدفت من خلالها إلى دراسة تأثير الزيادة الكبيرة في اتفاقيات الاستثمار الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأربعة دول ناشئة من وسط أوروبا (التشيك، سلوفاكيا، المجر وبولندا).

وقد أكدت نتائج الدراسة على أن التصديق على معاهدات الاستثمار الثنائية بين دول الدراسة ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية له تأثير إيجابي كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أكدت النتائج على أن انضمام دول الدراسة إلى منظمة التجارة العالمية له تأثير موجب على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

• دراسة (عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، 2008): "تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005". أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق. والتي تناولت الآثار المختلفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان عربية مختارة (مصر، الأردن وليبيا).

هذه الدراسة أكدت على أن الدول العربية لم تتمكن من جذب سوى النزر اليسير من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى البلدان النامية والعالم، واتسمت هذه التدفقات بالتذبذب من عام لآخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وأغلب هذه الاستثمارات لا يزال محصوراً في قطاعات محدودة جداً وبالأخص قطاع النفط. وتبين من الدراسة القياسية المستخدمة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً ضعيفاً جداً في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر (للمنمو الاقتصادي) في مصر، وبينت العلاقة الخاصة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي أثراً إيجابياً في مصر وليبيا، وفي مصر أحدث الاستثمار الأجنبي

المباشر أثرا إيجابيا على الصادرات. وأحدث الاستثمار الأجنبي المباشر أثرا ضعيفا في الاستيراد في كل من مصر والأردن، في حين أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستيراد بمقدار (1.66) في ليبيا وهنا يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستيراد.

• دراسة (محمد ناجي محمد الزبيدي، 2008): "فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء المناطق الحرة: دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية (الصين - الإمارات العربية المتحدة - العراق). أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق. والتي تناولت الكشف عن ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة نعمة أم نقمة للدول المضيفة من خلال دراسة وتقييم تجارب المناطق الحرة لبعض الدول.

ومن خلال استعراض ما تقدم بشأن فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء عمل المناطق الحرة والمشكلات والعقبات التي اعترضت مسيرته، تمكنت الدراسة من استخلاص أن الاستثمارات المتدفقة إلى المناطق الحرة في العديد من البلدان النامية ومنها العربية تواجه بالعديد من العوائق والتحديات ولا سيما في مجال البنية التحتية والأنشطة الإدارية، وهذا يعني محدودية تأثيرها على الاقتصاد المضيف باستثناء بعض المناطق مثل جبل علي بالإمارات التي تعد من أنجح المناطق وأكثرها استقطابا للاستثمارات الأجنبية. كما تشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أسهم في التنمية الاقتصادية في المقاطعات الساحلية الصينية من خلال إنشاء المناطق الحرة في هذه الأقاليم ولاسيما خلال المدة 1983-1993. وقد تحققت الآثار الإيجابية الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الصيني من خلال مساهمته في تكوين رأس المال المحلي، وتعزيزه للإنتاج الصناعي والصادرات وإحداث فرص الاستخدام الجديدة. أما المناطق الحرة في العراق، فقد أكدت الدراسة أنها تجربة فنية لا تتمتع بأية خبرة، لذلك فإن نجاح عمل هذه المناطق وفي ظل الظروف التي يمر بها العراق والتي لا نستطيع التنبؤ بمستقبلها تعد مسألة في غاية الصعوبة.

• دراسة (Fatima Boualam, 2010): "L'investissement direct a l'étranger : Le cas de l'Algérie". أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة Montpellier I، فرنسا. والتي قدمت فيها تقييم تجريبي لجاذبية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وإجراءات الترويج وسياسات التقييم.

وقد أكدت نتائج الدراسة على جودة المؤسسات كمحدد رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وإن عدم جاذبية موقع الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تعزى إلى سوء نوعية المؤسسات. كما أكدت الدراسة على الحاجة إلى إصلاحات متسقة لتحسين جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر والاندماج في الاقتصاد الدولي.

• دراسة (Samira Ajijti, 2010): "L'apport de la gouvernance à la promotion des investissements directs étrangers : Cas du Maroc/Tunisie".
مذكرة دراسة عليا معمقة (غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس-السويسي، المغرب. والتي حللت فيها مناخ وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس والمغرب.
وقد أكدت الدراسة على أن تحسين بيئة الأعمال للشركات يتبع فاعلية الحوكمة في البلد المضيف. هكذا، فإن الفساد والحوكمة الغير رشيدة تزيد من التكاليف وتثبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أكدت الدراسة على وجود مجموعة من العوامل المعيقة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الدراسة، تتمثل في مجملها في ضعف جودة بيئة الأعمال فيها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث شموليتها في معالجة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت الدراسة بتناول شقي الموضوع وهما المحددات والآثار. كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في اتخاذ الجزائر، تونس والمغرب كحالة دراسية، وهو ما يسمح لنا بإجراء مقارنة بين مختلف السياسات المطبقة في هذه البلدان لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وكذا تأثير هذا الأخير على التنمية الاقتصادية فيها. وقد تم اختيار هذه الدول كحالة دراسية لتشابه وضعيتها أمام المستثمر الأجنبي. كما شملت الدراسة فترة 1996-2014، وهي فترة طويلة وذات أهمية، بحيث تعكس لنا نتائج الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها دول الدراسة بداية تسعينات القرن الماضي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتسمح لنا بقياس آثاره على التنمية الاقتصادية فيها.

عاشرا: تقسيم الدراسة

انطلاقا من المبررات السابقة جاءت الدراسة في مقدمة وخمس فصول، بالإضافة إلى خاتمة عامة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات.

الفصل الأول جاء بعنوان "الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر وتدفعاته العالمية" وقسمناه إلى ثلاثة مباحث. تتطرق في المبحث الأول إلى تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، مع إبراز العلاقة الموجودة بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر. وتتطرق في المبحث الثاني إلى مختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا إلى منافعه وتكاليفه بالنسبة للدول المضيفة، ونختتم هذا المبحث بتعريف الشركات متعددة الجنسيات وتحديد خصائصها. أما المبحث الثالث فتتطرق فيه إلى التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تحديد اتجاهاته التاريخية والحديثة.

الفصل الثاني جاء بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية" وقسمناه إلى ثلاثة مباحث. تتطرق في المبحث الأول في هذا الفصل إلى علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بأبرز التغيرات الاقتصادية العالمية والمتمثلة في التكتلات الإقليمية، التجارة الدولية والعولمة. وتتطرق في المبحث الثاني والثالث إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وسنعمد في عرضها على التصنيف المقترح من طرف Agarwal سنة 1980.

الفصل الثالث جاء بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة" والذي سنتناول فيه المقومات المختلفة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب، كل منها في مبحث مستقل. وسوف نعتمد على عرضنا لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة على النموذج المقترح من طرف UNCTAD سنة 1998، والذي يستند على النظرية الإكلتيكية لـ Dunning. هذا النموذج يصنف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة إلى ثلاثة أصناف هي: تيسير الأعمال، إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والمحددات الاقتصادية.

الفصل الرابع جاء بعنوان "الدراسة القياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014"، ونهدف من خلاله إلى التعرف على المتغيرات المحلية التي تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة. وقد قسمناه إلى ثلاثة

مباحث، وتطرق في المبحث الأول إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة. أما المبحث الثاني والثالث فنتطرق فيهما إلى تعيين، تقدير وتقييم نموذج مقترح لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة ومقارنة النتائج.

أما الفصل الخامس المعنون بـ "الآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014" ثلاثة مباحث. تطرق في المبحث الأول إلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة. وتطرق في المبحث الثاني إلى إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، تونس والمغرب. أما المبحث الثالث فسنطرق فيه إلى آثار الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة باستخدام نموذج قياسي يسمح لنا بقياس هذه الآثار.

وفي الختام تمكنت الباحثة من تلخيص محتوى الدراسة العلمية في مختلف جوانبها في الاستنتاجات العامة، التي تم التوصل إليها، وتقديم التوصيات التي تراها تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الجزائري على نحو يسمح للجزائر بالاندماج في الاقتصاد العالمي ومواجهة تحديات العولمة.

ودون أن ندعي بأننا ألمنا بجميع جوانب الموضوع، نأمل أن تكون هذه الدراسة قد ساهمت في إمطة اللثام عن بعض جوانب الإشكالية المطروحة. وفي الأخير نأمل أن تكمل الدراسة بالتقدير الكافي من الاهتمام والنجاح.

الحادي عشر: صعوبات الدراسة

على غرار الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، واجهت الباحثة صعوبة في الحصول على البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتباينها في كثير من الأحيان بين الأرقام التي توفرها هيئات تشجيع الاستثمار التي تعتمد على تصاريح الاستثمار، والأرقام التي توفرها البنوك المركزية التي تعتمد على التدفقات والتي تكون قريبة لإحصائيات الهيئات الدولية خصوصا إحصائيات UNCTAD.

كذلك واجهت الباحثة صعوبة في تحليل إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة، وذلك لصعوبة الحصول ولغياب إحصاءات تفصيلية عن مختلف النشاطات الاقتصادية في هذه الدول التي تسمح بتحليل دقيق لهذه الإسهامات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته العالمية

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي في مطلع القرن العشرين، لتبرز بعد الحرب العالمية الثانية، ويعتبر من أهم دعائم حركة واستدامة الاندماج والتكامل التجاري بين دول العالم، خاصة في ظل التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم من أزمات مالية واقتصادية، وكذا التغيرات التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية. فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والانتقالية اتجاه تصاعدي في الآونة الأخيرة. فتزايد اهتمام معظم دول العالم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره قوة دافعة للاقتصاد المحلي نحو تسريع عملية التنمية واستدامتها.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر له العديد من الأشكال التي تميزه عن باقي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، وكذا دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق تنميتها. كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيات وسلبيات مرهونة أساسا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته الواردة والصادرة، سواء من حيث الحجم أو التوجه القطاعي والجغرافي. على هذا الأساس، سنتناول ضمن هذا الفصل المباحث الآتية:

- المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي
- المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، منفعه ومؤسسته
- المبحث الثالث: التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي

قبل تحليل مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، سنتناول تعريف الاستثمار بشكل عام. حيث عرف Keynes الاستثمار بأنه: "ذلك الجزء من الدخل الذي لا يمتص بالاستهلاك".¹ أما Bawerek فيعتبر الاستثمار قبل كل شيء هو: "التخلي عن نفقة حالية من أجل تعظيم القدرة الإنتاجية للمؤسسة وهذا عن طريق شراء رأس مال تقني أو عن طريق رأس مال بشري".² كما عرف كل من Samuelson و Nordhaus الاستثمار على أنه: "ثاني أهم عنصر من الإنفاق الخاص ويعتبر أنه بالنسبة للاقتصاد الكلي تعني كلمة الاستثمار الزيادة في مخزون رأس المال المادي، أما بالنسبة للأشخاص العاديين، الاستثمار هو شراء قطعة أرض، أسهم أو سندات، ولا يمكن اعتبار مشروع استثماري إلا عندما يكون هناك خلق حقيقي لرأس المال".³ وعليه، يمكن بلورة تعريف للاستثمار بأنه عبارة عن "تخصيص رأس المال في الوقت الحاضر بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع في المستقبل مع تحمل جوانب المخاطرة". والاستثمار نوعان: إما أن يكون محلي أو أجنبي. ويعد الاستثمار أجنبياً إذا تم خارج الحدود الوطنية للمستثمر، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة. وقد عرف Bertin الاستثمار الأجنبي على أنه: "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان".⁴ في حين يعرف النجار الاستثمار الأجنبي على أنه "تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كانت ملك لدولة واحدة أو عدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات".⁵ وقسمت Wilkins الاستثمار الأجنبي في الفترة 1880-1914، خلال سيادة قاعدة الذهب إلى خمس فئات متميزة هي:⁶

¹ - John M. Keynes, The general theory of employment, interest, and money, An Electronic Resource Publisher, Eth Zurich, 1936, p 37.

² - Patrick Epingard, Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Edition Ellipses, 1991, p 2.

³ - Paul Samuelson, William Nordhaus, Economie, Edition Economica, France, 2000, p 424.

⁴ - Gilles Y. Bertin, L'investissement public international, Presses Universitaires de paris, France, 1971, p 8.

⁵ - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

⁶ - Mira Wilkins, Two literatures, two storylines: Is a general paradigm of foreign portfolio and foreign direct investment feasible? Transnational Corporation, Vol 8, N° 1, UNCTAD, 1999, p 66.

- ديون سيادية،
 - في الشركات الأجنبية الكبيرة،
 - في الشركات الأجنبية الصغيرة التي أنشئت في بلد مضيف،
 - من قبل شركات مسجلة في البلد الأم وتقوم بأعمال في الخارج،
 - من الشركات التي تقوم بأعمالها الرئيسية في البلد الأم، ووسعت أعمالها في الخارج.
- وفي الأدبيات العديدة التي تناولت الاستثمار الأجنبي في هذه الفترة 1880-1914، كان مصطلح الاستثمار "المباشر" و"المحفظي" ولفترة طويلة يستخدم بشكل مختلف تماما عن ما هو عليه اليوم. وعلى الرغم من أن الاعتراف بهذا التصنيف كان قبل 1913، إلا أن مصطلح "الاستثمار الأجنبي المباشر" و"الاستثمار الأجنبي المحفظي" لم يكن مستخدم. ففي مجموعة من المقالات التي كتبها Paish سنوات 1909، 1913 و1914، عن استثمارات المملكة المتحدة في الخارج، لم يستخدم عبارة "الاستثمارات المباشرة" أو "الاستثمارات المحفظة". فالجملة التي استخدمها Paish عند تحليله للفئة الخامسة للاستثمارات الأجنبية هي "رأس المال الخاص الموظف في الخارج" من طرف المؤسسات البنكية، و"فروع التصنيع، التجارة والتعهدات التجارية". ويعتبر Feis سنة 1930، أول من استخدم مصطلح "استثمار مباشر" للدلالة على الاستثمارات المدرجة في الفئة الخامسة، أي الشركات التي تستثمر في الخارج مباشرة، ولا تترك أي آثار في أسواق الأوراق المالية. في وقت لاحق، أعطى Simon سنة 1967، اهتماما دقيقا بشركات المملكة المتحدة المدرجة في الفئة الرابعة، حيث أطلق مصطلح "محفظي"* على هذا النوع من الاستثمارات، لتمييزها عن تلك المدرجة في الفئة الخامسة.⁷

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة، وكل تعريف يختلف عن الآخر، من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه. وكذا لتعدد مصادره، أشكاله وآثاره على الدول المضيفة. ونورد فيما يلي عدة تعريفات لبعض الكتاب والمؤسسات الدولية.

* يعتبر Stephen Hymer أول من أطلق مصطلح "استثمار محفظي" سنة 1960م، وذلك في أطروحته للدكتوراه. غير أنها لم تنشر حتى سنة 1976م، ولهذا تم اعتبار Simon كأول اقتصادي استخدم هذا المصطلح.

7 - Mira Wilkins, Ibid, p 66.

عرف Hymer الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية".⁸ وعرفه Kojima بأنه "التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية".⁹ بينما Kindelberg يعرفه بأنه "عبارة عن حركة لرأس المال تنطوي على مراقبة دائمة".¹⁰

أما Bertin فيعرفه بأنه: "الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع. يأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير متساوية، كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم". ويمكن للمؤسسة المنشأة على هذا النحو أن تحوز أو لا تحوز الشخصية الحقوقية (كالوكالات، أو الفروع).¹¹

ويرى أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر: "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".¹² من خلال هذا التعريف، يتجلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن:

- ملكية لجزء من رأسمال المستثمر أو كله،
- يتخذ هذا الرأسمال المستثمر أشكالا معينة: استثمار مشترك، استثمار مملوك بالكامل،
- تعاقد بين طرفين، الأول يمثل المستثمر الذي يعتبر وفق قوانين الجنسية إما غير مقيم أو أجنبي بحكم أنه لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه، والثاني هو البلد المضيف الذي

⁸ - Stephen H. Hymer, The international operations of national firm, A study of direct foreign investment, Thesis of doctor, Massachusetts Institute of Technology, USA, 1960, p 11.

⁹ - Kiyoshi Kojima, Direct foreign investment: A Japanese model of multinational business operations, Taylor & Francis, UK, 1978, p 52

¹⁰ - Charles P. Kindleberger, Les Investissement des Etats-Unis dans le monde, Calmann-lévy, France, 1971, p 16.

¹¹ - جيل برتان، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، لبنان، 1980، ص 11.

¹² - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وحدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13.

يتدفق نحوه الاستثمار، ويبنى التعاقد على أساس أن يقوم المستثمر بنقل رؤوس أموال أو الخبرات والمعارف في مختلف الميادين لهذا البلد المضيف.

وعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم) وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية).¹³

أما منظمة التجارة العالمية WTO فتري أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق عندما يقوم أحد المستثمرين من بلد ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في بلد آخر (البلد المضيف) مع نية إدارة تلك الموجودات.¹⁴

ووفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي FMI عام 2009 يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درج عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".¹⁵

وقد أعطت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تعريفا كالتالي: "الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس مصلحة دائمة من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر) مقيمة في اقتصاد آخر. وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة وذلك من خلال ملكية مباشرة أو غير مباشرة لـ 10% أو أكثر".¹⁶

يتم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المستثمر المباشر، وهو كيان أو مجموعة من الكيانات المرتبطة قادرة على ممارسة السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ على كيان آخر مقيم

¹³ - UNCTAD, World investment report: Transnational corporation, agricultural production and development, New York and Geneva, 2009, p243.

¹⁴ - WTO, Trade and foreign direct investment, Press Release N°57, 1996, consulted April 12, 2011, site: www.wto.org/english/news_e/pres96_e/pr057_e.htm

¹⁵ - IMF, Balance of payments and international investment position manual, Sixth Edition, 2009, p 100.

¹⁶ - OECD, Benchmark definition of foreign direct investment, Fourth Edition, 2008, pp 48-49.

قي اقتصاد آخر. يعتبر الكيان مستثمرا مباشرا في كيان آخر إذا كان الكيان الثاني أيما يلي:¹⁷

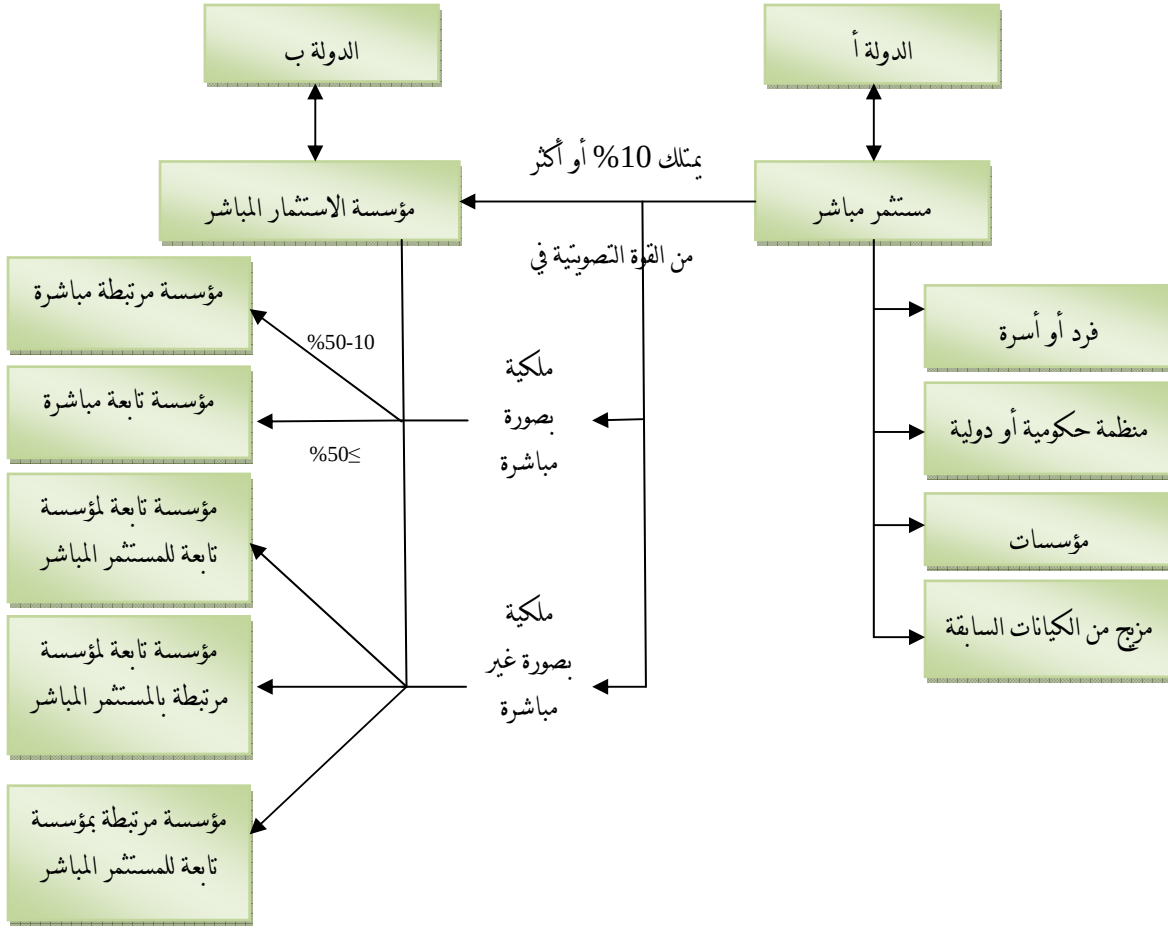
- مؤسسة تابعة (subsidiary) مباشرة للمستثمر المباشر،
 - أو مؤسسة مرتبطة (associate) مباشرة بالمستثمر المباشر،
 - أو مؤسسة تابعة لمؤسسة تابعة للمستثمر المباشر (تعتبر كذلك مؤسسة تابعة بصورة غير مباشرة للمستثمر المباشر)،
 - أو مؤسسة تابعة لمؤسسة مرتبطة بالمستثمر المباشر (تعتبر كذلك مؤسسة مرتبطة بصورة غير مباشرة للمستثمر المباشر)،
 - أو مؤسسة مرتبطة بمؤسسة تابعة للمستثمر المباشر (تعتبر كذلك مؤسسة مرتبطة بصورة غير مباشرة للمستثمر المباشر).
- ويمكن أن يكون المستثمر المباشر أحد الكيانات التالية:¹⁸
- فرد أو أسرة،
 - مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة، عامة أو خاصة،
 - صندوق استثماري،
 - منظمة حكومية أو دولية،
 - مؤسسة غير هادفة للربح في مؤسسة تعمل من أجل الربح،
 - شركة، أو أمين في معاملة إفلاس؟ أو غير ذلك من الصناديق الائتمانية،
 - أي مزيج بين اثنين أو أكثر من الكيانات أعلاه.
- من خلال هذه التعريفات المقدمة، يمكن أن نخلص إلى الحقائق التالية:
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار في المشاريع المنتجة ومشاريع قطاع الخدمات،
 - الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحويل رأس المال سواء كان في شكل نقدي أو في شكل عيني منقول، وكذا تحويل التقنية العالية في الإنتاج والمعارف الإدارية والتنظيمية والتسويقية إلى دولة أخرى غير دولته الأصلية،
 - الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته منتج، وبالتالي فهو يوفر أفضل استخدام للموارد،

¹⁷ - IMF, Op-Cit, pp 101-102.

¹⁸ - IMF, Ibid, P 103.

- يمارس المستثمر الأجنبي سلطة القرار الفعلية في الإدارة، ويستطيع المستثمر التأثير على إدارة المشروع جزئياً 10%، أو كلياً 100% حسب قوة التصويت التي يتمتع بها، والتي تؤهله لتمرير قراراته التي تخدم أهدافه،
 - حيازة المستثمر الأجنبي 10% من أسهم الشركة يعطيه الحق في إدارة المنشأة والرقابة عليها،
 - عادة ما يمارس من قبل الشركات متعددة الجنسيات،
 - الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تسد فجوة كمية، ولكنه عبارة عن آلات ومعدات،
 - يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إنشاء مؤسسة مملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي، أو مؤسسة مشتركة سواء كانت المشاركة متساوية أو غير متساوية، كما يأخذ شكل الاستحواذ على مؤسسة قائمة أو الاندماج فيها،
 - يكون الاستثمار الأجنبي في شكل علاقة طويلة المدى.
- ويمكن تلخيص مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبة

ويتكون -يتشكل- الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة عناصر وهي:¹⁹

- رأس المال الأسهم: هي قيمة استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في أسهم المؤسسة في بلد أجنبي، ويعتبر عادة الحصول على حصة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مؤسسة مسجلة أو ما يعادلها من مؤسسة فردية، على عتبة من أجل السيطرة على الأصول، وتشمل هذه الفئة كل عمليات الاندماج والتملك.

¹⁹ - UNCTAD, World investment report, methodological note, New York and Geneva, 2013, pp 3-4.

• الأرباح المعاد استثمارها: تشمل حصة المستثمر المباشر من الأرباح غير الموزعة، لأرباح الشركات التابعة لها، ويعاد استثمار تلك الأرباح المحتجزة من قبل الشركات التابعة لها .

• القروض داخل الشركة أو معاملات الدين داخل الشركة: تشير هذه الفئة إلى الاقتراض قصير أو طويل الأجل، والإقراض من أموال بين الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات التابعة لها .

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يعرف Bertin الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار المحفظي أو التوظيف المنقول بأنه "شراء السندات الخاصة (أسهم، حصص أو سندات الدين أو سندات الدولة) من الأسواق المالية دون قصد لممارسة إشراف ما"²⁰. كما يرى kojima "أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ما هو إلا شراء الأوراق المالية بهدف الحصول على الأرباح الموزعة وعوائد رأس المال"²¹.

ويعرف Samuelson الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه "يتمثل في شراء سندات خاصة أو حكومية عن طريق اكتتاب جديد أو الاتجار في قيم (أسهم وسندات) موجود أصلاً"²².

من واقع التعريفات السابقة يمكننا أن نخلص إلى النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو شراء الأوراق المالية من طرف المستثمر الأجنبي لمشروع قائم، أو المشاركة في بعض الاستثمارات المحلية،
- يهدف الاستثمار الأجنبي غير المباشر لتحقيق الأرباح وعوائد رأس المال، دون قصد ممارسة أي إشراف أو سيطرة على الشركة،
- تعد أسواق الأوراق المالية القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ الاستثمار الأجنبي غير مباشر.

²⁰ - جيل بيرتان، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

21 - Kojima Kiyoshi, Op-cit, p 57.

22 - Alain Samuelson, Economie internationale contemporaine, OPU, Algérie, 1993, p 45.

يوفر المستثمرون من خلال الاستثمار الأجنبي غير المباشر عادة رأس المال النقدي بواسطة شراء حصص شركة من دون المشاركة في إدارتها، وتمثل الدوافع الرئيسية للمستثمرين في الحوافز المالية الحصول على الأرباح وتقليل المخاطر وذلك من خلال تنوع المحافظ المالية. أما القنوات التي يتم من خلالها توجيه الاستثمار في محافظ الأوراق المالية فهي صناديق الاستثمار المشترك والصناديق القطرية (Country Fund) أو صناديق رأس المال المخاطر، ورأس المال المخاطر هو في الغالب موارد مالية معرضة لدرجة عالية من المخاطر، يستهدف تحقيق أنشاء مؤسسات أعمال خطط لها أصحاب المشروعات مع توقع نمو مرتفع لربحيتها، وغالبا تشارك مؤسسات رأس المال المخاطر في الشركة المستثمرة لضمان الحماية ضد المخاطر وللإفادة من تجربتها، وبذلك يكون مشابهها هنا للاستثمار الأجنبي المباشر مع وجود بعض الفوارق، كالآفق الزمني القصير.²³

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، من حيث المبدأ، من خلال بعدين، البعد الإداري، أي من خلال درجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما. والبعد الزمني، المتمثل بالآفق الاستثماري القصير أو الطويل المدى. ويضيف البعض على أن الاختلافات في دوافع الاستثمار لكلا النوعين توضح التناقض الرئيس بينهما. فإن الدافع الجارف للاستثمار من جانب المستثمرين في الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو مشاركتهم في إيرادات المشاريع المحلية من خلال مكاسب رأس المال وأرباح الأسهم، وبالتالي فإن الأكثر أهمية بالنسبة لهم هو أن يكون رأس المال سهل التحويل إلى البلد الأم. أما عند تعهد الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر فإنها تكون أكثر اهتماما بالوصول إلى الأسواق والموارد، ودعم قدرتها التنافسية، لا سيما في حالة الشركات التي لديها هياكل إنتاج دولي متكاملة، ولديها تخصص في الإنتاج داخل الشركة. وعموما تميل هذه الشركات إلى الأفق الاستثماري طويل المدى أكثر من مستثمري الحوافز المالية.²⁴

تقليديا، يتباين الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي المحفزي في أربع نقاط: الأولى هي أنه، خلافا للاستثمار الأجنبي المحفزي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على

²³ - محمد ناجي محمد الزبيدي، فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء المناطق الحرة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 9.

²⁴ - هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا، بيت الحكمة، العراق، 2002، ص 18.

تحويل الأصول غير المالية، لا سيما التكنولوجيا ورأس المال الفكري، بالإضافة إلى الأصول المالية. الثانية هي أنه في حالة الاستثمار الأجنبي المحفزي، يكون هناك تغيير في ملكية الأصول المنقولة، والأمر ليس كذلك في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر. الثالثة، الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكثر ترابط (أو غير قابلة للتجزئة)، وأقل قابلية للاستبدال من الاستثمار الأجنبي المحفزي، ويجري أساساً من قبل الشركات، التي تتحكم في توزيع الأصول المنقولة، وليس عن طريق الأفراد والمؤسسات، التي لا تمارس سيطرة تذكر أو تأثير على تلك الأصول. الرابعة، على عكس الاستثمار الأجنبي المحفزي، الذي يتحفز في المقام الأول بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية، أما الدافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هو اقتناص الفرصة لتحقيق أفضل أداء اقتصادي مقارنة بالمنافسين. ولكي يتحقق هذا، فإن شركات الاستثمار في حاجة إلى الحصول على بعض الميزات التنافسية، إما قبل، أو نتيجة لأنشطتها الخارجية.²⁵

ولغرض فهم الاستثمارات الأجنبية بأنواعها لا بد من الوقوف على بعض الأساسيات والجوانب فيها:²⁶

- إنه لمن المهم فهم وإدراك أوجه الاختلاف والتشابه بين عنصري الاستثمار الأجنبي المباشر أولاً والمحفزي ثانياً بوصفهما يشكلان النسبة العظمى من تدفقات رأس المال، فالاستثمار الأجنبي المباشر ينفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات كشطاً من جملة أنشطتها المتعددة. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المحفزي يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة فقد يكون ذلك بشكل قروض أو ربما أموال ملكية،
- لغرض فهم سلوك هذين الشكلين من الاستثمار لا بد من الوقوف على حقيقة مفادها أن الاثنين هما ظاهرتان تحكمهما السوق العالمية، حيث يتدفق رأس المال، ولما كان السوق غير تام بطبيعته وأن سعري الصرف والفائدة هما في تغير مستمر وغياب المعلومات الكاملة وبشكل منتظم، كذلك فإن هناك دوافع ونظم ضريبية وتشريعية مختلفة وضمن كل تلك المعطيات فإن رأس المال في النوعين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحفزية لا يمكن أن يتجها نحو سعر الفائدة العالي وعنصر الخطر. كذلك فإن

²⁵ - John H. Dunning, John R. Dilayard, Towards a general paradigm of foreign direct and foreign portfolio investment, Transnational Corporation, Vol 8, N° 1, 1999, p4.

²⁶ - سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص 154-157.

الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي لهما إجراءاتهما ومستنداتهما في تنفيذ عملية الاستثمار،

- إن الاثنين قد وجدا جنبا إلى جنب منذ فترة طويلة وتختلف نسبة كل منهما باختلاف الدول والفترات، وإذا كان القياس بالتدفق الداخل والخارج فإنهما يمثلان تدفقا مستمرا كصيغة مضمونها الداخل والخارج. والعلاقة فيما بين الاستثمار المباشر والمحفظي أنهما يستخدمان هذه الصيغة وهي الداخل والخارج عبر الزمن،
- إن لكل من الاستثمار المباشر والمحفظي مدخل خاص لمعالجته، ولكن يعتقد أن الاستثمار المحفظي يمكن أن ينظر إليه من منظار نظرية التدويل والموجودات المالية، وإن للسوق دور كبير في ذلك الاستثمار، في حين ينظر إلى المباشر من منظور نظرية التدويل ونظرية الشركة متعددة الجنسيات والموجودات الثابتة،
- تأسيسا على دور الوساطة المالية في الاقتصاد وما أثبتته من مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي وتراكم الأعمال فإن كفاءة الوساطة المالية لها دور كبير من خلال عمليات إدارة التسويق التي تجتذب الاستثمارات وخاصة طويلة الأجل وعالية المردود وبالتالي فإن كل ذلك يدعم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويختلف انسياب رؤوس الأموال الأجنبية في الصورة غير المباشرة عن انسيابها في الصورة المباشرة، وذلك لما يحققه الانسياب في صورة رأس المال الأجنبي غير المباشر للاقتصاد المضيف من مرونة عالية في توجيه الأموال الأجنبية إلى المجال أو الاستخدام الذي يحقق له أكبر إنتاجية ممكنة من هذا القرض. إذ من المحتمل أن يعقد الاقتصاد المضيف قروضا غير مخصصة لمشروع بعينه كما أن الاقتصاد المضيف يكون له في جميع الأحوال كامل الحرية في وقف التعاقد على القروض إذا كان يتجه إلى مجالات لا ينشدها.²⁷

وعلى خلاف القروض، يكون الاستثمار الأجنبي المباشر على شكل حزمة من التقنية والإدارة، وكلاهما يزيد من إنتاجية رأس المال، ومن خلاله يمكن الحصول على تقنية جديدة أو الوصول إلى الأسواق العالمية، ولعله أيضا يعزز من المنافسة في الأسواق الداخلية. وبهذا المعنى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه من بقية الاستثمارات

²⁷ - خالد سعد زغلول حلمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 1988، ص 107.

الدولية، كلفتة الزمنية الطويلة التي يمكث بها وخضوعه لاتفاقيات دولية وعدم المتاجرة به في أسواق السيولة الدولية، عكس التدفقات من خلال محفظة الاستثمار التي يمكن تحريك أصولها من سوق إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى²⁸.

إن من أوجه الاختلاف الأساسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفزي هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون الفعل الحقيقي ممثلاً بالشركات متعددة الجنسيات، وتستند قراراتها في ذلك الموضوع على اقتناص الفرص المتاحة وفق منظور استراتيجي وأخذ المتغيرات البيئية بنظر الاعتبار وخاصة السياسية والاقتصادية في البلد المضيف. أما في الاستثمار الأجنبي المحفزي فإن الفعل الحقيقي لذلك الاستثمار هو الأفراد ومؤسسات مستثمرة في بنوك أو وسطاء السوق. إن هذا الاستثمار يذهب مباشرة إلى مستلميه من مصدري الأسهم أو بائعيها، وهكذا فإن طرق تشغيل المبالغ النقدية تلك قد تكون إنتاجية أو ربما غير إنتاجية. وتبقى الاعتبارات المالية فوق كل شيء في مثل هذه الاستثمارات، ويبقى الضمان هو العامل الأهم هنا وخاصة نوعية الأوراق المالية ودرجة الخطر.²⁹

مما تقدم يمكن توضيح لماذا تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المحفزي أكثر قابلية للتأثر والقلب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟ فيما أن الدوافع الأولية لكلا النوعين من الاستثمار مختلفة وكذلك آفاقهما الاستثمارية، لذا يكون من السهل، غالباً لمستثمري الحوافز المالية أن يحولوا استثماراتهم إلى سيولة بيعها في أسواق الأسهم الثانوية، كما هو الحال بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فيما لو أرادت بيع فروعها الأجنبية. ويمكن القول إجمالاً أن رأس المال الخاص جبان عموماً، غير أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو الأسرع هروباً.³⁰

عن طريق الاستثمار المحفزي تستفيد المؤسسات من التمويل ومن المشاركة في تحمل المخاطر (في حالة امتلاك حصة من الأسهم). أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيوفر منافع إضافية خصوصاً فيما يتعلق بتحسين إنتاجية الاستثمار من خلال المشاركة في الإدارة الذي يتيح للمؤسسات الوصول إلى تقنيات إدارية أفضل، كذلك من خلال إمكانية الحصول على التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات مقابل تمكينها من الحفاظ على قدر من السيطرة

²⁸ - هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد 32، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص 10.

²⁹ - سرمد كوكب الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 155.

³⁰ - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

على المشروع، بالإضافة إلى ما سبق يمكن أن تستفيد المؤسسات من الخبرات التسويقية وخطوط التسويق التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتيح فرص أفضل للوصول إلى الأسواق العالمية.³¹

ويختلف أثر التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المحفزي عن المباشر على الاقتصاديات المضيفة، فالدولة التي تحاول جذب الشركات متعددة الجنسيات للحصول على نشاط معين أيا كان تكنولوجيا، إداريا، تسويقيا، فإن هذا يعني نشاطا منتجا وأداء وموارد عاملة. في المقابل فإن الاستثمار المحفزي هو استثمار في أوراق مالية بعيدا عن إدارة المشروع، ولهذا فإن ما يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطبق على الاستثمار المحفزي. إن الالتزامات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سوف تحملها الشركة متعددة الجنسيات وإن خدمات الدين تكون التزامات على الشركة الأم، وإذا كان الاستثمار المحفزي هو بالملكية مقيما بالعملة المحلية فإنها يجب أن تحول إلى عملة المستثمر عند بيع تلك الأوراق، وهنا يظهر الاختلاف بين المباشر والمحفزي في الأجل القصير، فإن المحفزي يمثل التزامات على ما تملكه الدولة من عملات أجنبية في حين يكون الاستثمار المباشر من اهتمام المدراء حيث توفر أنشطتهم المنافع المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد.³²

من خلال الأطروحات السابقة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، يمكن التمييز بينهما بجملة من النقاط أهمها:

- إن أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو المدة الزمنية، حيث يتميز النوع الأول بأنه استثمار طويل الأجل، أما النوع الثاني فيكون قصير الأجل،
- الرقابة، حيث نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم تجسيده ميدانيا في البلد المضيف ضمن سعي الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق منافع والتمتع بالرقابة على الفروع المنشأة،

³¹ - International Finance Corporation, Foreign direct investment, lesson of experience, N°05, 1997, p 10.

³² - سرمد كوكب الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 155.

- يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية بديلة للقروض، بحيث لا يعمل على مضاعفة عبئ مديونية الدول المضيفة، فهو يهدف إلى بناء علاقة استراتيجية طويلة المدى عكس الاستثمار المحفظي الذي يهدف أساسا لتحقيق الربح السريع،
- الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في القطاع الحقيقي على خلاف الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يكون في القطاع المالي.

المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، منافعه ومؤسسته

سوف نتعرض ضمن هذا المبحث إلى الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما سوف نتعرض إلى الدوافع المختلفة وراء بروز هذه الظاهرة سواء تعلق الأمر بالدول المضيفة أو المستثمر الأجنبي. وكذلك سنتطرق إلى علاقة هذا النوع من الاستثمار بالشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر الأداة الرئيسية التي يتجسد من خلالها.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ومتنوعة، ولكل نوع خصائص مميزة له، وأهمية خاصة به. ولذلك فإن هناك تباين في عملية اختيار الأنواع من وجهة نظر المستثمر، أو البلد المضيف. وإن التفضيل بين الأشكال يعتمد على وضعية البلد المستثمر أو المضيف. ويرجع هذا التباين إلى عوامل مرتبطة بطبيعة البلدان المضيفة من حيث فلسفة النظام السياسي، ودرجة النمو الاقتصادي، والأهداف التي تسعى هذه البلدان إلى تحقيقها من خلال الاستثمار الأجنبي. كما أن شكل وحجم الجهة القائمة بالاستثمار يكون له أثر في اختيار شكل ونوع الاستثمار الأجنبي المباشر، فظلا عن التباين في حجم الشركة ومدى دولية نشاطها وأنواع المنتجات والخدمات والأهداف التي تسعى إليها، وإلى البيئة الاستثمارية السائدة في البلدان المضيفة. كما يعود هذا التباين أيضا إلى خصائص النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات، ودرجة المنافسة في أسواق الدول المضيفة، حيث تشكل هذه الشركات الأم وفروعها في الدول المضيفة، شبكة من العلاقات العنكبوتية المتداخلة في تركيبها.³³

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ملكية المشروعات إلى:

- الاستثمار المشترك،
- الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي.

³³ - محمد ناجي محمد الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ومن الواضح أن التقسيم السابق يرتبط بتوزيع ملكية الاستثمار الأجنبي، ومدى مشاركة القطاع المحلي في ملكيته، وبالتالي في إدارته.

تستند استراتيجيات تدويل الشركات على قرار يتعلق بكيفية دخول الأسواق الخارجية: شكل الدخول. أثر قرار من هذا القبيل قد لا يكون واضح مباشرة، لكنه من الأهمية بمكان لبقاء الشركة في السوق الخارجية. فالشركات المهتمة بالأسواق الأجنبية تواجه قراراً صعباً فيما يتعلق باختيار شكل الدخول.³⁴

يعتمد الشكل الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر على طبيعة الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالدولة المضيفة، وكذلك تبعاً لخصائص وأهمية كل شكل من أشكاله سائلة الذكر. كما يعتمد على خصائص وتفضيلات الدول المضيفة.

ويمكن إرجاع هذا التباين في الاختيارات والتفضيلات إلى عدة عوامل نذكر منها:³⁵

- اختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والأهداف التي يسعى لاجتذابها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر،
- اختلاف خصائص الشركات متعددة الجنسيات أو التي ترغب في إنشاء استثمار أجنبي مباشر مثل: حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط الاقتصادي وأهداف الشركة،... الخ،
- خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه، ودرجة المنافسة في السوق،

- عوامل ترتبط بالتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستثمار المالية، والتقنية والفنية، والأرباح المنشودة، والمخاطر التجارية وغير التجارية.

الفرع الأول: الاستثمار المشترك

الاستثمار المشترك (Joint Venture) هو ظاهرة معقدة، ترتبط مع نظرية تنظيم الشركات بما في ذلك التكامل الأفقي والرأسي، عمليات الدمج والاستحواذ، نظرية المخاطر، الميزة النسبية والسياسات الحكومية تجاه المشاريع المشتركة.³⁶

³⁴ -Kais B. youssef, Yasuo Hoshino, The choice between joint venture and wholly owned subsidiaries: The case of Japanese direct investment in Europe, Japanese Journal of Administrative science, Vol 17, N° 1, 2003, pp 31-32.

³⁵ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن،

2005، ص ص 35-36.

لقد تطورت الاستثمارات المشتركة والتحالفات الإستراتيجية بسرعة في عدد من القطاعات منذ نهاية عقد السبعينيات. وبصفة عامة كانت تفسر على أنها أنواع من المعاملات التي يقوم بها اثنين أو أكثر من الشركاء في حالات المعاملات الفورية في السوق أو الاندماج أو الاستحواذ.³⁷

كما ينطوي الاستثمار المشترك للملكية في كيان أعمال على الخصائص التالية: (أ) تأسيس الكيان عن طريق اتفاق تعاقدى حيث يساهم طرفين أو أكثر بالموارد لتنفيذ الأعمال، (ب) الأطراف لها سيطرة مشتركة على واحد أو أكثر من الأنشطة المضطلع بها وفقا للشروط والترتيبات، وأيا من المستثمرين لا يكون في وضع يسمح له بالسيطرة على المشروع من جانب واحد. يمكن للاستثمار المشترك أن يأخذ أحد الأشكال التالية:³⁸

- سيطرة مشتركة على الكيان (Jointly controlled entity): ينضم معا اثنين أو أكثر من الشركات مما يؤدي إلى إنشاء مؤسسة ثالثة من أجل إجراء مشروع تجاري معين. إنها ليست علاقة مستمرة مثل الشراكة. يتم تأسيس كيان تحت السيطرة المشتركة في إطار اتفاق تعاقدى بموجبه يتفق الأطراف على المساهمة بموارد لتنفيذ الأعمال. لكلا الطرفين سيطرة على الأنشطة المضطلع بها وفقا لشروط الاتفاق ولا يمكن لأي طرف السيطرة على المشروع المشترك من جانب واحد،
- سيطرة مشتركة على الأصول (Jointly controlled assets): استخدام منسق لأجزاء من الشركات المستثمرة من أجل العمل على مشروع مشترك لا يشكل كيانا منفصلا، والتي تعمل مع هيكل تنظيمي يتمتع بنوع من الحرية، أصول وخبرات كل شريك تبقى تحت السيطرة المباشرة لذلك الشريك،
- سيطرة مشتركة على العمليات (Jointly controlled operation): مساهمة الموارد من قبل المستثمرين لاستثمار مشترك الذي يدار من قبل أي واحد من المستثمرين أو من قبل فريق الإدارة المشتركة. في استثمار من هذا القبيل، اتفاقية

³⁶ -Yousef Al-Saadon, Satya P. Das, Host-country policy, transfer pricing and ownership distribution in international joint ventures: A theoretical analysis, International Journal of Industrial Organization, Vol 14, 1996, p 346.

³⁷ - Kais B. youssef, Yasuo Hoshino, Op-cit, p 32.

³⁸ -UNCTAD, The division on investment and enterprise, consulted April 30, 2011, Site: unctad.org/en/Pages/DIAE/Investment%20and%20Enterprise/Joint-Venture.aspx

الاستثمار المشترك تحدد شروط المشروع، ويمتلك كل مستثمر مصلحة غير مجزأة في أصول المشروع.

تبين الدراسات أن نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر هو في شكل استثمار مشترك. على سبيل المثال: من بين الشركات متعددة الجنسيات التي مقرها الولايات المتحدة، فإن نسبة الاستثمار المشترك، بدلا من الشركات المملوكة بالكامل، ارتفعت من 48% في ما بين 1951-1955 إلى 75% في سنة 1985. وبين عامي 1981 و1983 نما عدد المشاريع المشتركة بنسبة 59%. وتقع الأنشطة الدولية للاستثمارات المشتركة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، خصوصا مع عمليات التحرير في بلدان أوروبا الشرقية وغيرها.³⁹ إن الاعتقاد السائد في الدول المضيفة هو أن صيغة المشاركة تجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها من الموارد التكنولوجية والخبرة الإدارية دون أن تتخلى عن السيطرة ولو جزئيا على المشاريع المقامة على أراضيها. أما الشركات متعددة الجنسيات، فيزداد إقبالها على صيغة المشاركة كلما قلت مزاياها التكنولوجية وأصبحت هذه المزايا عرضة للتهديد والانتشار، كما أن المشروعات المشتركة تعد أحد المداخل الحديثة لجمع المزايا التي تملكها الشركات المحلية وكذلك الشركات متعددة الجنسيات من دون أن تبدو هذه الأخيرة في صورة التعارض المباشر مع المصلحة الاجتماعية المحلية.⁴⁰

ويعود سبب ظهور الاستثمار المشترك إلى موقف الدول المضيفة ولا سيما الدول النامية من الشركات متعددة الجنسيات، حيث وضعت العديد من قيود على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها. إذ إن بعض الدول تحظر تماما قيام هذه الشركات بالنشاط داخل أراضيها، وتختلف هذه القيود من دولة إلى أخرى تبعا لسياسة البلد تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يجد ذاته يدفع الشركات إلى القبول بأسلوب المشاركة في حالة عدم سماح تلك الدول بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار، وهذا الأسلوب يحقق للشركة قدرا من التحكم والرقابة على أنشطتها، مع تحقيق قدر من الأرباح المقبولة إذا ما قورن بالاستثمار غير المشترك في حالة وجود مثل هذه القيود.

³⁹ - Yousef Al-Saadon, Satya P. Das, Op-cit, p 347.

⁴⁰ - محمد ناجي محمد الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

وتفضل الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار المشترك للأسباب التالية: السبب الأول هو أن كل طرف لديه موارده الخاصة التي يفتقدها الطرف الآخر. والسبب الثاني هو أن المشروع المشترك قد يعمل على توسيع وتنويع المنتجات من خلال توسيع خطوط الإنتاج وتحقيق وفورات الحجم. والسبب الثالث هو أن يتم تقاسم التكاليف العالية من البحث والتطوير ورأس المال والمعدات مع شركات أخرى، لذلك، سيتم تخفيض المخاطر وخفض أعباء الشركة.⁴¹

الفرع الثاني: الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي

على الرغم من أن هناك أنواع مختلفة من طرق دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly-Owned) هي إستراتيجية التوسع الدولي المشهورة للشركات متعددة الجنسيات⁴². وتمثل هذه المشروعات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

ويتوفر للشركات متعددة الجنسيات عند إنشاء استثمار أجنبي مملوك بالكامل، نوعان مختلفان من الخيارات. يمكنهم إما بدء مشاريع جديدة (Greenfield Investments)، أو الاستحواذ على الشركات المحلية القائمة (Acquire) للتوسع في الدول الأجنبية. إن اختيار الاستحواذ مقابل إنشاء مشاريع جديدة، يعتمد في جزء منه على قدرات المستثمرين التنافسية فضلاً عن حواجز الدخول التي يواجهونها في الدول المضيفة⁴³. المشاريع الجديدة هي عبارة عن شركات أجنبية تابعة بنيت حديثاً في بلد آخر، بحيث يكون لدى الشركة الأم فيها ملكية كاملة وتستخدم مواردها الخاصة. في المقابل، فإن الاندماج هو استثمار يتم من خلال شراء كامل الأسهم من شركة أنشئت سابقاً في البلد المضيف.

كما رأينا، يمكن للشركات متعددة الجنسيات إما إقامة مشاريع خاصة جديدة، أو شراء الشركات المحلية القائمة للتوسع في الأسواق الخارجية. ويشير Hennart و Park سنة

⁴¹ - W. F. Leung, A model of coexistence of international joint ventures and foreign wholly-owned subsidiaries, Japan and the Economy, 10, 1998, p 324.

⁴² - Byung il Park, What changes the rules of the game in wholly-owned subsidiaries? determinants of knowledge acquisition from parent firms, International Business Review, N° 21, 2012, p 547.

⁴³ - Shih-Fen S. Chen, Ming Zeng, Japanese investors' choice of acquisitions vs. startups in the us: The role of reputation barriers and advertising outlays, International Journal of Research in Marketing, N° 21, 2004, pp 123-124.

1993، إلى أن قرار إنشاء أو اكتساب الشركات التابعة يتحدد في في جزء منه بالقدرات التنافسية للشركة الأجنبية. إن الاستثمارات الجديدة توفر في الوقت نفسه للشركات متعددة الجنسيات على حد سواء جانبيين إيجابيين وسلبين. فالاستثمارات الجديدة توفر السيطرة على التكاليف، ذلك لأن المستثمرين الأجانب لا يحتاجون إلى دمج الثقافات المختلفة للشركات (داخل المنظمات)، التوجهات الإستراتيجية والأهداف التنظيمية. مع ذلك، غالبا ما تواجه الشركات متعددة الجنسيات ارتفاع مخاطر الاستثمار والتزامات عالية من الموارد عندما يكون لديهم المسؤولية الوحيدة عن إدارة العملية. هذا العيب مستمد من نقص المعرفة بالبيئة المحلية وغيرها من المعلومات. للتغلب على هذه العيوب، ينبغي أن تمتلك الشركات متعددة الجنسيات بعض الأصول بعينها مثل المعرفة الفريدة والتكنولوجيا التي يمكن استغلالها في الأسواق الخارجية بتكلفة منخفضة. بعبارة أخرى، فإن هذا التفسير يعني أن الاستثمارات الجديدة هي أداة ممتازة للشركات متعددة الجنسيات لاستغلال تكنولوجيتها في الخارج.⁴⁴ فالمستثمر الأجنبي يقوم بتحويل قدرات الشركة الخاصة لهذه الوحدة الجديدة، والتي تعمل بعد ذلك جنبا إلى جنب مع الموارد المحلية التي تعاقدت معها في السوق المضيف لتكوين مزايا تنافسية.⁴⁵

في المقابل، فإن عمليات الاستحواذ تختلف عن الاستثمارات الجديدة في جانبين. فخلافا للاستثمارات الجديدة، تشير عدة دراسات مثل دراسة Nitsch et al سنة 1996، بأن المنافع والتكاليف من الاندماج الدولي سوف يعتمد على كفاءة التكامل في مرحلة ما بعد الاندماج. وهذه مشكلة لا مفر منها في نشاط الاستحواذ، والمتمثلة في شراء الشركات متعددة الجنسيات لشركات قائمة مع ثقافة مختلفة، توجه استراتيجي وأهداف تنظيمية مختلفة. في هذا الصدد، تشير الدراسة على وجه التحديد إلى أن الوجهة النهائية لمعظم عمليات الاستحواذ هي الفشل، وذلك بسبب مشاكل الاستحواذ. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فغالبا ما تعتبر عمليات الاستحواذ كوصفه إستراتيجية للتوسع الدولي في الحالة التي تكون فيها الشركات الأجنبية لا تملك الموارد الموجودة الكافية للانتشار في سوق جديدة⁴⁶. من خلال الحصول على حقوق الملكية الكاملة لشركة أنشئت سابقا، يمكن للشركات متعددة الجنسيات

⁴⁴ - Byung il Park, Op-cit, p 548.

⁴⁵ - Cristina López-Duarte, Esteban García-Canal, The effect of firm and host country characteristics on the choice of entry mode: empirical evidence from Spanish firms, Journal of Management and Governance, N° 6, 2002, p 153.

⁴⁶ - Byung il Park, Op-cit, p 548.

الحصول على حقوق استخدام حزمة كاملة من الأصول للشركة المشتراة، وبعد ذلك توحد هذه الأصول (عادة المعرفة والتكنولوجيا) مع قدرات الشركة الخاصة بها.⁴⁷

المطلب الثاني: منافع وتكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن المسألة لدى المستثمر الأجنبي تتعلق بتقييم دقيق وموازنة صعبة بين المنافع المتحققة بين دولة وأخرى، حيث ينصب قراره واختياره للبديل الأفضل، فقد تتطلب بعض الاستثمارات الأجنبية بعض المغريات لتبقى في مكانها في الدولة والتخلص من طائلة التهديد بالتحول نحو دولة أخرى. كذلك لغرض خفض تشوهات السوق والتعامل بدقة مع فشل الأسواق، كذلك فإن للتحفيز تأثيرات اقتصادية وتشويهية، خاصة إذا تضمنت تلك المحفزات قيود على التجارة، وتبقى المسألة أيضا رهينة أن الكلف يجب أن لا تكون أعلى من المنافع الاجتماعية. هناك أيضا طرح مهم وهو كيفية قياس الكلف والمنافع، علما أن مثل هذه القياسات تعد من الأمور المعقدة، وحتى لو افترضنا سهولة الأمر تبقى مسألة الأهداف السياسية والرجحية الوطنية ورفاهية المجتمع هي من أولويات أي دولة ومجتمع.⁴⁸

الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يقيم منفردا. فتحول العوامل الإنتاجية (رأس المال والتقنية) يعمل على تحسين اقتصاد البلد المضيف، كما يجب أن يتناول التقييم مجموع المنافع المرتقبة في آجالها، لمقارنتها بنحسران المنفعة الآتية التي يسببها هذا التحول. وتطرح المشكلة بشكل أكثر حدة من زاوية توازن ميزان المدفوعات مع الخارج، فالموافقة على خروج الرساميل أنيا بأمل جني فيض متزايد من الواردات في المستقبل، أو تكديس احتياطي من الذهب أو القطع الأجنبي، يبقين خيارين متقاربين وممكنين، فالأول يشجع الاستثمار في الخارج، والآخر يحد منه. ولنذهب أبعد، فأحد الأهداف الفضلى المقبولة لدى كل الدول هو تحقيق معدل تنمية معين في الاقتصاد الوطني، والاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يقيم على أساس هذا المحك. فإذا ظن أنه سيرفع من شأن هذا المعدل فإنه يقبل ويشجع (المملكة المتحدة) أو أنه يترك وشأنه بكل بساطة تمشيا مع المناخ الأكثر حرية (ألمانيا) وإلا ستجرى محاولات للحد منه كما تفعل الدول السائرة في طريق النمو، التي تحد من توظيفات مواطنيها في الخارج.⁴⁹

⁴⁷ - Cristina López-Duarte, Esteban García-Canal, Op-Cit, p 154.

⁴⁸ - سرمد كوكب الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 182.

⁴⁹ - جيل برتات، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

تعتبر منافع وتكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع شائك تدور حوله الكثير من التساؤلات، حيث أن الآثار التي يحدثها هذا النوع من الاستثمار الدولي في البلدان المضيفة وخاصة النامية منها، ينظر إليها أحيانا بعين الريبة حول مدى إمكانيتها في تحقيق التنمية المنشودة في مختلف القطاعات المتلقية لهذه التدفقات. وقد عرفت الأدبيات المتعلقة بدراسة هذه الجزئية نظرتين أساسيتين: وجهة نظر تقليدية معارضة ترفض الاستثمار الأجنبي، ووجهة نظر حديثة تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك مهم للتنمية الاقتصادية.

يعزى هذا الخلط والتباين في تلك المواقف والاتجاهات في جانب منه إلى ما يلي:

- وجود اختلافات واضحة وجوهرية بين الكثير من الاقتصاديين والمحللين، حول ماهية السلبات والإيجابيات التي تتركها الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة،
 - عدم وضوح المحددات والأسس الموضوعية والعلمية لدراسة مختلف الآثار الناجمة عن الاستثمار الأجنبي، خاصة فيما يتعلق باستثمارات الشركات متعددة الجنسيات،
 - نقص البيانات والمعلومات حول نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وأثرها على الأسعار، الأذواق، السياسات الاقتصادية ومدى تغلغلها في البلدان المضيفة،
 - عدم توفر الإمكانية لقياس ومعرفة بعض العوامل المرافقة والناجمة عن الاستثمار الأجنبي، خاصة فيما يتعلق بالتأثيرات التي تتركها هذه الاستثمارات على المؤسسات المحلية، والانعكاسات الاجتماعية والسياسية والثقافية للحضور الأجنبي،
 - التفاوت النسبي في مجمل الأولويات والأهداف المرجوة من الاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة، وبالتالي اختلاف الأسس الموضوعية التي يستند إليها تحليل تلك الآثار، خاصة فيما يتعلق بآثارها على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في تلك البلدان.
- ونعرض فيما يلي وجهتي النظر المتعلقة بالمنافع والكلف الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: النظرية التقليدية المعارضة

يفترض رواد النظرية التقليدية أن الاستثمارات الأجنبية هي بمثابة مباراة من طرف واحد، الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم إن لم يكن في كل الحالات. أو بمعنى آخر أن الاستثمارات الأجنبية من خلال الشركات متعددة الجنسيات تأخذ أكثر مما

تعطي.⁵⁰ وبالتالي فإن المنافع المرجوة منها لن تتحقق، ونعرض فيما يلي عدد من وجهات نظر رواد هذه النظرية ليتسنى لنا تقييمها .

أشار Baliga من واقع تحليله لأنشطة وممارسات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى الآتي:⁵¹

- أن وجهة النظر الاستعمارية تفترض أن الدول المضيفة هي بمثابة مصدر رئيسي للمواد الأولية، ومن ثم فإن الاستثمارات الأجنبية هناك تستهدف استخراج أو الحصول على هذه المواد لاستخدامها في الدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى. كما أن الأسعار التي تدفع مقابل هذه الخامات تكون منخفضة. فضلا عن هذا، فإن الشركات متعددة الجنسيات يجب أن تكون مسؤولة عن تحديد واختيار أماكن وحجم ونوع هذه الاستثمارات لتحقيق أهداف هذه الشركات. أخيرا، يرى مؤيدو هذا الرأي أن الدول المضيفة ليس لديها القدرة على اقتناء وإدارة التكنولوجيا المتقدمة،
- أن وجهة نظر المستثمر الأجنبي تفترض أن الدول المضيفة بما تحتويه من فرص، تمثل أسواقا مربحة، ولكي يتم استغلال مثل هذه الفرص يجب أن يشترك مستثمرون وطنيين في مشروعات الاستثمار، على أن تحتفظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة. أما بخصوص خدمة الأسواق خارج الدول المضيفة فيفضل أن تتم بمعرفة الشركة الأم وليس عن طريق فرعها في الدولة المضيفة.
- أما وجهة النظر الثالثة فترتبط باختيار الدولة المضيفة كموقع للاستثمار وكيفية إدارة وتنظيم الاستثمارات بها. وترى وجهة النظر هذه أن تمتع الشركات متعددة الجنسيات بمركز تنافسي يستلزم منها اختيار الدولة التي تتميز بانخفاض تكاليف العمل بها، ومن ثم فإنه من المفضل تحويل أو إنشاء مشروعات العمل التي تعتمد على عنصر العمل بالدرجة الأولى إلى هذه الدول.

إن البلدان الأقل فقرا تتلقى تدفقات قليلة جدا من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ليس مستغربا بالنظر إلى أن رأس المال الخاص يجذب نحو البلدان والمناطق وفقا لأعلى عوائد مالية وأعظم سلامة متصورة. على خلاف البلدان حيث تكون مشاكل الديون شديدة،

⁵⁰ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 219.

⁵¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المرجع نفسه، ص 220-221.

والحكومات غير مستقرة، وتبقى الإصلاحات الاقتصادية غير مكتملة، تكون مخاطر مرتفعة لخسارة رأس المال. علينا أن ندرك أن الشركات متعددة الجنسيات ليست في تطوير الأعمال؛ هدفهم هو تعظيم العائد على رأس المال. فالشركات متعددة الجنسيات تبحث عن أفضل فرص للربح، وهي غير مبالية إلى حد كبير بقضايا الفقر وعدم المساواة، وظروف العمل، والمشاكل البيئية.⁵²

في نفس السياق، يوضح Smith و Todaro أن هناك نوعان من الحجج الأساسية ضد الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات بصفة خاصة، حجج اقتصادية مجتة وحجج فلسفية أو إيديولوجية.

في الجانب الاقتصادي، يمكن إيجاز هذه الحجج في أربعة نقاط هي:⁵³

أ - على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على توفير رأس المال، فإنها قد تخفض المدخرات المحلية ومعدلات الاستثمار، خنق المنافسة من خلال اتفاقات الإنتاج الحصري مع الحكومات المضيفة، وعدم إعادة استثمار جزء كبير من أرباحها، إعادة توزيع الدخل المحلي نحو الفئات ذات الميل المنخفض للدخار، وتثبيط التوسع في الشركات المحلية التي قد تزودهم بالمنتجات الوسيطة، بحيث بدلاً من اقتنائها من المؤسسات المحلية، قد يتم استيراد هذه السلع من الشركات التابعة في الخارج. الشركات متعددة الجنسيات أيضاً تعمل على رفع رؤوس أموالها بجزء كبير محلياً في البلاد النامية نفسها، وهذا قد يؤدي إلى بعض مزاحمة الاستثمار للشركات المحلية،

ب - على الرغم من أن الأثر الأولي لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات هو تحسين موقف النقد الأجنبي للدولة المضيفة، إلا أن أثرها على المدى الطويل قد يكون مخفض لاحتياجات الصرف الأجنبي أو على الأقل جعل صافي الزيادة أصغر مما يبدو، هذا نتيجة لعمليات الاستيراد الكبيرة للمنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية وبسبب إعادة الأرباح والفوائد والإتاوات، والرسوم الإدارية، وغيرها من الصناديق إلى الخارج،

ج - على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات تسهم في الإيرادات العامة عن طريق ضرائب الشركات، إلا أن مساهمتها أقل مما يبدو بشكل ملحوظ بالرغم من التنازلات الضريبية،

⁵² - Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, Economic development, Addison-Wesley, USA, 2011, p 686.

⁵³ - Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, Ibid, p 690.

وممارسة تحويل التسعير* (Transfer Pricing)، وامتيازات الاستثمار المفرطة، والإعانات العامة المستترة، والحماية الجمركية التي تقدمها الحكومة المضيفة،

د - الإدارة، مهارات تنظيم المشاريع، الأفكار، التكنولوجيا والاتصالات الخارجية التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات قد يكون لها تأثير كبير على تطوير المصادر المحلية من هذه المهارات والموارد الشحيحة، وربما في الواقع، تحول دون نموه من خلال خنق نمو روح المبادرة الأصلية نتيجة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الأسواق المحلية.

كما أثار العديد من الأكاديميين وقادة الفكر السياسي في البلدان النامية عددا من الاعتراضات أكثر جوهرية من الحجج الاقتصادية المعروضة سابقا، حيث عرض Streeten في ورقته العديد من الانتقادات التي تثيرها الدول النامية والموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، نلخصها في النقاط التالية:⁵⁴

أ - تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التنمية غير متكافئ للغاية، ففي كثير من الحالات، أنشطة الشركات متعددة الجنسيات تعمل على تعزيز ازدواجية الهياكل الاقتصادية وتفاقم التفاوت في الدخل. فإنها تميل إلى تعزيز مصالح عدد قليل من مديري المصانع المحلية في القطاع الحديث ضد مصالح بقية العاملين عن طريق توسيع الفوارق في الأجور. كذلك تحول الموارد بعيدا عن المنتجات اللازمة وتكفي بتصنيع منتجات متطورة تلي في المقام الأول مطالب النخب المحلية والمستهلكين الأجانب. وأنها تميل إلى زيادة تفاقم عدم التوازن بين الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية والحضرية من خلال تحديد موقع في المقام الأول في المناطق الحضرية والقريبة من مراكز التصدير، بالتالي المساهمة في الهجرة المفرطة من الريف إلى الحضر،

ب - يقال إن الشركات متعددة الجنسيات تنتج عادة منتجات غير ملائمة (تلك التي يطلبها أقلية صغيرة وغنية من السكان المحليين)، وتحفيز أنماط الاستهلاك غير ملائمة من خلال الإعلانات وقوتهم السوق الاحتكارية، وتفضل كل هذا مع تكنولوجيات غير ملائمة (كثيفة رأس المال) للإنتاج وهو ما يؤدي إلى خلق فرص عمل قليل نسبيا. ولعل هذا هو أكبر الانتقادات للشركات متعددة الجنسيات في ظل مشكل العمالة الكبير من الدول النامية،

* تحويل التسعير إجراء محاسبي غالبا ما يستخدم لحفض إجمالي الضرائب المدفوعة من قبل الشركات متعددة الجنسيات، يتم فيها فوترت المبيعات والمشتريات من السلع والخدمات داخل الشركة الواحدة بشكل مصطنع، بحيث الأرباح تعود على الفروع التي تقع في البلدان ذات الضرائب المنخفضة (الملاذات الضريبية)، في حين الفروع التي تقع في البلدان ذات الضرائب المرتفعة فتظهر أرباح ضريبية ضئيلة أو معدومة.

⁵⁴ - Paul Streeten, The multinational enterprise and the theory of development policy, world development, Vol 1, N° 10, 1973, p 4.

ج - نتيجة للنقطتين السابقتين، الموارد المحلية تميل إلى أن تكون مخصصة لمشاريع غير مرغوب فيها اجتماعيا. وهذا بالفعل يؤدي إلى تفاقم التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء واختلال خطير بين الفرص الاقتصادية في المناطق الحضرية والريفية،

د - يمكن للشركات متعددة الجنسيات استخدام قوتها الاقتصادية للتأثير على السياسات الحكومية في الاتجاهات غير المواتية للتنمية. وهم قادرون على انتزاع تنازلات اقتصادية وسياسية كبيرة من الحكومات المتنافسة من البلدان النامية الأخرى في شكل من أشكال الحماية المفرطة، التخفيضات الضريبية، وامتيازات الاستثمار، وتوفير مواقع رخيصة للمصنع والخدمات الاجتماعية الأساسية. وغالبا ما يشار إلى هذه الظاهرة بأنها "سباق نحو القاع". نتيجة لذلك، قد تتجاوز الأرباح خاصة للشركات المتعددة الجنسيات المنافع الاجتماعية. في بعض الحالات، قد تكون هذه العائدات الاجتماعية للبلدان المضيفة سلبية. بدلا من ذلك، يمكن للشركات متعددة الجنسيات تجنب الضرائب في البلدان ذات الضرائب المرتفعة عن طريق تحويل الأرباح للشركات التابعة في البلدان ذات الضرائب المنخفضة خلال تضخيم مصطنع للسعر الذي تدفعه لمنتجات وسيطة تم شراؤها من الشركات التابعة في الخارج، وذلك لخفض الأرباح المحلية. هذه الظاهرة، والمعروفة باسم تحويل التسعير، هو واحد من الممارسات الشائعة للشركات متعددة الجنسيات والتي لا يمكن للحكومات المضيفة أن تمارس أي سيطرة تذكر عليها طالما أن المعدلات الضريبية على الشركات تختلف من بلد إلى آخر. بعض التقديرات تضع العائدات المفقودة نتيجة نقل التسعير بعشرات المليارات من الدولارات،

هـ - الشركات متعددة الجنسيات قد تلحق الضرر بالدول المضيفة عن طريق قمع ريادة الأعمال المحلية وذلك لاستخدام معرفتهم المتفوقة، والاتصالات في جميع أنحاء العالم، والمهارات والإعلانات، ومجموعة من خدمات الدعم الضروري، لطرد المنافسين المحليين، وتمنع ظهور الشركات المحلية الصغيرة. كذلك من خلال خوصصة المؤسسات العامة واستخدام مقايضة الديون بأسهم في رأس المال للحد من أعباء الديون، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات قادرة على الحصول على أفضل وربما أكثر ربح من الشركات المحلية. ويمكنها بالتالي مزاحمة المستثمرين المحليين في الأرباح المحققة.

ففي الفترة الممتدة بين 1988 و1992، وتحت ضغط من جانب الدائنين لخصوصية المؤسسات العامة، في البلدان الأقل نموا، باعت هذه الأخيرة 17% من مشاريعهم المتوسطة

والكبيرة المملوكة للدولة إلى المستثمرين المباشرين الأجانب. في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، بين سنتي 1988-1992، شمل الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة حوصصة الشركات المملوكة للدولة 67% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك المنطقة.⁵⁵

و - على المستوى السياسي، كثيرا ما أعرب عن الخوف من أن الشركات متعددة الجنسيات الكبرى تتمكن من السيطرة على الأصول المحلية وفرص العمل، ومن ثم تتمكن من أن تمارس تأثيرا كبيرا على القرارات السياسية على جميع المستويات. في الحالات القصوى، إما مباشرة عن طريق الرشاوى وإفساد الموظفين العموميين على أعلى المستويات، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق التبرعات للأحزاب السياسية، قد تؤدي إلى تخريب العملية السياسية في الدول المضيفة (كما حدث مع المؤسسة الدولية للهاتف والبرق خلال 1970 في الشيلي).⁵⁶

تشير دراسة Wimberley إلى أن أنشطة الشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى تعزيز الجوع في العالم الثالث. تتناول هذه الدراسة تأثير استثمارات الشركات متعددة الجنسيات على الاستهلاك الغذائي في 60 دولة خلال الفترة 1970-1985، وقد دعمت النتائج بقوة الحجج النقدية للشركات متعددة الجنسيات. فاخترقها له تأثير ضار كبير على استهلاك الأغذية. ويتم تأكيد هذه النتيجة من خلال تحليل الانحدار. حيث تجاوزت الدول التي تلقت الحد الأدنى من دخول الشركات متعددة الجنسيات حوالي 700 سعة حرارية وأكثر من 20 غرام من استهلاك البروتين للشخص الواحد في اليوم من البلدان التي تلقت الحدود القصوى من دخول الشركات متعددة الجنسيات.⁵⁷

كذلك أشار كل من Müller، Lall و Buffie إلى أن التكاليف المترتبة عن الشركات متعددة الجنسيات تتجاوز المنافع، وهذا الجملة من الأسباب منها:⁵⁸

- زيادة البلدان الأقل نموا للاعتماد التكنولوجي على المصادر الأجنبية، مما أدى إلى ابتكار تكنولوجي أقل من قبل العمال المحليين،

⁵⁵ - UNCTAD, World investment report, transnational corporations, employment and the workplace, New York and Geneva, 1994, p 26.

⁵⁶ - Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, Op-cit, p 691.

⁵⁷ - Dale W. Wimberley, Transnational corporate investment and food the third world: A cross-national analysis, Rural Sociology, Volume 56, Issue 3, 1991, p 406.

⁵⁸ - E. Wayne Nafziger, Economic development, Cambridge University Press, USA, 2006, p 538.

- الحد من نقل براءات الاختراع والأسرار الصناعية، والمعرفة التقنية الأخرى إلى الشركة التابعة، والتي يمكن النظر إليها على أنها منافس محتمل، على سبيل المثال، غادرت شركة كوكا كولا الهند في عام 1977 لرفضها الإفصاح عن تركيبها السرية مع المصالح المحلية (وعلى الرغم من عودتها خلال 1988-1989 إلى الهند، إلا أنها لم تفصح عن تركيبها لشريكها في المشروع المشترك بيبسي كولا)،
- تعزيز التركيز الصناعي والتكنولوجي،
- تعرقل روح المبادرة المحلية والاستثمار في الصناعات الناشئة،
- إدخال منتجات، تكنولوجيا وأنماط استهلاكية غير لائقة،
- زيادة معدلات البطالة نتيجة استخدام تكنولوجيا غير مناسبة،
- تعزيز التفاقم في عدم المساواة من خلال توليد فرص العمل ورعاية وإنتاج السلع التي تعود بالنفع في المقام الأول على أغنى 20٪ من السكان،
- تقييد الصادرات عندما يكون هناك ضغط في السوق للشركة الأم،
- تقليل الالتزامات الضريبية عن طريق المبالغة في تكاليف الاستثمار، المغالاة في أسعار المدخلات المحولة من شركة تابعة أخرى، وخفض أسعار المخرجات التي تباع داخل فروع الشركة في بلد آخر،
- تعمل على شراء المدخلات من الشركة الأم وليس من الشركات المحلية،
- إعادة كميات كبيرة من الأموال، الأرباح والعوائد، وخدمة الرسوم، وهذا ما يساهم في عجز ميزان المدفوعات في السنوات التي تلي تدفق رأس المال الأولي،
- التأثير على سياسة الحكومة في اتجاهات غير المواتية (على سبيل المثال، الحماية المفرطة، والامتيازات الضريبية والإعانات، والبنية التحتية، وتوفير مواقع للمصنع في مناطق معينة)،
- زيادة التدخل الأجنبي في العملية السياسية المحلية،
- تحويل الموظفين المحليين المهرة، من المشاريع المحلية أو الخدمات الحكومية إليها،
- رفع نسبة كبيرة من رؤوس أموالها من الأموال المحلية.

الفرع الثاني: النظرية الحديثة المؤيدة

في بداية التسعينيات، معظم الحكومات أشادوا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "أنباء طيبة"، بعد فترة من كونها حرجة للغاية -إن لم تكن معادية صراحة- لهذه الاستثمارات في السبعينيات وبداية الثمانينيات، هناك عدد من التفسيرات المحتملة لهذا التغيير يتم تعيين بعض منها في الشكل رقم (1-2)

شكل رقم (1-2): تغير نظرة العالم للاستثمار الأجنبي المباشر

نظرة جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر

من وجهة نظر الدول

- نهوض نظام السوق.
- عولمة النشاط الاقتصادي.
- زيادة التحركات لخلق الثروة.
- تزايد عدد الاقتصاديات التي تقترب من مرحلة "الإقلاع" في التنمية.
- التقارب في البنية الهيكلية بين الدول المتقدمة وبعض الدول المصنعة الحديثة.
- تغيير معايير التقييم الحكومية للاستثمار الأجنبي المباشر
- تقدير أفضل من طرف الحكومات لمنافع وتكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر

من وجهة نظر الشركات

- زيادة الحاجة إلى استغلال الأسواق العالمية.
- الضغوط التنافسية التي تدفع لشراء المدخلات من اخص المصادر الممكنة.
- التكامل الإقليمي المشجع للبحث على المزيد من الاستثمارات الكفءة.
- السهولة المتزايدة للاتصالات عبر الحدود وانخفاض تكاليف النقل.
- تزايد احتكار القلة بين الشركات الرائدة.
- انفتاح فرص إقليمية جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- الحاجة إلى استفادة من مصادر أجنبية للتكنولوجيا والمهارات التنظيمية واستغلال اقتصاديات التكل.
- ظهور حوافز جديدة لإبرام تحالفات مع الشركات الأجنبية.
- تغيرات في الأهمية الخاصة لتكاليف ومنافع الموقع.
- الحاجة إلى الموازنة بين مزايا العولمة والنشاط المحلي.

المصدر:

John H. Dunning, Re-evaluating the benefits of foreign direct investment, Transnational Corporation, Vol 3, N° 1, 1994, p 25.

وفي هذا الصدد يمكن عرض بعض وجهات نظر المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عرض Lall مجموعة من الحجج نلخصها فيما يلي:⁵⁹

أ - المقاربة الأولى التي تدعم وجهة النظر هذه هي المقاربة الخاصة بمدرسة الأعمال . وتمثل الخصائص الأساسية لهذا النهج في: الاعتقاد الضمني في الفضائل المعنوية والعملية لنظام المشاريع الحرة، قبول توزيع الدخل القائم داخل البلدان وفيما بينها، تجاهل لكل الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لامتداد هذا النظام إلى بلدان أخرى. يترتب على ما سبق، أن سياسة الحكومة تقدم وصفات تركز على رفاه مؤسسات الأعمال في مقابل كل المجموعات الأخرى، والدعوة إلى بيئة من الاستقرار وعدم التدخل التي تقضي إلى "بيئة عمل جيدة". محلو مدرسة الأعمال لا يوفرون سوى أدلة على الشركات التي لديها قدر أكبر من الكفاءة، ولكن أيضا يعملون على ترشيد والدفاع عن الهيكل أو الممارسات المتطورة تجاه العالم الخارجي. فهناك مجموعة هائلة من هذه الأدبيات، بدءاً من تحليل تنظيمي بحث إلى توصيات بشأن كيفية مواجهة المصادر، أفضل السبل لاستخدام الأدوات المالية لتقليل الأعباء الضريبية، وكيفية التخطيط لاستراتيجيات الملكية الأكثر ربحية.

ب - اتجاه آخر أكثر أكاديمي لا يركز تحليله على جميع الأطراف المعنية بالتحليل التنظيمي للمستثمرين الأجانب، والافتراضات التي تستند عليها هذه المقاربة تشبه إلى حد كبير مفهوم "دعه يعمل" وتعظيم تدفقات رأس المال الأجنبي. هذه الافتراضات مبنية أساساً على بيئة الاقتصاديات الغربية، وأكثرها صلة بالاستثمار الأجنبي في الدول النامية هي:

- يشكل الاستثمار الأجنبي إضافة صافية إلى الموارد القابلة للاستثمار في البلدان المضيفة، وعلى هذا النحو يجب رفع معدلات نموها . ويستند هذا على مجموعة أخرى من الافتراضات حول الطبيعة التنافسية لأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج، وحرية تنقل العوامل بين المهن،... باختصار، كل مكونات نموذج النمو،
- هذا النمط من النمو ينتج أمر مرغوب فيه . هذا يفترض مجموعة من الظروف الخاصة والقيم التي تكمن وراء اقتصاد الرفاه، وذلك أساساً باعتبار أن السوق هو أفضل المحددات الاقتصادية والاجتماعية للرفاه. هكذا، فإن توزيع الدخل المنعكس من السوق هو أمر مرغوب، أو أكثر مهارة، في حالة الاستثمار الأجنبي في البلدان الأقل

⁵⁹ - Sanjaya lall, Less-developed countries and private foreign direct investment: A review article, World Development, Vol 2, N° 4 & 5, 1974, pp 43-44.

نموا، الآثار المرجوة هي أن المنتجات المقدمة وتسويقها، وإنشاء الأذواق، تستفيد منها جميع البلدان، طالما أن المشاريع تكسب الأرباح،

• تحرير التجارة الدولية وتدفعات رأس المال مواتية على حد سواء لمجموع الرفاه في العالم ورفاه كل بلد. الافتراضات اللازمة لهذه النظرية هي مماثلة لتلك المذكورة أعلاه، وفي حالة البلدان النامية فهناك زيادة الرغبة في الاستثمار الأجنبي بسبب تأثيره التكاملي على الاقتصاديات المضيفة. تشغيل الشركات الأجنبية، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، يحوّل البلدان إلى شبكة من التجارة الدولية، سواء عن طريق التكامل الاقتصادي (الرأسي والأفقي) وبواسطة انتقال الأذواق والتصاميم والأفكار، والتكنولوجيا،

• الاستثمار الأجنبي يجلب أيضا منافع لا تعترف بها النظرية التقليدية. مثل إدخال التكنولوجيا الجديدة، تحسين الإدارة والتنظيم والتسويق المتفوق والتمويل الأرخص في بعض الأحيان. أخذ المنفعة من هذه المساهمات عموما أمر مفروغ منه،

الحجج المؤيدة للاستثمار الأجنبي تنمو إلى حد كبير من خلال تحليل نظرية النمو التقليدية والحديثة لمحددات النمو الاقتصادي. وينظر عادة للاستثمار الأجنبي الخاص (وكذلك المساعدات الخارجية) كوسيلة لملء الفجوات بين الإمدادات المتاحة محليا من المدخرات، والعملات الأجنبية، والإيرادات الحكومية، ومهارات رأس المال البشري والمستوى المطلوب من هذه الموارد اللازمة لتحقيق النمو وأهداف التنمية، وهذا على النحو التالي:⁶⁰

- إن أول مساهمة وغالبا ما يستشهد بها للاستثمار الأجنبي الخاص في التنمية (عندما يتم تعريف هذا التطور من حيث نمو إجمالي الناتج المحلي) هو دورها في سد فجوة الموارد بين الاستثمار المستهدف والمدخرات المحلية.

- مساهمة ثانية مماثلة للأولى، وهي مساهمته في سد الفجوة بين متطلبات الصرف الأجنبي المستهدفة وتلك المستمدة من صافي عائدات التصدير زائد صافي المساعدات الخارجية العامة. وهذا هو ما يسمى الصرف الأجنبي أو العجز التجاري. تدفق رأس المال الأجنبي الخاص لا يمكن أن يخفف سوى جزء من العجز أو كل على ميزان المدفوعات في الحساب الجاري ولكن أيضا يعمل لإزالة هذا العجز مع مرور الوقت إذا يمكن للمؤسسة المملوكة للأجانب

⁶⁰ - Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, Op-cit, pp 688-189.

توليد تدفق إيجابي من صافي عائدات التصدير. للأسف، كما لوحظ في حالة إتباع سياسة إحلال الواردات، فغالبا ما يكون زيادة في تقاوم كل من أرصدة الحسابات الجارية والرأسمالية لميزان المدفوعات. هذا العجز في تلك الحالات عادة ما يكون نتيجة لاستيراد المعدات الرأسمالية والمنتجات الوسيطة (عادة من إحدى الشركات التابعة في الخارج، وغالبا بأسعار مبالغ فيها). وتدفع النقد الأجنبي إلى الخارج في شكل أرباح، رسوم إدارية وفوائد على القروض.

– الفجوة الثالثة المراد سدها عن طريق الاستثمار الأجنبي هو الفجوة بين الإيرادات الضريبية المستهدفة والضرائب المتوفرة محليا. عن طريق فرض ضرائب على أرباح الشركات متعددة الجنسيات فهي تشارك ماليا في العمليات المحلية، بالتالي يعتقد أن حكومات البلدان النامية تكون أكثر قدرة على تعبئة الموارد المالية العامة لمشروعات التنمية.

– رابعا، هناك نوع مختلف من الفجوة في الإدارة، تنظيم المشاريع، التكنولوجيا والمهارات يفترض أن يسدها جزئيا أو كليا العمليات المحلية للشركات الأجنبية. إذ لا يقتصر الأمر على الشركات متعددة الجنسيات في توفير الموارد المالية ومصانع جديدة للدول الفقيرة، لكنهم أيضا يوفرون حزمة من الموارد اللازمة، بما في ذلك الخبرة الإدارية وقدرات تنظيم المشاريع، والمهارات التكنولوجية التي يمكن بعد ذلك نقلها إلى نظرائهم المحليين من خلال برامج تدريبية وعملية التعلم عن طريق العمل. علاوة على ذلك، وفقا لهذه الحجة، يمكن للشركات متعددة الجنسيات تثقيف المديرين المحليين حول كيفية إقامة اتصال مع البنوك في الخارج، وتحديد مصادر بديلة للتمويل، وتنويع منافذ السوق، والتعرف بشكل أفضل على ممارسات التسويق الدولي.

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات

منذ النصف الثاني من القرن العشرين دخلنا حقبة الشركات متعددة الجنسيات، التي أصبحت الشكل المهيمن على الحركات الدولية لرؤوس الأموال والمراكز الرئيسية للمبادرة والتنسيق في الإنتاج والتبادل.

الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

الشركات متعددة الجنسيات Transnational Corporations هو مصطلح يستخدم من قبل الأمم المتحدة في مناقشاتها ومؤسساتها بداية من عام 1974. بدلا من المصطلح السابق التي كانت تعرف به وهو Multinational Corporations أو

Multinational Enterprises⁶¹. إلا أننا نجد في الأدبيات استخدام كل المصطلحات السابقة للدلالة على هذه الفئة من الشركات.

قد جاءت تعريفات الشركات متعددة الجنسيات من مقاربات مختلفة، إلا أن جلها يتفق على الخاصية الدولية لنشاطها. فقد عرفها Dunning بأنها "الشركات التي تعمل وتولد دخل من أنشطة في أكثر من بلد واحد".⁶² وقد تم اقتراح بعض القيود الواقعية على هذا التعريف، فقد أشار Vernon إلى أنه يجب إضافة عدد البلدان الأجنبية التي تعمل بها هذه الشركات إلى تعريفها واقترح أن تكون ستة دول على الأقل حتى يمكن القول بأنها شركات متعددة الجنسيات.⁶³

كما اقترح Aharoni ثلاث فئات لتعريف الشركات متعددة الجنسيات تتمثل في:⁶⁴
أ - التعريف الأدائي: يعتمد على معايير مثل المبيعات والأرباح الأجنبية، الأصول الأجنبية وعدد الموظفين الأجانب،
ب - التعريف الهيكلي: مثل عدد البلدان التي تعمل فيها الشركة، جنسية موظفي الإدارة العليا، الهيكل التنظيمي للشركة،
ج - التعريف السلوكي: والتي تركز حول مدى اعتقاد موظفي الإدارة العليا بالفرص الإستراتيجية الدولية، بصيغة أخرى التوجه الدولي لهم.
مقارنة أخرى اعتمدها Perlmutter في تعريف الشركات متعددة الجنسيات تركز على توجهات الإدارة العليا للشركة، هذه التوجهات تلعب دورا بارزا في توجه الشركة من النشاط المحلي إلى النشاط الدولي. وقيد ميز بين ثلاث توجهات هي:⁶⁵

⁶¹ - G. K. Helleiner, Transnational corporations and direct foreign investment, Handbook of Development Economics, Vol 2, Edited by H. Chenery and T.N. Srinivasan, 1989, p 1442.

⁶² - John H. Dunning, Theories and paradigms of international business activity, Edward Elgar Publishing, USA, 2002, p 2.

⁶³ - Raymond Vernon, Les entreprises multinationales, Calmann-Lévy, France, 1973, p 27.

⁶⁴ - Raj Agarwall Jenny Berrill, Elaine Huston, What is a multinational corporation? Classifying the degree of firm- level multinationality, International Business Review, Vol 20, 2011, p 559.

⁶⁵ - Howard V. Perlmutter, The tortuous evolution of the multinational corporation, Columbia Journal of World Business, Vol 4, 1966, pp 11-13.

- أ - التوجه العرقي Ethnocentric: في هذا الصنف تتجه الإدارة العليا للشركة إلى الاهتمام بالنشاط على مستوى حدود الدولة الأم، وعدم التوجه إلى الاستثمار خارج الحدود،
- ب - التوجه متعدد المراكز Polycentric: يكون التوجه في هذا الصنف إلى الارتباط بصورة ضعيفة مع فروع تكون شبه مستقلة خارج حدود الدولة الأم،
- ج - التوجه العالمي Geocentric: الذي يتماشى ومفهوم الشركات متعددة الجنسيات، حيث تكون توجهات الشركة نحو تكامل نشاطها على المستوى العالمي، سواء من حيث عدد الفروع في الدول المضيفة، أو من خلال الاعتماد على الموارد البشرية الأجنبية، أو الاستراتيجيات الشاملة.

بعد تزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات، كان لزاماً على الهيئات الدولية أن تتخذ خطوات من شأنها توضيح الرؤى المختلفة حولها. حيث اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في سنة 1973، على مجموعة من الشخصيات البارزة مهمة تقديم المشورة بشأن المسائل المتصلة بالشركات متعددة الجنسيات وأثرها على عملية التنمية. مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية المتزايدة لهذه الشركات في الاقتصاد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية، كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة ونقل التكنولوجيا، وقد أوصى الفريق بإنشاء لجنة لشؤون الشركات متعددة الجنسيات، وذلك لتلبية احتياجات الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال جمع المعلومات وإجراء البحوث وتحليل السياسات، والمساعدة التقنية وبناء توافق الآراء. وبدأ مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون الشركات متعددة الجنسيات (UNCTC) أعماله في عام 1974، حيث تولى إعداد مختلف التقارير خلال الفترة 1975-1992. وقد نقلت هذه المهمة منذ سنة 1993 إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

وقد اعتمدت التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مؤشر كمي يقيس درجة تدويل الشركة يسمى مؤشر التدويل (Transnationality Index)، وذلك كمتوسط لثلاث مؤشرات جزئية هي: (أ) أصول الشركة في الفروع الأجنبية نسبة إلى الأصول الإجمالية، (ب) مبيعات الشركة من الفروع الأجنبية نسبة إلى إجمالي المبيعات، (ج) العمالة الأجنبية نسبة إلى إجمالي العمالة.

الفرع الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

إن التأمل في مفهوم الشركات متعددة الجنسيات يشير إلى أنها تتميز بمجموعة من الخصائص والسمات، نعرض أبرزها في هذا الفرع.

أولاً: الضخامة

تتصف الشركات متعددة الجنسيات بالضخامة، ويدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال، الاستثمارات التي تقوم بها، حجم الإنتاج المتنوع الذي تنتجه، أرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، الشبكات التسويقية التي تملكها، مخصصات الإنفاق على البحث والتطوير التي تخصصها، والهياكل التنظيمية المعقدة التي تنظمها وتعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة، يساعدها في ذلك نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تسهل لها اتخاذ قراراتها في أسرع وقت ممكن وبأكبر درجة من الدقة واليقين، وتقليل مخاطر عدم التأكد.⁶⁶

وقد قدر عدد الشركات متعددة الجنسيات بـ 82000 شركة سنة 2008 في جميع أنحاء العالم، مع 810000 فرع منتسب إليها، هذه الشركات تنهض بدور رئيسي ومتنامي في الاقتصاد العالمي.⁶⁷ وتتجلى ضخامة هذه الشركات في عدة نواحي نذكر بعضاً منها في ما يلي:

أ - الأصول: يظهر الجدول رقم (1-1) مجموعة من المؤشرات المختارة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات والإنتاج الدولي، حيث يتبين أن مجموع أصول فروع الشركات متعددة الجنسيات بلغ 88536 مليار دولار سنة 2012 بزيادة قدرها 6.6% عن سنة 2011. ليبلغ 102040 سنة 2014 بزيادة قدرها 15% عن سنة 2012، كما أن نسبة أصول فروع الشركات إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي قدرت بـ 1.2 سنة 2012 لتصل إلى 1.32 سنة 2014، هذه النسبة لم تكن تتجاوز 0.17 سنة 1982، وهذا ما يدل على ضخامة هذه الشركات وتعاضم دورها على المستوى العالمي.

⁶⁶ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها - شركاتها - تداعياتها)، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 160.

⁶⁷ - UNCTAD, 2009, Op-cit, , p 17.

جدول رقم (1-1): مؤشرات مختارة للشركات متعددة الجنسيات والإنتاج الدولي خلال الفترة 2014-1990

الوحدة: مليار دولار

البند	1990	2001	2010	2011	2012	2013	2014
مبيعات فروع الشركات متعددة الجنسيات	5102	18517	22574	24198	31687	33775	36356
مجموع أصول فروع الشركات متعددة الجنسيات	4599	24952	78631	83043	88536	95230	102040
صادرات فروع الشركات متعددة الجنسيات	1498	2600	6320	7436	7469	7688	7803
فرص العمل المستحدثة بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات	21458	53581	63043	67852	69359	71297	75075
إجمالي الناتج المحلي العالمي	22206	31900	63468	70221	73457	75453	77283
صادرات العالم من السلع والخدمات	4382	7430	18952	22303	22407	23063	23409

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- UNCTAD, World investment report, reforming international investment governance, New York and Geneva, 2015, p 18.
- UNCTAD, World investment report, global value chains: investment and trade for development, New York and Geneva, 2013, p 24.
- UNCTAD, World investment report, transnational corporations, agricultural production and development, New York and Geneva, 2009, p 18.
- UNCTAD, World investment report 2002: transnational corporations and export competitiveness, New York and Geneva, 2002, p 4.

ب - رقم الأعمال: من بين المقاييس المعتمدة في التعبير عن الضخامة نجد كذلك المقاييس المتعلقة برقم المبيعات، ويطلق عليه أيضا رقم الأعمال، حيث يظهر الجدول رقم (1-1) أن مبيعات فروع الشركات متعددة الجنسيات قد شهدت ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2001 لتبلغ 18517 مليار دولار ونسبة زيادة 362.93% عن سنة 1990، لتصل 36356 مليار دولار سنة 2014 ونسبة زيادة 196% عن سنة 2001، كما يظهر تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2013 المتضمن ترتيب أكبر 100 شركة متعددة الجنسية في العالم مرتبة حسب الأصول الأجنبية، والتي نعرض في الجدول رقم (1-2) أكبر 25 شركة منها، أن شركة Royal Dutch Shell PLC المتخصصة في استخراج، تكرير وتوزيع النفط أنها حققت رقم أعمال يقدر بـ 467 مليار دولار، من بينها 282 مليار دولار من فروعها.

جدول رقم (1-2): أكبر 20 شركة متعددة الجنسية غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية لسنة 2012

الوحدة: مليون دولار

مرتبة	حسب	الشركة	البلد الأم	الصناعة	الأصول	المبيعات	العمالة	مؤشر
أ. أجنبية	TNI				الأجنبية	الأجنبية	الأجنبية	التدويل
1	79	General Electric Co	وم أ	أجهزة إلكترونية	338157	685328	144796	59.7
2	32	Royal Dutch Shell plc	المملكة المتحدة	نقط	307938	360325	467153	76.4
3	22	BP plc	المملكة المتحدة	نقط	270247	300193	375580	83.8
4	77	Toyota Motor Corporation	اليابان	سيارات	233193	376841	265770	66.0
5	28	Total SA	فرنسا	نقط	214507	227107	234287	52.1
6	45	Exxon Mobil Corporation	وم أ	نقط	214349	333795	420714	77.7
7	8	Vodafone Group Plc	المملكة المتحدة	اتصالات	199003	217031	70224	60.6
8	62	GDF Suez	فرنسا	كهرباء، غاز وماء	175057	271607	124711	90.2
9	61	Chevron Corporation	وم أ	نقط	158865	232982	222580	58.1
10	64	Volkswagen Group	ألمانيا	سيارات	158046	409257	247624	78.3
11	51	Eni SpA	إيطاليا	نقط	133445	185493	163566	58.8
12	1	Nestlé SA	سويسرا		132686	138212	98468	58.7
13	71	Enel SpA	إيطاليا	كهرباء، غاز وماء	132231	226878	109098	62.8
14	48	E.ON AG	ألمانيا	كهرباء، غاز وماء	128310	185601	169764	90.5
15	4	Anheuser-Busch InBev	بلجيكا		115913	122621	39758	96.9
16	6	ArcelorMittal	لوكسمبورغ	معادن	112239	114573	84213	61.8
17	29	Siemens AG	ألمانيا	أجهزة إلكترونية	111570	139252	101604	77.4
18	36	Honda Motor Co Ltd	اليابان	سيارات	110142	144811	118983	92.4
19	92	Mitsubishi Corporation	اليابان		109657	153044	243401	70.7
20	98	EDF SA	فرنسا	كهرباء، غاز وماء	103015	330582	93470	54.4

المصدر: UNCTAD, World investment report: Global value chains, New York and Geneva, 2013, Annex table 28.

مؤشر آخر على ضخامة مبيعات الشركات متعددة الجنسيات يظهره الجدول رقم (1-3)، حيث أن رقم الأعمال الإجمالي لأكبر 100 شركة متعددة الجنسية في العالم يبلغ 8266 مليار دولار سنة 2014، تمثل مبيعات الفروع منها نسبة 66%.

جدول رقم (1-3): بعض الإحصائيات عن نشاط أكبر 100 شركة متعددة الجنسية في العالم خلال الفترة 2010-2014

المتغير	2011-2010	2012	2013	2013-2012	2014	2014-2013
	% التغير			% التغير		% التغير
الأصول (مليار دولار)						
الأجنبية	4.8	7942	8249	3.9	8266	0.2
المحلية	5.2	5421	5759	6.2	5581	-3.1
نسبة الأجنبي إلى الإجمالي	-0.1	59	59	-0.5	60	0.8
المبيعات (مليار دولار)						
الأجنبية	18.4	5885	6053	2.9	6132	1.3
المحلية	7.2	3072	3263	6.2	3101	-5.0
نسبة الأجنبي إلى الإجمالي	2.3	66	65	-0.7	66	1.4
العمالة (بالآلاف)						
الأجنبية	5.5	9831	9562	-2.7	9599	0.4
المحلية	-2.3	7106	7135	0.4	7211	1.1
نسبة الأجنبي إلى الإجمالي	1.9	58	57	-0.8	57	-0.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- UNCTAD, World investment report, Reforming international investment governance, New York and Geneva, 2015, p 19.
- UNCTAD, World investment report, Global value chains: investment and trade for development, New York and Geneva, 2013, p 25.

ج - عدد العمال: فيما يخص عدد العمال، فيشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2013 أن عدد المناصب المستحدثة بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات سنة 2013 يقدر بـ 71.297 مليون وظيفة. كما أشار التقرير إلى أن أكبر الشركات متعددة الجنسيات من حيث عدد العمال هي شركة Wal-Mart Stores Inc الأمريكية التي تنشط في قطاع التجارة بعدد عمال إجمالي يقدر بـ 2200000 منهم 800000 عامل تابع للفروع الأجنبية. كذلك تتجلى ضخامة هذه الشركات من حيث عدد العمال في الإحصائيات التي يقدمها الجدول رقم (1-3) بحيث يبلغ عدد عمال أكبر 100 شركة متعددة الجنسية في العالم 16.697 مليون عامل سنة 2013 حيث تمثل نسبة عمال الفروع 57%.

ثانيا: التنوع في النشاط

إن الشركات متعددة الجنسيات تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية، فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة أو خدمة واحدة رئيسية، بل تقوم سياستها الإنتاجية على تقديم منتجات متنوعة ومتعددة حيث يطلق على هذه السياسة سياسة التوزيع في أنشطة مختلفة ومتنوعة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى، ويطلق أيضا على هذا الاتجاه أن هذه الشركات تقوم بإحلال وفورات النشاط محل وفورات الحجم.⁶⁸

وتتسم الشركات متعددة الجنسيات أيضا بزيادة درجات التكامل الرأسي والأفقي، وتحقيق درجة عالية من الترابط للأمام وللخلف لهذه الأنشطة وتوزيعها على عدد كبير من البلدان ولم يقتصر التنوع في أنشطة هذه الشركات على التنوع داخل قطاع اقتصادي معين بل امتد ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهذا توزيعا للمخاطر وتحقيقا لأكبر قدر من الأرباح المحتملة، فمثلا نجد شركة FIAT الإيطالية للسيارات تملك مؤسسة صحفية كبرى.⁶⁹

ثالثا: الانتشار الجغرافي

لقد ازداد توجه الشركات متعددة الجنسيات نحو توزيع قطاعات ووحدات الإنتاج على عدد كبير من الدول دون أن يترتب على ذلك فقدان هذه الشركة لتبعية وحداتها الخارجية وفروعها للمركز الرئيسي. فقد أظهرت إحدى الدراسات التي أجرتها جامعة هارفارد الأمريكية أن كل من الشركات التي أجريت عليها الدراسة تمارس نشاطها في المتوسط في إحدى عشرة دولة، ولبعض الشركات نشاط في نحو مئة دولة، فعلى سبيل المثال تستثمر شركة التلغراف العالمية رؤوس أموالها في 71 بلدا وشركة موبيل أول في 23 بلدا.⁷⁰

رابعا: التفوق التكنولوجي

لعل سيطرة السمة الاحتكارية على الشركات متعددة الجنسيات يرجع إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب، وأهم عوامل نشأته ما تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيات الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة، ولا شك أن هذا الوضع يتيح

⁶⁸ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها - شركاتها - تداعياتها)، مرجع سبق ذكره، ص 161.

⁶⁹ - محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 50.

⁷⁰ - محمد عبد العزيز عبد الله، المرجع نفسه، ص 50 - 51.

للشركات متعددة الجنسيات التمتع بعدد من المزايا الاحتكارية تعطي تفوقا نسبيا لمشروعاتها الاستثمارية، وتمكنها من زيادة قدراتها التنافسية، وارتفاع معدلات نموها، بل وتحسين كفاءاتها الإنتاجية والتسويقية، وبالتالي تعظيم أرباحها.⁷¹

المبحث الثالث: التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت نهاية العشرية الأخيرة من القرن العشرين مستويات غير مسبقة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالرغم من انخفاضها في بداية القرن الحالي إلا أنها عرفت انتعاشا كبيرا منذ عام 2004، حيث أصبح هذا النمط من التمويل هو السائد في تدفقات رؤوس الأموال الدولية بعد المشاكل التي عرفتها البلدان نتيجة أزمة الديون، وسوف نعرض في هذا المبحث التطورات العالمية خصوصا الحديثة منها في نمط التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الاتجاهات التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر

من العتب تحديد تاريخ لمولد الاستثمار الأجنبي، فقبل تاريخنا الحاضر، كان مواطنون من فينيقيا وآخرون من ملاطيا -مدينة يونانية على بحر ايجة- يتجهون إلى مناطق بعيدة في سبيل إنشاء مؤسسات مرتبطة بمدنهم. بيد أن الأشكال الراهنة للاستثمار الدولي لم تبرز للعيان إلا شيئا فشيئا، وكان ذلك عبر تعميم التسهيلات المصرفية ومع تكوين الدول الحديثة. بادئ ذي بدء كانت هناك الأسواق الكبرى، في القرون الوسطى، ثم إنشاء شبكات من المصرفيين الإيطاليين والألمان في المدن التجارية. وأخيرا، فقد كانت هناك أيضا الرأسمالية التجارية والصناعية. كان لا بد مع ذلك كله، انتظار القرنين السابع عشر والثامن عشر، لكي يتضح ازدهار أقل محدودة للاستثمار الدولي. فمن جهة درجت في المحافل المالية، مثل أمستردام ولندن، عادة إجراء التوظيفات المالية. من جهة أخرى، مهد اتساع مجال التجارة الاستعمارية الطريق أمام الاستثمارات خارج أوروبا. وبالرغم من كون التجارة هي غاية هذه الشركات، فإن التجارة تستلزم حدا أدنى من الاستثمار لكي تستطيع أن تؤمن لنفسها هذه الغاية والحفاظة عليها، لهذا أقامت المستودعات والإنشاءات المرفئية، لتدير هذه الشركات بنفسها وتحفظ بالأرباح. في هذا التيار المالي المزدوج، ظهرت بشكل غير واضح المعالم، تلك الإدارات الكبرى التي سببها وعمل على قيامها فيما بعد، الاستثمار الأجنبي: الاستثمار الخاص

⁷¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها -شركاتها - تداعياتها)، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الذي يقوم به أصحاب المصارف أو الأفراد وتلك الاستثمارات المباشرة التي تتولاها الشركات الكبرى والدول.⁷²

يعود تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، فلقد مهد اتساع التجارة الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا. وشهد الاستثمار الدولي مراحل تاريخية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت بالتالي في حجمه وطبيعته وهيكله.⁷³

ويمكن التمييز بين ثلاث حقبة رئيسية مر بها الاستثمار الدولي عموماً والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً نعرضها في ما يلي:

الفرع الأول: العصر الذهبي للاستثمار الدولي (1800-1914)

تميزت المدة السابقة للحرب العالمية الأولى بعدم وجود عوائق على حركة رؤوس الأموال دولياً. وطوال القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين كانت الصدارة في مجال تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للقطاع الخاص، وذلك تماشياً مع فلسفة العصر التي دعت إلى المبادرة والحرية الفردية.⁷⁴ وقد اتصف الاستثمار الدولي في هذه المرحلة بأربع ميزات رئيسية هي:

أ - يكاد يكون الاستثمار أوروبياً المنشأ. وكانت بريطانيا تأتي، بشكل جلي، في مقدمة البلدان التي تقدم الرساميل. فقد انفردت لوحدها على الصعيد العملي، بمهمة الاستثمار في الخارج خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى العام 1860. فلقد كانت ولوحدها تمتلك وفراً هائلاً في الأيدي، بالإضافة إلى بحثها عن كميات متزايدة من المواد الأولية، ثم احتياجها لأن تؤمن لنفسها المواد الغذائية التي تخلت عن إنتاجها محلياً. حملها على أن تستثمر مبالغ طائلة في الخارج. وكانت مدعومة في توسعها هذا بفعل وجود شبكة عالمية من المواصلات (أسطول بحري، تلغراف) وبفضل مصارف (3000 وكالة في عام 1914).⁷⁵ كما أن البلدان الرأسمالية المتقدمة (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) أضحت المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث بلغت هذه الاستثمارات

⁷² - جيل بيرتان، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

⁷³ - هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁷⁴ - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁷⁵ - جيل بيرتان، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

في منتصف القرن التاسع عشر 420 مليون جنيه إسترليني أي ما يعادل 2.05 مليار دولار، وفي عام 1870 تضاعفت القيمة الكلية إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، وبلغت حدها الأقصى سنة 1900 ببلوغها 4750 مليون جنيه إسترليني أو ما يعادل 23 مليار دولار، تصل إلى 43 مليار دولار عام 1914.⁷⁶

ب - كان الاستثمار في جوهره، استثمار خاصا، ففي هذا العصر تم ترك المبادرة للاستثمار في الخارج إلى الأفراد والمصارف والشركات الخاصة.

ج - الميزة الثالثة لذلك الاستثمار أنه كان يرتدي شكل استثمارات محفظة، تجري عن طريق الأسواق المالية الرئيسية مثل لندن، باريس وأمستردام، أي تلك الأسواق التي تجري فيها عمليات الإصدار، وحتى عام 1914، كان أكثر من 80% من الاستثمارات البريطانية أو من الاستثمارات الفرنسية في الخارج يرتدي شكلا معينا هو شراء سندات (4/3) أو أسهم (4/1). بيد أن الاستثمار المباشر بقي الاستثناء الوحيد ولم تكن تقم به سوى الشركات الاستعمارية.⁷⁷

د - الميزة الرابعة لذلك الاستثمار هو كونه استثمار في استصلاح بلدان جديدة، حيث نجد أن أكثر من نصف الاستثمارات كان يستثمر في البلاد التي كانت تدفق إليها، في الوقت عينه، أفواج المهاجرين الأوروبيين (الولايات المتحدة الأمريكية، المستعمرات البريطانية، كندا، استراليا، إفريقيا الجنوبية، البرازيل والأرجنتين)⁷⁸، وهو ما يظهره الجدول رقم (1-4).

جدول رقم (1-4): توزيع الاستثمارات الأجنبية لسنة 1914 جغرافيا الوحدة: مليار دولار

البلد المستثمر	المبلغ	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	الإمبراطورية البريطانية (48%) الولايات المتحدة (20%) أمريكا اللاتينية (20%) أوروبا (6%)
فرنسا	8.5	أوروبا (61%) روسيا (25%) الإمبراطورية الفرنسية (9%)
ألمانيا	6	أوروبا الوسطى (53%) أمريكا اللاتينية (16%) أمريكا الشمالية (15%)
الولايات المتحدة	3.5	كندا، أمريكا اللاتينية
بلجيكا	2	كونغو، أوروبا الغربية، روسيا
هولندا	2	إمبراطورية استعمارية، أوروبا
سويسرا	1.5	أوروبا

المصدر: جيل برتان، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، لبنان، 1980، ص 18.

⁷⁶ - عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 63.

⁷⁷ - جيل برتان، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

⁷⁸ - جيل برتان، المرجع نفسه، ص 19.

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الحقبة، فتميز بتوجهه نحو تطوير مناطق إنتاج الغذاء خلال القرن التاسع عشر، وفي بداية القرن العشرين، كان معظم هذا الاستثمار متمركزاً في الصناعات القائمة على المواد الطبيعية والبنية التحتية، وتشير التقديرات بأنه في عام 1914 كانت حصص بريطانيا من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج 53% و31% للقطاعات المذكورين على التوالي. أما القطاعات التي كانت مركز الاستثمار الدولي في هذه المرحلة فهي قطاع النقل بالسكك الحديدية الذي حضي بنسبة 40.6% من مجموع الاستثمارات، يليه القروض العامة بنسبة 29.5%، ثم الاستثمار في المواد الأولية بنسبة 10.3%، والمصارف بنسبة 8.4%، وأخيراً التجارة والصناعة بنسبة 5.5%.⁷⁹ على ضوء ما سبق، نجد أن جل الاستثمار الدولي خلال تلك الحقبة، مصدره أوروبا الغربية، وموجه نحو أوروبا الغربية، بخلاف الاستثمار الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هذا التوازن ذو الطابع المسيطر لأوروبا ستجعله الحرب العالمية الأولى يختل على النحو الذي سنعرضه في العنصر الموالي.

الفرع الثاني: تراجع الاستثمار الدولي (1919-1945)

لقد أدى نشوب الحرب العالمية الأولى إلى تدني مستويات حركة الاستثمار الأجنبي، ثم ما لبثت لتعود تدريجياً عام 1929 مع تغيرات رئيسية في السوق الدولية لرؤوس الأموال، فالولايات المتحدة الأمريكية خرجت من الحرب دائنة، وبرزت كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية. أما أوروبا فقد خرجت مدينة. وتراجعت إلى المرتبة الثانية. كذلك حدث تغير في هيكل الاستثمار الدولي، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر السمة الغالبة لهذه التدفقات.⁸⁰

وقد هبطت القيمة التراكمية للاستثمار الدولي في سنة 1919 إلى ثلاثة أرباع (33 مليار دولار) عن ما كانت عليه سنة 1913. وعادت وارتفعت سنة 1929 لتبلغ 47.5 مليار دولار. كما تميز الاستثمار الدولي في هذه الفترة اتجاه عكسي لتوجه الرساميل من البلدان الجديدة نحو الدول الأم، حيث الإيرادات أعلى والمخاطر أقل. وإذا كان قسم لا يستهان

⁷⁹ - محمد ناجي محمد الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁸⁰ - عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 66.

به من الاستثمار الدولي ما يزال يتجه، مع ذلك، نحو البلاد الاستوائية، فإنه يدين بهذا كله للاستثمارات المنجمية أو البترولية.⁸¹

الفرع الثالث: انتعاش الاستثمار العالمي (1946-1969)

انتعش الاستثمار الدولي خلال هذه الحقبة نتيجة اشتداد الحاجة للرساميل بعد الحرب العالمية الثانية لأغراض الإعمار. كذلك زادت الاستثمارات اللازمة للتنقيب عن البترول والمعادن بشكل هائل من البلدان الغنية. فقد تضاعفت الاستثمارات الأمريكية البترولية بـ 6 مرات في فنزويلا و 30 مرة في الشرق الأوسط عن الحقبة المنصرمة.⁸²

وقد تميز الاستثمار الدولي بازدهار بعد نهائية الحرب، حيث بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 3.3 مليار دولار للمدة 1951-1955 ثم ارتفع إلى 14 مليار دولار في عام 1956، مع العلم أن أقصى درجات نشاطه، بين 1925-1929 لم يتجاوز 3 مليار دولار. وبالتالي عاد ليلعب الوتيرة التي كان يتزايد بها قبل 1914. كذلك تميز بكونه ذو منشأ عمومي على نطاق واسع. سواء كان هذا النوع ثنائي الأطراف أم متعدد بها، بحيث كان مجموعه يمثل بالمتوسط حوالي 3/2 الاستثمار. كذلك فإن الاستثمار الخاص كان بشكل استثمار أجنبي مباشر. وأخيرا يتجلى التفاوت الواضح في التوزيع الجغرافي. فإذا كانت البلدان المتخلفة ابتداء من العام 1951 قد امتصت القسم الأكبر من الاستثمارات (تقريبا 70%) فإن ثلثي ذلك كان تحت شكل استثمارات عمومية. بالمقابل، ولا سيما بعد عام 1958، كانت البلاد المتقدمة تحتفظ بالقسم الأكبر من الرساميل الخاصة.⁸³

ويمكن تقسيم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حقتين مختلفتين هما:⁸⁴

الحقبة الأولى (1946-1954): إذ بقي الاستثمار الأجنبي محدودا خلال هذه الفترة بسبب آثار الحرب وأزمة الديون. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الوحيد تقريبا لرؤوس الأموال، إذ بلغت التدفقات الخارجة منها إلى أوروبا 22.72 مليار دولار للمدة 1946-1951، وتضاعفت استثماراتها الخاصة 3 مرات تقريبا في البقية الباقية من العالم مقارنة بمدة ما قبل الحرب،

⁸¹ - جيل بيرتان، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

⁸² - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 27.

⁸³ - جيل بيرتان، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

⁸⁴ - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

الحقبة الثانية (1955-1969): بعد إتمام عمليات الإعمار أصبحت الدول الأوروبية أيضا مصدرة لرؤوس الأموال، والتي وجهت معظمها إلى الأسواق المتطورة في أوروبا وكندا، في حين انخفضت التدفقات المتجهة إلى الدول النامية بسبب الاضطرابات. بلغت الاستثمارات الأمريكية الخارجة 29 مليار دولار عام 1955، منها 19 مليار دولار استثمار مباشر، توجه 40% منه إلى كندا. وابتداء من عام 1958 ومع إقامة السوق الأوروبية المشتركة، أصبحت أوروبا أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في الصناعات البترولية بنسبة 30%، والصناعات التحويلية بنسبة 30%، وأضحت بين عامي 1961 و1964 تتلقى 50% من إجمالي الاستثمار المباشر الأمريكي.

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ارتبط تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بتطور الرأسمالية أساسا، وكان للثورة التكنولوجية بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأثر البارز على زيادة سرعة تدويل رؤوس الأموال، ولذلك تم اعتبار الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر تبدأ منذ بداية عقد السبعينيات، وهذا بعد أن ارتكز التدويل الاقتصادي في القرن التاسع عشر وثلثي القرن العشرين على تدويل التجارة.

الفرع الأول: عقد السبعينيات

دخلت ظاهرة حركة رؤوس الأموال في بداية عقد السبعينيات مرحلة جديدة تمثلت بـ (تدويل رأس المال) من خلال الشركات متعددة الجنسيات عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلا عن الاستخدام الواسع للقروض والمساعدات، وحدث ارتفاع كبير في الطلب على التمويل الدولي خلال هذا العقد بالنظر لزيادة حالات اختلال التوازن في المدفوعات الخارجية. فبعد أن كان الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل 22% من إجمالي التدفقات المالية إلى البلدان النامية في عام 1960 انخفض إلى 19.7% في عام 1970 ثم تراجع إلى أقل من 15% عام 1979. وخلال هذا العقد اعتمدت الدول النامية بشكل كبير على المساعدات الإنمائية الرسمية والتي شكلت نسبة 75% من مصادر التمويل، أما الـ 25% المتبقية فتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تركزت إلى حد كبير في عدد محدود من الدول النامية ولاسيما دول أمريكا اللاتينية.⁸⁵

⁸⁵ - محمد ناجي الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

على مستوى التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، نلاحظ أنه كان يتم أساساً بين الاقتصاديات المتقدمة، حيث يظهر الجدول رقم (1-5) أن التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر كانت بنسبة 70% من نصيب الاقتصاديات المتقدمة سنة 1970 لترتفع هذه النسبة إلى 80% سنة 1979، وكان للدول الأوروبية والأمريكية المتقدمة أغلب هذه التدفقات، حيث بلغت نسبتها 52% و41% على التوالي من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول المتقدمة سنة 1979. كذلك بالنسبة للتدفقات الصادرة حيث أن كل الاستثمار الأجنبي المباشر تقريباً كان بواسطة الاقتصاديات المتقدمة، الأمريكية بالدرجة الأولى بنسبة 48%، والأوروبية بالدرجة الثانية بنسبة 45% من إجمالي التدفقات الصادرة سنة 1979.

جدول رقم (1-5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة للفترة 1970-1979
الوحدة: مليون دولار

	تدفقات داخلة				تدفقات خارجة			
	1970	1972	1975	1979	1970	1972	1975	1979
العالم	13346	14933	26567	42292	14151	15770	28594	62884
الاقتصاديات المتقدمة	9419	11509	16858	33787	14100	15657	28057	62545
أمريكا	3010	3462	5946	14003	8521	7828	15495	30317
آسيا	143	283	271	250	364	723	1761	2899
أوروبا	5226	6582	10052	17691	5095	6973	10618	28820
أوقيانوسيا	1039	1181	587	1841	120	132	183	418
الاقتصاديات النامية	3854	3424	9709	8505	51	113	536	431
إفريقيا	1266	919	906	1483	19	25	173	114
أمريكا	1599	988	3514	4802	31	63	222	310
آسيا	854	1423	5265	2145	1	26	141	4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على: unctadstat.unctad.org

أما عن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السبعينيات، فبصورة عامة فإن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان كان يشير لزيادة أهمية قطاع الخدمات ولو بصورة نسبية بينهم في عام 1978 مقارنة مع عام 1971، على النحو الذي يظهره الجدول رقم (1-6).

جدول رقم (1-6): التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في سنتي 1971 – 1978 في مناطق مختارة

الوحدة: نسبة مئوية

	أولي		صناعي		خدمي	
	1971	1978	1971	1978	1971	1978
الولايات المتحدة	31	24	44	44	25	32
بريطانيا	34	28	42	45	24	27
اليابان	-	-	87	83	13	17

المصدر:

Alain Samuelson, Economie International contemporaine, OPU, Algérie, 1993, p 61.

من الجدول رقم (1-6) نلاحظ أن حصة الخدمات من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان قد ارتفعت في عام 1978 لتبلغ نسبة 32%، 27%، 17% بعد أن كانت تمثل ما نسبته 25%، 24%، 13% على التوالي في عام 1971. وهذا مع انخفاض نسبة كل من القطاعين الأولي والصناعة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

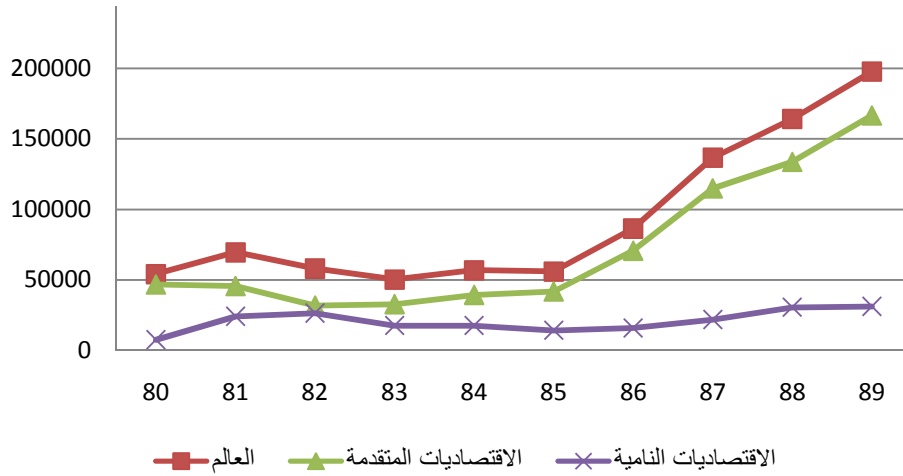
الفرع الثاني: عقد الثمانينيات

على الرغم من الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة السبعينيات، إلا أنه ومنذ بداية الثمانينيات، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد نمت بسرعة أكبر من سرعة نمو التجارة العالمية أو الإنتاج الدولي.⁸⁶ إذ بلغ معدل النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر نسبة 28.9% خلال الفترة (1983-1989) مقابل نسبة نمو قدرها 9.4% للمصادرات الدولية و7.8% للنتائج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.⁸⁷ وهو ما يظهره الشكل رقم (1-3) الذي اتسمت فيه هذه التدفقات بانتعاشها في بداية العقد (1980-1981) لتقارب 70 مليار دولار سنة 1981، إلا أنها عرفت انخفاضا حادا سنة 1982 بنسبة قدرها 17%، ليبقى الحال على ما هو عليه حتى سنة 1986 التي بدأت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي بالنمو بصورة جد متسارعة بلغت نسبتها 39% كمؤشر للفترة 1986-1989 بالمقارنة مع سنة 1985.

⁸⁶ - Padma Mallampally, Karl P. Sauvant, Foreign direct investment in developing countries, Finance & Development, IMF, March 1999, p 34.

⁸⁷ - UNCTAD, World investment report, The triad In foreign direct investment, New York, 1991, p 4.

شكل رقم (1-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في العالم للفترة 1980-1989، مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org

نلاحظ كذلك من الشكل رقم (1-3) حفاظ الدول المتقدمة على استقطابها لجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ متوسطها 75% خلال هذا العقد. ولعل انتعاش هذه التدفقات فيما بين الدول المتقدمة التي نمت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي بصورة أسرع من الدول النامية إلى عدة عوامل نذكر منها:⁸⁸

أ - التحسن في وضع الاقتصاد العالمي، إذ ارتفعت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي والتجارة الدولية بنسب معتبرة خلال هذه الفترة،

ب - التغيرات في السياسات الاقتصادية والمتمثلة بتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر،

ج - الربحية المتزايدة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر،

د - التحرك السياسي تجاه أقلية الأسواق في أمريكا الشمالية وأوروبا، ...

وعلى الرغم من عدم مسايرة الدول النامية للدول المتقدمة في استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها أضحت إلى حد ما تستقبل تدفقات هامة منه حيث بلغت سنة 1989 حوالي 31 مليار دولار بعد أن كانت لا تتعدى 7.5 مليار دولار سنة 1980. ويمكن أرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب نذكر منها:⁸⁹

⁸⁸ - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

⁸⁹ - جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، ص ص 20-21.

أ - تفاقم أزمة المديونية الخارجية عام 1982، وما ترتب عليها من امتناع بعض الدول النامية عن سداد ديونها، الأمر الذي أدى إلى تفضيل الدول المقدمة وتشجيعها للاستثمار الأجنبي المباشر،

ب - حدوث عدة التغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي تمثلت في:

- تغير النظرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من نظرة عدائية إلى مشجعة،
- قيام العديد من الدول النامية بإدخال إصلاحات اقتصادية وهيكلية، لإحلال نظام السوق، مما ترتب عليه إزالة القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات إليها،
- الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار دورة أورغواي، والمطالبة بضم هذا الموضوع إلى جولات المفاوضات، بسبب التأثيرات السلبية لقيود الاستثمار على حركة التجارة الدولية.

أما بالنسبة للدول المصدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ظلت الدول المقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، بريطانيا وفرنسا كأكبر منشأ لهذه التدفقات بقيمة بلغت 95 و142 مليار دولار سنّي 1987 و1989 على التوالي، أما الدول النامية مجتمعة فلم يتجاوز قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها 2 و10 مليار دولار خلال نفس الفترة.⁹⁰

إن معدل النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات، قد ترافق مع تغير هيكلي في توجهاته القطاعية، فبعد أن كان خلال الخمسينات متركز في القطاع الأولي والقطاع الثانوي المتعلق بالموارد الأولية، أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه أكثر إلى قطاع الخدمات، وهذا على النحو الذي يظهره الجدول رقم (1-7).

⁹⁰ - UNCTAD, World investment report, transnational corporation and integrated international production, New York, 1993, p 16.

جدول رقم (1-7): التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول المتقدمة للفترة 1980-1990

	مليار دولار	متوسط	معدل نمو	سنوي	نسبة مئوية	1980	1985	1990	
أولي	18	39	94	16.7	19.2	18.0	6.7	9.2	9.1
ثانوي	148	195	439	5.7	17.6	11.5	55.2	46.2	42.5
خدمات	102	188	499	13.0	21.61	17.2	38.1	44.5	48.4
مجموع	268	422	1032	9.5	19.6	14.4	100	100	100

المصدر:

UNCTAD, World investment report, transnational corporation and integrated international production, New York, 1993, p 62.

من الجدول رقم (1-7) نلاحظ أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول المتقدمة قد عرف تغيراً في القطاعات المستهدفة أين أصبح قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى في رصيد هذه الاستثمارات سنة 1990 بنسبة قدرها 48.4%، كذلك نجد أن معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات ينمو بوتيرة متسارعة بلغت نسبة 17.2% خلال هذا العقد .

الفرع الثالث: عقد التسعينيات

بعد معدلات النمو المذهلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من الثمانينيات، أين بلغت قيمة التدفقات الداخلة ذروتها عام 1990 بقيمة تقدر بـ 207 مليار دولار والتي تضاعفت بـ 3.7 مرة عن قيمتها في سنة 1985 . عادت هذه التدفقات إلى الانخفاض في بداية التسعينيات حيث لم تتجاوز التدفقات الداخلة 158 و 168 مليار دولار خلال سنتي 1991 و 1992 على التوالي. كذلك انخفض معدل النمو السنوي للاستثمار الداخل في العالم من 24.7% للفترة (1986-1990) إلى 12.7% خلال نفس الفترة. ويعزى بعض من هذا الانخفاض إلى التباطؤ في الاقتصاد العالمي، حيث انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 10.8% إلى 4.3% خلال نفس الفترة.⁹¹

وفي عام 1995، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 40%، عن سنة 1994، لتصل إلى مستوى قياسي قدره 315 مليار دولار. هذه الزيادة تعزى إلى الدول

⁹¹ - UNCTAD, World investment report, Investment, trade and international policy arrangements, New York and Geneva, 1996, pp 4-5.

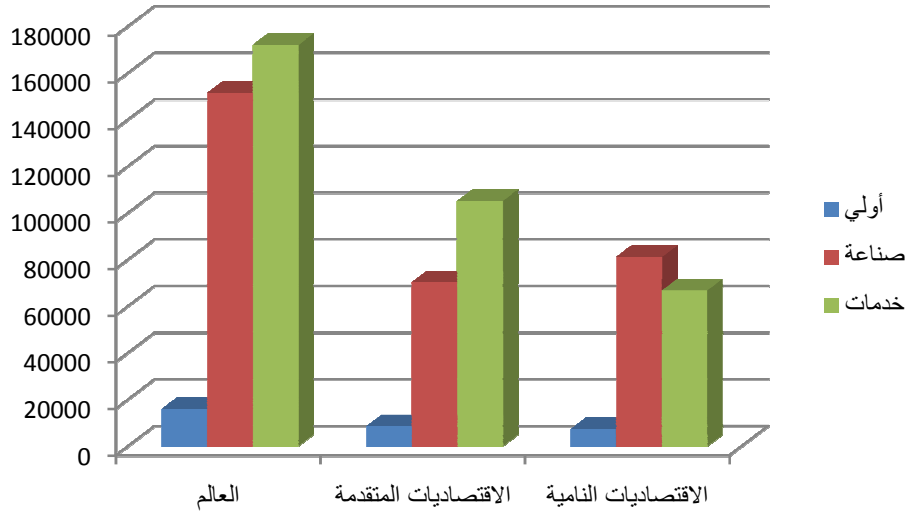
المتقدمة أساسا التي هي أصل هذا التوسع غير المسبوق للاستثمار الأجنبي المباشر: قد استثمرت 270 مليار دولار (زيادة قدرها 42٪ مقارنة بعام 1994)، وحصل على 203 مليار دولار من الاستثمار (زيادة قدرها 53٪). وقد رافق هذه الزيادة الهائلة في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة بنسبة زيادة حادة في الاستثمار المباشر في البلدان النامية، ليصل إلى 100 مليار دولار، وهو رقم قياسي جديد في عام 1995.⁹² وقد واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نموها بصورة جد متسارعة خلال النصف الثاني من التسعينيات، لتصل إلى 1075 مليار دولار سنة 1999، بزيادة قدرها 55٪ عن سنة 1998. وظلت الدول المتقدمة في صدارة البلدان المتلقية لهذه التدفقات بنسبة 77٪ في نفس السنة، إلا أن الدول النامية كذلك أصبحت تتلقى تدفقات كبيرة قدرت بـ 222 مليار دولار سنة 1999. أما بالنسبة للتدفقات الصادرة فقد ظلت الدول المتقدمة تضمن جل هذه التدفقات بقيمة 946 مليار دولار أي بنسبة 94٪ في نفس السنة.⁹³

واتسم التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل خلال هذا العقد باستمرار زيادة حصة قطاع الخدمات، التي استأثرت بنسبة 50٪ منها في سنة 1997 عالميا، وبنسبة 57٪ في الدول المتقدمة، وهو ما يظهره الشكل رقم (1-4).

⁹² - UNCTAD, 1996, Ibid, p 3.

⁹³ - UNCTAD, world investment report, promoting linkages, New York and Geneva, 2001, pp 291-296.

شكل رقم (1-4): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لسنة 1997، مليار دولار



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

UNCTAD, World investment report, foreign direct investment and the challenge of development, New York and Geneva, 1999, pp 425-426.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في القرن الحادي والعشرين

شهدت نهاية العشرية الأخيرة من القرن العشرين مستويات غير مسبوقة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالرغم من انخفاضها في بداية القرن الحالي إلا أنها عرفت انتعاشا كبيرا منذ عام 2004، حيث أصبح هذا النمط من التمويل هو السائد في تدفقات رؤوس الأموال الدولية بعد المشاكل التي عرقتها البلدان نتيجة أزمة الديون، ونحاول في هذا الجزء إبراز التطورات العالمية خصوصا الحديثة منها في نمط التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية بديلة

في إطار مقتضيات تدعيم النمو والتنمية الاقتصادية أضحت الكثير من الدول وخاصة منها الدول النامية تفضل إتباع ونهج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال اتخاذ إجراءات مواتية لدعوة الشركات الأجنبية ومن ثم اجتذاب تدفقات الاستثمار المباشر وتفضيلها على باقي الأشكال الأخرى من التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، وهو ما سنقوم بإبرازه في هذا الجزء.

أولاً: تغير نمط التدفقات الدولية لرؤوس الأموال

لعل من الملاحظ أن من التحولات الهامة في النظام المالي الدولي، هو ذلك التغير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد ظهور أزمة المديونية الخارجية العالمية بإعلان المكسيك توقفها عن دفع ديونها. فبعد هذا الحدث، بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في مصادر التمويل الدولي خاصة بالنسبة للدول النامية، وذلك ليتقدم ويحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية، وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر، البديل عن الديون الخارجية بآثارها السلبية في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول.⁹⁴

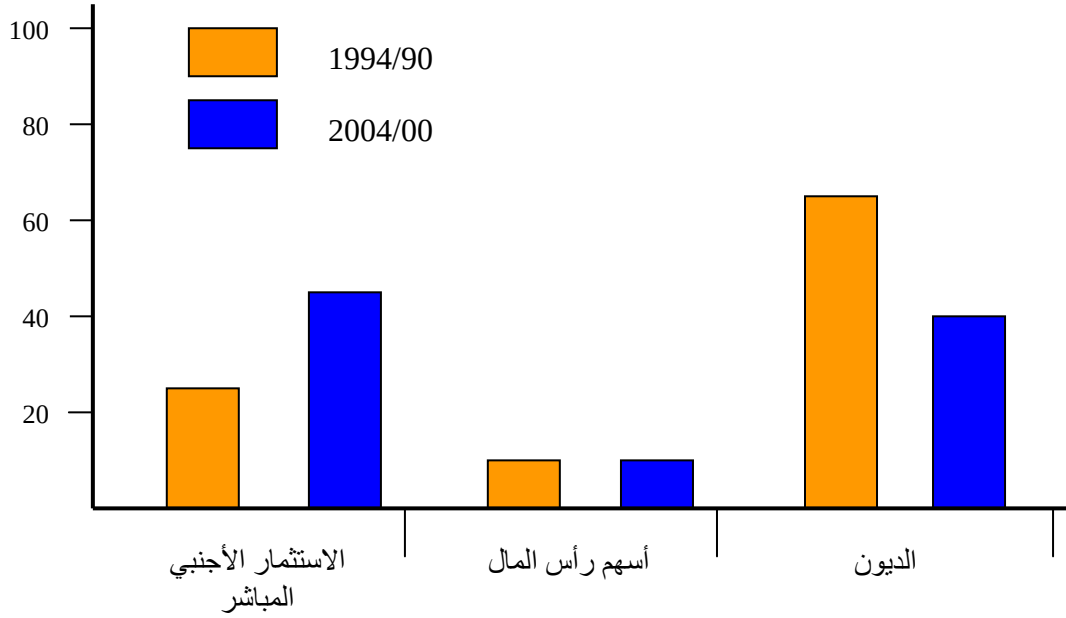
ولقد تعرضت العولمة المالية كذلك، وهي ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود للوم عادة بسبب سلسلة الأزمات الاقتصادية المدمرة التي عصفت بعدد من الأسواق الناشئة في أواخر الثمانينيات في أمريكا اللاتينية، وفي تسعينيات القرن الماضي في المكسيك وبضع من بلدان جنوب شرق آسيا. وقد أدى اضطراب أحوال الأسواق وحالات الإفلاس الناجمة عنه إلى سلسلة من الإشارات بأصابع الاتهام من جانب من رأوا أن البلدان النامية ألغت ضوابط رأس المال بصورة متعجلة، وتركت نفسها معرضة لخطر التحكيمات الشديدة لتحركات رأس المال السريعة، وعلى النقيض من توافق الرأي المتنامي على أن تحرير التجارة مفيد بشكل عام، بالنسبة للاقتصادات الصناعية والنامية على حد سواء، يثور الجدل بشأن تكاليف العولمة المالية ومنافعها.⁹⁵

كل هذا، يظهر جلياً من خلال الدور الذي اكتسبته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية، إذ أصبحت المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية لغالبية الدول النامية مع نهاية الثمانينيات، وذلك من منظور أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلية لرأس المال من المديونية الدولية، وهذا ما أدى إلى تحول نمط التدفقات الدولية لرأس المال الخاص في الأسواق الناشئة على النحو الذي يظهره الشكل رقم (1-5).

⁹⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 68.

⁹⁵ - إيهان كوزي، وآخرون، العولمة المالية: فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، مارس 2007، ص 9.

شكل رقم (1-5): نمط التدفقات الدولية لرأس المال الخاص في الأسواق النامية للفترة 1980-2004



المصدر: إيهان كوزي وآخرون، العولمة المالية: فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، ص 10.
من الشكل رقم (1-5) نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح المصدر السائد لتدفقات رأس المال الخاص إلى اقتصاديات البلدان الناشئة، كذلك زادت أهمية تدفقات رأس المال الخاص، في حين انخفضت تدفقات الديون. فبعد أن كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل ما نسبته 25% من التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و1994، نجد أنها أصبحت تمثل نسبة 50% من مجموع التدفقات الدولية لرأس المال الخاص وذلك بين عامي 2000 و2004. في حين أن نسبة الديون انخفضت من 64% ما بين سنتي 1990 و1994 لتصل نسبة 39% بين عامي 2000 و2004، وذلك مع ثبات نسبي لأسهم رأس المال الخاص عند حدود 10% بين سنتي 2000 و2004.

ثانيا: تغير النمط الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يبدى النمط الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر علامات على حدوث تغير فيه، فظهر بلدان جديدة باعتبارها اقتصاديات هامة كإقتصاديات مضيفة وإقتصاديات منشأ.
لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من أهم الدول الموردة لرؤوس الأموال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، ومنذ عام 1950 حتى عام 1965 كانت الولايات

المتحدة الأمريكية كأول مستثمر عالمي في الخارج، بمبلغ استثمار أجنبي مباشر يقدر بـ 7 مليار دولار في عام 1946، ليتجاوز 54 مليار دولار عام 1966، و 70 مليار دولار عام 1968، بالمقابل بلغت حصة بريطانيا في التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر 30 مليار دولار في عام 1968، و 10 مليار دولار لفرنسا، وقد انخفض نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي التدفقات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 1971. أما اليابان فقد زادت أهميتها في نهاية فترة الستينات، لتبلغ المرتبة الأولى في سنوات الثمانينيات بمبلغ 230 مليار دولار عام 1987، مقابل 10 مليار دولار عام 1981. وعليه فإن الدول المتقدمة كانت تساهم بما نسبته 99.7% من التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بين سنتي 1970 و 1972.⁹⁶ مما تقدم نجد أن البلدان المصنعة الرأسمالية كانت المورد الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة.

غير أن سنوات التسعينيات حملت معها تغيرات على نمط التدفقات العالمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ويبدو ذلك جليا بعد تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1-8).

جدول رقم (1-8): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بحسب المناطق للفترة 2000-1993

الوحدة: مليار دولار

المنطقة	1993-1998	1999	2000
الاقتصاديات المتقدمة	218.1	763.5	866.1
أوروبا	21.4	22.7	31.6
اليابان	92.3	209.4	142.6
الولايات المتحدة	21.5	18.5	52.5
البلدان المتقدمة الأخرى	2.3	2.5	1.6
الاقتصاديات النامية	12.7	44.7	60.6
إفريقيا	41.6	41	81.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي			
آسيا وأوقيانوسيا			

المصدر: الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، 2007، نيويورك وجناب، ص 3.

من الجدول رقم (1-8) نلاحظ أن أوروبا قد هيمنت على التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، حيث بلغ نصيبها 218.1 مليار دولار كمتوسط سنوي

⁹⁶ - Alain Samuelson, Op-cit, pp 52 – 53.

بين سنتي 1993 و1998، وهو ما يعني أن التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة تعود نسبة 53.2% منها لأوروبا، وبلغت حصتها في عام 2000 ما مقداره 866.1 مليار دولار أي ما نسبته 70% من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. في حين نلاحظ انخفاض شديد في حصة اليابان بعد أن كان في المرتبة الأولى خلال عقد الثمانينيات، بحيث ساهم بمقدار 21.4 مليار دولار كمتوسط للفترة الممتدة بين سنتي 1993 و1998، و31.6 مليار دولار في عام 2000، وهذا ما يمثل نسبة 5% و2% على التوالي. كذلك نلاحظ بداية ارتفاع في مساهمة الدول النامية في حصة إجمالي التدفقات الدولية الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، حيث بلغت هذه المساهمة مقدار 56.5 مليار دولار كمتوسط بين سنتي 1993 و1998 أي ما مقداره 13.8%، لتبلغ 143.3 مليار دولار عام 2000 أي ما نسبته 11.6%.

من التحليل السابق نستنتج أنه في فترة التسعينيات من القرن الماضي، ظلت الدول المتقدمة هي المصدر الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا مع بداية ظهور الدول النامية كمصدر لهذه التدفقات.

أما في بدايات القرن الحالي وبالرغم من أن الحصة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تعود إلى شركات متعددة الجنسيات تابعة للبلدان المتقدمة، فإن فحص مختلف مصادر البيانات يبين حضورا دوليا متناميا لشركات -خاصة ومملوكة للدولة- من الاقتصاديات النامية، وتعود نسبة كبيرة من هذا الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى عدد قليل من الاقتصاديات المصدر، فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من اقتصاديات نامية 56.3 مليار دولار عام 2002، أي ما نسبته 9.7%، ليصبح 131 مليار دولار عام 2005 أي ما نسبته 17% من التدفقات الصادرة في العالم، وحتى وقت قريب يعود إلى عام 1990 لم يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر التي تتجاوز قيمتها 5 مليار دولار سوى ستة اقتصاديات نامية، وبحلول عام 2005 تعدى هذه العتبة 25 اقتصادا ناميا.⁹⁷

وبحلول عام 2012 تفوقت الاقتصاديات النامية على الاقتصاديات المتقدمة من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سجلت ثاني أعلى معدل لها لتصل إلى 703

⁹⁷ - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية، نيويورك وجناف، 2006، ص 3.

مليار دولار في عام 2012. وسجلت نسبة قياسية قدرها 52% من التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، متجاوزة، في سابقة من نوعها، مجموع التدفقات إلى البلدان المتقدمة بمبلغ 142 مليار دولار.⁹⁸

وتسجل التدفقات الوافدة للاقتصادات النامية ارتفاعاً جديداً من مجموع التدفقات العالمية لتبلغ 778 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 54% عام 2013، وجذبت الاقتصادات النامية مجتمعة 681 مليار دولار عام 2014، وهو ما يمثل نسبة 55% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها.

زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المنطلق من اقتصادات نامية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب يشكلان اتجاهات هامة حديثة العهد، وكذلك يشهد نمط التدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات عديدة. ففي عام 2005 كان الرصيد الأكبر من الاستثمار الأجنبي الصادر الثنائي هو ذلك الرصيد الصادر من بريطانيا إلى الولايات المتحدة والذي بلغ حجمه 282 مليار دولار، وكان الحال على عكس ذلك قبل عشرين عاماً من ذلك التاريخ، وبينما ساد المشهد العالمي لعلاقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية في عام 1985 الصلات الثنائية بين اقتصادات متقدمة كالصلات بين الولايات المتحدة من جهة وكندا وهولندا وبريطانيا من جهة أخرى، أصبحت الحالة اليوم متعددة الوجوه تعدداً أكبر من ذي قبل وهذا يعكس مشاركة العديد من البلدان الأخرى في الإنتاج الدولي. وأصبح القرب الجغرافي مهماً أهمية متزايدة في علاقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية، وعلى سبيل المثال إن أول 50 زوجاً من البلدان التي لديها أكبر مخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي الداخل ضم 22 بلداً أوروبياً في عام 2005 مقارنة بـ 17 بلداً في عام 1995.⁹⁹

كما حدث توسع شركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية في الخارج فبلغ هذا التوسع أعلى مستوياته بارتفاعات متتالية. فكانت البلدان النامية عام 2012 مصدراً لما يناهز ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وبلغت 426 مليار دولار وهو ما يمثل حصة قياسية من المجموع العالمي قدرها 31%.¹⁰⁰ ليبلغ 454 مليار دولار عام 2013، بنسبة 35% ليصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق بقيمة 465 مليار دولار في عام

⁹⁸ - الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، نيويورك وجناب، 2013، ص 1.

⁹⁹ - الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والصناعات الإستخراجية والتنمية، نيويورك وجناب، 2007، ص 10.

¹⁰⁰ - الأونكتاد، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 2.

2014 وكان تسعة من البلدان العشرين ذات الاستثمارات الأكبر من الاقتصاديات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية.

ثالثاً: مساهمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في الاستثمار الأجنبي المباشر يحرك هذا التوسع في عمليات الاندماج مجموعة من العوامل التي تؤدي أدوار مختلفة بحسب مختلف الصناعات ومختلف البلدان وهناك ثلاث عوامل تشكل القوى الدافعة الرئيسية: أولها تحرير السياسات العامة أي فتح الأسواق المالية والسماح بجميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثل القوة الدافعة الثانية في التغير التكنولوجي السريع مع ما ينطوي عليه من تكاليف ومخاطر متزايدة، أما القوة الدافعة الثالثة، وهي نتيجة للقوتين السابقتين، فتتمثل في تزايد المنافسة. إذ أن احتدام المنافسة يجبر الشركات على البحث عن سبل جديدة لزيادة كفاءتها. ^{IOI}

ويشكل تزايد نشاط الاندماج والشراء عبر الحدود دعماً للزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، فقد ارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 88% في عام 2005 مقارنة بعام 2004، فبلغت 716 مليار دولار، وارتفع عدد الصفقات بنسبة 20% ليلعب 6134 صفقة، وتشمل الزيادة الأخيرة في نشاط الاندماج والشراء العديد من الصفقات الرئيسية التي حفزتها جزئياً انتعاش البورصات في عام 2005، فقد عقدت 141 صفقة ضخمة تجاوزت قيمتها مليار دولار. ^{IO2}

وقد زادت هذه المعاملات زيادة بارزة في عام 2006 من حيث الحجم حيث بلغ حجمها 880 مليار دولار ومن حيث العدد حيث بلغ عددها 6974 صفقة، وبذلك قاربت الذروة السابقة في عمليات الاندماج والشراء التي شهدتها عام 2000، ومحرك هذا النمو هو ارتفاع قيم الأسهم في أسواق المال، وتزايد أرباح الشركات، ووجود ظروف تمويل مواتية، وخلافاً لازدهار عملية الاندماج والشراء في أواخر التسعينيات كانت عمليات الاندماج والشراء هذه المرة تمول في معظمها بالنقد والديون، وليس من خلال تبادل الأسهم. وانتشرت هذه المعاملات على نطاق واسع عبر المناطق، فقد كادت أن تتضاعف في أمريكا الشمالية بفضل بضع صفقات في صناعة التعدين، وفي أوروبا كانت بريطانيا بلد الوجهة الرئيسية، بينما

¹⁰¹ - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية القدرة التنافسية التصديرية، نيويورك وجناف، 2002، ص 4.

¹⁰² - الأنكاد، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 3.

كانت الشركات الإسبانية نشطة جدا كمشتريّة، حيث أن صفقات الشراء عبر الحدود التي اضطلعت بها شركات اسبانية بلغت قيمتها 78 مليار دولار، كما انخرطت شركات من بلدان نامية انخرطت متزايدة في هذه العمليات التي شهد عام 2006 أكبرها وهي شراء شركة CVRD البرازيلية لشركة (إنكو) الكندية بمبلغ 17 مليار دولار.¹⁰³

ولقد أسهم الدمج المتواصل للشركات عن طريق الاندماج والشراء عبر الحدود إسهاما كبيرا في الارتفاع القوي الذي سجله الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم. حيث بلغت قيمة هذه الصفقات 1637 مليار دولار سنة 2007، وهو مستوى يزيد بـ 21% عن المستوى القياسي المسجل سنة 2000. وقد شهدت هذه السنة إبرام أكبر صفقة شراء في تاريخ العمليات المصرفية قيمتها 98 مليار دولار والمتمثلة في قيام مصرف Royal Bank of Scotland و Fortis و Santander بشراء شركة ABN-AMRO Holding NV.¹⁰⁴ كما بلغت عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود في عام 2011 مبلغ 526 مليار دولار. وهذا التراجع نتيجة تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2007.¹⁰⁵

ثم إن البيانات عن عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، تؤكد الأهمية المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات من اقتصاديات نامية ففي الفترة بين 1987 و 2005 ارتفع نصيبها في عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على الصعيد العالمي، من حيث القيمة، من 4% إلى 13%، ومن 5% إلى 17% من حيث عدد الصفقات المبرمة، وتجاوزت حصتها في جميع المشاريع التأسيسية ومشاريع التوسع المسجلة نسبة 15% في عام 2005، وتضاعف العدد الإجمالي للشركات الأم في البرازيل وجمهورية كوريا والصين وهونغ كونغ والهند، من أقل من 3000 إلى أكثر من 13000 على مدى العقد الأخير من القرن العشرين.¹⁰⁶

وثمة سمة جديدة لطفرة عمليات الاندماج والشراء في الآونة الأخيرة والمتمثلة في تزايد استثمار صناديق الاستثمار الجماعية ولاسيما الشركات المساهمة، وقد دفع عدد من العوامل، من بينها الانخفاض الشديد في أسعار الفائدة لعام 2005 مقارنة بالسنوات السابقة، وتزايد الاندماج المالي، الشركات المساهمة الخاصة إلى الاستثمار المباشر في الخارج، وقدرت قيمة هذه

¹⁰³ - الأنكاد، 2007، مرجع سبق ذكره، ص 4.

¹⁰⁴ - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، نيويورك وجناف، 2008، ص 4.

¹⁰⁵ - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، نيويورك وجناف، 2012، ص 7.

¹⁰⁶ - الأنكاد، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 23 - 24.

الاستثمارات بـ 135 مليار دولار في عام 2005 وشكل ما نسبته 19% من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود¹⁰⁷. كما أن صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الاستثمار الجماعية الأخرى قد شاركت خلال عام 2006 في عمليات اندماج وشراء عبر الحدود بمبلغ 158 مليار دولار مشكلة زيادة بنسبة 18% مقارنة بمجموعها في عام 2005¹⁰⁸ وبلغت المساهمات الخاصة 21% من مجموع عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود في عام 2013 أي بانخفاض قدره 10% مقارنة بالذروة التي بلغت في عام 2007.

وسجلت عمليات الدمج والتملك انخفاض إلى 328، 313 و 399 مليار دولار خلال السنوات 2012، 2013 و 2014 على التوالي عن 729 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة 2005-2007.

وقد ظهر اتجاه عام في نشاط الدمج والتملك الذي شهد ارتفاع عدد صفقات تصفية الاستثمارات حيث بلغ مجموع القيمة الإجمالية لهذه الصفقات زهاء 265 مليار دولار. ووصلت نسبتهما من مجموع عمليات الدمج والتملك عبر الحدود المتروكة إلى نحو 22% في عام 2012 على أنها بلغت ذروتها عام 2010 حيث تجاوزت 30%، والصناعة الاستخراجية هي أهم صناعة مستهدفة شملت عمليات الدمج والتملك المتروكة بسبب شواغل تنظيمية أو المعارضة السياسية. أصبحت تشكل عمليات الدمج والتملك عبر الحدود أحد الأمثلة الهامة على تحول الحكومات في الآونة الأخيرة إلى إتباع نهج أكثر انتقائية في إجراءاتها الخاصة بالقبول¹⁰⁹.

وسجلت الاقتصاديات المتقدمة انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 28%، بقيمة 499 مليار دولار، إلا أن هذا الرقم تأثر إلى حد بعيد بتصفية احد الاستثمارات الكبرى وهي التصفية التي نفذتها شركة فودافون في المملكة المتحدة لشركتها فيرايزون للاتصالات اللاسلكية، في الولايات المتحدة، وتدل صفقة فودافون على ظهور اتجاه عام في نشاط الدمج والتملك الذي شهد ارتفاع عدد صفقات تصفية الاستثمارات بمعدل عملية تصفية واحدة من كل عمليتين من عمليات الدمج والتملك، وهذا على الرغم من إعادة تنشيط

¹⁰⁷ - الأنكاد، 2006، المرجع نفسه، ص 4.

¹⁰⁸ - الأنكاد، 2007، مرجع سبق ذكره، ص 4.

¹⁰⁹ - الأنكاد، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 15.

صفقات الدمج والتملك عبر الحدود التي سجلت أعلى رقم من الصفقات الكبرى وتفوق قيمتها مليار دولار من 168 في عام 2013 إلى 223 في عام 2014 منذ عام 2008.¹¹⁰

الفرع الثاني: نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع

شهد القرن الحالي اتجاهات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي تمثل أساسا في زيادة أهمية الدول النامية كمصدر وكمستقبل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف نتطرق إلى تحليل هذه الاتجاهات في هذا الجزء.

لقد أظهرت الاتجاهات الحديثة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، أن السلوك الاستثماري للشركات يتأثر بقوة بالتغيرات قصيرة الأجل في دورات الأعمال التجارية، ففي أعقاب المستويات العالية التي سجلت في عام 2000، شهدت التدفقات العالمية انخفاضا حادا في عام 2001، وقد حدث هذا بصورة رئيسية نتيجة لضعف الاقتصاد العالمي، فضلا عن ما ترتب عن ذلك من هبوط في قيمة عمليات الاندماج وال شراء عبر الحدود التي أنجزت في عام 2001 لتبلغ قيمة 594 مليار دولار ولم تشكل سوى نصف قيمة تلك العمليات التي أنجزت في عام 2000. ونتيجة لذلك تركز الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر أساسا في الاقتصاديات المتقدمة، حيث تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 59% مقارنة بنسبة 14% في الاقتصاديات النامية، وبلغت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 832.6 مليار دولار وجه 609 مليار دولار منها إلى الاقتصاديات المتقدمة و213.5 مليار إلى الاقتصاديات النامية.¹¹¹

وفي عام 2003 هبطت للعام الثالث على التوالي التدفقات العالمية الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 524.1 مليار دولار، ومرة أخرى كان مرد ذلك إلى حدوث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة، إذ بلغت هذه التدفقات 361.2 مليار دولار، أي كانت أدنى من مثيلتها في عام 2002 بنسبة 19%.¹¹²

واستأنفت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر نموها في عام 2004، بسبب حدوث زيادة قوية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، فالتدفقات

¹¹⁰ - UNCTAD, World investment report, Reforming international investment governance, New York and Geneva, 2015, p73.

¹¹¹ - الأنكاد، 2002، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

¹¹² - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، التحول نحو الخدمات، نيويورك وجنيف، 2004، ص 1.

الداخلية على صعيد العالم التي بلغت 742.1 مليار دولار، كانت في عام 2004 أعلى بنسبة 31.5% عنها في عام 2003، وقفزت التدفقات الداخلية إلى البلدان النامية بنسبة 59.3% إلى 323.3 مليار دولار، كذلك ارتفعت التدفقات الداخلية إلى البلدان المتقدمة بنسبة 15.9%، ونتيجة لذلك فإن نصيب البلدان النامية من التدفقات الداخلية من الاستثمار الأجنبي المباشر كان 43.5%، وهو أعلى مستوى لها منذ عام 1997.¹¹³

وسجل عام 2006 نموا للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الصعيد العالمي ارتفاعا نسبيا شديدا للعام الثالث على التوالي بلغت نسبته 38% في عام 2006 مقارنة بعام 2005، فوصل حجمها 1306 مليار دولار، وهذا المبلغ قارب الرقم القياسي البالغ 1411 مليار دولار الذي سجل في عام 2000، ويعكس وجود أداء اقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم. وحدث نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006 في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن محركات الارتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تزايد أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عنه ذلك من ارتفاع في أسعار الأسهم مما أدى إلى الزيادة في قيمة عمليات الاندماج وال شراء عبر الحدود، وظلت عمليات الاندماج وال شراء تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن الاستثمار التأسيسي زاد أيضا، ونتيجة لارتفاع أرباح الشركات أصبحت الإيرادات المعاد استثمارها عنصرا هاما من عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، فمثلت 30% تقريبا من إجمالي التدفقات الداخلية على الصعيد العالمي في عام 2006، وقرابة 50% من تلك التدفقات في البلدان النامية وحدها.¹¹⁴

وفي أعقاب أربع سنوات متتالية من النمو، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الداخلية زيادة بنسبة 30% في عام 2007 لتصل إلى 1833 مليار دولار. وهذه الزيادة تعكس إلى حد كبير النمو الاقتصادي المرتفع نسبيا وأداء الشركات القوي في العديد من أنحاء العالم. وقد شكلت العائدات المعاد استثمارها قرابة 30% من مجموع هذه التدفقات، ولذلك لتزايد أرباح فروع الشركات، ولا سيما في الدول النامية. وقد بلغت تدفقات الاستثمار

¹¹³ - الأنكاد، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، نيويورك وجناف، 2005، ص 1.

¹¹⁴ - الأنكاد، 2007، مرجع سبق ذكره، ص 1-4.

الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول المتقدمة 1247 مليار دولار، وحافظت الولايات المتحدة الأمريكية على مركزها كأكبر البلدان المضيفة.¹¹⁵

بعد الهبوط الحاد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة سنة 2009، عادت هذه التدفقات للارتفاع على نطاق العالم لتبلغ 1409 مليار دولار عام 2010. كما يشير الجدول رقم (1-9) إلى ارتفاع هذه التدفقات بنسبة 17% سنة 2011، وذلك على الرغم من الآثار التي بقت مستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2007. ولأزمات الديون السيادية المستمرة. هذه الزيادة حدثت أمام خلفية من الأرباح الأعلى للشركات المتعددة الجنسيات والنمو الاقتصادي العالي نسبيا في البلدان النامية خلال سنة 2011.¹¹⁶

جدول رقم (1-9): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة للفترة 2009-2012

الوحدة: مليار دولار

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر
2009	2010	2011	2012	2009	2010	2011	2012
1198	1409	1652	1351	1175	1505	1678	1391
606	696	820	561	858	1030	1183	909
519	637	735	703	266	413	422	426
53	44	48	50	3	9	5	14
315	401	436	407	211	284	311	308
207	313	343	326	177	254	271	275
42	29	44	34	16	16	13	9
66	59	49	47	18	13	26	24
149	190	249	244	45.3	119	105	103
3	2	2	2	1	1	1	1
72.4	75	96	87	49	62	73	55
45.2	45	56	60	5	12	10	10

والهشة

المصدر: الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، نيويورك وجناب، 2013، ص 3.

عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الانخفاض سنة 2012 بنسبة 18% إلى مبلغ 1351 مليار دولار، على النحو الذي يظهره الجدول رقم (1-9)، وكان هذا الانخفاض في تناقض مع سائر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، حيث دفعت هشاشة

¹¹⁵ - الأنكاد، 2008، مرجع سبق ذكره، ص 1.

¹¹⁶ - الأنكاد، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 1.

الاقتصاد وحالة عدم اليقين بالمستثمرين إلى توخي الحذر. علاوة على ذلك، فإن العديد من الشركات متعددة الجنسيات أعادت توظيف استثماراتها في الخارج، بوسائل منها إعادة هيكلة الأصول وتصفية الاستثمارات ونقل الأصول.¹¹⁷

أما فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كما يظهرها الجدول رقم (1-9)، فقد ظلت الدول المتقدمة مصدرا لجل هذه التدفقات بنسبة متوسطة بلغت 68% خلال الفترة (2010-2012)، والملاحظ هنا بروز الاقتصاديات النامية كمصدر مهم أيضا لهذه التدفقات بنسبة 31%، وظلت البلدان الآسيوية تمثل أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة حيث عادت حصته ثلاثة أرباع مجموع التدفقات من البلدان النامية. وحافظت دول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي على مستوياتها المسجلة سنة 2010 والمقدرة بـ 119 مليار دولار. كما ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من إفريقيا بثلاثة أضعاف.

استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر نموه، بعد اضمحلاله في عام 2012، لتسجل تدفقاته ارتفاعا بنسبة 9% في عام 2013، بما يعادل مبلغ 1450 مليار دولار، حيث سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة زيادة لتبلغ 566 مليار دولار ما يجعلها تستأثر على 39% من مجموع التدفقات العالمية ولا تزال دون الذروة التي بلغت عام 2007 بنسبة 57%، في حين سجلت التدفقات إلى الاقتصاديات النامية ارتفاعا جديدا لتبلغ 778 مليار دولار، بنسبة 54% من مجموع التدفقات العالمية الوافدة رغم أن معدل نموها تباطأ إلى 7%، مقارنة بمتوسط 17% خلال السنوات العشرة الماضية، ولا تزال بلدان آسيا النامية المنطقة التي تتلقى القدر الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي في مناطق أخرى نامية ارتفاعا أيضا، كإفريقيا بزيادة نسبتها 4% أمريكا اللاتينية والكاريبي بزيادة بنسبة 6%، واتجه المبلغ المتبقي من التدفقات البالغ 108 مليار دولار إلى الاقتصاديات الانتقالية.¹¹⁸

وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من قبل الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية 454 مليار دولار عام 2013، وهي تستأثر مع الاقتصاديات الانتقالية على

¹¹⁷ - الأنكاد، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 1.

¹¹⁸ - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، نيويورك وجناب، 2014، ص 1-2.

39% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة، مقارنة بنسبتها التي لم تتعد 12% في مستهل الألفية الثانية، وصنفت ستة اقتصاديات نامية وانتقالية بين أكبر 20 مستثمرا في العالم عام 2013.¹¹⁹

أما في عام 2014 قد سجل انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم بمعدل 16% فبلغت قيمته 1230 مليار دولار مع تباين بين الجماعات والمناطق، ويمكن عزو أسباب هذا الهبوط إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتياح المستثمرين في السياسات واشتداد المخاطر الجيوسياسية، كما تم مقابل الاستثمارات الجديدة تصفية استثمارات كبيرة.¹²⁰

تعد الصين أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2014 تليها هونغ كونغ (الصين)، والولايات المتحدة، واجتذبت الاقتصاديات النامية مجتمعة 681 مليار دولار وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة، وتشكل الاقتصاديات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وهم الصين وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة والبرازيل والهند، أما الاقتصاديات المتقدمة سجلت انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ 499 مليار دولار تأثرا إلى حد بعيد بتصفية أحد الاستثمارات الكبرى وهي التصفية التي نفذتها شركة فودافون في المملكة المتحدة لشركتها فيرايزون للاتصالات اللاسلكية، في الولايات المتحدة في حين تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلدان الانتقالية إلى أقل من النصف لتبلغ 48 مليار دولار عام 2014 عن 100 مليار دولار عام 2013.¹²¹

كما حدث توسع شركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية في الخارج فبلغ هذا التوسع أعلى مستوياته على الإطلاق إذ تبلغ قيمته 465 مليار دولار في عام 2014 وكان تسعة من البلدان العشرين ذات الاستثمارات الأكبر من الاقتصاديات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية.¹²²

119 - الأنكاد، 2014، المرجع نفسه، ص5.

120 - UNCTAD, 2015, Op-cit, p 30.

121 - UNCTAD, 2015, Ibid, pp 30-31.

122 - UNCTAD, 2015, Ibid , p 30.

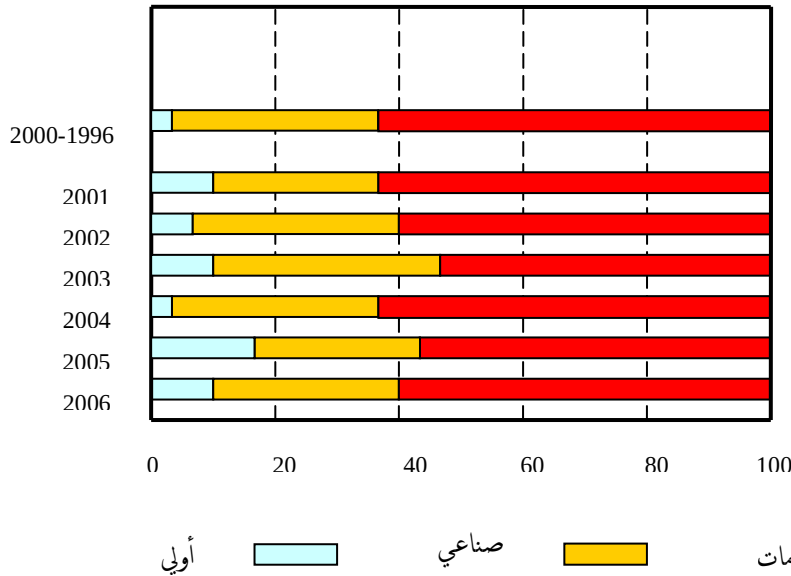
الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا

إن فحص مختلف البيانات المتوفرة عن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا يظهر تحول بنية الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه الخدمات، ففي أوائل السبعينيات كان نصيب هذا القطاع يبلغ فقط ربع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم.

ومنذ منتصف الثمانينيات، يظهر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل عالميا انخفاضا ملحوظا في القطاع الأولي وقطاع الصناعة، شكل رقم (1-6)، حيث أنه في عام 2005 تم تسجيل رصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في قطاع الصناعة يقدر بـ 2976 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 30% أي ثلث الرصيد العالمي، أما قطاع الخدمات فهو يمثل تقريبا ثلثي هذا الرصيد بمبلغ إجمالي قدره 6110 مليار دولار في نفس العام.¹²³

شكل رقم (1-6): التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل عالميا للفترة 2006-1996

الوحدة: نسب مئوية



المصدر:

UNCTAD, World investment report, transnational corporations, extractive industries and development, New York and Geneva, 2007, p 24.

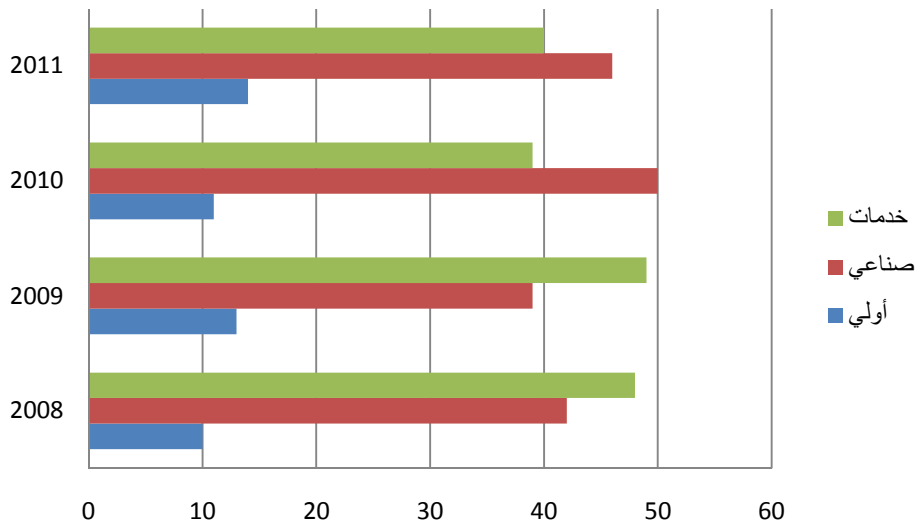
يظهر الشكل رقم (1-6) أهمية قطاع الخدمات بالنسبة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، هذا القطاع الذي حافظ على صدارته وذلك بتدفقات قدرت بـ 63% من

¹²³ - UNCTAD, World investment report, transnational corporations, extractive industries and development, New York and Geneva, 2007, p 24.

إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل عالميا خلال الفترة 1996-2000 وخلال سنة 2001، وبعد الانخفاض المسجل في نصيب قطاع الخدمات سنتي 2002 و 2003 حيث بلغ نسبة 60% و 56% على التوالي، عادت هذه النسبة للارتفاع سنة 2004 لتبلغ 63%.

وكان قطاع الخدمات أكبر مستفيد من الزيادة الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما في مجالات المالية والاتصالات والعقارات، وبفحص البيانات المتعلقة بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود التي كان نصيبها في التدفقات الواردة كبيرا، نجد الانخفاض المتزايد والحاد في نصيب القطاع الصناعي والارتفاع الملحوظ للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي (ارتفاع مبيعات عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بستة أضعاف) وفي صناعة النفط في المقام الأول.¹²⁴ وقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات خلال سنة 2010، الذي كان مسؤولا عن معظم الانخفاض الذي حدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لأزمة 2007، على النحو الذي يظهره الشكل رقم (1-7)، وقد انخفضت جميع قطاعات الخدمات الرئيسية (خدمات قطاع الأعمال، التمويل، النقل والاتصالات والمرافق) وإن كان ذلك قد حدث بسرعات مختلفة.

شكل رقم (1-7): توزيع قطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا للفترة 2008-2011، نسب مئوية



المصدر: الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، نيويورك وجناف، 2013، ص 8.

¹²⁴ - الأنكاد، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 6.

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل قطاعات الإنتاج الثلاثة (الأولي والتصنيعي والخدمي)، وطبقا لبيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (الذي يضم عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود والاستثمارات في المجالات الجديدة). انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات في عام 2011 بعد أن هبط بشكل حاد في عامي 2009 و2010، شكل رقم (1-7) ليصل إلى 40% من إجمالي التدفقات. كما حافظ الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي على نسبة في حدود 10-14%.

وتؤكد آخر الإحصائيات المتوفرة عن التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي إحصائيات سنة 2012، أن قطاع الخدمات احتل صدارة هذا الرصيد بنسبة 63%، يليه قطاع الصناعة بنسبة 26% والقطاع الأولي بنسبة 10%. هذه الإحصائيات تظهر تحول دراماتيكي في اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر القطاعية، فبعد أن كان نصيب قطاع الخدمات في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لا يتعد 5% سنة 2001، فقد أصبح 63% سنة 2012. ويفسر هذا التحول في التحرير المتزايد في هذا القطاع، وخصوصا في الصناعات التي بقت تقليديا غير محررة مثل الاتصالات والمالية.¹²⁵

¹²⁵ - UNCTAD, 2015, Op-cit, pp 12-13.

خاتمة الفصل

تولى مختلف المفكرين الاقتصاديين المهتمين والمحللين المختصين موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير، وذلك انطلاقاً من اعتباره قد أصبح أهم مصادر تحركات رؤوس الأموال الدولية، ونظراً للمزايا التي يجلبها لاقتصاد الدول المضيفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء. ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف الأطروحات المحددة لمفهومه وأهميته، وقد تم اعتبار عنصر الملكية والرقابة الذي يتجسد من خلال امتلاك 10% أو أكثر من أسهم المشروع الاستثماري والمدة الزمنية طويلة الأجل كأهم سمة وأساس لأي تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يميزه عن باقي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال. ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلين أساسيين لدخول الأسواق المضيفة هما: الاستثمار المشترك والاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي، وقمنا بعرض خصائص ومزايا وأهمية كل نوع.

كما تعتبر منافع وتكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع شائك دارت حوله العديد من التساؤلات، وقد تزايدت بصورة دراماتيكية الأطروحات ذات الصلة، لتتركز إجمالاً في نظريتين، كلاسيكية رافضة للاستثمار الأجنبي المباشر وتعتبره لاعباً من طرف واحد، وبمعنى آخر، فهو يأخذ أكثر مما يعطي. وفي بداية تسعينات القرن الماضي، تغيرت هذه النظرة وتم اعتبار زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف الحكومات على أنه أنباء طيبة.

ولقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بداية من ثمانينات القرن الماضي، وتعاضد دور الشركات متعددة الجنسيات في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث شهدت تدفقاته اتجاه تصاعدي وبلغت ذروتها غداة الأزمة المالية العالمية سنة 2007، بتدفقات قاربت 2000 مليار دولار. وقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تغييراً في اتجاهاتها ومجالاتها، فأصبحت الدول النامية تستقطب أكثر من نصف التدفقات العالمية، بعد أن كان جل هذه التدفقات يتجه إلى الدول المتقدمة، وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من مختلف دول العالم لزيادة تدفقاته إليها. وقد استأثر قطاع الخدمات حسب إحصائيات 2012 حول رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 63% من هذا الرصيد، بينما قطاع الصناعة شكل ما يقارب 26% من هذا الرصيد.

الفصل الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية تمهيد

إن المتتبع لأحداث الساحة الاقتصادية العالمية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، يدرك بلا شك أن الاقتصاد الدولي عرف اتجاهًا متسارعًا نحو النمط الليبرالي خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1990، وسقوط آخر أمال الاشتراكية بمفهومها الإيديولوجي والتنموي، وبات اقتصاد السوق هو المنفذ الوحيد الباقي لكل دول العالم، ومع تزايد وتيرة التحرير الاقتصادي والعولمة، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي ولإنتاج الدولي.

وقد أدى تزايد الاهتمام بأسباب وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير عديد النظريات التي حاولت تفسير سبب قيام المستثمرين الأجانب باتخاذ قرار الاستثمار المباشر في الخارج، ولماذا وقع الاختيار على بلد محدد دون آخر كموقع لنشاطهم، ولماذا اختاروا شكل معين للدخول. هذه النظريات أيضًا حاولت شرح السبب في أن بعض البلدان أكثر نجاحًا من غيرهم في الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر. هكذا، بعض النظريات حاولت تفسير عوامل دفع الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج (لماذا يختار المستثمرون الأجانب الاستثمار في الخارج)، في حين أن البعض الآخر حاول شرح عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (ميل البلد والقدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر)، وهناك عدد قليل من النظريات التي حاولت المزج بين منهجي الدفع-الجذب لتفسير هذه الظاهرة. وعليه، سنتناول في هذا الفصل المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث: نظريات تعتمد على متغيرات أخرى ونظريات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية

إن الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تعزى في جانب كبير منها إلى حقيقة مفادها أن مختلف دول العالم، وبالأخص الدول النامية، أصبحت تدرك مدى أهمية هذا الشكل من التدفقات الدولية لرؤوس الأموال. فنظرا للعواقب السلبية للقروض والمنح والمساعدات، وإلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانتها الدول النامية، وجدت في الاستثمار الأجنبي المباشر ملاذا آمنا، لما له من خصائص فريدة. فتسابت الدول وبذلت المزيد من الجهود في تحسين مناخها الاستثماري لاجتذابه، لما يوفره من مزايا على التنمية الاقتصادية تمثل على سبيل المثال لا الحصر بتوفير رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا، ترقية المعارف، زيادة فرص العمل، تقليل التبعية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

وكغيره من الظواهر الاقتصادية، كان للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من التفاعلات مع التغيرات العديدة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، حيث أثر تأثيرا بهذه التغيرات، وسنتناول ضمن هذا المبحث بعض التغيرات العالمية ونبرز علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتكتلات الإقليمية

تشهد كل مناطق العالم جهودا كبيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي تشارك فيها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فلقد شهد الاقتصاد العالمي منذ عقد التسعينات اتساع وتعميق في التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وزيادة في عدد التكتلات الجديدة.

ترتكز التجمعات الاقتصادية على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدد من البلدان بهدف الاندماج الاقتصادي بينهما، ولتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في إطار اتفاق بينها على تبادل الامتيازات والأفضلية التجارية حسب نوع الفضاء الاقتصادي المزمع إحداثه، وتختلف التجمعات الاقتصادية حسب أهمية الأفضلية والامتيازات الممنوحة وكذلك مدى عمق الاندماج المزمع تحقيقه بين اقتصاديات الدولة المعنية.¹

حيث يؤدي التعاون الإقليمي إلى خلق الاستثمار، وتحويل اتجاهه أحيانا من خلال إعادة الهيكلة داخل مجموعات متكاملة وتقضي جهود التكامل الإقليمي عموما إلى زيادة

¹ - صبيحة بنحوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،

الاستثمار الأجنبي المباشر بفتح قطاعات أمام الاستثمار وتنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين الأجانب، ويتحقق ذلك نتيجة للأثر غير المباشر المترتب على تحرير التجارة وتكامل الأسواق، والجهود الرامية إلى تنسيق الأطر السياسية العامة في البلدان المشاركة بما فيها الأطر الخاصة بالاستثمار (الحماية والتحرير)، والتعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي.²

ويؤثر التكامل الاقتصادي الإقليمي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب الآليات المختلفة المتبعة من طرف بلدان التكتل ويختلف هذا التأثير بحسب المناطق من داخلها وخارجها وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-1).

جدول رقم (2-1): آليات تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر

الآليات	الآثار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة	الآثار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من خارج المنطقة
الأحكام المتعلقة بتحرير التجارة و/أو حمايته في الاتفاقيات الإقليمية	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين الإقليميين بذاتهم	إتاحة تشجيع مزيد من تدفقات المستثمرين من بلدان ثالثة غير مستقرين حالياً داخل المنطقة
الأحكام المتعلقة بتكامل التجارة والأسواق في الاتفاقيات الإقليمية	إتاحة إمكانية إعادة تنظيم الإنتاج على المستوى الإقليمي، بما في ذلك الاستثمار وتصفيته	جذب مستثمرين جدد من بلدان ثالثة من خلال توسيع الأسواق، بما في ذلك ضمن سلاسل القيمة العالمية
تنسيق السياسات في إطار تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية	تشجيع الاستثمار بالحد من تكاليف المعاملات ومن المخاطر الملموسة	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات الوافدة إذا شملت عملية التنسيق أنظمة الاستثمار السارية على المستثمرين من بلدان ثالثة
توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية الإقليمية (مثل الهياكل الأساسية أو البحث والتطوير) نتيجة للاتفاقيات الإقليمية أو كعنصر أساسي فيها	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار

المصدر: الأونكتاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، جنيف، 2013، ص 5.

يضمن التكامل الإقليمي درجة يقين أكثر بشأن المتاجرة داخل منطقة التكامل مما يؤدي إلى تقليل المخاطر لدى المستثمرين والمنتجين.³ ومن جراء بحث الشركات المتعددة الجنسيات

² - الأونكتاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، جنيف، 2013، ص 5.

³ - صبيحة بنجوش، مرجع سبق ذكره، ص 65.

عن الأسواق ذات الربحية الأعلى والمخاطر الأقل وكذلك تلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي يجعلها تفضل الاستثمار داخل نطاق التكامل، حتى تتمتع منتجاتها بحرية الحركة واتساع حجم السوق وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الاستثمارات والمناخ الملائم. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستقراره ونجاحه فيما فشل فيه غيره.⁴ كما يمكن أن يتزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج المنطقة نتيجة تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار على المستوى الإقليمي.

وتشمل العوامل التي تؤثر في اتجاه هذه الآثار. ودرجتها شكل وقوة تكامل الأسواق والسياق الصناعي على المستويين الوطني والإقليمي، وخصائص الشركات المعنية، ويتوقف التأثير أيضا على كيفية تأثير الترتيبات المؤسسية على قرارات الشركات بشأن الاستثمارات والعمليات الدولية، ويتوقف التأثير النهائي أيضا على الإطار الزمني للتحليل، ففي عام 2008 مثلا أشار استقصاء أجرته وزارة التجارة والاقتصاد للشركات اليابانية متعددة الجنسيات إلى أن أقل من 10 من الشركات كانت تتوقع أن تؤثر مخططات التكامل الإقليمي تأثيرا كبيرا في تقسيمها الدولي للعمل أو الإنتاج، بينما توقع ضعف تلك النسبة أن يستفيد من توسع أسواق التصدير.⁵

يتفاوت تأثير التكامل الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل أو خارج المنطقة باختلاف التكتل. إن التكتلات الإقليمية من الدول المتقدمة تستأثر على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حين حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر أقل بكثير. ويمكن عرض نماذج من التكامل الاقتصادي الإقليمي وتقديم استنتاجات حول أثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: نماذج من الاقتصاديات المتقدمة

من أهم نماذج التكامل الإقليمي الفاعلة في الاقتصاد العالمي نجد كل من الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 147-148.

⁵ - الأتكا، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

أولاً: الاتحاد الأوروبي

منذ أكثر من ستة عقود قررت ستة بلدان في أوروبا الغربية وهي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، لكسمبورغ، وهولندا أن تخطو خطوة في مسار التعاون الاقتصادي وكانت رؤية مؤسسي الاتحاد الأوروبي التي عبر عنها إعلان شومان في عام 1950 هي الربط الوثيق بين اقتصاديات بلدانهم، ولقد كان الاتحاد الأوروبي تاريخياً من الخطوات الكبيرة والصغيرة نحو أواصر التكامل التي تعتبر الأوثق على الإطلاق، ولقد مر الاتحاد الأوروبي عبر مراحل مختلفة من التوسع أيضاً، ففي عام 1973 انضمت الدانمرك، وإيرلندا، والمملكة المتحدة للاتحاد، واستفادت البلدان المنضمة استفادة هائلة من التجارة الحرة والسياسات المشتركة.⁶

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أعظم النماذج لكيفية السعي خطوة خطوة لتحقيق رؤية طويلة الأجل -نموذج لكيفية الإحجام عن استهداف الكثير في آن واحد-، وقد أدت خطة شومان، التي كانت محددة وضيقة النطاق في البداية وهو تجميع إنتاج الفحم والصلب تمهيداً للسبيل أمام مزيد من التكامل، ثم السلام الدائم في نهاية المطاف، إلى نشأة منظومة ضخمة. وأصبحت أوروبا اليوم منطقة وثيقة التكامل تتسم بمستوياتها المعيشية التي تعتبر من أعلى المستويات في العالم. ويضم الاتحاد الأوروبي 28 عضواً.⁷ وبلغ حجم تجارة كتل الاتحاد الأوروبي 5285 مليار دولار عام 2002 وبنسبة زيادة تبلغ 319% عن حجم تجارة الاتحاد الأوروبي عام 1993 وتمثل تجارة كل من ألمانيا، فرنسا وإنجلترا 50% من حجم تجارة كتل الاتحاد الأوروبي كما تمثل تجارة ألمانيا وحدها نسبة 34% كما تبلغ صادراته العالمية حوالي 39% من الصادرات السلعية العالمية، ونحو 44% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية عام 2000.⁸

وساهم التكامل في تحقيق تقارب قوي بين الدخل إذ ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد في بلدان أوروبا الصاعدة بنحو 50% بين عامي 1995 و2013 مقارنة بالاقتصادات المتقدمة في أوروبا، بالرغم من وقوع الأزمة.⁹

⁶ - رضا مقدم، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، مارس 2014، ص 9.

⁷ - جيفري هيدن، خطوة خطوة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، مارس 2014، ص 1.

⁸ - فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، 2008، ص 105.

⁹ - رضا مقدم، مرجع سبق ذكره، ص 10.

تؤكد على المدى الطويل أن أي تطورات على المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والسياسات التجارية يمكن أن يكون لها أثرها الفعال على حجم وتركيز الاستثمار الأجنبي المباشر. فمع إنشاء الاتحاد الأوروبي عام 1993 ارتفع حجم الاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي وكانت لسياسة الدمج والإحلال داخل دول الاتحاد الأوروبي الأثر الفاعل لحدوث هذا الارتفاع الذي نتج عنه تغير في وجهة الاستثمارات نحو قطاع الاتصالات والمواصلات، بعد أن سيطر في المدة السابقة قطاع الصناعة التحويلية على أغلب هذه الاستثمارات ويعود السبب في هذا التغير الهيكلي لمواجهة الاستثمارات إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال في القطاع الخدمي، إن هذا التغير والارتفاع في حجم الاستثمار قد شجع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والسياسات التجارية الموحدة لدول الاتحاد أن يكون لها الأثر الفاعل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تشجيع حجم الأنشطة الاستثمارية داخل دول الاتحاد من خلال عمليات الدمج والإحلال بين هذه الشركات لمنع دخول منافسين خارج الاتحاد الأوروبي.¹⁰

ومن جهة أخرى، فقد زاد اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلدان المتقدمة في هذا التكتل إلى البلدان الأقل تقدماً فيه مثل إسبانيا والبرتغال من ناحية، وإلى بلدان وسط وشرق أوروبا من ناحية أخرى، إذ أن هذه البلدان تعتبر أكثر مناسبة وتهيؤ للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببلدان أخرى خارج هذا التكتل، من حيث اتساع السوق وارتفاع وتيرة الطلب الفعال مع وجود سياسة تجارية مشجعة لهذه الاستثمار. حيث ارتفع متوسط حجم التدفقات من الاستثمار في إسبانيا من 10.7 مليار دولار خلال الفترة 1990-1995 إلى 21.8 مليار دولار عام 2001، أي بزيادة قدرها 103.7%، وفي البرتغال ارتفعت من 1.8 مليار دولار إلى 6.1 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 209% خلال نفس السنوات.¹¹

ولقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الاتحاد الأوروبي على النحو الذي يظهره الجدول رقم (2-2).

¹⁰ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 82.

¹¹ - فريد أحمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

جدول رقم (2-2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2013

الوحدة: مليار دولار

البيان	1995- 1999*	2000- 2006	2007**	2008	2009	2010	2011	2012	2013***
الاتحاد الأوروبي	238	702	384	864	551	363	383	490	216
العالم	604	1415	881	2001	1818	1221	1422	1700	1330
نصيب %	39.4	49.6	43.6	43.1	30.3	29.7	26.9	28.8	16.2
									16.9

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (2-2)، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الاتحاد الأوروبي قد ارتفعت من متوسط قدره 238 مليار دولار خلال الفترة 1995-1999، وهو ما يمثل 39.4% من إجمالي التدفقات العالمية إلى تدفقات قدرها 702 مليار دولار خلال سنة 2000 وهو ما يمثل 49.6% من إجمالي التدفقات العالمية. التدفقات الوافدة القياسية المقدرة بـ 702 مليار دولار جاءت بفضل مزيد من التقدم في التكامل الإقليمي، بينما ظلت الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية الغربية الأخرى شركاءه الرئيسيين خارج المنطقة¹². ولقد انخفضت هذه التدفقات خلال الفترة 2001-2006 في المتوسط إلى 384 مليار دولار، أي بنسبة 43.6% مقارنة بسنة 2000، ليصل إلى ذروة قدرها 864 مليار دولار، وهو ما يمثل 43% من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2007. بعد تلك السنة، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي شهد انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وكذا انخفاض في حصته من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من 43.1% قبل الأزمة إلى نسبة 16.9% عام 2013.

* انضمام أعضاء جدد للاتحاد الأوروبي وهي السويد، النمسا وفنلندا عام 1995، تعقبهم عشرة دول هي استونيا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، المجر عام 2004.

** انضمام كل من بلغاريا ورومانيا لعضوية الاتحاد الأوروبي

*** انضمام كرواتيا لعضوية الاتحاد الأوروبي

¹² - الأوكاد، تقرير الاستثمار العالمي، تشجيع الروابط، نيويورك وجنيف، 2001، ص 2.

وقد سجل الاتحاد الأوروبي ارتفاع قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ****، من خارج المنطقة حيث بلغ متوسط قيمتها 164.5 مليار دولار خلال الفترة 2003-2005، وهو ما يمثل 50% من مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل المنطقة وخارجها إلى 181.3 مليار دولار خلال الفترة 2009-2011 دولار، وهو ما يمثل 58% من هذا المجموع. وقدرت الزيادة مابين الفترتين ب 10.2%.¹³

ب - اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA

تعتبر مصادقة الكونغرس الأمريكي عام 1993 على اتفاقية منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل، وبدأ سريان هذه الاتفاقية عام 1994. وتضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وهو يمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم وفيها تكتل سكاني يزيد عن 400 مليون نسمة، وتساهم في توليد 32% من الناتج العالمي ونحو 19% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية و21 من إجمالي صادرات الخدمات العالمية عام 1999.¹⁴

إن الاتفاقية تضم دولتين (الولايات المتحدة وكندا) من الدول المتقدمة، بينما المكسيك من الدول النامية، وهذا يؤكد رغبة أمريكا في توسيع نطاق حرية الحركة أمام صادراتها واستمرارها جنوبا واعتبار المكسيك من مجموعة الدول النامية، محطة تجريبية أولية من أجل إنشاء تجمع اقتصادي عملاق يضم دول القارتين الأمريكيتين مستقبلا.¹⁵

وقد لاحظ الكثيرون أن إنشاء اتحاد كهذا لم يؤدي فقط إلى فتح السوق المكسيكية الواسعة، ولكنه أدى أيضا إلى نمو كل من التجارة والاستثمار إلى باقي دول أمريكا اللاتينية، فاتفق الناقدون إلى خلق بيئة أكثر تحورا للاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر من اتجاه. فلقد تضمن هذا الاتفاق تقوية لبعض الأدوات الحمائية، كما أنه يضمن المعاملة بالمثل لكل المستثمرين المنتمين للدول الأعضاء.¹⁶

**** تشير البيانات إلى مجموع عمليات اندماج الشركات وحياتها عبر الحدود ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة.

¹³ - الأنكاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

¹⁴ - فريد أحمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص 106.

¹⁵ - منور أوسري، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 33.

¹⁶ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 81.

وفي استبيان أجاب عليه 500 مدير تنفيذي بالشركات الكبرى انتهى البعض إلى أن أكثر من نصف الشركات الكبرى ترى أن اتفاق الناftا يمثل خطوة إيجابية لدولهم ولأنشطة شركائهم، وفي استبيان آخر أجرته غرفة التجارة الأمريكية بالمكسيك والذي صمم بغرض معرفة مدى نجاح اتفاق الناftا، وكان قد أجاب عليه رؤساء 224 شركة دولية حيث ذهب أغلب المسؤولين عن تلك الشركات إلى شعورهم بالثقة في أن اتفاق الناftا مفيد للغاية لإنتاجية شركاتهم ومن ثم أرباحهم.¹⁷

ولقد شهدت منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية ارتفاع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافد إليها منذ نشأتها، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-3).

جدول رقم (2-3): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لأمريكا الشمالية خلال الفترة 1990-2013

الوحدة: مليار دولار

البيان	1990-	1994-	2001-	2009	2010	2011	2012	2013
	1993	2000	2008					
أمريكا الشمالية	44	186	226	183	249	286	221	288
العالم	188	670	1138	1221	1422	1700	1330	1451
النصيب %	23.5	27.7	19	15	17	16	16	19

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروضة في الجدول رقم (2-3) ارتفاعا من 44 مليار دولار في المتوسط، وهو ما يمثل 23.75% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 1990-1993، إلى 186 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة 1994-2000، وهو ما يمثل 27.7% من إجمالي العالمي. أي بأكثر من أربع أضعافها بعد إنشاء هذا التكتل. لتصل في المتوسط إلى 226 مليار دولار خلال الفترة 2001-2008، وهو ما يمثل نسبة 19% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. ثم انخفضت هذه التدفقات سنة 2009،

¹⁷ - رضا عبد السلام، المرجع نفسه، ص 81.

واستأنفت ارتفاعها بعد ذلك لتبلغ سنة 2013 288 مليار دولار، بعد تراجعها إلى 183 مليار دولار عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية.

الفرع الثاني: نماذج من الاقتصاديات النامية

توجد العديد من التكتلات الاقتصادية التي أنشأتها الدول النامية، من بينها رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون الخليجي التي سوف نعرضها في هذا الفرع.

أ - رابطة أمم جنوب شرق آسيا

تعتبر رابطة جنوب شرق آسيا من أهم التكتلات في العالم وأهمها في القارة الآسيوية. وقد نشأت سنة 1967 بمبادرة خمس دول هي ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة، تايلاند، والفلبين وقد انضمت إليهم كل من بروناي عام 1984، وأعقبتها فيتنام عام 1995 وميانمار، ولاوس في 1997 وكمبوديا في 1999، وفيها تكتل سكاني يزيد عن 500 مليون نسمة. ركزت في بداية نشأتها على التنسيق السياسي لمواجهة المد الشيوعي، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت دول الرابطة جراء الإجراءات الحمايةية المتبعة من طرف الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات هذه الدول.¹⁸ وقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة، وزيادة القلق لمستقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومصير الأسواق العالمية لمنتجاتها. وأخيرا الأزمة المالية التي تعرضت لها شرق آسيا والتي أدت إلى زيادة الشعور بأهمية التكامل والتعاون الاقتصادي والمالي بين دول الرابطة. وتم في القمة السادسة التي انعقدت خلال أواسط ديسمبر 1998 في الفيتنام وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة 1999-2004 تتضمن تنشيط أسواق المال وزيادة التعاون في مجال البنية الأساسية وزيادة حجم التعاون المالي وتقديم تسهيلات أكبر للاستثمار الأجنبي كالإعفاء من ضرائب داخل الشركات بحد أدنى 3 سنوات.¹⁹ بهدف جعل بلدان الرابطة منطقة متحررة قادرة على المنافسة ومواتية للاستثمار باتخاذ عدة تدابير منسقة.

¹⁸ - خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) نموذج الدولة النامية للإقليمية المفتوحة، مجلة اقتصاديات شمال

إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، السنة 2008، ص 82.

¹⁹ - منور أوسيرير، مرجع سبق ذكره، ص 38.

لقد تسارع التكامل الاقتصادي الإقليمي في البلدان النامية في شرق وجنوب شرق آسيا منذ الأزمة المالية الآسيوية 1998، واضطلعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور مركزي في عملية التكامل، الى جانب اقتصاديات إقليمية كبرى، بما فيها الصين واليابان وجمهورية كوريا. وتعرف الرابطة هذه الاقتصاديات الثلاثة مجتمعة باسم "آسيان+3"، رغم أن لكل من تلك الاقتصاديات الثلاث ترتيبات وعلاقة اقتصادية مستقلة مع الرابطة. وقد أدى الاتفاق الإطاري المتعلق بمنطقة الاستثمار الذي وقع عليه أعضاؤها وتنفيذه إلى تحسين بيئة الاستثمار في بلدان الرابطة.²⁰

وقد أسهمت الجهود الاستباقية للتعاون الإقليمي في مجال الاستثمار في شرق وجنوب شرق آسيا في تحقيق زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية والإقليمية في هذه المنطقة، وتحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من داخل الإقليم في قطاعي الهياكل الأساسية والتصنيع فرصا إنمائية للبلدان منخفضة الدخل، مثل جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية وجمهورية ميانمار.²¹

وثمة أدلة على أن الجهود المبذولة في مجال الاستثمار تحديدا، في إطار عملية التكامل الإقليمي، قد شجعت على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الرابطة، وذلك مثلا من خلال منح المستثمرين من داخل المنطقة المعاملة الوطنية وزيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات، وبالإضافة إلى ذلك، أدى تحرير التجارة إلى توسيع نطاق السوق الإقليمية وتعزيز الوعي بالمنطقة التي تمثلها بلدان الرابطة وزيادة جاذبيتها للاستثمار الدولي، وروجت هذه الجهود لمنطقة جنوب شرق آسيا بوصفها وجهة استثمارية فريدة ما جعل المستثمرين من بلدان تقع خارج التجمع الإقليمي يعتمدون إستراتيجية إقليمية للاستثمار وينشؤون شبكات إقليمية للعمليات،²² مما أدى إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-4).

²⁰ - الأونكتاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

²¹ - الأونكتاد، 2014، مرجع سبق ذكره، ص 13.

²² - الأونكتاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

جدول رقم (2-4): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1995-2013

الوحدة: مليار دولار

البيان	1995-2000 1999	2000-2004 2004	2005-2007 2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	29	26	64	50	46	99	99	117	125
العالم	604	844	1493	1818	1221	1422	1700	1220	1330
النصيب %	4.9	3.1	4.3	2.7	3.8	6.9	5.8	8.8	8.8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن دول الآسيان قد شهدت ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، إذ ارتفع في المتوسط من 13 مليار دولار خلال الفترة 1989-1994، إلى 29 مليار دولار خلال الفترة 1995-1999، إلا أنها تراجعت خلال الفترة 2000-2004 لتبلغ 26 مليار دولار، وهو ما يمثل 3.1% من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة، وفيما يخص سنة 2013، فقد كانت حصة رابطة أمم جنوب شرق آسيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة ضعف ما كانت عليه قبل الأزمة لتبلغ 125 مليار دولار بعدما بلغت 65 مليار دولار كمتوسط للفترة 2005-2007، اجتذبت نصفها سنغافورة وسجل اقتصادها نجاحا باهرا في اجتذاب المقار الفرعية للشركات متعددة الجنسيات.²³

لقد كان الاتجاه السائد في تدفقات الاستثمار الأجنبي ايجابيا لفاعلية منطقة الاستثمار باستثناء فترة الأزمة المالية الآسيوية، والأزمة المالية العالمية.

بالإضافة إلى ذلك سجلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا ارتفاعا في قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج المنطقة حيث بلغ متوسط قيمتها 38.9 مليار دولار خلال الفترة 2003-2005، وهو ما يمثل نسبة 98% من مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل المنطقة وخارجها. وارتفعت قيمة هذه المشاريع إلى 69.6 مليار دولار خلال الفترة 2009-2011، وهو ما يمثل زيادة ما بين الفترتين بحوالي 79%.

²³ - الأتكا، 2014، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ب- مجلس التعاون الخليجي

أسس مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام 1981، لتجسيد فكرة التكامل العربي والتعاون بين دول الخليج في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية وإقامة مشاريع تجارية وتكنولوجيا مشتركة بين بلدان الخليج العربية الستة وهي: الإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والبحرين وسلطنة عمان والكويت، ومن بين الانجازات والاتفاقيات الهامة التي قام بها هذا التكامل نذكر: إنشاء منظمة تجارة حرة بينهما في الفترة 1983-2002 وبعدها الاتحاد الجمركي ككتل اقتصادي عربي عام 2003، ثم سوق خليجية مشتركة عام 2007 وكغيرها من التكتلات قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من الإصلاحات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.²⁴

يشكل التنوع الاقتصادي هدفا مشتركا بين بلدان الخليج العربي، يتجلى ذلك في الاتفاقية الاقتصادية التي أبرمت بين بلدان المجلس عام 2001 والتي أبرزت الحاجة إلى تنمية الاستثمارات المحلية والبيئية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار، وقد اتخذت تدابير سياسية ملموسة على المستوى الوطني وعلى صعيد المجموعة لضمان تحرير الاقتصاد، واعتمدت سياسات جديدة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر تنطوي على زيادة تحرير دخول الاستثمارات، وتقليص شروط الأداء، وزيادة الحوافز والضمانات والحماية، وإزالة الحواجز التنظيمية والإدارية، رغم أن التنفيذ الفعلي يختلف من بلد إلى آخر وحسب مجالات النشاط الاقتصادي.²⁵

قد نجحت جهود بلدان الخليج المبذولة لتنويع أنشطتها الإنتاجية خارج إطار الأنشطة المتصلة بالنفط في اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعة.²⁶ حيث كان يتركز الاستثمار خلال الفترة 1960-2000 في قطاع الصناعة الإستخراجية والتحويلية بنسبة 91% من إجمالي الاستثمار الوافد لها. وقد انخفض إلى 56% خلال

²⁴ - ريس حدة، دور مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28/27، جامعة بسكرة،

2012، ص 61.

²⁵ - الأكتاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

²⁶ - الأكتاد، 2007، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

الفترة 2001-2006، متبها نحو قطاع النقل والاتصالات ب 12% وفي قطاع الخدمات المالية والتأمين ب 6% وقطاع المقاولات ب 5%، وبلغ في القطاع العقاري 16%.²⁷ وقد أدى هذا التحول في السياسات إلى زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان الخليج واليها منذ عام 2003، وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-5).

جدول رقم (2-5): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي للفترة 1996-2013

الوحدة: مليار دولار

البيان	1996-2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مجلس التعاون الخليجي	1.2	6.1	14.1	28.3	39.2	48.4	61.6	51.4	42.6	29.5	27.9	23.8
النصيب في	0.17	1.0	1.9	2.8	2.6	2.4	3.3	4.2	3.0	1.7	2.1	1.6
العالم	20.8	38.3	56.0	59.6	55.4	58.9	63.2	62.3	62.1	63.6	52.3	49.2
الدول العربية	0.6	3.1	4.9	8.2	9.0	8.1	9.2	9.6	6.5	4.0	3.8	3.0
الدول النامية												

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org

من الجدول رقم (2-5) نلاحظ تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها دول مجلس التعاون خلال الفترة 1996-2002، إذ لم تتجاوز 1% من التدفقات الواردة عالميا، مع توجهها إلى قطاع النفط في السعودية وباقي دول الخليج. ثم ارتفعت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا من 1% عام 2003 إلى 3.9% عام 2008 لتصل إلى ذروتها عام 2009 ب 4.2%.

وبلغت حصة دول المجلس من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول النامية ب 3.1%، و 9.2% و 9.6% خلال السنوات 2003، 2008 و 2009 على التوالي. مما يدل على إمكانية البيئة الاستثمارية لدول الخليج في مزاحمتها للدول النامية، كما يلاحظ أيضا تصاعد حصة الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية منذ عام 2003 ومثلت حصتها من هذه التدفقات أوزانا نسبية عالية على المستوى المتدفق منه نحو الدول العربية، حيث سجلت ما نسبته 38.3% عام 2003 لتصل ما نسبته 63.6% عام 2011.

²⁷ - حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، الأردن، 2011، ص 321.

وارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 6 مليار دولار عام 2003 إلى 61.6 مليار دولار عام 2008، ليسجل انخفاض في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2009 نتيجة لتفاقم الأزمة المالية العالمية بالدول المتقدمة وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال النصف الثاني من عام 2008.

كما عرفت مشاريع الاستثمار الأجنبي في المجالات الجديدة تزايد أهمية البلدان الآسيوية النامية كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المجلس فضلا عن الطفرة الخاصة في الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدن المجلس.²⁸ وسجلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا ارتفاع قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج المنطقة حيث بلغ متوسط قيمتها 58.2 مليار دولار خلال الفترة 2003-2005، بنسبة 99% من مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل المنطقة وخارجها إلى 103 مليار دولار خلال الفترة 2009-2011 دولار بنسبة 88% من مجموع هذه المشاريع، وقدرت الزيادة ما بين الفترتين بحوالي 77%.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية

تعتبر التجارة الخارجية القناة التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ويلاحظ أنه على الرغم من اختلاف طبيعة كل منهما، إلا أن هناك العديد من أوجه التشابه فيما بينهما، وذلك كما يلي:²⁹

- تشابه محددات كل منهما إلى حد كبير، مثل حجم السوق المزمع الدخول فيه، مدى القرب والبعد من مناطق الاستثمار ومدى وجود استقرار اقتصادي من عدمه في الدول المزمع الدخول فيها،

- تؤثر السياسات الحكومية المتبعة من قبل الدول المضيفة على المتغيرين. فالسياسات الحكومية الخاصة بالتجارة لها تأثير قوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ يلاحظ إن السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على التجارة، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن قيام الدولة المضيفة بفرض قيود على التجارة ربما يحفز على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، للتغلب على حدة هذه القيود. كما إن تدفق الاستثمار الأجنبي

²⁸ - الأنكاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

²⁹ - جمال محمود عطية، مرجع سبق ذكره، ص 140.

المباشر إلى الدول المضيفة مرهون بتوافر درجة معقولة من الانفتاح للاقتصاد، وبالتالي تؤثر السياسات الخاصة بالتجارة على الاستثمار الأجنبي المباشر،

- كل متغير يحفز الآخر، أي وجود علاقة سببية بينهما، فوجود حوافز تصدير في الدول المضيفة، ربما تحفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول. كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحفز على مزيد من الاستيراد للوفاء بمتطلباته الإنتاجية والتي لا يتم إنتاجها في السوق المحلي للدولة المضيفة، أو قد تنتج ولكن بجودة اقل. كذلك قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المزيد من الصادرات من قبل الدولة المضيفة من خلال فروع الشركات الأجنبية من ناحية والشركات المحلية من ناحية أخرى.

تميزت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، تاريخياً، بعملية تعاقب خطية وتدرجية تنطلق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التجارة أو من التجارة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ويحدد النموذج والسلسلة المتعاقبة للصفقات الدولية من خلال طبيعة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات على نحو رئيسي، إذ يمكن تمييز السمات السائدة لمسيرة عملية التسلسل التعاقبي طبقاً لقطاع نشاط الشركة، وهذه السمات بدورها تعبر إلى حد كبير عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة حينما تتكامل السلسلة، كما أن النتائج غير المباشرة لعملية التعاقب تؤثر، في الوقت نفسه، على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة التي تنشأ على مستويات الصناعة والقطاعات وما بين القطاعات، لا تزال معظم الشركات خاصة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية الباحثة عن الأسواق تبدأ عملها بالإنتاج المحلي والمبيعات المحلية ثم التصدير، يعقبه على وفق تسلسل خطي الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يحل محل التجارة الدولية، حيث تتبع النمط التالي خطوة بخطوة لخدمة الأسواق الأجنبية:³⁰

- يكون الإنتاج والمبيعات المحلية هما الهدفان الرئيسيان، عادة، لشركة تنتج منتجاً معيناً، ويفكر الممولون في الأسواق الخارجية لاحقاً،

- عندما تصبح الأسواق الخارجية موضع اهتمام، تبدأ الصادرات عادة بمبيعات خارجية، ويتم في البداية بوساطة وكلاء محليين أو أجانب، وفي الماضي لم يكن الاستثمار الأجنبي بالحسبان،

³⁰ - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.

- تحل أقسام التصدير في المقرات الرئيسة المعنية في أقسام التصدير والوسطاء،
 - يتبع الصادرات، غالبا، منح تراخيص للمنتجين الأجانب لتصنيع المنتج بموجب تكنولوجيا مسجلة،
 - بعد أن يتم اكتساب التجربة بهذه الأشكال من الإنتاج في الخارج، والتي يكون معظمها غير مرتبط بالملكية، تبدأ الشركة ببناء قدرات إنتاجية خاصة بها تدريجيا، بدءا بعمليات التجميع أو الدخول في مشاريع مشتركة مع شركاء محليين، قبل التحول باتجاه إنتاج تملك غالبيته أو كله الشركة الأجنبية المنتسبة للشركة الأم،
 - قد تقوم الشركة بالتصدير إلى بلدان عدة في الوقت نفسه الذي تبدأ فيه الاستثمار في الخارج في بلد لا توجد معوقات تحول من دون تدفق المعلومات بين الشركات والسوق، مثل الاختلافات في اللغة والثقافة والنظام السياسي ومستوى التعليم أو التطور،
 - في حالة نجاح التجربة مع أول شركة أجنبية منتجة منتسبة، ستقام أخريات في الدول الأخرى على أساس استراتيجيات منفصلة، إما متوجهة للسوق المحلية أو لأسواق عدة،
 - في نهاية المطاف يمكن للشركات الأجنبية المنتسبة أن تبدأ التصدير.
- وقد لا تمر كل الشركات بهذه الخطوات، وإن أسبقية التصدير على الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لدخول الأسواق الأجنبية كانت الوسيلة المهيمنة للتدويل، ويرى Vernon أن الفجوة التكنولوجية أو الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتج معين يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى حيث تكون للشركة أسبقية في التصدير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تشكل الشركات متعددة الجنسيات حجما مهما من التجارة العالمية، لذا فمن المتوقع أن يكون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض الآثار على الموازين التجارية للدول الأم والمضيفة. إن التأثير الإيجابي أو السلبي يتفاوت بين الصناعات في كل دولة وكذلك بين الدول، ويعتقد بعض الباحثين بأن النتائج المختلفة لآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة الخارجية للصناعة يعتمد أساسا على الدافع الذي يدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى إنشاء فرع لها في الدولة المستضيفة، ويرى بعضهم أنه إذا توجهت إحدى تلك الشركات إلى التكامل الرأسي، بمعنى التوجه إلى مراحل محدودة لعملية الإنتاج في دولة معينة لخدمات عملية الإنتاج ككل في دولة أخرى، بهدف تقليل التكاليف والحصول على مكاسب من حيث الكفاءة، فإن آثار

الاستثمارات الأجنبية على التجارة الخارجية للصناعة يمكن أن تعمل على زيادة السلع الوسيطة أو النهائية أو كليهما المصدرة من الدولة المضيفة، وهذا يعني وجود علاقة تكاملية بينهما. أما إذا كان سلوك الشركة مجرد النفاذ في سوق الدولة المضيفة من خلال تلبية الطلب المحلي بدلاً من التصدير، أي التكامل الأفقي، فإن العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الخارجية للصناعة ستكون سالبة، وهذا يعني وجود علاقة إحلالية بينهما.³¹ ولا يمكن تقييم الآثار الكاملة للاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة من دون معرفة الآثار غير المباشرة. إن علاقة الإحلال بالانتقال من الصادرات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر قد تصبح تعويضاً عن التجارة ودعماً لها على حد سواء أو مولدة لها، وهذا يعتمد في جانب منه على الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدخل الوطني وتوزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة سواء في البلاد المضيفة أو البلاد الأم. وما ينتج ذلك من تطورات على نظام القيم الاجتماعية ونمط الاستهلاك. إذ أنها تدعم كم من صادرات الشركات الأم والشركات المستقلة ذات الصلة في بلد المنشأ.³²

كما يختلف ترتيب خطوات عملية التسلسل التعاقي للقطاع في دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من قطاع إلى آخر، وترتكز دراسة وتحليل هذه العلاقة خاصة في قطاع الصناعة التحويلية حيث تمر كل الشركات من مرحلة الإنتاج المحلي إلى التصدير بالدولة المضيفة ثم الاستثمار الأجنبي المباشر بينما قد تكون أسبقية الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير، وهذا بالنسبة للصناعات التي تكون أساسها الموارد الطبيعية. إن العلاقة المهيمنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في قطاع الموارد الطبيعية هي علاقة تعاقدية تسلسلية، حيث إما أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استيراد من البلدان الأم أو العكس. ونتيجة لهذا تصبح تلك الواردات تجارة داخل شبكة الشركة، في الحالتين لا يحل الاستثمار الأجنبي المباشر محل التجارة بل يزيد حجمها، كما يؤدي الاستثمار في الموارد الطبيعية إلى تجارة مرافقة، واستثمار مرافق، بالنسبة للبلدان المضيفة، يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تصدير منتجات تعتمد على الموارد الطبيعية عندما تنقل الشركات الأم

³¹ - داود حسام علي، فراس العوران أحمد، محمد عوض طالب، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أداء صادرات ومستوردات الصناعة التحويلية في الأردن: دراسة تحليلية للفترة 1995-2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، عدد 2، الجامعة الأردنية 2014، ص 126.

³² - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 74.

عمليات المعالجة داخل الدولة المضيفة. وفيما يخص البلدان الأم، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي أيضا إلى صادرات مصنعة من السلع الرأسمالية والاستهلاكية. أما فيما يتعلق بالاستثمارات المرافقة فإنها تميل في البلدان المتقدمة إلى التشابك مع الصناعة التحويلية والخدمات أكثر مما في البلدان النامية، إذ أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم باستثمارات مرافقة في الوقت نفسه الذي تقوم به بالاستخراج في البلد المضيف، لذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة تتميز منذ البداية بتصدير منتجات ذات قيمة مضافة عالية، وكان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي أكبر على البلد المضيف في هذا القطاع.³³ في حين يعتمد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة في قطاع الخدمات، إلى حد كبير على قابلية الخدمة للتجارة، فإذا كانت الخدمة غير قابلة للتجارة فالأثر المباشر معدوم أو قليل، أما بالنسبة للخدمات القابلة للتجارة (مثل: التأمين والاستشارات والخدمات القانونية)، فيمكن للمصادر أن تكون خطوة في التسلسل المؤدي إلى الإنتاج الأجنبي الذي قد يقلل من صادرات الخدمات، ومع ذلك فإن معظم التجارة في الخدمات تم دفعها بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، على عكس الوضع القائم في قطاع الصناعة التحويلية. وتظهر الروابط القوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة من خلال تأثيراته غير المباشرة عليها في مجال الخدمات التي توفرها الشركات المنتسبة في حالة عدم توفرها في البلد المضيف، أو لكونها أكثر كفاءة مما تقدمه الشركات المحلية، مثل الخدمات المالية والنقل والاتصالات، والتأمين والدعاية. هذه الخدمات يتم تصديرها على نحو غير مباشر، وتنعكس في مبيعات الشركات الخدمية المنتسبة، على سبيل المثال، بلغت مبيعات الشركات المنتسبة الأمريكية في آسيا 82% من المبيعات الخدمية و90% من صادرات هذه الشركات من المنطقة في عام 1988. والأهم من ذلك أن الاستثمار الأجنبي في الخدمات التجارية يمكن أن يرافقه الاستثمار الأجنبي في إنتاج منتجات مصنعة ومنتجات أولية من الشركات متعددة الجنسيات.³⁴

لدراسة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بين مختلف القطاعات سوف يتم تحليل العلاقة المتبادلة بين المتغيرين كما يلي:

³³ - هناء عبد الغفار، المرجع نفسه، ص ص 77-78.

³⁴ - هناء عبد الغفار، المرجع نفسه، ص ص 79-80.

إن إزالة القيود التجارية قد تؤدي إلى توسع حجم الواردات التجارية ومن ثم قد تتجه الشركات إلى الاستثمار بالدولة الأم والتصدير للدولة التي كانت تستضيف أنشطتها في السابق، ومن ثم فيمكن للاتحادات التجارية أن تخفض من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وإذا كان كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر يكمل كل منهما الآخر، فإن تحرير التجارة سيشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فلقد برهن kojima على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي ما هو إلى بديل للتجارة الدولية، في حين الاستثمارات اليابانية تشجع التجارة وتنميتها.³⁵

كما أوضح Mundell عام 1957 أنه في ظل توافر فروض معينة مثل الحرية الكاملة لعناصر الإنتاج على التنقل فيما بين الدول، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تقوية الوضع التنافسي للشركات المحلية في الأسواق الخارجية، خاصة في ظل تدني تكلفة عنصر العمل ومدخلات الإنتاج الأخرى من خلال استخدامها في منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر.³⁶

إن الأثر الشامل للاستثمار الأجنبي على تجارة البلد الأم أو المضيف، يتوقف على الأهمية النسبية لآثاره المباشرة وغير المباشرة في مختلف القطاعات. وعليه، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحل محل التجارة بالنسبة لمنتج معين، قد لا يكون كذلك على المستوى القطاعي أو الوطني، بل قد يكون مكملًا في أغلب الحالات. إن تجاوز الحدود القطاعية هذه في أنشطة شركة واحدة يجعل من الصعب عزل تأثيرات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر المرافقة للتدويل الخطي لشركة معينة ومنتج معين.³⁷

ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر، والأثر غير المباشر. ويتمثل الأثر المباشر على التصدير في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، لما تمتلكه من قدرة كبيرة على إجراء العمليات التصنيعية على المواد الخام بسبب امتلاكها تكنولوجيا حديثة. كما تتوفر لديها قدرات عالية على إبرام عقود التصدير في الخارج، بالإضافة إلى مهاراتها التسويقية، ويزداد الأثر المباشر على التصدير وبالتالي تحفيز مزيد من النمو بصفة خاصة عندما تتحول الدول المضيضة من

³⁵ - رضاء عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 73.

³⁶ - جمال محمود عطية، مرجع سبق ذكره، ص 141.

³⁷ - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 80.

استراتيجيه التصنيع للإحلال محل الواردات إلى استراتيجيه التصنيع لتشجيع الصادرات. أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات فينشأ بسبب مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال:³⁸

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج،
- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة،

- استفادة الشركات المحلية وخاصة في المشروعات المشتركة من حلقات الاتصال التي تمتلكها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يعمل على تشجيع الصادرات وإحلال الواردات أو تجارة واسعة في مدخلات الإنتاج الوسيطة خاصة بين الشركة الأم وفروعها، فعلى سبيل المثال فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية لدول شرق آسيا قد زادت من حجم واردات تلك الدول من اليابان، معظم تلك الواردات غالبا ما تتكون من مدخلات للإنتاج.³⁹

إن انتقال الشركات الأجنبية من التصدير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة المضيفة، قد يصبح بديلا للتجارة لأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى تخفيض واردات الدولة المضيفة، فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر قد تنخفض أو تنعدم وارداتها من تلك المنتجات، وهذا خاصة بالنسبة للمنتجات النهائية. وقد يكون مكلا على حد سواء أو مولدا لها، حيث قد يؤدي إلى زيادة استيراد المنتجات الوسيطة الغير متوفرة بالسوق المحلي، أو لا يمكن إنتاجها بالدولة المضيفة. وهذا يعتمد على الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر. ولهذا تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في غاية التشابك. ولهذا لا يمكن إعطاء صيغة عامة تعبر عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.

يلاحظ أن معظم الدراسات التطبيقية في هذا المجال حاولت دراسة كيفية تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة التغيرات في التجارة الخارجية، بمعنى هل التغيرات المنهجية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط بتغيرات منهجية في التجارة الدولية، أي هل

³⁸ - جمال محمود عطية، مرجع سبق ذكره، ص 142.

³⁹ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 79.

التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر مكملين (ارتباط موجب) أو بديلين (ارتباط سالب)، إن الربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة يمكن أن ينظر له من ثلاث وجهات نظر مختلفة، هي: الدولة الأم، والدولة المستضيفة، والدول الأخرى (الطرف الثالث). فالدولة المستثمرة يمكن أن تجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بديلاً عن التجارة الخارجية، بحيث يتم استبدال الصادرات بمبيعاتها من خلال الفروع التابعة لها في الأسواق الخارجية من جهة، ويمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكملًا للتجارة بحيث يشجع التجارة الداخلية ضمن المنشأة نفسها للسلع الوسيطة والنهائية من جهة أخرى، وفي السياق نفسه يلاحظ أنه في حالة الدولة المضيفة يمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن إطار تكاملي أو إحلالي للتجارة الخارجية، أما البلدان الأخرى يمكن أن تتأثر بالعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة، بحيث تقوم تلك الدول بتطوير علاقات تجارية جديدة مع الفروع الأجنبية في البلد المضيف والعكس بالعكس.⁴⁰

لم يعد الإنتاج الدولي يدور بصورة حصرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة من ناحية أخرى فأشكال الإنتاج غير القائمة على المساهمة في رأس المال تتسم بأهمية متزايدة، إذ أنها كانت مصدر مبيعات بلغت أكثر من 1000 مليار دولار عام 2010، حيث تقوم بالتأثير على إدارة شركات البلدان المضيفة دون إن تمتلك نصيباً في رأس مال هذه الشركات. فلقد ظهر في ميدان الإنتاج الدولي مجال وسط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.⁴¹

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة

تقوم العولمة على أساس تدويل التجارة والانتشار المتسارع للتكنولوجيا وازدياد التدفقات الدولية لرؤوس الأموال والاستثمارات التي تقوم بها.⁴² فالعولمة هي تكامل النشاط الاقتصادي عبر الحدود، وتصاحبها أشكال أخرى من التكامل أهمها انتشار الناس والأفكار، وتشكل العولمة نتيجة ثلاث قنوات تتفاعل مع بعضها وهي التكنولوجيا والمؤسسات والسياسات.⁴³

⁴⁰ - داود حسام علي، فراس العوران أحمد، محمد عوض طالب، مرجع سبق ذكره، ص 3.

⁴¹ - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال، نيويورك وجنيف، 2011، ص 26.

⁴² - براكاش لونجاني، عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، المجلد 38، يونيو 2001، ص 6.

⁴³ - مارتن وولف، تشكيل العولمة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، سبتمبر 2014، ص 22.

فقد ألغت العولمة المسافات الاقتصادية بين المؤسسات والحكومات في الدول المختلفة، فضلا عن الاتجاه نحو مزيد من تكامل المنظمات في أنشطة الاقتصاد عبر الحدود، مما أدى إلى تزايد المعاملات الاقتصادية عبر الحدود. ولا ريب أن هناك عوامل أسهمت في هذا الاتجاه، وهي إزالة القيود على التجارة والاستثمار. وإن الكثير من الدول خاصة النامية حاولت رفع القيود الموضوعة للسماح بتدفق الرأس مال الأجنبي، والعمل في قطاعات كان ممنوعا من ولوجها وأتاحت هذه الإجراءات للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي بدخول الأسواق العالمية، فضلا عن أن الكثير من الدول قامت بوضع برامج ترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.⁴⁴

وتعد الشركات متعددة الجنسيات أطرافا أساسية في هذه العملية. ويدل على ذلك، ضمن جملة أمور، نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى ملكية الشركات عبر الحدود، ففي عام 1980 كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يكاد لا يذكر، ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم، لم يعد مجرد تدفق كبير بل مستقر أيضا، يمثل 3.2% من الناتج العالمي في المتوسط بين 2005-2013 وقد ثبت أنه مفيد من ثلاث جوانب: كمصدر لنقل المعرفة، وكمركبة لتعزيز التكامل وكمصدر مستقل للتمويل.⁴⁵

ولقد أدت عمليات التحرير الاقتصادي المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية والخدمات ورؤوس الأموال وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا كبيرا لعملية التكامل تلك من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وزيادة الأجور النسبية وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة وقد انتهجت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات صفة عالمية مستمدة في ذلك إلى قدر كبير من التخصيص وتوزيع الأنشطة، واستهدفت الاستفادة من الوفورات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات.⁴⁶

كل هذه التغيرات والتطورات المصاحبة للعولمة أعطت أبعادا جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى الرغم من أن هذه الشركات تستثمر خارج موطنها منذ أكثر من مائة عام، إلا

⁴⁴ - عبد الكريم عبد الله محمد، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة في جمهورية مصر العربية (دراسة اقتصادية قياسية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 56، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005، ص 5.

⁴⁵ - مارتن وولف، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁴⁶ - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المجلد 3، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 14.

أنها لم تكن بهذا الحجم والعدد كما هي الآن، ولم تكن تستثمر في كل تلك القطاعات والدول. فلقد تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة حيث:⁴⁷

- أصبحت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تنشر نشاطها عبر عدد كبير من الدول وتحاول في ذلك الاستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة، دون أفضلية للبلد الأصل. كما تنتقي إطاراتها وما تحتاج إليه من عمالة على أساس الكفاءة والأداء وبغض النظر عن عامل الجنسية. وتحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها الذي قد يكون فرعاً أو شركة مملوكة بالكامل عن طريق الحيازة أو شركة مساهمة تنشأ في ظل القانون المحلي، وتبيع أسهمها لمواطنيه، وتقترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مدخرات كبيرة من بلدان الدول المتخلفة من خلال البنوك والبورصات العالمية،

- كما أصبحت هذه المؤسسات لا تهتم بسلعة واحدة محددة، إذ أن من أهم سمات هذه الشركات هو تعدد الأنشطة التي تشغل فيها دون أدنى رابط في بين المنتجات المختلفة،

- كما أصبحت هذه المؤسسات أقدر على التحكم في التقدم العلمي والتكنولوجي، الذي أصبح عمودها الفقري، وأصبحت هي المحول والناقل الأساسي لآلياته وتقنياته ومنتجاته،

- كما أصبحت هذه المؤسسات غير خاضعة لرقابة البنوك المركزية أو لسياسات المصارف الوطنية، إذ أوجدت لنفسها محيطاً خاصاً بمساعدة المؤسسات المالية التي أصبحت تمنحها إمكانيات كبيرة في التمويل وتنفيذ مختلف سياساتها واستراتيجياتها.

قد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات أحد أركان النظام العالمي الجديد بحيث أنها أصبحت الوسيلة الأكثر فاعلية في انتقال السلع والخدمات والمعلومات بل والمهيمنة على هذا الانتقال، وتعتبر الوجه الحقيقي للعولمة.

ولعب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات دوراً فعالاً في إسراع عملية العولمة كما لعبت العولمة دوراً هاماً (كبيراً) في نسق الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بروزها على الساحة العالمية في بداية السبعينات من القرن الماضي، ويمكن توضيح كيف أدت العولمة إلى التغير في نسق الاستثمار الأجنبي المباشر في خلال التعرف على مظاهر هذا التغير في ما يلي:

⁴⁷ - كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 74.

أولاً: تغير الأنماط الإقليمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تغير في أنماطها ويتجلى بوضوح في ظهور بعض الدول النامية كدول أم للشركات متعددة الجنسيات خاصة من إقليم آسيا والمحيط الهادي حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليه أعلى مستوى لها والذي قدر بحوالي 143.8 مليار دولار عام 2000 مقارنة بـ 37.9 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة 1989-1994.⁴⁸ كما استطاعت لأول مرة خمس دول توجد مقارها في الاقتصاديات النامية من هونغ كونغ، ماليزيا، المكسيك، فنزويلا، وجمهورية كوريا أن تحتل مكانة في قائمة أكبر 100 شركة متعددة الجنسية في عام 2000.⁴⁹

وازدادت أهمية الاقتصاديات النامية بقدر أكبر في عام 2010 باعتبارها متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر أو باعتبارها مستثمرة في الخارج فقد تلقت لأول مرة أكثر من نصف التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر.⁵⁰ وشكلت نسبة قدرها 52% من التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر، متجاوزة في سابقة من نوعها، في مجموع التدفقات إلى البلدان المتقدمة بمبلغ قدره 142 مليار دولار عام 2012. ويعكس الترتيب العالمي لكبار المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر تغير أنماط تدفقات الاستثمار، فهناك 9 بلدان نامية مصنفة من بين البلدان العشرين الأوائل المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، وظلت التدفقات إلى البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية في مستويات تاريخية من الارتفاع. كما شهدت أفريقيا زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بالمقارنة مع السنوات السابقة.⁵¹ كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية سنة 2014 ارتفاعاً جديداً لتبلغ 681 مليار دولار، وتشكل نسبة قياسية قدرها 54% من مجموع التدفقات العالمية الوافدة، ولا تزال بلدان آسيا النامية المنطقة التي تتلقي القدر الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تفوق التدفقات الوافدة إليها بكثير تلك التي يحصل

⁴⁸ - الأونكتاد، 2001، تقرير الاستثمار العالمي، تشجيع الروابط، 2001، ص ص 6-7.

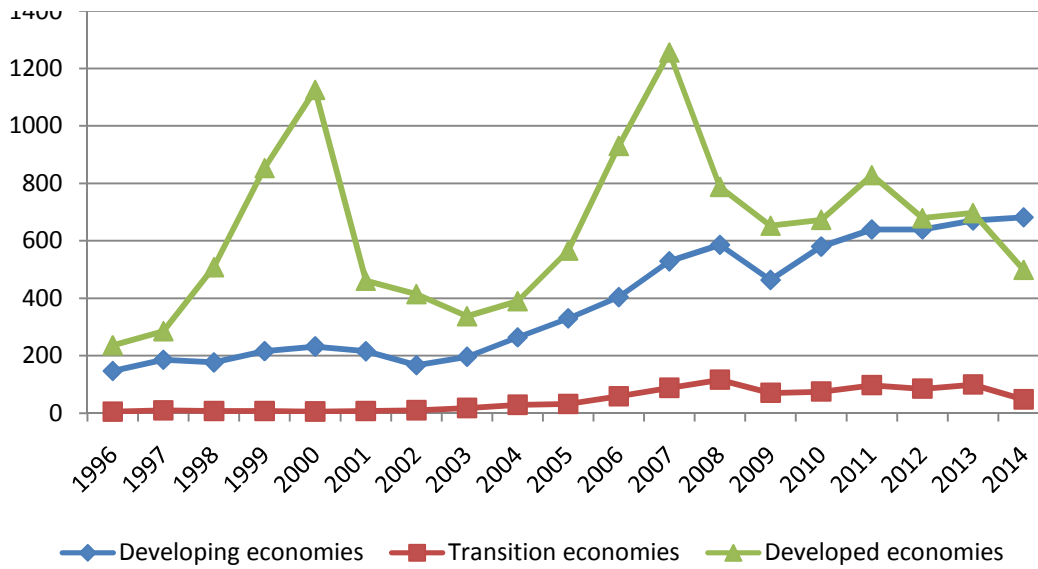
⁴⁹ - الأونكتاد، 2002، مرجع سبق ذكره، ص 4.

⁵⁰ - الأونكتاد، 2011، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4.

⁵¹ - الأونكتاد، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 2.

عليها الاتحاد الأوروبي والذي يشكل تقليديا المنطقة التي تحظى بأعلى حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.⁵² وهو ما يوضحه الشكل رقم (2-1).

شكل رقم (2-1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة 1996-2014، مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org

لقد استأنفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة انتعاشها بعد تراجعها الحاد عام 2012 لتبلغ 566 مليار دولار. ولا تزال حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي متدنية بنسبة 39%، دون الذروة التي بلغت عام 2007 بنسبة 57%، وتشكل حصة الاقتصاديات الانتقالية 7% لتبلغ 108 مليار دولار. في حين لا تزال الدول النامية تحتفظ بصدارتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة عالميا على الدول المتقدمة.

تشكل الاقتصاديات النامية والانتقالية عام 2013 نصف البلدان العشرين المصنفة في أعلى قائمة الاقتصاديات المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر.⁵³ كما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الاقتصاديات النامية 426 مليار دولار وهو ما يمثل حصة قياسية من المجموع العالمي قدرها 31%، واستمرت الشركات

⁵² - الأتكا، 2014، مرجع سبق ذكره، ص 2.

⁵³ - الأتكا، 2014، المرجع نفسه، ص 2.

متعددة الجنسيات المملوكة للبلدان النامية في توسعها في الخارج وتظل البلدان الآسيوية تمثل أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي حيث عادت حصتها ثلاث أرباع مجموع تدفقات الدول النامية من البلدان النامية لعام 2011.⁵⁴ وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية 454 مليار دولار لعام 2013، وهو رقم قياسي آخر فهي تستأثر مع الاقتصاديات الانتقالية بنسبة 39% من مجموع تدفقات الاستثمار الخارجة مقارنة بنسبتها التي لم تتعدى 12% في مستهل الألفية الثالثة.⁵⁵

ثانيا: زيادة عدد الدول المصدرة والمتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد زادت عدد الدول المتلقية والمصدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر بكثير مما كان عليه في السابق، ويتضح ذلك بمقارنة الخريطة العالمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والصادرة خلال عامي 1985 و2000. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يصل بطريقة واضحة إلى عدد من البلدان أكبر بكثير مما كان عليه في الماضي. فلدى أكثر من 50 بلدا (منها 24 بلدا ناميا) رصيد من التدفقات الواردة يزيد عن 10 مليار دولار، مقابل 17 بلدا فقط عام 1985 (منها سبعة بلدان نامية)، صورة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة مماثلة: فعدد البلدان التي يزيد رصيدها عن 10 مليار دولار ارتفع من 10 بلدان إلى 33 بلدا (تضم 12 بلدا ناميا، مقابل 8 بلدان عام 1985) خلال الفترة ذاتها، ومن حيث التدفقات، ارتفع عدد البلدان التي تحصل على متوسط سنوي يزيد عن مليار دولار من 17 بلدا (منها 6 بلدان نامية) في منتصف الثمانينات إلى 51 بلدا (منها 23 بلدا ناميا) في نهاية التسعينات. وفي حالة التدفقات الصادرة، استثمر 33 بلدا (منها 11 بلدا ناميا) أكثر من مليون دولار حتى نهاية التسعينات، مقابل 13 بلدا (منها بلد نام واحد) في منتصف الثمانينات.⁵⁶

ثالثا: تغير مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بالدول المضيفة عرف تغيرا. فقد اتجهت نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات المرتبطة بالتجارة مثل الخدمات المصرفية، المرتبطة بالتجارة مثل الخدمات المصرفية والتأمين والملاحة، وخدمات الوكالات مثل البحوث والاستشارات المالية، وزادت مساهمته فيها من

⁵⁴ - الأتكا، 2013، مرجع سبق ذكره، ص2.

⁵⁵ - الأتكا، 2014، مرجع سبق ذكره، ص2.

⁵⁶ - الأتكا، 2001، مرجع سبق ذكره، ص8.

25% في السبعينات إلى 40% في منتصف الثمانينات، وقد شكلت الخدمات في سنة 1999 أكثر من نصف مجموع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول المقدمة، وقرابة ثلث ذلك الاستثمار في الدول النامية، بينما اتجهت نسبة أقل من هذه التدفقات إلى قطاع الصناعة والتعدين، وهو ما يشير إلى أهمية الخدمات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعود إلى التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.⁵⁷

رابعا: نمو الإنتاج الدولي مع النمو المتزايد لعدد الشركات متعددة الجنسيات

يعد النمو المتزايد للشركات متعددة الجنسيات كبيرة الحجم من أهم التطورات الحديثة في أنشطة الإنتاج الدولي، وكذلك ظهور كثير من الشركات دولية النشاط صغيرة ومتوسطة الحجم التي دخلت حلبة العالمية وأطلق عليها الشركات العالمية نظرا لدورها الهام في التأثير على مستويات التوظيف، والناتج، والتمويل بالدول المضيفة.⁵⁸

وقد تواصل نمو الإنتاج الدولي مع تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة، حيث ارتفع عدد الشركات متعددة الجنسيات بصورة مذهلة من 11000 شركة عالمية تضم 82000 شركة أجنبية منتسبة سنة 1975 إلى ما يقارب 65000 شركة عالمية، وقرابة 850000 شركة أجنبية منتسبة لها في شتى أنحاء العالم سنة 2001، غير أن ما يلاحظ على هذه الشركات هو تركيزها الأكبر في الدول المتقدمة. تقوم هذه الشركات بدور هام في الإنتاج الدولي، ويمكن قياس التأثير الاقتصادي لهذه الشركات بطرق مختلفة، ففي عام 2001، كانت الشركات الأجنبية المنتسبة توظف نحو 54 مليون موظف مقارنة بعدد بلغ 24 مليون موظف في عام 1990، أما رقم المبيعات الذي بلغ قرابة 19000 مليار دولار فقد كان أعلى بمقدار الضعف من قيمة الصادرات العالمية في 2001 مقارنة بعام 1990 عندما كان الرقمان متساويين تقريبا، وقد زاد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من 1700 مليار دولار إلى 6600 مليار دولار خلال نفس الفترة، وكما تستأثر على عشر الناتج المحلي العالمي وثلث الصادرات العالمية.⁵⁹

⁵⁷ - زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 3،

جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص 162.

⁵⁸ - زغدار أحمد، المرجع نفسه، ص 162.

⁵⁹ - الأتكا، 2002، مرجع سبق ذكره، ص 1.

وشهدت مؤشرات الإنتاج الدولي، بما في ذلك المبيعات الخارجية والعمالة وأصول الشركات متعددة الجنسيات تحقيق مكاسب عام 2010 مع تحسن الأوضاع الاقتصادية، حيث بلغت مبيعات الشركات المنتسبة الأجنبية وقيمتها المضافة في العالم 22000 مليار دولار، و7000 مليار دولار، على التوالي، وبلغت صادرات هذه الشركات أكثر من 6000 مليار دولار، أي نحو ثلث الصادرات العالمية، وفي إطار عملياتها في الوطن وفي الخارج على السواء، قامت بتوليد قيمة مضافة بلغت قرابة 16000 مليار دولار في عام 2010، أي نحو ربع مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي.⁶⁰

واستمر الإنتاج الدولي للشركات متعدد الجنسيات بالتوسع، ففي عام 2012 حققت الشركات المنتسبة للشركات متعددة الجنسيات مبيعات تقارب 26000 مليار دولار، وأسهمت بقيمة مضافة بلغت 6600 مليار دولار، ووظفت 72 مليون شخص. في حين سجل نمو الإنتاج الدولي للشركات متعددة الجنسيات المائة الأوائل وهي في معظمها مملوكة للاقتصاديات المتقدمة ركودا في عام 2012، أما بالنسبة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات المائة التي لها مقار في البلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، قد زاد أصولها الأجنبية بنسبة 22%، مواصلة بذلك توسع شبكتها الإنتاجية الدولية.⁶¹

خامسا: تغير هيكل الإنتاج المفضل بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات

لوحظ أيضا تغير هيكل الإنتاج المفضل بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، فبعد أن كان هيكل الإنتاج الأفقي هو الشكل المفضل بالنسبة لهذه الشركات، نجد على النقيض من ذلك، وفي ظل التوجه العالمي نحو إجراء المزيد من سياسات تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، والتقدم والانتشار التكنولوجي السريع، وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات، وزيادة عدد التكتلات الاقتصادية، أصبح هيكل الإنتاج الرأسي هو الشكل المفضل لهذه الشركات، والذي يشير إلى قيام الشركات متعددة الجنسيات باحتكار جزء كبير من مراحل الإنتاج من المادة الأولية إلى المادة النهائية، بما يمكن هذه الشركات من الحصول على امتيازات اقتصادية خاصة بالاستفادة من أسعار التبادل بين مختلف الوحدات المكونة للمشروع. من ناحية أخرى نجد أنه من بين أشكال الإنتاج المفضلة أيضا لدى الشركات متعددة الجنسيات هيكل الإنتاج التكاملي

⁶⁰ - الأتكا، 2011، مرجع سبق ذكره، ص 7.

⁶¹ - الأتكا، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

وفيه يتم دخول الشركة متعددة الجنسيات في عدة قطاعات متنوعة تحت سيطرتها للحصول على امتيازات اقتصادية ناتجة عن حقوق الملكية بما يمكنها من التحكم في عدة قطاعات اقتصادية معا.⁶²

سادسا: زيادة حجم الشركات متعددة الجنسيات

ساهمت العولمة في زيادة حجم الشركات متعددة الجنسيات، نتيجة للدمج والتملك عبر الحدود. فأسلوب الحياة والاندماج، وهو الشكل العام الذي تجلت فيه قوة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث كبر حجمها، سعة انتشارها، وهول إمكانياتها ومواردها، قد غدا أسلوبا محبذا، إذ زادت نشاطات الاندماج والحيازة، على مستوى دولي، زيادات مذهلة، فبلغت نسبة زيادة عمليات هذه النشاطات في المتوسط أكثر من 15% خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1996، لتبلغ قيمتها سنة 1997 مبلغ 236 مليار دولار، لترتفع في سنة 1998 بنسبة 60% لتصل قيمتها 544 مليار دولار. كما ارتفعت هذه النشاطات من حيث كونها أداة أساسية من أدوات الاستثمار الأجنبي المباشر، فلقد كشفت بيانات UNCTAD بأن نسبة عمليات الحياة والاندماج في نشاطات مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكية قد ارتفعت من سنة 1993 إلى سنة 1998، حيث بلغت في سنة 1993 نسبة 82% من إجمالي نشاطاتها الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لترتفع هذه النسبة سنة 1997 إلى 87% من إجمالي هذه النشاطات، لتصل سنة 1998 إلى ما يقارب 90%.⁶³

ولقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي سنة 2000 مقدار 1300 مليار دولار، وإن السبب الرئيسي في الارتفاع الخيالي في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كان مرجعه عمليات الدمج والتملك، ونتيجة لتملك Vodafone Air Touch لشركة Mannesmann (وهي أكبر صفقة حتى سنة 2000) أصبحت ألمانيا لأول مرة أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا.⁶⁴

⁶² - منور أوسريبر، مرجع سبق ذكره، ص 316.

⁶³ - كمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

⁶⁴ - الأتكا، 2001، مرجع سبق ذكره، ص 1-2.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

على مدى العقدين الماضيين، حققت بلدان كثيرة تقدماً كبيراً، في نهضة واسعة الآفاق، غير أن مجموعة من هذه البلدان تفوقت في أدائها وإنجازاتها. إذا لم تكف برفع مستوى الدخل الفردي فحسب، بل حققت أيضاً تحسناً كبيراً في مختلف مؤشرات التنمية البشرية. ومن الدول التي تفوقت في أدائها بعض من أكبر البلدان، مثل الهند والصين والبرازيل، إضافة إلى بلدان أخرى صغيرة مثل تايلاندا، تركيا والشيلى. ولقد كانت قصة النمو التي سادت هذه الفترة، هي قصة الأداء المتميز لاقتصاديات الأسواق الناشئة، وهي مجموعة الدول متوسطة الدخل التي أخذت تتكامل سريعاً مع الأسواق العالمية منذ منتصف الثمانينات، وبعد تعرضها لأزمات مختلفة، نالت هذه الأسواق مكائتها على الصعيد العالمي خلال القرن الواحد والعشرين، مسجلة معدلات نمو كبيرة مع إبقاء التضخم وغيره من المشكلات الاقتصادية قيد السيطرة إلى حد كبير. القاسم المشترك الممكن ملاحظته حول هذه التطورات، هو انفتاح واستفادة هذه الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوصاً الصناعي القادم من الدول النامية. وقد رافق هذه التطورات بروز العديد من المقاربات النظرية التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذه المقاربات شكلت الأساس لكثير من الدراسات التجريبية. على سبيل المثال، Claessens et al سنة 2000 ميزوا بين مجموعتين من المتغيرات لتفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: العوامل الدولية (عوامل الدفع)، والعوامل المحلية (عوامل الجذب). وتتمثل عوامل الدفع في أوضاع أسواق رأس المال العالمية التي تؤثر على المعروض من رأس المال، وهي خارج سيطرة البلد المضيف. أما عوامل الجذب فهي العوامل الخاصة بكل بلد والظروف المؤثرة في مصلحة الأجانب للاستثمار المباشر في بلد معين.⁶⁵

والنظرية الكاملة للاستثمار الأجنبي المباشر من المتوقع أن تغطي النقاط التالية:⁶⁶

- قرار عمليات الاستثمار الأجنبي وكيفية اتخاذ الشركات متعددة الجنسيات لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر،

⁶⁵ - Stijn Claessens, Daniel Oks, Rossana Polastri, Capital flows to Central and Eastern Europe and the former Soviet union, NBER Chapters, in: Capital flows and the emerging economies: Theory, evidence, and controversies, pages 299-339 National Bureau of Economic Research, Inc, 2000, pp 326-327.

⁶⁶ - خالد سعد زغلول، مرجع سبق ذكره، ص 138.

- خصائص الشركات التي تتجه للاستثمار الأجنبي المباشر وجنسياتها،
 - خصائص الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، والاعتبارات التي تضعها الشركات متعددة الجنسيات عند اختيار دولة ما لاستثماراتها،
 - أنواع الأنشطة الاقتصادية والصناعات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،
 - تأثير الاستثمار الأجنبي في اقتصاديات كل من الدولة الأم والدولة المضيفة.
- وتحوي الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بالاستثمار الأجنبي المباشر على عدد المحاولات لتصنيف الدراسات المتعلقة بتفسيره، حي نجد هناك مدخلين أساسيين لهذه التصنيفات هما:

- دراسات نظرية تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للنظرية الاقتصادية ووضع النماذج التي تتلاءم مع هذه النظريات،
 - دراسات كمية تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء البيانات المنشورة والمعلومات التي تجمع من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- نجد تصنيف آخر لكل من Brooke و Rommers متعلق بنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث صنفا هذه الدراسات إلى أربعة مداخل هي:
- المدخل الاقتصادي الذي يذهب إلى أن تغير عملية اتخاذ القرارات يرجع إلى التغير في البيئة التي تؤثر في تحقيق الأرباح باستخدام الأمثل للموارد،
 - مدخل السيكولوجية الاجتماعية، الذي ينظر إلى الحوافز والقيود وعلاقتها ببيئتها،
 - مدخل تاريخي، الذي ينظر إلى ما يحدث خلال فترة معينة،
 - مدخل تجاري، الذي يركز على الاحتياجات قصيرة الأجل كما يركز على عمل المنافسين.

ويمكن تصنيف نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

- نظريات تفترض كمال السوق*،
- نظريات تفترض عدم كمال السوق،
- نظريات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر.

* الأسواق غير الكاملة هي التي تبعد عن شروط المنافسة الكاملة (عدد كبير من المشتريين، عدد كبير من البائعين، منتجات متجانسة، حرية الوصول إلى المعلومات، ...). كذلك تتميز الأسواق غير الكاملة بوجود حواجز على التجارة، وجود تكاليف معاملات، نقل وضرائب.

وفي البداية يجب ذكر أن هذا التصنيف الذي اقترحه Agarwal سنة 1980، قد يحتوي على بعض التداخل. حيث سنلاحظ أن بعض المتغيرات والعوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر قد تظهر تحت أكثر من عنوان واحد، ويتم استخدامها من قبل أكثر من نظرية. مع ذلك، نعتقد بأن هذا التصنيف يعتبر مفيد لأغراض تفسيرية. أيضا، وكما عرضنا أعلاه، فإن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تصنيفها وفقا لمعايير أخرى، على غرار تصنيف العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى عوامل جزئية وكلية واستراتيجية. ولابد لنا أن نأخذ في عين الاعتبار أن القاسم المشترك بين هذه النظريات هو أن سبب قيام الاستثمار هو تحقيق الربح، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر لن يشذوا عن هذه القاعدة. وسوف نعرض في هذا المبحث النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر المعتمدة على هيكل السوق ونظريات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، على أن نعرض في المبحث الثالث من هذا الفصل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر التي تعتمد على متغيرات أخرى ونظريات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: نظريات تفترض كمال السوق

لقد أوضحنا في مقدمة هذا المبحث بأننا سنقوم بعرض النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق التصنيف الذي طرحه Agarwal سنة 1980، والذي يلي إلى درجة كبيرة أهداف هذه الدراسة في تغطية معظم الأدبيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ونعرض هنا أربع نظريات مبنية على أساس افتراض المنافسة الكاملة وهي:

1. نظرية اختلاف معدل العائد،

2. نظرية المحفظة،

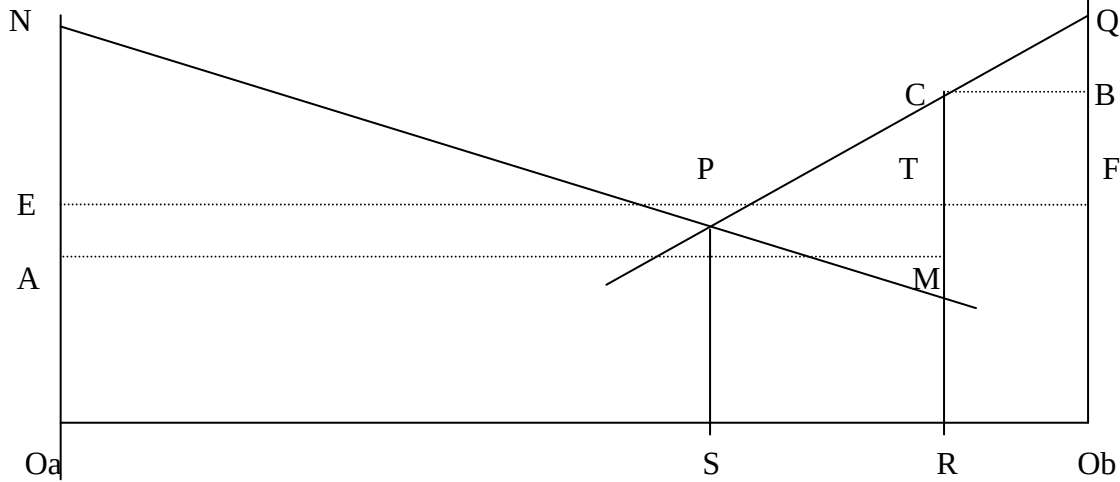
3. نظرية المخرجات وحجم السوق.

الفرع الأول: نظرية اختلاف معدل العائد

هذه النظرية تفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشئ نتيجة للاختلافات الدولية في معدلات العائد على رأس المال المستثمر. حيث تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان ذات العوائد المنخفضة باتجاه البلدان التي يتوقع أن تكون ذات عوائد أعلى لكل وحدة من رأس المال. هذا الافتراض مستمد من النظرية التقليدية للاستثمار التي تفترض أن هدف أي شركة هو تعظيم الأرباح من خلال اعتماد منهج التكلفة الحدية (مساواة العوائد الحدية المتوقعة

مع التكلفة الحدية لرأس المال). وقد اكتسبت هذه النظرية قبولاً واسعاً في خمسينات القرن الماضي، عندما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي بسرعة كبيرة، وخاصة في أوروبا الغربية حيث كانت الأرباح التي تجنيها الشركات الأمريكية أعلى بكثير من تلك التي تجنيها في الولايات المتحدة. وفي وقت لاحق في الستينات، واجهت هذه النظرية انتكاسة عندما تحولت العلاقة بين معدلات الربح بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في الاتجاه المعاكس، مع بقاء نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الاتجاه.⁶⁷

في ظل ظروف المنافسة الكاملة، فإن إنتاجية رأس المال تمثل العامل الوحيد الذي يحدد معدل العائد على رأس المال، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-2).
شكل رقم (2-2): معدل العائد بكل من الدولة الأم والدولة المضيفة



المصدر: رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 39.

يوضح لنا الشكل رقم (2-2)، معدل العائد في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة، حيث تمثل الإنتاجية الحدية لرأس المال في الدولة الأم بالمستقيم NM، بينما تمثل الإنتاجية الحدية لرأس المال في الدولة المضيفة بالمستقيم QP. رأس المال في الدولة الأم يتمثل في الكمية OaR وفي الدولة المضيفة يتمثل في الكمية ObR. معدل العائد على رأس المال في الدولة الأم يتمثل بالقيمة OaA وفي الدولة المضيفة يتمثل بالقيمة ObB.

⁶⁷ - Jamuna P. Agarwal, Determinants of foreign direct investment: A survey, weltwirtschaftliches Archive, Bd. 116, H. 4, 1980, p 741.

تحت فرضية المنافسة الكاملة التي تسمح بحركة رأس المال بين الدول، فإن رأس المال سيتدفق من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، بالتالي سينخفض مخزون رأس المال في الدولة الأم حتى يصل إلى القيمة OaS، ونتيجة لذلك فإن رأس المال في الدولة المضيفة سيزداد حتى يصل إلى القيمة ObS. بالتالي فإن الدولة الأم قد استثمرت ما قيمته SR من رأس المال في الدولة المضيفة، ونتيجة لهذا التدفق في رأس المال، فإن معدل العائد في الدولتين سيتجه إلى التوازن عند المستوى OaE أو ObF.

نتيجة لتدفق رأس المال من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، فقد أصبح الناتج في الدولة الأم OaNPS. أما الناتج في الدولة المضيفة فقد أصبح ObQPS، وبهذا يكون إجمالي الناتج في الدولة المضيفة قد ازداد ب PCM والذي منه PCT يذهب للدولة المضيفة و PTM يذهب للدولة الأم.

لاختبار هذه النظرية أجريت عدة دراسات إحصائية، حيث فشل معظمها في توفير نتائج حاسمة لدعمها، في حين دعمها عدد قليل من هذه الدراسات إما كلياً أو جزئياً، ووجدت الكثير من الدراسات أنه لا يوجد ارتباط بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاختلافات الدولية في العائد على الاستثمار.

ومن الدراسات التي دعمت هذه النظرية نجد دراسة Popkin سنة 1965، التي أثبتت أن هناك دلالة إحصائية بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للشركة على استثماراتها المحلية ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للشركة على فوائد استثماراتها المحلية. كذلك فإن دراسة Reuber et al سنة 1973، باستخدام نموذج الانحدار البسيط خلال الفترة 1956-1969 أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في دول الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، الهند، أندونيسيا، المكسيك والفيليبين، يرتبط إيجابياً مع معدل العائد، لكن هذه العلاقة لا تكون ذات دلالة إحصائية قوية (فوق 5%) إلا في دولتين فقط. ومع ذلك، ومن خلال المقابلات التي قاموا بها مع المديرين التنفيذيين، خلصوا إلى أن الربحية هي المحدد الأساسي للاستثمار في الخارج من وجهة نظر المؤسسة ككل. خلافاً للدراسات السابقة، أثبتت عديد الدراسات الأخرى على أنه لا توجد أدلة إحصائية للعلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول ذات العائد الأعلى على رأس المال. على سبيل المثال، دراسة Weintraub سنة 1967 على البيانات الأمريكية، أثبتت أنه لا يمكن تمييز أي علاقة ذات

دلالة إحصائية بين الاختلافات فيما بين البلدان في معدل العائد وتدفق رؤوس الأموال الأمريكية. كذلك فإن دراسة White و Bandera سنة 1968 التي أجريت على الاستثمارات الأمريكية في البلدان الأوروبية خلال الفترة 1953-1962 رفضت أن يكون معدل العائد كمقياس مفسر لهذا التدفق، على الرغم من أنها شددت على أن كفاية العائد هي شرط مسبق لحركة رأس المال.⁶⁸

إن نظرية معدل العائد التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العائد على استثمارات في الخارج، تلقى العديد من الانتقادات على أسس نظرية وتطبيقية، وذلك أن معدل العائد ليس المحدد الوحيد لقرار الشركة بالاستثمار في الخارج.⁶⁹ فهذه الشركات قد تلجأ للاستثمار المباشر لأسباب أخرى عديدة وخاصة في المدى القصير والمتوسط. على سبيل المثال، قد يكون هدفها تعظيم إيرادات المبيعات عن طريق اختراق السوق، أو لا يكون هدف مالي بحت، كأن يكون لوجستي أو عملياتي، كالالتفاف على الحواجز الجمركية، أو التحكم في الموارد الأولية، أو لحماية الملكية الفكرية لمنتجاتها. بشكل عام، يكون قرار الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار بالخارج منوط بمجموعة واسعة من الأهداف، ومن المرجح أن هذه الأهداف لا تبقى ثابتة من شركة لأخرى، أو من نشاط لآخر، ولا خلال الزمن. والأهم من ذلك، عامل العزوف عن المخاطرة يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتحدد وفق معدل العائد لوحده، ولكن أيضا على المخاطر المحتملة، فبدلا من تعظيم معدل العائد بمجد ذاته، يمكن أن يكون الهدف هو تعظيم العائد لكل وحدة من المخاطر (أو تقليل المخاطر لكل وحدة من الأرباح). هذه الثغرة يتم مناقشتها لاحقا في نظرية التنوع. وأخيرا، لا يمكن لنظرية معدل العائد، أن تفسر لماذا تختار الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من الاستثمار المحفطي.

الفرع الثاني: نظرية المحفظة

تفترض هذه النظرية أن الخطر يعتبر عامل محدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذا تم قبول هذا الفرض، بالتالي فإن نظرية معدل العائد تعتبر غير كافية لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونلجأ في هذه الحالة إلى فرضية تنوع المحفظة لشرحه.

⁶⁸ - Jamuna P. Agarwal, Ibid, p 741.

⁶⁹ - John H. Dunning, The determinants of international production, Oxford Economic Papers, New Series, Vol 25, N° 3, 1973, p 303.

نظرية الحفظة تفترض بأن ينظر المستثمرون ليس فقط إلى معدل العائد ولكن أيضا إلى الخطر في اختيار محافظهم الاستثمارية، والاستثمار هو دالة إيجابية لمعدل العائد ودالة سلبية للخطر. وعلى الرغم من أن هذه الفرضية يمكن العثور عليها في مصنفات المؤلفين السابقة حول الحركة الدولية لرأس المال في الثلاثينات على غرار كتابات Versen سنة 1935. إلا أنه قد تم إضفاء الطابع الرسمي لهذا النظرية من خلال Tobin سنة 1958، و Markowitz سنة 1959. نظرية Tobin و Markowitz حول انتقاء الحفظة تنص على أن تنوع الحفظة قد يساعد على تقليل الخطر الكلي. وهناك عدد من الدراسات حاولت تطبيق نظرية الحفظة على الاستثمار الأجنبي المباشر. من بين هذه الدراسات نجد دراسة Blais سنة 1975، التي اختبرت الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من كندا والمملكة المتحدة إلى قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1950-1971. ووجدت الدراسة أن المخاطر النسبية أظهرت تأثيرا كبيرا في حالة كندا، ولم تظهر تأثير في حالة المملكة المتحدة. وعلى الرغم من ضعف الأدلة الإحصائية التي توفرها الدراسات كما وثقتها Agarwal سنة 1980، مع ذلك، فإنه لا يزال صحيحا أن فرضية التنوع، والتي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر، متفوقة على نظرية معدل العائد، وذلك للأسباب التالية: أولا، فرضية التنوع توفر الميزة الرئيسية لأي نظرية وهي أنه يمكن تعميمها. ثانيا، أنها تقدم تفسيراً معقولاً لتدفق الاستثمار الأجنبي بين الدول والصناعات في نفس الوقت. ثالثا، تعتبر المخاطر أمر يشكل عنصر مهم جدا في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.⁷⁰

على غرار نظرية اختلاف معدل العائد، لا تمكننا نظرية الحفظة من تفسير تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من الاستثمار الأجنبي غير المباشر. وأحد التفسيرات المقترحة لهذه الوضعية، يعود إلى العيوب التي تسود الأسواق المالية خصوصا في الدول النامية، التي لا تعتبر ناقصة فحسب، بل بدائية. مما يجعل الاستثمار في الأوراق المالية بها أقل جاذبية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: نظرية حجم السوق والمخرجات

تعتبر هاتان النظريتان عمليتين لوجهة واحدة، حيث أن نظرية المخرجات يتم تطبيقها على المستوى الجزئي، وذلك على أساس اعتبار وجود علاقة إيجابية بين الاستثمارات الأجنبية

⁷⁰ - Jamuna P. Agarwal. Op-cit. p 745.

المباشرة وإنتاجها (مقاسا بمبيعاتها) في الدولة المضيفة. في حين يتم تطبيق نظرية حجم السوق على المستوى الكلي، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هنا كذلك كدالة تابعة لحجم مبيعاته، ولكنه مربوط بحجم سوق البلد المضيف (الذي يقاس عادة باستخدام مؤشر إجمالي الناتج المحلي). يتم توفير الأسس المنطقية للفرضيتين السابقتين من التجارب السابقة التي تؤكد على أن الشركات تزيد من استثماراتها لتقابل زيادة المبيعات، وكذلك لأن الاستثمار المحلي في أي بلد يرتفع مع زيادة إجمالي الناتج المحلي له. وتستمد نماذج نظرية المخرجات عموماً من النظريات النيوكلاسيكية للاستثمار، بينما نظرية حجم السوق اهتمت أكثر بإنشاء ارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم السوق في البلد المضيف من اهتمامها بإنشاء أساس نظري لهذه العلاقة.

وفقاً لنظرية حجم السوق، فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف يعتمد على حجم السوق، والتي تقاس باستخدام مبيعات الشركات متعددة الجنسيات في ذلك البلد، أو إجمالي الناتج المحلي للبلد. ويعتبر حجم السوق كمقياس لطلب السوق في البلد. وفي ظل شروط المنافسة الكاملة، فإن نمو حجم السوق في بلد ما يؤدي إلى ظهور مستويات وفورات الحجم، وبالتالي يصبح هذا البلد هدفاً محتملاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولغرض اختبار هذه النظرية المعتمدة على فرضية حجم السوق كعامل مفسر للاستثمار الأجنبي المباشر، استخدمت عدة دراسات متغير إجمالي الناتج المحلي للفرد في البلد المضيف، وأشارت معظم هذه الدراسات إلى تأكيد العلاقة الإيجابية بين المتغيرين، وبالتالي دعم هذه النظرية بأن زيادة حجم السوق في بلد ما يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليه. كذلك دعمت معظم الدراسات المسحية هذه العلاقة. مع ذلك، لا يوجد هناك أي أساس نظري واضح يدعم استخدام إجمالي الناتج المحلي للدولة المضيفة، بالرغم من استخدامه كمعيار أساسي في جل الدراسات التجريبية المهمة بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويحذر Agarwal سنة 1980 من مخاطر تفسير هذه العلاقة وذلك استناداً إلى

النقاط التالية:⁷¹

أ- هذه العلاقة مبنية على أساس فرضيات النظرية النيوكلاسيكية للاستثمار والتي هي غير واقعية دائماً،

⁷¹ - Jamuna P. Agarwal, Ibid, p 748.

ب- من المرجح أن يؤثر حجم السوق على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد بهدف إنتاج سلع استهلاكية محلية فقط، ولا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى التصدير. وفي الممارسات التطبيقية، من الصعب إحصائياً التمييز بين هذين النوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر،

ج- غموض اتجاه السببية بين إجمالي الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر،

د- تستند هذه النظرية على النظرية النيوكلاسيكية للاستثمار، والتي تركز متغير الاستثمار في الإنفاق على الآلات والمعدات في البلد المضيف فقط، بينما الإحصاءات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر تشمل أيضاً مبالغ المخزونات والأصول المالية،

هـ- الإحصائيات المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي عادة ما تكون عرضة لأخطاء قياس كبيرة خصوصاً في الدول النامية،

و- من المرجح أن تكون الاعتبارات المتخذة في قرار الاستثمار الأجنبي المباشر الأولى مخالفة لتلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر التوسعي.

أغلب الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر استخدمت مجموعة من المؤشرات لقياس حجم سوق الدولة المضيفة، منها إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الناتج المحلي الفردي، مبيعات الشركات متعددة الجنسيات. من بين هذه الدراسات نجد دراسة Frey و Schneider سنة 1985، التي أظهرت أن إجمالي الناتج المحلي الفردي مع العجز في الميزان التجاري تمثل أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.⁷² كذلك فإن دراسة Jadhav سنة 2012، حاولت استكشاف دور العوامل الاقتصادية، المؤسسية والسياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البريكس خلال الفترة 2000-2009، حيث أظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية أكثر أهمية من العوامل المؤسسية والسياسية في الاقتصادات المعنية، وأن حجم السوق هو المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر.⁷³

⁷² - Friedrich Schneider, Bruno S Frey, Economic and political determinants of foreign direct investment, World Development, Vol. 13, No. 2, 1985, p 161.

⁷³ - Jadhav Pravine, Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: Analysis of economic, institutional and political factor, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 37, 2012, p 5.

المطلب الثاني: نظريات تفترض عدم كمال السوق

ركزت العديد من النظريات على افتراض عدم كمال السوق كشرط أساسي لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر Hymer سنة 1960 أول من اعتبر أن هيكل السوق والخصائص المميزة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي كعوامل مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر. ودعم Kindleberger سنة 1969 هذه الفرضية وذلك من خلال نشر أعمال hymer، حيث يقول "في عالم تسوده المنافسة الكاملة للسلع والعوامل، فلن يكون هناك استثمار مباشر. في هذه الحالة يكون للشركات المحلية ميزة على الشركات الأجنبية، وهذا لاستفادتها من قرب مجال عملياتها من مراكز اتخاذ القرار فيها. ولكي يزدهر الاستثمار الأجنبي يجب أن يكون هناك عدم كمال الأسواق في السلع والعوامل".⁷⁴

وهناك عدة نظريات يمكن جمعها تحت فرضية عدم كمال السوق وهي:

1. نظرية المنظمات الصناعية

2. نظرية التدويل

3. نظرية الموقع

4. النظرية الإكلتيكية

5. نظرية دورة حياة المنتج

6. نظرية رد الفعل عن احتكار القلة

الفرع الأول: نظرية المنظمات الصناعية

قدم Hymer سنة 1960 نظرية المنظمات الصناعية*، والتي طورت على يد كل من Kindleberger سنة 1969، Caves سنة 1971 و Dunning سنة 1988. وفقا لهذا النظرية، فإنه عندما تنشئ شركة فرعاً لها في دولة مضيضة، فإنها ستواجه بيئة جديدة تفرض عيوب تنافسية مقارنة بالشركات المحلية، مثال ذلك: الحواجز اللغوية والثقافية، اختلاف أذواق المستهلكين، تكلفة بعد الشركة عن الشركة الأم.

⁷⁴ - Charles P. Kindleberger, Op-cit, P 26.

* يطلق أيضاً على هذه النظرية اسم نظرية الميزة الاحتكارية

أطروحة عدم كمال السوق مبنية على أساس وجود حواجز للدخول إلى الأسواق. هذه الحواجز يمكن تصنيفها حسب Morvan سنة 1985 إلى: ⁷⁵

أ- المزايا المطلقة في تكاليف الإنتاج بالنسبة للشركات القائمة مقارنة بالشركات الجديدة،
ب- مزايا الفروقات، حيث أن المستهلكين يفضلون عادة المنتجات الحالية، وهذا ما يشكل ضغط على الشركات الجديدة من حيث سعر منتجاتها، وتضطر كذلك لدفع تكاليف إضافية من أجل فرض منتجاتها،

ج- اقتصاديات الحجم الداخلية، إن الحجم المستغل من طرف الشركات القائمة يمكنها من أن تكون في أفضل وضع للتخصص والتنظيم، ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعلم عن طريق التمرن يعطي دائما تقدم لأول الشركات الداخلة.

عندما يكون هناك حواجز للدخول، فالشركات الموجودة قد تسعى للحفاظ على وضعها المهيمن، وذلك باستخدام المزايا الاحتكارية المرتبطة بالتطور التكنولوجي والتنظيمي الذي يسمح لها بخفض تكاليف الإنتاج من خلال اكتشاف طرق جديدة للإنتاج، كذلك من خلال طرح منتجات جديدة، أو الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

وفقا ل Hymer سنة 1960، فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي. حيث أنه وعلى الرغم من العيوب التي تسود الأسواق، فإن الشركات متعددة الجنسيات قادرة على التغلب على حواجز الدخول في الدول المضيفة.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن اختيار الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج هو هروبها من المنافسة الكاملة التي تسود أسواقها في الدولة الأم، واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول المضيفة وخصوصا النامية منها، ويعود ذلك إلى بعض أو كل الأسباب التالية: ⁷⁶

أ- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية (أو الشركات الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة،

⁷⁵ - Pierre Jacquemot, La firme multinationale: Une introduction économique, Economica, France, 1990, p 103.

⁷⁶ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص ص 49-50.

- ب- حالة توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية متميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها في الدول المضيفة،
- ج- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير ما يمكنها من الاستفادة من مزايا وفورات الحجم،
- د- التفوق التكنولوجي للشركات متعددة الجنسيات،
- هـ- تشديد الإجراءات الجمركية وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والتي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول،
- و- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتحفيزات للشركات متعددة الجنسيات،
- ي- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات.

ولقد أوضح Hymer أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتماداً على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق احتكاري. وأوضح أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن فقط نقل رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا الإدارية. فرضية عدم كمال السوق توضح أن الشركات تسعى للبحث عن فرص في السوق الخارجي، وأن قراراتها للاستثمار بالخارج تتم وفقاً لإستراتيجيتها لتعظيم قدراتها الخاصة التي لا يتقاسمها الآخرون في الدول الأجنبية. وبمجرد استحواذ الشركة على تلك القدرات أو المميزات في الدولة الأم، يكون هناك حافز لدى الشركة بتوسيع نشاطها لأسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.⁷⁷

إن الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لهذه النظرية يرجع إلى خوف الشركات الأجنبية إذا ما أخفقت في مجارة جهود منافسيها في الحصول على الأسواق الجديدة، وإن هذا سيؤدي إلى خفض قدرتها التنافسية ومكانتها السوقية، لذا فإن هذه النظرية تفسر نموذج الاستثمار الدفاعي، الذي يركز على أن المنشأة تباشر في الاستثمار الأجنبي المباشر للحفاظ على موقعها المهدد، حتى إن تخلت عن بعض الاعتبارات المالية.⁷⁸

وفي تحليله للاستثمار الأجنبي المباشر، سار Kindleberger سنة 1969 على نفس نسق تحليل Hymer سنة 1960. وذلك بالتركيز على الميزات الاحتكارية التي تملكها

⁷⁷ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 42.

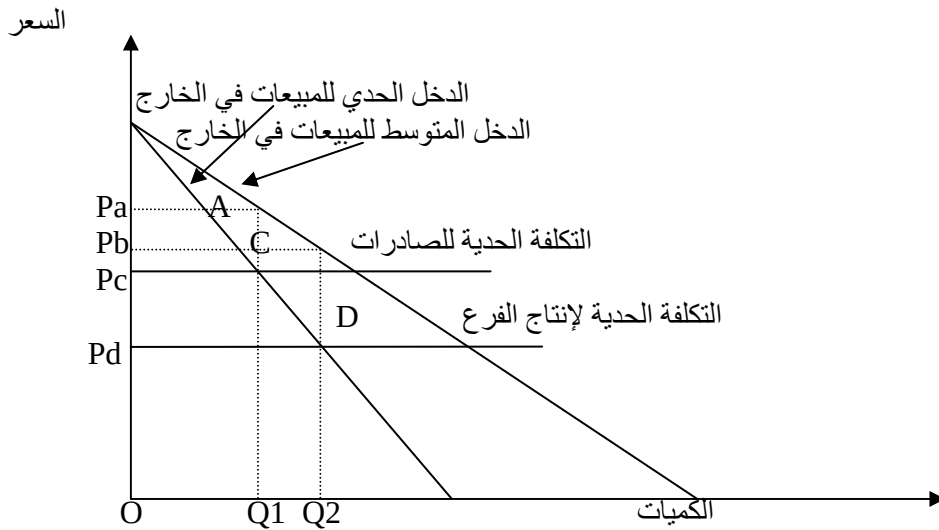
⁷⁸ - عبد الكريم عبد الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الشركات متعددة الجنسيات، والتي تمكنها من التغلب على الحواجز الموجودة في الأسواق. وفقا له، يجب أن تكون هذه الميزة محصورة لدى الشركة، وتقبل التحويل إلى فروعها الأجنبية. وأعطى Kindleberger سنة 1969، شرطين أساسيين ليكون هناك استثمار أجنبي مباشر في الخارج، وذلك في إطار الاحتكار، هذين الشرطين هما:⁷⁹

الشرط الأول: يجب على الشركة أن تريح في الخارج أكثر من ربحها في الداخل، إذا أرادت أن تغطي تكاليف العمليات في بيئة قانونية وسياسية مختلفة، وبعيدة عن مركز قرار الشركة.

هذا الشرط الأول يعتبر منطقي، وللتبسيط نفرض أن التكاليف الحدية للإنتاج بالنسبة للشركة وذلك لتصدير منتجاتها إلى سوق أجنبي هي نفسها مهما كان العرض. نفرض كذلك أن إنتاج الفرع يتحمل تكلفة ثابتة إضافية، وتكون التكاليف الحدية للإنتاج منخفضة.⁸⁰ وهذا ما يمثله الشكل رقم (3-2).

شكل رقم (3-2): تحليل جزئي للاختيار بين الصادرات والاستثمار



المصدر:

Pierre Jacquemot, La firme multinationale: Une introduction économique, Economica, France, 1990, p 106.

في حالة التصدير، فإن الشركة تعظم فائدها في النقطة C أين تكون التكلفة الحدية للصادرات مساوية للدخل الحدي للمبيعات في الخارج. تنتج الشركة OQ1 وتبيع بالسعر Pa. في حالة الإنتاج في الخارج، فإن تعظيم فائدة الشركة يكون في النقطة D التي يتساوى عندها

⁷⁹ - Charles P. Kindleberger, Op-cit, pp 24-27

⁸⁰ - Pierre Jacquemot, Op-cit, p 105.

الدخل الحدي للمبيعات في الخارج مع التكلفة الحدية لإنتاج الفرع، وتكون الكمية المنتجة هي OQ2 والسعر هو Pb. إن الاقتصاد في التكاليف المتغيرة التي تتحملها الشركة نتيجة توطنها في الخارج تكون ممثلة بشبه المنحرف PcCDPd. إذا كانت هذه القيمة أعلى من التكلفة الثابتة لتوطن الفرع في الخارج (غير ممثلة في الشكل) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون الخيار الأمثل للشركة.

الشرط الثاني: يجب أن يكون للمؤسسة "ميزة" تملكها مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وتكون هذه الميزة قابلة للنقل إلى الخارج، ولا تكون متاحة للمؤسسات المحلية. وحدد Kindleberger أربع أصناف للمزايا أو العوامل الاحتكارية التي تسمح بنشوء الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

أ- المنافسة غير الكاملة في أسواق السلع: اختلاف المنتجات، تقنيات خاصة للتسويق، دعم

سعر التجزئة، سعر مقنن . . الخ،

ب- المنافسة غير الكاملة في أسواق عوامل الإنتاج: امتلاك تقنية عالية أو غير متاحة، تميز في الحصول على رأس المال، تميز في الحصول على المورد البشري الكفء،

ج- اقتصاديات الحجم الداخلية والخارجية، والتي تنح للمؤسسة نتيجة للتكامل العمودي،
د- التدخل الحكومي في الإنتاج والواردات.

نلاحظ أن هذه المزايا متطابقة مع التعريف السابق لحواجز السوق، ويكمن الاختلاف الوحيد في التدخلات الحكومية. بالنتيجة، كل ما كانت حواجز الدخول مرتفعة، كل ما كان لقطاع النشاط هيكل احتكاري قوي، وهذا ما قد يؤدي إلى نجاح الشركات متعددة الجنسيات في إنشاء فروع لها في الدول المضيفة.

مساهمة أخرى لهذه النظرية اقترحها Caves سنة 1971، مفادها أن الهيكل هو الذي يفرض السلوك التابع، والاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بشكل رئيسي في الصناعات التي تتميز بهيكل محدد في السوق، وذلك في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة. من هذا المنطلق فإن سيادة احتكار القلة مع تمايز المنتجات، سوف يؤدي بالشركات متعددة الجنسيات إلى إنشاء فروع أفقية في الخارج، وتنتج نفس المنتجات التي تصنعها في الدولة الأم. في نفس الظروف، مع عدم تباين المنتجات، فإن الشركات متعددة الجنسيات ستنزع إلى الاستثمارات العمودية وذلك بإنشاء فروع لإنتاج المواد الأولية أو مختلف المدخلات الأخرى لسلسلتها الإنتاجية في الدولة الأم. بالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يسعى للتغلب على الحواجز

التجارية، وكوسيلة للتغلب على الأخطار التي يمكن أن تحدث في إمدادات الشركات بالمواد الأولية، أو كوسيلة لفرض حواجز أمام الشركات الجديدة في السوق.⁸¹

ويؤكد Lall و Streeten سنة 1977، أن هذه المسألة ليست مجرد تفضيل بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، وذلك لأن العديد من المزايا أو الأصول غير الملموسة لا يمكن بيعها لشركات أخرى، إما لاتصالها بالشركة، أو لأنه يصعب أو يستحيل تحديدها قيمتها ونقلها. الأصول غير الملموسة التي لا يمكن بيعها على الرغم من رغبة الشركات متعددة الجنسيات أحيانا في ذلك هي قدراتها الإدارية والتنظيمية، الخبرة وروح القيادة، مكنتها في الأسواق العالمية، علاقاتها واتصالاتها مع مختلف المسؤولين والشركات الأخرى. هذه المزايا يمكن أن تشرح لنا لماذا الشركات متعددة الجنسيات قادرة على المنافسة بنجاح في الأسواق الخارجية، وقد استخدم كل من Graham و Krugman سنة 1991، هذه المقاربة لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية.⁸²

وقد طور كل من Markusen سنة 1984 و Helpman سنة 1984، و Markusen و Venables سنة 1998، نماذج في اتجاه واحد تقارن بين أهمية نشاطات الشركات متعددة الجنسيات والتجارة الدولية. وتعتبر القضية الأكثر أهمية في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية حول ما إن كانت علاقة تبادلية أم تكاملية. هذه العلاقة بين الظاهرتين تكون تابعة للاستثمار الأجنبي المباشر فيما إذا كان عمودي (دراسة Markusen سنة 1984 و 2002)، أو فيما إذا كان أفقي (Helpman سنة 1984). ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر عموديا أو أفقيا تابعا لمجموعة مختلفة من الخصائص التي تتميز بها الدول.

ولقد أشار Markusen سنة 1984، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن وصفه بالأفقي إذا تضمن نشاط الشركات متعددة الجنسيات إنشاء فروع لها في الدول المضيفة لتوفير سلع متشابهة.⁸³ هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، وبالتالي فالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية تكون تبادلية. وقد

⁸¹ - Richard E. Caves, International corporations: The industrial economics of foreign investment, Economica, Vol 38, N° 149, 1971, p 1.

⁸² - Imad A. Moosa, foreign direct investment: Theory, evidence and practice, Palgrave, USA, 2002, p 30.

⁸³ - James R. Markusen, Multinationals, multi-plant economies, and the gains from trade, Journal of international economics, Vol 16, 1984, p 207.

أوضح Helpman سنة 1948، أن الشركات متعددة الجنسيات وعن طريق استخدام ميزاتها الخاصة ضمن إطار يتميز بالمنافسة الاحتكارية، فهي تلجأ للاستثمار المباشر العمودي الذي يتمثل في تقسيم السلسلة الإنتاجية للسلع جغرافيا حسب مجموعة من الدول المضيفة وذلك للاستفادة من انخفاض أسعار عوامل الإنتاج.⁸⁴ في هذه الحالة، هناك زيادة في صادرات المنتجات الوسيطة من البلد المضيف إلى البلد الأم، كذلك يكون هناك زيادة في صادرات المنتجات النهائية من الدولة الأم إلى الدول المضيفة. في هذه الوضعية تكون العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية علاقة تكاملية.

وفي خلال تسعينات القرن الماضي تم تطوير نماذج أكثر تعقيدا لوصف سلوك الشركات متعددة الجنسيات، وذلك من طرف Markusen ومجموعة من الكتاب المشاركين معه. وكما عرضنا أعلاه، فإن نموذج Markusen سنة 1984، يعتبر أول نموذج يوضح نشاط الشركات متعددة الجنسيات الأفقي، نموذج "المعرفة-رأس المال" تم تطويره من طرف Markusen، Venables، Eby-Konan و Zhang سنة 1996، ومن طرف Markusen سنة 1997 و 2002، أين تكون دوافع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والعمودي موحدة. يفترض Markusen في هذه النماذج أنها تحتوي على بلدين ينتجان سلعتين متجانستين، وهناك نوعان من عوامل الإنتاج (العمل الماهر، العمل غير الماهر)، يمكن لعوامل الإنتاج المتمثلة في العمل أن تنتقل بين الصناعات ولا يمكن لها أن تنتقل بين الدولتين.⁸⁵ نتائج مهمة توصلت إليها هذه الدراسات وهي أن عوامل الإنتاج المخصصة تفسر معنويا اختلاف أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يهيمن الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي عندما تكون هناك اختلافات كبيرة بين الدول في عامل الإنتاج المخصص، بينما يهيمن الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي عندما لا يكون هناك اختلاف في عوامل الإنتاج المخصصة، وتكون تكاليف التجارة من معتدلة إلى عالية. كذلك نجد أن

⁸⁴ - Elhanan Helpman, A simple theory of international trade with multinational corporations, The Journal of Political Economy, Vol 92, N° 3, 1984, p 470.

⁸⁵ - James R. Markusen, Anthony J. Venables, Denis Eby-Konan, Kevin H. Zhang, A unified treatment of horizontal direct investment, vertical direct investment, and the pattern of trade in goods and services, NBER Working Paper, N° 5696, 1996, p 5.

تحرير الاستثمار يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مكملاً للتجارة الدولية.⁸⁶

تعتبر دراسة Car، Markusen و Markus سنة 2001، أول دراسة واقعية قامت بتطبيق فرضيات نموذج "المعرفة-رأس المال". في هذه الدراسة تم اعتبار مبيعات الفرع في البلد المضيف دالة تابعة للنتائج المحلي الإجمالي للبلدين، تكاليف التجارة بين البلدين، تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر والفرق بين العامل المخصص بين الدولة الأم والدولة المضيفة. هذا العامل الأخير نطلق عليه تسمية "الفرق في المهارة"، وذلك للاختلاف الموجود بين العامل المخصص، وهو عنصر العمل الماهر وغير الماهر. يتوقع النموذج المقترح في هذه الدراسة، أن تكون هناك علاقة موجبة بين نشاط الشركات متعددة الجنسيات الأفقي وإجمالي الناتج المحلي المجموع، وعلاقة سالبة مع الفرق في إجمالي الناتج المحلي، وعلاقة موجبة مع متغير تكاليف التجارة في البلد المضيف. أما بالنسبة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات العمودي، فيتوقع النموذج وجود علاقة موجبة مع متغير الفرق في المهارة. تم استخدام بيانات Panel لحجم مبيعات فروع الشركات الأمريكية غير المصرفية في الخارج، وذلك بالنسبة لـ 36 دولة خلال الفترة 1986-1994. وقد أثبتت النتائج دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والعمودي بما يتفق والتوقعات النظرية لنموذج "المعرفة-رأس المال".⁸⁷

نظرية المنظمات الصناعية تفسر لماذا تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج، ولكنها لا تفسر كيف تختار هذه الشركات دولة ما مقابل دولة أخرى. هذا التساؤل تسعى نظرية الموقع التي سنتطرق لها لاحقاً إلى الإجابة عليه.

الفرع الثاني: نظرية التدويل

نظرية المنظمات الصناعية التي تعتمد على فرضية المزايا الخاصة التي تملكها الشركات تقوم بشرح جزئي لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها لا تشرح لماذا تفضل الشركات اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إلى الأسواق الأجنبية بدلاً من استغلال

⁸⁶ - James R. Markusen, Anthony J. Venables, Denis Eby-Konan, Kevin H. Zhang, Ibid, p 1.

⁸⁷ -David L. Carr, James R. Markusen, Keith E. Maskus, Estimating the Knowledge-Capital model of the multinational enterprise, American Economic Review vol 91, n° 3. In James R. Markusen, Multinational firm and the theory of international trade, The MIT Press, USA, 2002, p 276.

مزايا التدويل الأخرى الخاصة بها مثل تصدير منتجاتها. نظرية التدويل تعالج هذه المسألة، ولهذا فهي تعتمد بشكل كبير على مفهوم تكاليف الانتقال.

وفقاً لهذه النظرية، ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة جهود متخذة من قبل الشركات وذلك لإحلال معاملاتها في الأسواق بمعاملات داخلية. هذه الفكرة هي امتداد للحجة الأصلية التي طرحها Coase سنة 1937، والتي مفادها أن بعض تكاليف التسويق يمكن تفاديها من خلال تشكيل الشركة*. على سبيل المثال، إذا كان هناك مشاكل مرتبطة بشراء المنتجات النفطية في السوق، فقد تقرر الشركة شراء مصفاة بترولية أجنبية.

هذه النظرية التي تم تطويرها من طرف Buckley و Casson سنة 1976، تنطلق من المشاكل التي تنشأ نتيجة عدم كمال وفشل أسواق السلع الوسيطة، بما في ذلك رأس المال البشري والمعرفة والتسويق والخبرة الإدارية. بالتالي، فإن ربط أنشطة مختلفة للشركة من خلال هذه الأسواق غير الكاملة يؤدي إلى وجود فجوات زمنية كبيرة وتكاليف معاملات. وهذا ما يدفع الشركات إلى استبدال هذه الأسواق الخارجية بأسواق داخلية خاصة بها. تدويل الأسواق بين الدول يؤدي إلى حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، ويبقى مستمرا إلى حين تساوي الفوائد والتكاليف الحدية للتدويل. مزايا التدويل تتمثل في تجنب كل من التخلف الزمني، التفاوض، عدم اليقين في عملية الشراء، الحد من التدخل الحكومي من خلال تحويل التسعير والتسعير التمييزي. في الواقع، إن الدافع الرئيسي للتدويل هو وجود عوامل خارجية مؤثرة في السلع وعوامل الأسواق.⁸⁸

من الواضح أن الشركات متعددة الجنسيات تحاول أن تتجاوز الحواجز الموجودة في الأسواق الوسيطة وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن ما هو غير مؤكد هو ما إن كان هذا الدافع في تجاوز الحواجز هو عدم الكفاءة من حيث الارتفاع النسبي لتكاليف المعاملات والتخلفات الزمنية في المعاملات أو شيء آخر.⁸⁹ في هذا الصدد يرى Dunning سنة 1977، أن الدافع وراء التدويل هو رغبة الشركات متعددة الجنسيات في الحفاظ على

* حدد Coase سنة 1937 أربع أصناف للتكاليف وهي: (أ) تكاليف اكتشاف السعر الأمثل، (ب) تكلفة ترتيبات المعاملات التعاقدية في معاملات الصرف، (ج) خطر جدولة مواعيد السلع والمدخلات، (د) الضرائب المدفوعة لتكاليف الصرف.

⁸⁸ - Peter J. Buckley, Mark C. Casson, The internalisation theory of the multinational enterprise: A review of the progress of a research agenda after 30 years, Journal of International Business Studies, Vol 40, 2009, p 1546.

⁸⁹ - Jamuna P. Agarwal, Op-cit, p 754.

المكتسبات الناتجة من جهود عمليات البحث والتطوير الخاصة بهم، ويذهب إلى أكثر من ذلك، حيث يؤكد أن هذا هو الحافز الرئيسي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في ستينات وسبعينات القرن الماضي. هذا الحافز لقي تشجيع من قبل الحكومات وذلك من خلال دعم واسع لنشاط البحث والتطوير.⁹⁰

تعتبر مساهمة Casson و Buckley سنة 1976 ذات أهمية كبيرة، وذلك لأنها تشدد على الحاجة إلى نظرية عامة للاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات. نجد كذلك أن الإطار النظري المقترح من طرفهم لا ينطبق على المدى القصير، وخصوصاً على الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات الصغيرة التي تعمل في دولة أو دولتين أجنبيتين. أخيراً، نظرية التدويل توضح أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استيعاب تكاليف المعاملات وذلك لتحسين الربحية (السعي إلى الكفاءة)، والتدويل كذلك يعتبر وسيلة للحفاظ على المزايا الخاصة التي تحصلت عليها الشركات من خلال البحث والتطوير في الدولة الأم، وتكامل الفروع مع الشركة الأم يكون سوق داخلي للشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي. هناك بعض الانتقادات لهذه النظرية منها: أولاً، Rugman سنة 1980، يعتبر أنها نظرية عامة وبالتالي لا يوجد لها أي محتوى تطبيقي. ثانياً، أثبت Buckley سنة 1988، أن هذه النظرية لا يمكن اختبارها مباشرة. بالرغم من ذلك، تبين الأدلة أن نمط الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف البلدان يتسق بشكل عام مع هذه النظرية.⁹¹

الفرع الثالث: نظرية الموقع

ألفت هذه النظرية الضوء في تفسيرها لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، على امتلاك الدولة/الدول المضيفة لمجموعة مزايا تشجع في مجملها على حدوث مثل هذه التدفقات. وتمثل تلك المزايا في السوق الضخم، انخفاض تكلفة عنصر العمل، الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي وتوافر بيئة قانونية مستقرة تقلل من حدة المخاطر التي تواجهها الشركات الأجنبية عند استثمارها خارج حدود الدول الأم.⁹²

⁹⁰ -John H. Dunning, Trade, location of economic activity and the multinational enterprise:

a search for an eclectic approach, 1977. In John H Dunning, Theories and paradigms of international business Activity, Edward Elgar, USA, 2002, p 61.

⁹¹ - Imad A. Moosa, Op-cit, p 33.

⁹² -John H. Duning, The determinants of international production, Op-cit, p 294.

وفقا لهذه النظرية، يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم ليونة بعض عوامل الإنتاج في الانتقال على المستوى الدولي، مثل العمالة والموارد الأولية. هذا الجمود يؤدي إلى حدوث فروقات بين المواقع من حيث تكلفة الإنتاج، وبالتالي فالمستثمرون سوف يختارون مواقع الاستثمار وفقا للربحية المتوقعة حسب كل موقع. ربحية الاستثمار بدورها تتأثر بالعوامل المختلفة الخاصة بكل بلد، وكذلك بنمط دوافع الاستثمار.⁹³ على سبيل المثال، سينجذب المستثمرون الساعون وراء الأسواق إلى الدول ذات حجم السوق الكبير وسريع النمو، بينما المستثمرون الساعون وراء الموارد الطبيعية سيتجهون إلى الدول التي تتمتع بوفرة كبيرة منها، أما المستثمرون الساعون وراء الكفاءة فسيفضلون البلد القريب جغرافيا للبلد الأم وذلك لتخفيض تكاليف النقل. هكذا، فإن موقع الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطا وثيقا بالمزايا النسبية للدولة، وهذا ما يؤثر بدوره على الربحية المتوقعة من الاستثمار.

ويمكن للموقع أن يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من عدة عوامل منها:

أ) تكلفة اليد العاملة، الإنتاجية والجودة

يعتبر انخفاض أجور اليد العاملة من بين العوامل التي تشكل ميزة موقعية، وبالتالي فإن مستوى الأجور في البلد المضيف، مقارنة بمستواها في البلد الأم، يعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة. كذلك يعتبر توافر اليد العاملة منخفضة التكلفة المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير، ولهذا السبب فإن دول مثل الهند والصين تجذب المشاريع كثيفة العمالة (مثل الأحذية، المنسوجات) من الدول ذات الأجور المرتفعة. من جهة أخرى، قد تعكس الأجور المرتفعة جودة عمل عالية، في مثل هذه الحالات، فإن العلاقة الموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجور المنخفضة لا تكون ذات دلالة. على سبيل المثال، فإن بعض الأنشطة المصرفية وأنشطة البحوث والتطوير لا يتم توطينها على أساس الأجور المنخفضة، لأن ما يهم فيها هو نوعية العمل. ففي دراسة لـ Mody و Wheller سنة 1992، حول استثمارات الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية خلال فترة ثمانينات القرن الماضي، وجدت أن ارتفاع تكلفة التشغيل لا يعتبر أمر ضروري بالنسبة للبلدان ذات البنية التحتية المتطورة، والتي تتوفر على موردي مدخلات متخصصين، وسوق محلية كبيرة.⁹⁴ نقطة

⁹³ - John H. Dunning, Sarianna M. Lundan, Multinational enterprises and the global economy, Edward Elgar, 2008, USA, p 63.

⁹⁴ - David Wheeler and Ashoka Mody, International investment location decisions: The case of U.S. firms, Journal of International Economics Vol 33, 1992, p 57.

مهمة أخرى يمكن إضافتها لهذا العنصر وهي اختلاف الإنتاجية بين البلدان، هي تعتبر عامل مهم أيضا في تحديد قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد يشير Petrochilos سنة 1989، إلى أن الاختلافات بين الدول في إنتاجية العمل يمكن أن يفسر جزئيا لماذا يذهب الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الصناعية ذات الأجور المرتفعة.

بالإضافة إلى العاملين السابقين، تكلفة اليد العاملة والإنتاجية، هناك عامل آخر يعتبر جد مهم بالنسبة للمستثمرين الأجانب المحتملين، وهو كفاءة اليد العاملة. فكل من Campos و Kinoshita سنة 2003، يشيران إلى أن اليد العاملة الأكثر تعليم يمكنها أن تتعلم وتعتمد التكنولوجيات الجديدة بشكل أسرع، وتكلفة تدريبهم تكون أقل بالنسبة للشركات المستثمرة.⁹⁵

(ب) مرونة سوق العمل

ثمة عامل آخر مؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ينتمي إلى سوق العمل وهو النزاعات العمالية، حيث تؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وذلك اعتمادا على اثنين من خصائص النزاعات الصناعية وهي: حدوث النزاع وشدة. في هذا الاتجاه، تؤكد دراسة Tcha سنة 1998، أن المتغيرات الممثلة للنزاعات تكون ذات تأثير معنوي على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف.⁹⁶ تقليديا، تفضل الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في الأسواق التي تكون غير مرنة تقابيا. لأنه بوجود تقابلات قوية، فإن العمال سيفاضون على زيادة الأجر، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف اليد العاملة المحلية.

(ج) توفر الموارد الطبيعية

لا تمثل مزايا الموقع في شكل أجور منخفضة فقط، بل هذه الفكرة قابلة للتطبيق على عوامل الإنتاج الأخرى أيضا. على سبيل المثال، فإن الصناعات التي تستخدم الطاقة بكثرة يتم توطئتها في البلدان التي تتوفر على مصادر طاقة رخيصة. وبالمثل، فإن الصناعات التي تعتمد على مواد أولية باطنية كالنحاس والحديد والفوسفات يتم توطئتها في الدول التي تحوي على مثل هذه الموارد. هذه الميزات الموقعية تحقق وفورات الحجم وتقلص من تكلفة نقل الموارد الأولية، بل يتم إنتاجها حيث هي متوفرة.

⁹⁵ - Nauro F. Campos and Yuko Kinoshita, Why does FDI go where it goes? New evidence from the transition economies, IMF Working Paper, N° 228, 2003, p 9.

⁹⁶ - Moon Joong Tcha, Labor disputes and direct foreign investment: The experience of Korea in transition, Economic Development and Cultural Change, Vol 46, N° 2, 1998, p 325.

د) تكلفة رأس المال

تعتبر تكلفة رأس المال من العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه سيتدفق إلى الدول المضيفة التي تكون فيها تكلفة رأس المال منخفضة. وقد استخدمت تكلفة رأس المال وتكلفة عوامل الإنتاج بصفة عامة كواحدة من المتغيرات التفسيرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

نظرية الموقع تم تعديلها على يد كل من Simmonds و Rebock سنة 1983، وتم تسميتها بنظرية الموقع المعدلة، ويمكن تلخيص هذه التعديلات في الجدول رقم (2-6).
جدول رقم (2-6): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل	أمثلة
العوامل الشرطية	
- خصائص المنتج	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثتها، المتطلبات الفنية والمالية والبشرية لإنتاج السلعة خصائص العملية الإنتاجية... الخ.
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري والخصائص البيئية والاقتصادية والسياسية... الخ.
- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	تنظيم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد والتجارة الدولية... الخ.
العوامل الدافعة	
- الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية المناسبة مع حجم الشركة.
- المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية... الخ.
العوامل الحاكمة (الضابطة)	
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ.
- الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج.
- العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 89.

لقد اقترح Simmonds و Rebock أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل: المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، وأخيرا تمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة.⁹⁷

من خلال كل ما قدمته هذه النظرية يمكن استخلاص النتائج التالية:⁹⁸

- إن كثيرا من المحددات التي ذكرتها هذه النظرية قد تم عرضها في نظرية الموقع السالفة الذكر.
- تتميز هذه النظرية بالإشارة إلى العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها حكومة الدولة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة نشاطات تجارية أو إنتاجية خارج الحدود، أو العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة التنافس في الأسواق الوطنية أو زيادة نفوذ الاتحادات النقابية والعمالية مما قد يسبب في ارتفاع تكاليف العمالة... الخ.
- قدمت هذه النظرية العديد من المحددات أو العوامل التي قد تدرج ضمن معوقات القيام بالمشروعات الاستثمارية على المستوى الدولي.

الفرع الرابع: النظرية الإكليتيكية

ظهرت النظرية الإكليتيكية (الانتقائية) للإنتاج الدولي أول مرة من طرف Dunning سنة 1976، وذلك في خضم عرض قدمه خلال ندوة نوبل في استوكهولم بشأن التخصيص الدولي للنشاط الاقتصادي. وقد كانت نيته آنذاك هو تقديم إطار عملي شامل يمكن من تحديد وتقييم أهمية العوامل المؤثرة في القرار الأولي للإنتاج الدولي في الخارج من قبل الشركات ونمو هذا الإنتاج. ولقد كان اختيار تسمية النظرية بالإكليتيكية جد طموح، ولكنه متعمد. وقد أطلق عليها هذه التسمية مفترضا أن ينقل فكرة أن الشرح الوافي لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات يحتاج إلى عدة مسارات للنظرية الاقتصادية، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مجرد واحدة من بين القنوات الممكنة للمشاركة في الاقتصاد الدولي، وكل واحدة من هذه القنوات تتحدد بمجموعة من العوامل.⁹⁹

⁹⁷ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

⁹⁸ - عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص ص 94 - 95.

⁹⁹ - John H. Dunning, The eclectic paradigm of international production: A restatement and some possible extentions, Journal of International Business Studies, Vol 19, N° 1, 1988, p 1.

وتعتبر النظرية الإكليتيكية، أهم وأشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعتبر الأكثر قبولا وقدرة على تفسير هذه الظاهرة.¹⁰⁰ وفي تفسيرها لنمو وتكوين الإنتاج الدولي والشركات متعددة الجنسيات، ظهرت النظرية الإكليتيكية انطلاقا من تطور ما لا يقل عن ستة فروع رئيسية في النظرية الاقتصادية: نظريات الاقتصاد الكلي للتجارة، تحركات رؤوس الأموال الدولية والتموقع، نظريات الاقتصاد الصناعي والابتكار، نظريات الاقتصاد الجزئي للشركة. إن جمع عوامل الملكية، التدويل والموقع (Ownership, internalization and location factors) في النظرية الإكليتيكية قد استند إلى نظريات الاقتصاد الكلي في تطوير مفهوم مزايا الموقع، وعلى نظريات الاقتصاد الجزئي في تطوير كل من مفهومي مزايا الملكية والتدويل.¹⁰¹

ولبيان مختلف العوامل المفسرة للإنتاج الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر، انطلق Dunning في تحليله عبر طرحه لعدة تساؤلات معروضة في الجدول رقم (2-7).

جدول رقم (2-7): الأسئلة الأساسية للنظرية الإكليتيكية

الإجابة النموذجية	النظرية المرجعية
لماذا الاستثمار المباشر؟	نظرية السوق ونظرية المنظمات الصناعية
أين سيكون التموقع؟	نظرية التخصيص الدولي ونظرية رأس المال
كيف يتم تنظيم الإنتاج؟	النظرية الحديثة ونظرية تنظيم الشركة

المصدر:

Pierre Jacquemot, La firme multinationale: Une introduction économique, Economica, France, 1990, p 123.

هذه التساؤلات المعروضة في الجدول رقم (2-7) التي أثارت حفيظة Dunning دفعت به إلى توجيه أبحاثه لأجل إيجاد إجابات واضحة وشافية، عبر توضيح عملية اتخاذ قرار التدويل من جهة، ومن جهة أخرى إيجاد الأسباب الكامنة وراء تفضيل المؤسسة نمط الاستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن نمط التصدير أو التنازل عن الرخص¹⁰². ولقد كانت

¹⁰⁰ - Sakina Mekhmouche, Etude comparative des systèmes fiscaux d'attraction des IDE au Maghreb (Algerie, Tunisie, Maroc), Edition Universitaire Européennes, Allemagne, 2011, p 23.

¹⁰¹ - Tolentino, Paz Estrella, From a theory to a paradigm: Examining the Eclectic paradigm as a framework in international economics, in John Cantwell and Rajneesh Narula (ed.), International business and the Eclectic paradigm. Routledge, UK, 2003, p 128.

¹⁰² - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 54.

البداية عندما أكد على أن توجه المؤسسة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة وظيفة ذات ثلاث شروط تستدعي من المؤسسة ضرورة مراعاتها، وتمثل في:¹⁰³

الشرط الأول: الذي يكمن في ضرورة أن تتمتع المؤسسة بإمكانيات خاصة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة الأخرى والمتمثلة في:

- امتلاك تكنولوجيا عالية أو تقنيات الإنتاج... الخ،
- امتلاك تسهيلات كبيرة لأجل الحصول على موارد مالية، عوامل الإنتاج... الخ،
- أن تكون لها مكانة مرموقة في السوق.

الشرط الثاني: يتمثل في ضرورة أن تعتمد المؤسسة إلى الاستخدام الأمثل والعقلاني للإمكانات الخاصة بها، بالإضافة إلى الإمكانات المتوفرة لدى الدول المضيفة، ومن ثم توظيفها عن طريق قيامها بالإنتاج بنفسها في الخارج لأجل توسيع نشاطها، ذلك يكون أفضل من بيعها أو كرائها أو إجراء تعاقدات مع المؤسسات الأخرى.

الشرط الثالث: أن يكون استخدام تلك الإمكانات في الخارج مرتبطا أساسا ببعض العوامل الأخرى التي يجب أن تكون متوفرة مثل الموارد الطبيعية المختلفة، اليد العاملة الرخيصة... الخ، حتى تتمكن هذه المؤسسة من المفاضلة (الاختيار) بين مجموعة من الخيارات وذلك حسب المزايا المقارنة للدول والتخصص في قطاع الإنتاج.

ويرى Dunning أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السابقة، فامتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا، إذا ما استغلت بطريقة مثالية، يمكن أن تعوض الشركة عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة، ويمكن أن تغلب على المعوقات التي تضعها المنشأة المحلية.¹⁰⁴

وفقا للنظرية الإكليتيكية، فإن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لثلاثة اعتبارات

وهي:¹⁰⁵

مزايا الملكية: أو المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة لأجل التوطن في بلد أجنبي، يجب عليها أن تتمتع بإمكانيات خاصة تميزها عن باقي المؤسسات الموجودة في الدول المضيفة، أو حتى

¹⁰³ - Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, L'investissement international, Armond Colin, p 68.

¹⁰⁴ - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 50.

105 - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 33.

تلك المؤسسات الموجودة في الدولة الأصلية وتمثل في تقنيات الإنتاج عالية، خبرة كبيرة، تسهيلات للحصول على الموارد المالية... الخ.

مزايا الموقع: هي متعلقة أساسا بمسألة اختيار الدولة التي يتم فيها التوطن، وهي متمثلة أساسا على سبيل الذكر وليس الحصر في اتساع حجم السوق، عدم وجود نظام ضريبي مجحف، توافر الموارد الطبيعية وقربها، تنظيم العمل، مستوى الأجور... الخ.

مزايا التدويل: أو الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية بمعنى آخر هي ميزات مرتبطة بتوطين النشاطات وعمليات الاستثمار أين يتطلب التكامل فيما بينها بغية التقليل أو التخفيض قدر الإمكان من التكاليف.

إن هذه الميزات بمختلف أنماطها تشكل في حد ذاتها محددات رئيسية ومختلفة التي تدفع بالمؤسسات إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول رقم (2-8) يتضمن مختلف أنواعها. في هذا السياق ركز Dunning تحليله على نموذج OLI^{*}، ليعين مختلف الإمكانيات التي إن توافرت لدى المؤسسة، فإنها تمكنها من التوطن في الخارج، إلى جانب تحقيق أرباح.

جدول رقم (2-8): المحددات المختلفة للاستثمار المباشر الأجنبي

مزايا خاصة O	مزايا الموقع L	مزايا التدويل I
- حجم كبير	- انخفاض سعر المدخلات	- انخفاض تكلفة الأسواق
- تنوع واسع	- انخفاض تكلفة اليد العاملة	- حماية جودة المنتج
- خصائص تكنولوجية وماركة تجارية	- توفر البنية التحتية	- مراقبة اتجاه المنتجات
- إمكانيات إدارية كبيرة ورأس مال بشري مهم	- انخفاض الاختلافات النفسية (الاختلافات الثقافية، اللغوية...)	- مراقبة إمدادات المدخلات
- امتيازات للحصول على الموارد الأولية	- حجم سوق كبير وقريب	- إزالة خطر حقوق الملكية
- امتيازات في الحصول على المعلومة		- إمكانية تمييز السعر
- امتيازات في الوصول إلى التمويل		
- اقتصاديات الحجم		

المصدر:

John H. Dunning, International production and the multinational enterprise, George Allen and Unwin, UK, 1981, pp 80-81.

* OLI: نموذج يتضمن ثلاث أنماط من الإمكانيات (الميزات) التي تم التمييز لها عن طريق الحروف الثلاثة وهي:

O: يعني Ownership Advantage، L: يعني Location Advantage، I: يعني Internalisation

Advantage

تؤكد النظرية الاكليتيكية على أهمية المزايا المعروضة في الجدول رقم (2-8) وكذلك على المزج بين هذه العوامل. وبوجه خاص، من المرجح أن تختلف هذه المزايا عبر الصناعات (أو أنواع الأنشطة ذات القيمة المضافة)، المناطق والبلدان (البعد الجغرافي) وبين الشركات.¹⁰⁶ ومنه حسب وجهة نظر Dunning فإن أمام المؤسسة ثلاثة خيارات لاختراق الأسواق الدولية، فإما خيار القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو التنازل عن الرخص، ولكن كيف تتحدد هذه الخيارات.

على ضوء ما جاءت به النظرية الاكليتيكية فإن تلك الخيارات تتحدد بحسب الإمكانيات التي يستوجب توافرها لدى أي مؤسسة، وهذه الخيارات تتباين من حيث الإمكانيات التي يجب على المؤسسة أن تتوافر لديها، وهي على النحو الآتي:¹⁰⁷ الخيار الأول: يتمثل في حالة جمع المؤسسة لثلاثة مجموعات من الإمكانيات أي (O)، (L)، (I) بمعنى (OLI) فإنها حالة بلا شك تؤهلها للتوجه نحو إقرار خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كأسلوب لذلك .

الخيار الثاني: في حالة عجز تحقيق الحالة السابقة بالكامل، وتستطيع الجمع بين إمكانيات (O)، و(I)، ومن ثم غياب إمكانيات (L)، فإنها تندفع لا محالة لاختيار التصدير كأسلوب لاختراق الأسواق الدولية.

الخيار الثالث: يقتصر على استخدام أسلوب التنازل عن الرخص لكون أن المؤسسة تتوفر لديها فقط إمكانيات خاصة بها أي (O) مع تسجيل عدم توافر لديها لمجموعتين (L) و(I) وهذا الأسلوب يسمح للمؤسسة المحلية في الدول المضيفة باستغلاله لصالحها .

ويؤكد Dunning سنة 2001، على أن النظرية الاكليتيكية توفر أفضل إطار لتحليل محددات الإنتاج الدولي. حيث أعاد التأكيد على أنه من غير الممكن أن تتمكن نظرية واحدة من أن تفسر بشكل مرض جميع أنواع أنشطة القيمة المضافة المملوكة للأجانب، وذلك للاختلاف الكبير بين الدوافع والتوقعات لهذه الأنشطة. فالتغيرات اللازمة لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو إحلال الواردات من المرجح أنها تختلف عن المتغيرات اللازمة لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الموارد الأولية، وكلاهما من المرجح أن يختلفا عن

¹⁰⁶ - John H. Dunning, The eclectic (OLI) paradigm of international production: Past, present and future, International Journal of the Economics of Business, Vol 8, N° 2, 2001, 176.

¹⁰⁷ - Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, Op-cit, p 68.

المتغيرات اللازمة لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن حماية حقوق الملكية. بالتالي، عند صياغة الفرضيات التطبيقية التي تصف العلاقة بين متغيرات OLI ومستوى ونمط الإنتاج الدولي، فمن المهم جدا تحديد السياق الذي يجري فيه فحص هذه العلاقة.¹⁰⁸

الفرع الخامس: نظرية دورة حياة المنتج

وضعت هذه النظرية من طرف Vernon سنة 1966، وذلك في محاولة منه لشرح توسع الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية.¹⁰⁹ ويوضح نموذج دورة حياة المنتج التفسير الديناميكي لنشأة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث افترض Vernon أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى بمضي الزمن وذلك نظرا لأن هذه المنتجات تمر بدورة حياة.¹¹⁰

فحسب هذه النظرية فإن المنتج الدولي يمر بعدة مراحل أهمها:^{III}

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الإنتاج المحلي حيث تتميز بالإبداع والإنتاج والبيع داخل الحدود الوطنية للبلد. فالمنتجات الجديدة تصنع لغرض تلبية حاجة السوق المحلية. ففي اقتصاديات الوفرة تكون السلع الجديدة كمالية وبالتالي حجم السوق صغير. كما أن تكاليف الإنتاج تكون عادة عالية بالنسبة للمنتجات المقدمة حديثا للسوق لأنه يكون من الصعب التحكم بشكل فعال في المسائل الفنية، وعموما فإن المبيعات تكون في هذه المرحلة مركزة على السوق المحلي.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التصدير حيث تتميز بتطور ونمو الطلب في أسواق الدول المصنعة والنامية مما يكون حافز للتصدير. وزيادة ونمو المبيعات خارج الحدود الوطنية يجعل المستثمرين يفكرون في تطوير وسائل لإنتاج وتوسيع أنشطتهم، وهو ما يسبب في ظهور منافسين جدد مما يتطلب إجراء تحسينات وتعديلات على نوعية السلع وحجمها.

¹⁰⁸ - John H. Dunning, The eclectic (OLI) paradigm of international production: Past, present and future, Op-cit, p 176.

¹⁰⁹ - Raymond Vernon, international investment and international trade in the product cycle, The Quarterly Journal of Economics, Vol 80, N° 2, 1966, p 190.

¹¹⁰ - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

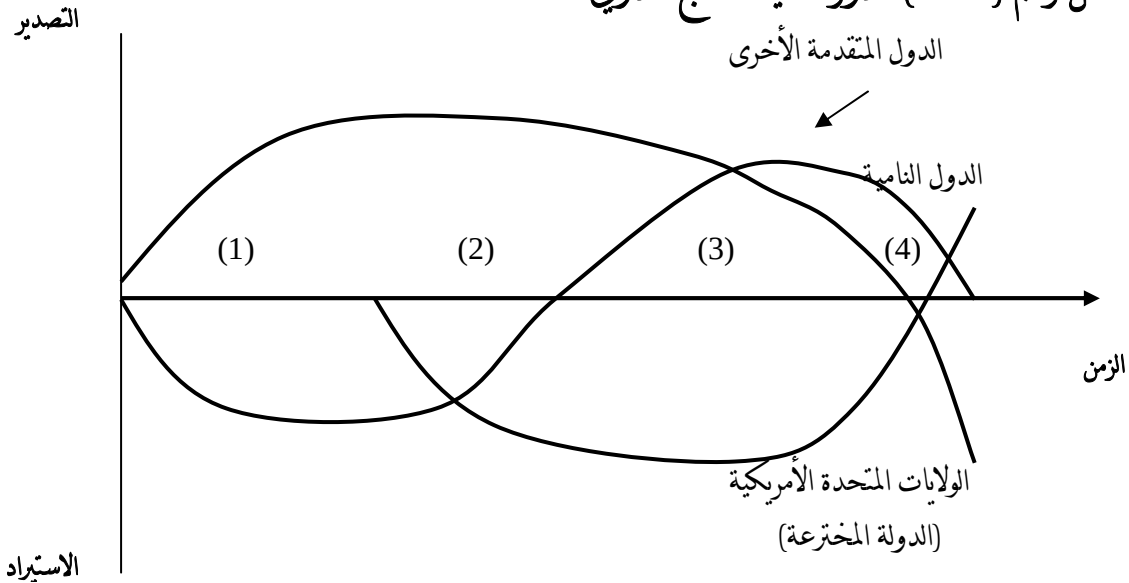
¹¹¹ - أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001، ص 87.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة النضج والاستثمار وتتميز هذه المرحلة بإنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها. وهنا تجد الشركة المنتجة للسلعة نفسها أمام وضع صعب ناتج عن ظهور منتجين محتملين جدد، مما يزيد من الكميات المعروضة من السلعة في السوق المحلية للدولة المستوردة. وقد يكون هذا الوضع ناتج عن فرض رسوم جمركية على الواردات من هذه السلعة لحماية المنتجين المحليين، وهنا تكون الشركة أمام خيار واحد وهو إنشاء وحدات إنتاجية داخل هذه الدول لتمون السوق من الداخل وتقطع الطريق على المنافسين المحتملين.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة انخفاض التصدير والتدهور وتتميز هذه المرحلة بانخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة نظرا لعدم مقدرتها على التحكم في السوق بسبب ظهور منتجين آخرين في الدول الغنية أو الفقيرة على السواء، حيث تصبح السلعة مألوفة وتكون أكثر شعبية ووسائل إنتاجها أضحت معروفة ومنطوية. كما يصبح عامل التكلفة مهما في الإنتاج مما يدفع الشركات التفكير في البلدان التي بها يد عاملة رخيصة. وما يجب الإشارة إليه هنا انه ليس من الضروري أن تكون مبيعات تلك السلعة في الانخفاض في جميع أنحاء العالم في هذه المرحلة لكن مبيعات الشركة صاحبة السلعة هي التي تكون في مرحلة انخفاض.

والشكل رقم (2-4) يبين المراحل التي يمر بها المنتج الدولي بالاعتماد على ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة المنتج الدولي.

شكل رقم (2-4): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 401.

على ضوء التحليل السابق، تشرع الشركات في الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تصبح تكلفة الإنتاج من بين الاعتبارات المهمة، وهي المرحلة التي يصل فيها المنتج إلى مرحلة النضج والتدهور. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هنا خطة دفاعية للحفاظ على موقف الشركة التنافسي ضد كل من منافسيها المحليين والأجانب. كمثال على ذلك، لناخذ صناعة أجهزة الحواسيب المحمولة، حيث بدأ إنتاجها في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركتي IBM وApple، ويتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية. بعد ذلك، أصبحت تكنولوجيا صناعات هذه الأجهزة متوفرة لدى عدد من المنتجين في مختلف دول العالم، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مستوردة لهذه الأجهزة سواء من قبل فروع الشركات الأمريكية في الخارج أو من طرف مصدرين أجانب في هذه الدول.

على المستوى التجريبي، وجدت دراسة Gruber et al سنة 1967، علاقة قوية بين الميل إلى ابتكار منتجات جديدة، وأداء الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة الإنتاج المحلي إلى الصادرات من جهة والإنفاق على نشاط البحوث والتطوير من قبل الصناعات في الولايات المتحدة من جهة أخرى. وذلك من خلال استخدام العلاقة بين نسبة الإنتاج المحلي إلى الصادرات إضافة إلى الإنفاق على البحوث والتطوير كمؤشر للدلالة على إحلال الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل الصادرات نحو الدول المضيفة في المرحلة النهائية من دورة حياة المنتج. كذلك فإن دراسة Horst سنة 1972، من خلال تحليل مماثل لكل من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي إلى كندا، وجد أنه يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بديل للصادرات في الصناعات الأمريكية ذات الكثافة التكنولوجية العالية. والاختيار بين الإنتاج المحلي وإنشاء فرع يتأثر بالسياسية التعريفية الجمركية الكندية.¹¹²

ومن الجدير بالذكر أن نظرية Vernon الأصلية وضعت في ستينات القرن الماضي، عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتزعم بصورة لا جدال فيها نشاطات البحوث والتطوير وابتكار المنتجات في العالم. أما الآن، فإن ابتكار المنتجات يحدث خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم إدخال منتجات جديدة في وقت واحد من قبل العديد من البلدان المتقدمة في بداية الإنتاج، ويتحول بذلك النظام الدولي للإنتاج إلى التعقيد بحيث لا يمكن تفسيره من خلال نسخة بسيطة من دورة حياة المنتج.

¹¹² - Jumana P. Agarwal, Op-cit, p 751.

الفرع السادس: نظرية رد الفعل عن احتكار القلة

قدم Knickerbocker سنة 1973، نظرية رد الفعل عن احتكار القلة، حيث افترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رد فعل عن احتكار القلة. حيث وباستخدامه لبيانات 187 شركة متعددة الجنسية أمريكية، أثبت بناء على مؤشر تركيز الدخول الذي أظهر أن إنشاء الفروع في الدول المضيفة من قبل هذه الشركات يكون متزاماً في الوقت ذاته. وهو ما يعني أن الشركات المحتكرة أو الرائدة في المجال، ستقوم بمحاولة مواجهة أي ميزة قد تتمتع بها الشركات المستثمرة الأولى في الخارج وذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الحفاظ على موقعها وتنافسيتها في السوق. وقد خلصت الدراسة إلى أن رد الفعل عن احتكار القلة سوف يزيد مع معدل التركيز ويتجسد في الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتناقص مع تنوع المنتجات.¹¹³

ويؤكد Streeten و Lall سنة 1977، على أن هيكل المنافسة الاحتكارية لا يسمح للمشاركين فيه بتجاهل ما يقوم به الآخرون. على سبيل المثال، إذا قامت شركة بإنشاء فرع لها في الخارج، قد يتم تفسير هذه الخطوة من قبل الشركات المنافسة على أنه ينطوي على تهديد لوضعها الراهن، وهو ما يحفز على اتخاذ إجراءات مضادة، فرضية Knickerbocker تم اختبارها أيضاً من قبل Flowers سنة 1975، على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من كندا وأوروبا (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية وهولندا) إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجدت ارتباطاً إيجابياً كبيراً بين تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية وتركيزه في الدول المستثمرة. وقد استجاب الاستثمار الأجنبي المباشر من كندا وأوروبا بفجوة تقارب ثلاث سنوات بعد الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي فيهما. كذلك في الصناعات التي تتميز بارتفاع تركيز المبيعات، فإن الشركات تقوم بالرد على الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات المستثمرة الأولى بسرعة أكبر من أجل الحفاظ على حصصها السوقية.¹¹⁴

دراسة أخرى لـ Pennings و Altomonte سنة 2008، أثبتت وجود أدلة قوية على رد فعل احتكار القلة من خلال نموذج بسيط لنظرية رد الفعل على احتكار القلة، وذلك باستخدام بيانات الشركات متعددة الجنسيات التي استثمرت في أوروبا الوسطى والشرقية خلال

¹¹³ - Jumana P. Agarwal, Ibid, p 753.

¹¹⁴ - Mossa Imad, Op-cit, pp 41-42.

الفترة 1990-1997. كذلك أثبتت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون بديل استراتيجي إلا بعد عتبة معينة في عدد المنافسين.¹¹⁵

المطلب الثالث: نظريات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر

أربع نظريات للاستثمار الأجنبي المباشر سنعرضها في هذا المطلب وهي:

1. نظرية التمويل الداخلي

2. نظرية منطقة العملة وأثر سعر الصرف

3. نظرية التنوع مع حواجز أمام التدفقات الدولية لرأس المال

4. نظرية Kojima

الفرع الأول: نظرية التمويل الداخلي

يطلق أيضا على هذه النظرية اسم "نظرية السيولة"، وتعود إلى كتابات كل من Wender و Barlaw سنة 1955، بمحاولتهم تطبيق نظرية السيولة للاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق السعي إلى إيجاد علاقة إيجابية بين التدفقات النقدية الداخلية والتدفقات الاستثمارية للشركة. فقد لاحظ الكاتبان أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأولي من قبل الشركات الأمريكية ضعيف، وبعد ذلك يتم توسيع هذه العمليات عن طريق إعادة استثمار الأرباح المحلية. بالتالي، فإن هذه النظرية تفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوسع عن طريق استخدام الأرباح الناتجة عن عمليات فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة. هذا الفرض يعتبر مقبول لأن تكلفة التمويل الداخلي للتوسع تكون أقل. ويبدو أن هذه النظرية تعتبر أكثر ملائمة لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد النامية وذلك لسببين على الأقل هما: (أ) وجود قيود على حركة رؤوس الأموال (ب) تخلف العديد من الأسواق المالية فيها.¹¹⁶

ويقدم Hartman سنة 1985، شرحا وافيا لهذه النظرية قائما على الإيرادات الضريبية وذلك من خلال التأكيد على أن الشركات متعددة الجنسيات تلجأ إلى التمويل الداخلي لتوسيع نشاطاتها في الدولة التي يوجد بها فرع لها. وبخصوص ذلك، بما أن أرباح الفروع في الدولة المضيفة المحولة إلى الدولة الأم تكون خاضعة للضرائب، بالتالي فإن تأثير هذه الضريبة

¹¹⁵ - Carlo Altomonte, Enrico Pennings, Learning from foreign investment by rival firms: Theory and evidence, International Journal of Industrial Organization, Vol 26, 2008, p 1216.

¹¹⁶ - Mossa Imad, Op-cit, pp 42-43.

على الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بشكل مختلف حسب قيمة الأرباح المحولة من قبل الفرع إلى الشركة الأم. ولذلك يجب تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر من إيرادات الفروع إلى أقصى قدر ممكن.¹¹⁷

وقد قام Stevens سنة 1969، باختبار هذه النظرية على عينة من فروع 71 شركة متعددة الجنسية أمريكية، وقد فشلت الدراسة في العثور على أي أدلة تدعم هذه النظرية. وهي نفس النتيجة التي تحصل عليها Severn سنة 1971، باستخدام بيانات محاسبية لـ 68 شركة تمثل نصف الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي خلال الفترة 1961-1966، حيث أن أرباح فروع الشركات يتم تخصيصها بين الفروع والشركة الأم. على عكس الدراستين السابقتين، أكدت عدة دراسات أخرى على غرار دراسة Brach سنة 1966، حول الاستثمارات الأمريكية في أستراليا، ودراسة Safari سنة 1969، حول الاستثمارات الأمريكية في كندا، أن أهم مصدر لتمويل توسع الفروع كان من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الاهتلاكات. ويخلص Agarwal سنة 1980 أن هناك بعض الدعم التجريبي لهذه النظرية، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحدد جزئياً من قبل الإيرادات المتولدة عن نشاطات الفروع في الدول المضيفة.¹¹⁸

الفرع الثاني: نظرية منطقة العملة وأثر سعر الصرف

وضع Aliber سنتي 1970 و1971، هذه النظرية في محاولة لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث القوة النسبية للعملات المختلفة. هذه النظرية تفترض أن الشركات التي تنتمي إلى دولة ذات عملة قوية تميل إلى الاستثمار في الخارج، في حين أن الشركات التابعة لدولة ذات عملة ضعيفة لا تملك هذا الاتجاه. بعبارة أخرى، فإن البلدان ذات العملات القوية تميل إلى أن تكون مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن البلدان ذات العملات الضعيفة تميل إلى أن تكون البلدان المضيفة أو المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويستند هذا الافتراض على العلاقات في سوق رأس المال، ومخاطر الصرف الأجنبي، وتفضيل السوق لعقد الأصول المقومة بعملة قوية. ويؤكد Aliber أن الشركات متعددة الجنسيات في منطقة العملة الصعبة قادرة، على أساس السمعة، على الاقتراض بمعدلات أقل في البلد ذي العملة غير

¹¹⁷ - David G. Hartman, Tax policy and foreign direct investment, Journal of Public Economics, Vol 26, 1985, p 107.

¹¹⁸ - Jumana P. Agarwal, Op-cit, p 755-756.

الصعبة من الشركات المحلية. من هنا، يطرح رأي مفاده أن الشركات التي تنتمي إلى منطقة عملة قوية قد تكون أكثر كفاءة في التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي.¹¹⁹

ويشير Dunning سنة 1973، إلى أن هذه النظرية تقدم إضافة إلى نظرية المنظمات الصناعية، وذلك لأن خطر البلد يؤثر على العلاقة بين الشركات المستثمرة ومنافسيها، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النظرية لا يمكن لها أن تحل محلها.¹²⁰ كذلك يقدم Caves سنة 1988، أدلة إضافية بشأن العلاقة بين مستويات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر. ويحدد قناتين يمكن من خلالهما سعر الصرف أن يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أولاً: التغير في سعر الصرف الحقيقي يغير من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق تغيير التكاليف والإيرادات الحقيقية للشركة، ويصبح الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر غموضاً. القناة الثانية ترتبط بتحركات سعر الصرف المتوقع على المدى القصير، فانخفاض قيمة العملة من المتوقع أن لا يشجع دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.¹²¹

وهناك نظرية أكثر تفصيلاً مبنية على أساس عدم كمال سوق رأس المال، مع آثار مشابهة لنظرية منطقة العملة، تم تطويرها من طرف Stein و Foot سنة 1991. وقد حدد الكاتبان أن قيمة حقيقية منخفضة للعملة المحلية قد يرافقها تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب عيوب إعلامية في سوق رأس المال، ويصبح حينها التمويل الخارجي للفروع أكثر تكلفة من التمويل الداخلي. وبما أن توفر الأموال الداخلية يعتمد على مستوى القيمة الصافية للعملة، وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة يمكن أن يخفض من الثروة لدى السكان المقيمين ويزيد من ثروة الأجانب، وهذا ما قد يدفع بالأجانب إلى اكتساب بعض من الأصول المحلية. وفي تحليلهم للبيانات الأمريكية، أشارت البيانات إلى ارتباط سلبي بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية والقيمة الحقيقية للدولار، بينما باقي الأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال الدولية لم تظهر وجود ارتباط سلبي مماثل، وأصبحت هذه العلاقة السلبية سمة مميزة للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية النظرية.

¹¹⁹ - Mossa Imad, Op-cit, p 44.

¹²⁰ - John H Dunning, The determinants of international production, Op-cit, p 316.

¹²¹ - Vyuptakesh Shahrn, International financial management, PHL Learning Private Limited, India, 2012, p 224.

كذلك أثبتت الدراسة باستخدام نماذج الانحدار، على أن الانخفاض في القيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.¹²² من الناحية النظرية، لا بد أن يكون لسعر الصرف تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر. أولاً، انخفاض العملة المحلية يجعل الأصول المحلية أكثر جاذبية بالنسبة للأجانب، في حين تصبح الأصول الأجنبية أكثر تكلفة بالنسبة للمقيمين في البلد. وهكذا، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تزيد. ثانياً، بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن ينظر إليه كبديل للصادرات، وإذا كانت العملة المحلية تقدر قيمتها مقابل العملات الأجنبية، فيمكن أن تجد الشركات متعددة الجنسيات التي مقرها في الدولة الأم صعوبة في التصدير، كما تصبح السلع المحلية أقل قدرة على المنافسة، وإذا استمر ارتفاع قيمة العملة المحلية، فإن الشركات متعددة الجنسيات تجد أنه من المفيد لها أن تنشئ فرع في الدولة المضيفة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. في هذه الحالة، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية تتخذها الشركات متعددة الجنسيات للتحوط من مخاطر سعر الصرف. ويجب أن نأخذ في عين الاعتبار أن سعر الصرف المؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر هو سعر الصرف الحقيقي، الذي يعتبر المعدل الذي تتحدد على أساسه القدرة التنافسية. ثالثاً، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف لا يمكن أن تكون آتية، وتستغرق فجوة بين تغير قيمة العملة المحلية وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنظر إلى أن سعر الصرف الحقيقي يتم تحديده باستخدام سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم، وبالتالي فإن التضخم يعتبر كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً.

ولاختبار هذه العلاقة تجريبياً، قام Benassy-Quéré et al سنة 2001، بدراسة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي بين 17 دولة من منظمة OECD و42 دولة نامية خلال الفترة 1984-1996. وأشارت الدراسة إلى أن مستوى وتقلب سعر الصرف يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد اعتبر الكتاب أنه على الرغم من ذلك، فإن العلاقة تعتبر غامضة وتعتمد على وجهة السلعة المنتجة، فإذا كان الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر بديل للتجارة. وفي

¹²² - Kenneth A. Foot, Jeremy C. Stein. Exchange rates and foreign direct investment: An imperfect capitals markets approach, Quarterly journal of Economics, Vol 106, N° 4, p 1191.

هذه الحالة، فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية، سوف يجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بدلا من ذلك، إذا كان الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو التصدير، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مكمل للتجارة. في هذه الحالة، ارتفاع قيمة العملة المحلية في البلد المضيف، سوف يقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات.¹²³

دراسة أخرى لـ De Vita و Abbout سنة 2008، حول تأثير مستوى وتقلب سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للمملكة المتحدة من قبل مجموعة الدول السبع الكبرى خلال الفترة 1975-2001، وقد أثبتت الدراسة وجود دليل قوي على أن تقلب سعر الصرف لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة المتحدة.¹²⁴ كذلك فقد أثبتت دراسة Jin و Zang سنة 2013، استنادا إلى البيانات الشهرية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الصين خلال الفترة 1997-2012، أن ارتفاع قيمة الحقيقية للعملة الصينية يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها.¹²⁵

بصفة عامة، فقد أثبتت مختلف الدراسات التطبيقية أن هناك تأثير لسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر. وما يؤخذ على هذه النظرية هو عدم قدرتها على تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن نفس المنطقة كالمناطق التي تتعامل بالدولار مثلا.

الفرع الثالث: نظرية التنوع مع حواجز أمام التدفقات الدولية لرأس المال

وضعت أسس هذه النظرية من طرف كل من Lessard سنة 1976، Rugman سنة 1976، و Agmon و Lessard سنة 1977. وتقتصر هذه النظرية أن الشركات متعددة الجنسيات تعرض على حاملي الأسهم سواء الأفراد منهم أو المؤسسات تنوع محافظهم الاستثمارية جغرافيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الأمر الأكثر كفاءة من

¹²³ - Agnès Benassy-Quéré, Lionel Fontagné, Amina Lahrière-Révil, Exchange rate strategies in the competition for attracting foreign direct investment, Journal of the Japanese and International Economies, Vol 15, N° 2, 2001, p 178.

¹²⁴ - Andrew J. Abbot, Glouco De Vita, Do exchange rates have any impact upon UK inward foreign direct investment?, Applied Economic, Vol 39, 2008, p 2553.

¹²⁵ - Weifeng Jin, Quig Zang, Impact of change in exchange rate on foreign direct investment: Evidence from China, Lingnan Journal of Banking, Finance and economics, Vol 4, N° 1, 2013, p 1.

التنوع المتوفر في أسواق المال العالمية. وهذا يرجع حسبهم إلى عدم كمال أسواق الأسهم من ناحية فشلها في تقييم كفاءة المخاطر والفوائد لمخاطر التنوع. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لمزايا غير مالية تمكنها من إدارة مخاطر التنوع الدولية بصورة أكثر فعالية من نظيرتها المحلية.¹²⁶

ويقترح Agmon و Lessard سنة 1977، أن التنوع الدولي من قبل الشركات متعددة الجنسيات يتحدد من خلال شرطين هما: (أ) وجود حواجز أو تكاليف على الاستثمار المحفزي تكون أكبر من المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. (ب) يجب أن يكون المستثمرون مدركين أن الشركات متعددة الجنسيات تتوفر على فرص للتنوع وهذه الفرص لا تتوفر للشركات المحلية أخرى.¹²⁷

الفرع الرابع: نظرية Kojima

يعود أصل هذه النظرية إلى كتابات Kojima سنتي 1978، 1982، حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر هذه النظرية امتداد للنظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية التي تتبنى المعاملات بين الدول في المنتجات الوسيطة، على سبيل المثال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية... الخ.¹²⁸

ويعتبر Kojima أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية من البلد الأم للبلد المضيف. من هذا المنطلق يمكن وصف هذه النظرية بأنها ذات مقارنة كلية أو ذات مقارنة لتخصيص العوامل. وقد قسم Kojima الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين:¹²⁹

الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التجارة، الذي يولد فائض في الطلب على الواردات، وفائض في المعروض من الصادرات. هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحسين الرعاية الاجتماعية في كلا البلدين. علاوة على ذلك، فإنه يعني الاستثمار في الصناعات التي لا يملك فيها البلد المضيف نقص فيها، وهذا من شأنه أن يعزز التجارة وإعادة هيكلة الصناعة بما يعود بالفائدة على كلا البلدين،

¹²⁶ - John H. Dunning, Sarianna M. Lundan, Op-cit, p 89.

¹²⁷ - Imad Moosa, Op-cit, p 48.

¹²⁸ - John H. Dunning, The eclectic paradigm of international production: A restatement and some possible extentions, Op-cit, p 9.

¹²⁹ - Imad Moosa, Op-cit, p 49.

الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر البديل للتجارة، والذي له تأثيرات معاكسة تماما لتأثيرات النوع الأول. هكذا، فإن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على التجارة ويعزز أيضا إعادة هيكلة غير مواتية للبلدين.

واعتمادا على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945، تؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة. وتوصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية. ولقد برهن Kojima على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي ما هو إلا بديل للتجارة الدولية، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني يشجع على خلق قاعدة تجارية دولية. فالهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعة الأخرى، وهذا الاختلاف بسبب حزمة المهارات اليابانية التي يتم صيغها، والمواصفات المتعلقة بموقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية. فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة من قوى عمل ومهارات استثنائية ونظام إنتاجي قوي.¹³⁰

هذه النظرية يشوبها العديد من النقائص، فقد أكد Dunning سنة 1988، على أن هذه النظرية تعاني من مشكلتين أساسيتين: أولا، عموميتها حيث بنيت على فرضيات جد مبسطة إلى درجة تأكيدها المطلق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من القدرة التنافسية في الدول المضيفة. ثانيا، تعتبر هذه النظرية غير قادرة على تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على الاستفادة من المزايا الممنوحة للشركات متعددة الجنسيات.¹³¹ Petrochilos سنة 1989، ينتقد هذه نظرية استنادا إلى كون جميع عناصرها يمكن أن نجدها في نظريات أخرى مثل نظرية دورة حياة المنتج، كذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني يمكن أن يفسر باستخدام النظرية الكليتيكية.¹³²

¹³⁰ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 58.

¹³¹ - John H. Dunning, The eclectic paradigm of international production: A restatement and some possible extentions, Op-cit, pp 9-10.

¹³² - Imad Moosa, Op-cit, p 49.

المبحث الثالث: نظريات تعتمد على متغيرات أخرى ونظريات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من النظريات الأخرى التي اعتمدت على متغيرات مختلفة لتفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تفسير طرق دخوله إلى اقتصاديات الدول المضيفة نعرض أهمها في هذا المبحث.

المطلب الأول: نظريات تعتمد على متغيرات أخرى لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر
توجد العديد من المتغيرات الأخرى التي يمكن استخدامها لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه المتغيرات هي:

1. الخطر السياسي
2. السياسات الضريبية
3. السياسات التجارية
4. السياسات الحكومية
5. التكتلات الاقتصادية
6. المؤسسات
7. الإستراتيجية والعوامل طويلة المدى

الفرع الأول: الخطر السياسي

يعتبر الخطر السياسي للبلد من العوامل المثبطة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك من المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بينهما، وقد أشارت العديد من الدراسات التطبيقية والمسحية إلى ذلك. وينشئ عدم الاستقرار السياسي نتيجة للتعدلات غير المتوقعة في الأطر السياسية والقانونية والمالية في البلد المضيف. بالتالي، فإن النظام السياسي القائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان واستقرار القوانين يساعد على خلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن المستثمر الأجنبي المباشر لا يقوم باتخاذ قرار الاستثمار إلا أن اطمأن للنظام السياسي القائم وذلك بطبيعة الحال لأن رأس المال يعتبر جبان.

كمثال على ذلك، تشير بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1995، أن الدول الإفريقية التي تعاني من تقلبات سياسية وانهيارات عسكرية تلقت أقل التدفقات من

الاستثمارات الأجنبية، بينما استطاعت دول جنوب شرق آسيا والباسيفيك على أن تحصل على 65% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول النامية.¹³³ وتمثل المخاطر السياسية حسب Kobrin سنة 1979، في تأثيرات الأحداث السياسية التي تنشئ من العلاقات بين القوى السياسية أو المجموعات الضاغطة والتي تؤثر أو لديها القدرة على التأثير على عمليات الشركة.¹³⁴ من الناحية النظرية، يؤكد Lucas سنة 1990، على أن الخطر السياسي هو العامل الأكثر أهمية الذي يحدد تدفق رؤوس الأموال الدولية.¹³⁵ وقد أكدت دراسة Jun و Singh سنة 1995، باستخدام بيانات 31 بلد خلال الفترة 1970-1993، على أن الخطر السياسي كان المحدد المهم بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأكثر جذباً تاريخياً له. أما بالنسبة للدول التي شهدت تدفقات ضعيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الفترة، فإن عدم الاستقرار السياسي الاجتماعي كان المحدد الرئيس له. نتيجة مهمة أخرى توصلت إليها هذه الدراسة، وهي أن متغير الدول التي اختارت نمط الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه للتصدير يعتبر ذو دلالة لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.¹³⁶

وفي دراستهما حول العلاقة بين المخاطر السياسية، المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في عينة تشمل 83 دولة نامية خلال الفترة 1984-2003، فقد حدد Buss و Hefeker سنة 2007، أهم المؤشرات بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات. حيث أظهرت النتائج أن استقرار الحكومة، الصراعات الداخلية والخارجية، الفساد والتوترات العرقية، القانون والنظام، المساءلة الديمقراطية للحكومة ونوعية البيروقراطية تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.¹³⁷ كذلك تبحث دراسة Pathan و Wisniewski سنة 2014، في الدور الذي تلعبه العوامل السياسية في القرارات الاستثمارية للشركات

¹³³ - UNCTAD, 1996, Op-cit; p 51.

¹³⁴ - Steven Kobrin, Political risk : A review and reconsideration, Journal of International Business, Vol 10, N° 1, 1979, p 71.

¹³⁵ - Robert E. Lucas, Why Doesn't capital flow from rich to poor countries?, American Economic Association, Vol 80, N° 2, 1990, p 96.

¹³⁶ - Harinder Sing, Kwang W. Jun, Some new evidence on determinants of foreign direct investment in developing countries, Policy Research Working Paper, N° 1531, p 20.

¹³⁷ - Matthias Buss, Carten Hefeker, Political risk, institutions and foreign direct investment, European Journal of Political Economy, Vol 23, 2007, p 379.

متعددة الجنسيات. وقد وجدت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتقادم الدول ذات الإنفاق الحكومي المفرط، وخاصة عندما يتم توجيه هذا الإنفاق نحو المؤسسة العسكرية. كذلك أثبتت الدراسة وجود دلالة بسيطة حول ميل المدراء التنفيذيين إلى الاستثمار الأجنبي المباشر رغم وجود بعض المخاطر السياسية. كذلك توجد علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدول التي تستحوذ عليها حزب أو سلطة حاكمة لفترة طويلة. كذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ثبات العوامل الأخرى، تكون أكثر تدفقاته إلى الدول التي لديها أنظمة رئاسية منتخبة، أين تكون فيها الأحزاب هي المسيطرة على الحياة السياسية.¹³⁸

من جهة أخرى، وعلى عكس الدراسات السابقة، تشير بعض الدراسات إلى نتائج عكسية. فمثلا دراسة Haksoon سنة 2010، حول الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي باستخدام بيانات من 28 دولة خلال الفترة 1990-2002، توصلت إلى أن الدول التي لديها حقوق سياسية عالية تعرف تدفقات استثمار أجنبي مباشر صادرة بدرجة كبيرة، أما الدول التي لديها مستويات مرتفعة من الفساد الحكومي وتدني مستويات الديمقراطية فإنها تعرف مستويات عالية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة.¹³⁹

ويؤكد Agarwal سنة 1980، على أن الدراسات التطبيقية حول أثر الخطر السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت نتائجها متناقضة، بحيث أكدت بعضها على ايجابية العلاقة، في حين نفت أخرى ذلك. وبصرف النظر عن حقيقة أن هذه الدراسات شملت فترات مختلفة باستخدام بيانات مختلفة وأساليب قياس متعددة، إلا أن مصدر مهم لهذا التناقض يرجع إلى تعريف مصطلح عدم الاستقرار السياسي. فعدم الاستقرار السياسي لا يعزز دائما المخاطر السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال، في حالة التحول المحتمل للسلطة السياسية من أقصى اليسار إلى سلطة أكثر ديمقراطية أو حتى دكتاتورية. علاوة على ذلك، من المرجح أن يختلف تأثير المخاطر السياسية النابعة من عدم الاستقرار السياسي حسب اختلاف طبيعة الصناعات والنشاطات التي دخل بها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة.¹⁴⁰

¹³⁸ - Tomasz P. Wisniewski, Saima K. Pathan, Political environment and foreign direct investment : Evidence from OECD countries, European Journal of Political Economies, Vol 36, 2014, p 13.

¹³⁹ - Kim Haksoon, Political stability and foreign direct investment, International Journal of Economics and finance, Vol 2, N°3, 2010, p 59.

¹⁴⁰ - Jumana P. Agarwal, Op-cit, p 761.

الفرع الثاني: السياسات الضريبية

للسياسات الضريبية المحلية والأجنبية تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الأولي أو التوسعي. ولقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لدراسة هذه العلاقة. من بين هذه الدراسات، نجد دراسة Jun سنة 1989، حيث يحدد ثلاث قنوات لتأثير السياسات الضريبية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات. أولاً، الضريبة المباشرة على الدخل في الدولة الأم يكون لها تأثير مباشر على صافي عائد الاستثمار الأجنبي المباشر. ثانياً، الضريبة المباشرة على الدخل في الدولة المضيفة يكون لها تأثير مباشر على الربحية الصافية للاستثمار المحلي والأجنبي. ثالثاً، تؤثر السياسات الضريبية على التكلفة النسبية لرأس المال بالنسبة للاستثمار المحلي والأجنبي.¹⁴¹

وقد ميز Hertman سنة 1985، بين فروع الشركات الأجنبية الناضجة وغير الناضجة، وخلصت دراسته إلى أن معدل الضريبة على الدخل المحلي لفروع الشركات الأجنبية ووجود أو عدم وجود إعفاءات ضريبية لا يؤثر على قرار فروع الشركات الأجنبية الناضجة. وذلك لأن الضرائب المحلية تعتبر تكلفة لا يمكن تجنبها.¹⁴²

وقد ركزت دراسة Hines و States سنة 1996، في نفس الوقت، على تأثير الضرائب الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثير الضرائب المرتفعة على موقع النشاط. وقد أكد على أن فشل الدراسات في العثور على أي دليل بين الضرائب المفروضة من قبل الدولة وموقع النشاط يعود إلى مشكلة عدم القدرة على السيطرة وتحديد بعض المتغيرات غير الملاحظة والهامة. وبينت الدراسة على أساس بيانات مسحية تم الحصول عليها من وزارة التجارة الأمريكية أن معدلات الضريبة المرتفعة تؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر. على وجه التحديد، وجدت الدراسة أن المستثمرين الذين لا يستطيعون تحمل نفقات الضرائب الحكومية، فإنهم يخفضون من استثماراتهم بنسب تتراوح بين 9-11% لكل زيادة في معدل الضرائب قدرها 1%. مع ذلك، تؤكد الدراسة أنه لا يمكن من خلال استعمال بيانات مقطعية، اكتشاف ما إن كان للضريبة دور في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات

¹⁴¹ - Joosung Jin, Tax Policy and international direct investment, NBER Working Paper, N° 3048, 1989, pp 1-2.

¹⁴² - David G. Hartman, Op-cit, p 107.

المتحدة الأمريكية في ثمانينات القرن الماضي.¹⁴³ دراسة أخرى لـ Kostial و Gropp سنة 2001، تشير إلى أن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، تشهد زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة نتيجة لارتفاع معدلات الضرائب فيها.¹⁴⁴ ومن الجدير بالذكر، أن الدول النامية والمتطورة حديثاً تستخدم الضريبة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويرجع ذلك إلى الأثر التعويضي الذي تحدثه تلك الإعفاءات وغيرها من الحوافز مقابل المخاطر وعوائق الاستثمار التي تواجهها الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة. وفي هذا إشارة سلبية ترسلها الأجارات الضريبية عن الخواص الأخرى للدول المضيفة.¹⁴⁵

من الدراسات السابقة نجد أن الأدبيات أشارت إلى أن السياسات الضريبية التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات سواء في الدولة الأم أو الدول المضيفة تؤثر على قراراتها الاستثمارية. وعلى الرغم من التناقض الموجود بين نتائج الدراسات الميدانية، إلا أن دراسة Heckemeyer و Feld سنة 2008، التي اعتمدت فيها على تقنية Meta في التحليل أو الانحدار - هذه التقنية تعتمد على نتائج مجموعة كبيرة من الدراسات السابقة - أثبتت أن هناك تأثير للضريبة على قرارات التموقع والاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁴⁶

الفرع الثالث: السياسات التجارية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل التي تمكن الشركات متعددة الجنسيات من تفادي الحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية، وذلك من وجهة نظر الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للتجارة الدولية. من هذا المنطلق، يمكن اعتبار أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً تجارياً سوف تتلقى القليل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن الأمثلة الواقعية عن ذلك، نجد شركة هوندا اليابانية التي أقامت فرع لها بولاية أوهايو الأمريكية لتفادي التعريفات الجمركية ونظام الحصص المفروض من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك يعزى الارتفاع الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مثل المكسيك وإسبانيا جزئياً إلى رغبة

¹⁴³ - James R. Hines, *Altered States : Taxes and the location of foreign direct investment in America*, The American Economic Review, Vol 86, N° 5, 1996, p 1076.

¹⁴⁴ - Reint Gropp, Kristina Kostial, *FDI and corporate tax revenue: tax harmonization or competition?*, finance and development, Vol 38, N° 2, 2001, p 10.

145 - فريد أحمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص 44.

¹⁴⁶ - Lars P. Feld and Jost H. Heckemeyer, *FDI and taxation: A Meta-Study*, Discussion Paper No. 08-128, Centre for European economic research, 2008, p 51.

الشركات متعددة الجنسيات في الالتفاف على الحواجز التجارية التي تفرضها النافتا والاتحاد الأوروبي.

هذه الفرضية تؤكدتها دراسة Yang et al سنة 1997، التي استخدمت مؤشر نسبة التجارة على إجمالي الناتج المحلي لقياس مدى "الانفتاح التجاري" للاقتصاد الأسترالي. وقد أثبتت النتائج القياسية أن هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الانفتاح التجاري. مما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر بالفعل كوسيلة لتفادي الحواجز التجارية.¹⁴⁷ دراسة أخرى لـ Swain و Wang سنة 1995، حاولت استكشاف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الصين والمجر خلال الفترة 1978-1992، وقد أثبتت النتائج أن التعريفات التجارية كمؤشر مستخدم للحواجز التجارية له تأثير ضئيل على الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁴⁸

وتؤكد دراسات أخرى على علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، وخصوصا في الدول النامية. وذلك من منطلق أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتمثل في شكل فروع إنتاجية فهو يحتاج إلى مدخلات وسيطة قد لا تكون متوفرة في الدولة المضيفة، بالتالي سيجب على الدول التي تتميز بقيود أقل على التجارة. وهي نفس الملاحظة إذا كان الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو التصدير. كذلك ضيق حجم السوق المحلي يؤدي إلى بروز أهمية الانفتاح بالنسبة للدولة المضيفة، والذي يتطلب إزالة كافة المعوقات أمام عملية التصدير لتصريف فائض إنتاج فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الخارج والتغلب على عائق صغر حجم السوق المحلي.

من هنا تظهر أهمية هذا المحدد في جذب وتحفيز المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة. وهناك العديد من المقاييس المقترحة لقياس الانفتاح التجاري، لعل أبرزها استخدام مؤشر إجمالي الصادرات والواردات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، كذلك استخدام مؤشر التخفيضات في القيود الجمركية وغير الجمركية على التعاملات التجارية الخارجية. وقد اقترح Vamvakidis سنة 1999، مجموعة من المؤشرات لقياس مدى

¹⁴⁷ - Jeannie Yih Yun Yang, Nicolas Groenwold, Moonjoong Tcha, The determinants of foreign direct investment in Australia, Discussion Paper, N°97.23, 1997, p 11.

¹⁴⁸ - Zhen Q. Wang, Nigel J. Swain, The determinants of foreign direct investment in transforming economies: Empirical evidence from Hungary and China, Weltwirtschaftliches Archive, Vol 131, N° 2, 1995, p 359.

انفتاح الدولة المضيفة، ويؤكد على أن الدولة تتسم بالانفتاح إذا توفرت الشروط التالية: (أ) أن يكون متوسط معدل التعريف الجمركية أقل من 40%، (ب) أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل سعر الصرف الرسمي، (ج) عدم وجود تدخل حكومي و(د) عدم وجود احتكار حكومي لاستيراد السلع الأساسية.¹⁴⁹

ويدعم هذا الاتجاه العديد من الدراسات التطبيقية. فدراسة Liargovas وSkandalis سنة 2012، باستخدام عينة من 36 دولة نامية خلال الفترة 1990-2008، وباستخدام اختبارات السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والانفتاح التجاري. وقد تم استخدام ثمانية مؤشرات مختلفة لقياس الانفتاح التجاري، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁵⁰ كذلك أثبت دراسة Seyoum et al سنة 2014، باستخدام بيانات 25 دولة إفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة 1977-2009، أنه هناك علاقة سببية موجبة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري في الاقتصاديات محل الدراسة.¹⁵¹ نقطة مهمة أخرى تدرج ضمن السياسات التجارية، وهي التهديدات التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات نتيجة للحماية المفروضة من قبل حكومات الدول المضيفة. فقد قام Feenstra وBlonigen سنة 1996، باستخدام بيانات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي. وقد دعمت نتائج الدراسة بقوة هذه الفرضية، حيث أن ارتفاع الحماية المتوقعة من 5 إلى 10% يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 30% خلال الفترة المقبلة.¹⁵²

¹⁴⁹ - Vamvakidis Athanasios, Regional trade agreements or broad liberalization: Which path leads to faster growth? IMF Staff Paper, Vol 46, N° 1, p 46.

¹⁵⁰ - Panagiotis G. Liargovas, Konstantinos S. Skandalis, Foreign direct investment and trade openness: The case of developing economies, Social Indicators Research, Vol 106, N° 2, 2012, p323.

¹⁵¹ - Mebratu Seyoum, Renshui Wu, Jihong Lin, Foreign direct investment and trade openness in Sub-Saharan economies: A Panel data granger causality analysis, Vol 82, N°3, 2014, p 402.

¹⁵² - Bruce Blonigen, Robert C. Feenstra, Protectionist threats and foreign direct investment, NBER Working Paper N° 5475, 1996, pp 35-36.

الفرع الرابع: السياسات الحكومية

تعتمد معظم الحكومات على سياسات تستهدف سواء تشجيع أو تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، وذلك من خلال تقديم الحوافز من جهة، والمثبطات (تأخذ شكل قيود على أنشطة الشركات متعددة الجنسيات) من جهة أخرى. وتشمل الحوافز التي تقدمها حكومات الدول المضيئة للاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

- الحوافز الضريبية، مثل خفض الضرائب، الإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها. ويمكن القول أن الحوافز المالية قد تكون ناجحة في جذب مجموعة جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تبحث عن اقتناص الفرص المباشرة أو ما يطلق عليها بالاستثمارات الطليقة Footloose وتوفير المصادر، ولكن ليس بإمكانها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتميز بطابع طويل الأمد،
- الحوافز المالية، مثل الإعانات والمنح وضمانات القروض،
- تفضيلات السوق، بما في ذلك حقوق الاحتكار، والحماية من المنافسة الناتجة عن الواردات، والعقود الحكومية التفضيلية،
- البنية التحتية منخفضة التكلفة وتوفير مصادر طاقة رخيصة،
- توفير المعلومات عن طريق وكالات تقع في البلدان الأم،
- تنفيذ سياسات مستقرة وواضحة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر،
- شروط مرنة فيما يتعلق بمشاركة الشركات المحلية لفروع الشركات الأجنبية.

ويرى بعض المراقبين أن هذه السياسات يمكن أن تشوه النشاط الاقتصادي بشدة، وتقلل من كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر. علاوة على ذلك، فإن تحقيق مكاسب من هذه السياسات تميل إلى أن تكون على حساب دول أخرى. ويمكن القول أن الحوافز عادة ما تميل لصالح الشركات التي من شأنها أن تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر على أي حال، وبالتالي فإن النتيجة هي تقديم عطاءات تنافسية مسرفة بين البلدان المضيئة. وهذه هي البيئة العامة لبلد معين (كما تشكلها الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية) التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. الحوافز والامتيازات غالبا ما تساعد فقط في حالة ما تشير المعطيات إلى وجود بيئة مواتية. وخلافاً لذلك، فإنها ببساطة تكلف الحكومة المضيئة جزءاً من عائدات الضرائب وإضافة القليل من الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد. علاوة على ذلك، وبما أن الحكومة

المضيفة تفقر عادة إلى المعلومات اللازمة لتقييم ما لديها من الحوافز التي سيتم تقديمها لتأمين المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبسبب القوة التفاوضية للشركات متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة غالبا ما تكون في وضع يمكنها من الحصول على حوافز تزيد عن احتياجاتها، وربما تزيد عن الفوائد التي تجلبها للبلد المضيف.

وتشمل مشبطات الاستثمار الأجنبي المباشر عدد من العوائق التي قد تتراوح من بطء معالجة الوثائق اللازمة لتحويل النشاط إلى غاية الحظر الصريح للاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق أو قطاعات محددة. وقد تكون هناك حاجة للشركات متعددة الجنسيات للعمل في تلك القطاعات المملوكة في المقام الأول من قبل المستثمرين المحليين. وهناك أيضا بعض المتطلبات التي تعيق نشاط الشركات متعددة الجنسيات مثل استخدام حد أدنى لعدد العمال المحليين، وفرض قيود على إعادة الأرباح.

وتشير العديد من الدراسات التطبيقية التي عرضها Agarwal سنة 1980، إلى أن الحوافز لديها تأثير محدود على الاستثمار الأجنبي المباشر. من ناحية أخرى، يكون للمشبطات أثر واضح أكثر من الحوافز على الاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال خلص Aharoni سنة 1966، إلى أن الحوافز لا تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الشركات متعددة الجنسيات عند المراحل الأولى من قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقا لـ Reuber سنة 1973، قد يكون للحوافز بعض المساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة ذات الخبرة المحدودة، ولكن التأثير الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر هامشي في أحسن الأحوال. ويؤكد الكاتبان أيضا على أن مجموعة الحوافز التي تضعها الدول المضيفة في خدمة الشركات متعددة الجنسيات لا تزيد سوى تكاليف هذه الاستثمارات بدون زيادة في تدفقاته على نحو فعال. والسبب الرئيسي لذلك، وهو أن الحوافز يرافقها دائما عدد من مشبطات الاستثمار مثل القيود المختلفة على الملكية والحجم. ومن المهم أيضا أن نضع في اعتبارنا أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا على مشروع قيد النظر. لأن الهدف من الحوافز هو تصحيح العيوب القائمة في البلد المضيف، بالتالي فإنه ليس من المستغرب أن نجد أن فعاليتها تكون محدودة.¹⁵³

¹⁵³ - Jamuna P. Agarwal. Op-cit. pp 761-762.

كذلك دراسة Banga سنة 2003، حول تأثير السياسات الحكومية على الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة تشمل 15 دولة نامية في شرق وجنوب شرق آسيا خلال الفترة 1980-2000. ومن ثم إجراء تحليلات منفصلة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لعينة الدراسة من الدول المتقدمة والدول النامية. تؤكد على أن الحوافز المالية ليس لديها أي تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي، بينما إزالة المثبطات والقيود لديها أثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي. كذلك لاحظت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الدول المتقدمة والوارد من الدول النامية ينجذبان إلى سياسات انتقائية مختلفة. ذلك أن تخفيف القيود يجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة، بينما الحوافز الضريبية وخفض الرسوم الجمركية تجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية. نتيجة مهمة أخرى كشفت عنها الدراسة، وهو أن معاهدات الاستثمار الثنائية Bits التي تفرض المعاملة غير التمييزية للاستثمار الأجنبي المباشر، يكون لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي.¹⁵⁴

ويمكن أن تقدم الحكومة حوافز لبعض أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفرض المثبطات على أنواع أخرى. هذه الحالة عادة ما تلاحظ بين تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك مقابل عمليات الاستحواذ. ف Buckley و Casson سنة 2000، حاولا تفسير ظاهرة تفضيل معظم الحكومات للاستثمار الأجنبي المباشر المشترك ووضع عديد القيود على عمليات الاستحواذ. ويكشف النموذج أن هيكل السوق هو العامل الحاسم في اختيار الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر المشترك، أو عمليات الاستحواذ على القائمة. وتفضل الحكومات حسب رأي المؤلفين الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك، لأنه على عكس عمليات الاستحواذ، فإنه يؤدي إلى زيادة في القدرات المحلية ويكثف المنافسة.¹⁵⁵

على خلاف وجهات النظر السابقة، مع التكامل المتزايد في الأسواق العالمية وزيادة المنافسة بين البلدان المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، قد لا تكون الأسس الاقتصادية للبلد المضيف كافية لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. وبالتالي، هناك حاجة

¹⁵⁴ - Rashmi Banga, Impact of government policies and investment agreements on FDI inflows, Indian Council for Research on International Economic Relations, Working Paper N° 116, 2003, pp 33-34.

¹⁵⁵ - Imad Moosa, Op-cit, p 57.

إلى التركيز على الدور الذي تلعبه سياسات الحكومة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

ويناقش Brewer سنة 1993، أنواع مختلفة من السياسات الحكومية التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تأثيرها على عدم كمال السوق. ويخلص إلى أن سياسة الحكومة نفسها يمكن أن تزيد أو تنقص من عدم كمال السوق، وبالتالي زيادة أو نقصان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁵⁶ وفي دراسة أخرى لـ Shapiro و Globerman سنة 2002، حول الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى كندا خلال الفترة 1950-1995، وذلك من خلال دراسة آثار السياسات التي طبقتها الحكومات الكندية المختلفة على المستوى القطاعي (الصناعات التحويلية، الخدمات والنقل)، وأثبتت النتائج أن هناك تأثير للسياسات الحكومية على الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن درجة هذا التأثير يختلف من قطاع إلى آخر.¹⁵⁷

الفرع الخامس: التكتلات الاقتصادية

تعتبر التكتلات الاقتصادية من العوامل المهمة التي تمكننا من شرح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر. فنظرية اقتصاديات التكتل تشير إلى أن جذب الدول للتكتلة الأولى من المستثمرين، سوف ينجر عنها المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دون الحاجة إلى تغيير في السياسات. فالمستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول التي تتوفر على استثمارات أجنبية قائمة، وهذا ما يعرف اقتصاديا بمصطلح "سلوك القطيع". ويرجع هذا السلوك لعدد من الاعتبارات أهمها ضعف دراية المستثمرين الجدد ببيئة الاستثمار في الدولة المضيفة، وكذا الإشارة التي ترسلها الفروع القائمة بأن الظروف مواتية للاستثمار هناك أيضا، كل هذا يؤدي إلى تخفيض عدم اليقين.

ولقد أظهرت الأبحاث الأخيرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى التجمع في أماكن معينة "أثر التكتل". في هذه الحالة، يؤكد Krugman سنة 1991، أن البلدان التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحاضر هي أكثر إمكانية للقيام بذلك في المستقبل. حيث استخدمت معظم الدراسات التطبيقية قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر

¹⁵⁶ - Thomas L. Brewer, Government policies, market imperfections and foreign direct investment, Journal of International Business Studies, Vol 24,N°1,1993, p 101.

¹⁵⁷ - Daniel Shapiroa, Steven Globerman, Foreign investment policies and capital flows in Canada: a sectoral analysis, Journal of Business Research, 56, 2003, p 779

الماضية كمؤشر محدد لقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي، وعند وجود الاقتصاديات المتكثلة، فإن قرارات المستثمرين الجدد تحاكي قرارات الاستثمار الماضية من قبل مستثمرين آخرين في اختيار موقع النشاط. وفي الغالب يكون اختيار موقع الفرع مجاور للشركات المستثمرة الموجودة، وهذا للاستفادة من الآثار الإيجابية غير المباشرة المأتية من الفروع القائمة على غرار اليد العاملة الماهرة والمدخلات الوسيطة.¹⁵⁸

وتحدد الأدبيات النظرية للجغرافيا الاقتصادية الجديدة ثلاثة مصادر من العوامل الخارجية الإيجابية التي تؤدي إلى التجمع المكاني للمستثمرين وهي:¹⁵⁹

(أ) الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا يمكن أن تكون مشتركة بين المستثمرين الأجانب بين مختلف الصناعات. المعلومات العامة و/أو الفنية حول كيفية العمل بكفاءة في البلد المضيف تأتي من الخبرات المباشرة من المستثمرين الفعليين. يمكن أن تنتقل هذه المعرفة إلى الشركات الأجنبية الأخرى عن طريق التواصل غير الرسمي، وللاستفادة من هذه الآثار غير المباشرة، فيجب على الشركات الأجنبية أن تكون قريبة من بعضها الآخر.

(ب) ينشأ توطين الصناعات عند الشركات العاملة في نفس الصناعة اجتذاب مجموعة مشتركة من العمالة الماهرة وموردي المدخلات المتخصصين.

(ج) نظرية الجغرافيا الاقتصادية الجديدة تؤكد الروابط الخلفية والأمامية كمصدر للتكتل. تجمع المستخدمين وموردي المدخلات الوسيطة قرب بعضهم البعض ينشئ سوق أكبر ويوفر المزيد من الطلب على سلعة وإمدادات أكبر من المدخلات.

وقد جمع Dunning سنة 2000، في مجلد مجموعة من الأعمال التي تستكشف خلق مزايا تنافسية بواسطة الشركات متعددة الجنسيات من خلال التكتل الجغرافي وذلك من وجهة نظر الأعمال التجارية الدولية. وعلى سبيل المثال، فقد عرض Gray و Dunning في هذا المجلد، كيفية تفاعل العوامل الكلية للمنطقة مع العوامل الجزئية للمنطقة، في توليد مزايا للتكتل الصناعي من خلال سياساتها وأنشطتها الاقتصادية. ويؤكد أن أيضا أنه ينبغي أن نذكر بأن التكتل له آثار في كلا الاتجاهين سلبا وإيجابا. فهي تؤثر على التكلفة من خلال التدهور

¹⁵⁸ - Paul Krugman, Increasing returns and economic geography, Journal of Political Economy. Vol 99, N° 3, 1999, p 483.

¹⁵⁹ - Nauro F. Campos, Yuko Kinoshita, Op-cit, p 12.

البيئي (التلوث، استنزاف الموارد)، وكذلك تؤثر على البنية التحتية الاجتماعية (الازدحام، الجرائم، ارتفاع تكاليف السكن...¹⁶⁰).

وهناك العديد من الدراسات التطبيقية التي تؤكد على أهمية التكتل الاقتصادي. فدراسة Mody و Wheeler سنة 1992، حول اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المستثمرين الأمريكيين خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي. تؤكد على أهمية التكتل الاقتصادي (بالإضافة إلى البنية التحتية المتطورة) بالنسبة للموقع المختار للنشاط.¹⁶¹ دراسة أخرى لـ Head، Ries و Swenson سنة 1995، بحثت في اختيار 751 مصنع ياباني بني في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي. وقد أثبتت النتائج أن الفوائد من التكتل في الصناعة تلعب دورا هاما في اختيار موقع تصنيع الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني في الولايات المتحدة.¹⁶² وهي نفس النتيجة التي توصل إليها Pain و Barell سنة 1999، بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية في أوروبا.¹⁶³

دراسة أخرى لـ Bronzini سنة 2004، بحث فيها ما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق تركيز الشركات داخل نفس القطاع (التخصص) أو ضمن مختلف القطاعات (التنوع). وكذلك فيما إذا كان حجم الشركة في المنطقة المضيفة يؤثر على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأثبتت النتائج أن هناك دليل قوي على أن المناطق المتخصصة تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما المناطق المتنوعة تجذب فقط الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي. وأشارت النتائج كذلك إلى أن حجم الشركات لا تظهر أدلة قوية في تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁶⁴

¹⁶⁰ - Terutomo Ozawa, Sergio Castello, Multinational corporation and endogenous growth: An eclectic paradigm analysis, East West Centre Working Paper, N° 27, 2001, pp 6-7.

¹⁶¹ - David Wheeler and Ashoka Mody, International investment location Decisions : The case of U.S. firms, Journal of International Economics, Vol 33, 1992, p 57.

¹⁶² - Keith Head, John Riesa, Deborah Swensonb, Agglomeration benefits and location choice: Evidence from Japanese manufacturing investments in the United States, Journal of International Economics, Vol 38, 1995, p 223.

¹⁶³ - Barrell, Roy and Nigel Pain, Domestic institutions, agglomerations, and foreign direct investment in Europe, European Economic Review, Vol 43, 1999, p 925.

¹⁶⁴ - Raffaello Bronzini, Foreign direct investment and agglomeration: Evidence from Italy, Temi di discussione, Economic Working Paper, N° 526, 2004, p 6.

الفرع السادس: المؤسسات

تمثل الجودة المؤسسية واحدة من التطورات الأخيرة في الأدبيات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في نمذجة لقرارات توقع الشركات الأجنبية في الدول المضيفة. وتشير النظريات ونتائج الدراسات التطبيقية إلى أن قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بمؤسسات البلد المضيف وذلك لأنها تؤثر مباشرة على الظروف التشغيلية لها. وهذه الدراسات تشير إلى أن الجودة المؤسسية هي من العوامل المهمة لتدفقات رؤوس الأموال الدولية. وعلاوة على ذلك، نوعية المؤسسات هي من العوامل الهامة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا وهذا لمجموعة من الأسباب منها: أولا، ضعف الحماية القانونية للأصول يزيد من فرصة مصادرة أصول الشركة الأجنبية المستثمرة ما يخفض إمكانية الاستثمار. ثانيا، ضعف نوعية المؤسسات اللازمة لنشاط الأسواق و/أو الفساد يزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وهو ما يخفض بدوره من الاستثمار الأجنبي المباشر. وأخيرا، ضعف المؤسسات يؤدي إلى ضعف البنية التحتية (السلع العامة) وهو ما يخفض من رغبة الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تكلفة الاستثمار لا تكون فقط من التكاليف الاقتصادية للاستثمار، ولكن تكون أيضا من التكاليف غير الاقتصادية، مثل الرشوة والوقت الضائع في التعامل مع السلطات المحلية. ضمن هذا الإطار، يمكن أن تدعم المؤسسات ظروف التشغيل المحلية، ولكن دعمها يختلف عن العوامل المادية الداعمة مثل البنى التحتية للنقل والاتصالات وغيرها. فعلى سبيل المثال، يؤكد Wu و Wei سنة 2001، على أن الحد من الفساد، والقضاء العادل، والبيروقراطية المساعدة يمكن أن تكون فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁶⁵

هذه الفرضيات تعتبر واقعية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر غير قابل للجدل، ولكن يكمن الإشكال في تقدير حجم تأثير المؤسسات على الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه من الصعب إيجاد قياسات دقيقة لتقديرها. فمعظم القياسات المتوفرة لها هي بعض المؤشرات المركبة للمؤسسات السياسية، الاقتصادية والقانونية للدولة، وقد وضعت من قبل ردود الاستقصاءات الموجهة للمسؤولين أو رجال الأعمال الذين لديهم دراية بالدولة. بالتالي، فإن المقارنة وتعميم نتائج هذه الاستقصاءات يعتبر مشكوك في أمرها. بالإضافة إلى ذلك، من

¹⁶⁵ - Shang-Jin Wei, Yi Wu, Negative Alchemy? corruption, composition of capital flows, and currency crises, NBER Working Paper, N° 8187, 2001, p 1.

المرجح أن يكون هناك تباين في هذه المعلومات باختلاف الزمن. لهذه الأسباب، غالبا ما تشمل الدراسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من الدولة Gross-Country على مؤشرات لقياس المؤسسات و/أو الفساد. وبعبارة أخرى، فقد أعاق الحد من البيانات اختبار الأفكار الواسعة في هذا النطاق، وتقيدت معظم الدراسات على بالتركيز على جانب واحد للمؤسسات وهو الفساد.¹⁶⁶

وقد درس Wu و Wei سنة 2001، تأثير الفساد على تركيبة التدفقات المالية الداخلة إلى الدول وذلك باستخدام عينة تشمل 103 دولة للفترة 1996-1998. هذه الدراسة سلطت الضوء أيضا على أزمات العملة في كل شرق آسيا، روسيا وأمريكا اللاتينية. وتظهر النتائج أن مجموعة المؤشرات الواسعة المعتمدة لقياس مستوى الفساد أنها ترتبط بقوة سلبيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤثر كذلك على تركيبة التدفقات المالية الواردة إلى البلد بطريقة تجعلها غير مواتية لصالح الدولة المضيفة لهذه التدفقات. علاوة على ذلك، يمكن للفساد أيضا أن يؤدي إلى أزمة مالية عن طريق إضعاف الرقابة المالية المحلية، وإنتاج نوعية متدهورة من البنوك الشركات العامة.¹⁶⁷

وفي دراسة أخرى لـ Campos و Kinoshita سنة 2003، حول أهمية المؤسسات كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر في 25 دولة انتقالية للفترة 1990-1995. واستخدم الباحثان متغيرات مؤسسية متمثلة في سيادة القانون ونوعية البيروقراطية. وأشارت النتائج إلى أن البلدان ذات المؤسسات الجيدة تمكنت من جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فضعف نوعية البيروقراطية يكون رادعا للمستثمر الأجنبي لما تشكله من زيادة في تكاليف المعاملات التي تؤثر سلبا على ربحية المشروعات الاستثمارية. حجة مماثلة فيما يتعلق بمؤشر سيادة القانون، الذي أثبتت النتائج أيضا أنه من العوامل الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية.¹⁶⁸

كذلك يؤكد Jensen و Mayer سنة 2005، بأن فترة التسعينات من القرن الماضي كانت فترة استثنائية سياسيا في أوروبا الوسطى والشرقية. حيث خلق الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حواجز بيروقراطية للدخول، ولكن أيضا نوافذ من الفرص المتاحة

¹⁶⁶ - Bruce Blonigen, A Review of the empirical literature on FDI determinants, NBER Working Paper, N° 11299, 2005, p 390.

¹⁶⁷ - Shang-Jin Wei, Wu Yi, Op-cit, pp 20-21.

¹⁶⁸ - Nauro F. Campos, Yuko Kinoshita, Op-cit, pp 21-22.

للاستثمار الأجنبي المباشر. فارتفاع التكاليف ومخاطر الاستثمار العالية في أوروبا الوسطى والشرقية هي انعكاس لتطور المؤسسات. هكذا، كانت أكبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان التي جعلت معظم التقدم المحرز في إنشاء إطار مؤسسي موجه نحو السوق. ويؤكدون كذلك على أن جوانب الإطار المؤسسي وسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر المتبعة تؤثر على أنواع مختلفة من المشاريع الاستثمارية.¹⁶⁹

إن المستثمرين الأجانب غالباً ما يكونون تجاه جودة المؤسسات المحلية وإنفاذ القانون في الدول النامية. ولحالة التخفيف من هذا العائق، تحاول هذه الأخيرة إمضاء معاهدات الاستثمار الثنائية BITs التي تضمن معايير معينة من العلاج عن طريق حيث يتم تطبيقها لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المضيفة خارج النظام القضائي المحلي. وتأمل الدول النامية من هذه القيود على سيادتها في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وقد أثبتت نتائج دراسة Spess و Neumayer سنة 2005، أن هناك أدلة قوية على أن الزيادة في عدد معاهدات الاستثمار الثنائية يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة. بينما هناك أدلة ضعيفة على أن معاهدات الاستثمار الثنائية تلعب دور بديل لجودة المؤسسات في الدولة المضيفة.¹⁷⁰

على عكس الدراسات السابقة، تؤكد نتائج دراسة Yakee سنة 2010، باستخدام بيانات مسحية، أن معاهدات الاستثمار الثنائية لا يكون لها تأثير واسع النطاق على الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁷¹ كذلك تؤكد نتائج دراسة Min et al سنة 2011، أن معاهدات الاستثمار الثنائية لها تأثير إيجابي قوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لحقبة ما قبل عام 1997. ومع ذلك، فإن قوة هذا التأثير الإيجابي يقل كلما يزيد إبرام هذه الاتفاقيات، مما يعني أن كل BIT إضافي ينتج عنه زيادة أقل في الاستثمار الأجنبي المباشر. بينما لم يتم العثور على أي أثر ذو دلالة إحصائية لمعاهدات الاستثمار الثنائية على تدفقات

¹⁶⁹ - Klaus Mayer, Camilla Jensen, International business and government relations in Central and Eastern Europe, in Robert Grosse, International business and government relations in the 21st century. Cambridge University Press, UK, 2005, p 119.

¹⁷⁰ - Eric Neumayer, Laura Spess, Do bilateral investment treaties increase foreign direct investment to developing countries?, World Development, Vol 33, N° 10, 2005, p 1567.

¹⁷¹ - Jason Webb Yackee, Do bilateral investment treaties promote foreign direct investment? Some hints from alternative evidence, Virginia Journal of International Law, Vol 51, N° 2, 2010, p 397.

الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة التالية للأزمة المالية الآسيوية، مما يعني انخفاض أهميتها النسبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، BITs يكون تأثيرها أقوى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة عنها في الدول النامية.¹⁷²

الفرع السابع: الاستراتيجية والعوامل طويلة المدى

هناك مجموعة من العوامل الإستراتيجية وطويلة المدى التي تم طرحها لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر. ويسرد Reuber سنة 1973، العوامل التالية بأنها مفيدة في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج:¹⁷³

- الرغبة من جانب المستثمر في الدفاع عن الأسواق الخارجية الحالية والاستثمارات الأجنبية ضد المنافسين،
 - الرغبة في اكتساب والحفاظ على موطئ قدم في السوق المحمية أو لاكتساب والحفاظ على مصدر المدخلات لأنه قد يكون مفيد على المدى الطويل،
 - الحاجة إلى تطوير والحفاظ على العلاقة بين الشركة الأم والفروع التابعة،
 - الرغبة في حث البلد المضيف على التزام طويل المدى لنوع معين من التكنولوجيا،
 - الاستفادة من التكامل مع نوع آخر من الاستثمار،
 - اقتصاديات تطوير منتجات جديدة،
 - التنافس على الحصص السوقية بين احتكار القلة، والحرص على تعزيز المواقف التفاوضية.
- ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه العوامل لها آثار غير مباشرة، أطول أجلا وعواقب أوسع للاستثمار الأجنبي المباشر. بل هي ذات الصلة مباشرة برغبة المجموعة ككل من خلال تأثيرها على مصادر الدخل في المستقبل.

المطلب الثاني: نظريات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعامل نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ضمنا مع طريقة الدخول إلى الأسواق الخارجية. ففي الستينات من القرن الماضي، ركزت نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاختيار بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. أما في السبعينات، حددت نظرية التدويل طرق غيرها للدخول إلى الأسواق الخارجية، بما في ذلك الترخيص ومنح الامتيازات وترتيبات

¹⁷² - Byung S. Min, Sudesh Mujumdar, Jong C. Rhim, Bilateral investment treaties and foreign direct investment, Global Business and Finance Review, Spring, 2011, p 75.

¹⁷³ - Imad Moosa, Op-cit, p 58.

الأذرع الطويلة مثل التعاقد من الباطن . وفي سنوات الثمانينات، ظهر الاندماج والاستحواذ باعتبارهما وسيلة مهمة للدخول، وهكذا أصبح هناك اختيار بين الاستحواذ والاستثمار الأجنبي المباشر الجديد .

وقد ميز Casson و Buckley سنة 2000 بين التصدير، التراخيص والاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

- التصدير: يقع محليا ومسيطر عليه إداريا
- التراخيص: يقع في الخارج والسيطرة عليه تعاقدية
- الاستثمار الأجنبي المباشر: يقع في الخارج ومسيطر عليه إداريا

الفرع الأول: التصدير مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تطرقت الأدبيات الاقتصادية إلى مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتصدير على نطاق واسع . وهذا لتوضيح الإشكالية المطروحة في هذا الصدد والتي مفادها أنه لماذا تستغل الشركات الكبيرة مزايا احتكار القلة التي تملكها وتقوم بالمخاطرة والإنتاج في الخارج بدلا من التصدير . ويحدد Streeten و Lall سنة 1977، العوامل التي تؤثر على هذا الخيار وهي:

- تكاليف الإنتاج والنقل، كما يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استغلال مزايا التكلفة المنخفضة،
- سياسة الحكومة في البلد المضيف فيما يتعلق الحواجز التجارية،
- تمكن العوامل التسويقية الاستثمار الأجنبي المباشر من خدمة الأسواق المستهدفة بطريقة أفضل،
- رد فعل احتكار القلة: تحرك من قبل شركة احتكار القلة واحد يحرض الآخرين على أن يحذوا حذوهم،
- دورة المنتج الذي اقترحه نظرية دورة حياة المنتج .

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل التراخيص

لقد تم تحديد العوامل التي تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر جاذبية من التراخيص . وقد عرف Streeten و Lall سنة 1977، التراخيص بأنه بيع التكنولوجيا، العلامة

التجارية، براءات الاختراع، خدمات الإدارة أو أصول أخرى مماثلة. ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر عن الترخيص في الحالات التالية:¹⁷⁴

- البلد المضيف مستقر سياسيا،
- تكنولوجيا جديدة وتخضع لرقابة مشددة،
- الشركة كبيرة وأكثر انخراطا دوليا،
- تستند مصادر الشركة للسلطة على نطاق واسع،
- السعة الاستيعابية من الرخصة منخفضة.

على العكس، يفضل الترخيص على الاستثمار الأجنبي المباشر في الحالات التالية:¹⁷⁵

- انتشار التكنولوجيا على نطاق واسع،
- شركة عديمة الخبرة، ونفور من المخاطر أو وجود التوجه الوطني،
- إمكانية كبيرة ومقبولة للترخيص.

بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد أيضا:¹⁷⁶

- صغر حجم السوق في الدولة المضيضة وعدم ربحيته في الأجل الطويل،
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالدولة المضيضة،

الفرع الثالث: المشاريع المشتركة

ظهرت المشاريع المشتركة بين المستثمر الأجنبي المباشر والمستثمرين المقيمين كإحدى أهم الطرق لدخول الشركات متعددة الجنسيات للدول المضيضة. وقد لخص Buckley وCasson سنة 2000، الظروف التي تسمح بإقامة مشاريع مشتركة، والتي تشمل على:¹⁷⁷

- حيازة أصول تكميلية،
- فرص التواطؤ،
- حواجز أمام الاندماج الكامل.

¹⁷⁴ - Imad Moosa, op-cit, p 60.

¹⁷⁵ - Imad Moosa, Ibid, p 60.

¹⁷⁶ - عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 28.

¹⁷⁷ - Imad Moosa, op-cit, p 60.

- وعلى الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل أن تكون الشركات التي تسيطر عليها مملوكة بالكامل أو بالأغلبية، إلا أن هناك مجموعة من الأسباب تجعلها توافق على إقامة شراكة مع المستثمرين المقيمين وهي:
- هناك العديد من البلدان التي سياساتها تجعل من الاستثمار المشترك الوسيلة الوحيدة للدخول،
 - قد يوفر الشركاء في هذا النوع من المشاريع مهارات تكميلية،
 - يمكن استخدام المشاريع المشتركة كوسيلة لتخفيف خطر البلد، مثل خطر التأميم،
 - قد تكون المشاريع المشتركة جذابة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات في حالة ضخامة المشروع.

خاتمة الفصل

لعبت العولمة دورا هاما على الساحة الاقتصادية العالمية، فقد ألغت المسافات والحدود، وأدت إلى تكامل الأسواق على المستوى العالمي، وأصبح جلي لكل مواطن في العالم، أن المنتج أو الخدمة التي تلقاها، قد أنتجت عالميا وليس بدولة معينة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الركائز الأساسية والأداة الاقتصادية التي مكنت العولمة من لعب هذا الدور، نتيجة للمزايا التي يتمتع بها، مقارنة بالحركات الأخرى لرؤوس الأموال الدولية.

إن الأدبيات الاقتصادية حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر واسعة ومتشعبة، وليس هناك من بدائل في هذه الأدبيات، وإنما هناك انتقائية. ومع ذلك، حاولنا في هذا الفصل تقديم بلورة حول الدوافع التي تجعل الشركات متعددة الجنسيات تستقر في بلد معين دون الآخر، حيث أكدت معظم النظريات التي قمنا بتصنيفها موضحين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تحت أربعة عناوين رئيسية هي: نظريات تفترض كمال السوق، نظريات تفترض عدم كمال السوق، نظريات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر ونظريات تعتمد على متغيرات أخرى. على ضرورة توفر مجموعة من المزايا لكي تتمكن هذه الشركات من القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر. وقد بلورت النظرية الأكاديمية لـ Dunning هذه المزايا تحت ثلاث عناصر تمثل في: مزايا الشركة، مزايا التدويل ومزايا الموقع.

وقد ختمنا هذا الفصل بالتعرض إلى مختلف نظريات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

الفصل الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة

تمهيد

أضحت مسألة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بأشكاله المختلفة قاسما مشتركا بين مختلف دول العالم، فالدول المتقدمة تسعى للحفاظ على هيمنتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للحفاظ على مستوى تنميتها الاقتصادية، أما الدول النامية فهي تسعى جاهدة لخلق والحفاظ على مجموعة من القوانين والسياسات والمؤسسات التي يكون لها تأثير على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توجيه تدفقاته إليها، رغبة منها في التخلص من التخلف وزيادة مستويات التنمية الاقتصادية فيها .

لهذا فإن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر شكلت الشغل الشاغل لمختلف دول العالم ومنها دول الدراسة التي نعرض في هذا الفصل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فيها من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس
- المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن النظرية الأكليتيكية لـ Dunning تقوم على دمج ثلاث نظريات هي:

- نظرية المنظمات الصناعية (مزايا الملكية)،

- نظرية الموقع،

- نظرية التدويل.

ويؤكد Dunning سنة 2001 على أن "الغرض من النظرية الأكليتيكية هو عدم تقديم شرح وفي لجميع أنواع الإنتاج الدولي، بل الإشارة إلى منهجية ومجموعة عامة من المتغيرات التي تحتوي على المكونات اللازمة لأي تفسير مرض لأنواع معينة من النشاطات المولدة لقيمة مضافة في الخارج."¹ هذه النظرية تفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر سينشأ نتيجة لمزايا الملكية، الموقع ومزايا التدويل. وهذه الأنواع الثلاثة للمزايا تعتبر على نفس القدر من الأهمية. وبهذا الخصوص أكد Dunning سنة 2009، على أن "الثلاثي OLI (الملكية، الموقع والتدويل) للمتغيرات المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات متعددة الجنسيات يمكن تشبيهها بكرسي له ثلاثة أرجل، كل ساق داعم للآخر. وهذا الكرسي لا يعمل إلا إن كانت أرجله متوازنة بالتساوي."²

وقد أعطت النظرية الأكليتيكية لـ Dunning أهمية واضحة لمزايا الموقع، وذلك من خلال الجمع بينها وبين مزايا الشركة الخاصة وعناصر تكاليف المعاملات.³ وتعتبر مزايا الملكية والتدويل محددات خاصة بالمستثمرين، بينما مزايا الموقع تعتبر محددات خاصة بالبلد المضيف. وفي هذا الإطار، أصدرت UNCTAD سنة 1998، تقرير الاستثمار العالمي بعنوان: اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتمدت على النظرية الأكليتيكية لـ Dunning في وضع وبشكل تفصيلي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف. وقد عرض التقرير أهم الأفكار الرئيسية بطريقة منهجية من خلال تصنيف محددات الموقع للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة مجموعات رئيسية والتي نعرضها في الشكل رقم (3-1).

¹ - John H. Dunning, The Eclectic (OLI) paradigm of international production: Past, present and future, Op-cit, p 177.

² - John H. Dunning, Location and the multinational enterprise: A neglected factor? Journal of International Business Studies, Vol 40, 2009, p 5.

³ - Steven Globerman, Western Washington, Daniel Shapiro, Canadian government policies toward inward foreign direct investment, Working Paper, N°24, 1998, p 9.

شكل رقم (3-1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة



المصدر:

UNCTAD, World investment report: trends and determinants, New York and Geneva, 1998, p 91.

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (3-1) ثلاث محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر لها علاقة بالبلد المضيف وهي:

- إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر
- المحددات الاقتصادية
- تيسير الأعمال

كذلك تم تقسيم المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث مجموعات جزئية هي:

- البحث عن السوق: عوامل مثل حجم السوق، آفاق نمو السوق، درجة التنمية ونصيب الفرد من الدخل في الدول المضيفة هي من أهم المحددات الخاصة بالموقع التي تهتم الشركات متعددة الجنسيات. البلدان المضيفة ذات حجم سوق كبير، ونمو اقتصادي سريع ودرجة عالية من التنمية ستوفر فرص أفضل للشركات لاستغلال مزايا الملكية الخاصة بها وتخلق فرص لتحقيق وفورات الحكم. ويسمى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تجذبه هذه المزايا بالاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق.
- البحث عن الموارد والأصول: الاختلافات في البنية التحتية مثل النقل (الطرق السريعة، السكك الحديدية، الطاقة، الموانئ والمطارات) ومستوى خدمات الاتصالات، والقدرات التكنولوجية المحلية العالية، وتوفر العمالة الماهرة والأصول الإستراتيجية مثل الأصول التكنولوجية والابتكارات أصبحت محددات هامة في قرار تحديد الموقع بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات.
- البحث عن الكفاءة: مزايا تكلفة العوامل، وتوفر الموارد الطبيعية والبشرية هي القوة الدافعة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر. فالكفاءة توفر للاستثمار الأجنبي المباشر استخدام المزايا النسبية المتعلقة بانخفاض تكاليف عوامل الإنتاج وكذا عن طريق الزيادة في الإنتاجية.

من خلال هذا العرض حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة المقترح من قبل UNCTAD سنة 1998، والمعتمد أساسا على النظرية الأكاديمية لـ Dunning. سنعرض في هذا المبحث محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك استنادا إلى هذه النظرية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تيسير أعمال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من المزايا من بينها نقل التكنولوجيا ومهارات وتشجيع المنافسة داخل السوق المحلي، وكذلك خلق فرص عمل. وكل ذلك يؤدي على المدى البعيد إلى رفع إنتاجية السوق المحلي والنمو الاقتصادي والتصدير، لهذا اشد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز التي تعيقها ومنح الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها، وكانت الجزائر من بين الدول التي وضعت قوانين استثمار وتشريعات قدمت من خلالها ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب.

أولاً: تعزيز الاستثمار والحوافز الاستثمارية

إن عملية تشجيع الاستثمار في الجزائر بدأت بالتحفيز المخفف من خلال القوانين الصادرة مباشرة بعد الاستقلال. وتم تعديل هذه القوانين استجابة للظروف الاقتصادية الداخلية والمتطلبات الدولية، ثم إلى التحرير الكامل بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 (مادته 183).

وقانون النقد والقرض هو قانون خاص بالنقد والقرض وليس خاص بالاستثمار، وإنما له علاقة وطيدة بالاستثمارات، حيث جاء الفصل السادس فيه تحت عنوان تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.⁴ وحدد هذا القانون بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، وجسد بذلك ولأول مرة شعار (الباب المفتوح أمام الاستثمار)، حيث يرخّص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية.

وقد أقر هذا القانون أربعة مبادئ نذكرها فيما يلي:⁵

- المبدأ الأول: حرية الاستثمار،
- المبدأ الثاني: حرية تحويل رؤوس الأموال،
- المبدأ الثالث: تبسيط وتسهيل عملية قبول الاستثمار،
- المبدأ الرابع: تطبيق الضمانات الواردة في الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها الجزائر.

⁴ - قانون رقم 90-10 مؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.

⁵ - كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 13.

المرسوم التشريعي رقم 93-12 لسنة 1993

لقد قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، الذي ألغى صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له وذلك ما نصت عليه المادة 49 والتي كانت كما يلي "عدا القوانين المتعلقة بالحقوقات تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي".⁶

إن المرسوم التشريعي لسنة 1993، هو نتيجة سياسة اقتصادية لمرحلة دامت ثلاثين سنة أراد المشرع من خلاله مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ سنة 1988. بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد السوق، وبالتالي الانتقال من سياسة مناهضة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتح الباب على مصراعيه للرأسمال الخاص الوطني والأجنبي، فكان بذلك الهدف المعلن هو التنمية، لكن الهدف الحقيقي هو البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية. على هذا الأساس، فاللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لحل أزمة المديونية، فالخروج من المديونية هو الذي سيسمح للجزائر بأن تسطر سياسة تنمية كما سبق لها وأن فعلت ذلك في السبعينات.⁷ ولقد جاء هذا القانون بمجموعة من الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي والوطني على حد السواء والتي نذكر منها:⁸

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل،
- تخفيض رسم عقود التأسيس والزيادة في رأس المال وتثبيته بنسبة 5 بالألف،
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار على من الرسم العقاري،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- تخفيض نسبة الرسوم الجمركية لتبلغ 3% على السلع المستوردة والمتعلقة بالإنجاز،

⁶ - مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

⁷ - كمال عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص 16

⁸ - مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري لمدة تتراوح بين 2 و5 سنوات وفق تقدير الوكالة (أطلق عليها فيما بعد وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات)، وتطبيق نسبة محفظة على الأرباح المعاد استثمارها بعد انتهاء فترة الإعفاء الأصلية. كذلك الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، ...

بالإضافة إلى هذه التحفيزات، تستفيد الاستثمارات المنجزة في مناطق خاصة، والتي تساهم في التنمية الجهوية من عدة مزايا إضافية أهمها:

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنشاء الاستثمار،

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، من فترة تتراوح بين 5-10 سنوات من النشاط الفعلي،

- تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في مناطق خاصة، ...

وأقر قانون الاستثمار 93-12 إمكانية القيام بالاستثمار في مناطق حرة، حيث تعفى هذه الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي. كما يجوز للعمال ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة غير مقيم اختيار نظام للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري.

الأمر رقم 01-03 لسنة 2001

يندرج الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنوات عديدة، وهو يمثل مع الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها، إلى جانب نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي الإطار القانوني الذي يحكم الاستثمار في الجزائر، ولقد جاء هذا القانون الذي ألغى قانون 93-12 بمجموعة من الأحكام أهمها:⁹

⁹ - أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، مؤرخة في 22 غشت 2001.

- زيادة على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، أضاف هذا القانون في مادته الأولى الاستثمارات التي تنجز في إطار الامتياز و/أو الرخص،

- تقليص آجال الرد على المشاريع الاستثمارية المقدمة للوكالة من 60 يوم إلى 30 يوم،
- حرية الاستثمار: ينص الأمر صراحة في مادته الرابعة على مبدأ حرية الاستثمار لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، ولقد وسع النص الجديد في نطاق النشاطات الاقتصادية التي تعتبر استثمارا فأصبحت تشمل العمليات المتصلة بالخصوصية الجزئية والكلية،
- تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات: والمقصود بهذا المبدأ هو أن تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات والذي قد يتم في ظلّه إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، وهذا ما نصت عليه المادة 15 من الأمر 01-03 "لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل، على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"،

- ضمان التحويل الحر لرأس المال ولعائداته: قد ضمن المشرع الجزائري هذا الحق للمستثمر الأجنبي حيث نصت المادة 31 من الأمر 01-03 على أنه "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقاً من المساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وكذا العائدات الناتجة عنه كما يشمل الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية"،
- منح مجموعة من المزايا للمستثمرين الوطنيين والأجانب معظمها هي ذاتها التي جاء بها قانون 93-12.

الأمر رقم 06-08 لسنة 2006

لقد جاء صدور الأمر الرئاسي رقم 06-08 الصادر في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، في ذات التوجه الذي سارت عليه الجزائر في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بإعطاء العديد من المزايا للمستثمرين.

وذلك بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر عن طريق بعض التعديلات التي تدخل في صالح تحسين مناخ الاستثمار ومنها:¹⁰

- تقليص مدة الرد على ملفات الاستثمار المودعة لدى الوكالة إلى مدة أقصاها 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز، و10 أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال،

- الإعفاء لمدة 03 سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني،...

قانون المالية التكميلي لسنة 2009

لعل أبرز التعديلات التي جاءت على قانون ترقية الاستثمار لسنة 2001، هو التعديل الذي حمله قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي أخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة 49-51 لصالح الطرف الجزائري. هذا التعديل جاء في المادة 58 حيث نصت على أنه "لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدد من الشركاء." بالإضافة إلى هذا التعديل، نص هذا القانون كذلك على:¹¹

- عدم إمكانية ممارسة أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30% على الأقل من رأس المال الاجتماعي،

- إجبارية تقديم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة لميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع،...

وقد وردت العديد من التعديلات على قانون ترقية الاستثمار وردت في قوانين المالية أو القوانين التكميلية لها، حيث حاولت كلها إعطاء المزيد من المزايا للمستثمر الوطني والأجنبي، وخصوصا للمستثمرين في القطاع الصناعي. فعلى سبيل المثال أقرت المادة 75 من قانون

¹⁰ - أمر رقم 06-08، مؤرخ في 15 يوليو 2006، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في

19 يوليو 2006.

¹¹ - أمر رقم 09-01، مؤرخ في 22 يوليو 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد

44، المؤرخة في 26 يوليو 2010.

المالية لسنة 2015، إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني لمدة 5 سنوات للاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية (مثل صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، ...)، ومنح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.¹²

ثانيا: الفساد والبيروقراطية

غالبا ما ينظر للفساد والبيروقراطية على السواء كعوامل تضر بالبيئة الاستثمارية للبلد المضيف. وقد جذب الفساد كظاهرة ثقافية، سياسية واقتصادية الكثير من الاهتمام في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة. ويتجلى الفساد في مجموعة متنوعة من الأشكال، بحيث يتراوح بين سلوك صريح من دفع "نصائح" أو "مال" لصالح أطراف عادة ما تكون "لجان". في الواقع، يعتبر الفساد مستشري حتى أن صحيفة Financial Times، في افتتاحية عدد نهاية سنة 1995، أشارت إلى أن سنة 1995 تعتبر سنة الفساد. ويعتبر القضاء على الفساد بأهمية ما كان لضمان بيئة أفضل للأعمال. في هذا الاتجاه، وقعت بلدان منظمة OECD على اتفاقية لحضر الرشوة على الشركات التي يقع مقرها أو تزاوّل نشاطها على أراضيها. كما هدد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتعليق القروض والمساعدات لتلك البلدان المترددة في مكافحة الفساد.¹³

وقصد مساهمة توجيهات المنظمات الدولية، وإيمانها الراسخ بخطورة الفساد لما يطرّحه من مخاطر على مناخ الاستثمار. أصدرت الجزائر القانون رقم 06-01 سنة 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. ويهدف هذا القانون إلى:¹⁴

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته،
- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص،

¹² - قانون رقم 14-10، مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، المؤرخة في 31 ديسمبر 2014.

¹³ - John H. Zhao, Seung H. Kim, Jianjun Du, The impact of corruption and transparency on foreign direct investment: An empirical analysis, Management International Review, Vol 43, N° 1, 2003, p 42.

¹⁴ - قانون رقم 06-01، مؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المؤرخة في 8 مارس 2006.

- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك استرداد الموجودات.

وقد تضمن هذا الأخير أحكاماً تتعلق بالوقاية من الفساد وكذا تجريم واسع للرشوة، وما شابهها من أفعال. كما كرس أيضاً قواعد لتفعيل ودعم التعاون القضائي الدولي في هذا المجال. ويمكن تلخيص أهم ما جاء به القانون فيما يلي:

أ - الوقاية: تم النص على إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد من أجل إضفاء شفافية أكثر في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، وفي إبرام الصفقات العمومية وتسيير الأموال العمومية. لذا فإن هذا القانون يوصي بإشراك المجتمع المدني من أجل تحسيس وتوعية الجمهور بهذه الظاهرة.

ب - التجريم: تنص المواد من 25 إلى 48 من القانون الخاص بالفساد على الأفعال غير المشروعة المجرمة إنطلاقاً من الرشوة العادية والبسيطة كالرشوة في مجال الصفقات العمومية، رشوة الموظفين الأجانب، استغلال النفوذ، الإخفاء، الغدر، اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي، جرائم الفساد في القطاع الخاص وكذا تبييض العائدات الإجرامية.

ج - التعاون الدولي: ينص قانون الفساد على التعاون مع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على مستوى الوقاية والتحقيقات والمتابعات الجزائية والتعاون في تبادل المعلومات وتلقي الشهادات وتسليم المجرمين وكذا اتخاذ التدابير اللازمة بالتشاور مع بلدان أخرى بغرض تحديد، تجميد، حجز ومصادرة عائدات الفساد.

د - تحصيل الأموال: يتضمن القانون كذلك أحكاماً تتعلق باسترداد الأموال المحولة أو المختلسة، وكذا عائدات الفساد والجرائم المماثلة.

كما قامت الجزائر بإنشاء هيئات مختصة في الوقاية من الفساد ومكافحته وهي:

أ - الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تم إنشاء هذه الهيئة من خلال القانون 06-01، حيث حددت المادة 20 منه مهام الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والمتمثلة في:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد،

- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد،

- وضع برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين،
- جمع ومركزة واستغلال كل معلومة يمكن أن تساعد على الكشف والوقاية من وقائع الفساد،
- التقييم الدوري للآليات القانونية والإجراءات الإدارية،
- تلقي التصريحات بالملتمكات الخاصة بالمنتخبين المحليين وكذا التصريحات الخاصة ببعض الأعوان العموميين الذين يشغلون مناصب حساسة في الدولة،
- الاستعانة بالنيابة العامة بهدف جمع الأدلة ومباشرة تحريات حول وقائع الفساد،
- تأمين التنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال في الميدان،
- السهر على تعزيز التنسيق بين القطاعات،
- الحث على كل النشاطات الخاصة بالبحوث وتقييم الأعمال المنجزة في مجال مكافحة الفساد.

ب - الديوان المركزي لقمع الفساد: تم إنشاء هذا الديوان من خلال الأمر رقم 10-05 الصادر سنة 2010، حيث نصت المادة 24 مكرر فيه على أن مهمة الديوان المركزي لقمع الفساد هي البحث والتحري عن جرائم الفساد.¹⁵ وحدد المرسوم الرئاسي رقم 11-426 سنة 2011، تشكيلة هذا الديوان وتنظيمه وكيفية سيره، حيث يكلف الديوان، في إطار المهام المنوطة به على الخصوص بما يأتي:

- جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحتها ومركزة ذلك واستغلاله،
- جمع الأدلة والقيام بتحقيقات في وقائع الفساد وإحالة مرتكبيها للمثل أمام الجهات القضائية المختصة،
- تطوير التعاون والتساند مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيقات الجارية،
- اقتراح كل إجراء من شأنه المحافظة على حسن سير التحريات التي يتولاها على السلطات المختصة.

¹⁵ - أمر رقم 10-05، مؤرخ في 26 غشت سنة 2006، يتم القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المؤرخة في 1 سبتمبر 2010.

ثالثاً: المرافق الاجتماعية

تعتبر المرافق الاجتماعية ونوعية الحياة ووسائل الراحة من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أثبتت الدراسات أن الدول التي تستثمر في تحسين نوعية الحياة تجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أكد Hornberger et al سنة 2011، أن نوعية الحياة والمهارات اللغوية كانت واحدة من أكبر 10 محددات للشركات الأجنبية المستثمرة في الاقتصاديات النامية والانتقالية.¹⁶

وتتوفر الجزائر على بعض من مؤسسات التعليم الأجنبي، تقدم خدمات التعليم باللغات الأجنبية، وذلك بفضل الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع عدة الدول، والتي أدت إلى فتح عدة مؤسسات للتعليم الأولي والثانوي، وكذا عدة مراكز ثقافية بأهم المدن الجزائرية. حيث تملك وكالة التعليم الفرنسي في الخارج مؤسستين للتعليم في الجزائر العاصمة، واحدة للتعليم الابتدائي، وثانوية دولية.

ويعتبر التعليم في الجزائر مجاني، في كل أطواره، وتعتمد اللغة العربية للتعليم في الطور الأولي والثانوي وكذا في التخصصات الأدبية في التعليم الجامعي، بينما تعتمد اللغة الفرنسية للتعليم التقني والطب، كما تتوفر العديد من المدارس العليا تعتمد اللغة الفرنسية في تدريس بعض تخصصات العلوم الاجتماعية.

الأنشطة الثقافية في الجزائر التي يمكن للفرد ممارستها لا حدود لها. وتختلف هذه النشاطات بين الفنون أو الهوايات أو الترفيه أو أنشطة التسلية الأخرى، فإن البدائل لا تنتهي. وفي كامل المدن الكبرى توجد أفلام ومسرحيات وحفلات موسيقية وعروض باليه وفنون الأوبرا وخيارات متنوعة من الأنشطة الثقافية في انتظار إما المشاركة في فعاليات أو مشاهدتها. كما تحظى المهرجانات المحلية وأنشطة الترفيه التي تتخذ شكلا تقليديا بشعبية متزايدة.

إن الموقع الجغرافي الغني والتضاريس المناسبة يجعلان من الجزائر مكانا مناسباً لرياضات متعددة مثل تسلق الجبال ولعب الجولف والغطس والتزلج على الماء والتزلج على الجليد وسباقات اليخوت. وبطبيعة الحال، تحظى الرياضات الشهيرة والشعبية مثل كرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة بأعداد كبيرة من اللاعبين والمشجعين في جميع أنحاء البلاد.

¹⁶ - Hornberger K., Battat, J., Kusek, P., Attracting FDI: How much does Investment Climate Matter, The World Bank Group, 2011, p 3.

وتنعم الجزائر بمناخ متنوع بشكل كبير من حيث الظروف المناخية الذي عادة ما يكون في المنطقة أو الإقليم نفسه، وذلك بفضل موقعها المتميز. وبالتالي، يمكنك التزلج على الجليد في أحد المنتجعات الجبلية بعد الاستمتاع بحمام شمس على الشواطئ الرملية في نفس اليوم.

المطلب الثاني: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر أولاً: الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي

إن عدم الاستقرار السياسي هو من أكثر الظواهر شيوعاً وخطورة في البلدان النامية. والحقيقة أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي يعتبر من أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً. فهو قد يضيق ليقصر على عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى يقتصر فقط على التغيرات السريعة المتتالية في عناصر السلطة الحاكمة، وقد يتسع ليشمل أيضاً عدم الاستقرار المؤسسي، بمعنى التحولات السريعة في الإطار المؤسسي للدولة من شكل معين إلى نقيضه. على سبيل المثال، من الملكية إلى الجمهورية، من الحكم المدني إلى الحكم العسكري، وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليشمل الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال شغب وتظاهرات واضطرابات وحروب أهلية وحركات انفصالية.¹⁷

شهدت الجزائر مطلع تسعينات القرن الماضي أول انتخابات محلية وتشريعية تعددية، وذلك بعد اعتماد ثالث دستور جزائري سنة 1989. هذه الانتخابات أدت إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول. وعلى إثر ذلك، تم حل المجلس الشعبي الوطني، وإيقاف المسار الانتخابي، واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992. هذه الوضعية أدت إلى تدهور الوضع السياسي والأمني بصورة كبيرة وصعبة للفترة ما بين 1992-1996، حيث تميزت هذه الفترة بالإرهاب وانتشار الجماعات المسلحة والاعتقالات السياسية. هذه الوضعية بدأت تنفجر بعد انتخاب الرئيس اليمين زروال في نوفمبر 1995، وصدور قانون الرحمة سنة 1996، الذي تم بموجبه تخلي عدد كبير من الجماعات المسلحة عن الأعمال الإرهابية.

كذلك شهدت سنة 1996، الاستفتاء على رابع دستور جزائري الذي كرس التعددية السياسية من خلال تنظيم انتخابات محلية وتشريعية سنة 1997. هذه الخطوات الجبارة التي

¹⁷ - حجازي عبد الحميد الجزار، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، بحوث اقتصادية عربية، العددان 36-

64، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص 116.

قامت بها الجزائر نحو تكريس الديمقراطية أدت إلى تحسن كبير في الأوضاع الأمنية والسياسية. هذا التحسن ازداد بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أبريل 1999، الذي كان شعار حملته الانتخابية إعادة الأمن والاستقرار إلى الجزائر، والذي أعتمد قانون الوئام المدني الذي صوت عليه الجزائريون بنعم في سبتمبر 1999. هذا القانون تدعم بميثاق السلم والمصالحة الوطنية عبر استفتاء وطني كذلك في سبتمبر 2005، هذا الميثاق جاء بحملة من الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم، وتكريس المصالحة بين الجزائريين.

إن اتهاج الدولة الجزائرية لسياسة عقلانية وصارمة في نفس الوقت في التعامل مع الأوضاع الأمنية والسياسية ساعد بشكل كبير في تحسين الأوضاع التي كان يتعذر بها المستثمرين الأجانب خصوصا الفرنسيون منهم بعدم الاستثمار في الجزائر. ويتجلى هذا التحسن في استضافة الجزائر للعديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية مثل الملتقى الدولي لمكافحة الإرهاب العالمي، حيث أعطيت أرقام تدل على تحكم الدولة في المجال الأمني بصفة كاملة.¹⁸

كل هذه الإجراءات التي اتخذتها الجزائر، أدت إلى تحسن كبير في الاستقرار السياسي خصوصا بداية منذ سنة 1999. فالقضاء على بقايا الفلول الإرهابية، وتكريس الديمقراطية من خلال المجالس المنتخبة، ورفع حالة الطوارئ سنة 2011، انعكس على تحسين صورتها لدى المؤسسات الدولية المهمة بتقييم مستوى الاستقرار السياسي في البلدان.

أما على صعيد الاستقرار الاجتماعي، تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد سياسة اجتماعية تحافظ على المكتسبات الاجتماعية للمواطن الجزائري، فمجانبة التعليم والصحة، ومنح السكن بصورة مجانية للفئات ذلت الدخل الضعيف، ودعم أسعار الوقود والكهرباء، ودعم المواد الغذائية الأساسية، وتقديم الإعانات للأسر الفقيرة، كلها عوامل أدت إلى استقرار النسيج الاجتماعي في الجزائر.

ويعتبر الاستقرار الاقتصادي من بين المقومات الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المفاهيم النظرية والتطبيقية. وتوجد عدة معايير ومؤشرات تؤخذ في الحسبان للدلالة على أن اقتصاد دولة ما يعرف حالة استقرار اقتصادي منها: مدى تقلب معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي، نسبة الميزانية العمومية إلى إجمالي الناتج المحلي، نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج

¹⁸ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2004، ص 119.

المحلي، تقلب سعر الصرف الحقيقي، عدد أزمات سعر الصرف خلال العشر سنوات الأخيرة... الخ.¹⁹

وبعد سقوط جدار برلين وانحيار النظرية الاشتراكية، أصبحت السوق المذهب الذي يهيمن على الساحة. وفرضت نفسها على الجميع عبر الإجراءات التي فرضتها المؤسسات الدولية. هذه الإجراءات فرضت على الجزائر على غرار العديد من الدول النامية، والتي تمثلت في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي. وقد أدت إلى تفاقم المديونية والتبعية الاقتصادية إلى الخارج وارتفاع البطالة واتساع دائرة الفقر وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وكذلك تقليص نصيب ميزانية الدولة المخصصة للنفقات الاجتماعية في القطاعات الحساسة مثل التربية والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية.²⁰ هذه الوضعية جعلت من الجزائر بلد لا ينعم بالاستقرار الاقتصادي خلال فترة التسعينات، وهي نتيجة حتمية لعدم الاستقرار السياسي الكبير في تلك المرحلة.

غير أنه مع نهاية التسعينات، ومع بداية عودة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية الجديدة، انقلبت الوضعية، وأصبحت الجزائر من بين أكثر الدول المستقرة اقتصاديا في المنطقة، فنتيجة لبرامج الإصلاحات المختلفة التي انتهجتها الحكومات بداية من سنة 1999، ونتيجة كذلك لبرامج الإنعاش الاقتصادي المختلفة المطبقة منذ سنة 2001، كان هناك استقرار في مختلف المؤشرات الاقتصادية للجزائر.

ثانيا: القوانين المتعلقة بالدخول والعمل

للقيام بسفر سياحي أو سفر أعمال إلى الجزائر، لا بد من الحصول على تأشيرة السفر من القنصليات الجزائرية، بتقديم دعوة مهنية أو دعوة خاصة. وعندما تكون التأشيرة ذات دخول متعدد، فيمكن أن تمنح لمدة ثلاث أشهر، أو ستة أشهر، أو سنة أو سنتين. كما أنها تتضمن مدة إقامة تصل إلى 90 يوما، بينما قد يصل التواجد الإجمالي في الجزائر إلى 180 يوم في السنة. ويمكن تسليم نوعين من التأشيرات:²¹

¹⁹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، ص 42.

²⁰ - عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 1996، ص 413.

²¹ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ التصفح 2015-04-12، الموقع: www.andi.dz

- تأشيرة أعمال: تسلم على أساس دعوة موجهة من طرف الشريك الجزائري أو رسالة تشغيل أو أمر بمهمة من المستخدم لطالب التأشيرة، وتكون هذه الوثائق مرفوقة بوثيقة حجز النزل أو شهادة تكفل من قبل الجهة التي وجهت الدعوة،
- تأشيرة عمل: تسلم على أساس عقد عمل وترخيص مؤقت للعمل سابق لرخصة العمل، تسلم من قبل المصالح المختصة المكلفة بالعمل، وكذا شهادة من قبل المستخدم مؤشر عليها من قبل المصالح المعنية.

وتستلزم الإقامة في الجزائر لمدة سنة أو أكثر حيازة بطاقة الإقامة، والتي يتطلب الحصول عليها التسجيل المسبق للمعني بالأمر، لدى القنصلية التي هو من رعاياها، ويكون ذلك بتقديم ملفا يحتوي على شهادة الميلاد، والدفتر العائلي وشهادة عمل مصلحة الأجانب التابعة للولاية المختصة إقليميا. أما بالنسبة للرعايا الأجانب الذين يمارسون أنشطتهم في الجزائر، فلا بد من أن يحصلوا على رخصة عمل أو ترخيص مؤقت، تسلمه مصالح مفتشية العمل للولايات المعنية. وتعتبر علاقات العمل بشقيها الفردي والجماعي أحد الجوانب الهامة في حياة المشاريع والمؤسسات المستخدمة العاملة في مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية. وقانون العمل في الجزائر من القوانين الحديثة، وتمتد جذوره إلى الفترة الاستعمارية التي كان يطبق فيها قانون العمل الفرنسي. أما بعد الاستقلال فقد كان هناك تسيير إداري لعلاقات العمل، وتجسد هذا التسيير ابتداء منذ صدور الأمر رقم 75-31 سنة 1975، والمتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص، بالإضافة إلى مجموعة من النصوص القانونية الأخرى المتعلقة بالعدالة في العمل، والمدة القانونية للعمل، إلى جانب بعض النصوص التنظيمية الأخرى. هذه النصوص وضعت من أجل تنظيم علاقات العمل.²²

لذلك فإن بداية تشكيل القانون الاتفاقي للعمل في الجزائر، كانت نتيجة ضغط ظروف وعوامل أدت إلى اعتماد الآليات الاتفاقية لتنظيم علاقات العمل الفردية منها والجماعية بمقتضى قوانين العمل الجديدة الصادرة سنة 1990، بعد فشل آليات التسيير الإداري التي كانت سائدة من قبل، نتيجة الصعوبات الكبيرة التي واجهتها المؤسسات المستخدمة عند تطبيق القوانين

²² - أحمية سليمان، قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، جامعة الجزائر، 2014، ص 5.

الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تحكم مرحلة التسيير الإداري لكافة النشاطات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية طول فترة اعتماد الاشتراكية قبل سنة 1990.²³

وتطبيقا لأحكام دستور 1989، الذي كرس التعددية في الجزائر، صدرت عدة قوانين جديدة مكرسة للطابع التعاقدى لعلاقات العمل، على خلاف الطابع التنظيمي الذي كانت تتميز به القوانين السابقة، هذه القوانين هي:

- القانون 90-02 المتعلق بتسوية المنازعات الجماعية في العمل وممارسة الحق في الإضراب،

- القانون 90-04 المتعلق بتسوية المنازعات الإدارية،

- القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل،

- القانون 90-14 المتعلق بممارسة الحق النقابي.

هذه القوانين تعتبر الإطار التشريعي المنظم للعمل في الجزائر، حيث حددت حقوق وواجبات الفرد العامل. فالمادتان 5 و6 من القانون 90-11 تلزم المؤسسات المستخدمة بتوفير مجموعة من الحقوق للفرد العامل منها: ممارسة الحق النقابي، المشاركة في الهيئة المستخدمة، الضمان الاجتماعي والتقاعد، الوقاية الصحية والأمن، الراحة، التشغيل الفعلي، التكوين المهني والترقية،... كذلك يخضع العامل في إطار علاقات العمل لواجبات حددتها المادة 7 من نفس القانون ومنها: أدائهم، بأقصى ما لديهم من قدرات، للواجبات المرتبطة بمناصب عملهم، المساهمة في مجهودات الهيئة المستخدمة لتحسين التنظيم والإنتاجية، أن يشاركوا في أعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف، أن لا تكون لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في مؤسسة أو شركة منافسة أو زبونة أو مقاوله من الباطن،... الخ.

ثالثا: سياسات أداء وهيكل الأسواق (خاصة المنافسة وسياسات الاندماج والاستحواذ)

لقد ظل المناخ الاستثماري في الجزائر بداية تسعينات القرن الماضي، يعاني من قصور كبير في مختلف التشريعات المنظمة للسوق بصفة عامة، وهذا نتيجة لدخول الجزائر في اقتصاد السوق بداية من سنة 1990 فقط، بالتالي كان لزاما، أن يمر بعض الوقت حتى اكتمال كل الإجراءات التشريعية والتنظيمية المنظمة لنشاط المؤسسات.

وشمل تطور البنية التشريعية لجال الأعمال في الجزائر، إصدار الأمر رقم 95-06 المتعلق بالمنافسة سنة 1995، وقد هدف هذا الأمر إلى تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها، وإلى

²³ - أحمد سليمان، المرجع نفسه، ص 6.

تحديد قواعد حمايتها قصد زيادة الفعالية الاقتصادية. وقد حددت المادة 4 في هذا الأمر أسعار السلع والخدمات التي تحدد بصفة حرة اعتماد على قواعد المنافسة باستثناء بعض السلع والخدمات الخاصة التي تعتبرها الدولة ذات طابع استراتيجي.

هذا القانون جاء ليعزز إطار سياسات الاستثمار في الجزائر، وذلك بفرض ظروف أداء الأعمال للمستثمرين سواء المحليين أم الأجانب، بصورة تتسم بسيادة الأطر القانونية المنظمة للعلاقات بين مختلف هؤلاء المتعاملون. ففي إطار تعزيز المنافسة، منعت المادة 6 في الأمر السابق كل الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقيات والاتفاقات الصريحة أو الضمنية عندما تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة أو الحد أو الإخلال بحرية المنافسة في سوق ما، لا سيما عندما ترمي إلى:²⁴

- تقليص الدخول الشرعي في السوق أو تقليص الممارسة الشرعية للنشاطات التجارية من طرف منتج أو موزع آخر،
- تقليص أو مراقبة الإنتاج أو منافذ التسويق أو الاستثمارات أو التطور التقني،
- اقتسام الأسواق أو مصادر التموين،
- عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السوق بالتشجيع المصطنع لارتفاع الأسعار أو لانخفاضها.

وقد تم إنشاء مجلس للمنافسة يكلف بترقية المنافسة وحمايتها حسب المادة 16 من هذا الأمر، حيث يرفع هذا المجلس تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية وإلى الهيئة التشريعية يتضمن تقدير درجة المنافسة في السوق ونجاعة إجراءات حماية المنافسة.

وقد تم العمل بالأمر رقم 95-06 إلى غاية إلغائه بواسطة المادة 73 من الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، ماعدا الباب الرابع والخامس والسادس منه. وقد أدخل الأمر الجديد المتعلق بالمنافسة بعض التعديلات على النص السابق وهذا ما يعكس السعي الدؤوب للمشروع الجزائري في تبني جملة من القوانين تعكس بحق بيئة حرة لأداء الأعمال. فعلي سبيل

²⁴ - أمر رقم 95-06 مؤرخ في 25 يناير 1995، يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9، الصادرة بتاريخ 22 فبراير 1995.

المثال، حددت المادة 6 من الأمر 03-03 العوامل المعرّقة للمنافسة إضافة إلى العناصر المذكورة في الأمر 95-06 ما يلي:²⁵

- تطبيق شروط غير متكافئة لنفس الخدمات تجاه الشركاء التجاريين، مما يحرمهم من منافع المنافسة،

- إخضاع إبرام العقود مع الشركاء لقبولهم خدمات إضافية ليس لها صلة بموضوع هذه العقود سواء بحكم طبيعتها أو حسب الأعراف التجارية.

وفيما يتعلق بالقوانين المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ، فقد جاءت في الفصل الثالث من الباب الأول في القانون 03-03 وقبلها في المادتين 11 و12 من القانون 95-06.

وقد عرف المشرع الجزائري في المادة 15 من هذا الأمر التجميع بأنه يتم عندما يكون هناك:

أ- اندماج مؤسستين أو أكثر كانت مستقلة من قبل،

ب- حصول شخص أو عدة أشخاص طبيعيين لهم نفوذ على مؤسسة على الأقل، أو حصول مؤسسة أو عدة مؤسسات على مراقبة مؤسسة أو عدة مؤسسات أو جزء منها بصفة مباشرة، أو غير مباشرة، عن طريق أخذ أسهم في رأس المال أو عن طريق شراء عناصر من أصول المؤسسة أو بموجب عقد أو أي وسيلة أخرى.

ج- إنشاء مؤسسة مشتركة تؤدي بصفة دائمة جميع وظائف مؤسسة اقتصادية مستقلة.

غير أن المادة 17 من نفس القانون أكدت على أن كل تجميع من شأنه المساس بالمنافسة، ولاسيما بتعزيز وضعية هيمنة مؤسسة على سوق ما، يجب أن يقدمه أصحابه إلى مجلس المنافسة الذي يبت فيه في أجل ثلاثة أشهر. كما نصت المادة 18، على أن أحكام المادة 17 تطبق كلما كان التجميع يرمي إلى تحقيق حد يفوق 40% من المبيعات أو المشتريات المنجزة في سوق معينة. وقد خولت المادة 19 لمجلس المنافسة أن يقبل التجميع وفق شروط من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة. كما يمكن للمؤسسات المكونة للتجميع أن تلتزم من تلقاء نفسها بتعهدات من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة.

²⁵ - أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003.

رابعاً: الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم العديد من دول العالم بتوقيع اتفاقيات دولية لحماية وتشجيع الاستثمار وتحقيق التكامل التجاري و/أو الاقتصادي، سواء في إطار جماعي، تحت إشراف مؤسسات دولية وإقليمية، أو في إطار ثنائي مع الدول الأخرى ولاسيما الدول التي تحظى بعلاقات اقتصادية أو استثمارية أو يأمل أن تشهد تنامياً في العلاقات في هذا المجال. وتتبع أهمية تلك الاتفاقيات من كونها تمثل خط الدفاع الثاني بعد القوانين المحلية للمستثمر الأجنبي في حال نشوب نزاع بينه وبين الدولة المضيفة للاستثمار.²⁶

وفي إطار انفتاح الجزائر على الاستثمارات الأجنبية، وسعيها منها إلى تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة لها من دول خارجية. انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف، الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار. وقد بلغ عدد الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الجزائر 47 اتفاقية، كما وقعت كذلك 7 اتفاقيات مختلفة نهاية سنة 2013.²⁷

خامساً: سياسات الخصوصية

إن انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بداية من تسعينات القرن الماضي، تطلب تنازل الدولة عن التسيير والاحتكار، وهو الأمر الذي يفرض بدوره تحويل السلطة الاقتصادية والقانونية، إما لصالح هيئات ومؤسسات عمومية مستقلة، أو لفائدة أشخاص خواص في إطار التعاون أو التنازل. وتنعكس الأسباب الحقيقة التي مهدت إلى إجراء عمليات الخصوصية في الجزائر من خلال العمليتين التاليتين:²⁸

أ- تحول القطاع الخاص الجزائري إلى رأسمال خاص، وهيمنة رأسمالية خاصة وطنية، وتبني الجزائر سياسية الباب المفتوح أمام الرأسمال الدولي، وجلب المصالح الأجنبية بتطوير مفهوم الشراكة في إطار عولمة الاقتصاد،

ب- أزمة نظام الإنتاج الصناعي الجزائري الذي يعتبر في الواقع أزمة تسيير الرأسمال من قبل الدولة، وهذه الأزمة ميزت المرحلتين الأساسيتين التاليتين:

²⁶ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011، ص 160.

²⁷ - UNCTAD, World investment report, investing in the SDGs: an action plan, New York and Geneva, 2014, p 222.

²⁸ - حميدي حميد، خصوصية المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 373.

- 1986-1988: أزمة تسيير الرأسمال من طرف الدولة (تدخل الدولة كمقاوم لم يسمح بالتوفيق بين الفعالية الاقتصادية عن طريق التحكم في التقنية، ومبدأ جنسية الاستثمار)، فرض منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية المؤسسة على شكل شركات تجارية (خصوصية الهياكل وتسيير تلك المؤسسات)،
- 1993-1995: أزمة تسيير الدولة للرأسمال بواسطة صناديق المساهمة (لم تتمكن الدولة من الفصل بين السيادة والتجارة) دفع الدولة، مرة أخرى، إلى التنازل عن السلطة القانونية والاقتصادية لصالح شركات رؤوس أموال (مجموعات صناعية ومالية)، أو شركات مراقبة متمثلة في الشركات العمومية القابضة المؤسسة بمقتضى الأمر 95-25 والمتعلق بتسيير رؤوس أموال الدولة التجارية.
- وقد أصدر المشرع الجزائري الأمر رقم 95-22 سنة 1995، يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، حيث حدد هذا الأمر القواعد العامة لخصوصية المؤسسات التي تمتلك فيها الدولة والأشخاص المعنويون التابعون للقانون العام، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، جزءاً من رأسمالها أو كله. وقد عرف هذا الأمر الخصوصية بأنها القيام بمعاملة أو معاملات تجارية تتجسد:²⁹
- إما في تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها، أو كل رأسمالها أو جزء منه، لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص،
- وإما في تحويل تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحدد كيفية تحويل التسيير وممارسته وشروطه.
- وقد حددت المادة 2 من هذا المرسوم المؤسسات التابعة للقطاعات التنافسية المعنية بعملية الخصوصية والتي تمارس مهامها في القطاعات التالية:
- الدراسات والإنجاز في مجال البناء والأشغال العمومية وأشغال الري،
- الفنادق والسياحة،
- التجارة والتوزيع،

²⁹ - أمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 غشت 1995، يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 03 سبتمبر 1995.

- الصناعات النسيجية، والصناعات الزراعية الغذائية،
- الصناعات التحويلية في المجالات التالية (الميكانيكية، الكهربائية، الإلكترونية، الخشب ومشتقاته، الورق، الكيماوية، البلاستيك، الجلود)
- النقل البري للمسافرين والبضائع،
- أعمال الخدمات المينائية والمطارية،
- التأمينات،

- الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يتعلق بكيفيات تطبيق الخوصصة، فقد جاءت في الباب الرابع من هذا الأمر، حيث يمكن أن تكون إما عن طريق:

أ- التنازل عن طريق السوق المالية

يمكن أن يتم التنازل باللجوء إلى السوق المالية، حسب الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها، إما بعرض بيع أسهم وقيم منقولة أخرى في بورصة القيم المنقولة، وإما بعرض علني للبيع بسعر ثابت، وإما بتضافر هذين الأسلوبين معا.

ب- التنازل عن طريق المزايدة

يتم التنازل عن الأسهم والقيم المنقولة الأخرى وكذلك التنازل الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسات العمومية القابلة للخوصصة عن طريق مزايدة محدودة أو مفتوحة وطنية و/أو دولية.

ج- خوصصة التسيير

تتحقق خوصصة التسيير عن طريق المزايدة المحدودة أو المفتوحة، الوطنية و/أو الدولية.

يعتبر الأمر 95-22 إطار مؤسساتي عام يعالج كل مسائل الخوصصة في الجزائر، ويرتكز هذا الإطار على أربع أجهزة هي: الحكومة، الهيئة المكلفة بالخوصصة، المجلس الوطني للخوصصة ولجنة مراقبة عمليات الخوصصة. ولتطبيق هذا الأمر صدرت 8 مراسيم تنفيذية هي:³⁰

- مرسوم تنفيذي رقم 96-104 يحدد كيفيات تنظيم مجلس الخوصصة وسيره،

³⁰ - Nacer-Eddine Sadi, La privatisation des entreprises publiques en Algérie, OPU, Algérie, 2005, pp 111-112.

- مرسوم تنفيذي رقم 96-105 يتضمن تحديد كفاءات تنظيم لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وسيرها،
- مرسوم تنفيذي رقم 96-106 يتضمن تعيين الهيئة المكلفة بالخوصصة،
- مرسوم تنفيذي رقم 96-133 يحدد لشروط ممارسة السهم النوعي وكفاءاتها،
- مرسوم تنفيذي رقم 96-134 يتعلق بشروط تلك الجمهور الأسهم والقيم المنقولة الأخرى في المؤسسات العمومية التي ستخصص وكفاءات ذلك،
- المرسوم التنفيذي 97-329 المحدد لشروط منح امتيازات خاصة والدفع بالتقسيم لصالح مقتني المؤسسات العمومية المخصصة،
- مرسوم تنفيذي رقم 98-194 يتضمن تعيين الهيئة المكلفة بالخوصصة،
- مرسوم تنفيذي رقم 98-195 يحدد قائمة المجموعة الأولى من المؤسسات العمومية التي ستخضع للخوصصة.

ونتيجة للصعوبات والمعوقات التي عرفها تسيير رأس مال الدولة وكذلك عملية الخوصصة التي بقت حبيسة الأطر النظرية وبدون نتائج واضحة، كانت هناك حتمية لإعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسسي لها، وذلك عن طريق التخفيف من الأجهزة والإجراءات وتوحيد النصوص المنظمة لهذه العملية. هذه الإجراءات كرسها الأمر 01-04 الصادر سنة 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها. هذا القانون قد ألغى في المادة 42 منه الأمر 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، والأمر رقم 95-25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة. إعادة الهيكلة هذه قامت بإعادة تنظيم القطاع العمومي الاقتصادي وإعادة تكوين الإطار المؤسسي للخوصصة ليشمل الهيئات التالية: مجلس الوزراء، مجلس مساهمات الدولة، وزير الاستثمار، لجنة مراقبة عمليات الخوصصة.³¹

وقد صدرت العديد من المراسيم التنفيذية لتطبيق النصوص الواردة في الأمر رقم 01-04 وهي:

- مرسوم تنفيذي رقم 01-253 يتعلق بتشكيل مجلس مساهمات الدولة وتسييره،

³¹ - أمر رقم 01-04 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 غشت 2001.

- مرسوم تنفيذي رقم 01-283 يحدد شروط ممارسة حقوق السهم النوعي وكيفيات ذلك،
- مرسوم تنفيذي رقم 01-353 يحدد شروط استعادة الأجراء مؤسستهم العمومية الاقتصادية وكيفيات ذلك،
- مرسوم تنفيذي رقم 01-345 يحدد تشكيلة لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وصلاحياتها .

هذه المراسيم والمؤسسات تعتبر الإطار المؤسسي والقانوني لسير عمليات للخوصصة في الجزائر إلى غاية الوقت الحالي .

وقد أكدت تعلية رئيس الحكومة رقم 58 بتاريخ 19 فيفري سنة 2003، على أن تنفيذ سياسات واستراتيجيات مشاركة الدولة والخوصصة، تتم في إطار الصلاحيات المخولة للمؤسسات التي حددها الأمر رقم 01-04. هذه التعلية اعتبرت أن شركة تسيير مساهمات الدولة تعتبر وكالة للخوصصة، تعمل في إطار سياق تحقيق البرامج التي اعتمدها مجلس مساهمات الدولة، وبالتنسيق مع وزير الاستثمار على إعداد الملفات المتعلقة بالخوصصة.

هذه الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتبسيط وتسهيل عمليات خوصصة المؤسسات العمومية، أدت إلى تحقيق بعض أهدافها وذلك بخوصصة كلية أو جزئية لمجموعة من المؤسسات نعرضها في الجدول رقم (3-1) .

جدول رقم(3-1): حصيلة خوصصة المؤسسات العمومية للفترة 2003-2007

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي
خوصصة كاملة	5	7	50	62	68	192
خوصصة جزئية (أكبر من 50%)	1	2	11	12	7	33
خوصصة جزئية (أقل من 50%)	0	3	1	1	6	11
استرجاع من قبل الأجراء	8	23	29	9	0	69
شراكة (مشاريع مشتركة)	4	10	4	2	9	29
بيع أصول للمشتريين الخواص	2	13	18	30	20	83
الإجمالي	20	58	113	116	110	417

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، تاريخ التصفح 01-04-2015، الموقع: www.mdipi.gov.dz/?Bilan-des-privatisations

يظهر الجدول رقم (3-1) أن عملية الخوصصة في الجزائر شهدت قفزة منذ سنة 2003، خصوصا أن عمليات الخوصصة للفترة 1995-2002، لم تشهد إلا خوصصة بعض المؤسسات العمومية فقط على غرار مؤسسة صيدال، فندق الهيلتون، الرياض سطيف، مركب الحديد والصب بالحجار. هذه القفزة تتجلى بوضوح خصوصا منذ سنة 2005، التي شهدت خوصصة 113 مؤسسة مقابل 58 مؤسسة سنة 2004، وشكلت عملية الخوصصة الكلية الصيغة الأكثر تحقيقا خلال هذه الفترة بنسبة تتجاوز 46%. تليها صيغة بيع أصول لمشتريين خواص بنسبة تقارب 20%.

سادسا: السياسات التجارية

تعد السياسات التجارية المعتمدة في الجزائر والمتعلقة بالحوافز الجمركية وغير الجمركية على الدخول، مساعدة للمستثمر الأجنبي بشكل كبير. فعلى صعيد الحوافز الممنوحة، يستفيد المستثمر الأجنبي من الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. كذلك يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. ويحدد الأمر رقم 03-04 لسنة 2003، القواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير، والذي ينص في مادته الثانية على أن عمليات تصدير واستيراد المنتجات يتم بجرية ماعدا عمليات تصدير واستيراد المنتجات التي تخل بالأمن والنظام العام وبالأخلاق.³² نلاحظ من خلال هذا الأمر أن مبدأ الحرية في التعاملات التجارية هو مضمون بقوة القانون في الجزائر. وتوجد بعض القيود الحاكمة لهذه التعاملات، ولكنها تعتبر مماثلة لتلك القيود الموجودة في أغلبية الدول الرأسمالية.

وتخضع عمليات استيراد وتصدير المنتجات إلى مراقبة الصرف وفقا للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض. هذا الإجراء لا يعتبر تقييد على المعاملات التجارية. فتتظيمات الصرف تتبع كذلك مثل المعاملات التجارية على إجراءات قبلية مثل التوطين البنكي. ويعتبر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر سائدا من تسعينات القرن الماضي، بالتالي يمكن استيراد أو تصدير معظم المنتجات ماعدا التي تمس بالنظام العام، الصحة العمومية

³² - أمر رقم 03-04 مؤرخ في 19 يوليو 2001، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عملية استيراد البضائع وتصديرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003.

والبيئة. على مستوى الرسوم الجمركية، فقد انخفض مستوى الحماية. هذا الاتجاه برز في سبتمبر 2005 عند دخول حيز التنفيذ لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومنذ جانفي 2009 بداية تنفيذ اتفاق منطقة التبادل الحر العربية.

وبداية من مارس 2010، أقر المرسوم التنفيذي رقم 10-89، أن كل شخص معنوي يمارس نشاط تجاري و/أو إنتاجي يقدم طلب إعفاء من الحقوق الجمركية قبل أي عملية استيراد حسب النموذج المرفق بهذا المرسوم.³³ بالتالي فإن أي عملية استيراد يجب أن تسبق بهذا الطلب للإعفاء من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر التي انضمت الجزائر لها. ويعتبر طلب الإعفاء من الحقوق الجمركية بمثابة رخصة إحصائية بغرض متابعة الواردات. هذا المرسوم تم تعديله سنة 2013 بالمرسوم التنفيذي رقم 13-85، الذي عدل المادة 2 منه وأضاف إمكانية تقديم طلب إعفاء من الحقوق الجمركية من قبل شخص طبيعي كذلك.

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية

أولاً: حجم السوق ومعدل نموه

تركز بعض النظريات الاقتصادية وغالبية الدراسات الميدانية على أهمية حجم السوق كمحدد رئيسي لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ككل، بحيث أن نشاطات الشركات متعددة الجنسيات يتطلب أسواق كبيرة وهذا لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير، لهذا كانت الأسواق كبيرة الحجم غالباً ما تستقطب أكثر الاستثمار الأجنبي المباشر. وتضم السوق الجزائرية ما يقارب 40 مليون نسمة حتى نهاية سنة 2014، ولكن لا يعتبر هذا المؤشر كافياً على التعبير عن حجم الطلب الفعلي في السوق الجزائرية، حيث يرتبط بالقدرة الشرائية للأفراد، وبالرجوع إلى البيانات المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي التي تأخذ في غالب الأحيان كمؤشر للتعبير عن حجم السوق وكذا بيانات متوسط الدخل الفردي التي تعتبر كمؤشر للقدرة الشرائية للأفراد والتي يوضحها الجدول رقم (3-2).

³³ - مرسوم تنفيذي رقم 10-89 مؤرخ في 10 مارس 2010، يحدد كيفية متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 14 مارس 2010.

جدول رقم (3-2): بيانات حجم السوق الجزائرية ومعدل نمو

السنوات	GDP (مليار \$)	السكان (مليون نسمة)	GDPper (\$) (%)	EG (%)
1996	46,941,496	29,845,208	1,572.83	4.1
1997	48,177,861	30,345,466	1,587.64	1.1
1998	48,187,780	30,820,435	1,563.50	5.1
1999	48,640,613	31,276,295	1,555.19	3.2
2000	54,790,059	31,719,449	1,727.33	2.2
2001	54,744,716	32,150,198	1,702.78	4.6
2002	56,760,289	32,572,977	1,742.55	5.6
2003	67,863,832	33,003,442	2,056.26	7.2
2004	85,324,997	33,461,345	2,549.95	4.3
2005	103,198,651	33,960,903	3,038.74	5.9
2006	117,026,655	34,507,214	3,391.36	1.7
2007	134,977,868	35,097,043	3,845.84	3.4
2008	171,000,163	35,725,377	4,786.51	2
2009	137,211,795	36,383,302	3,771.28	1.7
2010	161,207,305	37,062,820	4,349.56	3.6
2011	199,070,865	37,762,962	5,271.59	2.6
2012	205,788,796	38,481,705	5,347.70	3.3
2013	210,183,410	39,208,194	5,360.70	2.8
2014	214,063,173	39,928,947	5,361.10	4.1

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على data.worldbank.org

من الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي في الجزائر لم يعرف تغيرا كبيرا بين سنتي 1996 و 1999 وكذلك بين سنتي 2000 و 2002، ولكن بعد سنة 2002 نلاحظ الزيادة الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي ليلعب قرابة 114 مليار دولار سنة 2006، بعد أن كان حوالي 57 مليار دولار سنة 2002، وقارب 200 مليار دولار سنة 2011، ليلعب قيمة 214 سنة 2014. وهذا ما يعبر عن حجم سوق كبير في الجزائر، وبملاحظة بيانات متوسط الدخل الفردي نلاحظ زيادة كبيرة فيها حيث بلغ متوسط الدخل الفردي سنة 2014 قيمة 5361.10 دولار بينما كانت قيمته 3391 دولار في سنة 2006 مقابل 1572 دولار في سنة 1996، وهو ما يدل على تحسن القدرة الشرائية للأفراد خلال هذه الفترة الزمنية، وعلى الرغم من أن هذه القيم لا تضاهي تلك التي في الدول النامية أو الناشئة الأخرى، إلا أنها تعتبر قيم معتبرة كمؤشر جيد ومحفز لدخول الشركات الأجنبية المستثمرة. أما بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي فنلاحظ أنه بعد الطفرات التي شهدتها هذا المعدل مع بداية الألفية الجديدة، حيث وصلت قيمته حتى 7.2% سنة 2003، لم تشهد معدلات

النمو بعد سنة 2006 معدلات مهمة حيث لم تتجاوز قيمة 3.6% إلى غاية سنة 2013. ليعاود الارتفاع سنة 2014 إذ بلغ قيمة 4.1%

ويعتبر حجم السوق الكبير مهما أيضا لاستراتيجيات التكامل على أساس وفورات الحجم والنطاق. وعلى الرغم من الجولات المتتالية لتحرير التجارة المتعددة الأطراف لأغلبية دول العالم، وانخفاض أهمية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر للعديد من المنتجات، فإنه لا يزال حجم السوق مهم للخدمات غير القابلة للتبادل التجاري والسلع القابلة للتلف، والمنتجات التي ليست موحدة عالميا وتتطلب التخصص المحلي، والمنتجات التنافسية التي لها استجابة سريعة لتغيير أذواق المستهلكين، والمنتجات التي تتطلب خدمة واسعة لما بعد البيع. قد يكون الإنتاج في سوق ذو حجم كبير مستحسن أيضا إذا كانت تكاليف الإنتاج تخضع لتقلبات واسعة نتيجة تغيرات سعر الصرف.³⁴

ثانيا: إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية

تتميز الجزائر بموقع استراتيجي هام، فموقعها في شمال إفريقيا جعلها تتوسط الأسواق الأوروبية والإفريقية والعربية، ومساحتها الشاسعة كأكبر دولة ذات مساحة في إفريقيا جعلت منها ذات حدود مشتركة مع عدة بلدان هي: تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية والمغرب. كذلك يعتبر انضمام الجزائر لاتفاقية التبادل الحر مع الدول العربية عامل يوفر للمستثمر الأجنبي سوق كبير.

وقد قطعت الجزائر أشواط متقدمة في مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية، حيث عقدت في شهر جانفي 2015 الجولة الـ 13 من المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا منذ انطلاق مسار هذه المفاوضات سنة 1987. وقد توقع رئيس فوج العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة السيد Alberto D'Alotto قائلاً أنه إذا بذلت الجزائر الجهود اللازمة في هذه المسائل نستطيع أن نصل - خلال الندوة الوزارية للمنظمة في نهاية 2015 - بملف كامل، موضحاً أن محيط المنظمة يسوده جو من التفاؤل حيال احتمال انضمام الجزائر في سنة 2015. انضمام الجزائر المرتقب لمنظمة التجارة العالمية من شأنه أن يمنح للمستثمر الأجنبي حرية واسعة في تصريف منتجاته وإيصالها لمختلف دول العالم التي تعتبر أعضاء في هذه المنظمة.

³⁴ - UNCTAD, World investment report, trends and determinants, New York and Geneva, p 115.

ثالثا: توفر الموارد الخام

تعد الجزائر أكبر الدول الأفريقية سعة بمساحة تقدر بـ 2381741 كلم، حيث تزخر هذه المساحة بتنوع الأقاليم، وتعدد الموارد، وبالأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي المترتبة عليه.

وتتميز المنطقة الشمالية بكونها مركزا للتجمعات السكانية نظرا لاعتدال مناخها ورطوبة جوها وتنوع تضاريسها وصلاحية أجزاء معتبرة من أراضيها للزراعة. في حين يتميز الجنوب بكونه منطقة صحراوية تتربع على أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، تتسم بتوفرها على احتياطات معتبرة من الموارد الطبيعية والمواد الأولية ومصادر الطاقة وكثير من المعادن المهمة والغير مستغلة استغلالا كاملا. كما أن الجزائر بموقعها الجغرافي تعتبر مدخلا لأفريقيا ومنفذا مهما لأوروبا، فساحلها الممتد على طول 1200 كلم يجعلها تبدو من بين الدول المتوسطة الأكثر أهمية في توطيد الصلة لوجيستيكيا بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وقد باتت تشكل في ظل التكامل الإقليمي المرتقب مع دول الجوار: المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا حسب ما تأكده الدراسات الاقتصادية ذات التوجه الجغرافي، إحدى المواقع الجغرافية المرتقبة ذات المزايا الطبيعية الأكثر جذبا واستقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.³⁵

أ- الطاقة: تحتل الجزائر على الساحة الطاقوية الدولية المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات النفطية، والثامنة عشر في مجال الإنتاج، والثانية عشر في مجال التصدير، وتحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي المؤكدة، وتأتي في المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والثالثة في مجال التصدير بعد روسيا وكندا.³⁶ هذه الأرقام تجعل من الجزائر بلدا طاقويا في الفضاء المتوسطي، وتمنحها مكانة مهيمنة كونها أول منتج ومصدر للنفط والغاز الطبيعي في حوض المتوسط.

ولتعزيز والحفاظ على مكانة الجزائر في سوق النفط، قامت شركة سوناطراك بالعديد من الاستثمارات والاستكشافات نمثلها في الجدول رقم (3-3).

³⁵ - كما ل مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص 368.

³⁶ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ التصفح 14-04-2015، الموقع: www.andi.dz

جدول رقم (3-3): نشاط سوناطراك الاستكشافي والإنتاجي للفترة 2011-2013

2013	2012	2011	
32	31	20	استكشافات
12	10	07	نقط
4	0	03	نقط وغاز
5	10	05	غاز
11	11	05	غاز مكثف
			الآبار المنجزة
93	66	78	في إطار الاستكشاف
98	156	161	في إطار التطوير
49.4	50.9	54	إنتاج النفط (مليون طن)
127.2	132.5	139.9	الغاز الطبيعي (مليار م ³)

المصدر: التقرير السنوي لشركة سوناطراك، سنوات 2011، 2012، 2013، تاريخ التصفح 14-04-2015،

الموقع: www.sonatrach.com/rapport-annuel.html

من الجدول رقم (3-3) نلاحظ أنه في خلال سنة 2013، قامت شركة سوناطراك بالعديد من الاستثمارات، أفضت إلى 32 استكشاف جديد من بينها 29 استكشاف بمجهودها الخاصة. وتمثلت استكشافات النفط في 12 استكشاف، واستكشافات النفط والغاز 4، أما البقية فتمثل استكشافات للغاز وللغاز المكثف. هذه الاستكشافات قاربت تقريبا تلك المتحققة سنة 2012. وعلى صعيد الطاقة الإنتاجية للجزائر من النفط الخام سنة 2013 فهي تقدر بـ 49.4 مليون طن من النفط الخام. حيث سجلت انخفاض بنسبة 2.95% من إنتاجها سنة 2012، ونلاحظ أن إنتاج الجزائر من الغاز أيضا انخفض في سنة 2013 عن المستوى الذي حققته سني 2012 و2011.

ونتيجة لتعافي الاقتصاد الجزائري بداية الألفية الجديدة، الذي أدى إلى تحسن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، مما زاد من نسبة استهلاك الكهرباء للفترة 2001-2011. هذه الزيادة في الطلب قابلها زيادة في الإنتاج قدرت سنة 2011 بـ 11389 ميغاواط بعد أن كانت في سنة 2001 تقدر بـ 5300 ميغاواط. هذه الزيادة في الإنتاج كانت نتيجة جهود استثمارات كبيرة قامت بها شركة سونالغاز، ونتيجة لفتح القطاع على

الاستثمارات الأجنبية بداية من سنة 2005، حيث ولغاية سنة 2014 هناك 7 شركات تعمل بالشراكة مع شركة سونالغاز لتوليد الطاقة الكهربائية.³⁷ وتبلغ الطاقة الإنتاجية للكهرباء في الجزائر سنة 2013 مقدار 14946 ميغاواط. وتعتبر نسبة تغطية المنازل بشبكة الكهرباء والغاز من بين أكبر النسب في العالم، إذ تغطي 99% من المنازل الجزائرية بالكهرباء، و52% بشبكة الغاز. ويقدر طول شبكة الكهرباء في الجزائر سنة 2014 بـ 317097 كلم، بينما يقدر طول شبكة الغاز الطبيعي بـ 91079.³⁸

ب- المعادن: تعتبر الجزائر من البلدان الغنية بالمعادن، ويتصدر الحديد قائمتها، ويتمركز على الحدود الجزائرية التونسية، وبالتحديد بمنجم الوزنة وبوخضرة، ويبلغ حجم الإنتاج السنوي حوالي 35 مليون طن سنويا. كما يحتوي غار جبيلات بتندوف على حقل حديد من أكبر الحقول في العالم باحتياطي قدره 2 مليار طن وهو ذو نوعية ممتازة، إلا أنه غير مستغل لبعده عن مناطق التصدير والتصنيع بحوالي 2000 كلم بحكم موقعه الجغرافي. أما بقية المعادن الأخرى فهي الفوسفات وأهم مناجمه في شرق الجزائر في جبل العنق والكوييف باحتياطي يفوق 1 مليار طن وبإنتاج سنوي يقدر بـ 1.2 مليون طن. هذا بالإضافة إلى الزنك والرصاص في عين بربر قرب عنابة، والزنابق في الرغاية بإنتاج يقدر بـ 23 ألف طن سنويا.³⁹

ج: الثروة الغابية: تغطي الغابات أربع ملايين هكتار منها 700.000 هكتار ذات تشجير حديث أنجز في إطار عمليات التشجير التي قامت بها البلاد منذ الاستقلال، وهناك مشروع كبير سمي بالسد الأخضر على شكل حاشية غابية من الشرق إلى الغرب في المنطقة الشمالية للصحراء، طوله 1500 كلم، وعرضه 20 كلم، أما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رئيسية في الشمال وتغطي 650.000 هكتار منها 60% من الصنوبر، وفيما يخص الأراضي الزراعية فهي متواجدة بشكل رئيسي في المنطقة الشمالية والداخلية فالمنطقة الشمالية تزرع بها الحنظل والفواكه، أما المنطقة الداخلية فهي موجهة بشكل كبير لزراعة الحبوب.⁴⁰

³⁷ - وزارة الصناعة والمناجم، تاريخ التصفح 14-05-2015، الموقع: www.mem-algeria.org

³⁸ - شركة الكهرباء والغاز، تاريخ التصفح 15-05-2015، الموقع: www.sonalgaz.dz

³⁹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، سبتمبر 2005، ص 78.

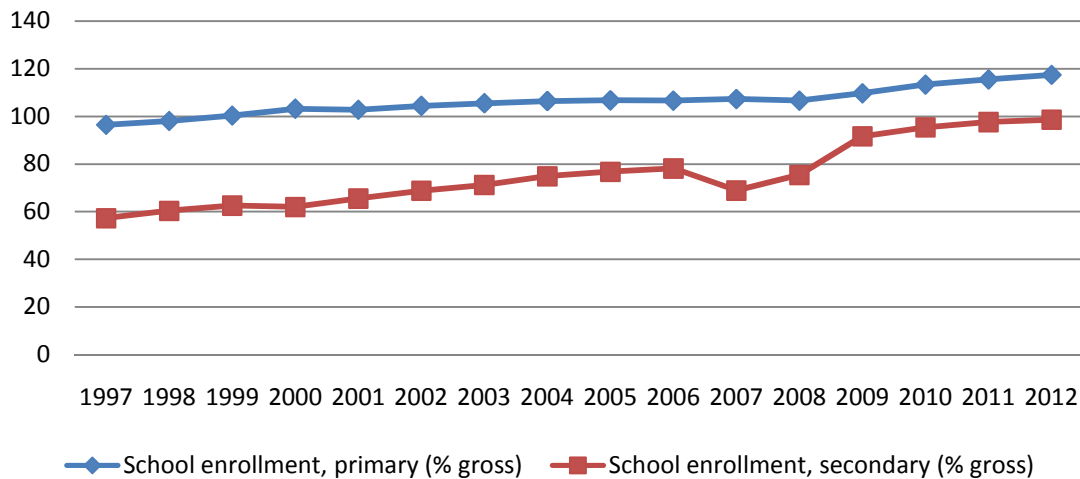
⁴⁰ - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 9.

وتعتزم الجزائر تجسيد مشاريع كبرى لتعزيز الثروة الغابية والمقدرة بـ 4.7 مليون هكتار سنة 2014. وتهدف هذه البرامج أساسا إلى إعادة تشكيل الأنظمة البيئية للغطاء الغابي بصورة تسمح باستعادة المساحات الغابية الشاسعة التي تسبب الحرائق سنويا في إتلافها. وتمحور هذه البرامج على ثلاث مبادرات وهي: إعادة تشكيل الثروة الغابية من خلال التشجير في إطار مشاريع تهيئة الغابات، ومحاربة ظاهرة التصحر في مناطق السهوب، وحماية مصبات الأحواض وتنمية المناطق الجبلية. وستشمل عملية محاربة التصحر مساحة إجمالية تقدر بـ 2 مليون و 500 ألف هكتار موزعة عبر 38 ولاية. موازاة مع ذلك، باشرت وزارة القطاع منذ سنة 2000 مشاريع سمحت بتشجير 716 ألف هكتار منها 230 ألف مخصصة للأشجار المثمرة. وتطمح ذات المصالح في إطار نفس المخطط استكمال عمليات التشجير لتبلغ مساحة تقارب المليون و 246 ألف هكتار في آفاق 2020.⁴¹

رابعا: العمالة

تعتبر جودة التعليم الأساسي والثانوي من المحددات الرئيسية لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة. لذلك من الضروري بـ مكان انتهاج سياسات تربوية جديدة مفادها إحلال الأساليب التربوية الحديثة المتمثلة في تطوير الفهم والابتكار والقدرات الذهنية والفكرية بدلا من الحفظ والتلقين، بما يكفل رفع مستوى تحصيل الفرد خاصة في مجال الرياضيات والعلوم.⁴²

شكل رقم (3-2): تطور عدد التلاميذ في الجزائر للفترة 1996-2012



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على data.worldbank.org

⁴¹ - وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ التصفح 16-04-2014، الموقع: www.aps.dz

⁴² - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، سبتمبر 2014، ص 38.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-2) أن معدل التقييد في مرحلة التعليم الأساسي في الجزائر تتجاوز 100% منذ سنة 1999 (وتعني عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية والمتوسطة مقسوما على عدد الأطفال الإجمالي في نفس العمر)، هذه النسبة تعد مرتفعة إذا تقدر النسبة العالمية سنة 2011 بـ 91%. كذلك نلاحظ زيادة في معدل التقييد في مرحلة التعليم الثانوي في الجزائر خلال هذه الفترة، لتبلغ سنة 2012 حوالي 98%، كذلك تعتبر هذه النسبة مرتفعة حيث تقدر النسبة العالمية لهذا المؤشر سنة 2011 بـ 71.2%.

وتتوفر الجزائر على قدرات بشرية هائلة وذات مستوى تكويني مرتفع، هذه القدرات يعكسها العدد المتزايد للطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية في مرحلتي التدرج وبعد التدرج والتي نعرضها في الجدول رقم (3-4).

جدول رقم (3-4): تطور عدد الطلبة بالجامعة الجزائرية للفترة 1996-2012

السنة	في التدرج	ما بعد التدرج
1997-1996	285554	16941
2000-1999	407975	20846
2006-2005	743054	37787
2010-2009	1034313	58975
2011-2010	1077945	60617

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية، ص ص 46-36.

- الديوان الوطني للإحصاء، الموقع: www.ons.dz

من الجدول رقم (3-4) نلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية، سواء في مرحلة التدرج، أو مرحلة ما بعد التدرج. ونلاحظ أن عدد الطلبة في التدرج تجاوز المليون طالب خلال السنة 2010-2009، وقد تضاعف هذا العدد بـ 3.77 مرة بين سنتي 1997-1996 و 2011-2010. كذلك نلاحظ أن عدد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج قد تضاعف خلال نفس الفترة بـ 3.57 مرة ليبلغ 60617 طالب. هذه المعطيات تؤكد أن الجامعات الجزائرية توفر يد عاملة مؤهلة ذات تكوين عالي وبنسبة معتبرة لسوق العمل، بحيث لا يحتاج توظيفهم إلا إلى رسكلة بسيطة.

خامسا: البنية التحتية المادية

لقد أنجزت الجزائر بنية تحتية لخدمة اقتصادها وتحسين مناخ الاستثمار فيها بغية جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، ومن أهم عناصر هذه البنية التحتية نجد:

أ- شبكة النقل

تتوفر الجزائر على شبكة من الطرق البرية تقدر بـ 114102 كلم، من بينها 29573 كلم طرق وطنية، وتعتمد هذه الشبكة الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي. كذلك تتوفر الجزائر على طريق سيار شرق-غرب يبلغ طوله 1216 كلم.⁴³

وتبلغ شبكة السكة الحديدية في الجزائر 4691 كلم سنة 2012، بقدرة نقل 1248 مليون طن-كلم للسلع، وبقدرة نقل 1040 مليون راكب-كلم للأشخاص. وفيما يتعلق بالنقل الجوي فتتوفر الجزائر على 35 مطار منها 13 مطار دولي. وسجلت الحركة الملاحية في الجزائر سنة 2013 ما مقداره 56736 رحلة من داخل الوطن إلى الخارج، كما أن قيمة الشحن بالنقل الجوي لنفس السنة بلغت 17 مليون طن-كلم، فيما تم نقل 4535326 مسافر.⁴⁴ أما النقل البحري، فتتوفر الجزائر على 51 ميناء بحري، بما فيها 11 ميناء تجاري، مينائين للبترول و41 ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه.⁴⁵

ب - شبكة الاتصالات

يضم سوق الاتصالات في الجزائر ثلاث متعاملين: الجزائرية للاتصالات، أوراسكوم للاتصالات الجزائر والوطنية للاتصالات الجزائر. وقد بلغ عدد المشتركين فيهم سنة 2014 ما يقارب 37.250 مليون مشترك. وفيما يتعلق بتقنية الجيل الثالث، فإن تغطية الولايات من قبل المتعاملين الثلاثة نهاية 2014 كانت كما يلي: الجزائرية للاتصالات 25 ولاية، الوطنية للاتصالات 25 ولاية وأوراسكوم للاتصالات 20 ولاية، وهذا ما يمنح تغطية 39 ولاية بهذه التقنية على الأقل من قبل متعامل واحد. أما مشتركي الأنترنت عالي التدفق، فقد سجلت الجزائر 9816143 مشترك نهاية سنة 2014، وتمثل اشتراكات الأنترنت الثابت فيها

⁴³ - KPMG, Guide investir en Algérie 2015, p 26.

⁴⁴ - قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع: data.worldbank.org

⁴⁵ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ التصفح 16-04-2015، الموقع: www.andi.dz

1510273 مشترك، بينما البقية تمثل اشتراكات الانترنت في الهاتف النقال وتقنية الجيل الرابع.⁴⁶

سادسا: تكلفة الأصول والموارد

تعتبر تكلفة الأصول والموارد في الجزائر منخفضة وتنافسية، وهذا لما تزخر به من موارد وإمكانات مادية وبشرية. ونظرا لكون الجزائر بلد منتج للطاقة، بالتالي تعتبر تكلفتها جد منخفضة مقارنة بالدول الأخرى، مثلا سعر اللتر من البنزين يقدر بـ 0.29 دولار، بينما سعر اللتر من الديزل يقدر بـ 0.17 دولار. كذلك فإن سعر الكهرباء والغاز تعد منخفضة. هذا الانخفاض في الطاقة يجعل الجزائر بلد تنافسي من حيث تكلفة العديد من المدخلات في العملية الإنتاجية، وذلك نظرا لانعكاساتها على تكلفة النقل، وتكلفة استخراج المواد الأولية وتكلفة صنع المنتجات الوسيطة. كذلك تعتبر تكلفة اليد العاملة في الجزائر منخفضة، فالحد الأدنى للأجر القاعدي هو 205 دولار، ويبلغ مستوى الأجور في القطاع الخاص بين 205 و795 دولار.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

في سعيها لتحقيق التنمية المنشودة، دأبت تونس منذ استقلالها على توفير المناخ الملائم للاستثمار بغية تحقيق معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي، وعلى غرار بقية دول العالم زادت تونس مجهوداتها منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحت الوسيلة الدولية الأمثل لتوفير رؤوس الأموال ونقل المعرفة إلى الدول النامية، حيث اعتمدت جملة من السياسات لتحسين مناخها الاستثماري وفق متطلبات الشركات متعددة الجنسيات نعرضها ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: تيسير أعمال الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر مجلة تشجيع الاستثمار الصادرة في 27 ديسمبر 1993، المرجع الأساسي للمستثمرين المحليين والأجانب. وهو يكرس حرية الاستثمار ويعزز انفتاح الاقتصاد التونسي على الخارج مع ضمان معاملة غير تمييزية للمستثمرين الأجانب مقارنة بالمستثمرين المحليين. كما

⁴⁶ - سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، حوصلة ضبط سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية وسوق البريد، 2014،

تضع المجلة مخطط إنشاء المشاريع والحوافز المقدمة للمستثمرين، وتحتوي على مجموعة من المزايا الضريبية التي تشمل جميع القطاعات.

أولاً: تعزيز الاستثمار والحوافز الاستثمارية

بدخولها حيز التنفيذ في جانفي 1994، بصدر القانون رقم 93-120، المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، كانت مجلة تشجيع الاستثمار الإطار المنظم للاستثمار في تونس سواء من طرف المستثمر المحلي أو المستثمر الأجنبي.

وتضبط مجلة تشجيع الاستثمار نظام بعث المشاريع وتشجيع الاستثمارات في تونس من قبل مستثمرين محليين أو أجانب، مقيمين أو غير مقيمين، أو بالمشاركة، وهذا في الأنشطة التالية: الفلاحة والصيد البحري، الصناعة المعملية، الأشغال العامة، السياحة، الصناعات التقليدية، النقل، التربية والتعليم، التكوين المهني، الإنتاج والصناعات الثقافية، التنشيط الشبابي والعناية بالطفولة، الصحة، حماية البيئة والمحيط، البعث العقاري، أنشطة وخدمات غير مالية أخرى. وتجز الاستثمارات حسب الفصل الثاني من المجلة في الأنشطة المعروضة بجرية.⁴⁷

وقد أقر المشرع التونسي حرية الاستثمار في المشاريع المنجزة في إطار هذه المجلة للمستثمر الأجنبي المقيم وغير المقيم، إلا أن هناك بعض أنشطة الخدمات التي يجب أن تخضع لموافقة مسبقة من قبل اللجنة العليا للاستثمار إذا تجاوزت مساهمة الرأسمال الأجنبي فيها نسبة 50%.

وتستفيد المشاريع الاستثمارية في تونس سواء المتعلقة بالإحداث أو التوسيع أو التجديد أو إعادة التهيئة أو تغيير النشاط، من عدة مزايا وإعفاءات، منحها مجلة تشجيع الاستثمار. هذه المزايا تستند وجوبا إلى "نظام التصريح المسبق"، وتتكون هذه الحوافز من حوافز مشتركة بين جميع القطاعات، وأخرى خصوصية يستفيد منها كل قطاع دون الآخر. وتتركز هذه الحوافز في المشاريع التي تعمل على:⁴⁸

- التنمية الجهوية،
- إحداث عدد مهم من مناصب الشغل،
- التنمية السياحية،

⁴⁷ - قانون عدد 120 لسنة 1993، مؤرخ في 27 ديسمبر 1993، يتعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات.

⁴⁸ - Kamel Sebti, Investir en Afrique du nord, étude comparative Algérie, Tunisie, Maroc, EDISCA, Maroc, 2006, p 439.

- النهوض بالتكنولوجيا والبحوث،

- تشغيل الشباب،

- التنمية الوطنية.

وتولي المجلة أهمية خاصة للنشاطات ذات أهمية خاصة والتي هي: التصدير، تشجيع التنمية الجهوية، التنمية الفلاحية، المقاولات الجديدة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاعات التي تهتم وتحافظ على البيئة، اقتصاديات الطاقة، التكوين، البحوث والتنمية، التربية، التعليم العالي، الصحة والصناعات الثقافية.⁴⁹

وتنص المجلة على استفادة الاستثمارات من مجموعة مزايا، وتبجلى في مجموعة من المزايا الضريبية سواء المباشرة أو غير المباشرة. الحوافز الضريبية تتعلق بالضريبة غير المباشرة، الرسوم الجمركية، رسوم التسجيل والضريبة على الدخل. هذه المزايا قد تكون محل إعفاء كلي أو جزئي، ويتم منحها تبعا لنوع النشاط ومنطقة الإنشاء. ومن بين هذه المزايا نجد:⁵⁰

- الإعفاء الضريبي الكلي على الأرباح على مدى السنوات العشر الأولى لعائدات الصادرات والمشاريع الزراعية،

- دفع ضريبة بسعر مخفض بنسبة 10٪ عن العام الـ 11 للإيرادات الصادرات والمشاريع الزراعية،

- الإعفاء الكلي من الأرباح والدخل المعاد استثمارها،

- الإعفاء التام من الرسوم والضرائب على المعدات الرأسمالية بما في ذلك معدات نقل البضائع والمواد الخام والمنتجات نصف المصنعة بالنسبة للشركات المصدرة، بالإضافة إلى إلغاء التعريفات على واردات المعدات والمواد الخام من الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،

- إعفاء كامل من ضريبة الدخل لمدة 5 أو 10 سنوات، لمشاريع تقع في مناطق التنمية الجهوية وفقا لأولوية للمنطقة، على النحو المعروض في الجدول رقم (3-5).

⁴⁹ - Samira Aijiti, L'apport de la gouvernance à la promotion des investissements étranger direct : Cas du Maroc/Tunisie, Mémoire des études supérieures Approfondies, Université Mohammed 5, Maroc, 2010, p 215.

⁵⁰ - Agence de promotion de l'investissement extérieur, guide de l'investisseur étranger en Tunisie, 2013, p 7.

جدول رقم (3-5): الحوافز الجبائية والمالية بعنوان الاستثمار في المناطق التي تتطلب تنمية جهوية

منطقة تنمية جهوية ذات أولوية	منطقة تنمية جهوية مجموعة ثانية	منطقة تنمية جهوية مجموعة ثالثة	
100% خلال العشرة سنوات الأولى، ولا يتجاوز 50% خلال العشر سنوات اللاحقة	100% خلال العشرة سنوات الأولى	100% خلال الخمسة سنوات الأولى،	خصم الدخل الناتج عن النشاطات
إعفاءات غير محدودة بزمان	إعفاءات غير محدودة بزمان	لا توجد	المساهمة في صندوق ترقية سكك الحديد
إعفاءات غير محدودة بزمان	إعفاءات غير محدودة بزمان	لا توجد	الضرائب على التدريب المهني
100% خلال العشر سنوات الأولى من النشاط	100% خلال الخمس سنوات الأولى، ثم تنخفض تدريجياً خلال الخمس سنوات اللاحقة (80%، 65%، 50%، 35%، 20%)	100% خلال العشر سنوات الأولى	التكفل بأعباء الضمان الاجتماعي لأرباب العمل
25% حد أقصى 1.5 مليون دينار تونسي	15% حد أقصى 1 مليون دينار تونسي	8% حد أقصى 0.5 مليون دينار تونسي	مزايا مالية في شكل دعم، بما في ذلك رأس المال العامل بمحد أقصى قدره 10% من تكلفة المشروع
85%	75%	25%	دعم النفقات على البنية التحتية

المصدر:

Agence de promotion de l'investissement extérieur, guide de l'investisseur étranger en Tunisie, 2013, p 14.

من الجدول رقم (3-5) نلاحظ أن المستثمر في تونس يستفيد من مجموعة كبيرة من الحوافز التي جاءت في شكل إعفاءات ومزايا مالية ومنح للدعم، ونلاحظ كذلك أن هذه المنح تزيد نسبتها كلما كان الاستثمار المنجز في مناطق جهوية ذات الأولوية للتنمية.

وتمنح المزايا الجبائية المشتركة للمستثمر المعروضة في المواد 7، 8 و 9 من مجلة تشجيع الاستثمارات من خلال تصريح بسيط من طرف المستثمر، أما المزايا المالية فتمنح بقرار من الوزير المعني بعد موافقة لجنة منح المزايا. وفيما يتعلق بالمزايا الخاصة فتمنح بعد موافقة اللجنة العليا للاستثمار.

ثانياً: الفساد والبيروقراطية

ينظر إلى الفساد في تونس على أنه تحد كبير، فقد كشفت أحداث 14 جانفي 2011، على أن جهاز الدولة السابق قام بإعطاء النخبة الحاكمة وشبكتها مزايا وأرباح غير

مستحقة، كما تم استخدام أجهزة الدولة لخدمة مصالحهم الخاصة. هذه النخبة سمحت للفساد بالتسلل إلى قلب الدولة. هذا الاستيلاء على النظام القائم، وتراجع دور الإدارة العامة، والتوجه نحو الليبرالية الاقتصادية دون تقاليد أو مؤسسات فاعلة، قد شكلت الجزء السفلي من إطار الارتفاع التدريجي لظاهرة الفساد في تونس.⁵¹

ومنذ عام 2011، قامت الحكومات الانتقالية بمحاولات كبيرة للتخلص من تركة الفترة الماضية والاندماج التدريجي في دولة سيادة القانون وإقامة الحكم الرشيد. وقد تم ذلك من خلال العديد من المبادرات. أولى هذه المبادرات كانت إنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، وذلك بواسطة المرسوم 7 لسنة 2011. تتعهد هذه الهيئة بالكشف عن الحقائق عن حالات الفساد والرشوة التي قام بها أو استفاد منها أي شخص مادي و/أو معنوي عمومي أو خاص أو مجموعة أشخاص بفعل موقعه في الدولة أو الإدارة أو بفعل قرابته أو مصاهرته أو أي علاقة أخرى مهما كانت طبيعتها مع مسؤول أو مجموعة مسؤولين في الدولة خاصة خلال الفترة الممتدة من 7 نوفمبر 1987 إلى 14 جانفي 2011. وفي هذا الإطار تتعهد الهيئة الفنية بتجميع المعلومات والوثائق والشهادات التي من شأنها أن تمكن من تقصي الحقائق بخصوص ارتكاب جرائم فساد مالي أو إداري أو جرائم إرشاء. والتثبت في المعلومات والوثائق المجمعة ومدى صحتها قبل إحالتها على السلطات القضائية المختصة قصد تتبع مرتكبي هذه الجرائم.⁵²

وقد تم حل هذه اللجنة وتعويضها بهيئة عمومية مستقلة تسمى "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، وذلك بواسطة المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011، هذه الهيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتهدف هذه الهيئة مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص وذلك خاصة بتطوير جهود الوقاية منه وتيسير كشفه وضمان تتبع مرتكبيه وردعهم ودعم الجهود الدولي للحد منه وتقليص آثاره والعمل على استرجاع عائداته. وتتولى الهيئة القيام خاصة بالمهام التالية:⁵³

⁵¹ - Instance Nationale de lutte contre la Corruption, Atelier sur la validation d'une stratégie nationale de la lutte contre la corruption, consulté le 28-04-2015, Site : www.anticor.tn/?id=5

⁵² - المرسوم عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.

⁵³ - مرسوم إطاري عدد 120 لسنة 2011 مؤرخ في 14 نوفمبر 2011 يتعلق بمكافحة الفساد.

- اقتراح سياسات مكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها باتصال مع الجهات المعنية،
 - إصدار المبادئ التوجيهية العامة باتصال مع الجهات المعنية لمنع الفساد،
 - الكشف عن مواطن الفساد في القطاعين العام والخاص،
 - تلقي الشكاوى والإشعارات حول حالات الفساد والتحقيق فيها وإحالتها على الجهات المعنية بما في ذلك القضاء،
 - إبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بمكافحة الفساد،
 - تيسير الاتصال بين مختلف المصالح والجهات المعنية بمكافحة الفساد وتدعيم التفاعل فيما بينها،
 - جمع المعطيات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالفساد لإحداث قاعدة بيانات بهدف استغلالها في إنجاز المهام الموكولة إليها،
 - نشر الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد عن طريق الحملات التحسيسية وإقامة الندوات واللقاءات وإصدار النشرات والأدلة وتنظيم الدورات التدريبية والإشراف على برامج التكوين،
 - إنجاز البحوث والدراسات ذات العلاقة بمكافحة الفساد أو المساعدة على إنجازها.
- كذلك في مجال محاربة البيروقراطية، فقد أقر هذا المرسوم الإطار في مادته الخامسة ضمان الدولة إقرار برنامج شامل لتبسيط الإجراءات الإدارية وعصرتها، خاصة عن طريق اعتماد تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في إسداء الخدمات الإدارية وترشيد التصرف في الموارد والنفقات والمشتريات العمومية.

ثالثاً: المرافق الاجتماعية

- تتوفر تونس على شبكة واسعة من مؤسسات التعليم الأجنبية، التي تقدم خدمات التعليم باللغة الأجنبية، ووفق المقررات الدراسية لهته الدول. وتملك وكالة التعليم الفرنسي في الخارج 12 مؤسسة تعليمية معتمدة في تونس وهي:⁵⁴
- أ- مؤسسات معتمدة مسيرة مباشرة من طرف الوكالة عددها 9 وتمثل في 6 مدارس ابتدائية، متوسطة واحدة ومؤسستين مدججتين متوسطة-ثانوية،
 - ب- مؤسسات معتمدة مسيرة بالشاركة من طرف الوكالة وشركاء آخرين عددها 3 وتمثل في مدرسة دولية ومجمع مدرسي وثانوية.

⁵⁴ - Agence pour l'enseignement français à l'étranger, consulté le 22-04-2015, site : www.aefe.fr/

تتواجد هذه المؤسسات التعليمية أساسا في العاصمة تونس (5 مؤسسات) وفي أهم المدن التونسية على غرار بنزرت، المرسى، نابل، سوسة. وتضم هذه الشبكة 8568 تلميذ، من بينهم 3569 تلميذ من جنسية فرنسية.

وتعتبر تونس، من عدة نواحي، بأنها أفضل دول حوض البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي والإفريقي من قبل ديناميكيتهما، وهي أيضا البلد الذي يجمع تماما التقليد والحداثة. فهي تقع عند تقاطع الحوض الشرقي والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، حيث يفصلها عن أوروبا مضيق صقلية على بعد 140 كيلومترا. هذا الموقع الجغرافي، جعل تونس على مفترق طرق الحضارات في الماضي، ومركزا للاستثمار فضلا عن التجارة والإنتاج. وتوفر المدن التونسية العديد من التسهيلات للمقيمين الأجانب مثل المساكن الراقية بأسعار معقولة والمدارس المخصصة للأجانب والخدمات الصحية الرفيعة فضلا عن عديد الأنشطة الترفيهية داخل فضاءات سياحية رفيعة المستوى.

ومع طول شريطها الساحلي الذي يبلغ 1300 كلم، ومناظرها المتراوحة بين الغابات الشمالية والصحراء والواحات الجنوبية، توفر تونس وجهة سياحية بفضل ثراء وتنوع العروض التي تقدمها (السياحة الصحراوية والشواطئ، والثقافة، والمؤتمرات، ومارينا والجولف والعلاج بمياه البحر...). هذه المزايا جعلت تونس تجذب عدد كبير من السياح (4 ملايين سائح سنويا) وبالتالي، تعتبر الوجهة السياحية الأولى في جنوب البحر الأبيض المتوسط. أما الخدمات الفندقية، فيوجد في تونس 800 وحدة فندقية من فئات مختلفة، ما يقرب من 350 من المطاعم السياحية، وخمسة مراسي لليخوت 1500 من الأرصفة والعديد من المتنزهات الترفيهية وعشرة ملاعب غولف منتشرة في جميع المناطق السياحية في البلاد.

المطلب الثاني: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي

منذ استقلالها عام 1956، اعتمدت تونس على نظام سياسي رئاسي ذو تعددية حزبية، حيث تواجدت بها عدة أحزاب سياسية، بلغ عددها 8 أحزاب. في الواقع، كانت هذه الأحزاب مجهرية، ولا تملك أي مقدرة على توجيه الحياة السياسية، وتركزت السلطة بيد الرئيس وحزب السلطة "التجمع الدستوري الديمقراطي".

عرفت تونس منذ استقلالها إلى غاية أحداث 14 جانفي 2011، تداول السلطة السياسية بين رئيسين فقط، حيث بعد استقلال تونس سنة 1956، تم إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية بجلع الملك محمد الأمين باي وتم تنصيب الحبيب بورقيبة كأول رئيس للجمهورية. ودامت فترة رئاسته للبلاد مدة 30 سنة وذلك بعد أن قام بتعديل الدستور سنة 1974، وأسند لنفسه رئاسة تونس مدى الحياة. وفي 7 نوفمبر 1987، قام الوزير الأول زين العابدين بن علي، بإزاحة بورقيبة من الحكم، ونصب نفسه رئيسا للبلاد. وعلى غرار سابقه، تركزت الحياة السياسية بيد الرئيس التونسي، بالرغم من إجراءات انتخابات سنة 1999 كانت محسومة سلفا لصالحه، كما قام بتعديل الدستور سنة 2009، ليتمكن من الترشح لولاية رئاسية جديدة تمتد إلى غاية سنة 2014. وتميزت مرحلة حكم الرئيس بن علي بالاستقرار السياسي والأمني، نتيجة لفعالية الأجهزة الأمنية، على الرغم من بعض المناوشات مع اتجاهات سياسية ومنظمات طلابية مناوئة.

هذا الاستقرار السياسي في تونس، الذي سادها منذ استقلالها، عرف تراجعاً منذ تاريخ 17 ديسمبر 2010، أين قام شاب تونسي يدعى محمد البوعزيزي بإحراق نفسه تعبيراً عن سخطه على وضعيته الاجتماعية. وهذا ما أدى إلى قيام مظاهرات عارمة في جميع أرجاء تونس للمطالبة بإسقاط النظام الحاكم. هذه المظاهرات أجبرت الرئيس التونسي على إجراء تعديل حكومي تم من خلاله إبعاد عدة وزراء من مناصبهم وذلك في محاولة منه لامتصاص غضب المحتجين، كما قام بإطلاق وعود لمعالجة المشاكل وأعلن عزمه عدم الترشح لولاية رئاسية جديدة سنة 2014. هذه الإجراءات لم تأتي ثمرها إذ ازدادت رقعت الاحتجاجات، الأمر الذي أرغمه على ترك السلطة والخروج من تونس بتاريخ 14 جانفي 2011.

بعد خروج بن علي، تسلم رئيس مجلس النواب فؤاد الميزع السلطة بشكل مؤقت في 15 جانفي 2011، وذلك إلى حين إجراء انتخابات رئاسية. وبتاريخ 12 ديسمبر 2011، تم انتخاب منصف المرزوقي من طرف المجلس التأسيسي كرئيس للجمهورية، ودامت عهده الرئاسية 3 سنوات، سلم السلطة بعدها إلى رئيس منتخب من قبل الشعب وهو الباجي قائد السبسي، وذلك بتاريخ 31 ديسمبر 2014، هذه المسيرة التي دامت ثلاث سنوات في تونس، ولدت حياة سياسية صحية، حيث أصبح هناك تعدد حزبي وتمثيل تعددي

تحت قبة الهيئات المنتخبة، وعلى الرغم من هذه التحولات الكبيرة في آثارها، إلا أن الاستقرار السياسي في تونس لم يتأثر كثيرا خلال هذه المرحلة، وبقت تونس بلد مستقر نسبيا . وعلى صعيد الاستقرار الاجتماعي، تقدم لنا المؤشرات المعتمدة لقياس هذا الاستقرار صورة واضحة عن الجهود المبذولة من طرف الحكومات التونسية لضمان حياة كريمة للمواطن التونسي، وذلك بعد اعتماد تونس برامج للتثبيت الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي بداية من تسعينات القرن الماضي . هذه البرامج التي تعتبر نتائجها على المستويات الاقتصادية الكلية مناسبة، كانت آثارها سلبية على الوضعية الاجتماعية للمواطن، وخصوصا الطبقة الهشة من المجتمع .

وبالنسبة لمؤشر الفقر المعتمد من طرف البنك الدولي، نلاحظ أنه انخفض من 32.4% سنة 2000 إلى غاية 15.5% سنة 2010، هذا الانخفاض يرجع إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة.⁵⁵ كذلك فإن نسبة التحويلات الاجتماعية (تمويل الدولة للتعليم والصحة والتكوين والبيئة من قبل الإيرادات الضريبية) قد ارتفعت من 5.8 مليار دينار سنة 2002 وهي تمثل نسبة 51.3 من ميزانية الدولة و19.6% من إجمالي الناتج المحلي، لتبلغ هذه النسبة ما يقارب 60% من ميزانية الدولة في 2013 . ويعاب على هذه التحويلات سوء توجيهها، حيث أكد البنك الدولي على أن الإنفاق الضخم على دعم المواد الأساسية والمحروقات، والذي يذهب أغلبه للطبقة المتوسطة والغنية، يلتهم التحويلات الاجتماعية .

كذلك بالنسبة لمؤشرات الصحة والضمان الاجتماعي، نجد أن الإنفاق على الرعاية الصحية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي قد ارتفع من 5.4% سنة 1999، ليلعب نسبة 7.1% سنة 2013، وهذا ما جعل العمر المتوقع عند الولادة يرتفع من 73 سنة إلى 74 سنة خلال نفس الفترة . أما بالنسبة لتغطية الضمان الاجتماعي فقد ارتفعت نسبتها من 72.05% سنة 2007، لتبلغ نسبة 83.8% سنة 2013 .

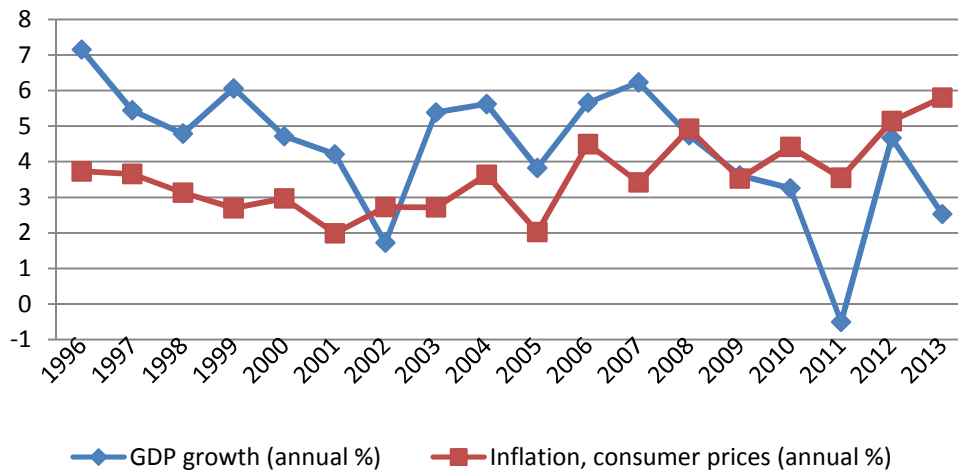
على العموم، عرفت تونس استقرار اجتماعي كبير، هذا الاستقرار الاجتماعي كان نتيجة لاستقرار الأوضاع السياسية، وتحسن معدلات النمو الاقتصادي، التي مكنت الحكومات

55 - Institut National de la Statistique, Mesure de la pauvreté, des inégalités et de la polarisation en Tunisie, 2012, p 15.

التونسية المتعاقبة، من تنفيذ العديد من السياسات التي هدفت إلى منح المواطن التونسي ظروف العيش الكريم، وهو ما انعكس على استقرار الحياة الاجتماعية.

وعلى صعيد الاستقرار الاقتصادي، سجلت تونس استقرار كبير على الرغم من الأزمات المالية والنقدية التي عرفت معظم دول العالم خلال فترة التسعينات من القرن الماضي والعشرية الأولى من القرن العشرين. هذا الاستقرار يمكن استقراؤه من خلال مؤشري معدل النمو ومعدل التضخم المعروضة في الشكل رقم (3-3).

شكل رقم (3-3): تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في تونس للفترة 1996-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على data.worldbank.org

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-3) بقاء معدلات النمو الاقتصادي عند نسب مقبولة حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة 1996-2013 ما يقارب 4.4%. وغن لاحظنا انخفاض معدل النمو خلال سنة 2011، نتيجة للظروف السياسية التي مرت بها تونس. ديناميكية النمو هذه صاحبها استقرار في مؤشر التضخم الذي بقي عند مستويات مقبولة خلال نفس الفترة بمتوسط قدره 3.6%. هذه الوضعية تنعكس كذلك على الزيادة المقدرة في إجمالي الناتج المحلي الفردي الذي تضاعف خلال نفس الفترة ليبلغ 4317 دولار سنة 2013.

ثانيا: القوانين المتعلقة بالدخول والعمل

تعتبر تونس بلد متفتح على العالم، وهذا ما انعكس على التعددية الثقافية لها، فالأجانب الذين يرغبون في قضاء عطلهم في تونس دون القيام بنشاط مريح، مثل السياح، يمكن

لهم البقاء فيها لمدة تصل إلى غاية 3 أشهر بدون ترخيص، وكذلك فإن الرعايا من 70 دولة أجنبية يمكنهم دخول تونس بدون تأشيرة. ويحتاج الأجانب إلى تصريح إقامة (تأشيرة وتصريح الإقامة) للانخراط في نشاط مأجور.

وفيما يتعلق بإجراءات الدخول، مطلوب تأشيرة إقامة لأي أجنبي يقيم في تونس أكثر من ثلاثة أشهر متتالية، أو ستة أشهر غير متتالية خلال عام. تصنف تأشيرات الإقامة إلى فئتين:⁵⁶

- تصريح إقامة مؤقتة: يتم إصدار هذه التأشيرة للأجانب الذين لا ينوون البقاء في تونس، صحة تأشيرة الهجرة لا تتجاوز صلاحيتها سنة واحدة. ومع ذلك، يمكن استثنائيا منح تأشيرة إقامة مؤقتة صالحة لمدة سنتين قابلة للتجديد. ويمكن أيضا منح تأشيرة إقامة مؤقتة مدتها 5 سنوات للمستثمرين الأجانب المقيمين في تونس لفترة تزيد عن سنة واحدة. ولا يمنح تصريح الإقامة المؤقتة لأجنبي إلا إذا دخل تونس بطريقة شرعية، وبطلب منه، يحدد فيه أسباب وجوده، ويكون يملك الوسائل المادية والبشرية للبقاء فيها طوال مدة إقامته فيها. وإذا اعتزم مواطن أجنبي العمل أو إطلاق مشروع في تونس، لا بد له من الحصول على تصريح قبل الحصول على تأشيرته.

- تصريح إقامة عادية: يتم إصدار تأشيرة الإقامة العادية للأجانب المقيمين فيها إقامة مؤقتة لمدة خمس سنوات دون انقطاع، وتمنح أيضا للأجانب الذين تصاهروا مع تونسيين أو لديهم أطفال تونسيون. وكل أجنبي يقيم خارج تونس أكثر من 6 أشهر، ولم يحصل على تأشيرة عودة، يفقد حقه في التأشيرة العادية التي يقيم بها. تأشيرة العودة صالحة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد إذا كان المستفيد يقيم في الخارج. ويتم إصدار تأشيرة الإقامة العادية عادة لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويجب تجديدها عند كل تجديد لعقد العمل.

ولكل أجنبي متحصل على تصريح إقامة في تونس، وكجزء من نشاطه المهني، الحق في استيراد أمتعة شخصية، ومنزلية، وسيارته، وتعفى هذه الواردات من الرسوم الجمركية على الدخول.

ويخضع سوق العمل في تونس إلى القانون الصادر في سنة 1966 المتعلق بمجلة الشغل. وقد أعطت هذه المجلة نفس الضمانات ونفس الحقوق سواء للعمال المحليين أو الأجانب، لا

⁵⁶ - Agence de promotion de l'investissement extérieur, guide de l'investisseur étranger en Tunisie, 2013, p 26.

سيما من حيث الأجر، الحماية من التمييز، الوقاية من الحوادث المهنية، التدريب المهني. ويتفق قانون العمل التونسي مع معايير العمل المطلوبة دوليا ويتكيف مع الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن. وقد خضعت علاقات العمل في مجلة الشغل إلى عدة تعديلات وكذا الاتفاقيات الجماعية القطاعية، وأهمها هذه التعديلات كانت سنتي 1994 و1996، وركزت على:⁵⁷

- إدخال إمكانية التوظيف وفقا لعقود محددة المدة أقصاها 4 سنوات حتى في مجال الوظائف الدائمة،

- تكييف ساعات العمل حسب احتياجات المؤسسات،

- تحديد جزء من التعويضات على أساس الإنتاجية،

- إمكانية التسريح أو الإحالة على البطالة التقنية لأسباب اقتصادية أو تقنية،

- تجميع هياكل الحوار وتوحيدها في هيكل واحد يسمى المجلس الاستشاري للشركات.

ويمكن أن تكون طبيعة التوظيف في تونس حسب عدة خيارات هي:⁵⁸

- عقد دائم: يخضع هذا العقد للقانون العام، وتعتبر فترة التربص في هذا الصنف من عقود العمل غير إجبارية، وتختلف هذه الفترة وفقا لفئة الموظف بحيث تكون مدتها: 6 أشهر بالنسبة لعمال التنفيذ قابلة للتجديد مرة واحدة، 9 أشهر بالنسبة لعمال المشرفين قابلة للتجديد مرة واحدة، وسنة للإطارات قابلة للتجديد مرة واحدة.

- عقد محدد المدة: لا تتجاوز مدة هذا النوع من العقود 4 سنوات بما فيها مدة التجديد، ولا توجد فترة تجريبية فيه.

- عقد عمل مؤقت: يمكن أن يخضع التوظيف في هذا النوع للوساطة، هذا النوع من العقود يسمح لأصحاب المقاولات من استخدام أجراء من دون أن يكونوا أرباب عملهم،

- عقد بدوام جزئي: يمكن أن يتم توظيف عمال بعقد دائم وعقد محدد المدة بدوام جزئي، ولا يتجاوز وقت العمل 70% من وقت العمل الكامل في الشركة.

ونظرا لأن تونس تولي أهمية متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية، وذلك اعتبارا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد عملت على

⁵⁷ - وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية، تاريخ التصفح 25-04-2015، الموقع:

www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id_article=184

⁵⁸ - Agence de promotion de l'investissement extérieur, guide de l'investisseur étranger en Tunisie, 2013, p 53.

مواكبة التشريعات الدولية حيث انضمت تونس منذ 1956، إلى منظمة العمل الدولية، وقد صادقت لحد الآن على 58 اتفاقية عمل دولية من بينها الاتفاقيات الثمانية المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل. كما صادقت تونس على اتفاقيتين من اتفاقيات الحوكمة من طرف مكتب العمل الدولي وهما: الاتفاقية رقم 122 بشأن سياسية التشغيل، والاتفاقية رقم 81 بشأن تفقد الشغل. كما صادقت تونس على الاتفاقية رقم 142 بشأن دور التوجيه والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية واتفاقية العمل الدولية رقم 159 بشأن التأهيل المهني وتشغيل الأشخاص المعاقين. وتجدر الإشارة إلى أن آخر اتفاقية عمل دولية صادقت عليها تونس هي الاتفاقية رقم 135 بشأن ممثلي العمال والتي تعتبر أداة مكملة للاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي لكونها تتضمن أحكاماً تدعم حماية ممثلي العمال بما في ذلك الممثلين النقابيين وتمنحهم التسهيلات اللازمة لممارسة مهامهم. وإن تونس منخرطة منذ سنة 1973 بمنظمة العمل العربية. وقد صادقت سنة 1987 على اتفاقية العمل العربية رقم 7 بشأن السلامة والصحة المهنية.⁵⁹

وبالنسبة لممارسة نشاط مريح في تونس من قبل الأجانب، يجب على الشخص الأجنبي أن يحمل عقد عمل مؤشرة من قبل وزارة العمل ورخصة الإقامة موضح عليها عبارة "السماح بالشغل مدفوع الأجر في تونس". ولا يجوز توظيف الأجانب عندما تكون هناك كفاءات تونسية في التخصصات المعنية بالتوظيف. ويستفيد العامل الأجنبي من المزايا التالية:⁶⁰

- دفع مجموع ضرائب قدرها 20% من الأجر الخام،
- الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة عند إدخال لوازم شخصية وسيارة سياحية.

ولقد أدت هذه القوانين والتشريعات إلى استقرار سوق الشغل في تونس، وقد انعكس هذا الاستقرار في بقاء نسب الإضرابات العمالية في حدود مقبولة. إلا أن هذه الوضعية عرفت عدم استقرار نسبي بداية من سنة 2011، نتيجة للظروف السياسية التي عرفت فيها البلاد. والتي أدت إلى زيادة في عدد الإضرابات العمالية كما هي واردة في الجدول رقم (3-6).

⁵⁹ - وزارة الشؤون الاجتماعية، تونس، تاريخ التصفح 27-04-2015، الموقع: www.social.gov.tn/?id=48

⁶⁰ - Agence de promotion de l'investissement extérieur, guide de l'investisseur étranger en Tunisie, 2013, p 53.

جدول رقم (3-6): تطور الإضرابات في تونس للفترة 2010-2013

المؤشرات	2010	2011	2012	2013
عدد الإضرابات	255	267	524	399
عدد المؤسسات	170	314	411	266
نسبة العمال المضربين (%)	37	74	56	14
عدد الأيام الضائعة	74763	309343	241212	224658
نسبة الإضرابات القانونية (%)	31	33	56	59
عدد الاعتصامات	23	37	25	13

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية، دليل الإحصائيات الاجتماعية، 2014، ص 6.

يظهر لنا الجدول رقم (3-6) ارتفاع كبير في عدد الإضرابات العمالية والاعتصامات في تونس خلال سنتي 2011 و2012. هذا الارتفاع بلغ ذروته سنة 2011 من حيث نسبة العمال المضربين إلى إجمالي العمال، ومن حيث عدد الأيام الضائعة وكذلك عدد الاعتصامات. أما سنة 2012، فقد شهدت أكبر عدد من الإضرابات المقدر بـ 524 إضراب في 411 مؤسسة. هذه النسبة في عدد الإضرابات عرفت زيادة بـ 105.5% مقارنة بسنة 2010. هذه الوضعية الغير مستقرة في مجال الشغل في تونس عرفت عودة للاستقرار بداية من سنة 2013، وهذا بعد عودة الحياة السياسية إلى طبيعتها. هذه العودة نلاحظها من خلال انخفاض نسبة الإضرابات في سنة 2013 لتبلغ 399 إضراب وهو ما يمثل انخفاض بمعدل -23.8% عن عدد الإضرابات في سنة 2012. كذلك نلاحظها من خلال الانخفاض الكبير في نسبة العمل المضربين الذي لم يتعدى 14% خلال سنة 2013.

ثالثا: سياسات أداء وهيكل السوق

صدر قانون المنافسة والأسعار ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها تونس. ويهدف هذا القانون إلى ضبط الأحكام المتعلقة بجرية الأسعار وتحديد القواعد المنظمة لحرية المنافسة ويضبط لهذه الغاية الالتزامات الموضوعية على كاهل المنتجين والتجار ومسدي الخدمات وكل وسيط آخر والرامية إلى درء كل ممارسة مخالفة لقواعد المنافسة وإلى ضمان شفافية الأسعار والقضاء على الممارسات الاحتكارية والزيادات الغير قانونية في الأسعار.⁶¹

⁶¹ - قانون عدد 64 لسنة 1991، مؤرخ في 29 جويلية 1991، يتعلق بالمنافسة والأسعار.

وقد حدد هذا القانون في المادة الخامسة منه الأعمال المتفق عليها والاتفاقيات الصريحة أو الضمنية الرامية إلى منع تطبيق قواعد المنافسة في السوق أو الحد منها أو الخروج عنها وخاصة عندما تهدف إلى:

- عرقلة تحديد الأسعار حسب السير الطبيعي لقاعدة العرض والطلب،
- الحد من دخول مؤسسات أخرى للسوق أو الحد من المنافسة الحرة فيها،
- تحديد أو مراقبة الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار أو التقدم التقني،
- تقاسم الأسواق أو مراكز التموين.

كما منع أيضا في المادة السادسة منه الاستغلال المفرط لمركز مهيمن على السوق الداخلية أو على جزء هام منها. ومن حالات الاستغلال المفرط لوضعية هيمنة الامتناع عن البيع أو البيوعات المشروطة أو الأسعار الدنيا المفروضة أو الشروط التمييزية للبيوعات. وعرف هذا القانون عدة تنقيحات عكست إرادة المشرع في تدعيم أسس اقتصاد السوق وتنافسية المؤسسات. كما تدعم هذا الإطار القانوني باعتماد نظام هيكلي ثنائي يتكون من الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية ومجلس المنافسة ووظيفتهما تنفيذ سياسة المنافسة عبر مراقبة السوق وعمليات التركيز الاقتصادي ودعم ثقافة المنافسة.

الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية، هي إدارة عامة تابعة لوزارة التجارة والصناعات التقليدية، تتكون من ثلاثة إدارات فرعية وهي: إدارة الأسعار والمنافسة، إدارة الأبحاث الاقتصادية، والمرصد الوطني للتزويد والأسعار، إضافة إلى 24 إدارة جهوية. وتمثل مهمتها الأساسية في تنفيذ سياسة الوزارة فيما يتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك ومراقبة سير السوق. وهي مكلفة خاصة ب:⁶²

- تنفيذ سياسة الحكومة في ميادين المنافسة والأسعار،
- إعداد مشاريع القوانين والتراتيب في ميادين المنافسة والأسعار والممارسات التجارية،
- السهر على سلامة المعاملات التجارية،
- السهر على تطبيق الأحكام القانونية والتراتيب الاقتصادية خاصة في ميادين المنافسة والأسعار،
- مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي،

⁶² - وزارة التجارة التونسية، تاريخ التصفح 25-04-2015، الموقع: www.commerce.gov.tn/Ar/_11_110

- السهر على السير العادي للأسواق في مجال المنافسة والأسعار،
- القيام بالأبحاث في مجالات الأسعار والمنافسة والتوزيع وشفافية المعاملات،
- تطوير الدراسات والبحوث في المجال الاقتصادي وخاصة في مجال المنافسة،
- المساهمة في نشر ثقافة المنافسة،
- السهر على تدعيم التعاون الدولي في مجال المنافسة والأبحاث الاقتصادية،
- ضمان تناسق السياسات القطاعية مع سياسة المنافسة.

أما دور الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية في مجال المنافسة فيتمثل في:

- مراقبة الممارسات المخلة بالمنافسة: على إثر العرائض المقدمة من طرف المؤسسات والهيئات المهنية أو المعلومات الأولية التي يتحصل عليها أعوان المراقبة الاقتصادية لدى قيامهم بمهمة المراقبة، يمكن للإدارة العامة فتح بحث في مجال المنافسة والقيام بتقرير بحث يحيله الوزير المكلف بالتجارة على أنظار مجلس المنافسة،
- تطوير ثقافة المنافسة: تقوم الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية بتنمية ثقافة المنافسة لدى أعوان المراقبة والمتدخلين في السوق ورجال القانون والقضاة والهيئات المهنية ومنظمة الدفاع عن المستهلك.

أما فيما يتعلق بالقوانين المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ، فقد وردت في المادة السابعة الجديدة المعدلة من القانون رقم 42 لسنة 1995. ويعد تركيزا اقتصاديا بحكم هذا القانون كل عمل مهما كان شكله ينجر عنه نقل كل جزء من ملكية أو حق الانتفاع من ممتلكات أو حقوق أو سندات مؤسسة من شأنه تمكين مؤسسة أو عدة مؤسسات من ممارسة سيطرة حاسمة على نشاط مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى وذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة. يجب عرض كل مشروع تركيز أو عملية تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعية هيمنة على السوق الداخلية أو على جزء هام منها على موافقة الوزير المكلف بالتجارة. وينطبق إجراء العرض المشار إليه بالفقرة السابقة على كل المؤسسات المعنية بعملية التركيز الاقتصادي سواء كانت طرفا فاعلا فيها أو هدفا لها وكذلك المؤسسات المرتبطة بها في صورة توفر الشرطين التاليين:⁶³

⁶³ - قانون عدد 42 لسنة 1995 مؤرخ في 24 أبريل 1995 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار.

- أن يتجاوز نصيب هذه المؤسسات مجتمعة خلال آخر سنة نسبة 30% من البيوعات أو الشراءات أو كل الصفقات الأخرى على السوق الداخلية لمواد أو منتجات أو خدمات بديلة أو جزء هام من هذه السوق،
- أن يتجاوز إجمالي رقم المعاملات المنجز من طرف هذه المؤسسات على السوق الداخلية مبلغا يضبط بأمر.

رابعا: الاتفاقيات الدولية المبرمة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر تونس من الدول التي تضمن وتحمي الاستثمارات الأجنبية على أراضيها. هذا التوجه يظهر من خلال توقيعها على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتوفيرها الضمانات اللازمة للمستثمرين الأجانب من جميع أشكال المخاطر.⁶⁴ وحسب تقرير الأونكتاد لسنة 2014، فقد بلغ عدد الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها تونس 55 اتفاقية، كما أبرمت كذلك 9 اتفاقيات مختلفة نهاية سنة 2013.⁶⁵

خامسا: سياسات الخصوصية

بدأت في تونس عمليات خوصصة المنشآت العامة منذ تاريخ 1980، غير أن الإطار القانوني لهذه العملية وضع لأول مرة عام 1987، ونقح عام 1989. وأهم ما جاء في هذا القانون:⁶⁶

- تمكين الحكومة من التخلي كليا أو جزئيا عن مساهمات الدولة،
- تحديد مفهوم عمليات الخصوصية بـ:
- * التخلي أو تبادل الأسهم أو السندات التي تملكها الدولة،
- * إدماج أو ضم أو انفصال المنشآت التي تملك الدولة فيها مساهمة مباشرة في رأسمالها،
- * التخلي عن كل عنصر من مكونات الأصول من شأنه أن يستعمل كوحدة استغلال مستقلة في منشأة تملك الدولة فيها مساهمة مباشرة في رأس المال.
- ضبط الامتيازات التي تسند إلى الإجراء الذين يعتزمون المساهمة في رأسمال المنشأة،

⁶⁴ - وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية، تاريخ التصفح 28-04-2015، الموقع:

www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id_article=187

⁶⁵ - UNCTAD, World investment report, investing in the SDGs: An action plan, New York and Geneva, 2014, p 225.

⁶⁶ - المنصف عباس، تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخصوصية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص ص 348-349.

- ضبط الامتيازات التي يمكن أن تنتفع بها العمليات المتعلقة بالخصوصية،
 - إحداث لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العامة.
- وبداية من سنة 1994، تضمن القانون صيغة جديدة للخصوصية تتمثل في بيع كتلة أسهم لمستثمر استراتيجي، وقد بين القانون في هذا الخصوص ما يلي:⁶⁷
- يكون البيع عن طريق طلب عروض وفق كراس شروط لفائدة شخص مادي أو معنوي أو مجموعة أشخاص ماديين أو معنويين،
 - يمكن التخصيص في كراس الشروط على اشتراط الموافقة المسبقة للوزير المكلف بالخصوصية على كل عملية بيع لأسهم تكون جزءاً من الكتلة. ويعطي القانون للوزير مهلة شهر للإجابة على طلب الموافقة، ويكون عدم الجواب في الأجل موافقة ضمنية،
 - الأسهم التي تمثل جزءاً من كتلة لا يجوز بيعها إلا بالموافقة، يجب أن تكون اسمية غير قابلة للتنازل،
 - تنجز عمليات بيع كتل الأسهم عن طريق بورصة الأوراق المالية بدون تداول،
 - يمكن لحاملي الأسهم المقتناة في إطار بيع كتل أسهم عن طريق طلب عروض وفق كراس شروط أن يرموا فيما بينهم ميثاقاً يهدف إلى تكريس التعاون الفعلي لتحقيق الالتزامات المنصوص عليها ضمن كراس الشروط.
- وتضمن القانون عدد 9 لسنة 1989 امتيازات خاصة بالمشتريين وكذلك بأجراء المؤسسات ذات المساهمات العمومية وهي:⁶⁸
- امتيازات خاصة بالمستثمرين المشتريين: يمكن أن تستفيد عمليات إعادة الهيكلة، بمقتضى قرار من الوزير الأول بعد أخذ رأي لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية من الامتيازات التالية:
- * تخفيض جبائي بعنوان الأرباح أو الدخل المعاد استثماره،
 - * التسجيل بالمعلوم القار للنصوص المؤسسة للشركات، أو عند إحداث تغيير في هيكلة رأس مالها في أجل خمس سنوات اعتباراً من تاريخ قرار الوزير الأول،

⁶⁷ - رضا محمد سعد الله، أساليب الخصوصية وتقنياتها مع إشارة خاصة إلى التجربة التونسية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 4، 2005، ص 19.

⁶⁸ - الوزارة الأولى للجمهورية التونسية، تاريخ التصفح 28-04-2015، الموقع:

* الإعفاء من معالم التسجيل عند تحويل وتغيير العقارات أو الأصل التجاري،
* الإعفاء من الأداء على أرباح الشركات مدة السنوات الخمس الأولى من النشاط الفعلي،
* إعفاء كلي أو جزئي من الأداءات الموظفة على المبادلات في البورصة.
- امتيازات ممنوحة للمؤسسات البائعة: يمكن أن تستفيد عمليات إعادة الهيكلة من الامتياز التالي بمقتضى قرار من الوزير الأول وبعد أخذ رأي لجنة التطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمات العمومية:

* الإعفاء من فائض قيمة التقيوت الذي حققته المؤسسات البائعة.
- حوافز خاصة بالأجراء وبقدماء الأجراء: يتمتع العملة وقدماء العاملين بالمنشآت ذات المساهمات العمومية عند التخصيص، وعند إبداء الرغبة في المساهمة في رأس مال المنشأة بمناسبة التقيوت في أسهمها بما يلي:
* الحق في أولوية شراء الأسهم مشفوعا بشروط خاصة لآجال السداد . ولا يمكن أن يتجاوز أجل ممارسة حق أولوية الشراء ثلاثة أشهر من تاريخ قرار الوزير الأول،
* اقتناء أسهم بسعر منخفض،
* الحصول على أسهم بصفة مجانية.

وبلغ عدد عمليات الخصخصة منذ بدء العملية سنة 1987 في تونس 217 عملية خصخصة. حيث شملت عدد عمليات الخصخصة الكلية 141 عملية وهي تمثل 53% من مجموع عمليات الخصخصة، بينما شملت عمليات التصفية 41 عملية بنسبة 19%، وفيما يتعلق بعملية التنازل فقد طبقت على 5 مؤسسات فقط. وقد احتلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة حصة الأسد في القيمة المالية للخصخصة خلال هذه الفترة وذلك بنسبة 87% وهو ما يعادل 5.18 مليار دينا ر تونسي.⁶⁹

سادسا: السياسات التجارية

يخضع نشاط التجارة الخارجية في تونس للقانون عدد 41 لسنة 1994، المتعلق بالتجارة الخارجية، ويعتبر توريد وتصدير المنتجات حسب المادة الثانية من هذا القانون حرا باستثناء المنتجات الخاضعة للقيود المنصوص عليها بالقانون. كما تستثني المادة الثالثة من نفس القانون كل المنتجات من نظام حرية التجارة الخارجية التي لها مساس بالأمن والنظام العام

⁶⁹ - Anis Somai, La politique de privatisation en Tunisie, p 9, consulté le 30-04-2015, site: investir-en-tunisie.net/pdf/Politique_de_privatisation1.pdf

والنظافة والصحة والأخلاق والثروة الحيوانية والنباتية والتراث الثقافي، حيث تضبط قائمة المنتوجات المستثناة في هذا الفصل بأمر. كما حدد هذا القانون بأن كل شخص طبيعي أو معنوي يرغب في ممارسة نشاط التجارة الخارجية في تونس يجب أن يمارس عمله وفق الترتيب المنظمة لأنشطته بالبلاد التونسية. كذلك وعلى غرار العديد من الدول، فإن عمليات التوريد والتصدير تخضع إلى تطبيق إجراءات وتراتب دفع المنصوص عليها بقانون الصرف الجاري العمل به.⁷⁰

وقد خضع هذا القانون إلى تعديلين سنتي 1996. وقد نصت المادة الثانية الجديدة في قانون عدد 59 لسنة 1996، على إضافة نشاط الوساطة لشركات التجارة الدولية. كذلك نص القانون على إمكانية ممارسة نشاط التجارة الدولية من قبل شركات مقيمة أو غير مقيمة.⁷¹

وتخضع إجراءات التوريد والتصدير إلى ما يلي:⁷²

- المنتوجات الحرة عند التوريد والتصدير:
- * تورد كل المنتجات المنفعة بنظام حرية التوريد بواسطة فاتورة تجارية معين مقر إيداعها لدى وسيط مقبول،
- * يمكن لعمليات التصدير بهدف البيع البات مع دفع مبلغ يفوق مائتي دينار بالنسبة للمنتجات المنفعة بنظام حرية التصدير أن تتم بواسطة فاتورة تجارية تودع لدى الوسيط المقبول.
- المنتجات المستثناة من نظام حرية التوريد والتصدير:
- * تنجز عمليات التوريد والتصدير بواسطة رخص توريد وتصدير تسلمها مصالح وزارة التجارة والصناعات التقليدية،
- * تودع مطالب رخص التوريد والتصدير الكترونيا عبر شبكة تونس للتجارة لدى الوسيط المعتمد الذي يحيلها على وزارة التجارة والصناعات التقليدية بعد الدراسة والرأي الفني للهيكل المعني، تضع وزارة التجارة والصناعات التقليدية قرارها وتعيد إحالة مطالب رخص التوريد والتصدير الكترونيا إلى الوسيط المعتمد الذي تم إيداعها لديه. وعند تسلمه الملف، يعلم

⁷⁰ - قانون عدد 41 لسنة 1994، مؤرخ في 7 مارس 1994، يتعلق بالتجارة الخارجية.

⁷¹ - قانون عدد 59 لسنة 1996، مؤرخ في 6 جويلية 1996، يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 42 لسنة 1994.

⁷² - وزارة التجارة التونسية، تاريخ التصفح 29-04-2015، الموقع www.commerce.gov.tn/Ar/_11_211

الوسيط المعتمد المورد/المصدر بما أقر في شأن مطالبه . وفي حالة الموافقة يتولى القيام بتعيين مقر إيداع الرخص إلا إذا رغب المورد/المصدر في إيداع رخصه لدى وسيط معتمد آخر .

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية

أولاً: حجم السوق ومعدل نموه

نعرض في الجدول رقم (3-7) بيانات حجم السوق التونسية . حيث نلاحظ أن عدد السكان في تونس قد فاق 11 مليون نسمة سنة 2014 . وقد تضاعف إجمالي الناتج المحلي في تونس سنة 2014 بمقدار 2.47 مرة عن قيمته في سنة 1996 ليبلغ 48.553 مليار دولار، وهذا ما أدى إلى زيادة الدخل الفردي التونسي ليبلغ 4411.5 دولار سنة 2014 . هذه الوضعية يعكسها معدل النمو الاقتصادي في تونس خلال هذه الفترة حيث قدر متوسط معدل النمو بـ 4.38 .

جدول رقم (3-7): بيانات حجم السوق التونسية ومعدل نموه

EG (%)	GDPper (\$) (\$)	السكان (مليون نسمة)	GDP (مليار \$)	السنوات
7,15	2154,98694	9089300	19,5873228	1996
5,44	2251,3929	9214900	20,7463604	1997
4,78	2336,08394	9333300	21,8033723	1998
6,05	2426,38836	9455900	22,9436857	1999
4,71	2247,91299	9552500	21,4731889	2000
4,21	2286,50046	9650600	22,0661013	2001
1,72	2373,78138	9748900	23,1417573	2002
5,38	2790,00437	9839800	27,453085	2003
5,62	3139,5372	9932400	31,1831393	2004
3,82	3218,96108	10029000	32,2829607	2005
5,65	3394,42898	10127900	34,3784373	2006
6,23	3806,34112	10225100	38,9202186	2007
4,74	4342,82318	10328900	44,8565863	2008
3,61	4162,50967	10439600	43,4549359	2009
3,25	4212,15467	10547100	44,4260165	2010
-0,5	4305,01277	10673800	45,9508453	2011
4,66	4197,50588	10777500	45,2386196	2012
2,52	4316,68569	10886500	46,9935988	2013
2,30	4411,527	10996600	48,553	2014

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: data.worldbank.org

ثانياً: إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية

تقع البلاد التونسية في نقطة الالتقاء بين الحوضين الشرقي والغربي للبحر الأبيض المتوسط ولا يفصلها عن أوروبا جوا سوى ساعة من الزمن . ويبلغ طول الشريط الساحلي 1300 كلم

مما جعلها منفتحة دوماً على الخارج. إن موقع تونس الجغرافي المتميز، الذي جعل منها عبر التاريخ ملتقى للحضارات، يحول لها أن تصبح اليوم بوابة للاستثمار والإنتاج. ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو أول شريك اقتصادي وتجاري لتونس، حيث تكرر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الموقعة سنة 1995، والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من سنة 1996 دخول المنتجات الصناعية التونسية إلى السوق الأوروبية بكل حرية وهي معفاة كلياً من الرسوم الجمركية. كما أبرمت تونس مع الأقطار المغاربية والعربية العديد من الاتفاقيات التفاضلية حيث تم خلال السنوات الأخيرة التوقيع على اتفاقيات ثنائية مع تركيا ومصر والأردن والمغرب والعراق وليبيا تتعلق بإقامة منطقة للتجارة الحرة بصفة تدريجية. ويجري حالياً التفاوض مع بعض بلدان أخرى في المنطقة بشأن التوقيع على اتفاقيات ثنائية مماثلة.⁷³

ووقعت تونس عام 2004 اتفاقاً ينشئ منطقة تبادل حر مع بلدان الرابطة الأوروبية للتبادل الحر EFTA وهي تحظى كذلك بالدخول التفاضلي لأسواق العديد من البلدان الإفريقية في نطاق اتفاقيات ثنائية. كما بادرت تونس منذ سنة 1998 بتنفيذ الاتفاق الإقليمي المؤسس لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كذلك تتمتع تونس بتخفيضات جمركية في إطار "النظام العام للأفضليات" على المواد الصناعية والفلاحية ومواد الصناعات التقليدية من قبل الولايات المتحدة وكندا واليابان وسويسرا وأستراليا.

ثالثاً: توفر الموارد الخام أ- الطاقة:

تتوفر تونس على موارد طاقة متمثلة أساساً في النفط والغاز، إلا أن هذه الموارد تعتبر قليلة وغير كافية حتى للاستهلاك المحلي، ونعرض في الجدول رقم (3-8) كل من إنتاج واستهلاك النفط والغاز في تونس للفترة (2012-2014).

⁷³ - وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية، تاريخ التصفح 30-04-2015، الموقع:

www.investintunisia.tn/site/ar/article.php?id_article=524

جدول رقم (3-8): إنتاج واستهلاك الموارد الطاقوية في تونس، مليون طن مكافئ نפט

2014*	2013	2012	
4.519	6.198	6.843	الموارد
2.193	2.923	3.235	بترو
0.148	0.206	0.169	غاز مسال
2.178	3.069	3.439	غاز طبيعي
7.548	8.720	8.535	الاستهلاك
3.337	3.911	3.823	منتجات بترو
4.211	4.809	4.712	غاز طبيعي
3.03-	2.522-	1.692-	العجز السنوي

المصدر:

Entreprise Tunisienne d'Activités Pétrolières, Rapport annuel 2013, p 24.

وزارة الصناعة والطاقة والمناجم التونسية، الطاقة، عدد 90، ديسمبر 2014، ص 6.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8)، استمرار انخفاض عجز ميزان الطاقة السنوي، فبعد أن كان في حدود 1.7 مليون طن مكافئ نפט سنة 2012، ارتفع ليصبح 2.5 مليون طن م ن سنة 2013 و 3 مليون طن م ن حتى أكتوبر 2014. هذه الوضعية مردها إلى انخفاض الإنتاج من جهة، والزيادة في الاستهلاك من جهة أخرى. حيث نلاحظ انخفاض إنتاج البترول سنة 2013 بنسبة 9.6% وانخفاض إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 10.8% مقارنة بسنة 2012. وفي المقابل ارتفع استهلاك البترول والغاز والطبيعي ب 2.3% و 2.1% على التوالي خلال نفس الفترة. هذه الوضعية أدت إلى استمرار انخفاض مؤشر الاستقلالية الطاقوية (نسبة إنتاج الطاقة إلى استهلاكها) من 80% سنة 2012 إلى 71% سنة 2013، و 60% حتى أكتوبر سنة 2014.

أما فيما يتعلق بقطاع الكهرباء، فقد واصلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز مجهوداتها لتطوير البنية التحتية لنشاط الكهرباء والغاز، وأمنت بذلك تزويد المستهلكين بالطاقة الكهربائية والغازية. وفي هذا الاتجاه، تدعم أسطول إنتاج الكهرباء بمحطة جديدة ذات دورة مزدوجة

* بيانات حتى جوان 2014

أحادية المحور، مما جعل القدرة الإجمالية المركبة لإنتاج الكهرباء من قبل الشركة تنتقل من 3101 ميغاواط سنة 2010 إلى 3526 ميغاواط سنة 2011. أما الطاقة الإجمالية لإنتاج الكهرباء في تونس فقد ارتفعت من 3599 ميغاواط إلى 4024 ميغاواط خلال نفس الفترة. كما تم تدعيم شبكة نقل وتوزيع الكهرباء لتصل أواخر سنة 2011 إلى طول 6000 كلم لنقل الكهرباء، و150000 كلم لتوزيعها، مما ساهم في ربط على ما يزيد عن 114000 مستهلك جديد، لتصل نسبة التسيير العام إلى حدود 99.6%، وعدد المستهلكين إلى 3.3 مليون مستهلك.⁷⁴

كما شهدت سنة 2013 زيادة في إنتاج الكهرباء بنسبة تقدر بـ 5.3% مقارنة بسنة 2012، ويعود هذا التطور إلى دخول حيز الاستغلال للمولدات الهوائية لإنتاج الكهرباء، ودخول حيز الاستغلال لوحدين من التوربينات الغازية. ليرتفع بذلك إنتاج تونس من الكهرباء ويبلغ 4334 ميغاواط سنة 2013 مقابل 4117 سنة 2012. أما فيما يتعلق بشبكة التوزيع فقد فاقت سنة 2012 مقدار 156000 كلم، بزيادة قدرها 2.5% عن مقدارها سنة 2012، وهذا ما سمح للشركة بمد الكهرباء لـ 124000 مستهلك جديد.⁷⁵

ج- المعادن: تزخر تونس بمدخرات هامة من المواد الإنشائية متواجدة بكل الولايات. وتمثل هذه المواد مخزوننا استراتيجيا هاما يساهم في دعم التنمية بالجهات وفي تطوير الاقتصاد الوطني. في هذا الإطار، وضع الديوان الوطني للمناجم برنامج عمل امتد من سنة 2009 إلى سنة 2014، لدراسة واستكشاف إمكانات جميع ولايات البلاد من هذه المواد بهدف المساهمة في دفع الاستثمار بالبلاد التونسية عبر خلق فرص استثمار والمساهمة في الحد من البطالة خصوصا بالمناطق الداخلية. تتمثل أهداف المشروع في:⁷⁶

- الحد من الاستغلال العشوائي للأحجار الصناعية،
- حصر المدخرات الحقيقية لمختلف أنواع الأحجار الصناعية بتونس ولمواقع انتشارها بكامل البلاد،
- استعمال الخامات في مجالات تتلاءم ونوعيتها،

⁷⁴ - الشركة التونسية للكهرباء والغاز، التقرير السنوي 2011، ص 7.

⁷⁵ - الشركة التونسية للكهرباء والغاز، التقرير السنوي 2013، ص 18.

⁷⁶ - الديوان الوطني للمناجم التونسي، تاريخ التصفح 01-05-2015، الموقع:

- تحديد مواقع الأحجار الصناعية لتلبية حاجيات الجهة من هذه الموارد،
- تحديد إستراتيجية استغلال وتصنيع الأحجار الصناعية بتونس لترشيد الاستغلال والحفاظة علي هذه الموارد الغير متجددة.

وشملت هذه التغطية 21 ولاية، وتشتمل هذه الدراسة على:⁷⁷

- إنجاز خريطة المواد الإنشائية لكل ولاية تتضمن تخطيط وتشخيص وحصر جميع المدخرات الطبيعية من الأحجار الصناعية المتوفرة بالولاية،
- ضبط الأماكن الواعدة والقابلة للاستغلال بكل ولاية،
- إنجاز تجارب صناعية أولية للمواد المتوفرة والقابلة للاستغلال لتحديد المجالات الممكنة للاستعمال،

- وضع جذاذات فنية لكل مكن ذو جدوى اقتصادية،

- إصدار تقرير فني تفصيلي وقرص تفاعلي لكل ولاية.

وقد أظهرت مؤشرات سنة 2012، أن تونس تحتوي على طاقة إنتاجية لاستخراج خامات الحديد تقدر بـ 390 ألف طن/سنة، أما الفوسفات فتعد تونس من بين أكبر الدول المنتجة له، حيث جاءت في المرتبة الثالثة عربيا سنة 2012 بإنتاج يقدر بـ 8000 ألف طن. كذلك فقد أنتجت تونس ما مقداره 29 ألف طن من خام الزنك، و14 ألف طن من خام الرصاص خلال نفس. وتعتبر هذه المعادن هي الأكثر وفرة في تونس.⁷⁸

ج- الثروة الغابية: يمثل قطاع الغابات والمراعي ثروة طبيعية ذات مصلحة وطنية كبرى، إذ يساهم في إقرار التوازن البيئي والبيولوجي للبلاد والحد من تأثيرات تغير المناخ حيث يلعب دورا أساسيا في حماية أديم الأرض من الانجراف ومقاومة التصحر والحفاظة على الأحياء البرية. وبالإضافة لمنافعه البيئية، يوفر القطاع الغابي والرعوي خدمات اجتماعية متعددة لقرابة مليون ساكن تونسي أي ما يقارب 10% من سكان البلاد يعيشون ضمن الفضاء الغابي وجواره ويساهم بما يعادل 15 إلى 25% في تغطية الحاجيات العلفية للماشية و14% من حاجيات الطاقة للبلاد مع مساهمة المنتوجات الغابية غير الخشبية في بعض الحالات بنسبة 30% من المعدل السنوي للدخل العائلي لمساكني الغابات. وتلعب الثروات الغابية والرعوية دورا هاما في

⁷⁷ - المرجع نفسه.

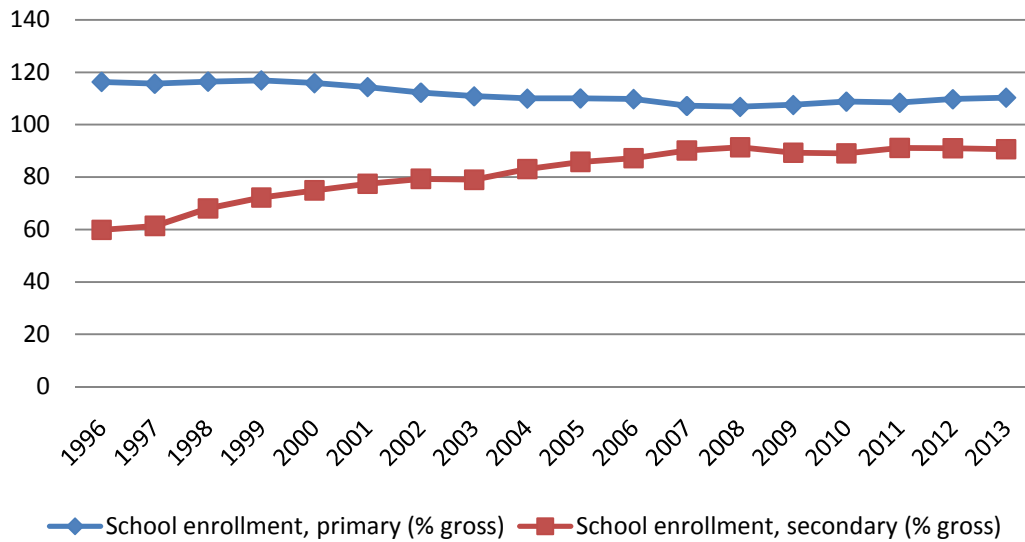
⁷⁸ - صندوق النقد العربي، 2014، مرجع سبق ذكره، ص 375.

تنمية اقتصاد البلاد بما توفره من منتجات خشبية وغير خشبية قابلة للتحويل وتوفير الشغل وعائدات من العملة الصعبة جراء تصدير كميات من منتجات الفلين وعجين الحلفاء والزيتون الطبية والعطرية.⁷⁹

وتغطي الغابات والمراعي الطبيعية ثلث المساحة الإجمالية لتونس تقريبا وتمتد على مساحة تقدر بحوالي 5.65 مليون هكتار منها 1,15 مليون هكتار غابات وأحراش و4,5 مليون هكتار من المراعي الطبيعية. وتقدر نسبة الكساء الغابي حاليا 7% من المساحة الإجمالية للبلاد بعد أن كانت لا تتجاوز 2,5% فجر الاستقلال. أما المراعي الطبيعية فتغطي 27.5% من المساحة الإجمالية للبلاد.⁸⁰

رابعا: العمالة

لقد أولت تونس مجهودات كبيرة لتوفير يد عاملة مؤهلة في سوق الشغل، حيث تنفق أكثر من 20% من ميزانيتها السنوية على التعليم. هذه المجهودات انعكست على تحسن معدلات التعليم الأساسي والثانوي فيها والتي نعرضها في الشكل رقم (3-4).
شكل رقم (3-4): تطور عدد التلاميذ في تونس للفترة 1996-2013



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على: data.worldbank.org

⁷⁹ - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التونسية، تاريخ التصفح 01-05-2015، الموقع:

www.agriculture.tn/index.php/2014-10-19-12-07-15/ress-natu/forets

⁸⁰ - المرجع نفسه.

من خلال الشكل رقم (3-4) نلاحظ أن معدل التقييد في مرحلة التعليم الأساسي تتجاوز نسبة 100% للفترة 1996-2013، وهذا ما يدل على أن كل الأطفال التونسيون في هذه المرحلة العمرية قد زاولوا دراستهم في المؤسسات التربوية. أما فيما يتعلق بمعدل التقييد في مرحلة التعليم الثانوي، فنلاحظ أنها تجاوزت 80% منذ سنة 2003، بعد أن كانت لا تتجاوز نسبة 60% سنة 1996. هذه المؤشرات تدل على توفر تونس على يد عاملة ذات مستوى متوسط.

وتونس لديها عدد كبير من الشباب الخريجين من الجامعات، ويملكون إمكانيات عالية ومهارات ومؤهلات في مختلف القطاعات ذات الصلة لاحتياجات الشركات، يضاف إلى كل ذلك تعدد اللغات بشكل كبير لهم، نظرا للقرب الجغرافي لتونس مع الدول الأوروبية، ولاستخدام اللغات الأجنبية في التعليم العالي. ونعرض في الجدول رقم (3-9) تطور عدد الطلبة في الجامعات التونسية.

جدول رقم (3-9): تطور عدد الطلبة بالجامعة التونسية للفترة 2009-2014

السنة الجامعية	10-09	11-10	12-11	13-12	14-13
القطاع العمومي	357472	346876	339619	315513	305783
القطاع الخاص	12586	15054	17773	21880	26019
المجموع	370058	361930	357392	337392	331802

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التونسية، التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام، ص 5.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-9) انخفاض في عدد الطلبة في الجامعات التونسية بنسبة 10.3% وهذا خلال سنة 2014 مقارنة بعدد الطلبة في سنة 2009. هذا الانخفاض في العدد الإجمالي للطلبة في الجامعات قابله زيادة في عدد الطلبة الذي يزاولون دراستهم الجامعية في مؤسسات خاصة، حيث ارتفعت هذه النسبة بمقدار 106.7% خلال نفس الفترة. هذه البيانات تؤكد توفر تونس على يد عاملة ماهرة تفي بمتطلبات المستثمرين.

خامسا: البنية التحتية المادية

أولا: شبكة النقل

تتوفر بتونس شبكة من الطرقات المعبدة طولها 20000 كلم وطريق سيارة طولها 360 كلم تغطي كامل تراب الجمهورية. كما تتوفر على شبكة سكك حديدية

بطول 2167 كم. السكك الحديدية التونسية تضمن النقل السنوي ما يقرب من 2.1 مليار طن كم من البضائع و39.2 مليون مسافر. ويوجد بتونس تسع مطارات دولية موزعة على جميع الجهات كالآتي: تونس (الشمال الشرقي)، طبرقة (الشمال الغربي)، المنستير وصفاقس والنفيسة (الساحل والوسط)، جربة وقابس (الجنوب الشرقي)، توزر وقفصة (الجنوب الغربي). وتبلغ طاقة استيعاب المطارات حاليا 19.050 مليون مسافر في السنة. وهناك 138 شركة طيران أجنبية تؤمن 1191 رحلة أسبوعية باتجاه أوروبا. وتكون بنية النقل البحري من: سبع موانئ تجارية وهي: بنزرت-منزل بورقيبة وحلق الوادي-رادس وسوسة وصفاقس-سيدي يوسف وقابس وجرجيس ومحطة لنقل النفط بالصخيرة. وتؤمن خطوط نقل البضائع المنتظمة (ميناء رادس) رحلات أسبوعية إلى كل من إيطاليا، فرنسا، أسبانيا ومالطا.⁸¹

ثانيا: شبكة الاتصالات

تعتبر شبكة الاتصالات في تونس من أحدث الشبكات الموجودة في منطقة المتوسط، فهي مجهزة بمحولات متعددة الوظائف ذات سعة عالية تؤمن في نفس الوقت حركة الهاتف، والانترنت والمليديا. وشبكة الهاتف في تونس مرقمنة كليا لتحقيق تغطية 100% من تراب البلاد. وقد بلغت كثافة الهاتف القار والجوال نسبة 134% خطأ لكل 100 ساكن. وبلغ عدد المشتركين في الهاتف القار: 13 مليون و900 ألف في نهاية 2012. أما عدد المشتركين في الهاتف النقال فقد بلغ 12 مليون و800 ألف مشترك نهاية 2012. وفيما يتعلق بشبكة الانترنت فهي تغطي كامل تراب البلاد، ويوجد بتونس 11 مزودا بخدمات الانترنت (6 عموميين و5 خواص). وهذا ما ضاعف عدد المشتركين في شبكة ADSL حيث ارتفع من 463325 مشترك في أواخر 2010 إلى 771515 في أواخر 2012.⁸²

⁸¹ - وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية، تاريخ التصفح 02-05-2015، الموقع:

www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id_article=562

⁸² - وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية، تاريخ التصفح 02-05-2015، الموقع:

www.investintunisia.tn/site/ar/article.php?id_article=533

ثالثا: تكلفة الأصول والموارد

تبلغ تكلفة الموارد الطاقوية في تونس تكلفة عالية نسبيا وذلك لعدم كفاية إنتاجها من المواد النفطية، حيث يبلغ سعر اللتر من البنزين العادي سنة 2013 قيمة 1.02 دولار، أما سعر اللتر من الديزل فيقدر بـ 0.76 دولار. وفيما يتعلق باليد العاملة، فتوفر تونس ميزة من حيث انخفاض تكلفة الأجور، إذ يبلغ معدل الراتب الشهري الخام لمهندس حوالي 1500 دولار، بينما يبلغ بالنسبة لتقني سامي حوالي 800 دولار، ويبلغ الأجر الوطني الأدنى المضمون في تونس حوالي 170 دولار.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب المطلب الأول: تيسير أعمال الاستثمار الأجنبي المباشر

كان جوهر اهتمام الدولة المغربية في جلب الاستثمارات الأجنبية يركز على تطوير الآليات الاقتصادية، عبر ما تقدمه من إعفاءات ضريبية، ومما تعرضه من ضمانات مالية ومزايا جمركية. لكن مع التطورات المسجلة داخليا وخارجيا، برز انه لا مناص لها من إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم للأعمال، وتحسين أداء الجهازين الإداري والقضائي. وفقا لذلك، ضاعفت الدولة جهودها لتطوير البنية التشريعية المرتبطة بالأعمال، وتعديل أدوات عمل الأجهزة الإدارية وفق توجه يروم توسيع الليبرالية، وإعطاء المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب، والتقليص من المعوقات التي تصادفهم عند مباشرة استثماراتهم.⁸³

أولا: تعزيز الاستثمار والحوافز الاستثمارية

قامت المغرب منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، بفتح عدة ورشات للإصلاحات الاقتصادية التي هدفت لتنمية الاستثمار، تطوير القطاع المالي، التكامل في الاقتصاد العالمي، تقليص بيروقراطية الدولة، وتحسين الظروف الاجتماعية. والهدف المنشود من هذه الإصلاحات هو خلق شروط ملائمة لتحقيق معدل نمو اقتصادي سريع.⁸⁴

ونظرا لكون الاستثمار عاملا أساسيا في ضمان نمو اقتصادي مستديم ومدعوم، فقد انخرط المغرب في تحرير اقتصاده بتسهيل الإجراءات، وبتأمين أفضل الحماية للعاملين الخواص، وذلك بتبنيه قوانين جديدة تهدف إلى تحسين شروط الاستثمار وصولا إلى تدفق معتبر من

⁸³ - جواد النوحى، مقارنة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب، مؤسسة الملك عبد العزيز، المغرب، 2010، ص 135.

⁸⁴ - Samira Ajitji, Op-cit, p 234.

رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والخارجية على وجه الخصوص.⁸⁵ ولقد أصدرت السلطات المغربية سنة 1995 قانون رقم 95-18 الذي يعد قانون إطار بمثابة ميثاق للاستثمارات. وقد هدف هذا القانون إلى التحفيز على الاستثمار عن طريق:⁸⁶

- تخفيض العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز الاستثمار،

- تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخل والأرباح،

- سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة تنمية الجهوية،

- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتيسير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني والمحلي،

- إنعاش المناطق المالية الحرة، ومناطق التصدير الحرة ونظام المستودعات الصناعية الحرة،

- تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق أحسن للقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة.

وقد ضمن الميثاق في المادة 16 منه، لكل شخص أجنبي سواء كان مقيم أو غير مقيم الذي ينجز استثمارات في المغرب مموله بعملات أجنبية، أن يستفيد فيما يخص الاستثمارات المذكورة، بالنظر إلى نظام الصرف، من نظام لقابلية التحويل يضمن لهم كامل الحرية في تحويل الأرباح الخالصة من الضرائب دون تحديد للمبلغ أو المدة، وتحويل حصيلة بيع الاستثمار أو تصفيته كلاً أو بعضاً بما في ذلك زائد القيمة.

إضافة إلى التدابير التي تضمنها الميثاق لتحفيز الاستثمار في المغرب وذلك من خلال جملة الإجراءات والمزايا المقدمة للمستثمرين. فقد أكد الميثاق في المادة 21 منه، على إنشاء جهاز إداري يعهد إليه باستقبال المستثمرين وتوجيههم وتقديم المعلومات والمساعدة لهم، كما يعهد إليه بإنعاش الاستثمارات.

لكن، رغم أهمية التوجهات التي جاء بها الميثاق، والتدابير التي واكبته، فإن الوقائع تبرز أن المقترضات التي تضمنها تبدو قاصرة على خلق مناخ ملائم للاستثمار، وغير فعالة في جذب

⁸⁵ - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، تاريخ التصفح 04-05-2015، الموقع:

www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=17

⁸⁶ - ظهير شريف رقم 1.95.213 صادر في 8 نوفمبر 1995، بتنفيذ القانون الإطار رقم 95-18 بمثابة ميثاق للاستثمارات.

الاستثمارات الأجنبية ولا تقدم ميزة تنافسية. إذ أن غالبية التحفيزات التي يعرضها موجودة في التشريعات الاستثمارية للبلدان المنافسة للمغرب. وحتى إذا ما تجاوزنا ذلك، فحجم النواقص التي تشوب إمكانية تطبيق النص تبدو كثيرة، وأهمها أن الميثاق يبقى مجرد إعلان نوايا في العديد من التدابير، خاصة بالنسبة لإحداث الهياكل المؤسسية. ويضاف إلى ذلك النواقص التي تشوب المساطر الإدارية المضمنة في الميثاق. فرغم الجهود المبذولة لتوضيح هذه المساطر، فإنها تبدو غير كافية للإجابة على تطلعات الفاعلين، من ذلك أن المساطر المتبعة للاستفادة من الامتيازات التي يخولها تبقى غير محددة في نص ما، يزيد عن ذلك، أن لائحة الوثائق تبقى غير معروفة لدى العموم، وهو أمر يقلص من فعالية التدابير الإيجابية التي حملها النص، ويعيق تطور الاستثمار الخاص. كما أنه بدلا من أن تلجأ الدولة إلى إحداث وكالة وطنية تضطلع بإدارة الملفات المرتبطة بالاستثمار، فإن الممارسة أبرزت ازديادا في عدد أجهزة التسيير وانقسام المسؤوليات، وهو ما يؤثر على غياب نظرة شمولية للمقررين العموميين.⁸⁷

وللعمل على تذليل الصعوبات التي لازالت تواجه المستثمرين في المغرب، تم إصدار الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول في جانفي 2002. وقد تركزت فحوى هذه الرسالة حول التدابير اللامركزية للاستثمار، وذلك عن طريق النص على إحداث مراكز جهوية للاستثمار. هذه المراكز، كان لها دوران أساسيان: الدور الأول، هو المساعدة على إنشاء المقاولات، أما الثاني، فهو مساعدة المستثمرين. نتيجة لذلك، تم إنشاء شبكات وحيدتين. ويتكفل الشباك الأول بالمساعدة على إنشاء المقاولات ويعتبر الهيئة الوحيدة التي يرجع لها المستثمر الراغب في إنشاء مشروع، حيث يتكفل هذا الشباك بإجراء كافة المعاملات اللازمة لانجاز المقاول، وذلك بوضع رهن إشارة الطالبين مطبوعا واحدا يتضمن كل المعلومات القانونية والتنظيمية الضرورية لإنشاء أي مقاول. أما الشباك الآخر، فيتولى مساعدة المستثمرين من خلال:⁸⁸

- تزويد المستثمرين بكل ما يفيدهم من معلومات بشأن الاستثمار،

⁸⁷ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 160.

⁸⁸ - الرسالة الملكية الموجهة للوزير الأول في موضوع التدبير اللامركزى للاستثمار، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4970، المؤرخة في 17

يناير 2002.

- دراسة كافة طلبات الترخيص الإداري أو تحضير الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز مشاريع الاستثمار في قطاعات الصناعة والتصنيع الفلاحي والمعادن والسياحة والصناعة التقليدية والسكن، بالنسبة للمشاريع المقدرة ما دون مائتي مليون درهم،

- دراسة مشاريع العقود أو الاتفاقيات التي ستبرم مع الدولة من أجل منح المستثمرين امتيازات خاصة، بالنسبة للاستثمارات المتعلقة بالقطاعات المذكورة سلفاً، التي تساوي أو تفوق مبلغ مائتي مليون درهم،

- اقتراح الحلول التوافقية لما قد ينشأ من منازعات بين المستثمرين والإدارات.

هذه التوجيهات الصادرة في الرسالة الملكية، استجابت بشكل كبير لانشغالات المستثمرين، حيث قامت بجعل معالجة ملفات الاستثمار يتم على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، وهذا ما أدى إلى رفع الإجراءات البيروقراطية التي كانت سائدة وجعل ملفات الاستثمار تعالج على مستوى محلي. وهذا ما يبرز تحول في نظرة الدولة للجانب الإداري في مجال الاستثمار.

ويكمن إجمالي الحوافز المقدمة للاستثمار في المغرب في أربعة تدابير رئيسية، حيث يمكن الجمع بين هذه الحوافز في إطار نفس المشروع الاستثماري، هذه التدابير هي:⁸⁹

أ- صندوق إنعاش الاستثمارات

يتولى صندوق إنعاش الاستثمارات تدبير العمليات المتعلقة بتكفل الدولة بتكلفة بعض المنافع والامتيازات الممنوحة للاستثمارات التي تستوفي المعايير المطلوبة، في إطار عقود، طبقاً لميثاق الاستثمار ومرسومه التطبيقي فيما يلي:

- الدعم العقاري: يتكفل مكتب إنعاش الاستثمارات بنسبة 20% من نفقات الأرض اللازمة لإنجاز الاستثمار،

- البنيات التحتية الخارجية: يساهم مكتب إنعاش الاستثمارات في النفقات المتعلقة بالبنية التحتية الخارجية ضمن حدود 5% من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمار،

- التكوين: يساهم مكتب إنعاش الاستثمارات في مصاريف التكوين المهني المنصوص عليه في برنامج الاستثمار ضمن حدود 20% من تكلفة التكوين المذكور.

⁸⁹ - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، تاريخ النسخ 05-05-2015، الموقع:

www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=20

ويجوز الجمع بين المنافع من غير أن يتجاوز مجموع مساهمة الدولة نسبة 5% من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمار. غير أنه إذا كان المشروع سيُنجز في منطقة خارج المدار الحضري أو في منطقة قروية، أو إذا تعلق الأمر بالاستثمار في قطاع الغزل أو النسيج، يمكن أن تصل مساهمة الدولة 10% من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمار.

وينبغي أن يستوفي مشروع الاستثمار واحدا من المعايير التالية على الأقل:

- أن يساوي مجموعه أو يفوق 200 مليون درهم،
- أن يحدث عددا من مناصب الشغل القارة يساوي أو يفوق 250 منصبا،
- أن ينجز المشروع في أحد الأقاليم أو العمالات التالية: الحسيمة، بركان، بوجدور، شفشاون، السمارة، كلميم، العيون، العرائش، الناظور، وادي الذهب، وجدة أنجاد، طنجة أصيلة، الفحص بني مكادة، طانطان، تاونات، تاويرت، طاطا، تازة، تطوان،
- أن يضمن نقلا للتكنولوجيا.

ب- صندوق الحسن الثاني

يمنح صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دعما ماليا للمشاريع الاستثمارية في بعض القطاعات الصناعية عن العمليات التالية:

- بناء أو اقتناء مبان مهنية: يمكن أن يتحمل الصندوق 30% من تكلفة المباني المهنية تحتسب على أساس حد أقصى لتكلفة الوحدة قدره ألفا درهم للمتر المربع (دون احتساب الضرائب)،

- اقتناء السلع التجهيزية الجديدة: يمكن أن يساهم الصندوق بنسبة 10% من تكلفة اقتناء السلع التجهيزية الجديدة (دون رسم الاستيراد والرسوم الواجبة).

والقطاعات المعنية هي:

- تصنيع التجهيزات الخاصة بصناعة السيارات،
- تصنيع المكونات الإلكترونية،
- تصنيع التجهيزات الخاصة بصناعة الطيران،
- الأنشطة الصناعية المرتبطة بالتكنولوجيا النانوية والصناعة الإلكترونية الدقيقة والتكنولوجيا البيولوجية.

والمشاريع المستفيدة هي المشاريع الاستثمارية الجديدة (إحداث مشروع جديد أو توسيع نطاق المشروع) التي تتجاوز كلفتها الإجمالية 5 ملايين درهم (دون رسم الاستيراد والرسوم الواجبة)، بشرط أن يتجاوز مبلغ الاستثمار في السلع التجهيزية 2,5 ملايين درهم (دون رسم الاستيراد والرسوم الواجبة).

ج- الإعفاء من الرسوم الجمركية

يمكن للمقاولات التي تلتزم بإنجاز استثمار بمبلغ يعادل أو يفوق مائتي (200) مليون درهم أن تستفيد، في إطار اتفاقات تبرمها مع الحكومة، من إعفاء من الرسوم الجمركية ومن الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على السلع التجهيزية والمعدات والآلات اللازمة لإنجاز مشروعها والتي تستوردها هذه المقاولات مباشرة أو يتم استيرادها لحسابها. ويشمل هذا الإعفاء أيضا الأجزاء وقطع الغيار والتوابع المستوردة في نفس الوقت مع السلع الإنتاجية التجهيزية والمعدات والآلات المعدة لها. وينبغي إنجاز الاستثمار داخل أجل ستة وثلاثين (36) شهرا التالية للتوقيع على الاتفاقية المذكورة.

د - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة

تستفيد السلع التجهيزية والمعدات والآلات اللازمة لإنجاز مشاريع استثمارية بمبلغ يعادل أو يفوق 200 مليون درهم، والتي يقننها المزمون خلال ستة وثلاثين (36) شهرا من تاريخ بدء مزاولة النشاط، من إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد، وذلك في إطار اتفاق يبرم مع الدولة.

ويسري هذا الإعفاء أيضا على الأجزاء وقطع الغيار والتوابع المستوردة في نفس الوقت مع تلك التجهيزات.

ثانيا: الفساد والبيروقراطية

تبقى الرشوة أحد مظاهر فشل سياسات الدولة، وأحد الانتقادات الموجهة لأدائها، وتعكس عدم فعالية نظام الحكومة في المغرب. إذ بالرغم من أهمية الخطاب الداعي إلى محاربة هذه الظاهرة، تبين المعطيات أن حجم الرشوة في المغرب يظل في مستويات مرتفعة بل ويسير بوتيرة غير متحكم فيها.⁹⁰ ولهذا كان لزاما على السلطات المغربية بعد توقيعها على اتفاقية

⁹⁰ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 167.

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2003، والتصديق عليها في 9 ماي 2007، إنشاء الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة من خلال المرسوم رقم 1228-05-2، الصادر في سنة 2007، حيث حددت المادة الأولى مفهوم الرشوة بأنها جميع الأفعال المتعلقة بالرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس والغدر. وتناط بالهيئة المركزية مهمة تنسيق سياسات الوقاية من الرشوة والإشراف عليها والسهر على تتبع تنفيذها وجمع ونشر المعلومات في هذا المجال. ويعهد إليها القيام بالمهام التالية:⁹¹

- تقترح على الحكومة التوجهات الكبرى لسياسة الوقاية من الرشوة ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لمكافحة الرشوة،
 - تقترح التدابير الرامية إلى تحسيس الرأي العام وتنظم حملات إعلامية لهذا الغرض،
 - تساهم بتعاون مع الإدارات والمنظمات المعنية، في تنمية التعاون الدولي في مجال الوقاية من الرشوة،
 - تتولى تتبع وتقييم التدابير المتخذة لتنفيذ سياسة الحكومة في هذا المجال وتوجيه توصيات إلى الإدارات والهيئات العمومية والمقاولات الخاصة وإلى كل متدخل في سياسة الوقاية من الرشوة،
 - تبدي إلى السلطات الإدارية، بعض الآراء حول التدابير الممكن اتخاذها للوقاية من الرشوة،
 - تتولى جمع كل المعلومات المرتبطة بظاهرة الرشوة وتدير قاعدة المعطيات المتعلقة بها،
 - تخبر السلطة القضائية المختصة بجميع الأفعال التي تبلغ إلى علمها بمناسبة مزاولة مهامها والتي تعتبرها أفعالا من شأنها أن تشكل رشوة يعاقب عليها القانون.
- ومنذ ذلك الحين، تميزت نشاطاتها وهيكلتها - كما يبين تكوين جمعها العام - بمنهجية تشاركية إزاء المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ورغم الصلاحيات المحدودة نسبيا التي تتمتع بها الهيئة، فقد استطاعت تحقيق العديد من الانجازات مثل إعداد التشخيص الأولي لحالة الفساد في المغرب، وتقييم الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، ووضع خطة عمل متعددة الأهداف. وقد تم تسليط الضوء على هذه الجهود أيضا في دراسات إقليمية بارزة.

⁹¹ - مرسوم رقم 1228-05-2 صادر في 13 مارس 2007، بإحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، الجريدة الرسمية المغربية رقم 5513، الصادرة بتاريخ 2 أبريل 2007.

في سنة 2011، تصاعدت الدعوات إلى إجراء إصلاحات متعلقة بالحكامة الجيدة، بما فيها مكافحة الفساد، إلى رأس قائمة المطالب الشعبية المتزايدة. وقد بلغت الحملة الإصلاحية في 17 جوان 2011 نقطة تحول هامة عندما أعلن الملك محمد السادس سلسلة من التعديلات الدستورية، من بينها تخصيص فصل جديد كامل للحكامة وتعزيز الترتيبات المؤسسية لمكافحة الفساد. وينص هذا الفصل تحديدا على دسترة هيئات الحكامة الجيدة بما فيها الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة التي جرى تحويلها إلى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته (المادتان 36 و167 من الدستور).

على هذا الأساس، تم إعداد مشروع قانون يتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الفساد ومحاربه تأسس مقتضياته على عشرة مرتكرات وهي:⁹²

- الارتقاء بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة إلى هيئة وطنية مستقلة ومتخصصة تتمتع بكامل الأهلية القانونية والاستقلال المالي، مع عدم الخضوع لأية وصاية ضمانا للاستقلالية التي يكرسها الدستور بالنسبة لجميع هيئات الحكامة الجيدة،

- توسيع وضبط وتوضيح اختصاصاتها وصلاحياتها بما يحافظ، من جهة، على مكتسبات مرسوم 13 مارس 2007، الذي يجعل من الهيئة آلية للتشخيص والتقييم والاستشارة والاقتراح والتواصل والتعاون والشراسة، ويستهدف، من جهة ثانية، تدقيق آليات التنسيق والتعاون الممكن اللجوء إليها لتفعيل هذه الاختصاصات،

- تعزيز دورها في إشاعة وترسيخ ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد، بتحويلها مهمة المساهمة الفاعلة في تطوير برامج التربية والتكوين والتحسيس في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته،
- تأهيلها للاضطلاع بصلاحيات جديدة في مجال التصدي المباشر لجميع أفعال الفساد سواء الجريمة بالقوانين الجزية أو القابلة لأن تعاقب في إطار مسطرة التأديب، مع تمكينها من أدوات الرصد والبحث والتحري بشكل ذاتي أو في إطار التعاون أو التكليف، ومنحها سلطة الإحالة المباشرة على النيابات العامة أو على سلطات التأديب، مع الاحتفاظ بحق التبع ومعرفة المآلات

⁹² - مشروع قانون رقم 12-113 بشأن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أكتوبر 2013، تاريخ التصفح 07-05-

ومراعاة الاختصاصات المخولة للمؤسسات والسلطات العمومية العاملة في هذا المجال وتنسيق معها،

- منحها صلاحية التأطير الأفقي للمجهود الوطني في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، من خلال تمكينها من اقتراح توجهات الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مع احتفاظها بصلاحية تقييم وتتبع تنفيذ هذه الإستراتيجية،

- النهوض بصلاحياتها في مجال التعاون الدولي وتدعيم دورها التنسيق مع الآلية الأممية المكلفة باستعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد،

- تثبيت حتمية إبداء رأيها بشأن مشاريع القوانين والمراسيم ومقترحات القوانين المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته قبل عرضها على مسطرة المصادقة،

- تمتيعها بصلاحيات تسمح لها بممارسة تحرياتها وتحقيقاتها دون مواجهتها بالسر المهني أو الامتناع عن التعاون معها أو الاعتراض على أعمالها، مع إلزام الإدارات بموافاتها بمآل آرائها وتوصياتها ومقترحاتها وتعليل عدم الأخذ بها عند الاقتضاء،

- تمكينها من مقومات الحكامة الداخلية الجيدة التي تعتمد تمثيلية متوازنة ومنفتحة، بما يضمن لها الاستقلالية والخبرة والفعالية اللازمة للاضطلاع بكل تجرد بالصلاحيات الموكولة لها،

- تزويدها بآليات الامتداد الترابي الذي يسمح لها بالتجاوب عن قرب مع الخصوصيات والحاجيات الجهوية، ومواكبة مشروع الجهوية الموسعة، من خلال تمكينها من إحداث لجان جهوية باختصاصات محددة.

ثالثا: المرافق الاجتماعية

يتواجد التعليم الأجنبي بالمغرب بفضل اتفاقات التعاون الثقافي المبرمة مع دول مثل فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والمملكة العربية السعودية. ويستند التعليم الأجنبي بالمغرب إلى شبكة من المؤسسات التعليمية المتواجدة بأهم المدن المغربية.

توزع شبكة المؤسسات التعليمية الفرنسية بالمغرب، التابعة لوكالة التعليم الفرنسي بالخارج وشبكة المكتب المدرسي الجامعي الدولي، إلى 12 مدرسة و4 مجموعات مدرسية (مدرسة إعدادية) وإعداديتين و5 ثانويات بالنسبة لوكالة التعليم الفرنسي بالخارج، و5 مؤسسات ممولة ذاتيا من المكتب المدرسي الجامعي الدولي. وتواجد هذه المؤسسات التعليمية

بأهم المدن المغربية: الدار البيضاء، الرباط، طنجة، فاس، مكناس، مراكش، أكادير، القنيطرة، الحمدية، الجديدة. وتضم هذه الشبكة، في المجموع، 21 ألف تلميذ و1,300 مدرس. وتواجد بالدار البيضاء الأكاديمية الأمريكية منذ سنة 2003، حيث يزاول الدراسة بها حاليا حوالي 300 تلميذ، 11% منهم تلاميذ من جنسية أمريكية، و31% منهم من 30 جنسية مختلفة.⁹³ كما تتواجد في المغرب 11 مؤسسة تعليمية إسبانية، والتي توفر خدمة التعليم باللغة الإسبانية لحوالي 5000 تلميذ، وتتوفر هذه المدارس على 350 معلم.⁹⁴ كذلك توجد بالمغرب مدرسة إيطالية تحتوي على 330 تلميذ، وتوفر خدمة التعليم في الطورين الأساسيين والثانوي.⁹⁵

إلى جانب المؤسسات التعليمية، هناك عدد من المراكز الثقافية التابعة لعدد من الدول بأهم المدن المغربية. وتقدم هذه المؤسسات دروسا في اللغة وتفتح أنشطة ثقافية في المجالات المتصلة بالتربية والبحث الجامعي والأنشطة الفنية.

إن المغرب بلد الشمس وممارسة الهوايات المفضلة. فهو يزخر بمؤهلات سياحية لا تنضب ليمارس الزائر ما يحلو له من هوايات في أفضل ظروف المتعة والاستمتاع. إنه بلد رائع سواء بجماله أم بتنوع العروض التي يقدمها للزائر لممارسة هواياته المفضلة ولا سيما:⁹⁶

- المحطات السياحية: حيث طور المغرب، الذي يتوفر على حوالي 3500 كيلومتر من الشواطئ على المحيط الأطلسي وعلى البحر الأبيض المتوسط، ويتميز بشمس الرائعة على امتداد السنة وتنوع مياه السباحة فيه، العديد من العروض السياحية الهامة.
- السياحة الثقافية: لا مناص لمن يسعى إلى التعرف على معالم التاريخ المغربي من زيارة المدن التاريخية (فاس ومكناس ومراكش والرباط). ففي شمال البلاد، نجد آثار علماء الصوفية من خلال الزوايا (وهي عبارة عن بناية بيضاء صغيرة تعلوها قبة ترمز إلى ضريح أحد الأولياء) بل والتشعب بهذه الفلسفة الفريدة التي تزوج بين التأمل والدين.

⁹³ - American academy-casablanca, consulted May 05, 2015, site:

www.americanacademy-casablanca.com/about-school.php

⁹⁴ - Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Gobierno de España, consulted May 05, 2015, site : www.mecd.gob.es/marruecos/ar_MA/estudiar/en-marruecos.html

⁹⁵ - Actuel, L'esprit ouvert, consulté le 09-05-2015, site :

www.actuel.ma/index.php?option=com_magazines&view=detail&id=95

⁹⁶ - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، تاريخ التصفح 09-05-2015 الموقع:

www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=11

- الأعياد والمهرجانات: تحفل كل جهة من جهات المغرب بمهرجانات ومواسم خاصة بها، وأشهرها مهرجان فاس للموسيقى الروحية ومهرجان كناوة بالصويرة ومهرجان الجاز بطنجة ومهرجان موازين إيقاعات العالم بالرباط.

- الرياضة: يتوافد هواة ركوب الأمواج على المملكة من كل ربوع المعمور لمداعبة الأمواج المغربية التي ذاع صيتها على الصعيد العالمي. وقد صنف الدليل الدولي لركوب الأمواج مدينة آسفي ضمن عشر مدن الأولى عالميا كأفضل وجهات لركوب الأمواج. إلا أن الفردوس الحقيقي لركوب الأمواج هو تاغازوت، وهو شاطئ يقع بالقرب من أكادير.

وتشارك النساء من العالم بأسره ومن شتى المشارب الاجتماعية والمهنية، كل سنة، في المغامرة الرائعة "رالي عائشة للغزالات". ويقام هذا الرالي، الذي تبلورت فكرته في ذهن سيدة مولعة بالمغرب، على مسافة 2500 كيلومتر في الجنوب المغربي المترامي الأطراف، بين الكثبان الرملية والسهول الصخرية الصحراوية من دون مساعدة إلا من خريطة غير مفصلة وبوصلة. كما صممت ملاعب الكولف الستة عشر التي تتوفر عليها المغرب، والواقعة ضمن إطار طبيعي خلاب، لإرضاء أكثر اللاعبين تطلبا.

المطلب الثاني: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر أولا: الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي

يعد العامل السياسي من المحددات الرئيسية التي تتحكم في مستوى استقطاب الاقتصاديات الوطنية للاستثمارات. فمن أهم العناصر التي ينظر إليها المستثمرون الأجانب قبل مباشرة مشاريعهم الاستثمارية، طبيعة المناخ السياسي، ومدى توفيره لشروط استقرار وتوسع الاستثمارات الأجنبية. ولقد شهد المغرب تطور في جوانب عدة من العناصر السياسية، التي أدت إلى تقوية الثقة في الاقتصاد الوطني.⁹⁷

النظام السياسي في المغرب يعتبر نظام ملكي مؤسساتي، أين الملك هو الذي يحكم. وبعد تعديل الدستور في سبتمبر 1996، الذي تميز عن التعديل الدستوري السابق سنة 1992، بكونه ربط بين المعطى السياسي والمعطى الاقتصادي إيمان من واضعه بأن الوضع السياسي ليس إلا نتاجا للوضع الاقتصادي. ولقد انخرط المغرب في سياق تحرير ودمقرطة

⁹⁷ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 177.

الحياة السياسية وذلك باعتماده لمبدأ نظام الازدواج البرلماني.⁹⁸ ولقد توخى العاهل المغربي من تبني نظام الازدواج البرلماني تحقيق أربع امتيازات أساسية: أولها توسيع قاعدة المشاركة الشعبية حتى يحقق النظام السياسي المغربي أكبر تمثيلية ممكنة، وهذا أمر فرضه زيادة النمو الديمغرافي، ثانيها إيجاد تمثيل عادل للنخبة الاقتصادية المغربية، ثالثها تحقيق الانسجام بين البرلمان المغربي ومؤسسة الجهة، رابعها تعزيز المراقبة البرلمانية على أعمال الحكومة، فعوض أن يراقبها مجلس واحد ستصبح أمام مراقبة مزدوجة إلى جانب مراقبتها من قبل جلالة الملك.⁹⁹ لقد أدى هذا التعديل الدستوري إلى انطلاقة حقيقية لتشكيل حكومة التناوب. كما شكل التوقيع على ميثاق الشرف بين الحكومة والنيابات سنة 1997 الأرضية المناسبة للتوافق على تشكيل حكومة التناوب، باعتبار أن الهدوء الذي عرفه العمل النقابي بعد ذلك استقرار الحياة السياسية في المغرب. وبعد أن حقق المغرب، العديد من المكاسب في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، مع تشكيل حكومة التناوب، وتولي الملك الجديد للسلطة وطي صفحة الماضي في إطار هيئة الإنصاف والمصالحة، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتفجيرات الدار البيضاء 2003 وما تلاها من أحداث، عرف هذا المجال تراجعا كبيرا مع وضع قانون الإرهاب، الذي جاء بمقتضيات تمس حرية التعبير.

وهناك ثلاث قضايا تبدو كآلية سياسية لجلب الاستثمارات الأجنبية، وهي:

أ- تطور في مسار حقوق الإنسان في المغرب

جسد إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان التزام المملكة المغربية بحماية حقوق المواطنين وحرياتهم وتشبثها باحترام التزاماتها الدولية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وقد جاء إحداث المؤسسة لتكريس مسلسل تعزيز دولة الحق والقانون والمؤسسات، وليلحل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي تم إنشائه في ظل التحول السياسي الذي شهده المغرب سنة 1990، ليكون إحدى المؤسسات الرئيسية المساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي بالمملكة، خاصة في مجال تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعد إعادة تنظيمه سنة 2002. وباعتبار الإنجازات التي حققها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مجال تعزيز الحقوق والحريات وتسوية ماضي الانتهاكات وتحقيق الأهداف

⁹⁸ - Samira Ajitji, Op-cit, p 240.

⁹⁹ - محمد زين الدين، الإصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب التسعينات، تاريخ التصفح 10-05-2015 الموقع:

www.aljabriabed.net/n64_04zindine.htm

الإستراتيجية للتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ومن أجل تعزيز عمل والارتقاء بمهنية المجلس وتعزيز استقلاليته وضمان أن يكون جزءا من دينامية الجهوية المتقدمة، تم إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب تتوافق نصوصها التنظيمية لمبادئ باريس النازمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويتوفر المجلس الوطني على اختصاصات أوسع، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، الشيء الذي يضمن للمجلس مزيدا من الاستقلالية والتأثير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.¹⁰⁰

ويمكن القول أن الواقع الحالي لتحسن مستوى حقوق الإنسان بالمغرب، يتطلب نهج إستراتيجية تسويقية تجعل من الانجاز الحقوقي، والعمل على تقوية الضمانات في هذا المجال كآلية أساسية لإقناع المستثمرين الأجانب، فلا ريب أن هؤلاء المستثمرين، وبالأخص أصحاب المقاولات الصغرى والمتوسطة، يشعرون بثقة أكبر في دولة تحترم حقوق الإنسان.

ثانيا: دسترة الحياة الاقتصادية

من التدابير الهامة التي اتخذتها السلطة السياسية لتوفير شروط نمو المبادرة الخاصة، وتدعيم جلب الاستثمارات الأجنبية، دسترة الحرية الاقتصادية. فمما جاءت به المراجعة الدستورية لسنة 1996 التعديل الذي شمل الفصل 15 من الدستور. إذ بعدما كان يضمن هذا الفصل، على امتداد الدساتير التي عرفها المغرب، منذ وضع أول دستور للمملكة سنة 1962، حق الملكية، أكمل هذا الحق ليشمل حرية المبادرة كمرتكز يمكن أن يحكم الاختيارات الاقتصادية للدولة. وهو ما يعني تكيف النظام الأساسي للدولة مع الاختيارات الاقتصادية التي تبنتها منذ شروعه في تطبيق برنامج التكيف الهيكلي، وتعزيز قواعد اقتصاد السوق، ووضع الضمانات الدستورية لتحقيقه. ومن ثم، يبرز أن المشرع الدستوري أراد إعطاء إشارات قوية إلى اعتبار المرجعية الليبرالية في المادة الاقتصادية الموجهة للاقتصاد المغربي، وأن أي مبادرة تصدر عن المؤسسات الدستورية يتعين أن لا تمس بالقواعد التي تدعم جلب الرساميل والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. هذا التوجه، يتجاوب مع الموقف الإيجابي الذي عبرت عنه أحزاب المعارضة تجاه دستور 1996، بحيث برز هذا التوجه كآلية من

¹⁰⁰ - المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي، تاريخ التصفح 12-05-2015، الموقع: www.cndh.ma/ar/tqdym-lmjls-lwtyny-lhqwq-lnsn

شأنها إعادة الثقة بين الفاعلين السياسيين، وتقوية آليات السلم الاجتماعي المطلوبة لتنمية الاستثمارات الأجنبية.¹⁰¹

تكمّن أهمية المتغير السياسي كمعطى محفز للاستثمار من خلال ما يوصف به المغرب كبلد آمن يحقق الاستقرار السياسي والأمني، ويوفر الشروط السياسية اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وضمان استقرارها. وتبرز أهمية المقومات السياسية للمغرب في الدعم والمشروعية التي تحظى بها المؤسسة الملكية التي تعد الضامن لوحدة واستقرار البلاد. وأيضاً في انفتاح الحياة السياسية المغربية وما يرافقها من تحديث للمؤسسات لمؤسسات الدولة. فلا شك أن اتجاه الدولة في مجال حقوق الإنسان، والتوافق بين الأطراف السياسية، لعب دوراً أساسياً في التطور الذي شهده الاستثمار الأجنبي. ولا تتردد مواقف المستثمرين على اعتبار أن العامل السياسي أحد المتغيرات التي تشجع على الاستثمار في المغرب. وحتى في اللحظات التي عرف المغرب بعض الهزات، بعد الانفجارات الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء سنة 2003، أو خلال مارس 2007.¹⁰²

وفيما يتعلق بالاستقرار الاجتماعي، فقد انخرط المغرب خلال الثلاثون سنة الماضية في برنامج للتنمية البشرية ولتحرير الحياة السياسية بشكل تدريجي وصلب.¹⁰³ هذه السياسات أدت إلى تحسن في المؤشرات الاجتماعية للمغرب. فقد انخفض مؤشر الفقر المعتمد من طرف البنك الدولي من 16.3 سنة 1998 إلى 8.9 سنة 2007. كما تحسنت مؤشرات الصحة في المغرب، حيث إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي قد ازداد من 3.8% سنة 1996 ليبلغ 6.0% سنة 2013، وهذا ما أدى إلى زيادة في العمر المتوقع عند الولادة ليرتفع من 67 سنة إلى 71 سنة خلال نفس الفترة، وكذا لبقاء نسبة الوفيات عند الولادة على حالها عند 6 وفيات (لكل 1000 ولادة).

نسبة البطالة في المغرب بقت منخفضة وفي حدود مقبولة مقارنة مع العديد من الدول النامية، إذ بلغت سنة 2013 قيمة 9.2%، بعد أن كانت هذه النسبة تقدر بـ 11.3%

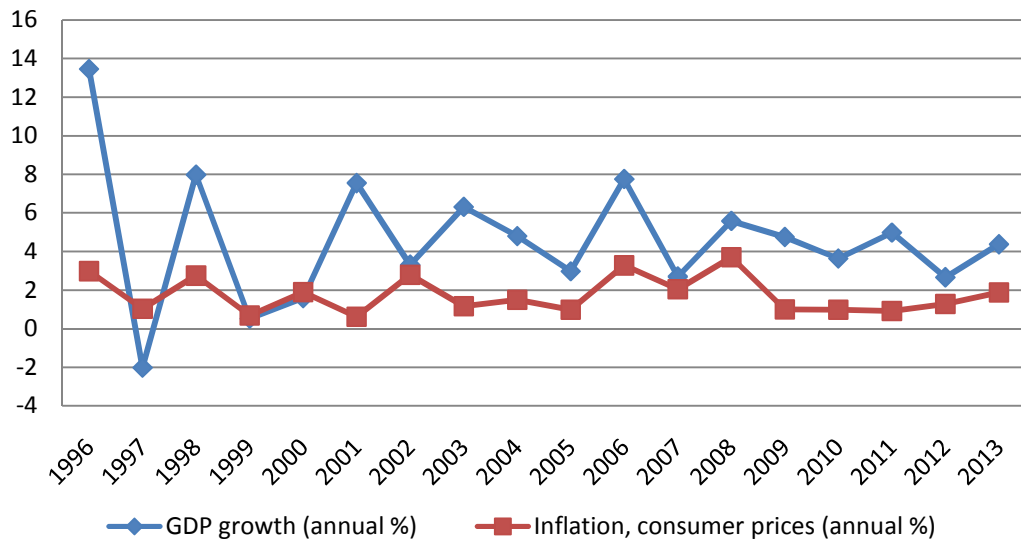
¹⁰¹ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 185.

¹⁰² - جواد النوحى، المرجع نفسه، ص ص 189-190.

¹⁰³ - Samira Ajitji, Op-cit, p 244.

خلال سنة 1996. أما المعدل الوطني للفقر (النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر) فقد انخفضت من 16.3% سنة 1998، لتبلغ 8.9% سنة 2007. كما سجل المغرب استقرار اقتصادي كبير، خصوصا بداية من منتصف تسعينات القرن الماضي، هذا الاستقرار يمكن لنا أن نسجله انطلاقا من معدلي النمو الاقتصادي والتضخم التي يظهرها الشكل رقم (3-5).

شكل رقم (3-5): تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في المغرب للفترة 1996-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: data.worldbank.org

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-5)، أن المغرب سجل معدلات نمو اقتصادي موجبة للفترة 1996-2013، ولم يسجل معدل سالب إلا سنة 1997، هذه المعدلات تعتبر جيدة حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة مقدار 4.61%. كذلك نلاحظ بقاء مستويات التضخم عند مستويات مقبولة خلال هذه الفترة وذلك ببقائها ضمن المجال [1-3].

ثانيا: القوانين المتعلقة بالدخول والعمل

إن الإقامة بالمغرب لشهور أو لسنوات تجربة غنية وممتعة على المستويين الإنساني والمهني على حد سواء. فالإطار الطبيعي يشرح الصدور وإطار الأعمال يفتح العقول. يتطلب العمل بالمغرب إنجاز بعض الإجراءات من لدن المشغل والأجير. فالدخول إلى التراب المغربي يخضع، بوجه عام، للإدلاء بتأشيرة دخول أو غيرها من الوثائق السارية الصلاحية المعترف بها من

طرف الدولة المغربية كوثيقة سفر. وينبغي أن تشفع وثائق السفر بالنسبة للأجانب الذين تخضع بلدانهم لإجراءات التأشيرة بتأشيرات للدخول للمغرب، مسلمة من السلطات المغربية. وتخضع التأشيرات لهذه الإجراءات بعد أداء الرسوم الواجبة بالإدلاء بالوثائق التالية:¹⁰⁴

المرحلة الأولى: الدخول إلى التراب المغربي

- بطاقة معلومات لطلب التأشيرة، معبأة بكيفية قانونية،
- بطاقة الهوية وبطاقة الإقامة،
- جواز سفر ساري الصلاحية،
- 3 صور شمسية.

المرحلة الثانية: عقد العمل

للحصول على عقد العمل، يجب على المشغل أن يتقدم بطلب الحصول على الإذن بتشغيل شخص أجنبي إلى وزارة التشغيل، وأن يسجل العقد بناء على النموذج الموجود لدى وزارة التشغيل. وينبغي أن تؤثر مصلحة تشغيل المهاجرين بمديرية التشغيل التابعة لوزارة التشغيل المغربية على عقد العمل.

إذا تعلق الأمر بأول طلب، تمنح تأشيرة عقد العمل بالنسبة للشخص الأجنبي، عموماً، لمدة سنة، ويمكن أن تمنح بعد ذلك لمدة سنة أو سنتين حسب طلب المشغل. يجب الإبلاغ عن كل تغيير في موضوع العقد إلى المصالح المسؤولة بوزارة التشغيل (مثل شروط العمل أو مدة العقد وغيرهما).

وفي مجال علاقات الشغل، تتركز مطالب المستثمرين الأجانب على ضرورة تحويلهم مرونة أكبر تجاه العمال، خاصة فيما يتعلق بتسريحهم، والحد من الدور الاحتجاجي المخول للعمل النقابي. وفي المغرب ظل المستثمرون الأجانب ينظرون للمقتضيات التشريعية التي توطر قانون الشغل كأحد المعوقات الأساسية لتطور المقاولات الخاصة. إذ أن من المشاكل الأساسية التي ظلت تلقى انتقاداً كبيراً من طرف المستثمرين الأجانب، هو ما يتعلق بالضوابط المنظمة لقانون الشغل. يقول رئيس مقالة إيطالية يستثمر في المغرب: "إن حماية الأجير في المغرب تحضى

¹⁰⁴ - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، تاريخ التصفح 13-05-2015، الموقع:

www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=11

بجمالية صارمة، إذ يصعب تسريح العمال، حتى في حالة الخطأ الجسيم، وهو ما يتعارض مع كل مفهوم للإنتاجية".¹⁰⁵

على نحو مماثل، أشار تقرير للبنك الدولي لسنة 1999، حول دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي في المغرب، إلى أن علاقات الشغل تعتبر من بين أهم المعوقات التي تصادف المستثمرين سواء المحليين منهم أم الأجانب. وتتمثل أهم تلك المعوقات في ارتفاع التكاليف الاجتماعية في القطاع الخاص لليد العاملة، صعوبة تسريح العمال وضعف الخبرة لدى المحاكم المغربية في مجال علاقات الشغل.¹⁰⁶

هذا الواقع دفع السلطات المغربية إلى إجراء العديد من المشاورات مع مختلف الهيئات النقابية التي تمحورت مطالبها إجمالاً في حماية العمال، والحفاظ على الحقوق المكتسبة، هذه المشاورات امتدت لفترة زمنية نتيجة لجملة من الأوضاع السياسية والاقتصادية، ونتيجة لغياب لغة حوار الاجتماعي فعلي بين مختلف الحكومات وممثلي العمال.

هكذا، وبناء على الخطابات الملكية، التي حثت الحكومة والبرلمان على الإسراع بإقرار مدونة شغل عصرية، تشجع على الاستثمار والتشغيل، كما دعت كافة الشركاء الاجتماعيين إلى إقامة سلم اجتماعي، الذي يعد من مقومات الثقة في الاستثمار وحفزه. تم إصدار مدونة الشغل في سبتمبر 2003، حيث توافقت مع المعايير العالمية، كما تنص عليها مواثيق هيئة الأمم المتحدة. ولقد ارتكزت بنود هذه الاتفاقية على مقتضيات وضعت في أولوياتها ربط هذا النص بطموحات المغرب في تحفيز الاستثمار الوطني وجلب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي، كما جاءت هذه المدونة بتدابير هامة ترسخ لثقافة الحوار، حيث يسري بشكل منظم وإلزامي وعلى كل المستويات في كل المقاولات والقطاعات الخاضعة لهذا القانون.¹⁰⁷

نتيجة لهذه المدونة، كان هناك انخفاض في صراعات العمل، التي تظهرها في الشكل رقم

(3-6).

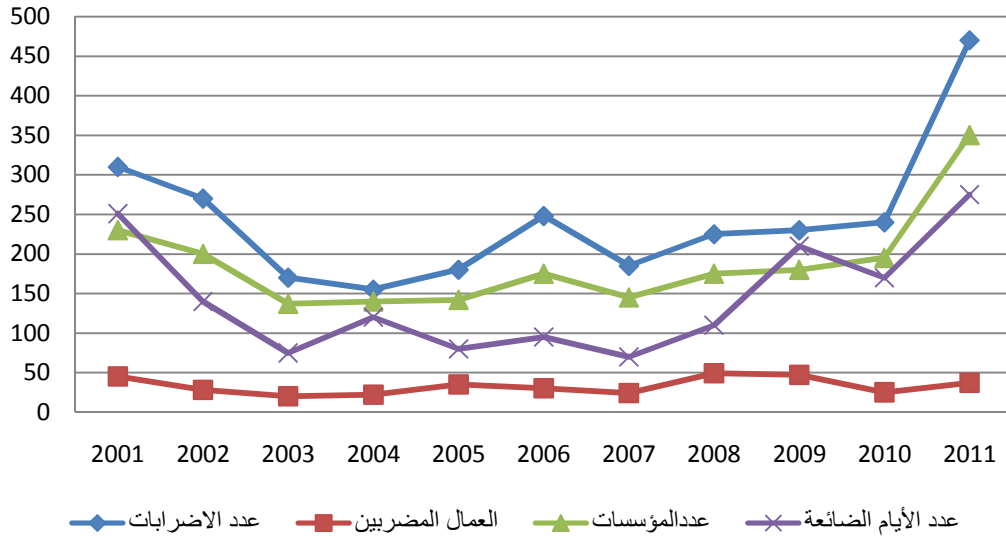
¹⁰⁵ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 137.

¹⁰⁶ - Banque Mondiale, Royaume du Maroc : Le secteur privé, moteur de la croissance économique marocaine, Rapport No 19975-MOR, 1999, p 15.

¹⁰⁷ - ظهير شريف رقم 1.03.194 صادر في 11 سبتمبر 2003 بتنفيذ القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل، الجريدة الرسمية

المغربية، عدد 5167، الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 2003.

شكل رقم (3-6): تطور الإضرابات في المغرب للفترة 2001-2011



المصدر:

Conseil Economique et Sociale, Prévention et résolution amiable des conflits collectifs du travail, Auto-Saisine n°6 / 2012, p 39.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-6) اتجاه تنازلي لوتيرة الإضرابات بداية من سنة 2001، هذه الوتيرة بقت ثابتة بعد إصدار مدونة الشغل سنة 2003، إلا أن هذه الوضعية عرفت وتيرة متزايدة بداية من سنة 2010، حيث ارتفع عدد المؤسسات التي شهدت إضرابات بنسبة 79% أي من 194 مؤسسة سنة 2010 إلى 348 مؤسسة في السنة الموالية. وبذلك ارتفع عدد المضربين إلى 38275 مقابل 27874 في سنة 2010، أي بزيادة نسبتها 67%، مسجلة بذلك 276928 يوم توقف عن العمل في سنة 2011 مقابل 175251 يوم توقف عن العمل سنة 2010.

إن إصدار مدونة الشغل، يعد في حد ذاته نقلة نوعية في تدابير السياسات الاقتصادية، ويبرز قدرة الدولة على تحقيق التوافقات في القضايا الخلافية. إلا أن ذلك لا يعني وضع نهاية للمشاكل التي يطرحها تشريع الشغل كآلية لجذب الاستثمارات الأجنبية. ذلك أن الواقع يكشف فشل الدولة في إدخال إصلاح مكتمل. فإذا كانت الدولة قد نجحت في إصدار مدونة الشغل، فإن تأخر شاهده إصدار العديد من المراسيم التنظيمية التي ينص عليها تشريع الشغل المصادق

عليه. وفي هذا السياق، فقد ازدادت مطالب كل من طرفي الإنتاج لمراجعة مدونة الشغل، وتفعيل العديد من بنوده.¹⁰⁸

ثالثاً: سياسات أداء وهيكل السوق

لقد شمل تطور البنية التشريعية في المغرب إقرار القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية المنافسة والأسعار. ويهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام المطبقة على حرية الأسعار وإلى تنظيم المنافسة الحرة. وتحدد فيه قواعد حماية المنافسة قصد تنشيط الفاعلية الاقتصادية وتحسين رفاهية المستهلكين، ويهدف كذلك إلى ضمان الشفافية والنزاهة في العلاقات التجارية. وقد أكد هذا القانون في مادته الثانية على أن تحديد أسعار السلع والمنتجات والخدمات يكون على أساس المنافسة الحرة. غير أن مبدأ الحرية في تحديد الأسعار ليس مطلقاً حسب المادة الثالثة، التي تنص على أنه فيما يتعلق بالقطاعات أو المناطق الجغرافية التي تكون فيها المنافسة بالأسعار محدودة إما بسبب حالات احتكار قانوني أو فعلي وإما بفعل صعوبات دائمة في التموين وإما نتيجة أحكام تشريعية أو تنظيمية، أن تحدد الإدارة الأسعار بعد استشارة مجلس المنافسة وتعيين إجراءات تحديدها بنص تنظيمي. كذلك يمكن أن يتم تقييد حرية تحديد الأسعار بعد استشارة مجلس المنافسة باتخاذ تدابير مؤقتة ضد ارتفاع أو انخفاض فاحش في الأسعار تعلقه وجود ظروف استثنائية أو كارثة عامة أو وضعية غير عادية بشكل واضح في السوق بقطاع معين ولا يجوز أن تزيد مدة تطبيق التدابير المذكورة على ستة أشهر قابلة للتديد مرة واحدة، وهذا حسب المادة الرابعة.¹⁰⁹

وتحظر الأعمال المدبرة أو الاتفاقيات أو الاتفاقات أو التحالفات الصريحة أو الضمنية كيفما كان شكلها وأيا كان سببها، عندما يكون الغرض منها أو يمكن أن تترتب عليها عرقلة المنافسة أو الحد منها أو تحريف سيرها في سوق ما، ولا سيما عندما تهدف إلى:

- الحد من دخول السوق أو من الممارسة الحرة للمنافسة من لدن منشآت أخرى،
- عرقلة تكوين الأسعار عن طريق الآليات الحرة للسوق بافتعال ارتفاعها أو انخفاضها،
- حصر أو مراقبة الإنتاج أو المنافذ أو الاستثمارات أو التقدم التقني،

¹⁰⁸ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 141.

¹⁰⁹ - ظهير شريف رقم 1.00.225 صادر، 5 يونيو 2000، بتنفيذ القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4810، صادرة بتاريخ 06 يوليو 2000.

- تقسيم الأسواق أو مصادر التمويل .

وقد قدم هذا النص من طرف الحكومة المغربية كإطار ملج واستعجالي لتنظيم المنافسة لفائدة المستثمرين المغاربة والأجانب، وكآلية لتنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب المعبر عنها أساسا في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وكذا في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.¹¹⁰ ولضمان تطبيق مقتضيات هذا القانون، تم إنشاء مجلس للمنافسة، وذلك حسب نص المادة 14 من القانون. ويهتم بالإشراف على تطبيق نظام المنافسة الذي يهدف بشكل محدد إلى حماية وتشجيع المنافسة العادلة، ومكافحة الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على المنافسة المشروعة. وسوف يعمل مجلس المنافسة من خلال النظام واللائحة التنفيذية على المحافظة على البيئة التنافسية لقطاع الأعمال في إطار من العدالة والشفافية للسوق المحلية التي بدورها تمكن المنشآت من التنافس بحرية، وتتيح للمستهلكين إمكانية جني الفوائد المرجوة من المنافسة العادلة.

ويستشار مجلس المنافسة وجوبا من طرف الحكومة في كل مشروع قانون أو نص تنظيمي يتعلق بإحداث نظام جديد أو بتغيير نظام قائم يهدف إلى:

- فرض قيود كمية على ممارسة مهنة أو الدخول إلى سوق،
- إقامة احتكارات أو حقوق استشارية أو خاصة أخرى في التراب المغربي أو في جزء مهم منه،

- فرض ممارسات موحدة فيما يتعلق بأسعار أو شروط البيع،
- منح إعانات من الدولة أو الجماعات المحلية.

غير أنه ما يعاب على هذا النص القانوني، على أنه حصر مجالات تدخل مجلس المنافسة في إبداء رأيها فقط حول الانشغالات والقضايا التي تحال عليه بناء على طلب من الأطراف المعنية. ولا يمكنه النظر في قضية معينة بناء على تقديره الخاص. ولقد أثر هذا الوضع في فعالية المجلس، وقيد مجال تدخله، وقد لوحظ أن حضور المجلس في تدبير الفضاء الاقتصادي الوطني يبدو منعزلا. فرغم مرور عدة سنوات على إحداثه، يتبين استمرار غياب

¹¹⁰ - Lahsen Louchahni, Droit de la concurrence et circuit de distribution au Maroc, REMALD, N° 43, 2003, p 12.

الإرادة لدى السلطات العمومية لتفعيل دوره في المشهد المؤسساتي الوطني، وهو ما جعل أحد أعضاء المجلس يلخص وضعيته بالقول بكونه مجرد مؤسسة شبح.^{III}

هذا القصور القانوني دفع السلطات المغربية إلى مراجعة هذا النص من خلال القانون رقم 104.12 لسنة 2014، المتعلق بجرية الأسعار والمنافسة، حيث أصبح من صلاحيات المجلس وفقا للمادة 23 إمكانية النظر بمبادرة منه في الممارسات التي يمكن أن تخل بالمنافسة.^{II2}

وفيما يتعلق بالقوانين المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ، فقد وردت في القسم الرابع من القانون 104.12، حيث عرفت المادة 11 التركيز بأنه ينبغي عندما:

- تندمج منشأتان أو عدة منشآت كانت مستقلة سابق،
- حينما يقوم شخص أو عدة أشخاص، يراقبون منشأة واحدة على الأقل، بتولي المراقبة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على مجموع منشأة أخرى أو جزء منها أو على مجموع منشآت أخرى أو أجزاء منها، سواء بواسطة المساهمة في رأس المال أو شراء الأصول أو بواسطة عقد أو غيرها من الوسائل،
- عندما تقوم منشأة أو عدة منشآت، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتولي المراقبة على مجموع منشأة أخرى أو أجزاء منها، سواء بواسطة المساهمة في رأس المال أو شراء الأصول أو بواسطة عقد أو غيرها من الوسائل.

ويجب التبليغ عن كل عملية تركيز قبل إنجازها إلى مجلس المنافسة من طرف الأطراف المعنية إذ تحقق أحد التالية:

- عندما يفوق رقم المعاملات الإجمالي العالمي، دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو الأفراد في عملية التركيز المبلغ المحدد بنص تنظيمي،
- عندما يفوق رقم المعاملات الإجمالي، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب من طرف اثنين على الأقل من المنشآت أو مجموعات الأشخاص المبلغ المحدد بنص تنظيمي،

¹¹¹ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 145.

¹¹² - ظهير شريف رقم 1.14.116 صادر في 30 يونيو 2014، بتنفيذ القانون رقم 104.12 المتعلق بجرية الأسعار والمنافسة، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 6276، صادرة بتاريخ 24 يوليو 2014.

- عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في العقد أو موضوعا له أو مرتبطة به اقتصاديا خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيع أو الشراءات أو معاملات أخرى في السوق الوطنية.

كما وضع هذا القانون كل مقتضيات عمليات الاندماج، من حيث تكوينها والتبليغ عنها، وكذا أجل الرد على الملفات المودعة لدى مجلس المنافسة، والعقوبات التي تفرض على المخالفين لهذا القانون.

رابعا: الاتفاقيات الدولية المبرمة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أبان الواقع الحالي عن الأهمية العملية للاتفاقيات الثنائية في تحفيز الاستثمارات الخارجية. إذ يؤدي وجود مثل هذه الاتفاقيات دورا هاما في نمو الاستثمارات الخارجية بين البلدان الموقعة، بما يوفره من الضمانات التي تقدمها لمستثمري البلدين، وتقنين جوانب حل النزاعات الناشئة عن مباشرة العملية الاستثمارية. ويؤشر تطور الممارسة المغربية على نزوح نحو توسيع اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات الدولية.¹¹³

وقد وقع المغرب إلى غاية نهاية سنة 2013، 63 اتفاقية ثنائية و9 اتفاقيات مختلفة حول تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية.¹¹⁴

خامسا: سياسات الخوصصة

شهد المغرب ابتداء من سنة 1989 انتقالا في جوهر السياسة الاقتصادية. كان من بين مضامينه إقرار الدولة لسياسة الخوصصة، والتي إن كان يراد منها الحد من تحملات الدولة وتزويدها بموارد مالية، فإنها برزت كإحدى الآليات الأساسية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.¹¹⁵

وقد قدم المشرع المغربي قانون الخوصصة ضمن القانون رقم 39.89 لسنة 1989، حيث أكدت المادة الأولى التي عرفت الخوصصة على أنها تحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص خلال مدة أقصاها 31 ديسمبر 1995 لكل من:¹¹⁶

¹¹³ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 148.

¹¹⁴ - UCNTAD, 2014, Op-cit, p 224.

¹¹⁵ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 40.

¹¹⁶ - ظهير شريف رقم 1.90.01 صادر في 11 أبريل 1990، بتنفيذ القانون رقم 39.89 المؤذن بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4042، الصادرة بتاريخ 14 أبريل 1990.

- ملكية المساهمات التي تملكها في الشركات المنصوص عليها بهذا القانون إما الدولة أو المؤسسات العامة وإما شركات تملك الدولة جميع رأس مالها أو تتمتع بامتياز لإدارة مرفق من المرافق العامة،
- ملكية المنشآت الفندقية المنصوص عليها بهذا القانون التي تملك جميعها الدولة أو المؤسسات العمومية.

وينص القانون على ثلاث طرق للخصخصة هي:¹¹⁷

- البيع وفق الإجراءات المعمول بها في السوق المالية: يتم بيع الأسهم وفق الإجراءات المعمول بها في السوق المالية إما بعرضها للبيع في بورصة القيم بالدار البيضاء وإما بعرضها للبيع على العموم بسعر محددة وإما بالجمع بين هاتين الطريقتين وذلك حسب الشروط المحددة،
- عن طريق الدعوة إلى تقديم عروض لشرائها: بيع بعض أو جميع مساهمات أو منشأة عن طريق توجيه دعوة إلى تقديم عروض لشرائها سواء كانت المشاركة فيها مفتوحة أو مقصورة على بعض الفئات،

- البيع المباشر: تعين بمرسوم يصدر باقتراح من الوزير المكلف بتنفيذ عمليات التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص توافق عليه لجنة التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص المساهمات والمنشآت التي يمكن أن تكون محل بيع مباشر وفق الأحكام المنصوص عليها .

إضافة إلى طرق التقويت الثلاث، تم إحداث طريقة جديدة، وهي إصدار سندات الخصخصة. وسندات الخصخصة هي عبارة عن قيم منقولة ممثلة لسندات دين مصدرة من طرف الخزينة. حيث وباقتراح من الوزير المكلف بخصخصة منشآت الدولة، فإنه يمكن لوزير المالية والاستثمارات الخارجية أن يعمل على إصدار سندات الخصخصة كطريقة للتقويت، وذلك بمقتضى قرار وزاري رقم 95-3025 لسنة 1996.¹¹⁸

وتتكون الهيآت المكلفة بتنفيذ عمليات الخصخصة من ثلاث مؤسسات: القطاع الحكومي المكلف بالخصخصة، لجنة التحويلات ولجنة التقويم. والملاحظ بخصوص القطاع الحكومي الذي يدير سياسة الخصخصة، أنه بعدما ظلت عمليات الخصخصة إلى غاية سنة 2000، تناط بوزارة مكلفة بالقطاع، أصبح الوزير المكلف بالمالية، بعد التعديل الحكومي

¹¹⁷ - مرسوم رقم 2.90.402 صادر في 16 أكتوبر 1990، بناء على الإذن المنصوص عليه في المادة 5 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4068، الصادرة بتاريخ 17 أكتوبر 1990.

¹¹⁸ - محمد العليج، حصيلة وآفاق عملية الخصخصة في المغرب (1989-1996)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 303.

لسنة 2002، يمارس الاختصاصات والصلاحيات التي كانت تناط بالوزير المكلف بتنفيذ عمليات التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وذلك عبر مديرية المنشآت العامة والخصوصية.¹¹⁹

وتكفل مديرية المنشآت العامة والخصوصية حسب المرسوم رقم 2.03.04 لسنة 2003، بإعداد البرنامج العام لعملية تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، والتشاور مع الوزارات المعنية، والسهر على إعداد تقرير التقييم الواجب عرضه على هيئة التقييم، وعرض مخطط تحويل المنشآت على لجنة التحويل قصد الموافقة عليه، ودراسة الإجراءات الضرورية الماكبة لتحويل المنشآت القابلة للخصوصية.¹²⁰

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن حصيلة الخصوصية في المغرب قد ارتفعت بصورة متصاعدة خلال فترة التسعينات، حيث ارتفعت الحصيلة إلى 273 مليون دولار أمريكي عام 1993 إلى 2.104 مليار دولار أمريكي عام 2001، وقد شكلت الحصيلة في المغرب حوالي 70% من إجمالي إيرادات الخصخصة في الدول العربية في عام 2001.¹²¹

سادسا: السياسات التجارية

باشر المغرب منذ سنة 1983 توجهها يرمي إلى تنمية تقليص سياسة الحماية وفق سيرورة تجعل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، ونقل الاقتصاد المغربي من الحماية إلى التحرير، المحددات الأساسية لإستراتيجية تدخل السلطات العمومية. وقد ارتكزت جهود الدولة في هذا الباب على التقليص من الحقوق الجمركية، وتحديث المنظومة القانونية المؤطرة لإدارة الجمارك.¹²²

ويخضع النشاط التجاري في المغرب للقانون رقم 13.89 لسنة 1992، المتعلق بالتجارة الخارجية، وتعتبر عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات حرة مع مراعاة القيود المنصوص عليها في هذا القانون أو قوانين أخرى سارية المفعول عندما يتعلق الأمر بصيانة الأخلاق والأمن والنظام العام وصحة الأشخاص وحماية النباتات والحيوانات والتراث الوطني

¹¹⁹ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 47.

¹²⁰ - مرسوم رقم 2.03.04 صادر في 2 يونيو 2003، يغير ويتم المرسوم رقم 2.78.539 الصادر في 22 نوفمبر 1978، بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة المالية، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 5117، الصادرة بتاريخ 16 يونيو 2003.

¹²¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2002، ص 161.

¹²² - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 90.

التاريخي والاركيولوجي والفني والحفاظ على مركز البلاد المالي في الخارج. ويخضع دخول البضائع إلى المغرب، مهما كان منشأها أو مصدرها والنظام الجمركي المطبق عليها، لاكتتاب التزام بالاستيراد لدى بنك وسيط معتمد. ولا تخضع لهذا الاكتتاب البضائع المستوردة في إطار الأنظمة الخاصة المنصوص عليها في مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة وكذلك البضائع المستوردة بصفة ظرفية في نطاق مبلغ تحدده الإدارة. ويتيح الالتزام بالاستيراد مرور البضائع المستوردة بالجمرك والتسوية المالية المتعلقة بها.¹²³

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية

أولاً: حجم السوق

يظهر لنا الجدول رقم (3-10)، بيانات حجم السوق في المغرب، ونلاحظ أن عدد السكان في المغرب قد فاق 33 مليون نسمة سنة 2014، كذلك نلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي قد تضاعف بـ 2.58 مرة بين سنتي 1996 و2014. هذه الزيادة قابلها ارتفاع في الناتج الفردي الإجمالي حيث بلغ مقدار 107 سنة 2014. هذه الوضعية يعكسها معدل النمو الاقتصادي في المغرب، الذي سجل متوسطه خلال 1996-2014 مقدار 4.61%.

¹²³ - ظهير شريف رقم 1.91.261 صادر في 9 نوفمبر 1992، بتنفيذ القانون رقم 13.89 المتعلق بالتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4181، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1992.

جدول رقم (3-10): بيانات حجم السوق المغربية ومعدل نمو

EG (%)	GDPper (\$)	السكان (مليون نسمة)	GDP (مليار \$)	السنوات
13,5	1504,98095	27237150	41,3839076	1996
-2,01	1335,57389	27632321	37,2635667	1997
7,98	1414,63969	28013585	40,0216946	1998
0,53	1386,21202	28374203	39,7340237	1999
1,59	1275,88035	28710123	37,0206098	2000
7,55	1285,44743	29021156	37,7246749	2001
3,32	1362,53245	29311443	40,4161147	2002
6,32	1662,70719	29586937	49,8226517	2003
4,8	1881,96472	29855820	56,9480153	2004
2,98	1948,202	30125445	59,5238579	2005
7,76	2128,07469	30395097	65,6371078	2006
2,71	2416,26355	30667086	75,2263184	2007
5,59	2827,2878	30955151	88,8829677	2008
4,76	2861,02707	31276564	90,9084026	2009
3,64	2822,73374	31642360	90,7706714	2010
4,99	3044,10789	32059424	99,211339	2011
2,67	2899,97492	32521143	95,9036903	2012
4,38	3092,60655	33008150	103,835703	2013
2.6	3140.0	33492909	107,004984	2014

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على data.worldbank.org

ثانيا: إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية

في إطار إستراتيجيته الشمولية للانفتاح والتحرير، بادر المغرب خلال العقد الأخير إلى وضع إطار قانوني ملائم لتطوير علاقاته التجارية مع بعض شركائه المحتملين من خلال إبرام اتفاقات للتبادل الحر سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، وتمثل هذه الاتفاقيات في:¹²⁴

- اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي: وقعت هذه الاتفاقية في 26 فبراير 1996 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2000 وتنص على إنشاء تدريجي لمنطقة تبادل حر صناعية في حدود العام 2012 وتحرير التبادلات الزراعية تدريجيا. وقد حدثت مفاوضات ثنائية الغرض منها تكييف اتفاقية الشراكة بعد توسع الاتحاد الأوروبي ودخول عشرة دول جديدة فيه (وقد أنجزت هذه المفاوضات في 16 أبريل 2004).

- اتفاق التبادل الحر المبرم مع الولايات المتحدة: وقع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقا للتبادل الحر في 15 يونيو 2004. وكان من المرتقب أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في فاتح

¹²⁴ - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، تاريخ التصفح 02-05-2015، الموقع:

www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=77

يوليو 2005، وهو اتفاق شامل يغطي جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، من تجارة السلع إلى تجارة الخدمات إلى جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والقضايا الاجتماعية والبيئية، وغيرها.

- اتفاق التبادل الحر المبرم بين المغرب والجمعية الأوروبية للتبادل الحر: ينص اتفاق الشراكة المبرم مع الجمعية الأوروبية للتبادل الحر في 19 يونيو 1997، والذي دخل حيز التطبيق في فاتح مارس 2000، على إلغاء تدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية على مدى 12 عاما، على غرار مخطط الاتحاد الأوروبي.

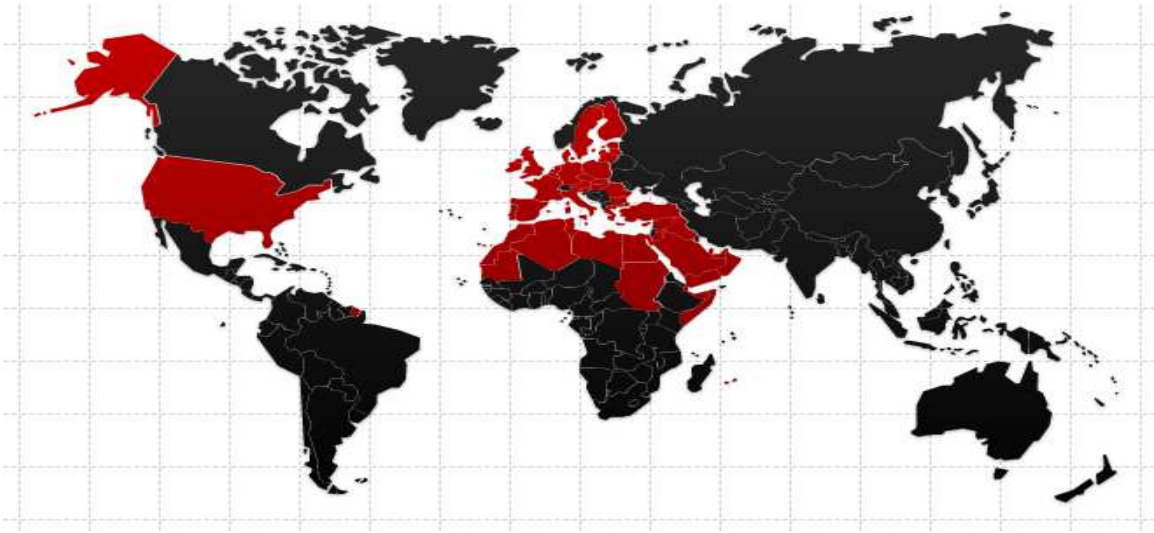
- اتفاق التبادل الحر المبرم بين المغرب وتركيا: في إطار مسلسل الاندماج الإقليمي الأورو-متوسطي، وقع المغرب وتركيا اتفاقا للتبادل الحر في 7 أبريل 2004 بأقرة. وينص الاتفاق على إقامة منطقة صناعية للتبادل الحر بصورة تدريجية على مدى 10 سنوات اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ مع معاملة تفضيلية لصالح المغرب.

- منطقة التبادل الحر العربية: دخل برنامج تطبيق الاتفاقية المتعلقة بتسهيل وتطوير المبادلات التجارية العربية حيز التنفيذ في فاتح يناير 1998. ويرمي هذا البرنامج إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية (باستثناء الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا).

- اتفاق التبادل الحر مع الدول العربية المتوسطة: وقع المغرب في 25 فبراير 2004 اتفاقا رباعيا للتبادل الحر مع كل من مصر وتونس والأردن تطبيقا لاتفاق أكادير الموقع في 8 ماي 2001. ويروم هذا الاتفاق إنشاء منطقة رباعية للتبادل الحر، تبقى مفتوحة على جميع البلدان العربية المتوسطة.

هذه الاتفاقيات تسمح للمستثمرين الأجانب في المغرب للوصول إلى سوق استهلاكي يضم أكثر من مليار مستهلك. يظهرها الشكل رقم (3-7).

شكل رقم (3-7): مجموع الدول المرتبطة مع المغرب باتفاقيات للتبادل الحر



المصدر: الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، تاريخ التصفح 12-05-2015، الموقع:

www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=77

ثالثاً: توفر الموارد الخام

أ - الطاقة

يتبع المغرب للخارج بنسبة 95% من احتياجاته للمواد البترولية. وهذا ما يدل على أن الموارد الطاقوية في المغرب نادرة، إن لم نقل أنها منعدمة. هذا ويعرض لنا الجدول رقم (3-11) إنتاج المغرب واستهلاكه للموارد الطاقوية.

جدول رقم (3-11): إنتاج واستهلاك الموارد الطاقوية في المغرب، مليون طن مكافئ نفط

الإنتاج	الاستهلاك	العجز السنوي		
			غاز طبيعي	بتترول
0.059	8.962	0.406	9.309-	2008
0.049	9.106	0.586	9.643-	2009
0.060	9.918	0.633	10.491-	2010
0.066	10.705	0.611	11.250-	2011
0.082	10.791	0.186	10.895-	2012

المصدر:

Ahmed Soussan, Panomrama de l'economie Marocaine, Editions OKAD, Maroc, 2014, p 92.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) أن إنتاج المغرب من البترول والغاز يعتبر ضئيل جداً، حيث لم يتجاوز مقدار 0.082 مليون طن مكافئ نفط، هذه الوضعية أدت إلى عجز

كبير في الميزان الطاقوي للمغرب. ففي سنة 2012، استورد المغرب قرابة 92.3 مليار درهم من المنتجات النفطية.¹²⁵

أما إنتاج الطاقة الكهربائية، فالمغرب يعرف عجز في إنتاج هذه الطاقة، بداية من سنة 1996، ويقدر إنتاجه منها سنة 2012 بـ 424 مليون ط م ن، أما الاستهلاك خلال نفس السنة فيقدر بـ 1683 مليون ط م ن.¹²⁶ هذه الوضعية أدت بالمغرب منذ سنة 2008، إلى إطلاق خطة عمل وطنية لتحقيق توازن بين العرض والطلب، من خلال العمل على تعزيز القدرة الإنتاجية، وترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية. وقد تم وضع عدة منشآت جديدة لتوليد الطاقة على غرار محطة الطاقة التوربينية بالحمدية بقدرة إنتاج 300 ميغاواط، ومحطة للطاقة الشمسية في عين بني مثار بقدرة إنتاج 472 ميغاواط. وقد شهدت الفترة 2008-2012 إنجاز ما يزيد على 2276 كلم من خطوط نقل الكهرباء عالية التوتر، وإنجاز 13131 كلم، من خطوط نقل الكهرباء متوسطة التوتر. ويملك المغرب برنامج طموح لتطوير الطاقة الكهربائية آفاق 2017، وذلك بإنشاء عدة مشاريع لإنتاج الكهرباء بقدرة إنتاج تصل 4550 ميغاواط. وسيرافق تحقيق هذه الخطة إنشاء العديد من منشآت البنية التحتية لتعزيز شبكات نقل الكهرباء.¹²⁷

ب - المعادن

تعد الصناعات الإستخراجية من أهم الأنشطة الاقتصادية منذ مدة زمنية طويلة. فالمناجم المغربية تلعب دور كبير في التجارة الخارجية، فهي تزود أوروبا بالخصوص بالمواد الأولية اللازمة لمختلف الصناعات. ويتكون إنتاج هذا القطاع في المغرب أساس من الفوسفات. كما يتكون من مجموعة متنوعة من الموارد المنجمية الأخرى مثل الرصاص، الزنك، الفضة، الحديد، الجلود، المنغنيز، الفلوريت، الباري، الملح والمياه المعدنية. وفيما يتعلق بالفوسفات، فالمغرب لديه ثلث الاحتياطات العالمية المعروفة. ويعد ثالث منتج وأول مصدر له عالميا.¹²⁸

¹²⁵ - Ahmed Soussan, Panomrama de l'economie Marocaine, Editions OKAD, Maroc, 2014, p 92.

¹²⁶ - Ahmed Soussan, Ibid, p 93.

¹²⁷ - Ministre Marocaine de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, consulté le 16-05-2015, Site :

www.mem.gov.ma/SitePages/GrandsChantiers/DEERProductionTransport.aspx

¹²⁸ - Ahmed Soussan, Op-cit, p 85.

وتظهر البيانات المتعلقة بسنة 2012، أن إنتاج المغرب من الفوسفات قد بلغ 28000 ألف طن، بينما بلغ إنتاجه من الحديد 8.1 ألف طن، وبلغ إنتاجه من الزنك 83 ألف طن، ومن الرصاص 46 ألف طن، ومن النحاس 38 ألف طن، ومن الفحم الحجري 650 ألف طن.¹²⁹

ج- الثروة الغابية

يعد المغرب من البلدان المتوسطة المتنوعة في المجال البيولوجي والمناخي، بموقعه الجغرافي المتميز بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والصحراء الكبرى، واحتوائه على سلسلة جبلية يفوق ارتفاعها 1460 مترا.

وتمثل الغابات ثروة مهمة تمتد على 8% من مساحة التراب الوطني. وتصنف هذه النسبة المغرب من أفضل الدول الجنوب المتوسطية غابيا، علما أن 91% من أراضيه جافة إلى شبه جافة. ويوفر القطاع الغابي نحو 10 ملايين يوم عمل سنويا في العالم القروي، و28 ألف وظيفة في المقاولات، و14 وظيفة في مجال التحويل، و26 ألف فرصة عمل في جمع الخشب. وتساهم الغابة المغربية بمداخل للسكان القرويين والجماعات المحلية تقدر بأكثر من 630 مليون دولار، عن طريق الاستغلال المباشر وفق حقوق الانتفاع، من خشب وحطب للتدفئة ورعي للمواشي. كما تساهم بنحو 2% من الناتج الداخلي الزراعي و0.4% من الناتج الداخلي الوطني. وهذه المساهمة لا تأخذ في الاعتبار سوى قيمة الاستهلاكات المباشرة في إطار سلاسل الإنتاج المنظمة للسوق الوطنية، أما إذا أخذت في الاعتبار المداخل المباشرة للسكان المجاورين للغابات فيمكن تقديرها بنحو 10% من الناتج الداخلي الزراعي. وتصل قيمة المواد الغابية ومشتقاتها التي يستوردها المغرب إلى 5,5 بليون درهم (690 مليون دولار). وتبقى الصادرات في هذا الباب محدودة تقتصر على عجينة الورق والفلين بقيمة 1,3 مليار درهم (165 مليون دولار)، وبذلك لا تتجاوز نسبة التغطية 23%.¹³⁰

وتشكل الغابة ثروة اقتصادية، إذ تنتج سنويا 600 ألف متر مكعب من خشب النشارة والصناعة بنسبة 30% من الحاجات الوطنية، و10 ملايين متر مكعب من حطب التدفئة بنسبة 30% من الحصة الطاقة، و1,5 مليار وحدة علفية سنويا بنسبة 17%

¹²⁹ - صندوق النقد العربي، 2014، مرجع سبق ذكره، ص 375.

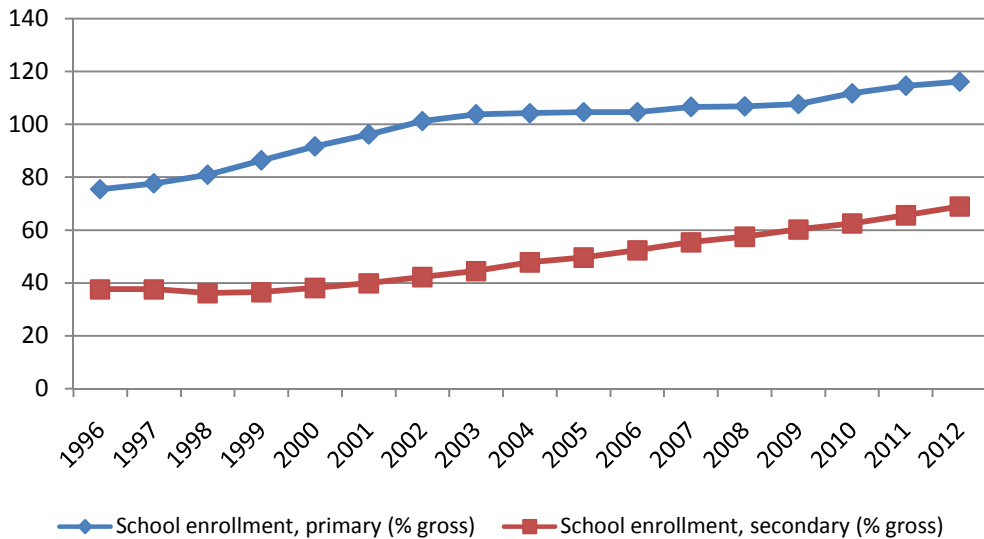
¹³⁰ - محمد التفراطي، غابات المغرب بين الإندثار والاستصلاح، مجلة البيئة والتنمية، عدد 139، 2009.

من حاجات القطيع الوطني، فضلا عن منتجات مختلفة تتضمن 15 ألف طن من الفلين و4000 طن من العسل و850 طنا من الفطر. لكن حجم الاستنزاف الذي يتعرض له هذا المجال الطبيعي يتفاقم باستمرار بفعل عوامل طبيعية وبشرية، كالرعي الجائر والقطع غير القانوني للأشجار والهجمات الطفيلية، إضافة إلى العوامل المناخية. وتشهد الغابة المغربية تراجعا يبلغ نحو 31 ألف هكتار سنويا على مستوى كثافة الأشجار (وهذه مساحة فرضية لتقييم التراجع، ولا تعني فقداننا فعليا لمساحة الغابة).

رابعا: العمالة

تتمتع الموارد البشرية بالمغرب بكافة المقومات التي تجعل منها دعامة لاستثمار تنافسي ومدر للقيمة: مستوى التكوين، الانفتاح الثقافي، الإلمام باللغات والتكنولوجيات الحديثة، التشبع بروح المفاولة، القدرة على التأقلم مع تغيرات الأنشطة، وتكلفة الأجور التنافسية. وعلى غرار كل الدول، أولت المغرب عناية واسعة لقطاع التعليم، وذلك بإقرار مجانية وإجبارية التعليم في كل الأطوار. هذه الجهود أدت إلى توفير يد عاملة مؤهلة لسوق الشغل، وهو ما يوضحه الشكل رقم (3-8).

شكل رقم (3-8): تطور عدد التلاميذ في المغرب للفترة 1996-2012



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: data.worldbank.org

يظهر الشكل رقم (3-8) أن معدل التقييد في مرحلة التعليم الأساسي في المغرب في زيادة مستمرة، حيث تجاوز نسبة 100% سنة 2003، وهذا ما يدل على أن كل الأطفال في المرحلة العمرية الخاصة بهذه المرحلة (ابتدائي+إكمالي) يزاولون دراستهم بالمؤسسات

التربوية. أما نسبة التقييد في التعليم الثانوي، فنلاحظ أنه على الرغم من الزيادة الملحوظة فيها إلا أنها ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 68% سنة 2012. هذه المؤشرات تبين أن المغرب يوفر على يد عاملة ذات مستوى متوسط.

ويملك المغرب شبكة كبيرة من المؤسسات الجامعية، العمومية منها والخاصة، تخرج سنويا يد عاملة ماهرة ذات كفاءة عالية، ونعرض في الجدول رقم (3-12) تطور عدد الطلبة في الجامعات المغربية.

جدول رقم (3-12): تطور عدد الطلبة في الجامعات المغربية للفترة 2009-2013

13-12	12-11	11-10	10-09	
521442	425065	338184	287819	تدرج
20186	22196	22736	19585	بعد التدرج
35118	35648	36434	37920	قطاع خاص

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المغربية، تاريخ التصفح، 15-05-

2015، الموقع: www.enssup.gov.ma/index.php/stat/statistiques-universitaires

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-12) تزايد عدد الطلبة في الجامعات المغربية بصورة كبيرة خلال سنة 2013، مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تضاعف هذا العدد تقريبا لطلبة التدرج بين سنتي 2009 و2013. كذلك نلاحظ عدد كبير لطلبة ما بعد التدرج خلال هذه الفترة، وهي نسبة تسمح بتوفير يد عاملة ذات كفاءة عالية خصوصا في مناصب القيادة. ونلاحظ كذلك ثبات نسبي في عدد الطلبة في القطاع الخاص بالمغرب. هذه المعطيات تؤكد توفر المغرب على يد عاملة ماهرة في سوق الشغل.

خامسا: البنية التحتية المادية

أولا: شبكة النقل

فيما يتعلق بالبنيات التحتية، فقد أطلق المغرب مشاريع ضخمة تروم تدارك التأخر على مستويي الحجم والمعايير. وهكذا استثمر المغرب في هذه البنيات التحتية بشكل مكثف منذ أكثر من عقد من الزمن. وتوفر شبكة النقل في المغرب بالخصوص على:¹³¹

¹³¹ - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، تاريخ التصفح 17-05-2015، الموقع:

www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=3

- دخول ميناء طنجة-المتوسط طور التشغيل منذ نهاية سنة 2007، بسعة إجمالية تفوق 8 ملايين حاوية وبعرض عقاري مهني يتجاوز 2000 هكتار. ويأتي هذا الميناء ليكمل العرض الإجمالي الذي يضم 11 ميناء تستجيب للمعايير الدولية،
- شبكة من الطرق السيارة بلغت نهاية سنة 2010 ما مجموعه 1500 كيلومتر، وإنجاز البرنامج التكميلي سيصل طول هذه الشبكة في عام 2015 إلى 1800 كيلومتر لربط جميع المدن التي يتجاوز عدد سكانها 400 ألف نسمة بشبكة الطرق السيارة،
- بفضل سياسة السماء المفتوحة التي يتهجها المغرب، فإن عددا كبيرا من شركات النقل الجوي تؤمن الربط بمطارات المغرب الدولية التسعة عشر (وهي أكبر قاعدة مطارات بالمنطقة) وتربطها بالعواصم الاقتصادية الرئيسية ومراكز الأعمال العالمية،
- شبكة وطنية من مناطق الأنشطة الاقتصادية،
- بنية تحتية للاتصالات بمعايير دولية. ذلك أن قطاع الاتصالات بالمغرب، الذي يقوده ثلاثة فاعلين شموليين (يوفرون خدمات الهاتف الثابت والمحمول والإنترنت وربط الشبكات)، يسجل كل سنة نشاطا مكثفا ومطردا. وتوفر المملكة على شبكة من الألياف الضوئية تبلغ 7500 كيلومتر.

ثالثا: تكلفة الأصول والموارد

- يبعد المغرب بـ 14 كيلومترا فقط عن أوروبا، ويعتبر موقعا تنافسيا للتصدير. ولا يتعدى متوسط الأجور في المغرب 327 دولار شهريا، أي بعشر مرات أقل من نظيره في اسبانيا. أما تكاليف التصدير فهي جد تنافسية في المنطقة ولا تتعدى 700 دولار للحاوية. أما بالنسبة لأسعار الطاقة فهي مرتفعة على غرار جميع الدول المستوردة للمحروقات.

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، وقد تم عرض هذه المحددات وفق العرض المقترح من طرف UNCTAD سنة 1998، والمعتمد على النظرية الإكلتيكية لـ Dunning، حيث تم تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة إلى ثلاث محددات رئيسية هي: تيسير الأعمال، إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والمحددات الاقتصادية.

وقد بدأت عملية تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، انطلاقا منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، حيث تم اعتماد سياسة الباب المفتوح أمام المستثمر الوطني أو الأجنبي على السواء. منذ ذلك الحين، قدم المشرع الجزائري ترسانة من المراسيم والتشريعات التي هدفت كلها لتذليل العقبات أمام المستثمرين الأجانب، وتوفير مناخ ملائم لممارسة نشاطهم. ومن جانب الاستقرار السياسي والاجتماعي، عملت الجزائر خصوصا بعد خروجها من أزمة تسعينات القرن الماضي، إلى اتخاذ جملة من التدابير لتضمن بقاء هذا الاستقرار، خصوصا ما تعلق منها بتدابير السلم والمصالحة في شقها السياسي، أو مواصلة انتهاج السياسة الاجتماعية لفائدة المواطنين. وفي جانب المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، وفرت مداخل المحروقات الاستثنائية التي عرفتها الجزائر بداية الألفية القدرة على تحسين كل مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما سمحت لها ببناء وتحديث بنيتها التحتية لتكون عند مستوى تطلعات الشركات متعددة الجنسيات.

على نفس الطريق، وفي نفس الوقت تقريبا، انتهجت تونس سياسة تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بداية تسعينات القرن الماضي، حيث تعتبر مجلة تشجيع الاستثمار الصادرة سنة 1993، المرجع الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تكرر حرية الاستثمار وتعزز انفتاح تونس على الاقتصاد العالمي. كذلك استفادت تونس من الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي عرفته لتطوير اقتصادها من خلال إصدار العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بأداء الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، على غرار القوانين المتعلقة بالمنافسة، الخصوصية، الدخول، الفساد،... إلخ.

ومع التطورات المسجلة دوليا، وفي ظل ضعف الادخار المحلي، كان جوهر اهتمام مسؤولي الدولة المغربية منذ منتصف تسعينات القرن الماضي هو تعزيز سياسات الاستثمار

الأجنبي المباشر من خلال فتح عدو ورشات للإصلاحات الاقتصادية، خصوصا ما تعلق بتقليص بيروقراطية الدولة، تحسين الظروف الاجتماعية، تطوير القطاع المالي، محاربة الفساد، وتطوير القوانين المتعلقة بالعمل التي اعتبرت في تقرير البنك الدولي سنة 1999 على أنها أكبر معيق للاستثمار الأجنبي المباشر. كما عمل المغرب على تطوير بنيته التحتية لتكون عاملا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

تمهيد

أدى تغير نظرة دول العالم خصوصاً النامية منها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من اعتباره وسيلة للهيمنة، إلى اعتباره مفتاح لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلى احتدام التنافس بين هذه الدول لزيادة تدفقاته إليها، وذلك من خلال العمل على توفير مناخ ملائم لأداء نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تقديم مختلف الحوافز والتسهيلات والضمانات. هذا الواقع، فرض على دول الدراسة بعد فشل سياسات التنمية المتبعة فيها غداة استقلالها وإلى نهاية الثمانيات والتي ارتكزت جُلها على دور الدولة، إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والاعتماد على القطاع الخاص من خلال تعزيز دوره، ومسايرة الركب الدولي في التنافس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبعد ما تم التطرق إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال عرض وافي لمعظم الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة، وإلى مختلف مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، سنقوم بدراسة قياسية لهذه المحددات في دول الدراسة من خلال المباحث الآتية:

- المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014
- المبحث الثاني: تعيين وتقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014
- المبحث الثالث: تقييم نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة وخصوصا النامية منها، كما يعتبر عنصر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية بحسب العديد من الأطروحات الاقتصادية، وذلك لما يوفره خصوصا من نقل التكنولوجيا والمعرفة. ولهذا سعت وتنافست معظم دول العالم لاستقطابه ومحاوله توجيهه نحو مختلف القطاعات الاقتصادية، هذه السياسات كانت ناجحة في بعض بلدان العالم حيث زادت تدفقاته إليها بشكل ملحوظ، بينما لم تلقى النجاح المطلوب في بلدان أخرى، وظلت تدفقاته إليها محتشمة مقارنة بدول أخرى، أو ظلت تدفقاته متجهة نحو الصناعات الاستخراجية.

وسوف نبرز في هذا المبحث واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة وذلك من خلال إبراز حجمه، مصادر تدفقاته وتوزيعه القطاعي للفترة 1996-2014.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2014

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مركز اهتمام مختلف الفاعلين في رسم سياسات التنمية الوطنية، وذلك لأهميته الكبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية، وتحقيق التنمية الشاملة. من هذا المنطلق تبنت الجزائر سياسات وإجراءات وإصلاحات في جميع المجالات لتشجيع الاستثمار الأجنبي وهذا بفضل الإصلاحات التي تقوم بها، من خلال وضع التشريعات والقوانين التي تضمن استقطاب هذه الاستثمارات، وتقديم الضمانات اللازمة لكسب ثقة المستثمرين الأجانب والخواص المحليين.

أولاً: حجم ومصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو صورة وانعكاس لبيئة ومناخ الاستثمار المهيأة في هذا البلد. لذلك كان منطقياً ملاحظة زيادة حجم ومستوى هذا الاستثمار في المواقع المهيأة بيئتها الاستثمارية، وانخفاض حجمه ومستواه في تلك المواقع الأقل تهيئة وإعداداً. الجزائر هي إحدى الدول النامية التي تبدو بيئة الاستثمار فيها، رغم التحسن الملحوظ ليست مهيأة بنفس ما هو عليه حال بيئة الاستثمار في كثير من الدول النامية الأخرى، خاصة منها الدول العربية، لذلك كان نصيب هذه الدول من الاستثمارات الأجنبية يفوق

نصيب الجزائر منها، الأمر الذي يحتم بذل المزيد من الجهود في مجال تعبئة وتهيئة مناخ الاستثمار على المستوى البشري والسلوكي، كما سبق التأكيد، طالما أن كثيرا من مزايا الموقع النوعية متوفرة في الجزائر أكثر مما هي متوفرة في كثير من المواقع الأخرى.

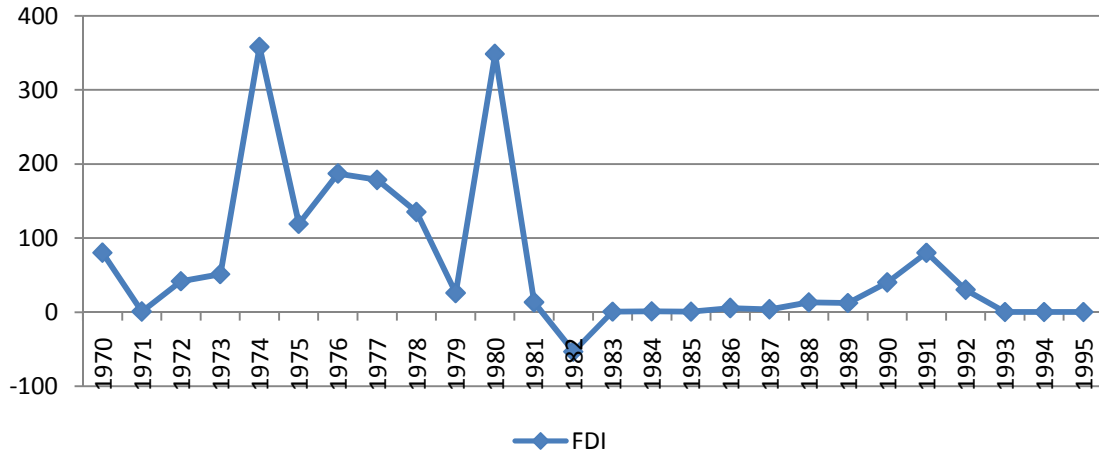
هناك فترتين رئيسيتين تميزان تطورات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:¹

الفترة 1970-1994: وتعكس أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز، في أعقاب القرار الذي اتخذته الجزائر في عام 1971 لفتح هذه الصناعة على رأس المال الأجنبي، بل كانت تستثمر كذلك بكثافة في التكرير والتنقيب والإنتاج ونقل النفط والغاز الطبيعي. جاذبية هذا القطاع ازدادت في أعقاب الصدمة النفطية في سبعينات القرن الماضي، فالزيادة في أسعار النفط والحضر المفروض على الشركات النفطية الكبرى في امتلاك حقول نفط، جعل اهتمام المستثمرين الأجانب يتوجه إلى الاستثمار في قطاعات البنية التحتية للنفط والغاز، كما سمح للجزائر من التغلب على نقص الموارد المالية اللازمة لصيانة وتطوير هذا القطاع. غير أنه قبل عام 1992، لم تسمح الجزائر للشركات الخارجية القيام بعملية إنتاج مباشر لحسابهم الخاص، بل عن طريق الاستفادة من عقود لتقاسم الإنتاج، أو تقديم خدمات لشركة سوناطراك.

أما فترة الثمانينات، فتميزت بغياب شبه كلي للاستثمار الأجنبي المباشر، على النحو الذي يظهره الشكل رقم (4-1). وهذا نتيجة إحجام الحكومات المختلفة في تلك الفترة عن أي تدخل أجنبي في النشاط الاقتصادي. كما كان لخطة إعادة النظر في خطة تهيئة المحروقات آنذاك أو ما يعرف VALYD، أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وذلك لانعدام التحفيز فيها.

¹ - UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie, New York et Genève, 2004, pp 16-17.

شكل رقم (4-1): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1970-1995، مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org/EN/Index.html

الفترة الثانية ابتداء من سنة 1995: أدى تدهور الاقتصاد الناجم لا سيما عن انهيار أسعار المحروقات، إلى تبني الجزائر لسياسة ليبرالية، وفتح الباب أمام المستثمرين الخواص، المحليين منهم والأجانب. وهذا في محاولة منها لتغطية العبء الاقتصادي الناتج عن ضغط الديون الأجنبية وعدم كفاءة النظام الاقتصادي السابق. هذه السياسة سمحت بظهور قطاع خاص، واستئناف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بداية من سنة 1996.

ويظهر لنا الجدول رقم (4-1) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1996-2014)، هذه البيانات تظهر أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر، لم يرقى إلى مستوى الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة في تهيئة المناخ الملائم للاستثمار فيها.

جدول رقم (4-1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2014
الوحدة: مليون دولار

سنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	معدل النمو السنوي	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدول الإفريقية
1996	270	-	1940,57	4,29
1997	260	-3,7	2200,57	2,31
1998	606,6	133,3	2807,17	5,93
1999	291,6	-51,9	3098,77	2,43
2000	280,1	-3,94	3378,87	2,91
2001	1107,9	295,5	4486,77	5,56
2002	1065	-3,87	5551,77	7,29
2003	638	-40,1	6189,77	3,51
2004	882	38,24	7071,77	5,11
2005	1145	29,82	8216,77	3,69
2006	1887,6	64,86	10104,37	5,28
2007	1742,9	-7,67	11847,27	3,39
2008	2632,1	51,02	14479,37	4,44
2009	2746,4	4,343	17225,77	4,9
2010	2301	-16,2	19526,77	4,89
2011	2581	12,17	22107,77	5,37
2012	1499	-41,9	23606,77	2,72
2013	1691	12,81	25297,77	2,95
2014	1488	-12,00	26785,77	2,76

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org/EN/Index.html

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (4-1)، أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر قبل سنة 2000، لم يتجاوز في أحسن الأحوال قيمة 607 مليون دولار، وهي قيمة ضئيلة. ويعزى هذا العزوف عن الاستثمار في الجزائر إلى الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة. ومع بداية الألفية الجديدة، والتحسين الكبير في مناخ الاستثمار واستقراره، عرفت الجزائر تحسن في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها، حيث شهدت سنة 2001 تدفقات بقيمة 1108 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 295% عن قيمته في سنة 2000. كذلك سجلت سنة 2002 تدفقات بقيمة

1062 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 3.87% عن قيمته سنة 2001. أما سنة 2003، فسجلت العودة إلى انخفاض هذه التدفقات ولكن بنسبة معتبرة تقدر بـ 40% مقارنة بقيمتها سنة 2002، لتعود للارتفاع بداية من سنة 2004، لتسجل أعلى قيمة سنة 2009 بتدفقات قدرها 2746.4 مليون دولار. وبالرغم من انخفاض قيمة التدفقات بعد سنة 2011، إلا أنها تبقى مستويات مقبولة مقارنة بالمستويات التي شهدتها هذه التدفقات قبل سنة 2004.

أما على صعيد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد قدر سنة 1996 بـ 1940 مليون دولار، وقد عرف هذا الرصيد تزايدا ملحوظا بداية من سنة 2001، ليتجاوز عتبة العشرة مليار دولار سنة 2006، ويقدر رصيد الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2014 بـ 26785.77 مليون دولار.

وفيما يتعلق بالمقارنات الجهوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يشير تقرير الانكاد لسنة 2014، إلى أن نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى إفريقيا، بوجه عام، لا يرقى إلى ذلك المستوى الذي بلغته كثير من الدول الإفريقية. وقد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عشر إفريقيا ضمن ترتيب البلدان الإفريقية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (4-2).

جدول رقم (4-2): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لإفريقيا حسب الحجم لسنة 2013

الوحدة: مليار دولار

الدولة	القة
جنوب إفريقيا، الموزمبيق، نيجيريا، مصر، المغرب، غانا، السودان	أكثر من 3.00
الكونغو الديمقراطية، الكونغو	2.99-2.00
غينيا الاستوائية، تنزانيا، زامبيا، الجزائر، موريتانيا، أوغندا، تونس، ليبيريا	1.99-1.00
أثيوبيا، الغابون، مدغشقر، ليبيا، ناميبيا، النيجر، سيراليون، الكاميرون، تشاد، كينيا	0.99-0.50
مالي، زيمبابوي، بوركينا فاسو، ساحل العاج، البنين، السنغال، جيبوتي، موريشيوس، بوتسوانا، السيشل، مالawi، رواندا، الصومال	0.49-0.10
أقل من 0.099. الطوغو، سوازيلاند، ليسوتو، اريتريا، غامبيا، غينيا، كابوفارد، غينيا بيساو، كوموروس، بونردي، إفريقيا الوسطى، أنغولا.	

المصدر:

UNCTAD, World investment report: Investing in the SDGs, An action plan, New York and Geneva, 2014, p 37.

نلاحظ من الجدول رقم (4-2)، أن الجزائر جاءت في المرتبة الثالثة عشر إفريقيا خلال سنة 2013 من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة. وقد تصدرت جنوب إفريقيا هذا الترتيب رفقة 6 دول أخرى استفادت من تدفقات تتجاوز 3 مليار دولار لكل منها.

ويبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى كل الدول الإفريقية خلال سنة 2013 مقدار 57.230 مليار دولار. وبهذا فإن الجزائر قد تحصلت على 2.95% من هذه التدفقات، أي ما مقداره 1.691 مليار دولار.

ب - مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

تكشف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الخاصة في الفترة الممتدة من 1994 إلى 2001 عن تنوع وتعدد مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة، حيث تشارك دول كثيرة بالاستثمار في الجزائر والجدول رقم (4-3) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1994 و2001.

الجدول رقم (4-3): توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب أقاليمها الأصلية للفترة 1994-2001

الوحدة: مليون دينار

الإقليم	العدد	%	المبالغ	%
أوروبا	273	62	72608	26
دول عربية	104	24	157389	56
أمريكا	32	7	27152	10
آسيا	26	6	15713	6
أقاليم أخرى	3	1	9944	4
أفريقيا	2	-	476	-
المجموع	440	100	282283	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، جانفي 2002.

من الجدول رقم (4-3) نلاحظ أن الدول الأوروبية تأتي على رأس القائمة من حيث عدد المشروعات، في حين تحتل الدول العربية الصدارة من حيث قيمة هذه المشروعات. ضمن الدول الأوروبية، يلاحظ بأن لفرنسا العدد الأكبر من المشروعات الاستثمارية، تليها إيطاليا ثم إسبانيا. بينما يلاحظ على المشروعات الاستثمارية العربية بأنها متأخرة أصلا من تونس

فسوريا ثم الأردن ومصر، لتأتي بعدها دول الخليج العربي، السعودية وقطر والبحرين والإمارات.

وفيما يتعلق بسنة 2001، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يظهرها الجدول رقم (4-4).

الجدول (4-4): توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر لسنة 2001 تبعا لبلدها الأصل

الوحدة: مليون دينار

البلد	العدد	النسبة %	المبالغ	النسبة %
ألمانيا	1	2	22	—
U.S.A	1	2	56	—
السعودية	2	5	1.970	2
بلجيكا	1	2	8	—
كندا	1	2	11	—
الصين	3	7	46	—
مصر	1	2	98.040	83
إسبانيا	1	2	81	—
فرنسا	9	21	720	1
بريطانيا	1	2	90	—
إيطاليا	7	16	1696	1
الأردن	3	7	1702	1
قطر	1	2	359	—
سويسرا	2	5	82	—
سوريا	5	12	182	—
تونس	1	2	59	—
تركيا	1	2	80	—
إنجلترا	1	2	15	—
الهند	1	2	13.600	11
المجموع	43	100	118.819	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، جانفي 2002.

إن ما يلاحظ على الجدول رقم (4-4)، هو تعدد الدول الأجنبية المشاركة في الاستثمار بالجزائر رغم كون حجم استثماراتها يعتبر ضعيفا ومحدودا، إذ بلغ عدد الدول المشاركة بأقل من عشر مشروعات استثمارية وأغلبها بين مشروع وثلاثة مشاريع، 17 دولة

من مجموع 19 دولة مشاركة، أي أن نسبة 89% من الدول المصدرة لاستثماراتها إلى الجزائر لا تساهم إلا بقدر محدود من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما عدا مصر التي لم يتعد عدد مشروعاتها في الجزائر الواحد لكن قيمتها تعدت نسبة 83% من مجموع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و 2014، فإننا نعرض بياناتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر في الجدول رقم (4-5).

الجدول رقم (4-5): توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة 2002-2014 تبعاً لبلدها الأصل

الوحدة: مليون دينار

البلد	العدد	%	المبالغ	%
أوروبا	316	56,03	839295	35,65
بما فيها الاتحاد الأوروبي	238	42,2	519485	22,07
آسيا	53	9,39	115219	4,89
أمريكا	10	1,77	63171	2,68
الدول العربية	171	30,32	1243455	52,82
أستراليا	1	0,17	2974	0,12
دول أخرى	13	2,30	89985	3,82
المجموع	564	100	2354099	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014، الموقع: www.andi.dz

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (4-5)، أن الدول الأوروبية تأتي في صدارة المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة 2002-2014، وذلك من حيث عدد المشاريع المقدر بـ 613 مشروع، وهو ما يمثل 56% من إجمالي عدد المشاريع، تليها الدول العربية بـ 171 مشروع، وهو ما يفوق 30% من عدد المشاريع. أما من ناحية القيمة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من الدول العربية يأتي في الصدارة بقيمة إجمالية تبلغ 1243455 مليون دينار، وهو ما يقارب 53% من إجمالي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر في تلك الفترة، تليها في ذلك الدول الأوروبية باستثمارات تقدر بـ 839295 مليون دينار وهو ما يقارب 36% من قيمة هذه الاستثمارات. هذه البيانات تؤكد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر يأتي أساساً من الدول

العربية والأوروبية. أما باقي دول العالم فإنها لا تساهم سوى بحوالي 11.5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2014.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوزع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كلا من قطاعي الصناعة والخدمات مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بحصة قدرت نسبتها بـ 89% من مجموع هذه الاستثمارات من ناحية حجمها المالي، و79% من حيث العدد، وذلك لكون هذين القطاعين هما أكثر مردودية وفائدة وتهيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية من غيرهما. فالقطاع الصناعي يضم المحروقات التي تعد أهم مجال من مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال البحث والتنقيب والاستغلال. ويوضح الجدول رقم (4-6) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال الفترة 1993 و2001.

الجدول (4-6): توزيع الاستثمارات الأجنبية على أوجه قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر من 93/11/13 إلى 2001/12/31

الوحدة: مليون دينار

القطاعات	العدد	النسبة %	المبالغ	النسبة %
الزراعة	17	4	9835	3
الصناعة	259	59	105634	37
بناء وأشغال	41	9	10254	4
سياحة	16	4	8833	3
خدمات	86	20	146879	52
الصحة	3	1	550	-
التجارة	18	4	1293	-
المجموع	440	100	283278	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمارات المعلنة، جانفي 2002.

من الجدول رقم (4-6) نلاحظ أن القطاع الصناعي يضم أيضا مجالات حيوية ومهمة ومرجحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت في الآونة الأخيرة ومنذ سنة 1999 عددا من المؤسسات الأجنبية التي أنشأت عددا من المشروعات استثمارية خاصة في إطار الشراكة مع مؤسسة صيدال الجزائرية كالشركة السعودية لإنتاج الدواء (15 مليون دولار) والشركات الأمريكية فايزر، باكستار، ليلي (100 مليون دولار) والشركات الأخرى.

أما قطاع الخدمات فقد فتح هو الآخر أمام الاستثمارات الأجنبية، ولعل صفقة Orascom Telecom Algérie تعد أهم ما أنجز في هذا المجال خلال سنة 2001، إذ قدرت قيمتها بـ 737 مليون دولار، حيث سددت نصف قيمة المبلغ في ذات السنة، على أن تسدد القيمة المتبقية في سنة 2003، ولعل ذلك ما سمح لمجموع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بأن ترتفع قيمتها رغم الانخفاض الواضح في عددها خلال تلك السنة مقارنة بالسنوات السابقة.²

من جهتها لم تحض قطاعات الزراعة والأشغال العمومية والبناء بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها. فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 3% من مجموع قيمة الاستثمارات الأجنبية رغم الفرص الكبيرة المتاحة خاصة الزراعة الصحراوية التي هي في أمس الحاجة إلى تحفيز حقيقي وفعلي من أجل ترقيتها وجلب الاستثمارات الخاصة إليها، لا سيما في مجال تخفيف الأعباء. كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية لم يستقطب سوى 4% من مجموع قيمة هذه الاستثمارات، رغم أن التوجه واضح نحو إشراك الرأسمال الأجنبي في بناء القاعدة الهيكلية في الجزائر وتهيئتها وتطويرها من أجل بعث مناخ استثماري أكثر جلبا واستقطابا للاستثمارات الأجنبية ذاتها.

هذه الصورة في التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بقت تقريبا على حالها خلال الفترة 2002-2014، على النحو الذي يظهره الجدول رقم (4-7) والتي أبقت على هيمنة القطاع الصناعي على 57% من عدد المشاريع الأجنبية، وعلى 68% من القيمة المالية للاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك فإن قطاع الخدمات قد سجل 100 مشروع، غير أن القيمة المالية لهذه المشاريع لم تسجل نفس المستوى الذي سجلته في الفترة السابقة (1994-2001) حيث لم تتعدى 97145 مليون دينار أي بنسبة 4.13%. أما باقي القطاعات (الزراعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصحة والاتصالات) فتبقى مساهمتها ضئيلة ولا تتجاوز مجتمعة نسبة 12% من إجمالي هذه التدفقات.

² - كمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص 424.

الجدول (4-7): توزيع الاستثمارات الأجنبية على أوجه قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة 2002-2014
الوحدة: مليون دينار

القطاعات	العدد	النسبة %	المبالغ	النسبة %
الزراعة	9	1.60	5495	0.23
الصناعة	324	57.45	1613708	68.55
بناء وأشغال	95	16.84	59713	2.54
سياحة	10	1.77	462619	19.65
خدمات	100	17.73	97145	4.13
الصحة	6	1.06	13573	0.58
الاتصالات	1	0.18	89441	3.80
المجموع	564	100	2354099	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار، الموقع: www.andi.dz

ويرجع تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي لأنه يضم قطاع المحروقات أساسا، الذي يعد أهم مجال للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ولا يزال هذا القطاع يجذب إليه العديد من الشركات الأجنبية في مجالات البحث والتنقيب والاستخراج . . . الخ، خاصة منها الشركات التي غادرت السوق الوطنية على إثر تأميم القطاع سنة 1971، ولم ترجع إلى الجزائر إلا بداية من منتصف التسعينات، مثل شركة ELF، REPSOL، CEPSA، BP و SHELL . . . الخ. كذلك يضم القطاع الصناعي المشاريع المتعلقة بتحلية مياه البحر، حيث يعرف هذا القطاع حضور قوي للشركات الإسبانية على غرار مجمع Consortium Geida، والمجمع Enima Aqualia.³

ويبقى قطاع الصناعة مهيمنا على النصيب الأكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2014، لضمه قطاع صناعة الدواء الذي عرف دخول عدة شركات أجنبية على غرار شركة Glaxo Smith Klin البريطانية، وشركة Sanofi Aventis الفرنسية.

³ - Abdellatif Benachenhou, Les nouveaux investisseurs en Algérie, Alpha Design, Algérie, pp 70-76.

وكذلك لانطلاق الجزائر في صناعة السيارات بالشراكة مع رونو الفرنسية، وبلغت تكلفة هذه العملية الاستثمارية نحو 50 مليون أورو، وهو رقم مرشح للارتفاع وفق مخطط نمو الشركة التي تطمح إلى بلوغ غلاف استثماري في مرحلة ثانية بنحو 400 مليون أورو يتناسب وهدف الشركة بلوغ معدل إنتاج 75 ألف سيارة ثم 800 مليون أورو على المدى المتوسط من أجل الوصول إلى صناعة 150 ألف سيارة في السنة. وكذا للشراكة الجزائرية-الألمانية-القطرية، حيث بلغت قيمة استثمارات تحالف "آبار" و"دايمر" مع عدد من الشركات الألمانية 720 مليون دولار، وذلك لإقامة ثلاثة مشاريع صناعية في كل من العاصمة وتيارت وقسنطينة.

أما فيما يتعلق بشعبة صناعة الاسمنت، فإنها تشهد حضورا كبيرا للشركات العربية، خاصة بعد ارتفاع الطلب المحلي على هذه المادة إلى 13 مليون طن سنة 2005، وعدم كفاية القدرات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية التي لا تنتج سوى 8 مليون طن سنويا. نتيجة لهذا النقص، قام الجمع المصري أوراسكوم ببناء مصنع لإنتاج 4 مليون طن، كما قام مجمع فرعون السعودي بشراء 10% من رأسمال المؤسسة العمومية للاسمنت في بني صاف.⁴

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة 1996-2014

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا لجميع الحكومات التونسية المتعاقبة منذ فترة طويلة. حيث بذلت تونس العديد من الجهود خصوصا مع بداية تسعينات القرن الماضي، لأجل اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا في سعيها الدؤوب لسد فجوة الادخار-استثمار لديها، تعزيز صادراتها، خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الصناعية.⁵ وذلك من خلال الاعتماد على جملة من التشريعات والقوانين المرتكزة على مبدأ اقتصاد السوق. هذا التوجه كان له انعكاس على نظرة المستثمرين الأجانب إليها، والذي تكرر في الزيادة الملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بداية من سنة 1992.

أولا: حجم ومصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

أ- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

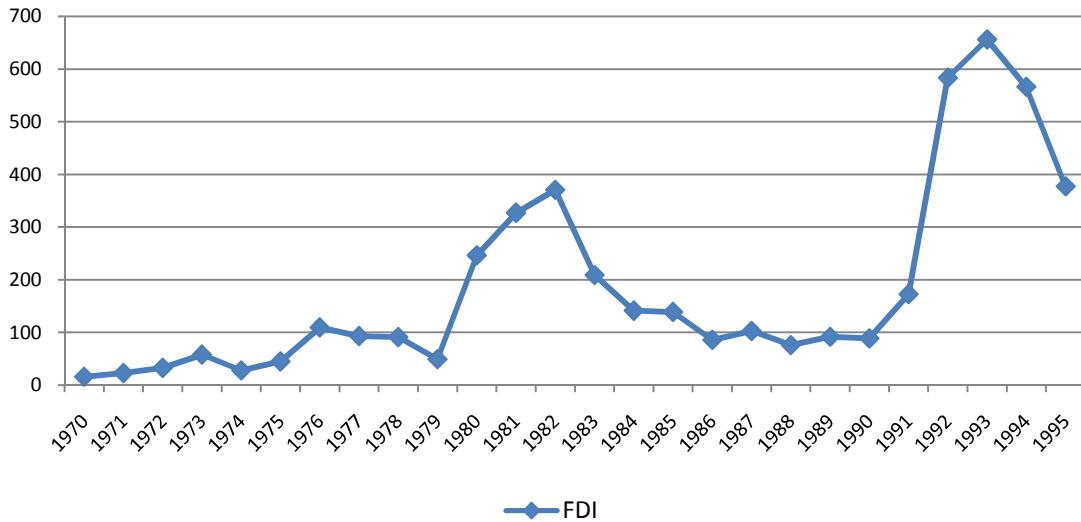
شهد الاستثمار الأجنبي المباشر بداية محتشمة خلال سبعينات القرن الماضي في تونس، وهذا الوضع يعتبر غير استثنائي، لأن جل الدول النامية لم تعرف تدفقات بارزة خلال تلك

⁴ - Abdellatif Benachenhrou, Ibid, 177.

⁵ - Francesco Abbate, L'intégration de la Tunisie dans l'économie mondiale: Opportunités et défis, UNCTAD, Genève, 2002, p 39.

الفترة، وذلك للنمط الاقتصادي السائد فيها آنذاك. ونلاحظ من خلال الشكل رقم (4-2) أن التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لم تتجاوز 110 مليون دولار خلال الفترة 1970-1980 في تونس. وعرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس زيادة كبيرة في بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث سجلت هذه التدفقات سنة 1980 قيمة 246 مليون دولار أي بزيادة قدرها 392% مقارنة بسنة 1979. هذا المنحى التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس مرده إلى النشاط الكبير الذي عرفه قطاع الصناعات النسيجية والملابس، وذلك نتيجة اختيار العديد من المؤسسات خصوصا الألمانية والفرنسية منا تونس لإقامة مصانع في هذا القطاع.⁶ هذه الوتيرة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس شهدت تراجعا مع بداية سنة 1983، وبقت هذه التدفقات عند مستويات متدنية إلى غاية سنة 1990. وقد شهدت سنة 1991، بداية انتعاش لهذه التدفقات، لتصل هذه التدفقات إلى قيمة 656 مليون دولار سنة 1993، وذلك لشروع العديد من الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في قطاع النفط والغاز في تونس.

شكل رقم (4-2): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس للفترة 1970-1995،
مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org/EN/Index.html

⁶ - Jean-Raphaël Chaponnière, Le textile habillement Tunisien, et le défi de la libéralisation Quel rôle pour l'investissement direct étranger?, Agence Française de Développement, 2005, p 109.

يظهر لنا الجدول رقم (4-8) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس وكذا رصيده، وحصة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية.

جدول رقم (4-8): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس للفترة 1996-2014
الوحدة: مليون دولار

سنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	معدل النمو السنوي	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	حصة تونس من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدول الإفريقية
1996	351,1	-	11180,6	5,575
1997	365,3	4,044	10629	3,241
1998	668,1	82,89	12237,1	6,531
1999	367,9	-44,9	11431,5	3,064
2000	779,18	111,8	11544,7917	8,099
2001	486,55	-37,6	11519,4443	2,44
2002	820,83	68,71	13861,0299	5,618
2003	583,64	-28,9	16238,5169	3,213
2004	639,12	9,505	17843,922	3,703
2005	783,09	22,53	16839,5188	2,525
2006	3308	322,4	21831,7786	9,261
2007	1616,3	-51,1	26193,1679	3,147
2008	2758,6	70,68	28525,0783	4,654
2009	1687,8	-38,8	31276,8542	3,012
2010	1512,5	-10,4	31182,2797	3,216
2011	1147,8	-24,1	31365,9708	2,39
2012	1603,2	39,67	33406,4233	2,905
2013	1095,6	-31,7	33557,1142	1,914
2014	1060	-3.19	34617.1142	2.951

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات الواردة في: unctadstat.unctad.org/EN/Index.html

من الجدول رقم (4-8)، نلاحظ زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل إلى تونس مع بداية منتصف تسعينيات القرن الماضي، وهذا نتيجة لدخول الإصلاحات الاقتصادية خصوصا مجلة الاستثمار حيز التطبيق بداية من سنة 1993. هذه الزيادة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1998، التي بلغت 668.1 فاقَت الذروة السابقة التي بلغت هذه التدفقات في سنة 1993.

وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس طفرة سنة 2000، وذلك بتدفقات قدرها 780 مليون دولار، وهي ما تمثل زيادة بنسبة 111% عن قيمته في سنة 1999. وتعود الزيادة الملحوظة في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عملية خصخصة شركتي إسمنت لفائدة مستثمرين من البرتغال وإيطاليا، واستثمارات للولايات المتحدة الأمريكية في محطة توليد الطاقة بطريقة البناء والتشغيل والتحويل. وتجدر الإشارة إلى أن الأعوام الأربعة الأولى من المخطط التاسع (1997-2001)، شهدت استثمار أجنبي مباشر وافد إلى تونس قدره 2.3 مليار دولار، وتكون بذلك قد تجاوزت ما كان متوقع في هذه الخطة (حوالي 1.75 مليار دولار).⁷

وقد بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002 مقدرا 820 مليون دولار، مسجلة بذلك نسبة نمو قدرها 69% مقارنة بسنة 2001، وتبرز أهمية هذه القيمة من حيث أنها سجلت في ظروف دولية متسمة بتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بنسبة 27%. وبعد انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس بنسبة 28.9% سنة 2003، عادت هذه التدفقات إلى منحها التصاعدي وذلك بتسجيل تدفقات قدرها 639.12 مليون دولار سنة 2004، هذه التدفقات أدت إلى إنشاء 171 وحدة صناعية جديدة.⁸ وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2005 إلى 783 مليون دولار، حيث سجل الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاعات غير النفطية قفزة كمية ونوعية خلال هذه السنة، على غرار إعلان قيام مجموعة براسا الإسبانية بشراء الشركة الجزائرية التونسية للأسمنت الأبيض بمبلغ 85 مليون دولار، وبهذا يرتفع عدد مصانع الاسمنت التي بيعت لمستثمرين أجنبيا إلى 6.⁹

وقد شهدت سنة 2006 أكبر قيمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، وذلك بتدفقات قدرها 3308 مليون دولار، وقد مثلت صفقة بيع 35% من أصول شركة الاتصالات التونسية للإمارات العربية المتحدة جل هذه التدفقات حيث بلغت هذه الصفقة 2265 مليون دولار.

⁷ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2000، ص 94.

⁸ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير الفصلي، عدد 3، الكويت، 2004، ص 17.

⁹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير الفصلي، عدد 1، الكويت، 2005، ص 8.

كذلك سجلت سنة 2008 تدفقات مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات قدرها 2785.6 مليون دولار، وبذلك يعتبر معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس خلال هذه السنة والمقدر بـ 70.68% من أعلى معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية لسنة 2008، تليها الجزائر بنسبة نمو بلغت 51.02%، ويعزى هذا الأمر إلى نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالي النفط والغاز، بالإضافة إلى خصوصية بعض المؤسسات العاملة في الصناعات النفطية.¹⁰

وقد سجلت بعدها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض لثلاث سنوات على التوالي حيث لم تتجاوز هذه التدفقات مقدار 1148 دولار سنة 2011، وذلك لأسباب مختلفة منها انخفاض قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا سنتي 2009 و2010، والأحداث السياسية التي شهدتها تونس سنة 2011.

وفي سنة 2012 شهدت تونس تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر قدرها 1603.2 مليون دولار، وهذا بزيادة تقارب 40% عن قيمتها في سنة 2011، نتيجة لفتح الدولة التونسية حصة تقدر بـ 15% من رأسمال شركة اتصالات Tunisiana وذلك لصالح الشركة القطرية Qatar Telecom بمبلغ 392 مليون دولار، وكذا لفتح رأسمال بنك تونس بحصة 13% لصالح Banque Fédérative du Crédit Mutuel الفرنسي بمبلغ 139.5 مليون دولار. أما سنة 2013، فقد شهدت انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس بنسبة 31.7% عن قيمتها في سنة 2012، وهذا نتيجة لعدم وضوح الرؤية نتيجة للتوترات السياسية والأمنية التي شهدتها تونس، والتي أثرت سلبا على جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013.¹¹

وعلى صعيد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ أن تونس سجلت رصيد قدره 11180.6 مليون دولار سنة 1996، ليرتفع هذا الرصيد إلى 12237.1 مليون دولار سنة 1998. ونلاحظ أن هذه القيمة تعادل 4.35 ضعف قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال نفس السنة. وهذا ما يظهر تفضيل المستثمرين الأجانب لتونس خصوصا في القطاعات غير النفطية. وقد تجاوز هذا الرصيد في تونس عتبة

¹⁰ - الإسكوا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009، ص 8.

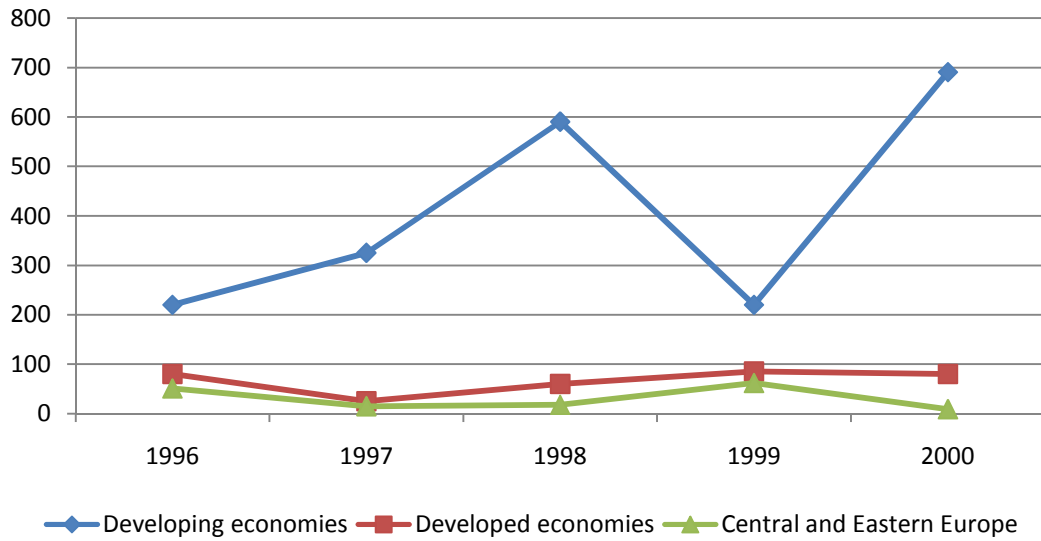
¹¹ - Banque Centrale de la Tunisie, La balance des paiements et la position extérieure globale de la Tunisie: Année 2013, pp 24-25.

20 مليار دولار سنة 2006، ليصل إلى 34.617 مليار دولار سنة 2014. والملاحظ هنا هو انخفاض الفارق الموجود في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بين تونس والجزائر، حيث لم يعد يتعدى 1.29 ضعف سنة 2014، بعد أن كان يتجاوز 4.35 ضعف سنة 1996. وهذا يعود بالأساس لتحسن المناخ الاستثماري في الجزائر بداية الألفية الجديدة. أما في ما يتعلق بالمقارنة الجهوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فنلاحظ أن تونس قد تحصلت على 5.575% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول الإفريقية سنة 1996، وقد انخفض بعد ذلك نصيب تونس من إجمالي هذه التدفقات ولم تسجل نسب مرتفعة إلا في سنتي 2000 و2006. أما في سنة 2013، فحسب تقرير الأكتاد لسنة 2014، فإن تونس قد جاءت في المرتبة 16، وهذا بتدفقات لا تتجاوز 1096 مليون دولار.

ب- مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس

تظهر لنا البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس خلال الفترة 1996-2000، المعروضة في الشكل رقم (4-3)، أن جل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى تونس خلال هذه الفترة تأتي من الدول المتقدمة، يليها الاستثمار الأجنبي الوافد من الدول النامية، أما الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من دول وسط وشرق أوروبا فقد كانت قيمته ضئيلة ولم يتجاوز في أحسن الأحوال مقدار 10 مليون دولار.

شكل رقم (4-3): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس حسب أقاليمها الأصلية للفترة 1996-2000، مليون دولار



المصدر:

UNCTAD, FDI in brief: Tunisia, 2002, p 1.

ويظهر لنا الجدول رقم (4-9)، أهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس خلال الفترة 2001-2012. حيث يتضح لنا أن الدول المتقدمة تبقى المسيطرة على جل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس، وقد شكلت سنة 2006 استثناء وحيدا وذلك نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس من الإمارات العربية المتحدة. وتأتي الدول الأوروبية على رأسها بريطانيا، فرنسا وألمانيا كأكبر الدول المستثمرة في تونس خلال الفترة 2001-2012، حيث تصدرت بريطانيا ترتيب الدول المستثمرة في تونس خلال هذه الفترة وذلك باستثمار أجنبي مباشر إجمالي قدره 3352 مليون دولار، أما فرنسا فقد جاءت في المرتبة الثالثة باستثمار أجنبي مباشر إجمالي قدره 1945 مليون دولار خلال نفس الفترة. أما الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول أمريكا الشمالية فنلاحظ أنه عرف زيادة معتبرة بداية من سنة 2005، حيث سجل حينها تدفقات تقدر بـ 113 مليون دولار، لتجاوز هذه التدفقات 282 مليون دولار سنة 2008، وقد عرفت هذه التدفقات تراجعاً بعد سنة 2008.

جدول رقم (4-9): الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس حسب البلد والمنطقة للفترة 2001-2012

الوحدة: مليون دولار

المنطقة/الاقتصاد	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العالم	487	821	584	639	783	3308	1616	2758	1688	1513	1148	1603
الدول المتقدمة	414	684	523	549	626	895	1418	2339	1467	1253	1007	953
أوروبا	301	566	460	456	504	791	1178	2052	1306	1013	828	792
الاتحاد الأوروبي	277	554	455	455	480	779	1160	2042	1263	1004	814	785
النمسا	2	-	42	35	37	74	41	74	49	128	173	209
فرنسا	95	124	62	108	75	115	125	456	195	178	160	252
ألمانيا	33	43	12	16	11	15	32	18	46	10	26	65
إيطاليا	59	60	69	100	88	99	141	291	432	227	196	156
اسبانيا	9	18	25	10	87	18	7	81	39	96	8	15
السويد	5	6	5	6	7	129	99	192	59	30	60	3
بريطانيا	34	256	170	123	113	203	644	877	391	307	160	74
أمريكا الشمالية	92	70	53	85	113	103	237	282	130	187	163	140
كندا	20	20	11	15	44	43	63	126	69	97	125	101
الولايات المتحدة	71	50	42	70	59	60	175	156	62	89	38	40
دول متقدمة أخرى	22	11	9	8	9	1	2	4	31	53	17	20
الاقتصادات النامية	72	173	60	90	157	2380	183	418	222	243	114	544
إفريقيا	51	8	6	35	67	9	56	121	31	65	9	-
آسيا	22	165	55	54	90	2371	128	297	183	175	104	544
الصين	-	-	1	-	1	73	12	18	4	12	6	3
الكويت	12	129	45	51	47	31	27	11	16	9	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	38	40	502
الإمارات العربية	-	-	-	-	10	2265	38	65	66	39	59	40
الاقتصادات الانتقالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12	-	-
غير محدد	-	-	-	-	-	32	15	1	1-	5	27	106

المصدر:

UNCTAD, Bilateral FDI Statistics, Tunisia, 2014, p 1.

ولم تكن التدفقات الواردة إلى تونس من الدول النامية ذات وزن معتبر الموضحة في الجدول رقم (4-9) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس إلا في سنوات 2006 و2008. حيث سجلت نسبة هذه التدفقات إلى إجمالي التدفقات الواردة إلى تونس 72% و34% على التوالي. أما فيما يتعلق بإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال هذه الفترة فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة من الدول النامية المرتبة الثانية باستثمارات قدرها 2582 مليون دولار.

أما عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل سنتي 2013 و2014 في تونس، فهي معروضة في الجدول رقم (4-10) حسب أقاليمها الأصلية.

جدول رقم (4-10): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس حسب البلد الأصل لسنتي 2013 و 2014

الوحدة: مليون دولار

2013					2014				
الدولة	عدد المشاريع	المبلغ*	عدد المشاريع	المبلغ**	الدولة	عدد المشاريع	المبلغ*	عدد المشاريع	المبلغ**
فرنسا	217	160,83	6	11,239	فرنسا	117	163.48	5	0.78
النمسا	7	152,18	6	9,3743	النمسا	7	81.01	6	6.99
كندا	12	133,75	4	8,0509	كندا	8	38.21	5	31.66
بريطانيا	26	124,49	21	5,5704	بريطانيا	15	191.59	13	2.04
استراليا	4	100,37	2	5,1765	استراليا	5	19.79	2	0.76
إيطاليا	175	95,897	7	4,9672	إيطاليا	72	54.55	4	1.82
قطر	3	89,471	19	3,7116	قطر	4	103.73	7	2.88
ألمانيا	34	39,011	4	2,2589	ألمانيا	29	31.80	3	1.70
الإمارات العربية	9	24,282	1	1,6065	الإمارات العربية	11	19.67	2	0.21
اسبانيا	21	23,765	4	1,3172	اسبانيا	9	10.00	4	50.85
الهند	4	22,46	7	0,9417	الهند	-	-	7	22.04
سويسرا	19	18,059	4	0,8617	سويسرا	9	1.51	2	1.06
الولايات المتحدة	20	16,964	8	0,7817	الولايات المتحدة	20	18.99	2	0.36
هولندا	14	13,566	2	0,6463	هولندا	10	1.86	1	0.01
ليبيا	22	11,836	3	0,3939	ليبيا	8	24.62	-	-
مالطا	1	0.03	1	0.30	مالطا	1	28.86	3	2.27
المغرب	7	0.14	1	0.19	المغرب	8	7.27	1	1.67
اليابان	-	-	2	5.02	اليابان	2	5.02	-	-

المصدر:

Agence de Promotion de l'Investissement Extérieur, Rapport des IDE 2013 et perspectives 2014, 2014, p 20.

Agence de Promotion de l'Investissement Extérieur, Rapport des IDE 2014 et perspectives 2015, 2015, p 28.

يظهر لنا الجدول رقم (4-10) أن فرنسا، إيطاليا وألمانيا جاءت في صدارة ترتيب عدد المشاريع المنجزة في تونس سنة 2013. أما من ناحية مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد جاءت فرنسا كذلك في صدارة ترتيب الدول المستثمرة في تونس بتدفقات استثمار أجنبي مباشر قدرها 160.83 مليون دولار، تليها النمسا باستثمارات قدرها 152.18 مليون دولار وكندا باستثمارات قدرها 133.75 مليون دولار.

* تم تحويل المبالغ إلى الدولار على أساس سعر صرف قدره 1 دولار = 1.624658 دينار تونسي.

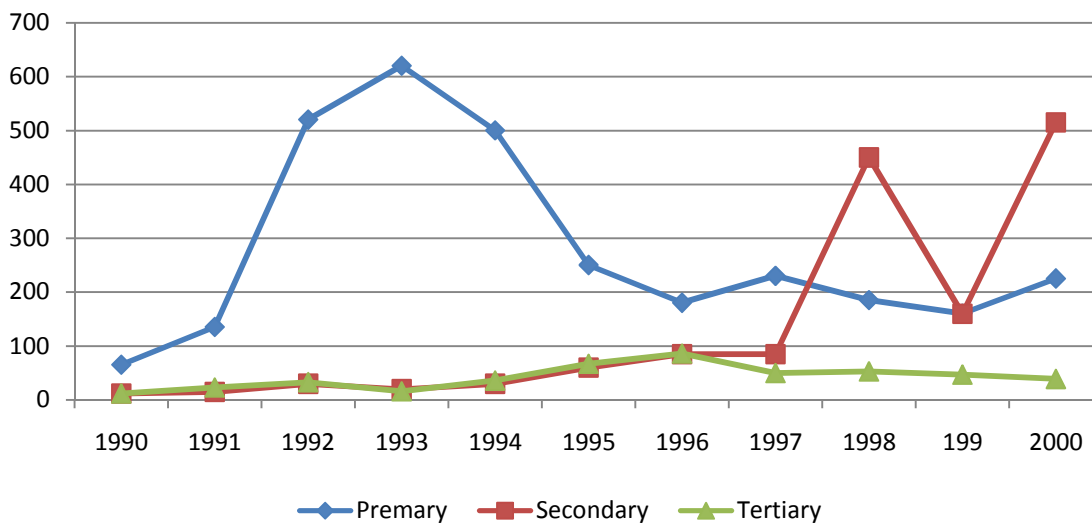
** تم تحويل المبالغ إلى الدولار على أساس سعر صرف قدره 1 دولار = 1.697675 دينار تونسي.

وقد حافظت فرنسا على صدارة ترتيب الدول المستثمرة في تونس سنة 2014، من حيث عدد المشاريع المنجزة وذلك بـ 117 مشروع، تلتها إيطاليا وألمانيا بـ 72 و 29 مشروع على الترتيب. أما من حيث القيمة المالية، فقد احتلت بريطانيا صدارة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى تونس باستثمارات قدرها 191.59 مليون دولار، تلتها فرنسا باستثمارات قدرها 163.48 مليون دولار وقطر باستثمارات قدرها 103.73 مليون دولار.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

لقد تركّز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى تونس في القطاع الأولي خلال الفترة 1990-1997 على النحو الذي يظهره الشكل رقم (4-4)، أما قطاع الصناعة وقطاع الخدمات فلم تتجاوز فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى تونس في أحسن الأحوال 100 مليون دولار سنة 1996. إلا أن هذه الصورة تغيرت بعد سنة 1998، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى قطاع الصناعة يمثل الحصة الأكبر في التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1998-2000. وجاء الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى القطاع الأولي في المرتبة الثانية، أما الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى قطاع الخدمات بقي ضئيلاً.

شكل رقم (4-4): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس للفترة 1990-2000، مليون دولار



المصدر:

UNCTAD, FDI in brief: Tunisia, 2002, p 1.

أما الفترة 2001-2010، فقد شهدت تونس تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات الظاهرة في الجدول رقم (4-11).

جدول رقم (4-11): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على أوجه القطاعات الاقتصادية في تونس للفترة 2001-2010

الوحدة: مليون دينار

القطاع/الصناعة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإجمالي	700	1167	752	796	1016	4403	2071	3399	2279	2165
الأولي	336	438	320	284	393	954	1367	1954	1250	1320
فلاحة، صيد و غابات	9	11	4	10	7	14	8	10	17	3
مناجم، محاجر وبترو	327	428	316	274	386	940	1359	1934	1234	1317
الثاني	251	255	283	312	327	347	486	642	772	574
ماكولات، مشروبات و تبغ	18	26	28	13	14	18	39	15	26	-
نسيج، البسة وجلود	97	74	70	76	74	119	117	83	133	-
كيمياء ومنتجات كيمياء	7	13	11	18	11	36	92	216	258	-
مطاط ومنتجات بلاستيكية	-	-	-	-	-	-	32	16	56	-
منتجات غير معدنية	25	44	69	89	63	47	40	105	72	-
آلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	87	-
معدات الكهرونية وكهربائية	75	76	77	82	142	94	149	102	122	-
صناعات أخرى	29	24	28	34	23	35	17	105	18	-
خدمات	113	474	149	200	296	3101	219	803	257	272
فنادق ومطاعم	97	22	19	22	17	18	72	199	86	95
نقل، تخزين	-	-	-	-	-	-	61	-	-	-
بريد واتصالات	-	333	105	121	99	3056	80	-	150	127
مالية	-	103	10	38	120	22	-	-	-	43
أعمال تجارية	-	-	-	-	-	-	-	-	3	-
خدمات أخرى	-	16	16	19	60	5	6	605	6	9

المصدر:

UNCTAD, Investment country profiles, Tunisia, 2012, p 6.

إن البيانات الواردة في الجدول رقم (4-11)، تبين لنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس كان يتوزع على القطاعات الثلاث بصورة مقاربة خلال الفترة 2001-2005، أما سنة 2006 فقد سجلت سيطرة قطاع الخدمات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك السنة وذلك بنسبة 70.42%، ويرجع ذلك على عملية بيع 35% من أصول شركة الاتصالات التونسية. أما الفترة 2007-2010 فقد شهدت عودة توجه النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس إلى القطاع الأولي، يليه قطاع الصناعة فقطاع الخدمات.

وفيما يخص الصناعات، نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى تونس في القطاع الأولي تتجه إلى صناعات المناجم، المحاجر والبترو. أما

قطاع الفلاحة، الصيد والغابات فلم يستقطب خلال هذه الفترة وفي أحسن الأحوال سوى 17 مليون دولار سنة 2009. وفي قطاع الصناعة نلاحظ توجه معظم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى صناعات النسيج، الألبسة والجلود وصناعات المعدات الالكترونية والكهربائية خلال الفترة 2001-2007، أما الفترة 2008-2009 فقد شهدت أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات الكيماوية. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الخدمات، نلاحظ تركزه في خدمات البريد والاتصالات. كذلك هناك تدفقات ملحوظة تجاه خدمات الفنادق والمطاعم والخدمات المالية.

ونعرض في الجدول رقم (4-12) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة 2011-2014.

جدول رقم (4-12): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على أوجه القطاعات الاقتصادية في تونس للفترة 2011-2014

الوحدة: مليون دينار

القطاع	2011	2012	2013	2014
الطاقة	1063	886	1077	891.74
الصناعة	331	532	508	450.03
خدمات	217	1105	206	454.87
سياحة وعقارات	23	77	19	52.3
اتصالات	194	785	88	غ.م
مالية	0	243	99	غ.م
آخر	5	8	24	7.90
المجموع	1616	2504	1815	1804.54

المصدر:

- Banque Centrale de la Tunisie, La balance des paiements et la position extérieure globale de la Tunisie: Année 2013, pp 24-25.

- Agence de Promotion de l'Investissement Extérieur, rapport des IDE 2014 et perspectives 2015, 2015, p 21.

تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (4-12) يظهر أن ما يقارب 60% من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس أتجه نحو قطاع الطاقة سنة 2013، وهذا بتدفقات تقدر بـ 1077 مليون دينار، وذلك بعد الهبوط في قيمة الاستثمار المتجه إلى هذا القطاع سنة 2012. وتفسر هذه الزيادة في سنة 2013، في قطاع الطاقة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التنقيب الذي زاد بنسبة 73% سنة 2013 مقارنة

بسنة 2012 ليبلغ قيمه 551 مليون دينار. أما الاستثمارات المخصصة للتطوير فقد انخفضت بنسبة 7.6% خلال نفس الفترة لتبلغ 526 مليون دينار. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس فقد شهدت انكماشاً في مختلف القطاعات الأخرى في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، فقد انخفضت الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي بـ 4.6% لتبلغ 508 مليون دينار، هذه التدفقات كانت موجهة بشكل رئيسي لصناعات الكهرباء والإلكترونيك والصناعات الميكانيكية وهذا بتدفقات تقدر بـ 180 مليون دينار و 76 مليون دينار على التوالي. كذلك فإن قطاع الخدمات في سنة 2013 عرف تراجعاً كبيراً، وهذا بعد تسجيله لتدفقات قدرها 206 مليون دينار. وقد تمثلت هذه التدفقات في تنازل الحكومة التونسية على حصتها المقدرة بـ 50% في البنك التونسي القطري وذلك لصالح البنك الوطني القطري بمبلغ 99 مليون دينار، بينما استفاد قطاع الاتصالات بتدفقات قدرها 88 مليون دينار، بينما قطاع السياحة والعقارات فلم يشهد سوى تدفقات قدرها 19 مليون دينار. ومن حيث عدد المشاريع، فقد تم تسجيل 390 مشروع جديد و 208 مشروع توسيع أو تجديد.¹²

وقد انخفضت الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الطاقة في سنة 2014، متأثرة بالأوضاع الاقتصادية الدولية وخاصة انخفاض أسعار النفط. كما واصل قطاع الصناعة انخفاضه للسنة الثانية على التوالي مسجلاً تدفقات قدرها 450.03 مليون دينار بانخفاض قدره 11.41% مقارنة بسنة 2013. أما قطاع الخدمات فقد عرف انتعاشاً سنة 2014 حيث سجلت تدفقات قدرها 454.87 مليون دينار تمثل أساساً في استحواذ مجموعة أبراج على المجموعة الطبية توفيق بمبلغ 49 مليون دينار، رفع رأسمال البنك القطري التونسي بمبلغ 100.7 مليون دينار، رفع رأسمال الإتحاد الدولي للبنوك بمبلغ 78.3 مليون دينار ورفع رأسمال بنك الزيتونة بمبلغ 36.8 مليون دينار.¹³

¹² - Banque Centrale de la Tunisie, La balance des paiements et la position extérieure globale de la Tunisie: Année 2013, p 25.

¹³ - Agence de Promotion de l'Investissement Extérieur, rapport des IDE 2014 et perspectives 2015, 2015, p 21.

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال لفترة 1996-2014

اعتمد المغرب منذ الاستقلال في تمويل الجزء الأغلب من المشاريع الاستثمارية، على مصادر التمويل الخارجية التي نظرت إليها الحكومات المغربية على أنها إحدى العوامل المحركة لاقتصاد المغرب. وقد ارتكزت تلك التمويلات خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي أساسا على المساعدات الخارجية، وعلى القروض الأجنبية. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فلم تكن تدفقاته ذات مستوى ملحوظ. يؤكد الواقع أن العديد من القطاعات ومجالات الأنشطة، مثل البنوك والصناعة كان يديرها مستثمرون أجانب. هذه الاستثمارات استفادت من امتداد علاقتها مع السلطة السياسية ورجال الأعمال لتطوير أنشطتها الاستثمارية. وقد تميز حضور المقاولات الأجنبية في المغرب، خلال هذه الفترة بتوجه يقوم على التركيز على السوق المحلي. يعود ذلك بالأساس إلى السياسة الاقتصادية التي انتهجها المغرب، والمركزة على إحلال الواردات وحماية السوق المحلي، وكذلك نتيجة لسياسة الحماية التجارية المتبعة التي تدعم المشروعات الموجهة أساسا لتلبية حاجيات السوق الوطني.¹⁴

أولاً: حجم ومصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب أ- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

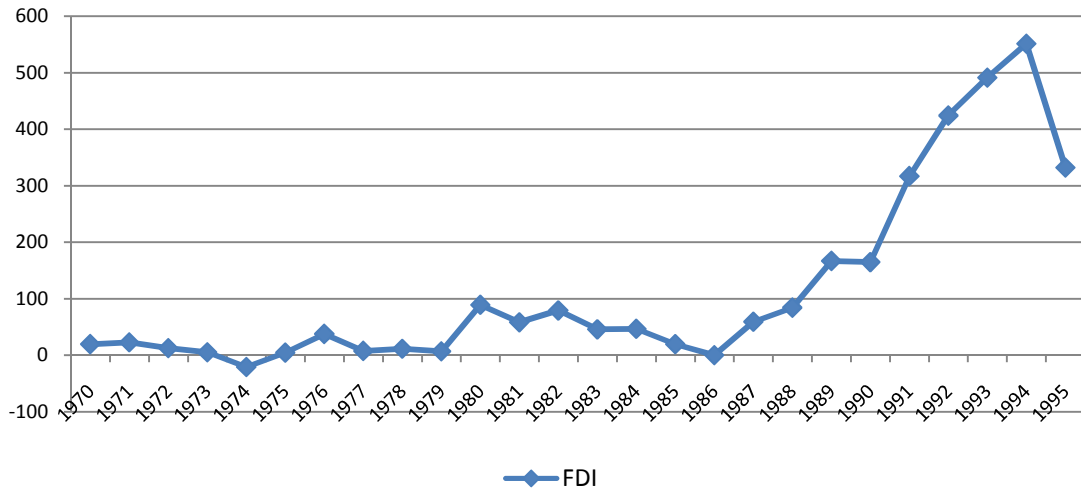
ظلت حركية الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب منذ السنوات الأولى للاستقلال تسير بشكل بطيء، وفي عدة سنوات كان حجم خروج الرساميل الأجنبية يتجاوز مداخل هذه الاستثمارات. ويفسر ذلك، أساسا، بمضاعفات الاستقلال السياسي وما أفرزه من نتائج، وكذا الجو السياسي المشحون الذي هيمن على المرحلة. كما كان لارتفاع حجم القيود المفروضة على انتقال هذه الاستثمارات دور في تراجع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني المغربي. هذا الواقع سيستمر إلى نهاية سنوات الثمانينات، حيث أنه انطلاقا من سنة 1990 ستبدأ الاستثمارات الأجنبية تنزع نحو الارتفاع. فمنذ هذه الفترة وصل مستوى الاستثمار الأجنبي في المغرب إلى مستوى غير مسبوق في سيرورة التطور الاقتصادي، حيث

¹⁴ - Brahim Fouguig, Investissements directs étrangers et commerce extérieure: Cas de l'industrie manufacturière au Maroc, Thèse du doctorat, Université Mohammed V-Souissi, Rabat, 2001.

تجاوزت الأرقام التي سجلها تطور هذه الاستثمارات خلال هذه الفترة الأرقام المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى سنة 1989.¹⁵

ويظهر لنا الشكل رقم (4-5) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب خلال الفترة 1970-1989 ضئيلة ولم تتجاوز عتبة 50 مليون دولار إلا سنة 1980، حيث أن التدفقات خلال تلك السنة تقدر بـ 89 مليون دولار، وقد سجلت أعلى تدفق خلال هذه الفترة سنة 1989 بتدفقات قدرها 167 مليون دولار.

شكل رقم (4-5): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب للفترة 1970-1995، مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

أما بعد سنة 1990، فيظهر لنا الشكل رقم (4-13)، أن المغرب قد سجل تحولا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، وهذا نتيجة ازدياد اهتمام المستثمرين الأجانب بالاستثمار فيه، وهو ما جعل هذا الأخير يتحول إلى جزء فاعل ومثر في المشهد الاقتصادي المغربي منذ تلك السنة. ونلاحظ كذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب عرف معدلات نمو موجبة بداية تسعينات القرن الماضي، حيث انتقلت قيمة هذه التدفقات من 165 مليون دولار سنة 1990 لتبلغ 551 مليون دولار سنة 1994.

¹⁵ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 223.

جدول رقم (4-13): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب للفترة 1996-2014، مليون دولار

سنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	معدل النمو السنتوي	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	حصة المغرب من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدول الإفريقية
1996	322	-3,012	5448,053	5,113
1997	1207,2	274,91	6655,253	10,71
1998	400,289	-66,841	7055,543	3,913
1999	1363,92	240,73	8419,458	11,36
2000	421,962	-69,062	8841,669	4,386
2001	2807,06	565,24	11649,4	14,08
2002	480,691	-82,876	12130,17	3,29
2003	2314,47	381,49	17106,15	12,74
2004	894,563	-61,349	19883,11	5,182
2005	1653,99	84,893	20751,54	5,333
2006	2449,45	48,094	29938,72	6,857
2007	2804,5	14,495	38613,26	5,46
2008	2487,09	-11,318	39388,35	4,196
2009	1951,71	-21,527	42581,1	3,483
2010	1573,86	-19,36	45081,59	3,346
2011	2568,43	63,194	44515,94	5,349
2012	2728,36	6,2266	45245,67	4,944
2013	3358,45	23,094	50279,59	5,867
2014	3582	6.655	53861.59	6.644

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org/EN/Index.html

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4-13) أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب قد عرف قفزة نوعية سنة 1997، بعد الانخفاض المسجل في هذه التدفقات في سنتي 1996، لتسجل تدفقات قدرها 1207.2 مليون دولار. وتعود القفزة النوعية التي شهدتها المغرب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1997، إلى نجاح المغرب في استقطاب مجموعات أجنبية كبرى. على غرار الاستثمارات التي باشرتها المجموعة الكورية الجنوبية DAEWOO، المجموعة الفرنسية ACCOR وشركة البترول اللبنانية CORAL.

بعد القفزة النوعية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب سنة 1997، عادت هذه التدفقات للتراجع سنة 1998، حيث لم تسجل سوى تدفقات قدرها 400.2 مليون دولار. تعود هذه التدفقات للزيادة سنة 1999 لتبلغ 1363.9 مليون دولار، وترجع هذه الزيادة المعتبرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه السنة إلى طرح المغرب للرخصة الثانية للهاتف النقال التي فازت بها المجموعة الإسبانية Telefonica بمبلغ يقدر بـ 1100 مليون دولار.¹⁶ والأهم في ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه السنة هو تزامنها مع مرحلة في التاريخ السياسي المغربي التي تميزت بطابعين أساسيين: الأول أنه جاء في السنة الموالية لتشكيل حكومة التناوب، والتي تضم العديد من الوزراء الذي كانوا يعارضون سياسية الخصخصة، بالتالي فإن هذا يؤثر على انتقال في تفكير الأحزاب المشكلة لهذا الفريق الحكومي. وتجلى الطابع الثاني في أن هذه السنة عرفت انتقال الملك بعد وفاة الملك الحسن الثاني وتولي محمد السادس الحكم. فنجاح هذه الصفقة يعطي الانطباع عن ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني.¹⁷

وبعد التطور الذي سجله تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1999، عادت هذه التدفقات إلى الانخفاض سنة 2000، حيث لم تسجل تدفقات هذه السنة سوى 421.9 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاض قدره 69% مقارنة بسنة 1999. أما سنة 2001، فقد شهدت هي الأخرى قفزة نوعية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتدفقات قدرها 2807 مليون دولار. وترجع هذه التدفقات بالأساس إلى طرح 35% من رأسمال اتصالات المغرب للخصخصة التي فازت بها مجموعة Vivandi، وهذا ما جعل المغرب يحتل المرتبة الثانية إفريقيا كدولة مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001.¹⁸

وقد عرفت سنة 2002، انخفاض من جديد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب، حيث قدرت هذه التدفقات بـ 480.6 مليون دولار. أما بعد هذه السنة، فقد شهدت المغرب تدفقات سنوية معتبرة للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. ففي سنة 2003، قدرت هذه التدفقات بـ 2314.7 مليون دولار. وهذا نتيجة لطرح 80%

¹⁶ - Jinane Charrik, Les investissements espagnols au Maroc, Mémoire des études supérieures approfondies en sciences économiques, Université Mohammed V Rabat-Souissi, Maroc, 2006, p 23.

¹⁷ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 226.

¹⁸ - Jinane Charrik, Op-cit, p 30.

من رأسمال شركة التبغ المغربية للخصوصية، والتي كانت من نصيب الشركة الفرانكو-اسبانية Altadis.¹⁹

وبعد الانخفاض المسجل سنة 2004 في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب، سجلت سنوات 2005، 2006 و2007 زيادة في معدل هذه التدفقات الداخلة، حيث سجلت 2005 تدفقات قدرها 1653.9 مليون دولار، وهذا نتيجة لعمليات خصوصية متعددة، منها طرح 15% من رأسمال اتصالات المغرب لصالح مجموعة Vivandi، وطرح 10% من أسهم الملكية الوطنية لصالح المجموعة البنكية الفرنسية Credit Mutuel.²⁰ أما سنة 2006 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الداخلة إلى المغرب زيادة معتبرة تقدر بـ 48% مقارنة بسنة 2005، وهذا بتدفقات تقارب 2449.5 مليون دولار. وعلى خلاف السنوات السابقة التي شهدت اتجاه معظم الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع الاتصالات، سجلت هذه السنة سيطرة قطاع الصناعة على هذه التدفقات.²¹ وقد شهدت سنة 2007، تدفقات تقارب 2804.5 مليون دولار، وهي أعلى قيمة تسجلها المغرب لحد الآن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

والملاحظ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب قبل سنة 2005، أن تطور هذه الاستثمارات كان بوتيرة غير منتظمة، ولم يستقر على وتيرة معينة. إذ أنه في الوقت الذي يسجل فيه المغرب تدفقات معتبرة للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة معينة، تتجه هذه التدفقات للانخفاض في السنة الموالية. ويرجع هذا التذبذب إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب خلال هذه الفترة، والذي تركز على عمليات الخصوصية، فحيث أنه عندما تكون هناك عمليات خصوصية يكون هناك زيادة في هذه التدفقات، والعكس.

وفي سنوات 2008، 2009 و2010 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب انخفاضات متتالية لتصل هذه التدفقات إلى 1573.8 مليون دولار سنة 2010. وقد بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2011 ما يقارب 2568.4 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 63.1% مقارنة بسنة 2010. وقد وضع هذا

¹⁹ - Jinane Charrik, Ibid, p 31.

²⁰ - Elkhadimi Jamel-Eddine, Les investissements directs étrangers au Maroc: Insertion et crise financière, Mémoire d'un master en sciences économiques, Université Mohammed V Rabat-Souissi, Maroc, 2011, p 47.

²¹ - Office de change, Balance de paiements, royaume de Maroc, p 91.

الارتفاع حدا لثلاث سنوات متتالية من الانخفاض. كما شهدت سنتي 2012 و2013 زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب، لتجاوز هذه التدفقات لأول مرة عتبة 3 مليار دولار وتسجل تدفقات قدرها 3358.4 مليون دولار سنة 2013.

وفيما يتعلق برصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب فنلاحظ أنه لم يتجاوز عتبة 10 مليار دولار قبل سنة 2000، إلا أنه وبعد التدفقات الكبيرة التي سجلها المغرب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد سنة 2001، فإن رصيد هذه الاستثمارات زاد بشكل كبير ليتجاوز هذا الرصيد 50 مليار دولار سنة 2013. أما حصة المغرب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى إفريقيا، فنلاحظ أنها تعد معتبرة خصوصا سنتي 2001 و2003، حيث كانت حصة المغرب تمثل 14.08% و12.74% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إفريقيا خلال هاتين السنتين على الترتيب. كما يظهر الجدول رقم (4-2) أن المغرب قد احتل المرتبة الخامسة في ترتيب الدول الإفريقية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

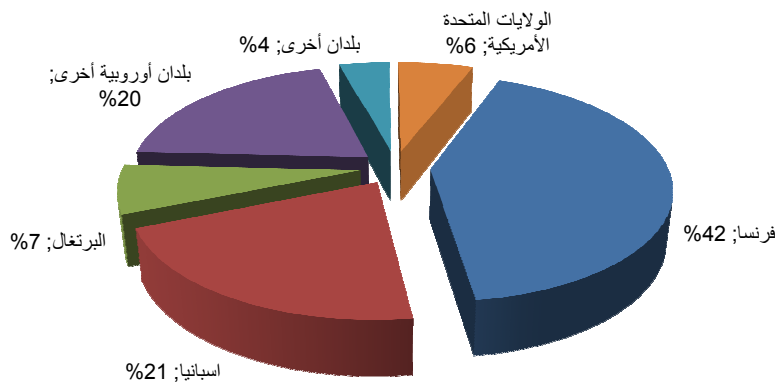
ب- مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس

ظل الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب على امتداد العقود التي تلت الاستقلال يرتبط أساسا بالاستثمار القادم من بلدان الاتحاد الأوروبي، وبالأخص فرنسا. إذ يظهر أن أهم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بوشر حتى منتصف التسعينات كان يأتي من بلدان: فرنسا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا وهولندا، مع بعض التحولات البسيطة انطلاقا من عقد الثمانينات لفائدة الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من بعض بلدان الخليج وليبيا.²²

وعلى غرار باقي دول المغرب العربي، تبقى أوروبا هي المورد الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، حيث تبلغ حصة استثماراتها خلال الفترة 1997-2004 ما يفوق 90% من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب، وهذا على النحو الذي يظهره الشكل رقم (4-6).

²² - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 248.

شكل رقم (4-6): الدول الرئيسية المستثمرة في المغرب للفترة 1997-2003



المصدر:

UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement- Maroc, New York and Geneva, 2008, p 10.

يظهر لنا الشكل رقم (4-6) أن فرنسا تحتل صدارة الدول المستثمرة في المغرب خلال الفترة 1997-2004، حيث تمثل حصتها 42% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للمغرب، تليها كل من اسبانيا والبرتغال. وانطلاقاً من سنة 2005 سجل تنوع في مصادر هذه التدفقات. ويمكن تلخيص أهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي سجلها المغرب خلال الفترة 2005-2013 في الجدول رقم (4-14).

جدول رقم (4-14): مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب للفترة 2005-2013

الوحدة: مليون درهم

	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
العالم	39590	32091	26060	35068	25249	27963	37959	26070	26707
أوروبا	26605	19049	16330	28588	19307	19708	29180	22278	24513
فرنسا	14583	12246	8926	20491	12958	10545	14273	8645	19843
اسبانيا	1110	1587	1719	1897	1542	2616	6108	7191	1441
سويسرا	2776	1247	1190	1533	1023	1660	1325	905	758
بريطانيا	2567	755	979	1023	988	1214	2576	931	451
بلجيكا*	538	436	1150	1047	861	-	-	-	-
ألمانيا	1313	556	686	653	710	1311	1646	939	855
إيطاليا	316	279	347	263	561	767	864	343	209
هولندا	850	1082	489	566	208	188	504	227	260
لوكسمبورغ*	1873	295	158	54	141	-	-	-	-
السويد	329	14	327	604	135	92	137	45	155
إ.إ.ب.ل.*	-	-	-	-	-	1037	1318	2604	426
دول أخرى	350	552	359	457	223	319	1813	501	128

10181	10162	8115	4931	5021	6382	6769	2731	1863	آسيا
326	93	1062	1158	2818	115	1575	1011	222	الكويت
3392	7789	4632	2611	1150	4716	3809	773	727	الإمارات المتحدة
1919	1210	1555	584	258	510	636	329	361	العربية السعودية
185	237	15	84	112	468	27	34	-	البحرين
392	539	94	205	98	131	357	49	26	قطر
39	114	338	-	90	13	137	20	183	الهند
198	45	110	113	78	132	2	11	20	تركيا
3730	135	309	176	134	317	247	509	328	دول أخرى
1772	1990	1128	686	762	1385	1623	901	267	أمريكا
1648	1863	1064	633	734	837	1543	863	226	الولايات المتحدة
114	120	44	34	22	39	37	32	8	كندا
-	4	1	2	4	504	37	-	-	البرازيل
10	3	19	17	2	5	6	6	33	دول أخرى
907	653	351	751	152	484	382	154	60	إفريقيا
30	15	116	291	60	154	65	84	9	مصر
101	188	84	191	42	68	169	40	27	تونس
5	22	6	9	12	239	16	7	4	ليبيا
771	428	145	260	38	23	132	23	20	دول أخرى
125	237	136	112	7	4	5	6	4	باقي دول العالم

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

Office de Change, Balance de paiements, Maroc, 2009, p 104.

Office de Change, Balance de paiements, Maroc, 2012, p 101.

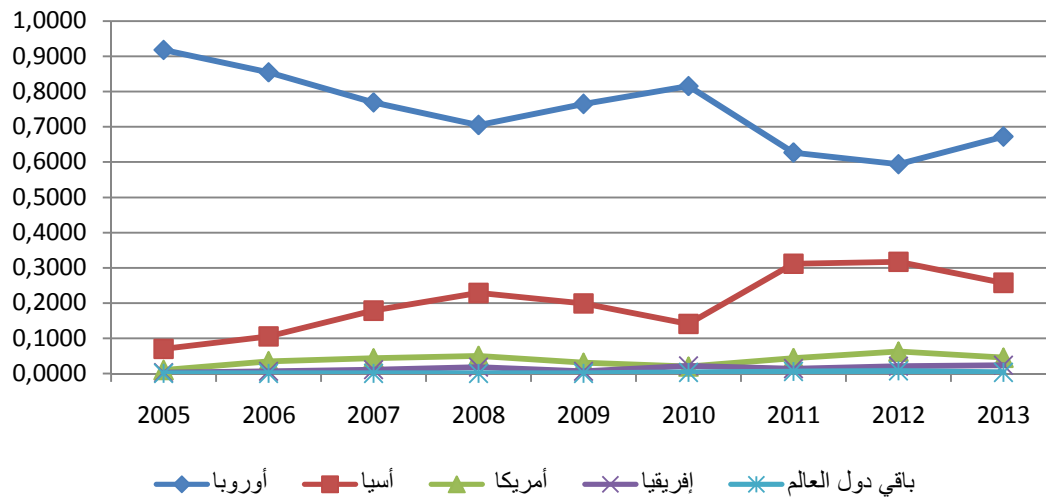
Office de Change, Balance de paiements-Données préliminaire, Maroc, 2013, p 60.

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (4-14) تطور كبير في عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب. فقد بلغت قيمة هذه الاستثمارات 26707 مليون درهم سنة 2005، لترتفع هذه القيمة إلى 37959 مليون درهم سنة 2007. وبعد انخفاض في قيمة هذه الاستثمارات لسنتين على التوالي وهما سنتي 2008 و2009 عادت هذه الاستثمارات للزيادة في سنة 2010 وبلغت قيمة 38068 مليون درهم سنة 2011. وقد بلغت قيمة هذه الاستثمارات في المغرب 26060 مليون درهم سنة 2011، أي بانخفاض قدره 34.54% مقارنة بسنة 2010. ومع ذلك يمكن حصر هذا الانخفاض في 5.5% إذا استبعدت بعض العمليات الاستثنائية التي شهدتها سنة 2010، كشراء شركة

France Telecom لحصة 40% من رأسمال شركة Meditel، وكذلك الرفع من حصة مجموعة Credit Mutuel CIC في رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية.²³ وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب سنة 2012 قيمة 32091 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 23.1% مقارنة بسنة 2011، كما سجلت هذه التدفقات زيادة في سنة 2013 لتبلغ قيمة 39590 مليون درهم مسجلة بذلك أكبر تدفق سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية سنة 2014 التي انخفضت فيها هذه التدفقات لتبلغ 17327 مليون درهم.

ويتضح لنا من البيانات الواردة في الجدول رقم (4-14) احتفاظ الدول الأوروبية بصدارة الدول المستثمرة في المغرب، ولكن سجل انخفاض في نسبة مساهمتها في هذه التدفقات، حيث كانت تمثل هذه النسبة 91.7% سنة 2005 لتتخفص إلى غاية 67.2% سنة 2013، وذلك مع بروز الدول الآسيوية كمورد مهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا ابتداء من سنة 2007. أما الدول الأمريكية والإفريقية فبقت مساهمتها محدودة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة 2005-2013 وهذا ما يوضحه الشكل رقم (4-7).

شكل رقم (4-7): مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب حسب المناطق الجغرافية للفترة 2005-2013، نسب مئوية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (4-14)

²³ - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، تقرير أنشطة 2011، المغرب، 2011، ص 8.

وعلى صعيد الدول المستثمرة في المغرب، نلاحظ احتفاظ فرنسا بمكانتها الريادية في قائمة أكبر الدول المستثمرة في المغرب من حيث القيمة، فقد بلغت استثماراتها مبلغ 19843 مليون درهم سنة 2005 وهو ما يمثل نسبة 74.3% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب، كما فاقت هذه الاستثمارات مبلغ 20491 مليون درهم سنة 2010 وهو ما يمثل 58.4% من إجمالي هذه الاستثمارات.

ملاحظة مهمة أخرى تشير لها البيانات الواردة في الجدول رقم (4-14)، وتمثل في تطور عدد الدول المستثمرة في المغرب بشكل عام حيث تجاوز عدد هذه الدول 66 دولة خلال هذه الفترة، وهذا يقدم قدرا كبيرا من الأدلة على أن انفتاح المغرب على الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من مختلف دول العالم. كما نلاحظ تطور في عدد الدول المستثمرة في المغرب والتي بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد منها مستوى معين، وزيادة عددها بشكل كبير خلال هذه الفترة.

وعلى مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب من الدول الآسيوية، نلاحظ استثمار دول الخليج العربي وخصوصا الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية والكويت بجل هذه الاستثمارات. كما ظهر أيضا إقبال بعض المستثمرين من الدول الآسيوية للاستثمار في المغرب على غرار باكستان، اليابان، هونغ كونغ وسنغافورة.

أبرز تطور جنسية المستثمرين الأجانب في المغرب، توسعا في خريطة المستثمرين الأجانب الذين يباشرون استثماراتهم في الاقتصاد المغربي. إلا أن هذا التحول لم يحدث تغييرا في بنية الدول المصدرة للاستثمار، بحيث يبرز استمرار هيمنة الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من بلدان الاتحاد الأوروبي. إلى جانب هذا الواقع يبرز تتبع جنسية المستثمرين الأجانب، حدود استقطاب المغرب للاستثمارات القادمة من بلدان محورية في الخريطة العالمية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل اليابان أو كوريا الجنوبية، أو من بلدان صاعدة في هذه الخريطة، مثل جنوب إفريقيا أو البرازيل. هذا الأمر يضع المغرب أمام محك تنويع علاقاته الاقتصادية، ويفرض عليه البحث عن مقاربات جديدة تمكنه من الاستفادة من الحركة التي شهدتها اتجاه بعض البلدان إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع القارة الإفريقية. إضافة إلى ذلك، يبدو من الضروري تقوية التعاون الاقتصادي مع بلدان أخرى كالصين، البرازيل، الهند وجنوب

إفريقيا، وما يعنيه ذلك من القدرة على توجيه عناصر جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه البلدان.²⁴

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

عرفت البنية القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، تطورا مهما منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. ففي الوقت الذي ظل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر على مدار العقود الموالية للاستقلال، يتركز بالأساس في قطاعي الصناعة والبنوك، نظرا لكون هذه القطاعات تتطلب موارد مالية كبرى، وتحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة، لم يكن بإمكان القطاع الخاص المحلي تحملها لوحده، ونظرا للإرث التاريخي للفترة الاستعمارية، وللنهج الاقتصادي الذي اتبعته الدولة، والذي أفرز استمرار تواجد الرأسمال الأجنبي داخل هذه القطاعات.²⁵

والقطاعات الاقتصادية في المغرب التي استقطبت أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة 1996-2004 هي قطاع الخدمات وقطاع الصناعة، حيث مثلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات نسبة 63. % من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للمغرب خلال هذه الفترة، ومثلت نسبة 29.3 % بالنسبة لقطاع الصناعة، وبين الجدول رقم (4-15) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر على أوجه القطاعات الاقتصادية في المغرب للفترة 1996-2004.

²⁴ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 252.

²⁵ - جواد النوحى، المرجع نفسه، ص 241.

جدول رقم (4-15): القطاعات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب للفترة 2004-1996
الوحدة: مليار درهم

1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	
235	6402	432	412	100	71	229	267	379	قطاع أولي
9	29	86	20	26	70	46	149	42	فلاحة، غابات وصيد
227	6374	346	392	74	1	183	118	337	معادن ونقط
1377	1318	1882	3520	911	2264	1176	18791	1796	قطاع صناعة
1238	3716	2103	12138	3987	30151	4471	4199	7310	قطاع خدمات
44	495	173	324	202	360	423	200	1474	نقل وإمداد
9	19	10	10001	1231	26377	426	619	718	اتصالات
436	2229	912	677	859	315	78	219	1721	مالية
392	305	442	451	575	811	1825	1685	2040	عقارات
139	171	250	108	658	1114	251	484	612	تجارة
218	495	317	478	462	1174	1468	993	745	أخرى
2850	11499	4418	16069	4998	32486	5876	23257	9485	المجموع

المصدر:

UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement- Maroc, New York and Geneva, 2008, p 13.

من الجدول رقم (4-15) نلاحظ أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المغرب للفترة 2004-1996 في قطاع الخدمات كانت في قطاع الاتصالات، وذلك نتيجة لطرح المغرب للرخصة الثانية للهاتف النقال لصالح المجموعة الإسبانية Telefonica سنة 1999، والتنازل عن 35% من رأسمال شركة اتصالات المغرب سنة 2001 لصالح مجموعة Vivandi. كذلك برز قطاع العقار كمجال خصب للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، حيث احتل هذا القطاع المرتبة الأولى في التدفقات الواردة بتدفقات قدرها 1825 و2040 مليون درهم سنّي 2002 و2004. كذلك احتفظ قطاع المالية بمكانة هامة في التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة، قد أثبتت دراسة أجرتها مديرية الاستثمارات بالمغرب سنة 2000 حول مجموع الشركات متعددة الجنسيات في المغرب ودوافع توطئها، إلى أن 75% من الشركات في القطاع الصناعي تعد فروع للشركات متعددة الجنسيات، كذلك أبرزت الدراسة أن 750 شركة من بين 2000 تراقب من خلال فروع أجنبية بنسبة مساهمة تزيد

عن 50%.²⁶ وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن الفروع الأجنبية داخل القطاع الصناعي تتركز بالأساس في الصناعات الكيماوية، الميكانيكية والكهربائية والصيدلية. ويعود ذلك إلى أن هذه القطاعات تتطلب تكنولوجيا متقدمة ومعرفة عالية. ويظل حضور الشركات متعددة الجنسيات في قطاعات الفلاحة والنسيج والجلود ضعيفا.²⁷

ويظهر التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب للفترة 1996-2004، إلى أن العديد من القطاعات عرفت نموا في حجم استقطابها لهذه الاستثمارات نتيجة إقبال العديد من المستثمرين الأجانب عليها. على العكس من ذلك، أصبحت عدة قطاعات لا تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قطاع المعادن والنفط، فباستثناء سنة 1997 التي سجل فيها هذا القطاع 6374 مليون درهم نتيجة لخصوصية 60.99% من رأسمال شركة SAMIR بمبلغ 3157.5 مليون درهم، و66.33% من رأسمال الشركة الشريفة للبترول بمبلغ 425.7 مليون درهم لصالح المجموعة البترولية السعودية CORRAL.²⁸ وكذلك لتوقيع عقد الامتياز مع المجموعة الأمريكية للصناعات الكهربائية CMS energy، وذلك بمبلغ 2553.5 مليون درهم لاستغلال المركز الحراري وإنتاج الكهرباء بالجرف الأصفر.²⁹

أما التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب للفترة 2005-2013 فنعرضه في الجدول رقم (4-16).

²⁶ - Salah Agueniou, Aziza Belouas, Ce que les multinationales apportent au Maroc, La Vie Economique, N°4092, 2000, p 11.

²⁷ - Ibid, p 16.

²⁸ - Abderrazzak Taha, Les investissements des pays du Golf au Maroc, Mémoire des Etudes Supérieures Approfondies, Université Mohammed V-souissi, Maroc, 2008, p 9.

²⁹ - Abdessamad Taoufik, Investissement Américains au Maroc, Mémoire des Etudes Supérieures Approfondies, Université Mohammed V-souissi, Maroc, 2007, p 16.

جدول رقم (4-16): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب للفترة 2013-2005

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1485	1764	1357	4562	6444	4959	1823	1463	44	بنوك
7517	7331	8118	7268	5554	9152	7590	4116	2422	عقار
230	54	420	8754	5340	230	3086	27	15311	اتصالات
3330	1680	2564	4058	2872	5674	12421	7828	3080	سياحة
15310	8169	6129	4772	541	1784	3314	8972	2734	صناعة
118	2094	148	206	451	200	21	1455	1144	تأمينات
892	294	302	593	379	175	2737	56	321	نقل
1990	1479	1755	1240	379	175	2737	56	321	تجارة
1774	845	1172	961	171	2209	847	147	210	شركات قابضة
2749	5591	1799	754	155	1568	2818	100	377	طاقة ومعادن
1862	903	570	424	112	252	532	34	159	أشغال كبرى
300	85	92	60	25	27	33	24	6	فلاحة
106	221	16	67	10	-	-	-	3	دراسات
59	2	20	21	1	21	3	-	4	صيد
1769	1507	1423	1270	785	1493	2255	684	415	خدمات أخرى
91	65	167	53	40	34	127	112	31	قطاعات أخرى
39590	32091	26060	35068	25249	27963	37959	26070	26707	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

Office de Change, Balance de paiements, Maroc, 2009, p 106.

Office de Change, Balance de paiements, Maroc, 2012, p 103.

Office de Change, Balance de paiements-Données préliminaire, Maroc, 2013, p 61.

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (4-16) بقاء تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب في قطاعات الخدمات، حيث أن مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في هذا القطاع للفترة 2013-2005 قد بلغ 202006 مليون درهم، وهو ما يمثل 73.17% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. هذا الاتجاه يبقى يواكب الحركية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، والتي تميزت بتنامي دور قطاع الخدمات كمورد رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا. ولقد استطاع قطاع العقار أن يحتل صدارة الخدمات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، وذلك بمبلغ إجمالي يقدر بـ 59068 مليون درهم خلال الفترة 2013-2005. كذلك نلاحظ بروز قطاع

السياحة كثاني قطاع مستقطب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب وذلك ببلغ قدره 43507 مليون درهم خلال نفس الفترة.

وقد احتفظ قطاع الصناعة بالمرتبة الثانية في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب خلال نفس الفترة حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع 18.74%. ونلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنتي 2012 و2013 وذلك بتدفقات قدرها 8169 و15310 مليون درهم على الترتيب. وتسجل هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي من خلال قطاع صناعة السيارات، الصناعة الغذائية والصناعات الصيدلانية.

المبحث الثاني: تعيين وتقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

تقوم الأدبيات الاقتصادية بتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة العديد من المتغيرات، والدراسات التجريبية التي اختبرت المحددات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر واسعة ومتعددة. وقد اعتمدت هذه الدراسات التجريبية على متغيرات طرحتها النظرية الاقتصادية كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا على متغيرات أخرى. ولم تحدد هذه الدراسات التي أجريت حتى الآن توافق في الآراء بشأن الاختيار النهائي للمتغيرات التي يمكن اعتبارها محددات "حقيقية" للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا السياق لاحظ Chakrabarti سنة 2001، أن معظم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تتميز بالهشاشة من الناحية الإحصائية، وأن عدم وجود توافق في هذه المتغيرات يرجع في جزء كبير منه إلى الاختلافات الكبيرة في وجهات النظر، المنهجية، اختيار العينة والأدوات التحليلية. ويخلص Chakrabarti إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعديد من المتغيرات المثيرة للجدل مثل (الضريبة، الانفتاح، الأجور، سعر الصرف، التعريفات الجمركية، النمو، الميزان التجاري) حساسة للغاية للتغيرات الصغيرة في المعلومات المجمعة.³⁰ وما يزيد من تعقد الأمور، هو أن النظرية الاقتصادية، لا توفر توقعات واضحة لاتجاه تأثير بعض المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر.

³⁰ - Avik Chakrabarti, The Determinants of foreign direct investments: Sensitivity analyses of cross-country regressions, Kyklos, Vol 54, N° 1, 2001, p 91.

وبغض النظر عن الفرضيات أو النظريات الأساسية المفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، أو التصنيفات الواردة للمتغيرات المحددة له، فإن الدراسات التجريبية القائمة قد اعتمدت على تركيبات مختلفة لهذه المتغيرات وكانت نتائجها متباينة، ليس فقط من ناحية أهمية أو عدم أهمية المتغيرات الداخلة في الدراسة (المعنوية الإحصائية)، ولكن أيضا من حيث اتجاه التأثير كما نوضحه في الجدول رقم (4-17). ومن أهم الملاحظات أيضا التي نسجلها هو افتقار هذه الدراسات للمانة (Robust)، بمعنى أنها حساسة لكل من مواصفات النموذج والعوامل المختلفة. وبينما هناك العديد من المتغيرات الكامنة التي يمكن اعتمادها كعوامل مفسرة ذات معنوية إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر، تعتمد نتائج التقدير عادة على طبيعة المتغيرات التي تم تضمينها في النموذج.

ولقد عرض Chakrabarti سنة 2001 الأمثلة التالية لتوضيح هذه النقطة:³¹

- معظم الدراسات التطبيقية أثبتت وجود نتيجة معنوية وسالبة لمعامل متغير معدل الأجور (تكلفة العمالة) عند استخدام هذا المتغير مع كل من معدل النمو، التضخم والعجز التجاري. بينما يكون له اتجاه موجب عند استخدامه مع الضرائب والانفتاح،
- وجد أن لمعدل النمو تأثير موجب ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند استخدامه مع كل من التضخم، العجز التجاري والأجور،
- الرسوم الجمركية لها تأثير موجب ومعنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر عند استخدامها مع معدل النمو والانفتاح، ولكن لها تأثير سالب عند استخدامها مع الأجور،
- سعر الصرف له تأثير موجب ومعنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر عند استخدامه مع الانفتاح، الاستثمار المحلي والاستهلاك العمومي. إذا تم حذف متغير الاستثمار المحلي من النموذج، فإن التأثير يصبح سالب.

³¹ - Ibid, p 95.

جدول رقم (4-17): بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغير	النظرية/الفرضية	اتجاه التأثير	النتائج القياسية	أمثلة
حجم السوق	حجم السوق	+	0/+	Schneider, Frey (1985) Tsai (1994), Shamsuddin (1994), Billington (1999), Cheng and Kwan (2000), Tunman and Emmert (1999), Wang and Swain (1995), Love and Lage-Hidalgo (2000) Pravine (2012), Rivera, Castro (2013) Villaverde, Maza (2014) Tang et al (2014)
معدل النمو	اختلاف معدل العائد	+	0/+	Billington (1999), Tsai (1994), Martin and Ottaviano (1999), Sin and Leung (2001) Rivera, Castro (2013), Luke Chan et al (2014)
الانفتاح	أخرى	+	0/+	Kravis and Lipsey (1982), Wheeler and Moody (1992), Edwards (1993),
العجز التجاري	أخرى	?	-/+	Schneider, Frey (1985) Tsai (1994), Shamsuddin (1994), Pioresi (2000)
سعر الصرف	منطقة العملة	-/+	0/-/+	Edwards (1990), Foot, Stein (1991), Blonigen and Feenstra (1996), Tuman and Emmert (1999) Benassy-Quéré et al (2001) Abbot, Glouco De Vita (2008) Tang et al (2014)
خطر البلد	أخرى	-	+/-	Sing, Jun (1995), Lehman (1999), Ramcharran (1999), Tuman and Emmert (1999) Busse, Hefeker (2007) Haksoon (2010), Wisniewski, Pathan (2014)
الحوافز	أخرى	+	+	Ihrig (2000), Globerman, Shaprio (2002) Banga (2003)
الضرائب	أخرى	-	0/+/-	Swenson (1994), Billington (1999), Porcano and Price (1996), Hines, states (1996), Wei (2000), Schoeman et al. (2000), Hines (1996) Gropp, Kostial (2001) Feld, Heckemeyer (2008), Hunady, Orviska (2014) Tang et al (2014)
التضخم	أخرى	-	-	Schnieder and Frey (1985), Bajo-Rubio and Sosvilla-Rivero (1994), Yang et al. (2000)
تكلفة رأس المال	الموقع	-	+	Love and Lage-Hidalgo (2000)
الفساد	أخرى	-	+/-	Wei, Wu (2001), Campos, Kinoshita (2003), Mayer, Jensen (2005), Buss, Hefeker (2007) Haksoon (2010), Wisniewski, Pathan (2014)
الأجور	الموقع	-/+	0/-/+	Wheeler and Mody (1992), Pioresi (2000) Tsai (1994), Cleeve (2000), Lunn (1980), Culem (1988), Bolingen and Feenstra (1996), Cheng and Kwan (2000), Moore (1993), Yang et al (1993)
الحواجز التجارية	أخرى	-	0/+/-	Lunn (1988), Culem (1988), Bolingen and Feenstra (1996), Yang

et al (1997) Vamvakidis (1999) Liargovas, Skandalis (2012) Seyoum et al (2014)				
Tcha (1998)	-	-	الموقع	نزاعات العمل
Flowers (1975), Head et al (1995), Barell, Pain (1999), Wheeler, Mody (2002), Bronzini (2004) Altomonte, Pennings (2008),	+	+	رد فعل عن احتكار القلة التكتلات الاقتصادية	استثمار أجنبي مباشر (سابق)
Wisniewski, Pathan (2014)	-	-	أخرى	الإفناق الحكومي
Neumayer, Spess (2005), Mayer, Jensen (2005), Yakee (2010), Min et al (2011)	-/+	+	أخرى	اتفاقيات الاستثمار الثنائية
Dutta and Sanjukta Roy (2008)Tang et al (2014) Chen et al (2015) Hajilee, Al Nasser (2015)	-/+	+	أخرى	تطور القطاع المالي
Borensztein et. al., (1995)Loree and Guisinger (1995), Mody and Srinivasan (1996), Cheng, Kwan (2000), Kumar (2001) Campos and Kinoshita (2003),	+	+	الموقع	البنية التحتية

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-17) أن معظم المتغيرات المعتمدة لتفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر كانت نتائجها مختلفة، بحيث تكون ذات تأثير موجب أحيانا، وسالب أحيانا أخرى، كذلك يكون هذا التأثير معدوم. المشكلة هو أنه لا يوجد أي سبب أو قاعدة نظرية تمكننا من اعتماد مجموعة محددة من المتغيرات في النماذج المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لتوليد تقديرات ذات معاملات معينة. علاوة على ذلك، حتى لو كانت بعض الأطروحات النظرية صالحة للتطبيق على دولة محددة أو مجموعة من الدول، فقد لا تكون صالحة للتطبيق على جميع الدول، وهذا ما قد يفسر جزئيا اختلاف نتائج هذه الدراسات وضعف نتائج الدراسات المعتمدة على البيانات المقطعية.

المطلب الأول: تعيين نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة

سنقوم عن طريق هذه الدراسة بإعداد نموذج قياسي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة للفترة 1996-2014، وسوف نقوم في هذا الجزء بعملية تعيين وتقدير النموذج، في حين أن عملية تقييم النموذج سوف تناولها بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

الفرع الأول: تحديد متغيرات النموذج

الخطوة الأولى في تعيين نموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج انطلاقاً من النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر من الدراسات القياسية السابقة، وعليه سوف نحدّد في هذا الجزء كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج المعتمد .

أولاً: تحديد المتغير التابع

إن المتغير التابع المراد تقديره في هذه الدراسة هو الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال محاولة معرفة ما هي المتغيرات المحلية التي تحدّد سلوك هذا المتغير، وبالتالي سوف نعتمد على التدفّقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى كل من دول الدراسة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة المدروسة 1996-2014 كمتغير تابع ونرمز له بالرمز FDI_{it} بحيث:

i : تمثل الدولة،

t : تمثل السنة.

ثانياً: تحديد المتغيرات المفسرة

إن المتغيرات المفسرة التي سوف نعتمد عليها في دراستنا قد اعتمدنا في تحديدها على ما ورد في مختلف النظريات الاقتصادية، وكذا بالاعتماد على مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى هذا الأساس فإننا سوف نعتمد على مجموعة من المتغيرات في محاولة تحديد أهم محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة. تحديد المتغيرات أيضاً قد اعتمد على مدى توفر البيانات. هذه المتغيرات هي:

- الطاقة المنتجة (ENP_{it}): يشير هذا المتغير إلى أشكال الطاقة الأولية المنتجة - البترول (نפט خام، سوائل من الغاز الطبيعي، النفط من مصادر غير تقليدية) والغاز الطبيعي والوقود الصلب (الفحم، الفحم الحجري، أنواع الوقود المشتقة الأخرى) ومصادر الطاقة المتجددة القابلة للاحتراق والنفايات - يتم تحويلها جميعاً إلى مكافئ النفط. ويعتبر كمؤشر لمدى توفر الدولة على مصادر للطاقة تتيح لها توفير هذا المورد بتكلفة منخفضة،

- إجمالي رصيد الدين الخارجي (EDS_{it}): إجمالي رصيد الدين الخارجي هو مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع أو خدمات. وهو

عبارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والدين قصير الأجل (يشمل الدين قصير الأجل كافة الديون التي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي عاما واحدا أو أقل، والفوائد المتأخرة على الديون طويلة الأجل) البيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. ويعتبر كمؤشر لمدى سلامة الاقتصاد الوطني تجاه التوازنات الخارجية، ويحسب هذا المؤشر بقسمة إجمالي رصيد الدين الخارجي على إجمالي الناتج المحلي،

- إجمالي الناتج المحلي (GDP_{it}): هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوما منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. البيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. ويعتبر كمؤشر لنمو السوق المحلية،

- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ($GDPp_{it}$): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. البيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. ويعتبر كمؤشر لحجم السوق المحلية،

- النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة ($GGFC_{it}$): تشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين). كما تشمل أيضا معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي. ويعتبر كمؤشر للاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للدولة وذلك في مختلف أوجه التنمية الاقتصادية، ويحسب هذا المؤشر بقسمة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة على الناتج المحلي الإجمالي،

- معدل التضخم (INF_{it}): يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلا وتستخدم بوجه عام صيغة Laspeyres في حسابه. ويعتبر كمؤشر لمدى سلامة السياسة النقدية الداخلية، ويمثل المعدل السنوي لتغير أسعار المستهلك،

- مستخدمو الإنترنت (IU_{it}): مستخدمو الإنترنت هم الأشخاص الذين لديهم إمكانية الدخول على شبكة المعلومات الدولية وذلك لكل 100 شخص . ويعتبر كمؤشر لمدى تقدم البنية التحتية للاتصالات،

- تطور القطاع المالي (FD_{it}): يتمثل تطور القطاع المالي في عمل كل من الأدوات المالية، الأسواق والوساطة المالية بتخفيض والحد من تكاليف المعلومات، العقود وتكاليف المعاملات . وسوف نستخدم مؤشر السيولة المحلية (نقود+أشباه النقود) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدلالة عليه . تشمل النقود وأشباه النقود مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية، والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية، وهو يتوافق مع السطرين 34 و35 بالإحصائيات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي،

- صافي الضرائب على المنتجات (NTP_{it}): صافي الضرائب على المنتجات (صافي الضرائب غير المباشرة) هو مجموع الضرائب على المنتجات بدون إعانات الدعم . الضرائب على المنتجات هي الضرائب التي يدفعها المنتجون فيما له علاقة بإنتاج السلع والخدمات، أو بيعهما، أو شرائهما، أو استخدامهما . إعانات الدعم هي منح على الحساب الجاري تقدمها الحكومة العامة للمؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة غير المنظمة في شركات . وقد تأخذ هذه المنح شكل مدفوعات للتأكد من سريان سعر مضمون أو للإبقاء على أسعار السلع والخدمات في مستويات أقل من تكاليف الإنتاج، إلى جانب الأشكال الأخرى من المساعدات المقدمة للمنتجين . ويعتبر كمؤشر لنظام الحوافز والسياسية المالية المتبعة، وبحسب هذه المؤشر بأخذ نسبة صافي الضرائب على المنتجات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي،

- سعر الصرف الرسمي (OER_{it}): يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانونا . ويتم حسابه كمتوسط سنوي استنادا للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)، ويعتبر كمؤشر لمدى قوة واستقرار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ممثلة بالدولار الأمريكي،

- معدل التعليم في المرحلة الثانوية (SE_{it}): هو إجمالي التلاميذ الملتحقين بالتعليم الثانوي، بصرف النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الثانوي . ويمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100% بسبب قيد الأطفال الذين تخطوا

العمر المدرسي المقرر والأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي المقرر في سن متأخرة أو مبكرة و/أو بسبب إعادتهم الصفوف. يتم استخدام هذا المؤشر للدلالة على مدى توفر الدولة على يد عاملة متوسطة وماهرة،

- إجمالي الاحتياطات (TOR_{it}): يشمل إجمالي الاحتياطات حيازات الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، واحتياطات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي في حوزته، وحيازات النقد الأجنبي التي تحت سيطرة السلطات النقدية. ويتم تقدير قيمة مكون الذهب في هذه الاحتياطات في نهاية السنة (31 ديسمبر) حسب أسعار لندن. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. ويعتبر كمؤشر لمدى قدرة الدولة على تفادي الأزمات النقدية، وتحقيق الاستقرار النقدي،

- الانفتاح التجاري (TRA_{it}): يشمل إجمالي الصادرات والواردات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ويشير إلى مدى انفتاح الدولة على التبادلات التجارية مع العالم الخارجي.

- متغير عدم الاستقرار السياسي (IP_{it}): ويمثل متغير وهمي يقيس مستويات العنف السياسي والإرهاب، تتراوح قيمته من 1 إلى 5، بحيث:

- المستوى 1: البلدان تحت حكم القانون وأمنة، لا يتم سجن الناس بسبب آرائهم، والتعذيب أمر نادر الحدوث أو استثنائي، الاغتيالات السياسية هي نادرة للغاية،
- المستوى 2: هناك أعداد محدودة من السجن نتيجة النشاط سياسي غير العنيف، القتل السياسي أمر نادر الحدوث،
- المستوى 3: هناك سجن سياسي واسع النطاق، تنفيذ اغتيالات سياسية، يتم قبول الاحتجاز لمدة غير محدودة مع أو من دون محاكمة على وجهات النظر السياسية،
- المستوى 4: اتساع نطاق انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية لأعداد كبيرة من السكان، القتل، الاختفاء والتعذيب هي جزء من الحياة،
- المستوى 5: توسع قاعدة الإرهاب لجميع السكان، قادة هذه المجموعات لا تضع أي قيود على الوسائل المستخدمة لتحقيق أهدافهم الشخصية والإيديولوجية.

- معدل البطالة (UNE_{it}): تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد. ويعتبر كمؤشر لمدى توفر الدولة على يد عاملة متاحة.

بينما يمثل العنصر الثابت المتغيرات الكيفية التفسيرية التي لا يمكن قياسها كثقة المستثمرين بالسوق الجزائرية وغيرها من المتغيرات التي تم ذكرها في الجانب النظري، وسوف يكون تأثيرها مشتركاً في المعادلة السلوكية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة.

الفرع الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج والطريقة المناسبة للتقدير

بعد أن قمنا بتحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، نقوم في هذه المرحلة بتحديد الشكل الرياضي للنموذج وكذا تحديد الطريقة المناسبة للتقدير.

أولاً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

سنقوم من خلال هذه الدراسة واستناداً على الأشكال التي تأخذها المعادلات السلوكية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها الشكل الخطي، الذي يعتبر أبسط الأشكال لتصوير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة. بالتالي يتكون نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر من معادلة سلوكية خطية تكتب بالشكل:

$$FDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 ENP_{it} + \beta_2 EDS_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 GDPp_{it} + \beta_5 GGFC_{it} \\ + \beta_6 INF_{it} + \beta_7 IU_{it} + \beta_8 FD_{it} + \beta_9 NTP_{it} + \beta_{10} OER_{it} \\ + \beta_{11} SE_{it} + \beta_{12} TOR_{it} + \beta_{13} TRA_{it} + \beta_{14} PI_{it} + \beta_{15} UNE_{it} \\ + \mu_{it}$$

ثانياً: تحديد الطريقة المناسبة للقياس

توجد العديد من الطرق المساعدة في قياس العلاقات الاقتصادية التي يحتوي عليها النموذج، ونظراً لأن الهدف من إعداد نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، تونس والمغرب هو معرفة المحددات التي تحكم سلوكه، وبالتالي رسم سياسات اقتصادية تعمل على استقطابه، وبما أن النموذج يحتوي على معادلة سلوكية بسيطة فإن الطريقة المناسبة لعملية التقدير هي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

المطلب الثاني: تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة

بعد الانتهاء من صياغة الشكل الرياضي لعلاقة نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، وتحديد التوقعات القبلية المسبقة لإشارة المعلمات من منطلق النظرية الاقتصادية والدراسات القياسية السابقة، تأتي مرحلة القياس، والتي تتمثل في تقدير معلمات النموذج بعد جمع وإعداد كافة البيانات اللازمة لعملية التقدير، حيث تتضمن هذه المرحلة من إعداد النموذج الخطوات التالية:

الفرع الأول: تجميع البيانات

لغرض تقدير معلمات النموذج تم جمع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات التي تضمنها نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة للفترة 1996-2014 من مصادر مختلفة يبرزها الجدول رقم (4-18).

جدول رقم (4-18): مصادر البيانات المعتمدة

المتغير	المصدر
متغير الطاقة المنتجة	قاعدة بيانات البنك الدولي
متغير إجمالي رصيد الدين الخارجي	World Development Indicator 2014
متغير إجمالي الناتج المحلي	
متغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	
متغير النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة	
متغير معدل التضخم	
متغير مستخدمو الانترنت	
متغير تطور القطاع المالي	
متغير صافي الضرائب على المنتجات	
متغير سعر الصرف الرسمي	
متغير معدل التعليم في المرحلة الثانوية	
متغير إجمالي الاحتياطات	
متغير الانفتاح التجاري	
متغير الاستثمار الأجنبي المباشر	قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
	UNCTADstat
متغير عدم الاستقرار السياسي	قاعدة بيانات
	Reed M. Wood & Mark Gibney

أما بيانات سنة 2014 الغير متوفرة في التقارير المعروضة في الجدول رقم (4-18) فقد تم جمعها من مصادر قطرية مختلفة. ويتضمن الجدول رقم (4-19) قيم البيانات المتعلقة بالمتغير التابع والمتغيرات المفسرة لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014.

جدول رقم (4-19): البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1996-2014

السنة	FDI	ENP	EDS	GDP	GDPp	GGFC	INF	IU	FD	NTP	OER	SE	TOR	TRA	PI	UNE
1996	270	112,66	33,654	46,941	1572,8	15,774	18,679	0,0017	33,006	8,1362	54,749	57,27	6,2965	53,705	5	28,7
1997	260	121,64	30,903	48,178	1587,6	16,538	5,7335	0,0103	36,081	7,9383	57,707	57,274	9,6669	52,244	5	25,4
1998	606,6	127,09	30,693	48,188	1563,5	17,792	4,9502	0,0202	42,377	8,4437	58,739	60,254	8,4523	45,094	5	25,4
1999	291,6	136,98	28,207	48,641	1555,2	16,787	2,6455	0,1995	42,208	8,9587	66,574	62,554	6,1461	50,493	5	25,4
2000	280,1	142,22	25,477	54,79	1727,3	13,583	0,3392	0,4917	37,83	5,8082	75,26	61,92	13,556	62,53	4	29,8
2001	1107,9	136,78	22,764	54,745	1702,8	14,775	4,226	0,6461	54,331	7,1659	77,215	65,497	19,625	58,706	4	27,3
2002	1065	143,14	23,045	56,76	1742,6	15,487	1,4183	1,5916	60,303	8,3467	79,682	68,779	25,151	61,134	4	25,9
2003	638	155,31	23,775	67,864	2056,3	14,803	4,269	2,1954	60,341	7,6741	77,395	71,194	35,455	62,125	4	23,7
2004	882	157,89	22,427	85,325	2550	13,773	3,9618	4,6345	56,691	7,256	72,061	74,849	45,692	65,701	4	20,1
2005	1145	166,66	17,092	103,2	3038,7	11,45	1,3824	5,8439	50,177	6,5329	73,276	76,743	59,167	71,279	4	15,3
2006	1887,6	164,94	5,9108	117,03	3391,4	11,232	2,3145	7,376	53,334	5,7816	72,647	78,138	81,463	70,73	4	12,3
2007	1742,9	164,29	6,1345	134,98	3845,8	11,643	3,6738	9,4512	60,045	5,6929	69,292	68,85	114,97	71,938	3	13,8
2008	2632,1	162,04	6,2464	171	4786,5	13,207	4,863	10,18	58,822	5,9213	64,583	75,404	148,1	76,685	3	11,3
2009	2746,4	153,05	7,4055	137,21	3771,3	16,145	5,7343	11,23	67,404	7,1812	72,647	91,611	155,11	71,324	2	10,2
2010	2301	150,52	7,246	161,21	4349,6	17,227	3,913	12,5	62,922	6,2351	74,386	95,392	170,46	69,867	3	10
2011	2581	145,85	6,0448	199,07	5271,6	20,766	4,5218	14	61,262	5,886	72,938	97,607	191,37	67,711	3	10
2012	1499	147,85	5,4953	204,33	5309,8	20,788	8,8946	15,228	61,012	6,8011	77,536	98,255	200,59	66,855	2	11
2013	1691	147,96	5,2313	210,18	5360,7	18,905	3,2537	16,5	62,704	7,4086	79,368	98,254	201,44	63,421	2	9,8
2014	1488	144,45	5,0422	214,06	5361,1	19,2	2,9164	18,549	70,8	7,3732	80,579	98,125	186,35	61	2	10,6

جدول رقم (4-19-2): البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس خلال الفترة 1996-2014

السنة	FDI	ENP	EDS	GDP	GDPp	GGFC	INF	IU	FD	NTP	OER	SE	TOR	TRA	PI	UNE
1996	351,1	5,908	11,379	19,587	2155	15,551	3,7251	0,0276	46,389	2,4713	0,9734	59,854	1,9777	85,72	2	15,6
1997	365,3	6,3542	11,229	20,746	2251,4	16,338	3,652	0,0437	44,913	2,2573	1,1059	61,359	2,041	80,501	3	15,9
1998	668,1	6,7809	10,846	21,803	2336,1	16,429	3,1254	0,1079	43,763	2,4879	1,1387	68,023	1,9126	79,979	3	17,3
1999	367,9	6,7318	11,912	22,944	2426,4	16,275	2,6901	1,6025	47,457	2,64	1,1862	72,193	2,3246	77,905	3	16
2000	779,18	6,634	11,355	21,473	2247,9	16,671	2,9623	2,7507	50,085	2,5152	1,3707	74,899	1,8714	82,456	3	15,7
2001	486,55	6,6358	12,916	22,066	2286,5	16,572	1,9833	4,298	51,401	2,5976	1,4387	77,453	2,0496	89,552	3	15,1
2002	820,83	6,7055	15,491	23,142	2373,8	17,227	2,721	5,2529	51,797	2,5498	1,4217	79,297	2,3649	85,342	2	15,3
2003	583,64	6,4521	18,396	27,453	2790	17,201	2,7126	6,4908	51,261	2,8816	1,2885	78,945	3,0362	82,39	3	14,5
2004	639,12	6,8049	19,558	31,183	3139,5	16,922	3,6323	8,5288	51,975	3,1255	1,2455	83,017	4,0311	86,948	3	13,9
2005	783,09	6,6814	17,926	32,283	3219	16,919	2,0178	9,6551	53,531	2,9668	1,2974	85,76	4,5484	90,251	2	14,2
2006	3308	6,6317	18,687	34,378	3394,4	16,709	4,4905	12,986	54,665	3,0015	1,331	87,174	6,9116	93,938	3	12,5
2007	1616,3	7,9015	20,504	38,92	3806,3	16,507	3,4165	17,1	56,397	3,1315	1,2814	90,122	8,0324	104,08	3	12,4
2008	2758,6	7,552	21,378	44,857	4342,8	16,088	4,9207	27,53	58,386	3,1838	1,2321	91,309	9,0389	115,4	3	12,4
2009	1687,8	7,7425	22,688	43,455	4162,5	16,262	3,5248	34,07	61,865	3,8197	1,3503	89,27	11,294	94,369	3	13,3
2010	1512,5	8,1205	22,472	44,426	4212,2	16,221	4,4163	36,8	63,554	3,4883	1,4314	89,006	9,7643	104,86	3	13
2011	1147,8	7,5326	22,642	45,951	4305	17,946	3,544	39,1	68,298	2,8515	1,4078	91,086	7,7853	105,57	1	18,3
2012	1603,2	6,843	25,261	45,239	4197,5	18,39	5,1381	41,442	67,358	2,7909	1,5619	91,546	8,7178	107,54	2	14
2013	1095,6	6,189	25,827	46,994	4316,7	18,978	5,7985	43,8	66,663	2,851	1,6247	90,601	7,55	103,15	3	13,3
2014	1060	7,054	26,125	48,553	4414,8	19,125	4,9377	45,8	65,511	2,8054	1,6977	90,854	7,498	105,52	2	15,3

جدول رقم (4-19-3): البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب خلال الفترة 1996-2014

السنة	FDI	ENP	EDS	GDP	GDPp	GGFC	INF	IU	FD	NTP	OER	SE	TOR	TRA	PI	UNE
1996	322	0,877	24,233	41,384	1505	17,173	2,9868	0,0057	55,11	4,7028	8,7159	37,593	4,0541	48,656	2	11,3
1997	1207,2	0,8415	23,502	37,264	1335,6	17,875	1,0382	0,0216	65,058	4,4734	9,5271	37,613	4,1971	53,271	3	11,2
1998	400,289	0,7649	23,657	40,022	1414,6	16,725	2,7531	0,1423	63,715	4,5401	9,6044	36,153	4,6377	52,517	2	10,9
1999	1363,92	0,6151	23,06	39,734	1386,2	17,982	0,6848	0,1756	69,304	4,5183	9,8044	36,482	5,8938	55,962	2	13,9
2000	421,962	0,5707	20,79	37,021	1275,9	18,391	1,8946	0,6938	74,428	4,1225	10,626	38,117	5,0169	61,334	3	13,6
2001	2807,06	0,5836	18,901	37,725	1285,4	18,624	0,6198	1,3714	74,663	4,2205	11,303	39,886	8,6693	61,354	2	12,5
2002	480,691	0,5857	18,103	40,416	1362,5	18,261	2,7956	2,3733	77,648	4,5019	11,021	42,238	10,375	62,412	2	11,6
2003	2314,47	0,639	18,332	49,823	1662,7	18,127	1,1677	3,3534	77,788	5,1659	9,5744	44,457	14,147	60,158	2	11,9
2004	894,563	0,6804	17,017	56,948	1882	18,677	1,4934	11,608	80,034	5,7214	8,868	47,78	16,647	63,695	3	10,8
2005	1653,99	0,6103	16,297	59,524	1948,2	19,351	0,9826	15,084	88,4	6,0601	8,865	49,591	16,551	70,229	3	11
2006	2449,45	0,629	17,945	65,637	2128,1	18,545	3,2848	19,771	96,048	6,7526	8,7956	52,365	20,791	73,88	3	9,7
2007	2804,5	0,637	20,679	75,226	2416,3	18,212	2,0421	21,5	106,92	8,6134	8,1923	55,375	24,714	80,613	3	9,8
2008	2487,09	0,6332	20,957	88,883	2827,3	17,149	3,7073	33,1	107,87	8,9305	7,7503	57,468	22,72	88,347	3	9,6
2009	1951,71	0,779	24,662	90,908	2861	18,212	0,9948	41,3	107,34	9,8414	8,0571	60,214	23,568	68,396	3	9,1
2010	1573,86	0,8794	27,25	90,771	2822,7	17,53	0,9874	52	110,3	9,0659	8,4172	62,461	23,609	76,305	3	9,1
2011	2568,43	0,7695	29,903	99,211	3044,1	18,232	0,9224	46,107	112,66	7,4399	8,0899	65,558	20,611	84,261	3	8,9
2012	2728,36	0,8215	33,815	95,904	2900	19,229	1,2787	55,416	113,99	6,9268	8,6284	68,877	17,535	86,222	3	9
2013	3358,45	0,8522	39,261	103,84	3092,6	18,969	1,8875	56	112,35	8,7307	8,4055	70,512	19,258	80,508	3	9,2
2014	3582	0,7958	40,511	107	3140	18,8	0,4355	59	115,7	9,4983	8,4063	72,541	20,41	81	2	9,135

الفرع الثاني: إعداد البيانات

عند تجميع البيانات المتعلقة بالنموذج طرح مشكل بسيط وهو اختلاف الوحدات النقدية، فقد تم الحصول على بيانات مقدرة بالعملات القطرية لكل دولة لسنة 2014. ولقد تمت معالجة هذا المشكل بتحويل البيانات المتوفرة بالعملات القطرية إلى الدولار الأمريكي من خلال استخدام متوسط سعر الصرف لسنة 2014 لهذه العملات مقابل الدولار.

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة Stationary. وصفة الاستقرار أو السكون تلك تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية، وفي حال غياب صفة الاستقرار Stationarity فإن الانحدار الذي نحصل عليه من متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفاً Spurious. ومن المؤشرات الأولية التي تدل على أن الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائف كبر معامل التحديد R^2 وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، مع وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation يظهر في قيمة معامل Durbin-Watson.³²

ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:³³

$$\text{Mean: } E(Y_t) = \mu$$

$$\text{Variance: } \text{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

$$\text{Covariance: } \gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

تعني الخاصية الأولى والثانية للاستقرار ثبات كل من الوسط الحسابي والتباين خلال الزمن، بينما تمثل الخاصية الثالثة دالة التغير γ_k أو التغير الذاتي Autocovariance وذلك عند الفجوة k ، وتعني هذه الخاصية أن التغير بين أي قيمتين لنفس المتغير يجب أن يعتمد على طول الفترة الزمنية (طول فترة الإبطاء) بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير، أي على الفرق $(t - (t+k))$ ، وليس على قيمة t أو قيمة $t+k$.

وقد كشفت العديد من الكتابات في بداية ثمانينات القرن الماضي، أن معظم بيانات الاقتصاد الكلي غير مستقرة. وللتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المعتمدة كمغيرات مفسرة في النموذج المعتمد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سنقوم أولاً بإجراء اختبار استقرار هذه السلاسل من خلال اختبار جذر الوحدة Unit Root test.

³² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 643.

³³ - Damodar Gujarati, Basic économetrics, McGraw Hill, USA, p 797.

يسمح لنا اختبار جذر الوحدة من معرفة ما إن كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا، ونعرض هذا الاختبار من خلال نموذج الانحدار الذاتي التالي:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \mu_t \quad -1 < \rho < 1$$

بحيث: μ_t تمثل حد خطأ عشوائي يسمى الاضطراب الأبيض White Noise بحيث تكون

قيمته مستقلة وتبع التوزيع الطبيعي بوسط حسابي معدوم وتباين ثابت $N(0, \sigma^2)$.

بعد القيام بعملية تقدير النموذج السابق وإذا اتضح أن قيمة $\rho = 1$ فإن السلسلة الزمنية يكون لها جذر الوحدة، وتعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

إذا قمنا بطرح Y_{t-1} من طرفي معادلة نموذج الانحدار الذاتي السابقة نحصل على المعادلة

التالية:

$$\Delta Y_t = (\rho - 1)Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \mu_t$$

بحيث: $(\rho - 1) = \emptyset$ ، Δ تمثل الفرق الأول $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$

وإذا تم قبول فرض عدم $\emptyset = 0$ فإن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة.

وتسمى سلسلة الفروق الأولى إذا كانت مستقرة متكاملة من الدرجة الأولى Order of

integrated 1 ويشار إليها بالرمز $I(1)$ ، أما إذا كانت سلسلة الفروق الثانية إذا كانت

مستقرة متكاملة من الدرجة الثانية Order of integrated 2 ويشار إليها بالرمز $I(2)$ ،

وهكذا.

هناك العديد من الاختبارات الممكن إجراؤها لاختبار وجود جذر الوحدة، وبالتالي

تحديد مدى استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية. وأهم هذه الاختبارات هو اختبار

Augmented Dickey-Fuller test، حيث يبنى هذا الاختبار على الفرض التالي:

$H_0: \rho = 1 \text{ or } \emptyset = 0$ السلسلة الزمنية غير مستقرة

$H_0: \rho < 1 \text{ or } \emptyset < 0$ السلسلة الزمنية مستقرة

وهناك ثلاث صيغ يمكن استخدامها لإجراء هذا الاختبار وهي:³⁴

– الصيغة I: صيغة السير العشوائي Random walk

³⁴ - Régis Bourbonnais, Econometrie, Dunod, France, p 234.

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=1}^p \rho_j \Delta Y_{t-j} + \mu_t$$

هذه الصيغة لا تحتوي على حد ثابت ولا متغير اتجاه زمني .

– الصيغة II : صيغة السير العشوائي مع حد ثابت Random walk with drift

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=1}^p \rho_j \Delta Y_{t-j} + \alpha + \mu_t$$

هذه الصيغة تحتوي على حد ثابت ولا تحتوي على متغير اتجاه زمني .

– الصيغة III : صيغة السير العشوائي مع حد ثابت ومتجه زمني Random walk with drift and trend

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=1}^p \rho_j \Delta Y_{t-j} + \alpha + Bt + \mu_t$$

هذه الصيغة تحتوي على حد ثابت وعلى متغير اتجاه زمني .

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوات الزمنية p والتي تمثل عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ . وقيمة p تتحد على أساس القيمة الدنيا لأحد المعايير التالية: Akaike info criterion، Schwarz info criterion، Hannan-Quinn criterion .

بعد تقدير الصيغ السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، يتم

حساب قيمة ADF باستخدام الصيغة التالية:

$$\tau^* = \frac{\hat{\phi}}{S_{\hat{\phi}}}$$

ثم يتم استخراج القيم المخرجة وذلك من خلال جداول Augmented Dickey-

Fuller، وذلك حسب الصيغة المستخدمة، وحجم العينة ومستوى المعنوية . وبمقارنة قيمة

ADF المحسوبة مع قيمة ADF الجدولية يمكن لنا أن نقرر قبول أو رفض فرض العدم . فإذا كانت قيمة

ADF المحسوبة أكبر من قيمة ADF الجدولية (بالقيمة المطلقة) فإننا نرفض فرض العدم القائل بوجود

جذر الوحدة وتقبل الفرض البديل بأن بيانات السلسلة الزمنية هي مستقرة.

كما أشرنا سابقا إلى أن معظم السلاسل الاقتصادية الكلية هي غير مستقرة، ومن أجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية المعتمدة في نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سوف نستخدم اختبار جذر الوحدة لـ ADF، وسوف نقوم أولا باختبار الفرض العدمي القائل بوجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية الأصلية لكل متغير. سوف نستخدم برمجية Eviews 5، لحساب قيمة ADF حسب القيمة الدنيا لمعيار Schwarz info ceterion وذلك باستخدام الحد الثابت والمتجه الزمني (Trend and intercept) أولا، من ثم باستخدام الحد الثابت فقط (Intercept) ومن ثم بدونهما (None). نتائج الاختبار نعرضها في الجدول رقم (4-20).

جدول رقم (4-20): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى

	Algeria					Tunisia					Morocco				
	ADF	Prob	Critical values	Level	Decision	ADF	Prob	Critical values	Level	Decision	ADF	Prob	Critical values	Level	Decision
FDI	-1.5737	0.7626	-4.5715	1%	Yes	-2.9693	0.1664	-4.5715	1%	Yes	-4.2725	0.0214	-3.7597	5%	No
ENP	-1.2108	0.8767	-4.5715	1%	Yes	-2.2784	0.4233	-4.5715	1%	Yes	-2.4262	0.3551	-4.5715	1%	Yes
EDS	-2.2274	0.4465	-4.6162	1%	Yes	-3.4834	0.0736	-3.2977	10%	No	0.1249	0.9947	-4.5715	10%	Yes
GDP	-2.6607	0.2613	-4.5715	1%	Yes	-2.2132	0.4534	-4.6162	1%	Yes	-2.6601	0.2616	-4.5715	1%	Yes
GDPp	-2.8032	0.2137	-4.5715	1%	Yes	-2.0894	0.5184	-4.6162	1%	Yes	-2.5499	0.3035	-4.5715	1%	Yes
GGFC	-1.2097	0.8770	-4.5715	1%	Yes	-2.9773	0.1693	-4.7283	1%	Yes	-2.9397	0.1758	-4.5715	1%	Yes
INF	-3.6597	0.0546	-3.2977	10%	No	-4.1597	0.0214	-3.6908	5%	No	-5.3738	0.0023	-4.5715	1%	No
IU	-2.5191	0.3160	-4.5715	1%	Yes	-2.2444	0.4383	-4.6162	1%	Yes	-2.1571	0.4827	-4.5715	1%	Yes
FD	-2.5884	0.2884	-4.5715	1%	Yes	-2.1397	0.4875	-4.6678	1%	Yes	-1.7787	0.6697	-4.6162	1%	Yes
NTP	-2.7006	0.2473	-4.5715	1%	Yes	-1.6128	0.7466	-4.5715	1%	Yes	-2.8187	0.2100	-4.6162	1%	Yes
OER	-3.2757	0.1079	-4.7283	1%	Yes	-1.5925	0.6631	-4.6162	1%	Yes	-2.3285	0.3986	-4.6162	1%	Yes
SE	-3.1751	0.1220	-4.6162	1%	Yes	-1.0154	0.9159	-4.5715	1%	Yes	-4.8095	0.0064	-4.5715	1%	N0
TOR	-2.1134	0.5027	-4.6162	1%	Yes	-3.5180	0.0676	-3.6908	5%	No	-3.1487	0.1255	-4.5715	1%	Yes
TRA	0.1269	0.9942	-4.6678	1%	Yes	-4.6932	0.0106	-3.7597	5%	No	-0.7452	0.9525	-4.5715	1%	Yes
PI	-3.7345	0.0463	-3.6908	5%	No	-4.5113	0.0112	-3.6908	5%	No	-3.1076	0.1340	-4.5715	1%	Yes
UNE	-1.2400	0.8697	-5.5715	1%	Yes	-2.8521	0.1988	-4.5715	1%	Yes	-2.5029	0.3226	-4.5715	1%	Yes

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة لـ ADF، المعروضة في الجدول رقم (4-20) إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للجزائر

قبول فرض عدم للمتغير التابع FDI وأغلبية المتغيرات المستقلة (13 متغير مستقل) عند مستوى معنوية قدره 1%. وبالتالي تقبل الفرض القائل بوجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات ونعتبرها غير مستقرة عند المستوى.

رفض فرض عدم لمتغيرين مستقلين (INF, PI)، وذلك عند مستوى معنوية قدره 10% بالنسبة لمتغير معدل التضخم، وعند مستوى معنوية قدره 5% بالنسبة لمتغير عدم الاستقرار السياسي. بالتالي تقبل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية لهذين المتغيرين ونعتبرها مستقرة عند مستويات المعنوية المحددة.

- بالنسبة لتونس

قبول فرض عدم للمتغير التابع FDI وأغلبية المتغيرات المستقلة (10 متغيرات مستقل) عند مستوى معنوية قدره 1%. وبالتالي تقبل الفرض القائل بوجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات ونعتبرها غير مستقرة عند المستوى.

رفض فرض عدم لخمسة متغيرات مستقلة (EDS, INF, TOR, TRA, PI)، وذلك عند مستوى معنوية قدره 10% بالنسبة لمتغير إجمالي الدين الخارجي، وعند مستوى معنوية قدره 5% بالنسبة للمتغير الأربع الباقية. بالتالي تقبل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات ونعتبرها مستقرة عند مستويات المعنوية المحددة.

- بالنسبة للمغرب

قبول فرض عدم لأغلبية المتغيرات المستقلة (13 متغير مستقل) عند مستوى معنوية قدره 1%. وبالتالي تقبل الفرض القائل بوجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات ونعتبرها غير مستقرة عند المستوى.

رفض فرض عدم للمتغير التابع FDI ولمتغيرين مستقلين (INF, OER)، وذلك عند مستوى معنوية قدره 5% بالنسبة للمتغير التابع، وعند مستوى معنوية قدره 1% بالنسبة للمتغيرين

المستقلين . بالتالي تقبل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية لهذين المتغيرين ونعتبرها مستقرة عند مستويات المعنوية المحددة .

بما أن معظم بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، سوف نكشف عن طريق نفس الخطوات السابقة عن وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول، ونرمز للفرق بين المتغيرات بالرمز D . مثلاً الفرق الأول بالنسبة للمتغير التابع يكون بالصيغة:

يتم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام الحد الثابت والمتجه الزمني (Trend and intercept) أولاً، من ثم باستخدام الحد الثابت فقط (Intercept) ومن ثم بدونهما (None)، ونختار الصيغة المناسبة . نتائج اختبار جذر الوحدة نعرضها في الجدول رقم (4-21) .

جدول رقم (4-21): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات عند الفرق الأول

	Algeria					Tunisia					Morocco				
	ADF	Prob	Critical values	Level	Decision	ADF	Prob	Critical values	Level	Decision	ADF	Prob	Critical values	Level	Decision
DFDI	-5.0096	0.0050	-4.6162	1%	No	-7.7120	0.0001	-4.6162	1%	No	-10.9502	0.0000	-4.6162	1%	No
DENP	-2.8357	0.0075	-2.7080	1%	No	-4.0497	0.0072	-3.8867	1%	No	-3.1620	0.0040	-2.7406	1%	No
DEDS	-2.6170	0.0123	-1.9628	5%	No	-2.5220	0.0152	-1.9628	5%	No	-1.6358	0.0946	-1.6061	10%	No
DGDP	-4.6927	0.0020	-3.8867	1%	No	-2.2604	0.0268	-1.9628	5%	No	-2.4373	0.0183	-1.9628	1%	No
DGDPP	-4.6770	0.0093	-4.6162	1%	No	-2.5146	0.0154	-1.9628	5%	No	-2.7431	0.0092	-2.7080	1%	No
DGGFC	-2.9858	0.0053	-2.7080	1%	No	-3.5219	0.0015	-2.7080	1%	No	-5.4770	0.0022	-4.6162	1%	No
DINF	-3.9864	0.0088	-3.9203	1%	No	-1.4538	0.0000	-4.6162	1%	No	-10.2546	0.0000	-4.6162	1%	No
DIU	-3.3317	0.0974	-3.2977	10%	No	-1.2003	0.2011	-2.7080	1%	Yes	-1.1615	0.2131	-2.7175	1%	Yes
DFD	-3.9378	0.0090	-3.8867	1%	No	-2.3865	0.0204	-1.9628	5%	No	-4.0178	0.0077	-3.8867	1%	No
DNTP	-4.8493	0.0074	-4.6678	1%	No	-3.9173	0.0006	-2.7080	1%	No	-2.5911	0.0130	-1.9628	5%	No
DOER	-2.6790	0.0054	-2.7080	1%	No	-2.9760	0.0054	-2.7080	1%	No	-3.0335	0.0048	-2.7080	1%	No
DSE	-2.9190	0.0062	-2.7080	1%	No	-2.9190	0.0062	-2.7080	1%	No	-0.3716	0.5343	-2.7175	1%	Yes
DTRA	-3.8929	0.0006	-2.7080	1%	No	-3.8929	0.0006	-2.7080	1%	No	-4.9377	0.0013	-3.8867	1%	No
DTOR	-1.1278	0.2251	-2.7080	1%	Yes	-3.2144	0.0031	-2.7080	1%	No	-2.8795	0.0068	-2.7080	1%	No
DPI	-5.3394	0.0028	-4.6162	1%	No	-5.5693	0.0022	-4.6678	1%	No	-5.7093	0.0014	-4.6162	1%	No
DUNE	-3.1943	0.0033	-2.7080	1%	No	-5.7338	0.0014	-4.6162	1%	No	-4.4072	0.0036	-3.8867	1%	No

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة لـ ADF، المعروضة في الجدول رقم (4-21) إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للجزائر

رفض فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية عند الفرق الأول، وهذا بالنسبة للمتغير التابع و12 متغير مفسر عند مستوى معنوية قدره 1%، وعند مستوى معنوية قدره 5% و10% بالنسبة لمتغيري رصيد الدين الخارجي EDS ومستعملي الإنترنت IU على الترتيب. بالتالي، نعتبر أن المتغير التابع والمتغيرات المفسرة الأربع عشر مستقرة عند الفرق الأول.

قبول فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية عند الفرق الأول بالنسبة لمتغير احتياطي الصرف الإجمالي DTOR. بالتالي، فالسلسلة الزمنية عند الفرق الأول غير مستقرة ويجب حذفها من النموذج الخاص بحالة الجزائر.

- بالنسبة لتونس

رفض فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية عند الفرق الأول، وهذا بالنسبة للمتغير التابع و10 متغيرات مستقلة عند مستوى معنوية قدره 1%، وعند مستوى معنوية قدره 5% بالنسبة لأربع متغيرات مستقلة هي: إجمالي الدين الخارجي DEDS، إجمالي الناتج المحلي DGDPP، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي DFD والتطور المالي DFD. بالتالي، نعتبر أن المتغير التابع والمتغيرات المفسرة الأربع عشر مستقرة عند الفرق الأول.

قبول فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية عند الفرق الأول بالنسبة لمتغير مستعملي الإنترنت IU. بالتالي، فالسلسلة الزمنية عند الفرق الأول غير مستقرة ويجب حذفها من النموذج الخاص بحالة تونس.

- بالنسبة للمغرب

رفض فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية عند الفرق الأول، وهذا بالنسبة للمتغير التابع و11 متغير مستقل عند مستوى معنوي قدره 1%، وعند مستوى معنوية قدره 5% و10% بالنسبة لمتغيري صافي الضرائب على المنتجات DNTP وإجمالي

رصيد الدين الخارجي DEDS على الترتيب. بالتالي، نعتبر أن المتغير التابع والمتغيرات المفسرة الثلاثة عشر مستقرة عند الفرق الأول.

قبول فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية عند الفرق الأول بالنسبة لمتغير مستعملي الإنترنت IU ومعدل التعليم في المرحلة الثانوية DSE. بالتالي، فالسلسلة الزمنية عند الفرق الأول غير مستقرة ويجب حذفها من النموذج الخاص بحالة المغرب.

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة لجميع السلاسل الزمنية الداخلة في تكوين نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014. حيث تم الاعتماد على السلاسل الزمنية المستقرة عند الفرق الأول. نقوم بتقدير النموذج وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS. ومن أجل معرفة أي من المتغيرات المفسرة الأكثر أهمية، سوف نعتمد على طريقة Stepwise، والتي تعتمد على الإلغاء التدريجي للمتغير المستقل الذي تكون المعنوية الإحصائية لمعلمته المقدرة أقل من مستوى معنوية محدد، بعد كل مرحلة يتم إجراء التقدير من جديد، والإلغاء من جديد للمتغير الأقل معنوية إحصائية.³⁵ نتائج التقدير نعرضها في الجدول رقم (4-22).

³⁵ - Régis Bourbonnais, Ibid, p 117.

جدول رقم (4-22): نتائج تقدير نموذج محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 10/08/15 Time: 16:40
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-960.4152	172.8326	-5.556910	0.0002
D(EDS)	-53.39089	23.20154	-2.301179	0.0442
D(GDPP)	1.696437	0.308614	5.496962	0.0003
D(GGFC)	-150.2006	56.81920	-2.643483	0.0246
D(INF)	-63.18564	20.00930	-3.157813	0.0102
D(FD)	108.3019	19.58479	5.529898	0.0003
D(SE)	118.0578	22.43329	5.262617	0.0004
D(PI)	-384.4536	163.1796	-2.356015	0.0402
R-squared	0.841058	Mean dependent var	67.66667	
Adjusted R-squared	0.729798	S.D. dependent var	487.3102	
S.E. of regression	253.3085	Akaike info criterion	14.20820	
Sum squared resid	641651.9	Schwarz criterion	14.60392	
Log likelihood	-119.8738	F-statistic	7.559413	
Durbin-Watson stat	2.607234	Prob(F-statistic)	0.002506	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

تظهر نتائج تقدير نموذج محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1996-2014، أن هناك مجموعة من المتغيرات المستقلة تفسر سلوك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر وهذا عند مستويات معنوية مختلفة. هذه المتغيرات هي: إجمالي رصيد الدين الخارجي EDS، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPP، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة GGFC، معدل التضخم INF، تطور القطاع المالي FD، معدل التعليم في المرحلة الثانوية SE وعدم الاستقرار السياسي PI. ويظهر لنا الجدول رقم (4-23) نتائج تقدير نموذج محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس للفترة 1996-2015.

جدول رقم (4-23): نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس خلال الفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(FDI)				
Method: Least Squares				
Date: 10/08/15 Time: 16:45				
Sample (adjusted): 1997 2014				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	562.3858	171.4475	3.280221	0.0112
D(ENP)	-938.0927	190.4620	-4.925353	0.0012
D(GDP)	-191.5087	45.50720	-4.208316	0.0030
D(GGFC)	-1288.080	265.3599	-4.854089	0.0013
D(INF)	548.6151	89.03616	6.161711	0.0003
D(FD)	-191.9662	47.28286	-4.059953	0.0036
D(NTP)	-1996.911	426.6950	-4.679948	0.0016
D(TOR)	527.1536	98.21473	5.367358	0.0007
D(SE)	86.88928	35.45837	2.450459	0.0399
D(UNE)	394.9966	69.60444	5.674877	0.0005
R-squared	0.949557	Mean dependent var	39.38333	
Adjusted R-squared	0.892808	S.D. dependent var	871.7533	
S.E. of regression	285.4130	Akaike info criterion	14.44593	
Sum squared resid	651684.7	Schwarz criterion	14.94058	
Log likelihood	-120.0134	F-statistic	16.73274	
Durbin-Watson stat	1.921964	Prob(F-statistic)	0.000282	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

تظهر المعلومات الواردة في الجدول رقم (4-23) أن متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى تونس يتأثر بمجموعة من المتغيرات التي تمكن نموذج الانحدار من الكشف عنها، وتمثل هذه المتغيرات في: الطاقة المنتجة ENP، إجمالي الناتج المحلي GDP، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة GGFC، معدل التضخم INF، تطور القطاع المالي FD، صافي الضرائب على المنتجات NTP، إجمالي الاحتياطات TOR، معدل التعليم في المرحلة الثانوية SE ومعدل البطالة UNE.

أما نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب للفترة 1996-2014 فنعرضها في الجدول رقم (4-24).

جدول رقم (4-24): نتائج تقدير نموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب خلال الفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 10/08/15 Time: 16:52
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	128.1488	242.0905	0.529343	0.6038
D(INF)	-373.6531	159.5507	-2.341909	0.0325
R-squared	0.255278	Mean dependent var	181.1111	
Adjusted R-squared	0.208733	S.D. dependent var	1149.607	
S.E. of regression	1022.612	Akaike info criterion	16.80255	
Sum squared resid	16731760	Schwarz criterion	16.90148	
Log likelihood	-149.2229	F-statistic	5.484536	
Durbin-Watson stat	2.914872	Prob(F-statistic)	0.032451	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

فيما يتعلق بنموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب، فإن نتائج التقدير تظهر لنا أن هناك متغير واحد يفسر سلوك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب للفترة 1996-2014، وهو متغير معدل التضخم INF.

المبحث الثالث: تقييم نموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

بعد الانتهاء من تقدير معلمات نموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الدراسة، والحصول على قيم رقمية من خلال استخدام بيانات السلسلة الزمنية المتعلقة بكل من المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، تأتي مرحلة تقييم لمعلمات المقدرة للنموذج، وذلك للتأكد مما إذا كانت هذه القيم ذات دلالة من النواحي الإحصائية والقياسية والاقتصادية، وهذا ما سنقوم بإجرائه في هذا المبحث.

المطلب الأول: حالة الجزائر

الفرع الأول: المعايير الإحصائية

تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى معنوية معاملات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر المقدرة في المبحث السابق، وهناك مجموعة من الاختبارات التي يتعين علينا القيام بها لقبول المعلمات المقدرة إحصائياً وهي:

أولاً: اختبار Student

لقد استخدمنا اختبار t -test خطوة خطوة حسب طريقة Stepwise، وذلك لإلغاء المتغير المستقل ذو المعنوية الإحصائية الأقل. هكذا، بعد مجموعة من الخطوات، تم الحصول على نتائج التقدير المعروضة في الجدول رقم (4-22) والتي نلخصها في المعادلة التالية:

$$D(FDI) = -960.4152 - 53.3908 \cdot D(EDS) + 1.6964 \cdot D(GDPP) - 150.2005 \cdot D(GGFC) - 63.1856 \cdot D(INF) + 108.30188 \cdot D(FD) + 118.05779 \cdot D(SE) - 384.45358 \cdot D(PI)$$

ونلاحظ من مستوى المعنوية Prob في الجدول رقم (4-22)، أن اختبار t -test يقبل عند مستوى معنوية قدره 1% المتغيرات المستقلة المتمثلة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPp، تطور القطاع المالي FD ومعدل التعليم في المرحلة الثانوية SE، وذلك لأن مستوى المعنوية لمعالم هذه المتغيرات أقل من القيمة الحرجة 0.01. كما يقبل عند مستوى معنوية قدره 5% المتغيرات المستقلة المتمثلة في إجمالي رصيد الدين الخارجي EDS، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة GGFC، معدل التضخم INF وعدم الاستقرار السياسي PI، وذلك لأن مستوى المعنوية لمعالم هذه المتغيرات أقل من القيمة الحرجة 0.05.

ثانياً: اختبار معامل التحديد المتعدد

يفيد معامل التحديد المتعدد في معرفة مدى الدقة في التقدير، أي معرفة القدر الذي تلعبه المتغيرات المستقلة في تفسير التباين في المتغير التابع، وبما أن المعادلة التي أثبت اختبار Student معنوية معلماتها هي المعادلة المعروضة أعلاه، وبالتالي فإن قيمة معامل التحديد لها الموضحة في الجدول رقم (4-22) تساوي $R^2 = 0.8410$ ، وبالتالي فإن المتغيرات المستقلة المقبولة تفسر ما مقداره 84.10% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر والباقي 15.90% يعود للخطأ العشوائي.

ثالثاً: اختبار Fisher

يفيد اختبار فيشر في معرفة مدى سلامة الشكل الرياضي للنموذج، حيث يتم رفض فرض العدم القائل بأن كل المعلمات تختلف عن الصفر إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ويتم قبول الفرض البديل بأن جميع المعلمات المقدرة تختلف معنوياً عن الصفر. وبما أن المعادلة التي تم قبولها بعد إجراء اختبار Student هي المعادلة المعروضة سابقاً، فإننا نخضع هذه المعادلة لاختبار فيشر لمعرفة مدى صحة الشكل الرياضي الذي تأخذه، أي معرفة مدى صحة الشكل الخطي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر. ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية وهذا عند درجة حرية قدرها 10 و 7 وعند مستوى معنوية محدد. ونلاحظ من نتائج التقدير المعروضة في الجدول رقم (4-22) أن قيمة F المحسوبة تبلغ 7.5594 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 1% وذلك لأن قيمة مستوى المعنوية لاختبار F Prob(F-statistic) التي تساوي 0.0025 أقل من القيمة الحرجة 0.01.

وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بأن المعلمات المقدرة لا تساوي الصفر وذلك بمستوى ثقة قدرها 99%، وهو ما يؤكد سلامة الشكل الرياضي الخطي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

الفرع الثاني: المعايير القياسية

تهدف المعايير القياسية إلى التأكد من الافتراضات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى المستعملة في تقدير معلمات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر، من أنها منطبقة في الواقع العملي، فإذا كانت هذه الافتراضات موجودة في الواقع فهذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز والخطية، أما إذا كان عكس ذلك فإنها تفقد هذه الصفات مما يؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة، ولهذا يطلق على المعايير القياسية اختبارات الدرجة الثانية.

وسنقوم في هذا الجزء بالتأكد فيما إذا كان نموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر الذي تم اعتماده بعد إجراء الاختبارات الإحصائية لا يعاني من المشاكل القياسية.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

نهدف من خلال هذا الاختبار إلى الكشف عن طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا . حيث أنه لا يمكننا إجراء اختبار Student فيما إذا كانت البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي . ولإجراء هذا الاختبار سوف نستخدم اختبار Jarque-Bera test الذي يعتمد على إحصائية Skewness (عدم تماثل التوزيع) وإحصائية Kurtosis (تفطح التوزيع).³⁶ ويبنى اختبار Jarque-Bera test على أساس فرض العدم التالي:

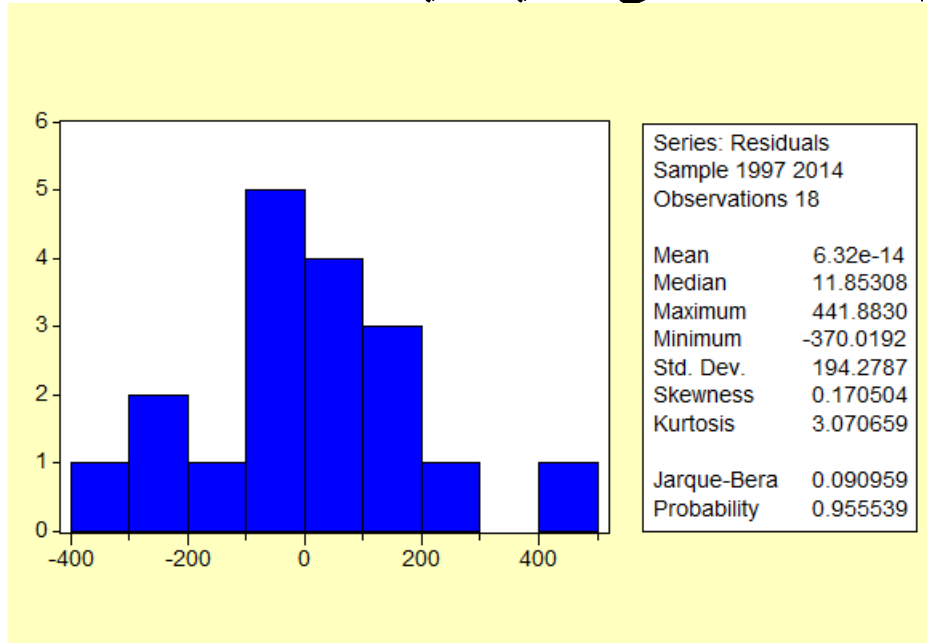
H_0 : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

ونقبل فرض أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة إحصائية Jarque-Bera أقل من القيمة الحرجة لتوزيع $\chi^2_{1-\alpha}$. أو إذا كان مستوى معنوية الاختبار لإحصائية Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية محدد وليكن مثلاً 5% (0.05) .

باستخدام نتائج تقدير نموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر المتحصل عليها عن طريق برمجية Eviews نقوم باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي على النحو الموضح في الشكل رقم (4-8) .

شكل رقم (4-8): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لحالة الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

³⁶ - Régis Bourbonnais, op-cit, p 230.

نلاحظ من خلال المعلومات الواردة في الشكل رقم (4-8) أن قيمة Jarque-Bera المحسوبة هي 0.0909 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 2 والتي تساوي 5.991 بالتالي نقبل فرض العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. ويؤكد هذه النتيجة مستوى معنوية اختبار Jarque-Bera هي بلغت قيمتها 0.9555 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05.

ثانياً: اختبار وصف النموذج

يسمح لنا اختبار وصف النموذج Ramsey test ويطلق عليه أيضاً اختبار RESET test من معرفة فيما إذا كان النموذج المقترح قد تم وصفه بشكل جيد (الشكل الرياضي، عدد وطبيعة المتغيرات المستقلة، الارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ، . . .).³⁷ وينبئ هذا الاختبار على الفرض التالي:

H_0 : النموذج موصف بشكل جيد

H_1 : النموذج غير موصف بشكل جيد

ونقبل فرض العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد إذا كانت قيمة F-statistic في اختبار Ramsey test أقل من القيمة الحرجة، أو إذا كان مستوى معنوية إحصائية F-statistic أكبر من مستوى المعنوية عند القيمة الحرجة.

باستخدام نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر المتحصل عليها عن طريق برمجية Eviews نقوم باختبار وصف النموذج على النحو الموضح في الجدول رقم (4-25).

³⁷ - Régis Bourbonnais, Ibid, p 84.

جدول رقم (4-25): اختبار وصف النموذج لحالة الجزائر

Ramsey RESET Test:

F-statistic	3.155159	Probability	0.109417
Log likelihood ratio	5.409525	Probability	0.020027

Test Equation:

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Date: 11/08/15 Time: 17:01

Sample (adjusted): 1997 2014

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1043.422	163.5806	-6.378643	0.0001
D(EDS)	-64.29061	21.92078	-2.932862	0.0167
D(GDPP)	2.037900	0.339573	6.001360	0.0002
D(GGFC)	-174.7469	53.35703	-3.275049	0.0096
D(INF)	-57.99732	18.38250	-3.155030	0.0116
D(FD)	129.5968	21.43085	6.047209	0.0002
D(SE)	137.6702	23.15026	5.946812	0.0002
D(PI)	-449.0728	152.4134	-2.946414	0.0163
FITTED^2	-0.000502	0.000283	-1.776277	0.1094

R-squared	0.882315	Mean dependent var	67.66667
Adjusted R-squared	0.777706	S.D. dependent var	487.3102
S.E. of regression	229.7574	Akaike info criterion	14.01878
Sum squared resid	475096.0	Schwarz criterion	14.46396
Log likelihood	-117.1690	F-statistic	8.434408
Durbin-Watson stat	1.935012	Prob(F-statistic)	0.002173

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (4-25) أن قيمة مستوى المعنوية F-statistic تساوي 0.1094 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05. بالتالي تقبل فرض العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد .

ثالثا: اختبار استقرار المعلمات المقدرة

نستخدم اختبار CUSUM للكشف عن عدم استقرار هيكلية للمعلمات المقدرة خلال الزمن. ويبنى هذا الاختبار على أساس الفرض التالي:

H_0 : يوجد استقرار هيكلية خلال الزمن

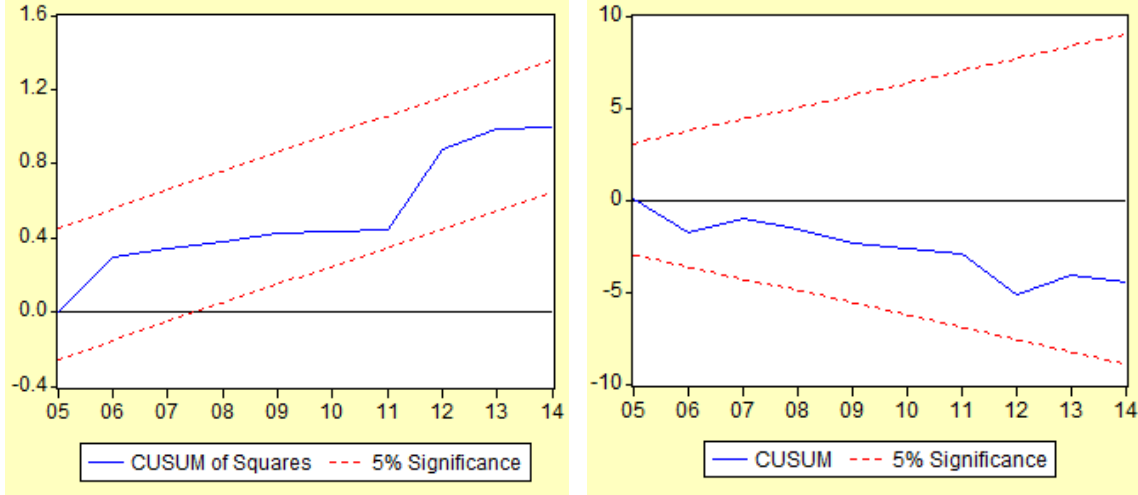
H_1 : لا يوجد استقرار هيكلية خلال الزمن

فإذا كانت المعلمات المقدرة مستقرة هيكلية خلال الزمن، فإن بواقى عمليات الانحدار

يجب أن تبقى داخل المجال المحدد . وفي نفس السياق نستخدم اختبار SQ CUSUM للكشف عن وجود تغير عشوائي (نقطي) في سلوك النموذج.³⁸

³⁸ - Ibid, p 83.

باستخدام برمجية Eviews يمكننا إجراء اختبار استقرار المعلمات المقدرة على نموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وذلك من خلال الشكل رقم (4-9) .
شكل رقم (4-9): اختبار استقرار المعلمات المقدرة لحالة الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

يظهر لنا الشكل رقم (4-9) تطور إحصائية CUSUM و CUSUM SQ بداية من سنة 2005، ونلاحظ أن هاتان الإحصائيتان قد بقيتا داخل مجال الثقة المحدد بالخطوط المتقطعة. ولهذا فإننا نقبل فرض العدم بأنه يوجد استقرار هيكلي للنموذج المعتمد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الزمن.

رابعا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يعتبر اختبار Durbin-Watson test من أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وبالتالي التأكد من سلامة المعادلة من هذا المشكل. يقوم اختبار Durbin-Watson test على المقارنة بين القيمة الجدولية والمحسوبة لهذه الإحصائية كالتالي:

- من الجدول رقم (4-22) نجد أن قيمة Durbin-Watson تساوي 2.6072 .
- من جدول توزيع Durbin-Watson نستخرج قيم d_U و d_L ، عند مستوى المعنوية 5%، والتي تساوي كل منها على التوالي 0.502 و 2.461، وهذا لحجم عينة قدرها 18 و 7 معلمات مقدرة.

نلاحظ من خلال القيم الجدولية لإحصائية Durbin-Watson أن هناك منطقتين فقط للاختبار هما: منطقة الرفض ضمن المجال $[0 - 0.502] \cup [3.498 - 4]$ ،

ومنطقة عدم تحديد ضمن المجال $[0.502 - 3.498]$. أما منطقة القبول فهي غير موجودة وذلك لصغر حجم العينة مقارنة بعدد الملاحظات المقدرة.

نلاحظ أن قيمة Durbin-Watson تساوي 2.6072 وهي تقع ضمن منطقة عدم التحديد. بالتالي لا يمكننا تحديد وجود مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار Durbin-Watson test.

في هذه الحالة سوف نلجأ لاختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستخدام إحصائية Box-Pierce. وإذا كانت البواقي تتمتع بخاصية الاضطراب الأبيض White Noise، فهي لا تحتوي بالتالي على ارتباط ذاتي بينها.³⁹ نتائج الاختبار نعرضها في الجدول رقم (4-26).

جدول رقم (4-26): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لحالة الجزائر

Date: 12/08/15 Time: 17:09
Sample: 1997 2014
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.329	-0.329	2.2970	0.130
		2 0.086	-0.025	2.4648	0.292
		3 -0.134	-0.126	2.8927	0.408
		4 -0.179	-0.297	3.7198	0.445
		5 -0.058	-0.270	3.8121	0.577
		6 0.124	-0.023	4.2730	0.640
		7 0.034	-0.001	4.3109	0.743
		8 -0.013	-0.136	4.3171	0.827
		9 0.000	-0.127	4.3171	0.889
		10 0.000	-0.004	4.3171	0.932
		11 0.000	0.032	4.3171	0.960
		12 0.000	-0.041	4.3171	0.977

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (4-26) دالة الارتباط الذاتي AC وذلك باستخدام فجوات قدرها 12. ونلاحظ أن قيمة معنوية معامل الارتباط الذاتي Autocorrelation تقع داخل حدود الثقة الموضحة بعمودين متقابلين وهذا لكل الفجوات الزمنية المعتمدة. كذلك فإن إحصائية Q-Stat تساوي 4.3171 وهي أقل من القيمة الجدولية $X_{0.05;12}^2$ والتي تساوي 21.026. بالتالي فإننا نقبل فرض العدم بأن الارتباط الذاتي بين الأخطاء معدوم.

³⁹ - Fatima Boualam, Op-cit, p 400.

خامسا: اختبار الامتداد الخطي المتعدد

يشير الامتداد الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات المفسرة للنموذج، واختبار سلامة نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من هذا الشكل نستخدم اختبار Klein، حيث أن شكل الامتداد الخطي المتعدد يكون مطروحا إذا كان مربع الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة أكبر من معامل التحديد . ونعرض في الجدول رقم (4-27) الارتباط الجزئي بين المتغيرات المعتمدة.

جدول رقم (4-27): الارتباط الجزئي بين متغيرات النموذج لحالة الجزائر

	D(FDI)	D(EDS)	D(GD...)	D(GG...)	D(INF)	D(FD)	D(SE)	D(PI)
D(FDI)	1.000...	-0.391...	0.197...	0.175...	-0.002...	0.254...	0.230...	0.206...
D(EDS)	-0.391...	1.000...	-0.166...	0.315...	0.090...	0.126...	0.156...	-0.119...
D(GDPP)	0.197...	-0.166...	1.000...	-0.058...	0.089...	-0.548...	-0.426...	0.407...
D(GGFC)	0.175...	0.315...	-0.058...	1.000...	0.212...	0.435...	0.419...	0.098...
D(INF)	-0.002...	0.090...	0.089...	0.212...	1.000...	0.196...	0.135...	-0.254...
D(FD)	0.254...	0.126...	-0.548...	0.435...	0.196...	1.000...	0.084...	-0.174...
D(SE)	0.230...	0.156...	-0.426...	0.419...	0.135...	0.084...	1.000...	0.088...
D(PI)	0.206...	-0.119...	0.407...	0.098...	-0.254...	-0.174...	0.088...	1.000...

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

توضح لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (4-27) أن أكبر قيمة للارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة هي -0.548 بين متغيري تطور القطاع المالي FD ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPp. وبما أن معامل التحديد الموضح في الجدول رقم (4-22) يساوي 0.8410، وهو أكبر من كل مربعات الارتباطات الجزئية للمتغيرات المستقلة. من هذا نستنتج أن النموذج المعتمد لا يعاني من مشكلة الامتداد الخطي المتعدد.

سادسا: اختبار عدم ثبات التباين

بما الأخطاء قد تم تحديدها على أنها تتميز بكونها ذات اضطراب أبيض، بالتالي فتباينها يكون بالتعريف ثابت. وسوف نقوم باختبار ARCH test لاختبار عدم ثبات تباين البواقي على أساس الفرض التالي:

H_0 : تباين البواقي ثابت

H_1 : تباين البواقي غير ثابت

وباستخدام برمجية Eviews يمكننا حساب إحصائية مضاعف لاغرانج LM إنطلاقاً من النموذج المعتمد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر على النحو الموضح في الجدول رقم (4-28)

جدول رقم (4-28) اختبار عدم ثبات التباين لحالة الجزائر

ARCH Test:

F-statistic	0.091361	Probability	0.766605
Obs*R-squared	0.102915	Probability	0.748359

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 12/08/15 Time: 17:11

Sample (adjusted): 1998 2014

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30925.62	16494.32	1.874925	0.0804
RESID^2(-1)	0.077603	0.256744	0.302259	0.7666
R-squared	0.006054	Mean dependent var	33816.13	
Adjusted R-squared	-0.060209	S.D. dependent var	53814.75	
S.E. of regression	55411.14	Akaike info criterion	24.79308	
Sum squared resid	4.61E+10	Schwarz criterion	24.89111	
Log likelihood	-208.7412	F-statistic	0.091361	
Durbin-Watson stat	1.629747	Prob(F-statistic)	0.766605	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برمجية Eviews

تبين لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (4-28) أن إحصائية LM تساوي 0.1029 وهي غير معنوية إحصائياً حيث أن مستوى المعنوية لها يساوي 0.7666 وهو أكبر من القيمة الحرجة 0.05. وبهذا فإن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

الفرع الثالث: المعايير الاقتصادية

تتحد المعايير الاقتصادية لتقييم معلمات النموذج على قواعد النظرية الاقتصادية، وتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، وحيث أن النظرية الاقتصادية قد تضع قيوداً مسبقة على حجم وإشارة المعلمة وذلك بناءً على منطق معين، فإذا تم الحصول على قيم للمعلمات المقدرة تتنافى وقواعد النظرية الاقتصادية، فإن ذلك سيكون مبرراً لرفض تلك المعلمات، حيث يطلق بعض الاقتصاديين على النماذج التي تأتي معلماتها متنافية وقواعد النظرية الاقتصادية على الرغم من وجود مبررات إحصائية وقياسية لقبولها بالنماذج غير المتجانسة، وهذه الحالات تلاحظ بكثرة في اقتصاديات الدول النامية.

ويتكون نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر للجزائر من معادلة سلوكية واحدة، وهي تبين أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر IDE يفسر بكل من: - إجمالي رصيد الدين الخارجي EDS، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة GGFC، معدل التضخم INF، عدم الاستقرار السياسي. هذه المتغيرات جاءت معلماتها المقدرة سالبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية، - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDPp، تطور القطاع المالي FD، معدل التعليم في المرحلة الثانوية SE. هذه المعلمات جاءت معلماتها موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية.

المطلب الثاني: حالة تونس

الفرع الأول: المعايير الإحصائية

أولاً: اختبار Student

على غرار حالة الجزائر، لقد استخدمنا اختبار t-test خطوة خطوة حسب طريقة Stepwise، وذلك لإلغاء المتغير المستقل ذو المعنوية الإحصائية الأقل. هكذا، بعد مجموعة من الخطوات، تم الحصول على نتائج التقدير المعروضة في الجدول رقم (4-23) والتي نلخصها في المعادلة التالية:

$$D(FDI) = 562.3857 - 938.0926 * D(ENP) - 191.5086 * D(GDP) - 1288.0804 * D(GGFC) + 548.6151 * D(INF) - 191.9662 * D(FD) - 1996.9105 * D(NTP) + 527.1536 * D(TOR) + 86.8892 * D(SE) + 394.9966 * D(UNE)$$

ونلاحظ من مستوى المعنوية Prob في الجدول رقم (4-23)، أن اختبار t-test

يقبل عند مستوى معنوية قدره 1% المتغيرات المستقلة المتمثلة في الطاقة المنتجة ENP، إجمالي الناتج المحلي GDP، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة GGFC، معدل التضخم INF، تطور القطاع المالي FD، صافي الضرائب على المنتجات NTP، إجمالي الاحتياطات TOR ومعدل البطالة UNE، وذلك لأن مستوى المعنوية لمعالم هذه المتغيرات أقل من القيمة الحرجة 0.01. كما يقبل عند مستوى معنوية قدره 5% المتغير المستقل المتمثل في معدل التعليم في المرحلة الثانوية SE، وذلك لأن مستوى المعنوية لمعلمة هذا المتغير أقل من القيمة الحرجة 0.05.

ثانيا: اختبار معامل التحديد المتعدد

إن قيمة معامل التحديد للمعادلة أعلاه موضحة في الجدول رقم (4-23) وتساوي $R^2 = 0.9495$ ، وبالتالي فإن المتغيرات المستقلة المقبولة تفسر ما مقداره 94.95% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر والباقي 5.05% يعود للخطأ العشوائي.

ثالثا: اختبار Fisher

بما أن المعادلة التي تم قبولها بعد إجراء اختبار Student هي المعادلة المعروضة أعلاه، فإننا نخضع هذه المعادلة لاختبار فيشر لمعرفة مدى صحة الشكل الرياضي الذي تأخذه، أي معرفة مدى صحة الشكل الخطي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس. ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية وهذا عند درجة حرية قدرها 8 و9 وعند مستوى معنوية محدد. ونلاحظ من نتائج التقدير المعروضة في الجدول رقم (4-23) أن قيمة F المحسوبة تبلغ 16.7327 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 1% وذلك لأن قيمة مستوى المعنوية لاختبار F Prob(F-statistic) المقدرة بـ 0.0002 أقل من القيمة الحرجة 0.01.

وبالتالي نرفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بأن المعلمات المقدرة لا تساوي الصفر وذلك بمستوى ثقة قدرها 99%، وهو ما يؤكد سلامة الشكل الرياضي الخطي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس.

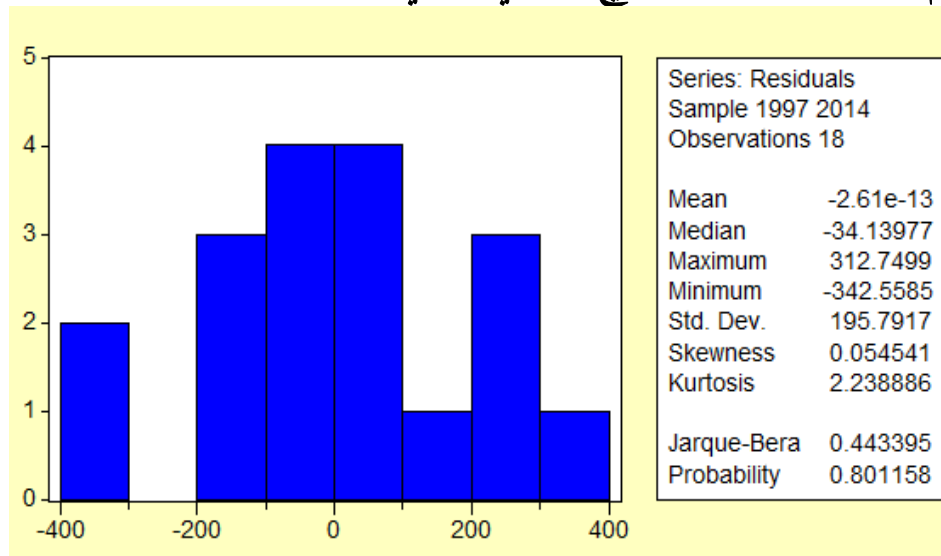
الفرع الثاني: المعايير القياسية

وسنقوم في هذه المرحلة بالتأكد فيما إذا كان نموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس الذي تم اعتماده بعد إجراء الاختبارات الإحصائية لا يعاني من المشاكل القياسية.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

باستخدام نتائج تقدير نموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس المتحصل عليها عن طريق برمجية Eviews نقوم باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي على النحو الموضح في الشكل رقم (4-10).

شكل رقم (4-10): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لحالة تونس



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

نلاحظ من خلال المعلومات الواردة في الشكل رقم (4-10) أن قيمة Jarque-Bera المحسوبة هي 0.4433 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 2 والتي تساوي 5.991. بالتالي نقبل فرض العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. ويؤكد هذه النتيجة مستوى معنوية اختبار Jarque-Bera هي بلغت قيمتها 0.9555 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05.

ثانيا: اختبار وصف النموذج

باستخدام نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس المتحصل عليها عن طريق برمجية Eviews نقوم باختبار وصف النموذج على النحو الموضح في الجدول رقم (4-29):

جدول رقم (4-29): اختبار وصف النموذج لحالة تونس

Ramsey RESET Test:

F-statistic	0.856650	Probability	0.385475
Log likelihood ratio	2.078103	Probability	0.149426

Test Equation:

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Date: 12/08/15 Time: 17:14

Sample (adjusted): 1997 2014

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	555.1902	173.1792	3.205872	0.0149
D(ENP)	-981.6369	197.8662	-4.961114	0.0016
D(GDP)	-200.5169	46.94057	-4.271718	0.0037
D(GGFC)	-1295.515	267.8902	-4.835991	0.0019
D(INF)	506.7770	100.5755	5.038774	0.0015
D(FD)	-205.4936	49.90062	-4.118057	0.0045
D(NTP)	-1876.984	449.6441	-4.174377	0.0042
D(TOR)	452.8399	127.5491	3.550317	0.0093
D(SE)	89.10959	35.86072	2.484880	0.0419
D(UNE)	390.1551	70.43108	5.539530	0.0009
FITTED^2	8.75E-05	9.46E-05	0.925554	0.3855
R-squared	0.955057	Mean dependent var	39.38333	
Adjusted R-squared	0.890853	S.D. dependent var	871.7533	
S.E. of regression	288.0050	Akaike info criterion	14.44159	
Sum squared resid	580628.2	Schwarz criterion	14.98571	
Log likelihood	-118.9743	F-statistic	14.87528	
Durbin-Watson stat	1.753772	Prob(F-statistic)	0.000840	

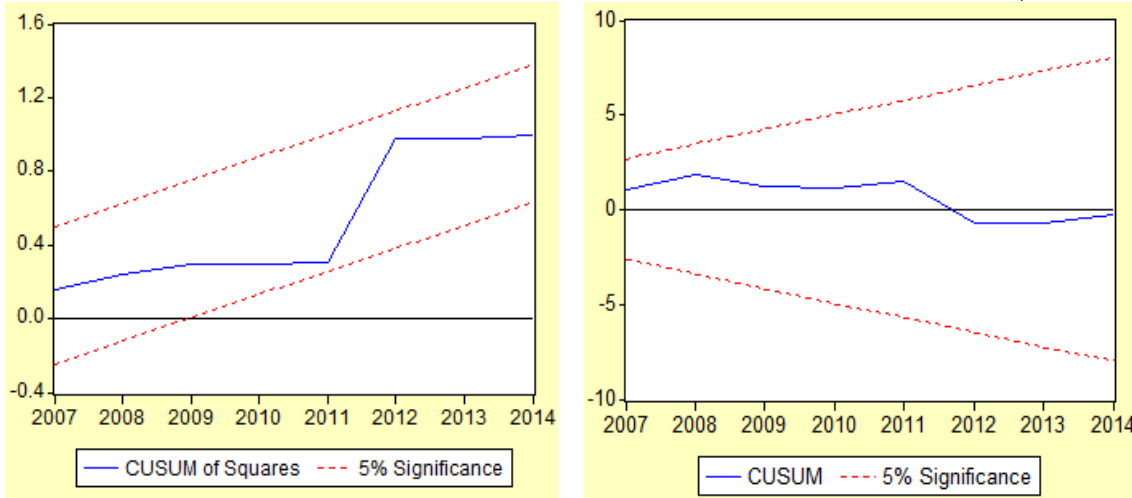
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (4-29) أن قيمة مستوى المعنوية F-statistic تساوي 0.3845 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05. بالتالي تقبل فرض العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد .

ثالثا: اختبار استقرار المعلمات المقدرة

باستخدام برمجية Eviews يمكننا إجراء اختبار استقرار المعلمات المقدرة على نموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس وذلك من خلال الشكل رقم (4-11) .

شكل رقم (4-11): اختبار استقرار المعلمات المقدرة لحالة تونس



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

يظهر لنا الشكل رقم (4-11) تطور إحصائية CUSUM و CUSUM SQ بداية من سنة 2007، ونلاحظ أن هاتان الإحصائيتان قد بقيتا داخل مجال الثقة المحدد بالخطوط المتقطعة. ولهذا فإننا نقبل فرض عدم بأنه يوجد استقرار هيكلي للنموذج المعتمد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس خلال الزمن.

رابعا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

نقوم باختبار Durbin-Watson test على أساس المقارنة بين القيمة الجدولية والحسوبة لهذه الإحصائية كالتالي:

- من الجدول رقم (4-23) نجد أن قيمة Durbin-Watson تساوي 1.9219.
- من جدول توزيع Durbin-Watson نستخرج قيم d_U و d_L ، عند مستوى المعنوية 5%، والتي تساوي كل منها على التوالي 0.216 و 2.697، وهذا لحجم عينة قدرها 18 و 9 معلمات مقدرة.

نلاحظ من خلال القيم الجدولية لإحصائية Durbin-Watson أن هناك منطقتين فقط للاختبار هما: منطقة الرفض ضمن المجال $[3.784 - 4]$ $\cup$ $[0 - 0.216]$ ، ومنطقة عدم تحديد ضمن المجال $[0.216 - 3.784]$. أما منطقة القبول فهي غير موجودة وذلك لصغر حجم العينة مقارنة بعدد المعلمات المقدرة.

بما أن قيمة Durbin-Watson تساوي 1.9219 وهي تقع ضمن منطقة عدم التحديد . بالتالي لا يمكننا تحديد وجود مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار Durbin-Watson test .

في هذه الحالة كذلك على غرار حالة الجزائر، سوف نلجأ لاختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستخدام إحصائية Box-Pierce . نتائج الاختبار نعرضها في الجدول رقم (4-30) .

جدول رقم (4-30): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لحالة تونس

Date: 12/08/15 Time: 17:18

Sample: 1997 2014

Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.016	0.016	0.0051	0.943
		2	-0.064	-0.064	0.0967	0.953
		3	0.320	0.324	2.5576	0.465
		4	0.043	0.024	2.6056	0.626
		5	-0.187	-0.164	3.5743	0.612
		6	0.152	0.073	4.2677	0.641
		7	0.032	-0.014	4.3005	0.745
		8	-0.053	0.069	4.4020	0.819
		9	0.000	-0.064	4.4020	0.883
		10	0.000	-0.048	4.4020	0.927
		11	0.000	0.044	4.4020	0.957
		12	0.000	0.004	4.4020	0.975

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (4-30) دالة الارتباط الذاتي AC وذلك باستخدام فجوات قدرها 12 . ونلاحظ أن قيمة معنوية معامل الارتباط الذاتي Autocorrelation تقع داخل حدود الثقة الموضحة بعمودين متقابلين لكل إحصائية وهذا لكل الفجوات الزمنية المعتمدة . كذلك فإن إحصائية Q-Stat تساوي 4.4020 وهي أقل من القيمة الجدولية $\chi^2_{0.05;12}$ والتي تساوي 21.026 . بالتالي فإننا نقبل فرض العدم بأن الارتباط الذاتي بين الأخطاء معدوم .

خامسا: اختبار الامتداد الخطي المتعدد

لاختبار سلامة نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس من مشكلة الامتداد الخطي المتعدد نستخدم اختبار Klein، ونعرض في الجدول رقم (4-31) الارتباط الجزئي بين المتغيرات المعتمدة .

جدول رقم (4-31): الارتباط الجزئي بين متغيرات النموذج لحالة تونس

	D(FDI)	D(ENP)	D(GDP)	D(GGFC)	D(INF)	D(FD)	D(NTP)	D(TOR)	D(SE)	D(UNE)
D(FDI)	1.000...	-0.342...	0.057...	-0.163...	0.723...	-0.169...	-0.169...	0.253...	0.108...	-0.268...
D(ENP)	-0.342...	1.000...	0.166...	-0.353...	-0.349...	-0.157...	0.202...	0.185...	0.245...	0.175...
D(GDP)	0.057...	0.166...	1.000...	-0.382...	0.202...	-0.103...	0.091...	0.140...	0.106...	0.051...
D(GGFC)	-0.163...	-0.353...	-0.382...	1.000...	-0.160...	0.103...	-0.597...	-0.585...	-0.141...	0.522...
D(INF)	0.723...	-0.349...	0.202...	-0.160...	1.000...	-0.247...	-0.091...	0.165...	-0.143...	-0.542...
D(FD)	-0.169...	-0.157...	-0.103...	0.103...	-0.247...	1.000...	-0.135...	-0.041...	0.038...	0.346...
D(NTP)	-0.169...	0.202...	0.091...	-0.597...	-0.091...	-0.135...	1.000...	0.698...	-0.065...	-0.348...
D(TOR)	0.253...	0.185...	0.140...	-0.585...	0.165...	-0.041...	0.698...	1.000...	-0.060...	-0.465...
D(SE)	0.108...	0.245...	0.106...	-0.141...	-0.143...	0.038...	-0.065...	-0.060...	1.000...	0.109...
D(UNE)	-0.268...	0.175...	0.051...	0.522...	-0.542...	0.346...	-0.348...	-0.465...	0.109...	1.000...

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

توضح لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (4-31) أن أكبر قيمة للارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة هي 0.698 بين متغيري إجمالي الاحتياطات TOR وصافي الضرائب على الإنتاج NTP. وبما أن معامل التحديد الموضح في الجدول رقم (4-23) يساوي 0.9495، وهو أكبر من كل مربعات الارتباطات الجزئية للمتغيرات المستقلة. من هذا نستنتج أن النموذج المعتمد لا يعاني من مشكلة الامتداد الخطي المتعدد.

سادسا: اختبار عدم ثبات التباين

بما الأخطاء قد تم تحديدها على أنها تتميز بكونها ذات اضطراب أبيض، بالتالي فتباينها يكون بالتعريف ثابت. وسوف نقوم باختبار ARCH test لاختبار عدم ثبات تباين البواقي. وباستخدام برمجية Eviews يمكننا حساب إحصائية مضاعف لاغرانج LM انطلاقا من النموذج المعتمد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس على النحو الموضح في الجدول رقم (4-32).

جدول رقم (4-32): اختبار عدم ثبات التباين لحالة تونس

ARCH Test:

F-statistic	0.244959	Probability	0.627818
Obs*R-squared	0.273159	Probability	0.601220

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 12/08/15 Time: 17:19

Sample (adjusted): 1998 2014

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	41850.03	14467.29	2.892734	0.0112
RESID^2(-1)	-0.128497	0.259626	-0.494933	0.6278
R-squared	0.016068	Mean dependent var	36970.28	
Adjusted R-squared	-0.049527	S.D. dependent var	42610.87	
S.E. of regression	43653.32	Akaike info criterion	24.31608	
Sum squared resid	2.86E+10	Schwarz criterion	24.41410	
Log likelihood	-204.6867	F-statistic	0.244959	
Durbin-Watson stat	2.026403	Prob(F-statistic)	0.627818	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تبين لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (4-32) أن إحصائية LM تساوي 0.2731 وهي غير معنوية إحصائيا حيث أن مستوى المعنوية لها يساوي 0.6012 وهو أكبر من القيمة الحرجة 0.05. وبهذا فإن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

الفرع الثالث: المعايير الاقتصادية

يتكون نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر لتونس من معادلة سلوكية واحدة، وهي تبين أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس IDE يفسر بكل من:

- النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة GGFC، صافي الضرائب على المنتجات NTP، هذه المتغيرات جاءت معلماتها المقدرة سالبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية،
- إجمالي الاحتياطات TOR معدل التعليم في المرحلة الثانوية SE ومعدل البطالة UNE، هذه المعلمات جاءت معلماتها موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية.

- الطاقة المنتجة ENP، إجمالي الناتج المحلي GDP وتطور القطاع المالي FD. هذه المتغيرات جاءت معلماتها سالبة وهذا عكس النظرية الاقتصادية. وهي نفس الملاحظة المسجلة على متغير معدل التضخم الذي جاءت معلمته موجبة وهي عكس ما تشير إليه النظرية الاقتصادية.

المطلب الثالث: حالة المغرب الفرع الأول: المعايير الإحصائية أولاً: اختبار Student

على غرار حالة الجزائر وتونس، لقد استخدمنا اختبار t-test خطوة خطوة حسب طريقة Stepwise، وذلك لإلغاء المتغير المستقل ذو المعنوية الإحصائية الأقل. هكذا، بعد مجموعة من الخطوات، تم الحصول على نتائج التقدير المعروضة في الجدول رقم (4-24) والتي نلخصها في المعادلة التالية:

$$D(FDI) = 128.1488 - 373.6530 * D(INF)$$

ونلاحظ من مستوى المعنوية Prob في الجدول رقم (4-24)، أن اختبار t-test يقبل عند مستوى معنوية قدره 5% المتغيرات المستقلة المتمثلة في معدل التضخم INF، وذلك لأن مستوى المعنوية لمعلمة هذا المتغير أقل من القيمة الحرجة 0.05.

ثانياً: اختبار معامل التحديد المتعدد

إن قيمة معامل التحديد للمعادلة أعلاه موضحة في الجدول رقم (4-24) وتساوي $R^2 = 0.2552$ ، وبالتالي فإن المتغير المستقل المقبول يفسر ما مقداره 25.52% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر والباقي 74.48% يعود للخطأ العشوائي.

انخفاض معامل التحديد يؤكد لنا النتائج المتحصل عليها من اختبار Student الذي رفض معظم المتغيرات المستقلة المعتمدة في النموذج.

ثالثاً: اختبار Fisher

بما أن المعادلة التي تم قبولها بعد إجراء اختبار Student هي المعادلة المعروضة أعلاه، فإننا نخضع هذه المعادلة لاختبار فيشر لمعرفة مدى صحة الشكل الرياضي الذي تأخذه، أي معرفة مدى صحة الشكل الخطي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس.

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية وهذا عند درجة حرية قدرها 16 و 1 وعند مستوى معنوية محدد. ونلاحظ من نتائج التقدير المعروضة في الجدول رقم (4-...) أن قيمة F المحسوبة تبلغ 5.4845 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 5% وذلك لأن قيمة مستوى المعنوية لاختبار F Prob(F-statistic) المقدرة بـ 0.0324 أقل من القيمة الحرجة 0.05.

وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بأن المعلمات المقدرة لا تساوي الصفر وذلك بمستوى ثقة قدرها 95%، وهو ما يؤكد سلامة الشكل الرياضي الخطي لنموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب.

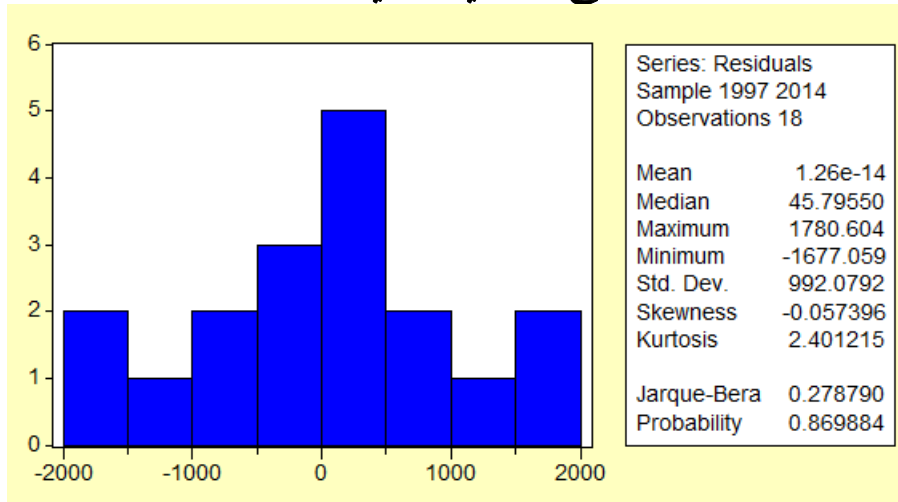
الفرع الثاني: المعايير القياسية

سنقوم في هذه المرحلة بالتأكد فيما إذا كان نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب الذي تم اعتماده بعد إجراء الاختبارات الإحصائية لا يعاني من المشاكل القياسية.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

باستخدام نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب المتحصل عليها عن طريق برمجية Eviews نقوم باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي على النحو الموضح في الشكل رقم (4-12).

شكل رقم (4-12): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لحالة المغرب



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

نلاحظ من خلال المعلومات الواردة في الشكل رقم (4-12) أن قيمة Jarque-Bera المحسوبة هي 0.2787 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 2 والتي تساوي 5.991. وبالتالي نقبل فرض العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. ويؤكد هذه النتيجة مستوى معنوية اختبار Jarque-Bera هي بلغت قيمتها 0.8698 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05.

ثانيا: اختبار وصف النموذج

باستخدام نتائج تقدير نموذج محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب المتحصل عليها عن طريق برمجية Eviews نقوم باختبار وصف النموذج على النحو الموضح في الجدول رقم (4-33).

جدول رقم (4-33): اختبار وصف النموذج لحالة المغرب

Ramsey RESET Test:

F-statistic	0.833143	Probability	0.375803
Log likelihood ratio	0.972993	Probability	0.323935

Test Equation:

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Date: 12/08/15 Time: 17:20

Sample (adjusted): 1997 2014

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	386.2139	373.0426	1.035308	0.3169
D(INF)	-467.5266	190.5303	-2.453818	0.0268
FITTED^2	-0.000772	0.000846	-0.912767	0.3758
R-squared	0.294466	Mean dependent var	181.1111	
Adjusted R-squared	0.200394	S.D. dependent var	1149.607	
S.E. of regression	1027.986	Akaike info criterion	16.85960	
Sum squared resid	15851332	Schwarz criterion	17.00800	
Log likelihood	-148.7364	F-statistic	3.130242	
Durbin-Watson stat	2.969516	Prob(F-statistic)	0.073095	

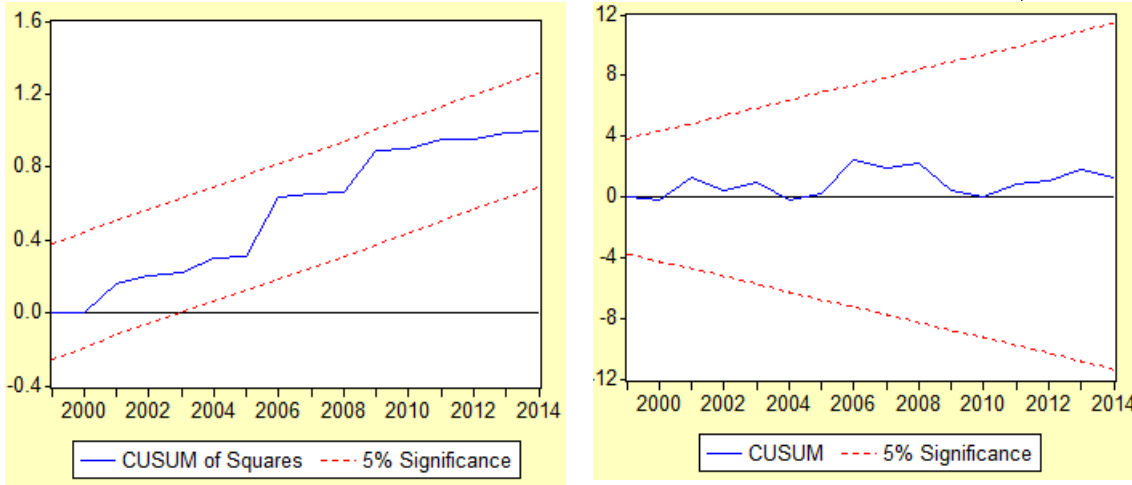
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (4-33) أن قيمة مستوى المعنوية F -statistic تساوي 0.3758 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05. بالتالي تقبل فرض العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد.

ثالثا: اختبار استقرار المعلمات المقدرة

باستخدام برمجية Eviews يمكننا إجراء اختبار استقرار المعلمات المقدرة على نموذج محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب وذلك من خلال الشكل رقم (4-13).

شكل رقم (4-13): اختبار استقرار المعلمات المقدرة لحالة المغرب



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

يظهر لنا الشكل رقم (4-13) تطور إحصائية CUSUM SQ و CUSUM بداية من سنة 2002، ونلاحظ أن هاتان الإحصائيتان قد بقيتا داخل مجال الثقة المحدد بالخطوط المتقطعة. ولهذا فإننا نقبل فرض العدم بأنه يوجد استقرار هيكلي للنموذج المعتمد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب خلال الزمن.

رابعا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

نقوم باختبار Durbin-Watson test على أساس المقارنة بين القيمة الجدولية والحسوبة لهذه الإحصائية كالتالي:

- من الجدول رقم (4-24) نجد أن قيمة Durbin-Watson تساوي 2.9184.
- من جدول توزيع Durbin-Watson نستخرج قيم d_L و d_U ، عند مستوى المعنوية 5%، والتي تساوي كل منها على التوالي 1.158 و 1.391، وهذا لحجم عينة قدرها 18 و 1 معلمة مقدرة.

بما أن قيمة Durbin-Watson تساوي 2.9184 وهي تقع ضمن منطقة القبول. بالتالي نقبل فرض العدم أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج.

سادسا: اختبار عدم ثبات التباين

سوف نقوم باختبار ARCH test لاختبار عدم ثبات تباين البواقي. وباستخدام برمجية Eviews يمكننا حساب إحصائية مضاعف لاغرانج LM انطلاقا من النموذج المعتمد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب على النحو الموضح في الجدول رقم (4-34).

جدول رقم (4-34): اختبار عدم ثبات التباين لحالة المغرب

ARCH Test:

F-statistic	0.057497	Probability	0.813742
Obs*R-squared	0.064915	Probability	0.798890

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 12/08/15 Time: 17:23

Sample (adjusted): 1998 2014

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	924576.5	378600.9	2.442088	0.0275
RESID^2(-1)	0.061283	0.255575	0.239786	0.8137
R-squared	0.003819	Mean dependent var	984171.9	
Adjusted R-squared	-0.062594	S.D. dependent var	1142358.	
S.E. of regression	1177567.	Akaike info criterion	30.90593	
Sum squared resid	2.08E+13	Schwarz criterion	31.00396	
Log likelihood	-260.7004	F-statistic	0.057497	
Durbin-Watson stat	2.025637	Prob(F-statistic)	0.813742	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تبين لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (4-34) أن إحصائية LM تساوي 0.0649 وهي غير معنوية إحصائيا حيث أن مستوى المعنوية لها يساوي 0.7988 وهو أكبر من القيمة الحرجة 0.05. وبهذا فإن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

الفرع الثالث: المعايير الاقتصادية

لقد كشفت النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب أن هناك متغير وحيد وهو معدل التضخم INF، من بين المتغيرات الخمسة عشر المعتمدة في دراستنا قد أثبت النموذج مقدرته على تفسير المتغير التابع المتمثل في التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب، وقد جاءت إشارة متغير معدل التضخم سالبة وهي متوافقة والنظرية الاقتصادية.

المطلب الرابع: مقارنة النتائج

لقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي لأجل معرفة محدثات التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى كل من دول الدراسة للفترة 1996-2014. حيث تم التأكد من استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة ومن ثم تم الحصول على نتائج التقدير

وتقييمها باستخدام مختلف المعايير. وتحليل نتائج عمليات التقدير التي قمنا بها سوف نلخصها في الجدول رقم (4-35).

جدول رقم (4-35): ملخص نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة للفترة 1996-2014

المغرب	تونس	الجزائر
-	-	الطاقة المنتجة ENP
-	-	إجمالي رصيد الدين الخارجي EDS
-	-	إجمالي الناتج المحلي GDP
-	+	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPp
-	-	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة GGFC
-	+	معدل التضخم INF
-	+	تطور القطاع المالي FD
-	-	صافي الضرائب على المنتجات NTP
+	+	معدل التعليم في المرحلة الثانوية SE
+	-	إجمالي الاحتياطات TOR
+	-	عدم الاستقرار السياسي PI
+	-	معدل البطالة UNE

المصدر: من إعداد الطالبة

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (4-35) ما يلي:

- الطاقة المنتجة ENP: هذا المتغير لم يكن ذو معنوية إحصائية إلا في حالة تونس، وقد جاءت إشارته سالبة وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية.

- إجمالي رصيد الدين الخارجي EDS: جاء هذا المتغير بمعنوية إحصائية في حالة الجزائر فقط، وهذا ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخِل إلى الجزائر ينظر بإيجابية إلى التوازنات الاقتصادية الخارجية للجزائر، وذلك لسياسة التسديد المسبق لديونها المنتهجة سنة 2006، ولمنع المؤسسات العمومية من الاستدانة الخارجية منذ سنة 2009. هذه الوضعية جعلت الجزائر من بين أقل الدول النامية على صعيد المديونية الخارجية.

- إجمالي الناتج المحلي GDP: هذا المتغير الذي يقيس أساسا معدل نمو السوق المحلية، لم يكن ذو معنوية إحصائية إلا في حالة تونس، وقد جاءت إشارته سالبة وهي مخالفة للنظرية

الاقتصادية. بالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى كل من دول الدراسة لا يعتمد على معدل نمو السوق المحلية.

- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPp: يقيس هذا المتغير حجم السوق المحلية، وقد جاءت معلمته المقدرة ذات معنوية إحصائية وبإشارة موجبة في حالة الجزائر فقط، وهذا ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد انجذب نحو الجزائر نتيجة ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المتأية أساسا من أسعار المحروقات بداية من الألفية الجديدة. هذه الوضعية أدت إلى زيادات متلاحقة في حجم السوق المحلية وهو ما دفع بالاستثمار الأجنبي المباشر للاستجابة إيجابيا لها عن طريق زيادة تدفقاته إلى الجزائر.

- النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة GGFC: جاءت معلمة هذا المتغير الذي يقيس مستوى النفقات الحكومية سالبة في حالة الجزائر وتونس. هذه الإشارة توافق والنظرية الاقتصادية، حيث أن هذا المتغير يقيس مستوى الموارد التي لم تستقد منها القطاعات الاقتصادية، فالدول التي تعرف نفقات حكومية عالية (نفقات عسكرية، فساد، . . .) تسجل نفور من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الوضعية التي تسجلها كل من الجزائر وتونس.

- معدل التضخم INF: يقيس هذا المتغير فعالية السياسات النقدية المتبعة في الدول المضيفة، وقد جاءت معلمته المقدرة بإشارة سالبة في حالة الجزائر والمغرب، وبإشارة موجبة عكس النظرية الاقتصادية في حالة تونس. بالتالي، لقد انجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى كل من الجزائر والمغرب، نتيجة للاستقرار النقدي الذي يعرفه هذان البلدان.

- تطور القطاع المالي FD: يقيس هذا المتغير مستوى تقدم المعاملات المالية وفعاليتها في الاقتصاد. وقد جاءت إشارة معلمتها موجبة في حالة الجزائر وسالبة عكس النظرية الاقتصادية في حالة تونس. بالتالي نجد اهتمام الاستثمار الأجنبي المباشر بالدخول إلى الجزائر نتيجة توفرها على قطاع مالي يوفر لهم مختلف الخدمات المالية.

- صافي الضرائب على المنتجات NTP: يقيس هذا المتغير مجموع الضرائب على المنتجات التي يدفعها المنتجون فيما له علاقة بإنتاج السلع والخدمات. وقد جاءت معلمته المقدرة معنوية إحصائيا في حالة تونس فقط، وهذا ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس يتأثر سلبيا بمستوى الضرائب على المنتجات.

- معدل التعليم في المرحلة الثانوية SE: جاءت إشارة معلمة هذا المتغير الذي يقيس كفاءة اليد العاملة موجبة في حالة الجزائر وتونس . وهذا ما يدل على أن توفر السوق المحلية في الجزائر وتونس على يد عاملة ماهرة قد جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .
- إجمالي الاحتياطات TOR: جاءت معلمة هذا المتغير الذي يقيس مقدرة البلد على الوفاء بالالتزامات الخارجية للبلد بإشارة موجبة في حالة تونس فقط، وهذا ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس يأخذ في حسابه مستوى احتياطي الصرف لها عند اتخاذ قرار الاستثمار فيها .
- عدم الاستقرار السياسي PI: جاءت معلمة هذا المتغير سالبة في حالة الجزائر فقط، وهذا نتيجة للظروف الاستثنائية التي شهدتها الجزائر نتيجة تردي الأوضاع الأمنية في تسعينات القرن الماضي .
- معدل البطالة UNE: جاءت إشارة معلمة هذا المتغير بإشارة موجبة في حالة تونس فقط . وهو ما يعكس أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من تدفقاته إلى تونس نتيجة لتوفر اليد العاملة .

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة القياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1996-2014، لاحظنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الثلاث لا ترقى إلى مستوى الحوافز المقدمة له. إذ لم تتعدى التدفقات السنوية عتبة 2.8 مليار دولار في الجزائر، 3.3 مليار دولار في تونس و3.6 مليار دولار بالنسبة للمغرب، بينما بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر 25.297 مليار دولار للجزائر، 33.557 مليار دولار لتونس و50.279 مليار دولار بالنسبة للمغرب سنة 2013. والملاحظ على هذه التدفقات هو تميزها بعدم الاستقرار، حيث لا تملك اتجاه عام نحو الزيادة أو النقصان، فتكون مرتفعة في فترة لتتخفض مباشرة في الفترة التي بعدها، كذلك نلاحظ تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الاستخراجية على غرار صناعة المحروقات في الجزائر وتونس، كما نلاحظ أن معظم التدفقات الداخلة لتونس والمغرب كانت بفعل خصصة مؤسسات قائمة.

كما لاحظنا تعدد هذه المحددات واختلافها من دولة لأخرى. فقد أثبتت النتائج أن رصيد الدين الخارجي، إجمالي الدخل المحلي للفرد، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، معدل التضخم، تطور القطاع المالي، معدل التعليم في المرحلة الثانوية، وعدم الاستقرار السياسي تلعب دور هام في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر. أما تونس، فقد كانت المحددات التي تفسر سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها هي: الطاقة المنتجة، إجمالي الدخل المحلي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، معدل التضخم، تطور القطاع المالي، صافي الضرائب على المنتجات، إجمالي الاحتياطات، معدل التعليم في المرحلة الثانوية وأخيرا معدل البطالة. وبخلاف حالتي الجزائر وتونس، لم تتمكن معظم المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة من تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب، حيث أن نتائج التقدير لم تكشف سوى على أن معدل التضخم له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

هذه الملاحظات والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال فحص واقع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر تطرح تساؤل حول الآثار التنموية لهذه التدفقات على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة والتي تشكل محور اهتمام الفصل الخامس من هذه الدراسة.

الفصل الخامس: الآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكبر الأنشطة الاقتصادية التي شهدت جملة من الآراء المتفاوتة نتيجة للدور الممكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو والتنمية الاقتصادية. فوجد أنه بعد أن لاقى رفضاً من أغلب الدول النامية لاستقطابه في ستينات وسبعينات القرن الماضي، انقلبت الوضعية بداية من ثمانينات القرن الماضي، وأصبح هناك تنافس محموم ليس فقط من قبل الدول النامية، ولكن من قبل الدول المتقدمة أيضاً على توفير المزيد من المحفزات في محاولة من كل منهم لزيادة تدفقاته إليهم. وجاء ذلك في قناعة من هذه الدول بالدور الذي يمكن أن يلعبه هذا النوع من الحركات الدولية لرؤوس الأموال في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال دوره في توفير فرص العمالة، نقل التكنولوجيا، تحديث الصناعة المحلية، . . . وكذا لاعتباره مصدراً أكثر استقراراً من مصادر التمويل الخارجي الأخرى.

ولإبراز الآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر، من جانبها النظري والتطبيقي على دول الدراسة، قسمنا هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة
- المبحث الثاني: إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014
- المبحث الثالث: الدراسة القياسية للآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

المبحث الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة

قدمت العديد من الأدبيات والدراسات التطبيقية تحليلات حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية. وكما هو الحال مع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس هناك واحد، بل العديد من النظريات التي ناقشت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر سواء على الدولة المضيفة، أم على الدولة الأم. كذلك جاءت نتائج الدراسات التطبيقية متباينة. ففي حين أن بعض الدراسات ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية على النمو والتنمية في الدول المضيفة، يرى البعض الآخر أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس ضروري و/أو شرط كافي لتحقيق التنمية. عموماً هناك مدخلين رئيسيين لتحليل آثار الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية: الأول، دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو، والثاني، يتعلق بالآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية. وقد سلطت الأدبيات الاقتصادية الضوء على القنوات المختلفة التي يمكن من خلالها أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على النمو والتنمية.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

تشير الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات لتلك العلاقة، إذ يتم أحياناً تناول النمو باعتباره محددًا لتدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي في تلك الدراسات بمثابة متغير خارجي. على حين آخر، تناولت بعض الدراسات معدل النمو كمتغير داخلي، بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع.

وقد تم تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (على سبيل المثال عن طريق نمو الإنتاجية). ومن المتوقع عموماً أن يكون للاستثمار الأجنبي مباشر أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي.

وتعالج نماذج النمو الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من الاستثمار بشكل عام، حيث يعتبر الاستثمار كجزء من إجمالي الناتج المحلي (استهلاك + استثمار + إنفاق + صافي الصادرات)،

بالتالي يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر مباشر على معدل النمو.¹ ولقد برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال نموذج النمو Harrod-Domar، وذلك من خلال كيفية البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، وباستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة.²

وقد تم صياغة أفكار Harrod-Domar في صورة نموذج يظهر أن الناتج يساوي معدل الادخار المحلي نسبة إلى معامل رأس المال (نسبة رأس المال إلى الناتج)، وفق الصيغة التالية:³

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$$

حيث تشير s، k، g و Y إلى معدل الادخار المحلي، معامل رأس المال (capital-output ratio)، معدل النمو والناتج على الترتيب. بالتالي نلاحظ أن معدل النمو يتحدد بمعدل الادخار المحلي الذي يفترض فيه أن يتحول كلياً إلى استثمار طردياً، ومعامل رأس المال الذي يعتبر كمقياس لإنتاجية رأس المال عكسياً.

وحسب افتراضات نموذج Harrod-Domar فإن $s = \Delta K / Y$ ، وعندما نعرف K بأنها: $K = I_d + I_f$ أي أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي زائد الاستثمار الأجنبي. بالتالي يمكن أن نعبر عن معدل النمو الاقتصادي بالصيغة التالية:

$$g = \left(\frac{I_d}{Y} + \frac{I_f}{Y} \right) / k$$

$$g = \frac{s}{k} + \left(\frac{I_f}{Y} \right) / k$$

$$. s = \frac{I_d}{Y} \text{ لأن } s = \frac{I_d}{Y}$$

¹ - Isabel Fath, Op-cit, p 200.

² - جمال محمود عطية، مرجع سبق ذكره، ص 162.

³ - Glenn Firebaugh, Growth effects of foreign and domestic investment, American Journal of Sociology, Vol 98, N° 1, 1992, p 128.

يتضح من هذا النموذج أهمية كل من رأس المال (محلي، أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو. ونظرا لاتسام الادخار بالانخفاض خصوصا في الدول النامية، فإن أهمية رأس المال الأجنبي (مباشر وغير مباشر) تزداد لسد فجوة الادخار-الاستثمار فيها.

ويتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في قيمة مدخراتها المحلية الاختيار فيما بين أربعة بدائل هي:⁴

- البديل الأول: يتمثل في التنازل عن معدل النمو المستهدف، والرضا بالمعدل المنخفض الذي يتحقق عند توازن الادخار والاستثمار المحليين،

- البديل الثاني: يتمثل في قيام حكومات هذه الدول بزيادة مدخراتها المحلية، باستخدام أدواتها المتاحة،

- البديل الثالث: يتمثل في اللجوء إلى الاقتراض المحلي و/أو الخارجي،

- البديل الرابع: يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها، باستخدام مختلف الحوافز، وتوفير المناخ الملائم،... الخ.

ويتسم البديل الأول بعدم المنطقية، أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات، إذ قد يكون لسياسة رفع أسعار الفائدة أثر سلبي على الاستثمار المحلي، بما يؤثر سلبا على الرفاهية. أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين مما يؤثر سلبا على رفاهية الأجيال القادمة.

من هنا، تبرز أهمية البديل الرابع، وهو الاستعانة برأس المال الأجنبي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تغير وجهة نظر الدول لهذا النوع من حركات رؤوس الأموال الدولية لما يتمتع به من مزايا عديدة، وتأثير ذلك على معدل النمو في الدول المضيفة، وبصفة خاصة في ظل تدني معدلات النمو الاقتصادي لدى عدد الدول التي تعاني من نقص في الادخار المحلي.⁵ وفي إطار نموذج Harrod-Domar، فإن دور المدخرات الأجنبية بجميع أنواعها هو زيادة الادخار المحلي ومن ثم زيادة الاستثمار وبالتالي تسريع النمو. بالتالي فقد أشار ضمنا إلى فكرة

⁴ - جمال محمود عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 167-168.

⁵ - Balasubramanyam Vudayagiri N., Salisu M, Sapsford David, Foreign direct investment and growth in EP and IS countries, The Economic Journal, Vol 106, 1996, p 94.

التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. ويقصد بالتكامل هنا، هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز زيادة الاستثمار المحلي ولا يكون مشط له.⁶

ولقد أشار Romer سنة 1993، إلى أن العقبة الرئيسية التي تواجهها الدول النامية في محاولتها للحاق بركب الدول المتقدمة تعتبر الفجوة في المعرفة. وقد اقترح عليها واحدة من أهم السياسات التي يكون تنفيذها بسهولة وهو إعطاء حوافز للشركات متعددة الجنسيات لسد هذه الفجوة، والسماح لهم بتحقيق الربح عن طريق تحقيق ذلك.⁷

وقد حاولت العديد من الدراسات التطبيقية تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي. فقد استخدم Borensztein et al سنة 1998 نموذج للنمو الداخلي، حيث اعتمد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى 69 دولة نامية خلال الفترة 1970-1990. وقد أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا، ويساهم في معدل النمو بنسبة أكبر من مساهمة الاستثمار المحلي. على الرغم من ذلك، فإن إنتاجية أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر لا تحصل إلا إذا كان البلد المضيف يملك حد أدنى من مخزون رأس المال البشري. بالتالي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تعزيز معدلات النمو فقط عندما تكون قدرة استيعابية متاحة من التكنولوجيات المتقدمة في البلد المضيف.⁸

وبحثت دراسة Iiu و Li سنة 2005، ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال بيانات Panel لـ 84 دولة خلال الفترة 1970-1999. وقد أثبتت النتائج وجود علاقة ذات معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو بداية من منتصف ثمانينات القرن الماضي. فالاستثمار الأجنبي المباشر يزيد بصورة مباشرة معدلات النمو الاقتصادي في حد ذاتها، ويحفز أيضا النمو بصورة غير مباشرة من خلال تفاعله مع رأس

⁶ - Glenn Firebaugh, Op-cit, p 114.

⁷ - Paul Romer, Idea gaps and object gaps in economic development, Journal of Monetary Economics, Vol 32, p 548

⁸ - Eduardo Borensztein, Jose De Gregorio, Jong-Wha Lee, How does foreign direct investment affect economic growth, Journal of International Economics, Vol 45, 1998, p 115.

المال البشري. في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل فجوة تكنولوجية يكون له تأثير سلبي كبير على النمو.⁹

كما أكدت دراسة Balasubramanyam et al سنة 1996، ضمن إطار جديد لنظرية النمو، والدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو في البلدان النامية التي تتميز باختلاف السياسات التجارية، وذلك باستخدام بيانات مقطعية لعينة من 46 بلد نامي. على أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث تعزيز النمو الاقتصادي، يكون أقوى في تلك البلدان التي تتميز بانفتاح تجاري.¹⁰

كما أكدت دراسة Adams و Opoku سنة 2015، باستخدام عينة تشمل 22 دولة جنوب الصحراء للفترة 1980-2011، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر واللوائح التنظيمية (مجموع اللوائح التي تنظم سوق الائتمان، الأنظمة التجارية وأنظمة سوق العمل) لا يكون لها تأثير ملحوظ ومستقل على النمو، ولكن لتفاعلها أثر إيجابي كبير عليه. وهذا يعني أن تأثير نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يتم تحفيزه في وجود أنظمة فعالة وعالية الجودة. ولذلك يتعين على الدول النامية اتخاذ التدابير لتعزيز اللوائح من أجل تحقيق الفوائد المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر.¹¹

ولاكتشاف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، استخدم Albulescu عينة تضم 13 دولة من وسط وشرق أوروبا خلال الفترة 2005-2013. وباستخدام نماذج النمو الداخلي، أثبتت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر على معدلات النمو طويلة المدى.¹²

دراسة أخرى لـ Delgado et al سنة 2014، اقترحت نموذج Semiparametric بناءً على أدلة من عدم تجانس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو، وذلك باستخدام عينة من 60 دولة (خارج OCDE) للفترة 1985-2002.

⁹ - Xiaoying Li, Xiaming Liu, Foreign direct investment and economic growth: an increasingly endogenous relationship, World Development, Vol 33, N° 3, p 393.

¹⁰ - Balasubramanyam Vudayagiri N., et al, Op-cit, p 92.

¹¹ - Samuel Adams, Eric Evans Osei Opoku, Foreign direct investment, regulations and growth in sub-Saharan Africa Foreign direct investment, regulations and growth in sub-Saharan Africa, Economic Analysis and Policy, Vol 47, 2015, p 48.

¹² - Claudiu Tiberiu Albulescu, Do foreign direct and portfolio investments affect long-term economic growth in central and eastern europe? Procedia Economics and Finance, Vol 23, 2015, p 507.

حيث أثبتت النتائج أن للفساد دور كبير غير خطي في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو، ويمكن للدول النامية التي لها عوائد ضئيلة أو منخفضة من الاستثمار الأجنبي المباشر أن تستفيد بشكل كبير منه في حالة الحد من الفساد.¹³

وقد بحثت دراسة Lensink و Hermes سنة 2003، تطور النظام المالي في الدول المضيفة باعتباره شرط مسبق وهام ليكون هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو. حيث أن النظام المالي الأكثر تطوراً يساهم بشكل إيجابي في عملية نشر التكنولوجيا المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وقد كشفت النتائج أن من بين 67 دولة شملتها الدراسة توجد 37 دولة لديها نظام مالي متطور بما فيه الكفاية من أجل السماح للاستثمار الأجنبي المباشر بأن يؤثر بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي. معظم هذه الدول في أمريكا اللاتينية وآسيا.¹⁴

كذلك أكدت دراسة Kottaridi و Stengos سنة 2010، باستخدام عينة من 46 دولة نامية للفترة 1970-2004، معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مع وجود عتبة دخل تكون عندها هذه العلاقة متوفرة، وهو ما يدل على أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لا يكون موجب ومعنوي إلا إذا كانت الدولة المضيفة تملك حد أدنى من مستوى الدخل. أيضاً أثبتت النتائج وجود علاقة غير خطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو.¹⁵

إن معدلات النمو المتسارعة للاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تعكس بالضرورة نتائج إيجابية على الاقتصاد المحلي، فقد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض الادخار والاستثمار المحليين بسبب المنافسة مع الشركات متعددة الجنسية، وفشلها في إعادة استثمار أرباحها داخل البلد المضيف، وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما يحد من إمكانية توسيع الشركات المحلية لإنتاجها ولا سيما التي تخصص في إنتاج

¹³ - Michael S. Delgado, Nadine McCloud, Subal C. Kumbhakar, A generalized empirical model of corruption, foreign direct investment, and growth, Journal of Macroeconomics, Vol 42, p 2014, p 298 .

¹⁴ - Niels Hermes, Robert Lensink, Foreign direct investment, financial development and economic growth, The Journal of Development Studies, Vol 40, N° 1, 2003, p 142.

¹⁵ - Constantina Kottaridi, Thanasis Stengos, Foreign direct investment, human capital and non-linearities in economic growth, Journal of Macroeconomics, Vol 32, 2010, p 858.

السلع الوسيطة، حيث تقوم الشركات المستثمرة باستيراد هذه السلع ومستلزمات الإنتاج من الشركة الأم في بلد المنشأ.¹⁶

فقد أكدت دراسات أخرى مثل دراسة Levine و Carkovic سنة 2005، باستخدام بيانات Panel لـ 72 دولة خلال الفترة 1960-1995، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.¹⁷ كما أثبتت دراسة Wang سنة 2009، باستخدام عينة من 23 دولة آسيوية للفترة 1987-1997، أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في القطاعات غير الثانوية (التصنيع) لا يؤثر على النمو.¹⁸ كذلك أثبتت دراسة Hein سنة 1992، باستخدام عينة من 41 دولة نامية للفترة 1973-1982، أنه لا يوجد أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.¹⁹

دراسة Weinhold و Nair-Reichert سنة 2001، حول السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو باستخدام عينة من 24 دولة نامية للفترة 1971-1995، أثبتت أنه لا توجد أي علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.²⁰ في نفس السياق، أثبتت دراسة Lean سنة 2008، أنه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الصناعي في ماليزيا خلال الفترة 1980-2005.²¹

¹⁶ - سعد محمود الكواز، تدفقات الاستثمار الأجنبي وآثارها في اقتصاديات الأقطار النامية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27، العدد 78،

جامعة الموصل، 2005، ص 91.

17 - Maria Carkovic, Rose Levine, Does Foreign direct investment accelerate economic growth?, in Theodore H. Moran, Edward M. Graham, Magnus Blomström, Does foreign direct investment promote development?, Peterson Institute, USA, 2005, p 219.

¹⁸ - Miao Wang, Manufacturing FDI and economic growth: Evidence from Asian economies, Applied Economics, Vol 41, N° 8, 2009, p 991.

¹⁹ - Simeon Hein, Trade strategy and the dependency hypothesis: a comparison of policy, foreign investment, and economic growth in Latin America and east Asia, Economic Development and Cultural Change, Vol 40, N° 3, 1992, p 505.

²⁰ - Usha Nair-Reichert, Diana Weinhold, Causality tests for cross-country Panels: A new look at FDI and economic growth in developing countries, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol 63, N° 2, p 153.

²¹ - Hooi Hooi Lean, The impact of foreign direct investment on the growth of the manufacturing sector in Malaysia, International Applied Economics and Management Letters Vol 1, N° 1, 2008, p 44.

كخلاصة لما تم عرضه، حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، نجد أن هذه العلاقة لا تخلو من الغموض في كثير من الأحيان. علاوة على ذلك، نجد أن فكرة توفر حد عتبة في اقتصاديات الدول المضيفة قد غلبت على نتائج هذه الدراسات، بحيث أكدت معظمها على ضرورة توفر حد أدنى من الخصائص (مستوى تعليم، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، تقدم تكنولوجي، تطور القطاع المالي،...) لكي تكون هناك استفادة من الأثر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم. على وجه الخصوص، يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر كل من رأس المال والتكنولوجيا التي تفتقر إليها البلدان النامية. ولذلك، هناك قناتين رئيسيتين يمكن من خلالها أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على التنمية، تتمثل القناة الأولى في توفير رأس المال لبناء قدرات إنتاجية التي تفتقر إليها الدول النامية، وتتمثل القناة الثانية في توفير التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة الإدارية التي من شأنها أن تساعد على زيادة كفاءة أو إنتاجية الاستثمار.

وقد أكدت عدة دراسات تطبيقية على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإنتاجية. فدراسة Djankov و Hoekman سنة 2000، أكدت على أن هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات المستفيدة، وذلك باستخدام بيانات من الشركات التشيكية خلال الفترة 1992-1995. كذلك تؤكد النتائج أن هذا الأثر يبقى موجب على الرغم من ميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار في الشركات التي لها مستوى أولي للإنتاجية أعلى من المتوسط. ملاحظة مهمة أخرى توصلت إليها الدراسة، وهي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون له تأثير غير مباشر سلبي على الشركات التي لم تتلقى تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر.²²

في دراسة Ng سنة 2006، تم إجراء فحص للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية في ثمانية اقتصاديات من شرق آسيا (الصين، هونغ كونغ، اندونيسيا، ماليزيا، جمهورية كوريا، سنغافورة، تايوان وتايلاند). وتم استخدام اختبار السببية لـ Granger لمعرفة إذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسبب نمو الإنتاجية. وأظهرت النتائج أن دولتين فقط

²² - Simeon Djankov and Bernard Hoekman, foreign investment and productivity growth in czech enterprises, the world bank economic review, Vol 14, N°1, p 49.

(سنغافورة وتايوان) تكشفان على وجود سببية باتجاه واحد بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج. كذلك هناك أدلة كافية على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسبب التغير التقني أو تغيير في الكفاءة في الاقتصاديات التي شملتها الدراسة.²³ أما Zhang سنة 2002، باستخدام بيانات محافظات الصين خلال الفترة 1984-1994، وجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإنتاجية في جميع المناطق في الصين، مما يشير إلى أن التغيرات في كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى تغير في الإنتاجية، والعكس. وقد أثبتت النتائج كذلك أن تنمية رأس المال البشري أصبحت ذات أهمية متزايدة لنمو إنتاجية العمل، والاستثمار الأجنبي المباشر لديه آثار معينة على إنتاجية العمل ولكن ليست قوية جدا وكبيرة. هكذا، فإن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التقدم التكنولوجي في الصين من خلال نقل التكنولوجيا لا تزال غير ملحوظة، والعديد من المناطق في الصين لا تزال تواجه عدم الكفاءة.²⁴

ولتقدير الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر والواردات، استخدم Keller وYeaple سنة 2009، بيانات 1115 شركة صناعية أمريكية للفترة 1987-1996. وتشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى مكاسب ضخمة في إنتاجية الشركات المحلية. حجم الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر مهم اقتصاديا، وهو ما يمثل حوالي 14٪ من نمو الإنتاجية في الشركات الأمريكية بين عامي 1987-1996. الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر قوية بشكل خاص في قطاعات التكنولوجيا العالية، في حين أنها غائبة إلى حد كبير في قطاعات التكنولوجيا المنخفضة.²⁵ وباستخدام بيانات 4600 شركة صناعية في المملكة المتحدة لتحليل الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية خلال الفترة 1992-1999، أثبت Girma et

²³ - Thiam Hee Ng, Foreign direct investment and productivity: Evidence from the East Asian Economies, Staff Working Paper, UNIDO, N° 3, 2006, p 19.

²⁴ - Zhaoyong Zhang, productivity and economic growth: An empirical assessment of the contribution of FDI to the Chinese economy, Journal of Economic Development, Vol 27, N° 2, p 81.

²⁵ - Wolfgang Keller & Stephen R. Yeaple, Multinational enterprises, international trade, and productivity growth: firm-level evidence from the United States, The Review of Economics and Statistics, Vol 91, N° 4, 2009, p 821.

al سنة 2004، أن هناك آثار غير مباشرة على الإنتاجية من المؤسسات متعددة الجنسيات المتوجهة نحو السوق المحلي.²⁶

وفي دراسة Javorcik سنة 2004، استنادا إلى بيانات الشركات الصناعية في ليتوانيا خلال الفترة 1996-2000، أكدت النتائج من خلال أدلة ثابتة على وجود آثار غير مباشرة على الإنتاجية للمؤسسات التي تلقت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تشير النتائج إلى أن هذه الآثار غير المباشرة تكون فقط في الشركات ذات الملكية المحلية والمشاريع المشتركة، ولا تكون في الشركات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.²⁷ وتكشف دراسة Newman et al سنة 2015، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية للشركات المحلية للبلد المضيف. وتم الاعتماد على مسح لأكثر من 4000 شركة تصنيع في فيتنام. وتظهر نتائج الدراسة أن هناك مكاسب للإنتاجية بين الشركات الأجنبية والمحلية، ويشمل هذا دليل على زيادة الإنتاجية من خلال الروابط الأمامية للشركات المحلية التي تتلقى مساهمات من شركات مملوكة للأجانب.²⁸

وقد وجدت دراسات أخرى أنه لا يكون هناك تأثير معنوي أو كبير للاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية. حيث أشارت نتائج دراسة Barbosa و Eiriz سنة 2009، باستخدام بيانات شركات الصناعة التحويلية في البرتغال خلال الفترة 1994-1999، إلى أنه في حالة وجود شركات أجنبية في نفس الصناعة (آثار غير مباشرة أفقية) وكذا وجود روابط بين الشركات الأجنبية ومورديها المحليين أو عملائها (آثار غير مباشرة عمودية)، لا يؤثر بشكل كبير على إنتاجية الشركات. علاوة على ذلك، كشفت النتائج على عدم وجود فروق في الآثار غير المباشرة (أفقية أو عمودية) على الإنتاجية مرتبطة بخصائص الشركة.²⁹

²⁶ - Sourafel Girma, Holger Görg, Mauro Pisu, The role of exports and foreign linkages for FDI productivity spillovers, University of Nottingham, Leverhulme Centre for Research on Globalisation and Economic Policy, 2004, p 22, retrieved July25, 2015, from: www.nottingham.ac.uk/economics/leverhulme/seminars/pdf/mauro_pisu.pdf

²⁷ - Beata S. Javorcik, Does foreign direct investment increase the productivity of domestic firms? in search of spillovers through backward linkages, The American Economic Review, Vol 94, N° 3, 2004, p 605.

²⁸ - Carol Newman, John Rand, Theodore Talbot, Finn tarp, technology transfers , foreign investment and productivity spillovers, European Economic Review, Vol 76, 2015, p 168.

²⁹ - Natalia Barbosa, Vasco Eiriz, Linking corporate productivity to foreign direct investment: An empirical assessment, International Business Review, Vol 18, 2009, p 1.

كذلك أكدت دراسة Aitken و Harrison سنة 1999، باستخدام بيانات عن الصناعات في فنزويلا، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابيا مع الإنتاجية في المؤسسات الصغيرة فقط. كما أكدت الدراسة أن هناك آثار غير مباشرة سلبية على الإنتاجية للمشاريع المشتركة على الشركات المملوكة محليا.³⁰

محمل الدراسات التطبيقية قد كشفت وجود علاقة إيجابية إلى حد كبير بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية، على الرغم من وجود بعض الدراسات التي شككت في هذه العلاقة، أو على الأقل عدم تعميمها على مختلف القطاعات أو الاقتصاديات.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي
يمكن تعريف التكنولوجيا بصفة عامة ومختصرة بأنها "فن وعلم أصول الصناعة"، وذلك بما تحويه وتتطلبه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة. والتكنولوجيا باعتبارها فن وعلم تحتوي من حيث المنشأ على شقين، الشق الأول فطري أو وراثي، أما الشق الثاني فهو مكتسب عن طريق التعلم أو التقليد أو البحث.³¹

ويمكن من خلال التقدم التكنولوجي استخدام نفس كميات عناصر الإنتاج للوصول إلى كمية أكبر من الإنتاج، أو استخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج للوصول إلى نفس الكمية من الإنتاج، أو اكتشاف أو إنتاج منتجات جديدة في الاقتصاد الوطني، بالشكل الذي يؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي. ويصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر استخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج، والناجحة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات متعددة الجنسيات.³² وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات ذات المستوى التكنولوجي بشروط ميسرة، مما يتيح للشركات المحلية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وحتى إذا توقف تدفق رأس المال الأجنبي أو تغيرت اتجاهاته فإن نقل التكنولوجيا وأثرها على الاقتصاديات المضيفة سيستمر.³³

³⁰ - Aitken, Brian J., Ann E. Harrison, Do domestic firms benefit from direct foreign investment? Evidence from Venezuela, American Economic Review, vol 89 N° 3, p 605.

³¹ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 149.

³² - جمال محمود عطية، مرجع سبق ذكره، ص 162.

³³ - عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 55.

وقد أشار Ghura سنة 1997، إلى أن نموذج Romer للنمو يعد التغير التكنولوجي بمثابة متغير داخلي، وأن زيادة رأس المال الخاص (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد ككل، وبالتالي مزيد من النمو الاقتصادي.³⁴

وهناك عدة قنوات يمكن للتكنولوجيا أن تنتقل من خلالها إلى الدول المضيفة، وتمثل أهم تلك القنوات في نقلها عن طريق الاستيراد، نقل حقوق الملكية مثل عقود التراخيص، الترتيبات التعاونية بين الشركات الأجنبية والمحلية والاستثمار الأجنبي المباشر.³⁵ ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم قناة لنقل التكنولوجيا للدول المضيفة للأسباب التالية:³⁶

- قد لا تكون التكنولوجيا الجديدة متاحة تجارياً، نتيجة رفض الشركات المبتكرة بيع هذه التكنولوجيا عن طريق التراخيص. كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر تطوراً من التكنولوجيا المباعة عن طريق التراخيص،
- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية. تعتبر هذه المنافسة ضرورية لشيوع وانتشار التكنولوجيا، وبصفة خاصة في ظل حماية الشركات المحلية من منافسة الواردات،
- يقدم الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً من تدريب اليد العاملة، والتي لا يمكن أن تتحقق أو تتوفر في الشركات المحلية أو عن طريق شراء تكنولوجيات من الخارج.

من هنا يمكن من خلال إنشاء فروع للشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة أن يتم نقل التكنولوجيا الحديثة عن طريق:³⁷

- قيام الشركات المحلية بتقليد منتجات الشركات متعددة الجنسيات،

³⁴ - Dhaneshwer Ghura, Private investment and endogenous growth: Evidence from Cameroon. IMF Working Paper , N° 165, 1997, p 5.

³⁵ - Simeon Djankov, Bernard Hoekman, Op-cit, pp 50-51.

³⁶ - Mona Haddad, Ann Harison, Are there positive spillovers from direct foreign investment?: Evidence from panel data for Morocco, Journal of Development Economies, Vol 42, 1997, p 52.

³⁷ - Magnus Blomström, Ari Kokko, The impact of foreign investment on host countries:

A review of the empirical evidence, World Bank Policy Research Working Paper N° 1745, pp 7-9.

- آثار المحاكاة، وتحث هذه الآثار عن طريق انتقال اليد العاملة من الشركات متعددة الجنسية في الدولة المضيفة إلى الشركات المحلية. هذه اليد العاملة التي حظيت بقدر كبير من التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الشركات متعددة الجنسيات،

- المنافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات متعددة الجنسيات، فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الحديثة، هذه المنافسة تشجع الشركات المحلية على البحث عن كل ما هو جديد من الابتكارات والاختراعات وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من أجل خلق تكنولوجيا ذاتية.

وقد كرست الكثير من الأدبيات والدراسات التطبيقية للقضايا المتصلة بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية للبلد المضيف. نقطة الانطلاق لهذه الأعمال هو أن الشركات متعددة الجنسيات لديها إنتاجية أعلى مقارنة بالشركات المحلية، وأيضاً لديهم تكنولوجيات أكثر تقدماً. من خلال الاستثمار في الخارج، تنقل الشركات متعددة الجنسيات لفروعها التابعة التقنيات الحديثة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المنتجات وعمليات الإنتاج والتسويق والمعرفة الإدارية المتضمنة في عمليات البحوث والتطوير.

وقد تطرقت بعض نماذج النظريات النيوكلاسيكية للتجارة إلى مسألة نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان على رأسها النظريات التي ترى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج عن المنافسة غير الكاملة والمزايا الاحتكارية، والتي أكدت في معظمها على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى نقل المهارات الإدارية إلى فروعها.

أولى هذه الأعمال كانت مساهمات MacDougal سنة 1960، في نموذج النيوكلاسيكي للتجارة، حيث أظهر أن البلدان المضيفة يمكن أن تستفيد من خلال توسيع إنتاجها، ومن خلال العوامل الخارجية الإيجابية المتعلقة بنشر التكنولوجيا. بالمثل، أكد Streeten سنة 1969، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في استضافة ورعاية التكنولوجيا. ووفقاً لنموذج المنافسة غير الكاملة لـ Caves سنة 1971، فإن تمايز المنتجات يرجع إلى المزايا الاحتكارية، وزيادة رفاهية الدولة المضيفة يكون من خلال الآثار غير المباشرة على الإنتاجية مثل المهارات الجديدة، تقنيات الإنتاج والتسويق. وقد أكد Buckley

و Casson سنة 1976، على أن المعرفة والمهارات هي مصدر عدم كمال الأسواق، والسبب في اختيار الشركات لتدويل الإنتاج.³⁸

وقد قامت نظريات النمو الداخلي بتجديد نظريات النمو وذلك من خلال إدماج رأس المال البشري بواسطة Lucas سنة 1988، ومن خلال إدماج التكنولوجيا وجهود الابتكار بواسطة Romer سنة 1990. وقد تم تحديد هذين المحددين كمحركين رئيسيين للنمو. على ضوء هذه النظريات، تطورت الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بتراكم المعرفة والقدرة الاستيعابية للتكنولوجيا. وأصبح مصطلح القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا وارد في مختلف الأعمال ذات الصلة.

وقد عرف Cohen و Lenvinthal سنة 1989، القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا بأنها "القدرة على تحديد واستيعاب واستغلال المعرفة التي تنشرها البيئة".³⁹ وتقوم الشركات المحلية باستيعاب التكنولوجيا من خلال قدرتها على التكيف وتعديل المعرفة التي تنشرها الشركات متعددة الجنسيات حسب خصائص البلد المضيف. وفي سياق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن نقل التكنولوجيا يعتمد على القدرة الاستيعابية، والتي تركز أساساً على القدرة على التعلم. التكنولوجيا التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات يمكن نشرها للشركات المحلية من خلال أساليب التعلم المختلفة، والتي تمكنهم من تحسين عملية الإنتاج، بدءاً من التعلم عن طريق التجربة، وبعد ذلك التعلم عن طريق الملاحظة.

طريقة أخرى للتعلم ذكرها Wang و Blomström سنة 1992، وهي الهندسة العكسية (التعلم عن طريق الاستخدام)، هي وسيلة فعالة لنشر التكنولوجيا. وغالباً ما تبدأ عملية نقل التكنولوجيا مع عمليات التجميع أو التكنولوجيات ذات القيمة المضافة المنخفضة. في هذه الحالة، مصدر للتكنولوجيا في كثير من الأحيان لا يزال السلبي، والأمر متروك للمتلقى لبذل جهود للتعلم.

عموماً، من المسلم به أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية هو مصدر كبير للتقنيات الحديثة وخطوة ضرورية لنقلها. مع ذلك، فإنه لا يزال من الصعب ضمان

³⁸ - Isabel Faeth, Op-cit, p 217.

³⁹ - Cohen and Levinthal, Absorptive capacity: A new perspective on learning and innovation, Administrative Science Quarterly, Vol 35, 1989, N° 1, p 569.

نشر منهجي للتكنولوجيا لصالح الشركات المحلية. فعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينقل المعرفة بشكل محدد، ينبغي على الدول المضيفة أن تطور معارفها بشكل داخلي.

وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توفرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من آثار العوائد الموجبة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل:⁴⁰

- وجود بنية تكنولوجية متقدمة في الدولة المضيفة، وهذا ما يتطلب زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير بما يسمح بتطبيق Know-How،

- توفر رأس مال بشري قادر على استيعاب وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب.

وقد أجريت في هذا الإطار العديد من الدراسات التطبيقية. دراسة Elvisa سنة 2004، باستخدام عينة مكونة من 8000 شركة مستوطنة في 5 دول في أوروبا الشرقية (التشيك، بولندا، المجر، بلغاريا ورومانيا) للفترة 1993-1999، أكدت على وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية الشركات التي عرفت تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود أثر سلبي على إنتاجية الشركات المملوكة محليا. هذه الدراسة تؤكد الفرضية القائلة بأن التكنولوجيا تنقل دوليا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، ولكن هذه التكنولوجيا لا تنتشر منها إلى الشركات المحلية.⁴¹

كما حاول Damigan سنة 2003، باستخدام بيانات 8000 شركة لأكثر من 10 اقتصاديات انتقالية، الكشف عن القنوات المختلفة لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر ذلك على إنتاجية الشركات المحلية. وقد تم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي (داخل الصناعة)، والاستثمار الأجنبي المباشر العمودي (بين الصناعات). وقد دلت النتائج على وجود تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية الشركات المحلية.⁴² وفي دراسة Bitzer و Kerekes سنة 2008، استنادا إلى بيانات القطاع الصناعي لـ 17 دولة

⁴⁰ - Brian Aitken, Gordon H. Hanson, Ann E. Harrison, Spillovers, foreign investment, and export behavior, Journal of International Economics, Vol 43, 1997, p 105.

⁴¹ - Torlak, Elvisa, Foreign direct investment, technology transfer, and productivity growth in transition countries: Empirical evidence from Panel data, CeGE Discussion Paper, N° 26, 2004, p 18.

⁴² - Jože P. Damijan, Mark Knell, Boris Majcen, Technology transfer through FDI in Top-10 transition countries: How important are direct effects, horizontal and vertical spillovers?, William Davidson Working Paper, N 549, 2003, p 1.

من OCDE، تم دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة محتملة لنشر المعرفة. وقد أثبتت النتائج أن البلدان المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر تستفيد بشكل كبير من الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل المعرفة.⁴³

بصفة عامة، نظراً للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، تلجأ الدول النامية بصفة خاصة لتشجيع تدفقاته إليها.

المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

تحليل الآثار المترتبة لنشاطات الشركات متعددة الجنسيات على العمل في البلد المضيف حسب Mucchielli سنة 1998، يمكن أن يفهم من خلال تقدير الوضعية على العمالة فيما إن لم يوجد هناك فروع للشركات متعددة الجنسيات. هذا التحليل يعتبر معقد بسبب غموض آثار الشركات متعددة الجنسيات على العمالة الوطنية المباشرة وغير المباشرة، الإيجابية والسلبية. يعتمد هذا التأثير أيضاً على طريقة الإنشاء (في مجالات جديدة، اقتناء أو شراكة) في قطاع قليل أو كثيفة العمالة، ودرجة المنافسة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، ودرجة انفتاح البلاد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.⁴⁴

ويمكن تصنيف الآثار المترتبة على دخول الشركات متعددة الجنسيات على العمالية إلى نوعين رئيسيين: آثار مباشرة وآثار غير مباشرة وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات التالية:⁴⁵

- إن وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقة تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص عمالة جديدة،

- إن الشركات متعددة الجنسيات سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا ما سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة. مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن زيادة عوائد الدولة

⁴³ - Jürgen Bitzer, Monika Kerekes, Does foreign direct investment transfer technology across borders? New evidence, Economics Letters, Vol 100, 2008, p 355.

⁴⁴ - Fatima boualam, Op-cit, 185.

⁴⁵ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-176.

سوف يمكنها من إنشاء مشروعات استثمارية جديدة، وهذا ما سترتب عنه خلق فرص عمالة جديدة،

- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية، نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة، سواء كانت أساسية أو مساعدة، أو قد يؤدي وجودها إلى عدم ثبات العمالة الموسمية،

- ارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بنظيرتها المحلية، قد يؤدي إلى هروب العمالة والكوادر المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية،

- إنشاء مشروعات التصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة،

- توسع الشركات متعددة الجنسيات في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي -مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة- إلى خلق فرص عمل جديدة في،

- إن نجاح الحكومات المضيفة في اختيار التكنولوجيا المناسبة سوف يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها .

وهناك اتجاهين متعارضين بشأن الآثار الجانبية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في البلدان المضيفة، بعض يروج لمزاياها، والبعض الآخر يدين .

فيما يتعلق بالاتجاه الأول، اهتمت عدة دراسات تجريبية بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة. دراسة Mickiewicz سنة 2000، حللت دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل والحفاظ عليها، فظلا عن دورها في تغيير هيكل العمالة في دول أوروبا الوسطى (التشيك، المجر، سلوفاكيا وأستونيا) وذلك استنادا إلى الحقائق التي لوحظت خلال الفترة الانتقالية لهذا الاقتصاديات. وقد أكدت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على خلق فرص عمل ويحافظ عليها، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا وليس بديلا في توفير فرص العمل والحفاظ عليها. كما بينت النتائج أن الاختلافات الموجودة في التوزيع القطاعي للعمالة يرتبط بقيمة نصيب الفرد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، وهو ما يؤكد على أن تنوع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مؤسسات مختلفة داخلية) هو أكثر ملائمة للاقتصاد المضيف، حيث يوجد احتمال أكبر لتنوع وتزايد الآثار غير المباشرة ونقل

الخبرات والمهارات. من هذا المنطلق، يؤكد الباحثون على أنه في حال كانت الدولة غير قادرة على تعظيم حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل واضعي السياسات، فإنه يجب عليها أن تركز أكثر على جذب مختلف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر⁴⁶.

واختبرت دراسة Williams سنة 2003، الرأي الذي مفاده أن الأثر الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الاقتصاد المضيف سوف يختلف وفقا لطريقة الدخول التي اختارتها الشركات المتعددة الجنسيات، نوع الفرع وجنسية الشركة الأم التي أنشئت فرع في الاقتصاد المضيف. وتم جمع بيانات من الشركات التابعة للشركات المملوكة للأجانب في المملكة المتحدة. تؤيد نتائج الدراسة الرأي القائل بأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر يكون متباين حسب طريقة دخول والجنسية ونوع فرع. على وجه التحديد، الشركات التي دخلت عن طريق الاستثمار في مجالات جديدة خلقت آثارا إيجابية على العمالة مقارنة مع تلك التي دخلت عن طريق الاندماج أو الاستحواذ حيث كانت آثارها سلبية نسبيا. هناك بعض الأدلة أيضا على أن ملكية الشركة لها تأثير على العمالة. وأخيرا، فروع الشركات التي تقدم قيمة مضافة أكبر لها أثر إيجابي أكبر على العمالة.⁴⁷

على نقيض الدراسات السابقة، تبحث دراسة Silaghi و Jude سنة 2015، دور الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل محدد للعمالة باستخدام نموذج ديناميكي للطلب على اليد العاملة باستخدام عينة Panel لـ 20 دولة من أوروبا الوسطى والشرقية للفترة 1995-2012. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى ظاهرة التدمير الخلاق. إدخال تقنيات إنتاج لتوفير العمالة يؤدي إلى تأثير سلبي أولي على العمالة، في حين أن التكامل الرأسي التدريجي لفروع الشركات الأجنبية في الاقتصاد المحلي توجه في نهاية المطاف نحو أثر إيجابي على المدى الطويل. ومع ذلك، لوحظت هذه الظاهرة فقط في دول الاتحاد الأوروبي. مما يضيف دعما جزئيا إلى المخاوف من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحل محل الوظائف. ومع ذلك، فإن الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر كعامل محدد للعمالة متواضعة بالمقارنة مع إعادة الهيكلة الاقتصادية ونمو الناتج. أخيرا، تظهر نتائج الدراسة

⁴⁶ - Tomasz Mickiewicz, Slavo Radosevic, Urmas Varblane, the value of diversity: Foreign direct investment and employment in central Europe during economic recovery, University of Tartu, Faculty of Economics and Business Administration Working Paper Series 2, 2000, pp 3-4.

⁴⁷ - David Williams, Explaining employment changes in foreign manufacturing investment in the UK, International Business Review, Vol 12, 2003, p 479.

أدلة على وجود تحيز للمهارات الإنتاجية لصالح الفروع الخارجية، كما أن رأس المال البشري يقدم مساهمة إيجابية لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في العمل.⁴⁸

من ناحية أخرى، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة توزيع الدخل في البلدان النامية عن طريق استخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة كثيفة رأس المال وعماله ماهرة، وهذه الإعادة في توزيع الدخل تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل من الموظفين والعمال المهرة المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخل منخفض، وما يزيد الأمور سوءاً هو زيادة أعداد الشركات الأجنبية كثيفة رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية كثيفة العمل وهذا يعني تزايد معدلات البطالة وحرمان عدد كبير من المواطنين من الحصول على مستوى دخل مستقر.⁴⁹

كما يتحدد المؤشر الحقيقي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف في الدول المضيفة بالدخل المتحقق من عناصر الإنتاج الوطنية (أي القيمة المضافة المتحققة) وبذلك فدخل الشركات متعددة الجنسية المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل أي فائدة حقيقية للبلد المضيف إلا الجزء المنفق منه في داخل البلد، كما أن لجوء الشركات الأجنبية إلى استيراد جزء كبير من مدخلاتها في العملية الإنتاجية من الشركة الأصلية أو من الخارج، عندئذ تنخفض مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وتصبح أرقام مبيعاتها مؤشر مضلل لتقدير مساهمتها في الاقتصاد الوطني.⁵⁰

مما سبق لاحظنا التناقض في نتائج الدراسات حول البعد الوظيفي للاستثمارات الأجنبية فمن جهة تشير بعضها إلى قيام تلك الشركات بدور هام في توظيف الأيدي العاملة عن طريق انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان المضيفة، بالإضافة إلى فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية وزيادة مستوى الإنتاجية في المجتمع وزيادة دخول أصحاب الميل الحدي المرتفع للادخار والاستثمار، ومن جهة أخرى يشكك البعض في قدرة هذه الشركات بسبب تركيزها على الصناعات والأنشطة التي تعتمد

⁴⁸ - Cristina Jude, Monica Ioana Pop Silaghi, Employment effects of foreign direct investment: New evidence from Central and Eastern European countries Original Research Article , International Economics, In Press, 2015, p1.

⁴⁹ - هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 297 .

⁵⁰ - هيل عجمي جميل، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد

8، العدد 28، جامعة بغداد، 2001، ص 54 .

على أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال واستخدامها لأنواع محددة من العمال واتجاهاً لزيادة مستوى الأجور مما يجعل استخدام الآلة أفضل من العمالة. إن نتائج وآثار الشركات متعددة الجنسية في العمالة تعتمد على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها والمستوى الفني للأيدي العاملة في البلدان المضيفة.⁵¹

المطلب الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الرأسمال البشري

تحتاج البلدان النامية في سبيل تحقيق تنميتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال آثاره المختلفة على اقتصادياتها. وقد أثبتت عدة دراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الدور الحاسم الذي يلعبه رأس المال البشري في هذه الآلية. فقد أكدت نظريات النمو الحديثة على أن رأس المال البشري يعتبر محرك أساسي للنمو، تلاها في ذلك عديد الدراسات النظرية والتجريبية التي بحثت في دور الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير رأس المال البشري، أغلب هذه الدراسات على غرار Markusen سنة 1995، Kinoshita سنة 1998 و Sjöholm سنة 1999 تؤكد على أن التغير التكنولوجي الذي قدمته الشركات متعددة الجنسيات قد سبب آثار التقليد والتعلم في القطاع الصناعي.

ويؤكد Kokko و Blomström سنة 2003، على الأهمية النسبية للشركات متعددة الجنسيات في التعليم. بالنسبة لهما، حتى إذا كان دور الشركات متعددة الجنسيات هامشي جداً على التعليم الابتدائي والثانوي، فإن الطلب على العمالة الماهرة من قبل هذه الشركات يمكن أن يشجع الحكومات على زيادة الاستثمار في التعليم العالي.⁵²

وهناك المزيد من الروابط المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتعليم العالي. فبصرف النظر عن تقديم المنح الدراسية ورعاية التعليم الرسمي للأفراد المستخدمين في البلد المضيف أو في أي مكان آخر، الشركات متعددة الجنسيات هي أيضاً نشطة في دعم تطوير الجامعات والمؤسسات ذات الصلة بعدة طرق.

⁵¹ - زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد 1، جامعة الشلف، 2004، ص 138.

⁵² - Blomström, Magnus & Ari K, Human capital and inward FDI, Working Paper, CEPR6WP, Stockholm, Sweden, 2003, p 12.

ويؤكد UNCTAD سنة 1994، على أن طلب الشركات متعددة الجنسيات لخريجي الجامعات ذوي التدريب العالي يجعلهم يقدمون عدة أشكال من الدعم المالي، وخاصة لكليات إدارة الأعمال، وتقديم المساعدة والمشورة من خلال عضوية المجالس الاستشارية ولجان مراجعة المناهج الدراسية.⁵³ وقد قدم UNCTAD سنة 1999، بعض الأمثلة حيث في تايلاندا يتم تشغيل برامج التدريب المختلفة بالاشتراك مع غرفة التجارة الدولية (منها الشركات المتعددة الجنسيات هي أحد أعضائها البارزين) والحكومة التايلاندية. في ماليزيا، تم إنشاء العديد من مراكز تنمية المهارات بشكل مشترك من قبل الحكومة، والأعمال التجارية المحلية، والشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية. أول هذه المراكز هو The Penang Skills Development Centre، وقد نال الإشادة على نطاق واسع لنجاحه في تنمية المهارات.⁵⁴

وحسب OECD سنة 2002، فإن وجود الشركات متعددة الجنسيات في بلد مضيف يكون عنصرا رئيسيا في تنمية المهارات خصوصا أن بعض المعارف من المستحيل أن تنقل عن طريق التعليم النظري. الواقع أن المهارات المكتسبة من خلال العمل في شركة أجنبية يمكن أن تتخذ شكل غير قابل للقياس، فمن الواضح أن هناك جانب من المعرفة الضمنية، وهذا يعني، أنه من الصعب تقنينها وتطويرها، بالتالي فإن أفضل طريقة اكتسابها هي عن طريق الممارسة.⁵⁵

كذلك يؤكد Ritchie سنة 2001، من خلال دراسة الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في نقل المعرفة وتكوين رأس المال البشري في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر (حالة جنوب شرق آسيا)، أن هناك أدلة تدعم فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تعزز المهارات. وتخلص الورقة إلى أن الدولة يجب أن تشكل شراكات مع الشركات متعددة الجنسيات من أجل تحقيق أقصى قدر من تكوين رأس المال البشري في الاقتصاد ككل.⁵⁶

⁵³ - UNCTAD, 1994, Op-cit, p 218

⁵⁴ - UNCTAD, 1999, Op-cit, p 274.

⁵⁵ - OECD, Foreign direct investment for development: Maximising benefits, minimizing costs, OECD publishing, Paris, 2002, p 143.

⁵⁶ - Bryan K. Ritchie, Foreign direct investment and intellectual capital formation in Asia, OECD Development Centre Working Paper N° 194, 2001, p 8.

وفي دراسة لـ Steensma و Reiter سنة 2010، لفهم الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية. تم استخدام عينة تشمل 49 دولة نامية خلال الفترة 1980-2005. وقد أثبتت النتائج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر بشكل إيجابي في تحسين التنمية البشرية. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين التنمية البشرية هي أيضا أكثر إيجابية بقوة عندما يكون الفساد منخفض.⁵⁷

يمكن تلخيص الآراء السابقة، حسب Kokko و Blomström سنة 2001، بأن البلدان التي تتمتع بشكل جيد نسبيا برأس المال بشري لديها القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال التكنولوجيا المكثفة، والتي يمكن أن تساعد على زيادة تأهيل اليد العاملة المحلية. ومع ذلك، في البلدان التي تكون فيها الظروف الأولية غير مواتية للشركات متعددة الجنسيات، سوف تجعلها تميل إلى استخدام تقنيات بسيطة التي تساهم بشكل هامشي في التعلم وتنمية المؤهلات المحلية.⁵⁸

المطلب السادس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

هناك تيار واسع من الأدبيات الاقتصادية التي تعتبر أمرا بديهيا فكرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشجع فقط عن طريق آثاره المباشرة، خاصة على العمالة والنمو، ولكن أيضا عن طريق عوامل خارجية إيجابية على اقتصاديات البلدان المضيفة، من خلال نشر المعرفة للشركات المحلية. وتشير هذه التطورات على المدى طويل الأجل، على أن رأس المال البشري والمعرفة التنظيمية والتكنولوجية يمكن أن تحسن وتولد المزيد من القدرة التنافسية للصناعة المحلية.

فعلى عكس تدفقات رؤوس الأموال الدولية الأخرى، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أهمية للدول المضيفة وخصوصا النامية منها، فالاستثمار الأجنبي المباشر يقود حركة نقل الأفكار والمعرفة العلمية والتكنولوجية، ويساعد على تحسين مناخ الأعمال. فوجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى عروض أكثر تنوع في السوق المحلية، كما أنها تجبر الشركات المحلية على التحديث.

⁵⁷ - Sandra L. Reiter, Kevin Steensma, Human development and foreign direct investment in developing countries: the influence of FDI policy and corruption, World Development Vol 38, N° 12, 2010, p 1678.

⁵⁸ - Magnus Blomström, Ari Kokko, FDI and human capital: A research agenda, OECD Development Centre, Technical Meeting, 13-14 December 2001, Paris, p 16.

ويمكن تساؤل جوهري في ما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، ويتمثل فيما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر مشبط أم محفز على الاستثمار المحلي، وبصيغة أخرى، هل توجد علاقة تكاملية أم تبادلية بين المتغيرين؟ ويشير UNCTAD سنة 2001، إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يتجلى من خلال عدة قنوات مثل: زيادة المنافسة والكفاءة، تحويل تقنيات مراقبة الجودة للموردين وقناة المعرفة. كذلك يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تدفع الشركات المحلية لتحسين إدارتها أو اعتماد تقنيات تسويق حديثة في السوق المحلي أو العالمي.⁵⁹

وهناك قناة أخرى تؤثر على درجتي الإحلال والتكامل وتنشأ من فكرة Schumpeter في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمار الابتكاري، والذي يعني فناء الابتكارات عن طريق الإحلال. إذ يلاحظ أن معظم أصول الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيات متقدمة، مهارات إدارية، قنوات لتسويق المنتجات دولياً، خصائص جودة وعلامات تجارية. فإذا كان الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يتسم باستخدام تكنولوجيا قديمة أو تقليدية، فهنا لن تصمد الكثير من الشركات المحلية القائمة أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات. مما يترتب عليه خروج الكثير من تلك الشركات من حلبة الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، وهنا يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ذو أثر إحلالي.⁶⁰

وقد أكدت دراسة Borensztein et al سنة 1998، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على الاستثمار المحلي.⁶¹ وهي نفس النتيجة التي توصل إليها De soysa وOneal سنة 1999، باستخدام دول العالم ومن ثم الدول النامية خلال الفترة 1980-1991. كما يؤكدون على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أكثر إنتاجية من الاستثمار المحلي.⁶²

⁵⁹ - UNCTAD, 2001, Op-cit, pp 140-152.

⁶⁰ - جمال محمود عطية، مرجع سبق ذكره، ص 148.

⁶¹ - Borensztein et al, op-cit, p 115.

⁶² - Indra De Soysa, John R. Oneal, Boon or bane? Reassessing the productivity of foreign direct investment, American Sociological Review, Vol 64, N° 5, 1999, p 766.

كذلك اهتم Agosin و Mayer سنة 2000، بدراسة ما إن كان هناك أثر تكاملي أو إحلالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1996. حيث قاما في البداية بتجزئة الفترة المدروسة إلى فترتين جزئيتين 1976-1985 و 1986-1996. وقد أكدت النتائج أن الأثر التكاملي أو التبادلي قد اختلف من منطقة لأخرى، وخلال نفس المنطقة من فترة لأخرى. على سبيل المثال، لم تجد الدراسة أثر تكاملي أو تبادلي في إفريقيا خلال الفترة 1970-1996، على الرغم من وجود أثر تكاملي أو تبادلي خلال الفترتين الجزئيتين. أما في آسيا، فيوجد هناك أثر تكاملي خلال جميع الفترات السابقة. على العكس من ذلك، كان هناك أثر إحلالي في أمريكا اللاتينية خلال جميع الفترات.⁶³

ومن خلال بيانات Panel لدول أوروبا الوسطى والشرقية (التشيك، المجر، بولونيا وسلوفاكيا) خلال الفترة 1993-2012، أشارت دراسة Szkorupová سنة 2015، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزاحم الاستثمار المحلي (أثر إحلالي). وهناك عدة تفسيرات لهذه النتيجة، فالاستثمار الأجنبي المباشر بعد عملية انتقال هذه الاقتصاديات كان متجه نحو الخصوصية، عن طريق اكتساب المستثمرين الأجانب لحصص في شركات إستراتيجية وصناعات إستراتيجية (الاتصالات، الغاز، الصناعات التحويلية وغيرها). هذه الشركات زاحمت الاستثمار المحلي. حيث أن الشركات المحلية غير قادرة على القيام بالأعمال التجارية على نحو فعال، وتكون الشركات متعددة الجنسيات تنافسية. وهناك سبب آخر هو سياسة الحكومات الوطنية التي عملت على تعزيز أعمال المستثمرين الأجانب. من جهة أخرى، الشركات المحلية لا تفي بالمعايير العالمية لجودة الإمدادات، بالتالي الموردون من البلدان المضيفة ليسوا جذابين للتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات.⁶⁴

كخلاصة لما تم عرضه في هذا الإطار، يبدو أكثر واقعية افتراض أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يمكن أن يتم على مرحلتين (أ) لها تأثير سلبي أولي، دخول الشركات متعددة الجنسيات التي، بسبب مزاياها التنافسية، تحصد على حصتها في

⁶³ - Manuel R. Agosin, Ricardo Mayer, Foreign investment in developing countries does it crowd in domestic investment?, UNCTAD Discussion Paper, N° 146, 2000, pp

⁶⁴ - Zuzana Szkorupová, Relationship between foreign direct investment and domestic investment in selected countries of Central and Eastern Europe, Procedia Economics and Finance, Vol 23, 2015, pp 1021-1022.

السوق على حساب الشركات المحلية. (ب) تأثير أكثر إيجابية على المدى الطويل على الشركات المحلية التي تستفيد من العوامل الخارجية المرتبطة مع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، من خلال نشر المعرفة.

المطلب السابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية

هناك عدة أسباب تفسر اندماج البلدان في التجارة الدولية لتعزيز تنميتها، حيث تسعى جميع البلدان إلى تحسين قدرتها التنافسية التصديرية. فعمليات التصدير بخاصة، تسهم في جلب تدفقات نقدية بالعملة الصعبة التي تساهم في تمويل عمليات الاستيراد. بالتالي، فإن الصادرات التي تؤمنها الشركات متعددة الجنسيات، تمثل فرصة لهذه الدول لتحسين وضع تجارتها الخارجية، حيث أن النشاط الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات هو دمج الأسواق الدولية.

الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على معدل النمو الاقتصادي من خلال قناة التجارة الدولية في الدول المضيفة. فبالرغم من أنه يوجد اختلاف جوهري بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، إلا أن هناك آثار عديدة متداخلة بينهما، مثال ذلك: تأثيرهما بعدة متغيرات متشابهة، فحجم السوق والقرب من مناطق التبادل تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية معا وفي نفس الوقت. كذلك، نجد أن اللوائح والسياسات الحكومية والتنظيمات تؤثر عليهما بشكل كبير، فمدى انفتاح التجارة الخارجية في الدولة المضيفة يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جنبا إلى جنب مع زيادة تعاملات الدولة مع العالم الخارجي. بالمثل، قد يؤدي وجود حواجز حكومية على التجارة الخارجية إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للتغلب على هذه القيود.

ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تكون مصاحبة لدخول الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة. إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوبا بموارد تتسم بعدم المنافسة التجارية، مثل التكنولوجيا، Know-How، العمالة الماهرة، إمكانيات الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية والعلامات التجارية المختلفة.⁶⁵

⁶⁵ - UNCTAD, international investment agreements, multinational framework on investment, New York and Geneva, 2000, p 2.

في هذا السياق، درس Aitken et al سنة 1997، حالة السلوك التصديري مع وجود شركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد المضيف، وذلك باستخدام 2104 شركة صناعية في المكسيك كحالة دراسية خلال الفترة 1986-1990. وقد أثبتت النتائج على أن هناك آثار غير مباشرة لدخول الشركات متعددة الجنسيات على الشركات المحلية، وتمثل أهم هذه الآثار في التعلم وإقامة روابط تجارية. بالتالي، وجود الشركات متعددة الجنسيات في السوق المحلية لا يحفز المنافسة فحسب، بل يشجع أيضا الشركات المحلية على التصدير وتحسين كفاءتها.⁶⁶

وقد أظهرت دراسة Rhee و Belot سنة 1990، من خلال دراسة عدة حالات، دور الحوافز الذي تلعبه صادرات المستثمرين الأجانب، التي تساهم في نشأة صناعات تصديرية في بعض البلدان النامية. على سبيل المثال، صناعة الألبسة في بنغلادش تعتبر المصدر الأول للنقد الأجنبي فيها، والتي نشأت وتطورت من خلال وجود المستثمرون الكوريين الذين قاموا بإنشاء مئات المشاريع الصغيرة الموجهة للتصدير. هيمنة الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات على صادرات صناعة الإلكترونيات في بعض البلدان الآسيوية في أواخر سبعينات القرن الماضي، تشير أيضا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قادرا على إطلاق هذه الصناعة في المنطقة مع النجاح الذي تعرفه الآن.⁶⁷

وقد أوضح Thomsen سنة 1999، بالتطبيق على دول ASEAN، أن خبرتها في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الإيجابي على زيادة صادراتها، الأمر الذي أدى إلى إحداث نمو اقتصادي في تلك الدول. إذ لوحظ تضاعف صادرات الدول الأربع (اندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين وتايلاند) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 1982، مع وجود اختلافات سنوية ضئيلة في الأجل الطويل. كذلك تزايدت الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري. بالتالي تظهر الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات. إذ تزايدت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية ثمانينات القرن الماضي من 30.5% إلى 39.7% في ثلاث سنوات. فعلى سبيل المثال، أصبحت تايلاند تاسع دولة في العالم في تصدير أجهزة

⁶⁶ - Brian Aitken, et al, Op-Cit, p 128.

⁶⁷ - Yung W. Rhee, Therese Belot, Export catalysts in Low-Income countries: A review of eleven success stories, World Bank Discussion Papers, N° 72, 1990, p 3.

الكمبيوتر نهاية تسعينات القرن العشرين بفضل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها.⁶⁸

كذلك تشير دراسة Anwar و Nguyen سنة 2011، إلى أن وجود شركات أجنبية في بلد يمكن أن يفيد الشركات المحلية من خلال تشكيل روابط بين الشركات. ويمكن لهذه الروابط أن تتخذ أشكالاً مختلفة. وباستخدام بيانات على مستوى شركات قطاع الصناعات التحويلية في فيتنام، تناولت هذه الدراسة تأثير الروابط الأفقية والرأسية (إلى الوراء وإلى الأمام) بين الشركات المحلية والأجنبية على (أ) قرار الشركات المحلية فيما يخص التصدير و(ب) حصة الصادرات للشركات المحلية. وتبين النتائج أن وجود الشركات الأجنبية في فيتنام، من خلال الروابط الأفقية والأمامية، يؤثر تأثيراً كبيراً على قرار الشركات المحلية على التصدير، فضلاً عن حصة صادراتها.⁶⁹

وسعت دراسة Rahmaddi و Ichihashi سنة 2012، إلى إلقاء الضوء على وجود صلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في قطاعات الصناعة التحويلية في اندونيسيا. وذلك باستخدام بيانات مفصلة لقطاعات التصنيع مصنفة حسب كثافة عنصر العمل من عام 1990 إلى عام 2008. وذلك للتمكن من اختبار فيما إذا كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً أو مكملًا على أداء الصادرات القطاعية. وقد وجدت الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زادت بشكل ملحوظ صادرات الصناعة التحويلية. ومن المثير للاهتمام، أن هذا التأثير على التصدير هو أقوى في الصناعات كثيفة رأس المال المادي ورأس المال البشري الماهر والقطاعات كثيفة التكنولوجيا، دون وجود أي دليل ملموس على وجود تأثير في الصناعات كثيفة العمالة غير الماهرة، والقطاعات كثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية والتي تملك فيها اندونيسيا الميزة النسبية.⁷⁰

نتائج دراسة Rahmaddi و Ichihashi سنة 2012، تؤكد نتائج الدراسة التي قام بها UNCTAD سنة 1999، وذلك باستخدام عينة من 33 دولة سنة 1995،

⁶⁸ - Stephen Thomsen, Southeast Asia: The role of foreign direct investment policies in development, Working Papers on International Investment, OECD, pp 25-26.

⁶⁹ - Sajid Anwar, LanPhi Nguyen, Foreign direct investment and export spillovers: Evidence from Vietnam, International Business Review, Vol 20, 2011, p 177.

⁷⁰ - Rudy Rahmaddi, Masaru Ichihashi, The impact of foreign direct investment on host country exports: Sector based evidence from Indonesian manufacturing, IDEC DP2 Series 2-10, Hiroshima University, IDEC, 2012, pp 26-27.

وقد قسمت الدراسة الصادرات حسب كثافة التكنولوجيا المستخدمة في صناعتها. وقد أثبت نموذج الانحدار أن هناك أثر موجب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات بحيث: (أ) زيادة في نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% تؤدي إلى زيادة بـ 0.45% من الصادرات الصناعية الإجمالية للبلد، (ب) مرونة الصادرات ترتفع إلى 0.78 بالنسبة للصادرات الصناعية كثيفة التكنولوجيا. هذه النتائج تؤكد كذلك على أهمية الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات.⁷¹

المطلب الثامن: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

من المهم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة حقيقية وكظاهرة مالية. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر ضخم من لرؤوس الأموال الدولية، ويتم تشجيعه من أجل التأقلم مع نقص المدخرات الوطنية، وعجز العمليات الجارية ومساوئ استخدام مصادر أخرى للتمويل الدولي التي تولد ديون. ويستند أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على آثار إيجابية وسلبية.

وتعكس الآثار الإيجابية التدفقات المحتملة، وتنمية الصادرات وتقليل الواردات المعوضة عن طريق إنتاج الشركة التابعة. كما تعتبر الآثار السلبية مختلفة، التي يمكن أن تنجم عن نزيف محتمل في الموارد الائتمانية المحلية في الحالات التي يتم فيها تمويل الشركة في السوق المحلي، أو إعادة الأرباح، ودفع الرسوم والعوائد والأرباح، كذلك النمو في الواردات إذا كان العرض المحلي لا يغطي جميع احتياجات الشركة التابعة. أخيراً، فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على حجم ومستوى التنمية في البلدان المضيفة، والذي يحدد الآفاق المستقبلية للشركة.

المبحث الثاني: إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

لقد اعتمدت عدة تحليلات تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة على اعتباره مورد مهم للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إسهاماته على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وخصوصاً تلك التي لا تمتلك فيها هذه الدول وكل الدول النامية ميزة فيها على غرار التكنولوجيا والمعرفة. وعلى الرغم من اختلاف مقاربات هذه التحليلات، وتنوع وتداخل

⁷¹ - UNCTAD, 1999, Op-cit, pp 246-274.

نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، إلا أنها تتفق على أن هذا النوع من تدفقات رؤوس الأموال الدولية قد أحدث تغييرا في بنية اقتصادياتها .
ويتركز تحليلنا في هذا المبحث حول إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة .

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في السنوات الأخيرة بعد الانفتاح، يسمح فقط بإعطاء صورة جزئية عن تأثير الاستثمار الأجنبي على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كالعمالة والتمويل ونقل التكنولوجيا وهيكل الصادرات . ومع ذلك، تحليل هذه الاتجاهات يوفر بعض المؤشرات على وجود احتمال تحسن في هذه المجالات .

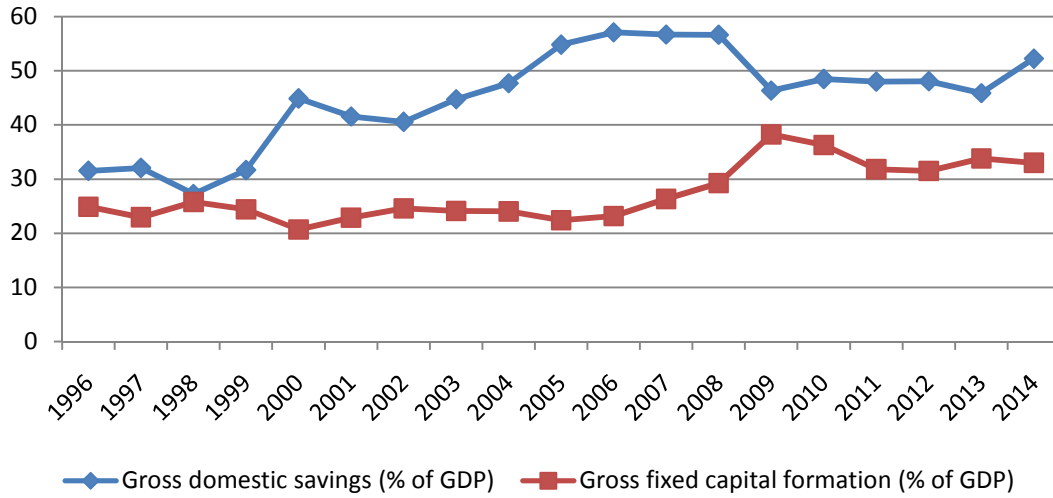
الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

يرى رواد المدرسة الحديثة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد موارد الدولة من النقد الأجنبي . فهذه الشركات بما تملكه من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق المال العالمية تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا .⁷²

ومنذ انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر، ظل معدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار المحلي) نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي مستقر تقريبا خلال الفترة 1996-2007 -حول 25%-، لتشهد هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2008، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2009 لتبلغ 38.23%، بعد ذلك انخفضت ولكنها بقيت فوق عتبة 30% . في نفس الفترة، نلاحظ زيادة في معدل الادخار نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، ليشهد أعلى نسبة بين سنتي 2005-2008 حيث كان في حدود 56%، وعلى الرغم من انخفاضه بعد سنة 2009 إلا أن نسبته تبقى مرتفعة متجاوزة عتبة 45% . وهذا ما يدل على توفر الاقتصاد الجزائري على موارد مالية كافية لتمويل الاستثمار خلال الفترة 1996-2014 .

⁷² - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 145 .

شكل رقم (5-1): تطور معدل الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة 1996-2014



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: data.worldbank.org

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت التي يظهرها الجدول رقم (5-1) ظلت منخفضة للغاية حتى سنة 2000، وهي نفس الوضعية التي شهدتها الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتشهد سنتي 2001 و2002 ارتفاعا لهذه النسبة حيث قدرت بـ 8.861% و 7.636% على الترتيب، متجاوزة بذلك النسبة المسجلة في الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتعود هذه النسبة للانخفاض بعد سنة 2003، حيث كان متوسط هذه النسبة خلال الفترة 2003-2014 مقدر بـ 4.386%، وهي نسبة أقل من النسبة التي شهدتها الدول العربية التي وصلت فيها إلى 24.989% سنة 2006، وكذا دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي بلغت 24.975% خلال نفس السنة. أما متوسط النسبة بين سنتي 2003-2014 للدول العربية فقد بلغ 15.412% وبلغ 14.578% لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

جدول رقم (5-1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للجزائر خلال الفترة 1996-2013

السنوات	استثمار أجنبي مباشر	الجزائر	الدول العربية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
1996	270	2,312	4,392	3,347
1997	260	2,351	5,259	3,946
1998	606,6	4,889	3,996	3,130
1999	291,6	2,458	3,366	2,583
2000	280,1	2,472	4,427	3,589
2001	1107,9	8,861	6,938	6,518
2002	1065	7,636	5,161	5,707
2003	638	3,903	10,127	8,832
2004	882	4,304	13,514	11,515
2005	1145	4,960	20,521	18,914
2006	1887,6	6,963	24,989	24,975
2007	1742,9	4,905	22,133	22,038
2008	2632,1	5,266	20,508	19,380
2009	2746,4	5,235	18,407	16,259
2010	2301	3,934	13,771	12,505
2011	2581	4,074	8,578	9,212
2012	1499	2,328	9,137	9,079
2013	1691	2,380	7,854	7,650

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: unctadstat.unctad.org/en

ويعود انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر بعد سنة 2003، على الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة تعد مقارنة لنظيرتها في الدول العربية أو دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى حجم اقتصاد كل دولة. حيث أن الجزائر أطلقت منذ سنة 2005، مشاريع خماسية ضخمة للإنعاش الاقتصادي، تقدر قيمها بمئات ملايين الدولارات، وهذا ما انعكس على زيادة قيمة الاستثمار العمومي الذي يتجلى في زيادة التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت. بالتالي، فإن انخفاض قيمة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر بعد سنة 2003، يعود لارتفاع قيمة التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر مقارنة بدول المقارنة.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تنمية قدرات الشركات المحلية من خلال مختلف آثاره غير المباشرة، فبالرغم من أنه قد تكون له أحيانا آثار أولية مزاحمة، إلا أن العديد من الدراسات التطبيقية أكدت على أن له آثار تحفيزية على المدى الطويل.

وبالرجوع إلى البيانات المعروضة في الجدول رقم (5-1)، نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت كانت ضئيلة. بالتالي فإنه من الصعب علينا أن نوضح مسألة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي*، خصوصا ما تعلق بالآثار غير المباشرة. فكما أشرنا في الفرع السابق، فقد قامت الجزائر باستثمارات عمومية ضخمة مولت عن طريق عائداتها النفطية. هذه الوضعية تصعب ملاحظة مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر، حيث أن الملاحظة الأولية للبيانات، تنفي أن يكون لهذا الاستثمار أثر مزاحم للاستثمار المحلي، وما يؤكد هذه الملاحظة، هو أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 كان أكبر من قيمته سنة 2001 بضعفين ونصف تقريبا، إلا أن نسبة مساهمته في إجمالي تكوين رأس المال كانت أقل حيث بلغت سنة 2009 نسبة 5.235% مقابل نسبة 8.861% سنة 2001.

إن الاعتماد على القيمة السنوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في محاولة لإبراز مساهمتها على الاستثمار المحلي لا تقدم لنا نتائج ملموسة وواقعية للأسباب المذكورة سافا. ومما لا شك فيه أن للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال فترة الدراسة أثر على الاستثمار المحلي، على غرار مختلف دول العالم. يبقى لنا أن نحدد كيفية تقييم هذه المساهمة في ظل شح أو لنقل انعدام البيانات التي تسمح بتحديد ها. ومن الأمثلة التي يمكن أن ندرجها لتدعيم فرضية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر تحفيزي على الاستثمار المحلي ما يلي:

- استثمار قطاع الصناعة بأغلبية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت في قطاع المحروقات الذي يتطلب إمكانيات تكنولوجية متطورة لعمليات البحث والاستكشاف، وتكون هذه التقنيات غالبا غير متوفرة محليا، وهي مجالات لا يزاحم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار المحلي. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في

* نقصد بالاستثمار المحلي في هذه الدراسة قيمة التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت مطروح منها التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر. لكننا نشير إلى أن قيمة التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لا تشمل قيمة الأرباح المعاد استثمارها من طرف المستثمرين الأجانب المقيمين، وهذا نتيجة لغياب هذه الإحصاءات في الجزائر.

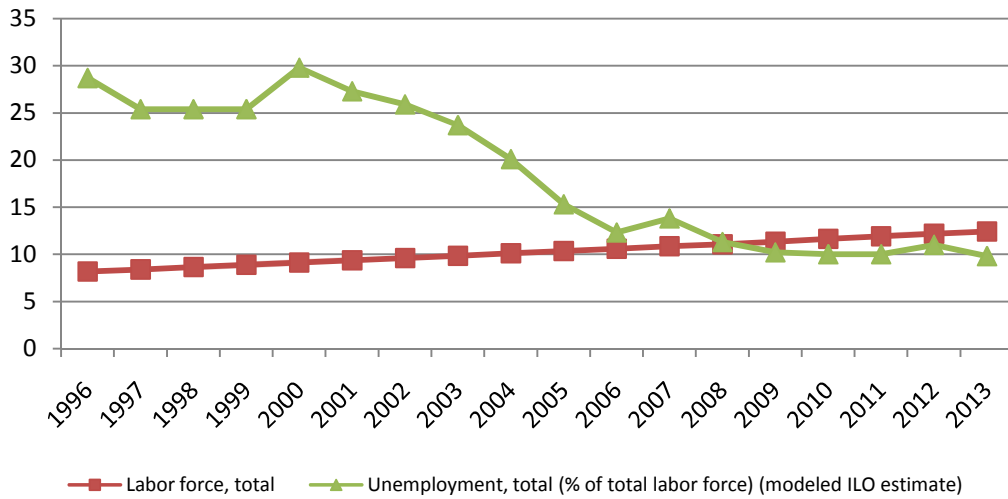
قطاع الصناعة (الحديد والصلب، الاسمنت، الأدوية، السيارات، ...) ينشئ روابط خلفية من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية والخدمات المساعدة مثل النقل والمواصلات، وروابط أمامية من خلال توسيع شبكة منتجاتها،

- الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة الاتصالات: أدت هذه الاستثمارات إلى تطور كبير في هذه الصناعة حيث انتقل عدد المشتركين من حوالي 50 ألف سنة 2000 ليلعب أكثر من 37 مليون مشترك سنة 2014، وهذا ما يتطلب من المستثمرين الأجانب القيام باستثمارات إضافية وكذا روابط أمامية عديدة لتلبية احتياجات المشتركين لمختلف الخدمات.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة

تعتبر البطالة تهميشا اجتماعيا وظاهرة مرضية في الاقتصاديات الوطنية، ويرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاطلة عن العمل. ولا تتحقق معدلات النمو إلا بتكامل المدخرات المحلية مع رؤوس الأموال الأجنبية للوصول إلى التمويل اللازم للمشاريع التي توفر مناصب عمل للأيدي العاملة المحلية.⁷³ ولإظهار مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر ندرج أولا الشكل رقم (2-5).

الشكل رقم (2-5): تطور القوى العاملة* ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1996-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: data.worldbank.org

⁷³ - عبد الكريم كاي، مرجع سبق ذكره، ص 314.

* يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 15 عاما فأكثر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصاديا: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة. ويشمل ذلك كلا من العاملين والعاطلين عن العمل. وتشمل القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة، والعاطلين عن العمل، والباحثين عن العمل لأول مرة، ولكن يستثنى منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر للآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي.

يظهر لنا الشكل رقم (5-2) تطور القوى العاملة ومعدل البطالة في الجزائر، ونلاحظ أن حجم القوة العاملة في الجزائر قد ازداد من 8.645 مليون سنة 1996، ليلعب 12.431 مليون سنة 2013. وهو ما يمثل زيادة سنوية تقارب 235 ألف. هذه الزيادة في حجم القوى العاملة قابلها معدل بطالة كبير في الجزائر نهاية تسعينات القرن الماضي نتيجة للظروف الاستثنائية التي عرفت الجزائر في التسعينات، غير أنه بداية من سنة 2001، بدأ هذا المعدل بالانخفاض سنة بعد أخرى ليلعب أدنى قيمة في سنة 2013 والتي تقدر بـ 9.8%.

ويبين لنا الجدول رقم (5-2) عدد مناصب العمل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2001، حيث تم توفير 6070 منصب عمل سنة 1996 و6378 منصب عمل سنة 1997، لتتخف عروض العمل من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر سنتي 1998 و1999 حيث فاقا 5900 منصب عمل، لترتفع هذه العروض سنة 2000 بنسبة كبيرة وتبلغ 11969 منصب عمل، وتعود للانخفاض بشكل كبير سنة 2001، أين بلغت 4609 منصب عمل. هذه البيانات تؤكد على المساهمة الضعيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل خلال هذه الفترة.

جدول (5-2): مناصب العمل الموفرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2001-1996

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مناصب العمل	6070	6378	5902	5957	11696	4609

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمارات المعلنة، جانفي 2002.

ويظهر لنا الجدول رقم (5-3) تطور عدد مناصب العمل المنشأة من قبل الاستثمار المحلي ومن قبل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002-2014.

جدول رقم (5-3): عروض العمل من قبل الاستثمار في الجزائر للفترة 2002-2014

	2013	2014	2002-2014
الاستثمار المحلي	131861	132784	848302
الاستثمار الأجنبي المباشر	17082	18175	113879
الإجمالي	148943	150959	962181

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: www.andi.dz

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-5) أن عدد مناصب العمل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ 113879 منصب عمل خلال الفترة 2002-2014 أي بمتوسط سنوي قدره 8760 منصب عمل مقابل 848302 منصب عمل وفرها الاستثمار المحلي خلال نفس الفترة وهو ما يمثل نسبة 11.83%.

بمقارنة المتوسط السنوي الذي وفره الاستثمار الأجنبي المباشر من مناصب العمل الذي بلغ 8760 خلال الفترة 2002-2014، مع المتوسط السنوي لزيادة القوى العاملة في الجزائر والذي يبلغ 216373. نلاحظ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل وبالتالي التخفيض من البطالة تقدر سنويا بنسبة 4% مقارنة بمساهمة الاستثمار المحلي التي قدرت بـ 30.15%. غير أنه من الجدير بالذكر أن مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة لا تقتصر فقط على عدد مناصب العمل التي توفرها الشركات الأجنبية في فروعها مباشرة، بل لديها مساهمة كبيرة في عديد الأنشطة التي تتمحور حول الروابط الخلفية والأمامية التي تنشأ هذه الشركات.

الفرع الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار متداخلة على التجارة الخارجية، وذلك من خلال تأثيره على صادرات وواردات الدولة المضيفة. ونعرض في الجدول رقم (4-5) تطور الميزان التجاري للجزائر للفترة 2003-2013.

الفصل الخامس الآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

جدول رقم (4-5): تطور صادرات وواردات السلع في الجزائر للفترة 1996-2013																		الوحدة: مليار دج
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
31.92	24.43	25.88	23.40	8.193	7.657	6.136	5.327	4.942	4.749	3.702	2.769	2.170	2.430	1.566	1.579	2.147	7.439	أغذية، مشروبات وتبغ
5057	5527	5223	4220	3270	4970	4121	3895	3355	2276	1850	1445	1430	1611	811.1	567.8	762.6	692.5	طاقة وتشحيم
696	0.825	1.444	0.803	0.392	0.507	0.97	1.369	0.370	0.408	0.756	0.921	0.924	1.110	0.617	0.628	0.376	0.409	مواد أولية
7.953	12.17	10.27	6.173	11.90	21.03	10.85	12.793	9.433	6.457	3.098	3.078	1927	2.169	2.142	2.023	1.960	1.978	مواد خام
115.3	118.1	108.9	78.56	50.25	89.30	68.84	57.38	47.725	44.31	39.419	41.653	38.63	35.01	18.84	14.93	21.94	27.18	مواد نصف مصنعة
0.030	0.092	0.025	0.058	0.019	0.067	0.042	0.064	0.034	0.024	0.042	1.621	1713	0.836	1.675	0.358	0.037	0.194	تجهيزات فلاحية
2.269	2.493	2.561	2.235	3.075	4.334	3.188	3.162	2.642	3.582	2.290	4.016	3.384	3.566	3.165	0.571	1.339	2.493	تجهيزات صناعية
1.332	1.479	1.115	2.237	3.559	2.084	2.405	3.161	1.398	1.087	2.742	2.130	0.910	0.947	1.335	0.919	1.331	8.573	سلع استهلاكية
5217	5687	5374	4333	3347	5095	4214	3979	3421	2337	1902	1501	1480	1657	840.5	588.8	791.7	740.8	مجموع
760.5	699.7	717.6	450.8	425.9	507.9	343.6	276.0	263.2	259.4	207.2	218.3	184.0	181.7	153.7	148.7	146.8	142.4	أغذية، مشروبات وتبغ
348.1	384.2	84.77	71.10	39.86	38.46	22.49	17.74	15.53	12.08	8.795	11.55	1070	9.725	10.24	7.394	7.629	6.036	طاقة وتشحيم
138.1	135.0	121.9	96.98	79.93	81.11	78.01	52.44	47.00	51.47	49.99	41.56	29.26	18.38	19.59	27.10	22.47	24.51	مواد أولية
7.989	7.560	7.925	7.851	7.262	9.409	13.88	8.779	8.101	4.711	3.350	3.119	7.462	13.81	11.66	4.626	6.350	2.760	مواد خام
897.8	824.3	778.5	751.4	738.5	652.4	492.8	358.3	299.9	262.3	221.1	186.1	143.8	124.5	103.0	101.1	90.29	97.29	مواد نصف مصنعة
40.32	25.57	28.19	25.40	16.92	11.26	10.13	6.968	11.72	11.99	9.958	11.81	11.98	6.39	4.832	2.531	1.236	2.241	تجهيزات فلاحية
1581	1358	1323	1282	1210	988.3	695.5	619.4	620.1	512.1	383.5	352.5	264.8	230.9	214.4	183.2	163.5	165.5	تجهيزات صناعية
594.1	472.2	380.2	325.9	335.7	283.0	260.2	218.7	227.9	200.2	163.4	131.9	112.7	104.7	93.01	77.46	63.18	56.85	سلع استهلاكية
4368	3907	3442	3011	2854	2572	1916	1558	1493	1314	1047	957.0	764.8	690.4	610.6	552.3	501.5	498.3	مجموع
849	1780	1932	1322	493	2523	2298	2421	1928	1023	855	544	715.2	966.6	229.9	36.5	290.2	242.5	رصيد

المصدر: ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises, Collections Statistiques N° 188, 2014.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (5-4) أن الجزائر حققت فائض في الميزان التجاري طيلة الفترة 1996-2013. هذا الفائض تم تحقيقه أساسا عن طريق زيادة حجم قيمة صادرات الطاقة نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، وهذا ما يؤكد على هشاشة الميزان التجاري الجزائري أمام أي صدمة في أسعار المحروقات. فالملاحظ أن بعد انخفاض أسعار المحروقات سنة 2009 لتبلغ 62.3 دولار للبرميل مقابل 99.97 دولار سنة 2008، انخفضت معها صادرات الطاقة بنسبة 34.20%، وهو ما انعكس مباشرة على رصيد الميزان التجاري الذي انخفض بنسبة 80.45% خلال نفس السنة.

والملاحظ على هيكل صادرات الجزائر، سيطرة قطاع الطاقة بنسبة تقدر بحوالي 97% على إجمالي الصادرات. أما الصادرات السلعية فلم تسجل زيادة ملحوظة سوى في صادرات الغذاء الذي زادت قيمها منذ سنة 2010 لتبلغ 23.4 مليار دج بعد أن كانت لا تتجاوز قبل ذلك سوى 8.193 مليار دج سنة 2009، ليستمر هذا المنحى التصاعدي وتبلغ قيمة 31.92 مليار دج سنة 2013. كذلك نلاحظ زيادة في قيمة صادرات التجهيزات نصف المصنعة التي بلغت قيمتها 115.3 مليار دج سنة 2013 مقابل 35.01 مليار دج سنة 2000.

ولإبراز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في صادرات الجزائر ندرج الجدول رقم (5-5) والذي يوضح صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 1997-2013.

جدول رقم (5-5): صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 1997-2013، مليون دولار

الوحد	مليون برميل	مكثفات	بترو مكرر*	بترو ميع	غاز ميع*	غاز طبيعي	إجمالي	الإيرادات
الوحد	مليون برميل	مليون طن م	مليون برميل	مليون برميل	مليار م ³	مليار م ³	إجمالي	حصة الأجانب
1997	136.6	140.1	111.5	59.4	39.9	24.1	13181.3	370.3
1998	150.2	140.5	99.3	68.1	24.5	27.5	9774.0	424.0
1999	151.5	134.8	106.8	79.7	43.8	32.1	11904.9	660.0
2000	169.1	140.2	107.0	81.8	44.7	34.3	21061.3	1169.3
2001	161.0	138.9	112.0	95.1	43.2	31.1	18531.9	1023.2
2002	200.5	131.2	98.8	94.7	44.7	31.1	18109.2	1594.8
2003	266.2	123.2	98.8	92.9	46.1	31.7	23993.3	2195.7
2004	326.0	120.7	90.1	55.3	40.3	35.3	31550.1	3117.9
2005	354.3	120.9	87.6	77.0	40.3	39.8	45587.9	4743.7
2006	345.3	119.1	88.5	71.1	39.0	37.8	53608.0	5288.2
2007	339.1	114.8	77.9	81.1	39.9	35.5	59605.1	3896.0
2008	305.5	115.8	82.3	81.5	34.6	39.0	77194.6	4562.2
2009	272.8	93.3	85.4	74.1	34.7	33.6	44415.1	3920.9
2010	285.7	54.3	111.6	64.3	31.2	37.8	56121.6	3937.5
2011	254.6	53.1	106.7	65.4	27.3	35.7	71661.8	4973.5
2012	250.4	45.6	97.7	59.8	24.2	37.3	70583.7	6341.9
2013	222.2	48.4	101.4	58	23.0	32.7	63326.2	5911.1

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

- Banque D'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, 2014, p 231.
- Banque D'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, 2009, p 249.
- Banque D'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, 2005, p 178.
- Banque D'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, 2002, Annexe.

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (5-5) أن حجم صادرات الجزائر من البترول الخام قد عرفت منحنى تصاعدي خلال الفترة 1997-2005، وهذا بعد دخول أكبر الشركات العالمية المنتجة للنفط للاستثمار في الجزائر عقب اعتمادها لسياسة الباب المفتوح للاستثمارات الأجنبية سنة 1990. وقد ارتفعت صادرات الجزائر من حجم البترول الخام من 136.6 مليون برميل سنة 1997 لتبلغ 354.3 مليون برميل سنة 2005. وقد حدث انكماش في إنتاج البترول الخام للفترة 2006-2008. ليبلغ إنتاجه سنة 2008 مقدرا 305.5 مليون برميل. لينخفض بعدها حجم صادرات الجزائر من البترول الخام سنة 2009 نتيجة

* لا يتضمن مساهمة للشركاء الأجانب

للأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم تلك الفترة التي انجر عنها انكماش في الاقتصاد العالمي أدى إلى تدهور الطلب على المحروقات وهو ما دفع بمنظمة OPEC إلى تخفيض حصص شركاتها في الصادرات لمواجهة الصدمة في أسعار البترول التي وصلت نهاية ديسمبر 2008 إلى أدنى قيمة لها وهي 35 دولار للبرميل.

غير أنه من الملاحظ أنه مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع سعر البترول لبلغ متوسط 80.2 دولار سنة 2010 وفي حدود 110 دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة 2011-2013. إلا أن صادرات الجزائر من البترول الخام عرفت منحنى تنازلي خلال هذه الفترة. هذا الانخفاض في الإنتاج يمكن تفسيره من خلال جانبين رئيسيين: (أ) زيادة الطلب المحلي على البترول، (ب) انخفاض مساهمة الشركات الأجنبية في صادرات المحروقات نتيجة نفورها من الاستثمار في قطاع المحروقات لاعتماد الجزائر قاعدة 49-51 سنة 2009.

إن التفسير الثاني المعتمد في الدراسة يمكن عدمه من خلال الانخفاض الحاد في حجم صادرات البترول المميع بداية من سنة 2009، قابله انخفاض مماثل في صادرات المكثفات (48.4 مليون طن م سنة 2013 مقابل 115.8 مليون طن م سنة 2008)، البترول المميع (58 مليون برميل سنة 2013 مقابل 81.5 مليون برميل سنة 2008) والغاز الطبيعي (32.7 مليار م³ سنة 2013 مقابل 39.0 مليار م³ سنة 2008). غير أننا لا يمكن أن نجزم بهذا التفسير وذلك لغياب إحصائيات عديدة وتفصيلية تبرز خصوصا حجم إنتاج الشركات الأجنبية للمحروقات في الجزائر.

بالعودة إلى بيانات الجدول رقم (4-5) نلاحظ أن تطور واردات الجزائر عرف فترتين رئيسيتين: الفترة الأولى، ممتدة بين سنتي 1996-2006، شهدت زيادة سنوية بمنحنى طبيعي حيث انتقلت قيمة الواردات من 498.3 مليار دج سنة 1996 لتبلغ 1558 مليار دج سنة 2006. الفترة الثانية، ممتدة بين سنتي 2007-2013، شهدت زيادة سنوية بمنحنى متصاعد حيث شهدت سنة 2007 زيادة في قيمة الواردات تقدر بنسبة 22.6% مقارنة بسنة 2006، وقد حافظت على هذا المنحنى لتبلغ قيمة 4368 مليار دج سنة 2013.

وللبحث في إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر ينبغي تحليل تطور هيكل الواردات خلال فترتي الدراسة المعتمدين من خلال بيانات الجدول رقم (4-5) كالتالي:

الفترة الأولى (1996-2006): نلاحظ زيادة في قيمة واردات الأغذية والسلع الاستهلاكية خلال هذه الفترة، حيث زادت الأولى بنسبة 93.82% والثانية بنسبة 284.69%. تعتبر هذه المعدلات مقبولة لمواكبة التطور الاقتصادي وخروج الجزائر من فترة الأزمة بداية الألفية الجديدة، كما يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم في زيادة استهلاك السلع الاستهلاكية نتيجة للأجور المقدمة للعاملين في مختلف فروع الشركات الأجنبية، والتي ربما توجه قسط منها للطلب على السلع الاستهلاكية. كذلك نلاحظ زيادة في واردات الطاقة والمواد الأولية والمواد الخام والتجهيزات الفلاحية بنسب معقولة. غير أننا نلاحظ زيادة معتبرة في واردات التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة، حيث انتقلت واردات الأولى من 165.5 مليار دج سنة 1996 لتبلغ 619.4 مليار دج سنة 2006، أي بزيادة قدرها 274.25%، كما انتقلت واردات الثانية من 97.29 مليار دج سنة 1996 لتبلغ 358.3 مليار دج سنة 2006، أي بزيادة قدرها 268.28%. من الأكد أن هناك إسهامات للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الزيادة حيث أن هذه التجهيزات تذهب مباشرة للقطاع الصناعي الذي يعتبر أكبر قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفترة الثانية (2007-2013): كما تمت إليه الإشارة سابقا، فقد عرفت هذه الفترة زيادة دراماتيكية في واردات الجزائر، والتي تعزى إجمالا إلى تحسن سعر المحروقات خلال تلك الفترة الذي سمح بتوفير مصادر للعملة الصعبة يمكن خلالها تمويل الواردات، كذلك سمحت سياسة الدفع المسبق للمديونية الخارجية للجزائر من أن تكون في وضع مريح تجاه تعاملاتها الخارجية. وبتحليل بيانات الجدول رقم (4-5) نلاحظ ارتفاع كبير لواردات الأغذية والسلع الاستهلاكية بداية من سنة 2007، حيث وصلت قيمة واردات الجزائر من الأغذية قيمة 760.5 مليار دج سنة 2013، كما بلغت واردات السلع الاستهلاكية 594.1 مليار دج خلال نفس السنة. وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل عدة منها على سبيل المثال لا الحصر: دخول سلم جديد للأجور سنة 2008 وبداية تسديد مخلفات الأجور بداية من سنة 2010. الطلب الكبير على القروض الاستهلاكية وخاصة قروض شراء السيارات للأشخاص (واردات السيارات للأشخاص قفزت من 68.2 مليار دج لتبلغ 110.7 مليار دج سنة 2009)، وعلى الرغم من إلغاء القرض الاستهلاكي بداية من دخول قانون المالية التكميلي حيز التنفيذ سنة 2009، إلا أن واردات السيارات للأشخاص لازالت في منحى تصاعدي حتى بلغت قيمة 295.96

مليار دج سنة 2013. الزيادة المعبرة في المستفيدين من قروض أجهزة التشغيل (ANSEJ, CNAC, ANJEM) بداية من سنة 2011، والتي كانت في أغليتها مشاريع متعلقة بنقل السلع أدت إلى زيادة الواردات من هذه الأصناف لتبلغ سنة 2013 قيمة 275.23 مليار دج، بعدما أن كانت لا تتجاوز 95.64 مليار دج سنة 2006. هذه الزيادة الكبيرة في حظيرة السيارات رافقها زيادة كبيرة في واردات قطع الغيار التي قاربت وارداتها هي الأخرى 208.06 مليار دج سنة 2013 مقابل 55.58 مليار دج سنة 2006.

كما كان لانطلاق الجزائر في البرامج الخماسية للإنعاش الاقتصادي بما حملته من برامج لإنشاء العديد من المشاريع الضخمة على غرار الطريق السيار شرق-غرب، برامج بملايين السكنات بمختلف الصيغ،... الخ حملت إنشاء العديد من المشاريع الضمة على غرار الطريق السيار شرق-غرب، برامج بملايين السكنات بمختلف الصيغ،... الخ دور كبير في زيادة قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية التي بلغت سنة 2013 قيمة 1581 مليار دج وهو ما يمثل زيادة بنسبة 127.31% مقارنة بسنة 2007، وزيادة المواد نصف المصنعة بالضعف تقريبا خلال نفس الفترة، هذه البرامج. نلاحظ كذلك زيادة كبيرة سنّي 2012 و2013 في واردات الطاقة، التي بلغت سنة 2012 قيمة 384 مليار دج وهي زيادة معبرة مقارنة بكل الفترات السابقة بعد أن بلغت أقصى قيمها سنة 2011 بمقدار 84.77 مليار دج.

هيكال الواردات للفترة الثانية يسمح لنا كذلك بملاحظة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمالة أو نشاط فروع في الجزائر والروابط الأمامية والخلفية التي تنشأ هذه الفروع، خصوصا أن هذه الزيادة تأتي خلال فترة تلقت فيها الجزائر أكبر تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي كان للقطاع الصناعي أيضا النصيب الأكبر في هذه التدفقات.

كخلاصة لما تم عرضه في هذا الفصل، يمكن لنا أن نؤكد على حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر قد كرس تبعيتها لقطاع المحروقات. كما أنه لم يساهم في زيادة صادرات الجزائر، ولم يساهم في تخفيض وارداتها.

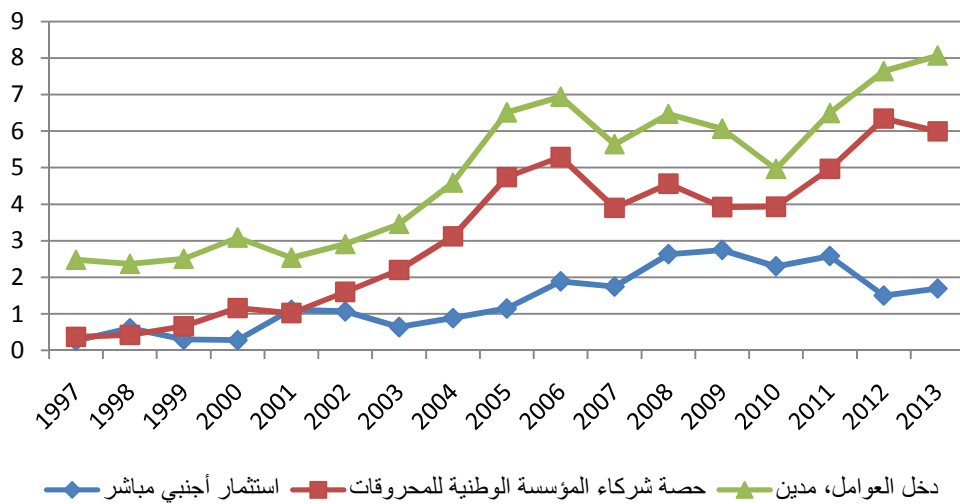
الفرع الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على مختلف مكوناته إما بشكل مباشر من خلال تأثيره على حساب رأس المال وعلى الحساب الخارجي الجاري أو بشكل غير مباشر من خلال مختلف آثاره على النشاط الاقتصادي.

ونشير إلى أن بند دخل العوامل، صافي يتضمن إيرادات أو مدفوعات الدخل إلى تعويضات العاملين التي تدفع إلى العمال غير المقيمين ودخل الاستثمار (إيرادات ومدفوعات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات الحافطة، واستثمارات أخرى، وإيرادات الأصول الاحتياطية). ونلاحظ أن ميزان المدفوعات الجزائري لا يقدم لنا سوى قيمة تحويلات المؤسسات الأجنبية التي تعمل في المحروقات. من دون إعطاء تفاصيل عن قيمة تحويلات أرباح المستثمرين الذين يعملون في قطاعات أخرى.

ولتوضيح إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري ندرج الشكل رقم (3-5) الذي يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر وتطور حساب دخل العوامل مدين وحصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات SONATRACH للفترة 1997-2013.

شكل رقم (3-5): تطور بعض مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1997-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Banque D'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, 2014, p 228.
- Banque D'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, 2009, p 246.
- Banque D'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, 2005, p 189.
- Banque D'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, 2002, Annexe.
- unctadstat.unctad.org

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-5) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر أدت إلى زيادة الأرباح المحولة إلى الدول الأم الناتجة عن حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات. وكذا إلى زيادة في دخل العوامل، مدين. والتي تتضمن في جزء منها

الأرباح المحولة من طرف باقي المستثمرون الأجانب. ونلاحظ أن رصيد هذه التدفقات على ميزان المدفوعات الجزائري سلبي في كل فترة الدراسة وذلك لأن قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر أقل من قيم الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب في الجزائر.

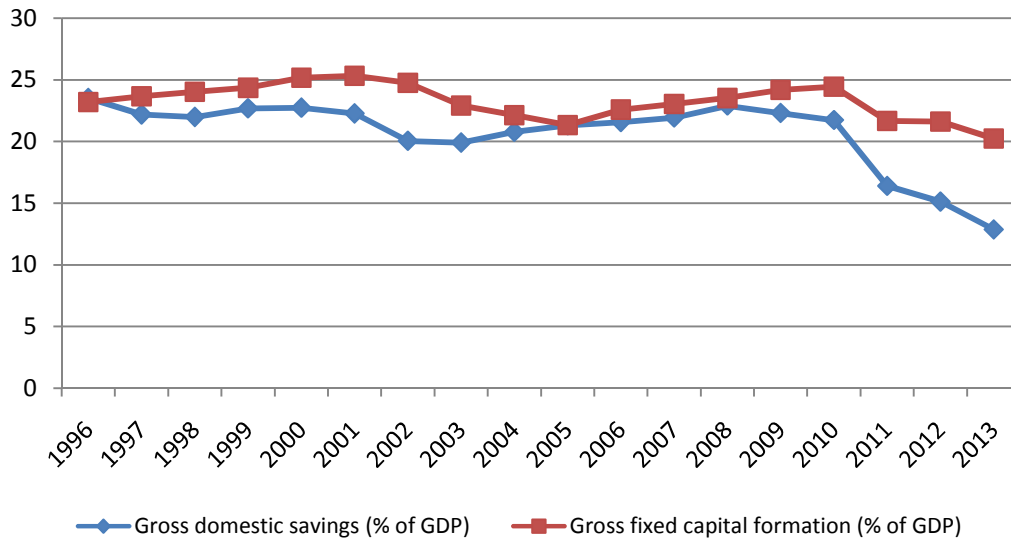
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

لقد اهتمت تونس في تشريعاتها بالعمل على سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية بكافة أنواعها، وذلك في سعيها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. وكغيرها من سائر الدول النامية، كان لسد فجوة التمويل في تونس السبب الأبرز في التوجه نحو الاعتماد على رؤوس الأموال الدولية في محاولة منها لسد هذه الفجوة.

إن معدلات الادخار في الاقتصاد التونسي تقل عن معدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وذلك ما يتجلى في الشكل رقم (4-5).

شكل رقم (4-5): تطور معدل الادخار والاستثمار في تونس للفترة 1996-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: data.worldbank.org

يوضح لنا الشكل رقم (4-5) أن معدلات الادخار المحلي لا تكفي لتمويل الاستثمار اللازم لعملية التنمية في تونس خلال الفترة 1996-2013. ونلاحظ أن فجوة التمويل زادت اتساعا بداية من سنة 1997 لتبلغ نسبة 4.72% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2002

لتبدأ في الانخفاض بعدها لتبلغ قيمة دنيا قدرها 0.03% سنة 2005، لتعود للارتفاع مجدد بعد هذه السنة، وتزيد معدلات الارتفاع بعد سنة 2008 لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2014 بما يعادل نسبة 7.37%.

انخفاض قيمة الادخار المحلي في تونس دفعها إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي عموماً لسد العجز في المدخرات المحلية، والمساهمة في تمويل المشروعات الاستثمارية والمساهمة في زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي نعرضها في الجدول رقم (5-6).

جدول رقم (5-6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في تونس للفترة 1996-2013

السنوات	استثمار أجنبي مباشر	تونس	الدول العربية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
1996	351,1	7,728	4,392	3,347
1997	365,3	7,438	5,259	3,946
1998	668,1	12,749	3,996	3,130
1999	367,9	6,584	3,366	2,583
2000	779,175	14,418	4,427	3,589
2001	486,547	8,707	6,938	6,518
2002	820,831	14,323	5,161	5,707
2003	583,642	9,284	10,127	8,832
2004	639,116	9,262	13,514	11,515
2005	783,087	11,372	20,521	18,914
2006	3307,99	42,609	24,989	24,975
2007	1616,25	18,019	22,133	22,038
2008	2758,62	26,144	20,508	19,380
2009	1687,81	16,062	18,407	16,259
2010	1512,51	13,929	13,771	12,505
2011	1147,84	11,529	8,578	9,212
2012	1603,19	16,394	9,137	9,079
2013	1095,61	11,521	7,854	7,650

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

unctadstat.unctad.org/en

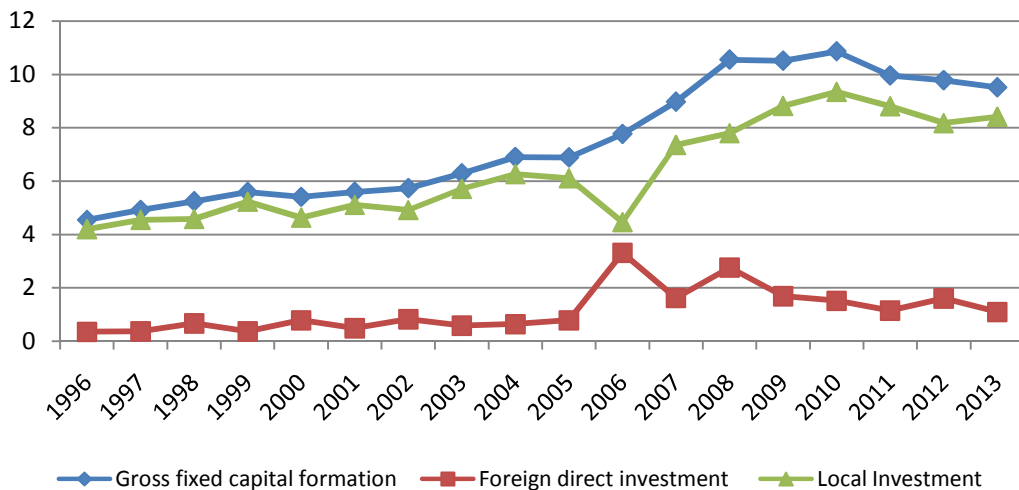
data.worldbank.org

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (5-6) أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت مرتفعة في تونس خلال طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت هذه النسبة ذروتها سنة 2006 لتبلغ نسبة 42.609%. كما نلاحظ أن هذه النسبة لم تنخفض عن قيمة 11% منذ سنة 2005، وقد بلغ المتوسط السنوي لها 18.620% للفترة 2005-2013. نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في تونس تعتبر مرتفعة مقارنة بالدول العربية ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، فقد بلغ المتوسط لهذه النسبة 15.557% بالنسبة للدول العربية و16.211% بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال نفس الفترة.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

تعتبر مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي من بين المحجج التي تدعم أهميته بالنسبة للدول المضيفة، حيث أن الاستثمار المحلي يعتمد على ارتفاع معدلات الادخار المحلي التي تنجم عن ارتفاع الدخل بالأساس. وبالعودة إلى بيانات الجدول رقم (5-6) نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت تعد مرتفعة مقارنة بكثير من الدول الأخرى والمناطق في العالم. ونعرض في الشكل رقم (5-5) تطور قيم الاستثمار في تونس للفترة 1996-2013.

شكل رقم (5-5): تطور قيم الاستثمار في تونس للفترة 1996-2014



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

unctadstat.unctad.org/en
data.worldbank.org

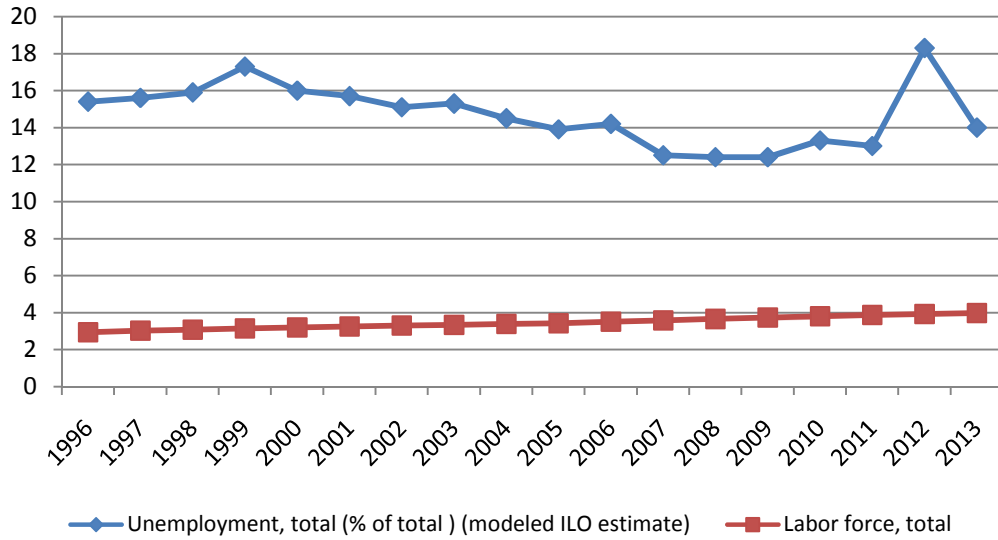
يظهر لنا الشكل رقم (5-5) تطور كل من التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر وتطور الاستثمار المحلي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة 1996-2013. ونلاحظ أنه في عدة سنوات قد كانت هناك علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي خلال معظم فترة الدراسة، حيث أن زيادة قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يقابلها انخفاض في قيمة الاستثمار المحلي لنفس السنة، والعكس. في نفس السياق، نلاحظ أنه بعد سنة 2006، وعلى الرغم من انخفاض قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن قيمة الاستثمار المحلي قد ارتفعت من 4.445 مليار دولار لتبلغ قيمة قصوى سنة 2010 وهي 9.346 مليار دولار. هذه الزيادة تعود في جزء منها إلى الآثار غير المباشرة التي لعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير النسيج الصناعي في تونس وهو ما زاد من معدلات الاستثمار المحلي اللاحقة. وقد انخفضت قيم الاستثمار المحلي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت منذ سنة 2011، نتيجة للظروف التي شهدتها تونس خلال تلك الفترة.

هذه الملاحظات التي يوضحها الشكل رقم (5-5)، توضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر إيجابي خلال الفترة 1996-2006، أما بعد تلك الفترة كان له أثر تحفيزي على الاستثمار المحلي خلال الفترة 2007-2013.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة

تعتبر تونس بلد صغير نسبياً من حيث المساحة وعدد السكان، حيث أن عدد السكان فيها سنة 2013 يقدر بـ 10.886 مليون نسمة، بعد أن كانت 8.957 مليون نسمة سنة 1996. ويقدر معدل النمو الديموغرافي الوسطي للفترة 1996-2013 بـ 1.18% سنوياً. هذه الخصائص تنعكس بالتأكيد على حجم القوى العاملة في تونس التي يظهرها الشكل رقم (5-6).

شكل رقم (5-6): تطور القوى العاملة ومعدل البطالة في تونس للفترة 1996-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: data.worldbank.org

يظهر لنا الشكل رقم (5-6) تطور حجم القوى العاملة ومعدل البطالة في تونس للفترة 1996-2013، ونلاحظ أن حجم القوى العاملة قد عرف ارتفاعا بمقدار مليون عامل تقريبا خلال هذه الفترة، حيث بلغ حجم القوى العاملة سنة 2013 مقدار 3.979 مليون عامل، وهو ما يمثل زيادة وسطية سنوية قدرها 57818 عامل. غير أن معدل البطالة في تونس عرف مستويات مرتفعة نسبيا مقارنة بدول الجوار، حيث قدر هذا المعدل بـ 15.39% سنة 1996، ليرتفع إلى 17.29% سنة 1999، ثم يبدأ هذا المعدل في الانخفاض حتى يبلغ قيمة دنيا خلال فترة الدراسة مقدارها 12.39% سنتي 2008 و2009، ليرتفع مجددا عقب الأحداث التي شهدتها تونس ويصل إلى ذروة قدرها 18.29% سنة 2012، ليعود إلى الانخفاض سنة 2013 ويبلغ معدل 14%.

ونظرا لمعدلات البطالة المرتفعة، ورغبتها في خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة فيها، كان من الأهداف الأساسية لسياسات جذب الاستثمار الأجنبي في تونس المساهمة في حل مشكلة البطالة، وذلك بخلق فرص عمل جديدة من خلال المشروعات الاستثمارية الجديدة أو من خلال التوسع في المشاريع القائمة. بالإضافة إلى محاولة رفع كفاءة اليد العاملة التي تعمل في هذه المشروعات من خلال تدريبها على أحدث الطرق التكنولوجية التي توفرها فروع هذه الشركات.

ولتوضيح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في تونس، سوف نعتمد على الإحصائيات التي تعرضها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد التونسية، والتي تتمثل في بيانات* تخص عدد مواطن العمل بالمؤسسات التي تشغل 10 أشخاص فأكثر في تونس والتي نعرضها في الجدول رقم (5-7).

جدول رقم (5-7): مواطن العمل في المؤسسات التي تشغل أكثر من 10 عمال في تونس

	تونسية		شراكة		100% أجنبية		مجموع	
	مصدرة كليا	أخرى	مصدرة كليا	أخرى	مصدرة كليا	أخرى	مصدرة كليا	أخرى
المجموع	104961	181930	57043	33822	186922	3935	348926	219687
صناعة	100708	152556	49824	30091	173994	3428	324526	186075
غذائية	12 368	46 519	2 233	9 259	1 054	166	15 655	55 944
مواد البناء، الزجاج والسيراميك	112	25 107	62	4 408	371	1 138	545	30 653
ميكانيكية	2 046	21 328	3 852	2 851	11 718	239	17 616	24 418
كهربائية، إلكترونية								
وكهرومنزلية	10 530	6 513	7 597	2 620	64 442	31	82 569	9 164
كيميائية	13 203	17 523	2 492	7 120	7 205	1 045	22 900	25 688
ألبسة ومنسوجات	56 913	14 156	29 884	1 118	67 265	431	154 062	15 705
خشب، قلين وأثاث	287	7 177	51	1 044	1 400	59	1 738	8 280
جلود وأحذية	4 293	2 250	3 003	30	16 430	0	23 726	2 280
صناعات أخرى	956	11 983	650	1 641	4 109	319	5 715	13 943
خدمات	4253	29374	7219	3731	12928	507	24400	33612
تركيب، صيانة وإصلاح								
التجهيزات	71	1 489	281	93	220	101	572	1 683
تربية وتكوين مهني	11	2 519	0	111	0	3	11	2 633
الحفاظ على البيئة	2	1 739	8	616	17	16	27	2 371
الاتصالات	1 704	463	4 622	1 375	7 359	8	13 685	1 846
خدمات موردة للمؤسسات	1 006	5 639	523	771	1 698	113	3 227	6 558
خدمات الإعلام الآلي	1 340	1 887	1 627	439	3 611	200	6 578	2 526
نقل	102	5 299	32	252	0	0	134	5 551
بحوث وتنمية	1	19	4	15	23	66	28	100
صحة وأعمال اجتماعية	0	1 924	0	0	0	0	0	1 924
خدمات أخرى مرتبطة				59	0	0		
بالصناعة	16	8 396	122				138	8 455

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: وزارة الصناعة والطاقة والمناجم، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، الموقع:

www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/zoom.asp

* تضع وكالة النهوض بالصناعة والتجديد دليل المؤسسات الصناعية وهو يضم معلومات تخص حوالي 5700 مؤسسة صناعية تشغل 10 أشخاص فما أكثر.

من الجدول رقم (5-7) يتبين لنا أن عدد العمال في تونس (بتاريخ 31-07-2015) في قطاعي الصناعة والخدمات (الإحصائيات لا تشمل القطاع الأولي) قد بلغ 568613 عامل، من بينهم 348926 عامل يشتغلون في مؤسسات مصدرة كليا. كذلك يبين لنا الجدول الأهمية البارزة الذي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في تونس، حيث أن 281722 عامل يشتغلون في فروع للشركات الأجنبية وهو ما يمثل نسبة 49.55% من إجمالي العمال، ومن بينهم 243955 عامل يشتغلون في مؤسسات مصدرة كليا أي بنسبة 86.60%، وهو ما يؤكد تركيز الاستثمار الأجنبي الداخل إلى تونس على التصدير. كذلك نلاحظ أن نسبة العمال الذين يشتغلون في المؤسسات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي 67.74% وهو ما يمثل 190857 عامل مقابل 90865 يشتغلون في مؤسسات مشتركة.

وبمقارنة قطاع الصناعة مع قطاع الخدمات، نلاحظ هيمنة قطاع الصناعة على مختلف فرص العمل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، حيث استأثر هذا القطاع بنسبة 91.34% من فرص العمل الإجمالية وهو ما يقابل 257337 منصب عمل مقابل 24385 لقطاع الخدمات.

وقد احتلت صناعة الألبسة والمنسوجات صدارة الترتيب في فرص العمل المستحدثة من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة وذلك من خلال توفير 98698 منصب عمل. أما المرتبة الثانية فكانت للصناعة الكهربائية، الإلكترونيك والكهرومنزلية من خلال توفير 74690 منصب عمل. وتلاههما في ذلك كل من صناعتي الجلود والأحذية بـ 19463 منصب عمل وصناعة الميكانيك بـ 18660 منصب عمل. هذه الصناعات الأربع تمثل 82.19% من مجموع مناصب العمل المستحدثة في قطاع الصناعة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما قطاع الخدمات، فنلاحظ أن معظم مناصب العمل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر كانت في خدمة الاتصالات من خلال توفير 13364 منصب عمل، تلاها في ذلك خدمات الإعلام الآلي بـ 5877 منصب عمل و3105 لخدمات التوريد للمؤسسات. هذه الخدمات الثلاث تمثل 91.64% من مناصب العمل الموفرة في قطاع الخدمات.

تظهر لنا هذه الإحصائيات المساهمات الفاعلة للاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في تونس، والتي انعكست في تخفيض معدلات البطالة مع تزايد وتيرة دخول هذه التدفقات خصوصا بعد سنة 2006. كما تظهر لنا أن عدد العمال الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر كليا سوف يستفيد من تدريب عالي المستوى، وهذا لطبيعة نشاط هذه المؤسسات التي يجب أن تقدم منتجات ذات تنافسية دولية.

ونعرض في الجدول رقم (5-8) مناصب العمل التي وفرها رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال سنة 2014 (خارج قطاعي الطاقة والخدمات المالية)، والتي تشمل 3220 مؤسسة ناشطة وفرت مجموع 341969 منصب عمل على النحو التالي.

جدول رقم (5-8): عروض العمل من قبل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس سنة 2014

محلية	مصدرة كليا	الإجمالي	
1453	1264	2699	فلاحة
41657	248789	290446	صناعة
13500	19200	32706	خدمات
16118	-	-	سياحة
72710	269259	341969	مجموع

المصدر:

- Agence de Promotion de l'Investissement Extérieur, rapport des IDE 2014 et perspectives 2015, 2015, p 38.

تؤكد بيانات الجدول رقم (5-8) البيانات التي تعرضها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد التونسية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو قطاع الصناعة يوفر 290446 منصب عمل وهو ما يمثل نسبة 84.93% من المجموع، ويليه قطاع الخدمات بـ 32706 وقطاع الفلاحة 2699 منصب عمل (في غياب بيانات قطاع الطاقة والخدمات المالية). كما نلاحظ أيضا اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار في المشاريع المصدرة كليا، وهذا ما يثبت نجاح سياسة تونس في اجتذاب هذا النوع من المشاريع، حيث وفرت له حزمة من الميزات تخصه عن الاستثمار المتجه نحو إحلال الواردات.

الفرع الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

سنحاول من خلال الجدول رقم (5-9) معرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في تونس للفترة 1996-2014.

جدول رقم (5-9): تطور صادرات وواردات السلع في تونس للفترة 1996-2014

الوحدة: مليار دينار

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
منتجات فلاحية وغذائية أولية	1,14	1,45	1,17	0,98	0,94	0,98	1,24	1,16	1,20	0,84	0,99	0,38	0,31	0,45	0,45	0,55	0,42	0,46	0,27	
طاقة	3,74	4,21	4,45	3,65	3,31	2,64	4,08	3,14	2,02	1,76	1,15	1,03	0,91	0,88	0,97	0,50	0,42	0,56	0,56	
صادرات	1,62	1,66	1,65	1,30	2,16	1,66	3,15	1,35	1,03	0,95	0,86	0,69	0,72	0,77	0,72	0,71	0,70	0,67	0,61	منتجات معدنية وفوسفات
	7,14	6,49	6,23	6,00	5,05	3,88	4,32	3,72	3,00	2,59	2,23	1,93	1,79	1,70	1,42	1,20	1,11	0,94	0,82	منتجات وسيطة أخرى
	5,37	4,52	4,21	3,86	3,77	3,01	3,09	2,73	2,06	1,45	1,21	0,99	0,85	0,69	0,49	0,37	0,31	0,27	0,26	تجهيزات
	9,40	9,38	8,84	9,30	8,28	7,30	7,74	7,14	6,01	6,02	5,61	5,32	5,17	5,05	3,96	3,64	3,56	3,26	2,85	منتجات استهلاكية أخرى
مجموع	28,41	27,70	26,55	25,09	23,51	19,47	23,64	19,23	15,32	13,61	12,05	10,34	9,75	9,54	8,00	6,97	6,52	6,15	5,37	
منتجات فلاحية وغذائية أولية	2,44	2,52	2,32	2,25	1,81	1,20	2,29	1,66	1,09	0,92	0,94	0,74	1,02	0,74	0,66	0,52	0,66	0,66	0,51	
طاقة	7,38	6,78	6,40	4,80	3,80	2,79	4,91	3,00	2,86	2,27	1,66	1,46	1,20	1,27	1,20	0,64	0,45	0,66	0,59	
واردات	0,93	0,88	0,96	0,68	0,70	0,53	1,73	0,49	0,45	0,42	0,37	0,32	0,22	0,24	0,24	0,19	0,19	0,21	0,19	منتجات معدنية وفوسفات
	14,73	13,92	13,53	13,51	12,50	10,17	11,29	10,13	7,87	7,15	6,96	6,13	5,82	5,85	4,78	4,39	4,48	3,90	3,49	منتجات وسيطة أخرى
	11,35	10,44	10,50	8,88	9,47	7,87	7,25	6,49	5,22	4,35	4,20	3,65	3,50	3,76	3,45	3,07	2,53	2,26	1,78	تجهيزات
	5,20	4,97	4,46	3,59	3,37	3,13	2,76	2,51	2,27	1,99	1,84	1,75	1,75	1,80	1,40	1,26	1,19	1,10	0,93	منتجات استهلاكية أخرى
مجموع	42,03	39,51	38,18	33,70	31,65	25,69	30,24	24,28	19,77	17,10	15,96	14,04	13,51	13,66	11,73	10,06	9,49	8,79	7,50	
رصيد	-13,63	-11,81	-11,63	-8,61	-8,14	-6,22	-6,60	-5,05	-4,45	-3,49	-3,91	-3,70	-3,76	-4,12	-3,72	-3,09	-2,97	-2,65	-2,13	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على: المعهد الوطني للإحصاء، تونس، الموقع: www.ins.nat.tn/indexfr.php

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (5-9)، أن تونس شهدت عجز تجاري طيلة فترة الدراسة، ولقد انتقلت قيمة هذا العجز من -2.13 مليار دينار سنة 1996، لتبلغ -13.63 مليار دينار سنة 2014. وبالرغم من زيادة عجز الميزان التجاري في تونس، إلا أن هيكل هذا العجز يبقى ثابت تقريبا طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات 0.716 سنة 1996، وبلغت 0.742 سنة 2010، و0.675 سنة 2014.

والملاحظ على هيكل الصادرات التونسية، هو النمو الكبير لصادرات المنتجات المصنعة. فقد بلغت صادراتها من المنتجات الوسيطة الأخرى 7.14 مليار دينار سنة 2014 بعد أن كانت 0.82 مليار دينار سنة 1996، أي بزيادة معدلها 870.73%، كما بلغت صادراتها من التجهيزات 5.37 مليار دينار مقابل 0.26 مليار دينار خلال نفس الفترة، أي بزيادة معدلها 2065.38%، وكذا بلغت صادرات المنتجات الاستهلاكية الأخرى 9.40 مليار دينار مقابل 2.85 مليار دينار خلال نفس الفترة، أي بزيادة معدلها 329.82%. هذه الزيادة في صادرات تونس من المنتجات المصنعة كانت بدون شك نتيجة للإسهامات التي لعبها دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. كذلك يتجلى إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات تونس من خلال زيادة كمية وقيمة صادرات الطاقة التي قفزت من 0.56 مليار دينار سنة 1996 لتبلغ 3.74 مليار دينار سنة 2014 نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر الكبير الذي شهده هذا القطاع. ونلاحظ أن هذه الزيادة في الصادرات بدأت تبرز بعد دخول الإصلاحات الاقتصادية حيز التنفيذ وخصوصا مجلة الاستثمار سنة 1993. حيث أعطى المشرع التونسي في هذه المجلة جملة من التحفيزات خصوصا للشركات المصدرة كليا، والتي أثبتت فاعليتها من خلال زيادة قيمة صادرات تونس.

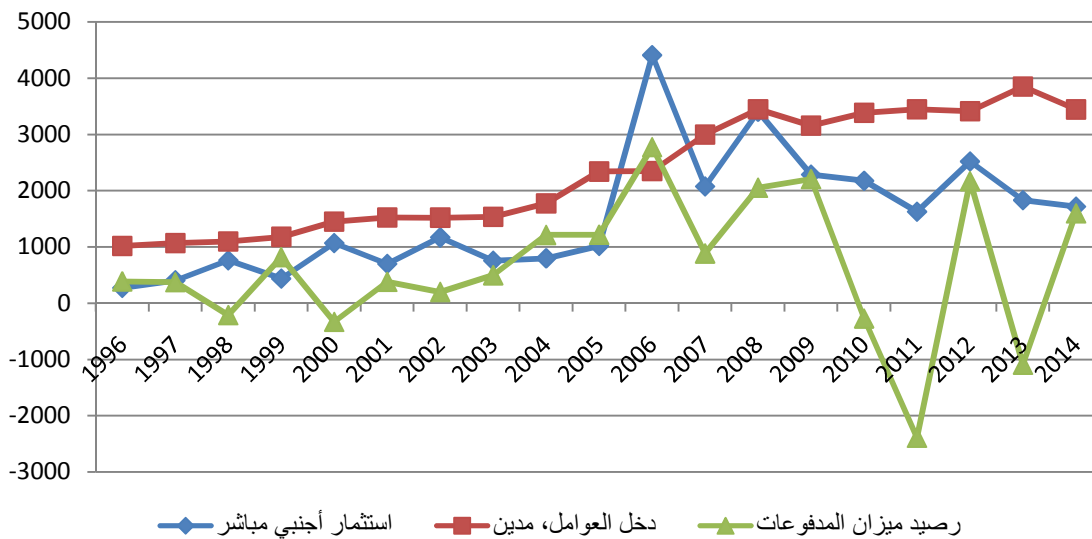
ويؤكد لنا هيكل الواردات النتائج التي تم التوصل إليها حول إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات التونسية، حيث نلاحظ أن قيمة واردات المنتجات المصنعة قد زادت بنسبة كبيرة خلال فترة الدراسة، فقد زادت قيمة الواردات من المنتجات الوسيطة لتبلغ 14.73 مليار دينار سنة 2014 بعد أن كانت 3.49 مليار دينار سنة 1996، كما زادت واردات التجهيزات من لتبلغ 11.35 مليار دينار مقابل 1.78 مليار دينار خلال نفس الفترة. إن زيادة هذه الواردات تفسر من خلال زيادة النشاط الإنتاجي للمؤسسات في تونس

ومن ضمنها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتطلب نشاطها مدخلات قد تكون غير متوفرة في السوق المحلية وفق النوعيات المطلوبة. ونلاحظ كذلك زيادة واردات الطاقة بالرغم من زيادة الإنتاج وذلك لتغطية الطلب المحلي ومن ضمنه زيادة الطلب المتعلق بالمؤسسات الإنتاجية. نخلص مما سبق أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له إسهامات في زيادة الصادرات التونسية كما كان له إسهامات في زيادة وارداتها، وهذا يرجع بالأساس إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس الذي يتركز جله في الصناعات المصدرة كليا.

الفرع الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

لقد أشرنا مما سبق أنه من غير الممكن أن نحدد إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات بشكل قاطع وحاسم. فهذه العملية تتطلب إجراء تحليلات على كل عمليات ميزان المدفوعات وتتبع مسار تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر المباشرة وغير المباشرة. محاولة توضيح إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في تونس ندرج الشكل رقم (5-7).

شكل رقم (5-7): تطور بعض مؤشرات ميزان المدفوعات في تونس للفترة 1996-2014



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: البنك المركزي التونسي، الموقع:

www.bct.gov.tn/bct/siteprod/stat_index.jsp

يوضح لنا الشكل رقم (5-7) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، دخل العوامل مدين، ورصيد ميزان المدفوعات لتونس للفترة 1996-2014. ونلاحظ أن قيمة دخل

العوامل مدين تتجاوز قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال طيلة فترة الدراسة ماعدا في سنة 2006. كذلك نلاحظ أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى زيادة في دخل العوامل صافي، وكذلك أدت إلى زيادة في رصيد ميزان المدفوعات خصوصا خلال الفترة 2002-2009، كما نلاحظ أن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى انخفاض قيمة رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2009-2011 وخلال سنة 2013.

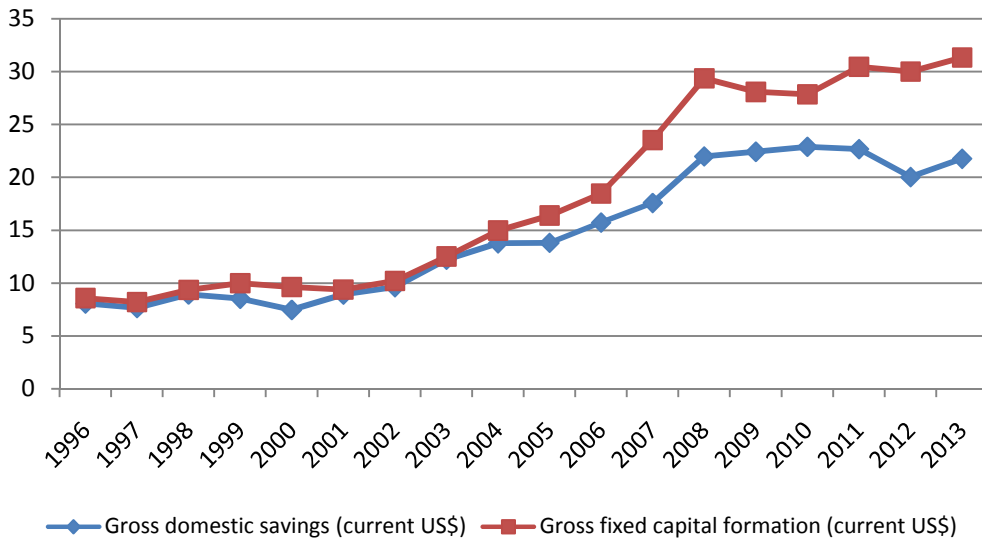
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال

هناك العديد من الجوانب التي تبرز لنا الإسهامات الفاعلة التي لعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي بالمغرب. وتتمثل أولى هذه الإسهامات في تخفيض فجوة التمويل التي نعرضها في الشكل رقم (5-8).

شكل رقم (5-8): تطور معدل الادخار والاستثمار في المغرب للفترة 1996-2013،

مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: data.worldbank.org

يظهر لنا الشكل رقم (5-8) تطور الادخار المحلي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت للمغرب خلال الفترة 1996-2013، حيث نلاحظ زيادة في الادخار المحلي بمعدلات مختلفة خصوصا منذ سنة 2000 التي بلغ فيها حجم الادخار المحلي 7.46 مليار دولار ليرتفع إلى أقصى ذروة له سنة 2010 ويبلغ 22.87 مليار دولار. هذه الزيادة في الادخار المحلي رافقتها زيادة في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت. ونلاحظ أن فجوة التمويل في المغرب كانت

ضئيلة خلال الفترة 1996-2004، إلا أن هذه الفجوة أخذت في الاتساع بعد سنة 2004، لتقارب 10 مليار دولار سنتي 2012 و 2013.

ويتحدد نجاح سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما، في مدى مساهمتها في تحديث الاقتصاد الوطني، ورفع قدراته التمويلية. إذ بالموازاة مع ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، زاد حجم مساهمته في إجمالي الناتج المحلي وفي التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت.⁷⁴ ونعرض في الجدول رقم (5-10) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين إجمالي رأس المال الثابت في المغرب للفترة 1996-2013.

جدول رقم (5-10): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المغرب للفترة 1996-2013

السنوات	استثمار أجنبي مباشر	المغرب	الدول العربية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
1996	322	3,755	4,392	3,347
1997	1207,2	14,712	5,259	3,946
1998	400,2895	4,276	3,996	3,130
1999	1363,915	13,668	3,366	2,583
2000	421,9621	4,387	4,427	3,589
2001	2807,06	29,950	6,938	6,518
2002	480,6907	4,717	5,161	5,707
2003	2314,468	18,497	10,127	8,832
2004	894,5627	5,977	13,514	11,515
2005	1653,986	10,094	20,521	18,914
2006	2449,446	13,262	24,989	24,975
2007	2804,501	11,930	22,133	22,038
2008	2487,094	8,474	20,508	19,380
2009	1951,707	6,952	18,407	16,259
2010	1573,856	5,651	13,771	12,505
2011	2568,434	8,433	8,578	9,212
2012	2728,361	9,094	9,137	9,079
2013	3358,45	10,723	7,854	7,650

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

unctadstat.unctad.org/en
data.worldbank.org

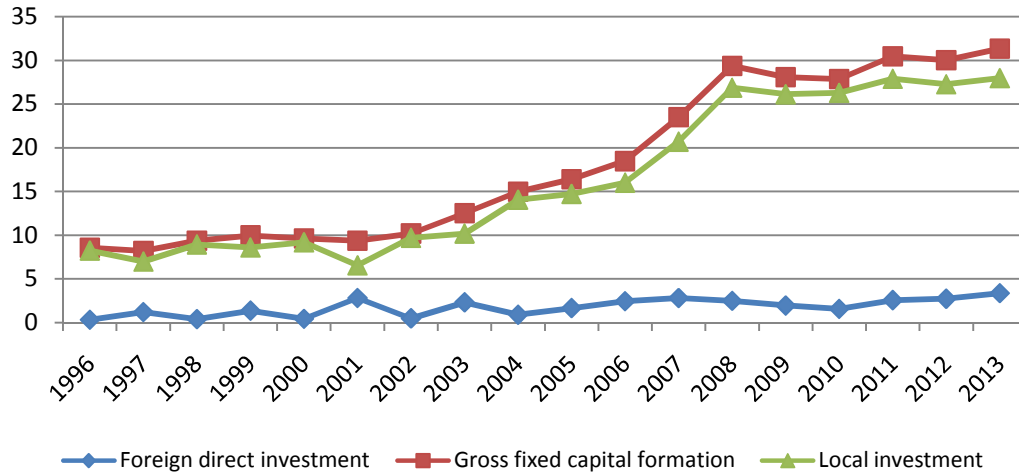
⁷⁴ - جواد النوحى، مرجع سبق ذكره، ص 228.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم 5-10، أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت كانت متناوبة خلال الفترة 1996-2004، حيث تكون في قيمة دنيا خلال سنة ثم ترتفع في السنة الموالية لتصل إلى ذروة قصوى أحيانا وتنخفض مجددا في السنة التي بعدها. ونلاحظ أن هذه النسبة تتبع بشكل كبير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المغرب خلال هذه الفترة، الذي تميز هو الآخر بتقلب سنوي. وقد ارتفعت نسبة هذه المساهمة للتجاوز 10% سنوات 2005-2007، لتعود إلى الانخفاض مجددا بعد سنة 2008 لتصل إلى قيمة 5.651% سنة 2010، وتعود بعدها للارتفاع مجددا وتبلغ 10.723% سنة 2013. وبمقارنة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المغرب والدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نجد أنها متساوية تقريبا، حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة في المغرب خلال هذه الفترة قيمة 10.252%، بينما بلغ متوسط 11.28% بالنسبة للدول العربية، ومتوسط 10.51% بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

تؤكد النظريات المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر ونظريات النمو الداخلي على أنه يلعب دور إيجابي على الاستثمار المحلي، وذلك من خلال التحسينات التي يجلبها معه في التكنولوجيا والمعرفة. حيث يعتقد من خلال وجهة النظر هذه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على انتقال المعرفة إلى الاستثمار المحلي. ويحدث هذا الانتقال بعدة أشكال أهمها نسخ التكنولوجيا التي تستخدمها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعمل معها شركات الاستثمار المحلي، المنافسة وانتقال العمالة إلى الشركات المحلية. ولتحديد مدى إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ندرج الشكل رقم (5-9).

شكل رقم (5-9): تطور قيم الاستثمار في المغرب للفترة 1996-2013، مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

unctadstat.unctad.org/en
data.worldbank.org

يبين لنا الشكل رقم (5-9) تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، إجمالي تكوين رأس المال والاستثمار المحلي للفترة 1996-2013. ونلاحظ أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لم تؤدي إلى زيادة واضحة في الاستثمار المحلي خلال الفترة 1996-2001، أما بعد سنة 2001 فإن إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي تتجلى من خلال الزيادة المستمرة في الاستثمار المحلي بعد سنة 2001، وخصوصا خلال الفترة 2001-2008 التي شهدت معدل زيادة كبير في الاستثمار المحلي حيث بلغ سنة 2008 قيمة 26.86 مليار دولار مقابل 6.56 مليار دولار سنة 2001، لينخفض بشكل طفيف سنة 2009، نتيجة لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي صاحبها انخفاض في معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، ليعود الاستثمار المحلي للارتفاع بداية من سنة 2011 ويبلغ قيمة 27.96 مليار دولار سنة 2014.

يتضح لنا من خلال هذا التحليل أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر محفز على الاستثمار المحلي في المغرب طيلة فترة الدراسة. حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل أدى إلى زيادة الاستثمار المحلي.

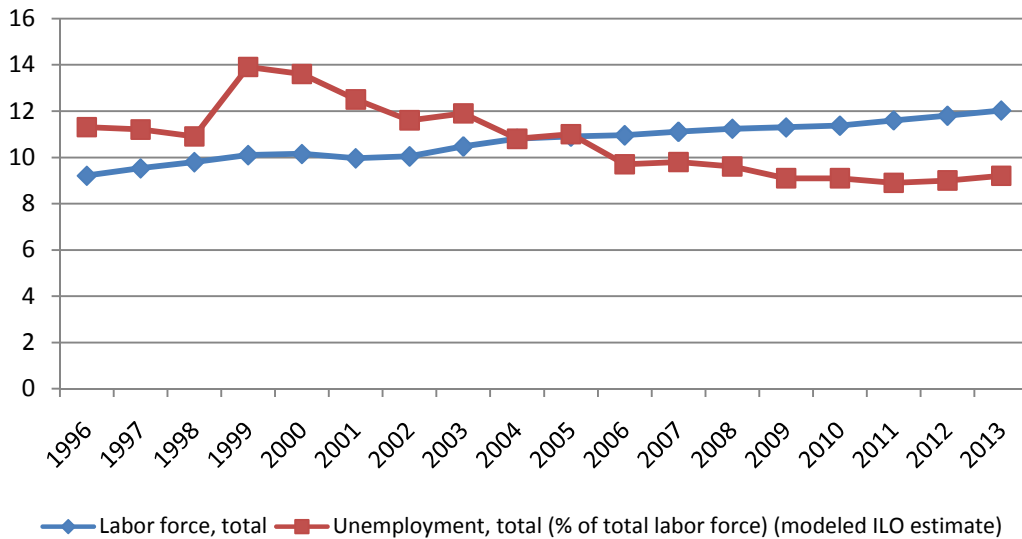
ولقد انعكس تطور موارد الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك، على تقوية إمكانيات المغرب لتدعيم تدخلاته الاستثمارية. إذ أن مداخل هذه الاستثمارات شكل آلية وظفتها الدولة للاستجابة لمتطلبات البناء الاقتصادي، فأمم ارتفاع المبالغ المحصل عليها من عمليات

الخصوصية، عمد المقررون إلى تغيير منظورهم لاستثمار مداخلها، وذلك من خلال تغيير اتجاه هذه الموارد التي كانت تدمج في ميزانية الدولة والتي لم تحقق إلا منافع أنية، إلى تحويلها إلى حساب خاص، واستثمار تلك المبالغ في مشاريع استثمارية. هذا التحول، عبرت عنه الدولة في البداية، من خلال إنشاء صندوق الحسن الثاني للتنمية التي بلغت مداخله من عمليات الخصخصة حتى سنة 2007 قيمة 35 مليار درهم. وقد قام هذا الصندوق بعدة تدخلات لتطوير الاستثمار من خلال تحسين البنية التحتية⁷⁵ كما يمنح صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دعماً مالياً للمشاريع الاستثمارية في بعض القطاعات الصناعية.⁷⁶

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة

تسعى دول العالم عموماً والدول النامية منها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أملاً في تخفيف مشاكل البطالة أو الحد منها. ولا سيما أنه يطرح كأحد الحلول المطروحة للقضاء عليها. وهو نفس الاتجاه الذي سار فيه المغرب بداية من تسعينات القرن الماضي من خلال توفير جملة من التحفيزات لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبية الداخلة. ويظهر الشكل رقم (5-10) تطور القوى العاملة ومعدلات البطالة في المغرب للفترة 1996-2013.

شكل رقم (5-10): تطور القوى العاملة ومعدل البطالة في المغرب للفترة 1996-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: data.worldbank.org

⁷⁵ - جواد النوحى، المرجع نفسه، ص ص 360-361.

⁷⁶ - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، تاريخ التصفح 25-07-2015، الموقع:

www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id=20

يوضح لنا الشكل رقم (5-10) أن القوى العاملة في المغرب يبلغ 12.02 مليون عامل سنة 2013 بعد أن كان 9.20 مليون عامل سنة 1996، وهو ما يمثل زيادة سنوية وسطية قدرها 156544 عامل. هذه الزيادة في القوى العاملة في المغرب قابلها انخفاض مستمر في معدل البطالة منذ سنة 1999 التي كان فيها هذا المعدل يساوي 13.89% لينخفض إلى حدود 9% بعد سنة 2009.

ولتوضيح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في المغرب، ندرج الجدول رقم (5-11)، والذي يوضح قيم مشاريع الاستثمار التي وافقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمارات للفترة 1999-2013.

جدول رقم (5-11): تطور قيم الاستثمارات الموافق عليها من خلال اللجنة الوطنية للاستثمارات المغربية للفترة 1999-2010، مليار درهم

عدد المشاريع	القيمة الإجمالية	استثمار أجنبي مباشر	عمالة
1999	7	16.069	7320
2000	16	4.998	8483
2001	18	32.486	12500
2002	38	5.876	12562
2003	53	23.257	14569
2004	51	9.485	8450
2005	47	26.707	15443
2006	75	26.070	30703
2007	57	37.959	36346
2008	43	27.963	19736
2009	56	25.249	20000
2010	90	35.068	22000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Driss Effina, Marché immobilier résidentiel et investissements directs étrangers, Thèse Doctorat, Université Mohammed V, Maric, 2011, 233.
- AMDI, Rapport d'activité, 2010 p 13.
- Office de change, Balance de paiements, Maroc, 2009, p 106.
- Office de change, Balance de paiements, Maroc, 2012, p 103.
- Unctad, Examen de la politique de l'investissement Maroc, New York et Genève, 2008, p 13.

يظهر لنا الجدول رقم (5-11) أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد خلق عدد معتبر من فرص العمالة خلال الفترة 1999-2010، سواء بشكل مباشر في المؤسسات الأجنبية (وظائف مباشرة وغير مباشرة) أو بشكل غير مباشر من خلال تحفيزه للاستثمار المحلي، وزيادة موارد الميزانية. وتؤكد بعض الإحصائيات المتوفرة على إسهامات الاستثمار الأجنبي على العمالة في المغرب، والتي نذكر منها:⁷⁷

- أن الشركات متعددة الجنسية خلقت 8000 منصب عمل سنة 2003،

- في ماي 2005، تم دخول ثلاث شركات أجنبية لصناعة المنسوجات خلقت 2500 منصب عمل مباشر،

- استثمارات Vivandi و Snecma هي الأمثلة التي توضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة. فكلاهما كان له أثر كمي ونوعي من حيث فرص العمل، ورفع مستواها من خلال التدريب المستمر لموظفيها من أجل تسهيل نقل الدراية. ويتم من خلال تنظيم برامج تدريبية تقدمها هذه الشركات لتلبية متطلبات جديدة ذات جودة في السوق. نتيجة لخصوصية اتصالات المغرب سنة 2000 لصالح Vivandi أدت إلى بلوغ إجمالي عمالة قدرها 11178 نهاية سنة 2005.

- استثمارات مجموعة Renault في المغرب من خلال فرعيها Renault و Dacia تشغل بشكل مباشر 5086 عامل في مصنع طنجة، و 1307 عامل في فرع الدار البيضاء نهاية سنة 2014.⁷⁸

كما أن الإسهامات غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في المغرب تعتبر كبيرة، فعلى سبيل المثال خلقت صناعة السيارات في المغرب 36000 منصب عمل مباشر وغير مباشر بنهاية سنة 2014.⁷⁹

⁷⁷ - Unctad, Examen de la politique de l'investissement Maroc, New York et Genève, 2008, pp 18-19.

⁷⁸ - Groupe Renault, site : group.renault.com/groupe/implantations/implantations-renault/

⁷⁹ - AMDI, Dossier de presse, 2014, p 30.

الفرع الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

تركزت العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشر في قطاع الصناعة في المغرب (سيارات، الصناعات الجوية، المنسوجات، ...)، ولهذا فإن له إسهامات مباشرة وغير مباشرة على صادرات وواردات المغرب التي نعرضها في الجدول رقم (5-12). وتظهر البيانات أن المغرب قد عرف عجز تجاري طيلة الفترة 1998-2014، حيث انتقلت قيمة هذا العجز من -12.07 مليار درهم سنة 1998 لتبلغ -186.1 مليار درهم سنة 2014. كذلك فإن نسبة تغطية الصادرات للواردات انخفضت من 0.877 سنة 1998 لتبلغ 0.518 سنة 2014.

والملاحظ على صادرات المغرب خلال هذه الفترة، هو نمو صادرات المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات بنسب كبيرة، حيث أن صادرات المنتجات النصف مصنعة قد بلغت 48.46 مليار درهم سنة 2014 مقابل 12.49 مليار درهم سنة 1998، أي بزيادة معدلها 388%، وبلغت صادرات التجهيزات 33.54 مليار درهم مقابل 5.26 مليار درهم خلال نفس الفترة، أي بزيادة معدلها 637.64%، كما بلغت صادرات السلع الاستهلاكية 57.8 مليار درهم مقابل 28.08 مليار درهم خلال نفس الفترة. زيادة صادرات المغرب من المنتجات والتجهيزات كانت في جزء منها نتيجة لإسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في المغرب، حيث نلاحظ أن وتيرة تزايد معدلات صادرات المنتجات والتجهيزات كان بعد زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

زيادة صادرات المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات قابلتها زيادة في الواردات لهذه السلع، فقد زادت قيمة واردات المنتجات نصف المصنعة لتبلغ 81.67 مليار درهم سنة 2014 بعد أن كانت 22.80 مليار درهم سنة 1998، كما زادت واردات التجهيزات لتبلغ 79.08 مليار درهم مقابل 24.64 مليار درهم خلال نفس الفترة. زيادة واردات المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات جاء ليلي الطلب المتزايد على هذه السلع من مختلف المتعاملين الاقتصاديين سواء المحليين أو الأجانب.

إجمالاً، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له إسهامات كبيرة على التجارة الخارجية في المغرب، حيث نتج عن زيادة وتيرة دخول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في صادرات وواردات المغرب خلال فترة الدراسة.

الفصل الخامس الآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

جدول رقم (5-12): تطور صادرات وواردات السلع في المغرب للفترة 1998-2014

الوحدة: مليار درهم

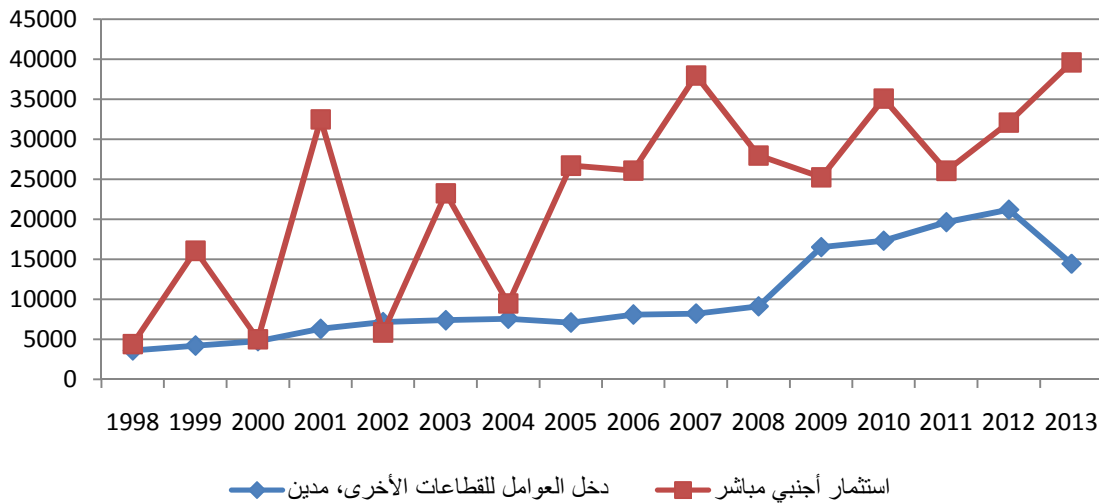
	1998	1999	2000	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أغذية، مشروبات وتبغ	14.25	14.85	16.75	18.16	17.47	19.43	21.17	24.16	26.19	25.19	26.79	28.64	30.10	33.64	35.45
طاقة وتشحيم	1.00	1.98	2.82	2.42	0.88	2.35	2.10	2.80	3.35	2.62	1.58	4.55	7.42	9.14	6.38
مواد خام حيوانية ونباتية	1.37	1.83	1.80	1.71	1.99	3.37	3.19	2.58	2.38	2.38	3.76	3.37	3.25	2.81	3.48
مواد خام منجمية	6.13	5.97	5.76	5.77	4.99	7.21	8.84	10.24	21.38	7.37	14.32	19.39	18.83	14.93	14.013
منتجات نصف مصنعة	12.49	13.68	17.02	19.72	19.56	26.87	29.48	35.51	53.17	25.96	43.39	53.96	52.77	45.18	48.46
تجهيزات فلاحية	0.009	0.014	0.001	0.015	0.015	0.030	0.024	0.032	0.037	0.005	0.043	0.044	0.052	0.06	0.06
تجهيزات صناعية	5.25	6.77	4.79	5.60	6.46	8.41	11.93	14	15.46	16.27	23.04	26.49	27.45	31.45	33.48
سلع استهلاكية	28.08	28.45	29.75	32.67	32.29	31.48	35.03	36.06	33.59	32.28	35.14	38.09	44.74	47.61	57.80
مجموع	86.60	73.61	78.82	86.38	83.88	99.26	111.9	125.5	155.7	113.2	149.5	174.9	184.8	185.3	200.0
أغذية، مشروبات وتبغ	11.43	11.54	14.21	15.14	11.43	15.61	15.41	26.72	31.86	24.21	29.10	38.80	41.78	35.88	41.47
طاقة وتشحيم	8.85	12.99	21.65	20.81	21.18	39.51	44.91	53.98	72.71	54.13	68.47	90.35	106.6	102.2	92.56
مواد خام حيوانية ونباتية	5.67	5.58	5.80	6.64	7.32	8.18	8.89	10.97	12.64	10.43	10.74	13.10	12.71	11.25	11.84
مواد خام منجمية	2.00	1.88	2.25	2.29	2.85	3.83	3.79	4.86	14.03	3.33	5.16	9.43	10.27	6.58	8.18
منتجات نصف مصنعة	22.80	21.78	24.29	28.49	30.81	40.87	49.39	59.78	69.48	52.76	62.77	76.48	77.11	80.58	81.67
تجهيزات فلاحية	0.86	0.74	0.723	0.997	1.004	1.33	2.11	2.76	3.67	3.22	2.02	1.82	1.75	2.21	2.05
تجهيزات صناعية	23.78	27.02	24.69	25.21	28.97	37.17	44.81	53.05	67.98	62.91	63.91	66.31	71.43	79.83	77.03
سلع استهلاكية	23.22	24.32	28.82	31.21	32.21	37.55	41.02	48.90	53.52	52.90	55.75	61.42	65.25	65.05	70.75
مجموع	98.67	105.9	122.5	130.4	136.0	184.3	210.5	261.2	326.0	263.9	297.9	357.7	386.9	383.7	386.1
رصيد	-12,07	-32,29	-43,68	-44,02	-52,12	-85,04	-98,6	-135,7	-170,3	-150,7	-148,4	-182,8	-202,1	-198,4	-186,1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: Office de change, Balance de paiements, Maroc, 1999-2014.

الفرع الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة من خلال جوانب عديدة، يمكن حصر بعض هذه الجوانب التي يكون تأثيرها مباشر مثل: الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي، دخل العوامل، الصافي، الصادرات والواردات، ويكون من الصعب حصر بعضها الآخر المتعلقة أساسا بالتأثيرات غير المباشرة على الاستثمار المحلي، العمالة، الثروة... الخ. ونعرض في الشكل رقم (5-11) تطور بعض مؤشرات ميزان المدفوعات في المغرب خلال الفترة 1998-2014.

شكل رقم (5-11): تطور بعض مؤشرات ميزان المدفوعات في المغرب للفترة 1998-2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: Office de change, Balance de paiements, 2000-2013.

يبين لنا الشكل رقم (5-11) تطور قيم الاستثمار الأجنبي المباشر ودخل العوامل للقطاعات الأخرى مدين*، ويتضح لنا أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل أدت إلى زيادة في قيمة دخل العوامل للقطاعات الأخرى مدين، غير أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في كل سنة كانت أكبر من قيمة دخل العوامل للقطاعات الأخرى مدين. ومن هنا يتبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر كانت له إسهامات إيجابية على ميزان المدفوعات في المغرب.

* - بخلاف تونس والمغرب، يوضح ميزان المدفوعات للمغرب قيم دخل العوامل كمجموع لدخل عوامل الإدارة، السلطة النقدية، البنوك والقطاعات الأخرى التي من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014

لقد أوضحنا في المبحث الأول من هذا الفصل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في إطارها النظري، حيث تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على التخفيف من حدة فجوة التمويل التي تعاني منها الدول النامية، كما يعمل على تحفيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال الدور الهام الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والمعرفة.

وقد قدمت العديد من الأطروحات لإلقاء الضوء بشيء من التفصيل على عدة مزايا مصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، تؤدي إلى تحقيق إسهامات على التنمية الاقتصادية، إذ أوضح رواد هذا الفكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مصحوب بتكنولوجيا متقدمة وغير متوفرة في السوق يتم استخدامها في العملية الإنتاجية، كما يعمل على نقل المعرفة التي ينقلها إلى اليد العاملة في فروع شركاته وذلك من خلال التعلم. كذلك يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز الاستثمار المحلي نتيجة للمنافسة والمحاكاة، وتوفير متطلبات فروع الشركات متعددة الجنسيات.

انطلاقاً من هذا الطرح، سوف نقوم من خلال هذا المبحث، بقياس الآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 1996-2014.

المطلب الأول: تعيين نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

نعمد في دراستنا القياسية لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر تونس والمغرب للفترة 1996-2014 على جملة معادلات انحدار خطي تصف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مختلف محددات التنمية الاقتصادية، هذه المعادلات هي:

$$EGDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 FDI(-1)_{it-1} + \beta_3 FD_{it} + \beta_4 INF_{it} + \beta_5 SE_{it} + \beta_6 GGFC_{it} + \beta_7 GDI_{it} + \mu_{it}$$

$$GDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 FDI(-1)_{it-1} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 FD_{it} + \beta_5 INF_{it} + \beta_6 GDS_{it} + \beta_7 GGFC_{it} + \beta_8 EXPO_{it} + \mu_{it}$$

$$LF_{it} = \beta_0 + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 FDI(-1)_{it-1} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 INF_{it} + \beta_5 GDI_{it} + \beta_6 GGFC_{it} + \beta_7 FD_{it} + \mu_{it}$$

$$EXP_{it} = \beta_0 + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 FDI(-1)_{it-1} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 GDI_{it} + \beta_5 FD_{it} + \beta_6 INF_{it} + \beta_7 SE_{it} + \beta_8 OER_{it} + \mu_{it}$$

$$IMP_{it} = \beta_0 + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 FDI(-1)_{it-1} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 GDI_{it} + \beta_5 FD_{it} + \beta_6 INF_{it} + \beta_7 OER_{it} + \mu_{it}$$

بحيث:

FDI_{it} : الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل،

FDI_{it-1} : الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في الفترة السابقة،

GDP_{it} : الناتج المحلي الإجمالي،

FD_{it} : تطور القطاع المالي،

INF_{it} : معدل التضخم،

SE_{it} : معدل التعليم،

$EXPO_{it}$: الصادرات،

LF_{it} : القوة العاملة،

GDS_{it} : الادخار المحلي،

GDI_{it} : الاستثمار المحلي،

IMP_{it} : الواردات،

OER_{it} : سعر الصرف الرسمي،

μ : الخطأ العشوائي، i الدولة، t الفترة.

ولتقدير معلمات النماذج قمنا بتجميع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات التي تضمنتها هذه

النماذج من مصادر مختلفة نبرزها في الجدول رقم (5-13).

جدول رقم (5-13): مصادر البيانات المعتمدة في دراسة نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

المصدر	المتغير
قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicator 2014	متغير الناتج المحلي الإجمالي متغير تطور القطاع المالي متغير معدل التضخم متغير معدل التعليم متغير الاستثمار المحلي متغير الادخار المحلي متغير القوة العاملة متغير الصادرات متغير الواردات متغير سعر الصرف الرسمي
قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADstat	متغير الاستثمار الأجنبي المباشر

ونعرض في الجدول رقم (5-14) البيانات الخاصة بنموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في للجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014، التي لم نقم باستخدامها أثناء دراستنا لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث.

جدول رقم (5-14): البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة للفترة 1996-2014

المغرب					تونس					الجزائر					السنة
LF	IMP	EXPO	GDS	GDI	LF	IMP	EXPO	GDS	GDI	LF	IMP	EXPO	GDS	GDI	
9,2084	10,722	9,413	8,060	8,252	2,9388	8,542	8,248	4,605	4,192	8,1852	11,240	13,970	14,784	11,409	1996
9,5262	10,499	9,351	7,635	6,998	3,0196	8,586	8,115	4,603	4,546	8,4051	10,280	14,890	15,424	10,798	1997
9,7968	11,248	9,770	8,927	8,961	3,0808	9,040	8,399	4,792	4,572	8,6459	10,850	10,880	13,112	11,801	1998
10,1	11,777	10,459	8,537	8,615	3,1435	9,161	8,714	5,202	5,220	8,8856	11,520	13,040	15,380	11,572	1999
10,148	12,347	10,359	7,465	9,196	3,1972	9,214	8,492	4,879	4,625	9,1211	11,700	22,560	24,571	11,049	2000
9,9622	12,050	11,095	8,909	6,565	3,2436	10,313	9,448	4,912	5,102	9,3724	12,053	20,085	22,726	11,396	2001
10,044	13,038	12,186	9,627	9,711	3,2956	10,311	9,438	4,637	4,910	9,6184	14,547	20,152	23,004	12,882	2002
10,475	15,691	14,282	12,219	10,198	3,3431	11,779	10,839	5,463	5,703	9,8581	16,203	25,957	30,344	15,709	2003
10,811	19,547	16,726	13,768	14,071	3,3884	13,947	13,166	6,477	6,261	10,114	21,884	34,175	40,673	19,611	2004
10,905	22,569	19,234	13,807	14,731	3,4316	14,630	14,505	6,874	6,103	10,362	24,843	48,715	56,541	21,941	2005
10,955	26,044	22,449	15,720	16,020	3,5098	16,471	15,823	7,414	4,456	10,603	25,651	57,122	66,778	25,222	2006
11,109	33,750	26,892	17,580	20,703	3,5849	20,624	19,883	8,536	7,354	10,86	33,569	63,532	76,489	33,790	2007
11,239	45,214	33,312	21,976	26,863	3,6593	26,565	25,198	10,270	7,793	11,082	49,096	82,034	96,804	47,355	2008
11,298	36,084	26,094	22,414	26,120	3,7325	21,091	19,917	9,688	8,820	11,342	49,331	48,534	63,523	49,719	2009
11,372	39,093	30,169	22,875	26,275	3,8006	24,351	22,236	9,652	9,346	11,642	50,655	61,975	78,109	56,190	2010
11,6	48,302	35,295	22,663	27,889	3,8716	25,909	22,602	7,529	8,808	11,929	57,212	77,581	95,468	60,765	2011
11,803	48,249	34,441	20,018	27,272	3,9305	26,400	22,250	6,837	8,176	12,206	59,483	77,123	98,161	62,889	2012
12,026	48,658	34,938	21,752	27,963	3,9795	26,391	22,082	6,045	8,414	12,431	63,642	69,659	96,333	69,349	2013
12,299	49,826	36,975	23,040	28,366	3,9986	26,921	21,693	6,152	8,559	12,658	67,763	63,810	111,765	69,465	2014

بعد جمع البيانات الخاصة بنموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة للفترة 1996-2014، نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة لدراسة استقرار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات وذلك باستخدام اختبار ADF*. نتائج الاختبار نعرضها في الجدول رقم (5-15).

جدول رقم (5-15): نتائج اختبار جذر الوحدة لنموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

	Variables	ADF	Prob	Critical values	Level	Décision
	LF	-2.2461	0.4374	-4.6162	1%	Yes
Algérie	EXP	0.2697	0.7524	-2.6997	1%	Yes
	IMP	3.4413	0.9993	-2.9697	1%	Yes
	GDI	3.7760	0.9997	-2.9697	1%	Yes
	GDS	1.4401	0.9566	-2.6797	1%	Yes
	LF	-2.7057	0.2462	-4.6162	1%	Yes
Tunisia	EXPO	-2.0074	0.5586	-4.5715	1%	Yes
	IMP	-2.6855	0.2526	-4.5715	1%	Yes
	GDI	-2.6603	0.2615	-4.5715	1%	Yes
	GDS	-2.7597	0.2299	-4.6687	1%	Yes
	LF	-3.2612	0.1104	-4.7283	1%	Yes
Morocco	EXP	-2.8389	0.2027	-4.5715	1%	Yes
	IMP	-2.5658	0.2962	-4.5715	1%	Yes
	GDI	-2.0960	0.5135	-4.5715	1%	Yes
	GDS	-2.9389	0.1773	-4.6678	1%	Yes
	LF	-3.2612	0.1104	-4.7283	1%	Yes

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تبين نتائج اختبار جذر الوحدة لـ ADF، المعروضة في الجدول رقم (5-15) إلى النتائج التالية:

* سوف نقوم بإجراء هذا الاختبار على طريق نفس المنهجية المستخدمة في الفصل الرابع، وسنكتفي بإجراء الاختبار على المتغيرات المعتمدة الجديدة في هذا الفصل فقط.

– بالنسبة للجزائر

قبول فرض العدم لكل المتغيرات عند مستوى معنوية قدره 1%، حيث أن قيمة مستوى معنوية اختبار ADF كانت أكبر من القيمة الحرجة 0.01، وبالتالي تقبل الفرض القائل بوجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات ونعتبرها غير مستقرة عند المستوى.

– بالنسبة لتونس

قبول فرض العدم لكل المتغيرات عند مستوى معنوية قدره 1%، حيث أن قيمة مستوى معنوية اختبار ADF كانت أكبر من القيمة الحرجة 0.01، وبالتالي تقبل الفرض القائل بوجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات ونعتبرها غير مستقرة عند المستوى.

– بالنسبة للمغرب

قبول فرض العدم لكل المتغيرات عند مستوى معنوية قدره 1%، حيث أن قيمة مستوى معنوية اختبار ADF كانت أكبر من القيمة الحرجة 0.01، وبالتالي تقبل الفرض القائل بوجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات ونعتبرها غير مستقرة عند المستوى.

حيث أن اختبار جذر الوحدة أثبت أن معظم بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى، سوف نكشف في المرحلة الثانية عن طريق اختبار جذر الوحدة لـ ADF عن استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول، وسوف نرمز للفرق بين المتغيرات بالرمز D. نتائج اختبار جذر الوحدة نبرزها في الجدول رقم (5-16).

جدول رقم (5-16): نتائج اختبار جذر الوحدة لنموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

	Variables	ADF	Prob	Critical values	Level	Décision
Algérie	D(LF)	-4.7050	0.0117	-3.7911	5%	No
	D(EXPO)	-4.6900	0.0088	-4.6162	1%	No
	D(IMP)	-3.4363	0.0241	-3.0521	5%	No
	D(GDI)	-1.7898	0.0705	-1.6061	10%	No
	D(GDS)	-4.9705	0.0053	-4.6162	1%	No
Tunisia	D(LF)	-1.7251	0.0752	-1.6061	10%	No
	D(EXPO)	-4.7191	0.0019	-3.8867	1%	No
	D(IMP)	-5.0541	0.0046	-4.6162	1%	No
	D(GDI)	-4.9108	0.0059	-4.6162	1%	No
	D(GDS)	-2.7107	0.0099	-2.7080	1%	No
Morocco	D(LF)	-3.3068	0.0348	-3.0988	5%	No
	D(EXPO)	-4.9646	0.0012	-3.8867	1%	No
	D(IMP)	-4.1520	0.0064	-3.9203	1%	No
	D(GDI)	-4.0986	0.0066	-3.8867	1%	No
	D(GDS)	-3.5370	0.019	-3.0521	5%	No

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تبين نتائج اختبار جذر الوحدة لـ ADF، المعروضة في الجدول رقم (5-16) إلى النتائج التالية:
- بالنسبة للجزائر

رفض فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة عند الفرق الأول في السلسلة الزمنية بالنسبة لكل المتغيرات المعتمدة، وهذا عند مستوى معنوية قدره 1% بالنسبة لكل الصادرات D(EXP) وإجمالي الادخار المحلي D(DSA)، وعند مستوى معنوية قدره 5% بالنسبة للواردات D(IMP) والقوة العاملة D(LF)، وعند مستوى معنوية قدره 10% بالنسبة

لمتغير إجمالي الاستثمار المحلي $D(GDI)$. بالتالي نعتبر أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

- بالنسبة لتونس

رفض فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة عند الفرق الأول في السلسلة الزمنية بالنسبة لكل المتغيرات المعتمدة، وهذا عند مستوى معنوية قدره 1% بالنسبة لكل الصادرات $D(EXP)$ ، الواردات $D(IMP)$ ، إجمالي الاستثمار المحلي $D(GDI)$ ، وإجمالي الادخار المحلي $D(DSA)$. وعند مستوى معنوية قدره 10% بالنسبة لمتغير القوة العاملة $D(LF)$. بالتالي نعتبر أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

- بالنسبة للمغرب

رفض فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة عند الفرق الأول في السلسلة الزمنية بالنسبة لكل المتغيرات المعتمدة، وهذا عند مستوى معنوية قدره 1% بالنسبة لكل الصادرات $D(EXP)$ ، الواردات $D(IMP)$ ، إجمالي الاستثمار المحلي $D(GDI)$. وعند مستوى معنوية قدره 5% بالنسبة للقوة العاملة $D(LF)$ ، وإجمالي الادخار المحلي $D(DSA)$. بالتالي نعتبر أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة لجميع السلاسل الزمنية التي يحتوي عليها نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة للفترة 1996-2014، حيث قمنا بالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية عند الفرق الأول، نقوم بعملية تقدير هذه النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى وهذا لكل دولة على حدة.

المطلب الثاني: تقدير نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر سوف نقوم في هذا المطلب بقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1996-2014، وذلك من خلال جملة المعادلات المقترحة.

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2014

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر نعرضها في الجدول رقم (5-17).

جدول رقم (5-17): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 07/09/15 Time: 17:59				
Sample (adjusted): 1998 2014				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.45305	3.464289	4.749330	0.0010
D(FDI)	12.08943	4.469292	2.705000	0.0242
D(FDI(-1))	-4.616602	4.257484	-1.084350	0.3064
D(INF)	1.071282	0.798922	1.340910	0.2128
D(GDI)	0.515726	0.627191	0.822278	0.4322
D(GGFC)	4.469743	1.526701	2.927713	0.0168
D(FD)	-2.088364	0.425931	-4.903062	0.0008
D(SE)	-2.172067	0.455834	-4.765037	0.0010
R-squared	0.890981	Mean dependent var	9.757959	
Adjusted R-squared	0.806188	S.D. dependent var	16.22143	
S.E. of regression	7.141333	Akaike info criterion	7.074864	
Sum squared resid	458.9877	Schwarz criterion	7.466964	
Log likelihood	-52.13634	F-statistic	10.50776	
Durbin-Watson stat	2.302574	Prob(F-statistic)	0.001071	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

توضح لنا نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي، ممثلا في إجمالي الناتج المحلي المعروضة في الجدول رقم (5-17)، معنوية معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية قدره 5%، وهذا ما يدل على وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر. ونلاحظ أن قيمة معامل التحديد تقدر بـ 0.8909، ومنه فالنموذج المعتمد يفسر ما مقداره 89.09% من التغير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كذلك فإن قيمة اختبار F تساوي 10.5077 وهي معنوية عند مستوى معنوية قدره 1%، لأن قيمة مستوى معنوية هذا الاختبار تساوي 0.0010 وهي أقل من القيمة الحرجة 1%، وهذا ما يدل على المعنوية الإجمالية للنموذج.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر نعرضها في الجدول رقم (5-18).

جدول رقم (5-18): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(GDI)				
Method: Least Squares				
Date: 07/09/15 Time: 18:05				
Sample (adjusted): 1998 2014				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.760648	1.321273	-0.575693	0.5807
D(FDI)	1.804178	1.623982	1.110959	0.2989
D(FDI(-1))	4.109262	1.892328	2.171538	0.0617
D(GDP)	0.766532	0.195297	3.924964	0.0044
D(GDS)	-0.315649	0.167066	-1.889366	0.0955
D(INF)	0.122519	0.300015	0.408375	0.6937
D(GGFC)	-1.326660	0.702402	-1.888747	0.0956
D(EXPO)	-0.555904	0.221419	-2.510649	0.0363
D(FD)	-0.061415	0.187885	-0.326875	0.7522
R-squared	0.772995	Mean dependent var	3.451012	
Adjusted R-squared	0.545989	S.D. dependent var	3.646052	
S.E. of regression	2.456721	Akaike info criterion	4.940584	
Sum squared resid	48.28384	Schwarz criterion	5.381697	
Log likelihood	-32.99497	F-statistic	3.405184	
Durbin-Watson stat	2.036910	Prob(F-statistic)	0.051264	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تشير نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي إلى معنوية معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة وهذا عند مستوى معنوية قدره 10%، أما متغير الاستثمار الأجنبي المباشر فقد جاءت معلمته غير معنوية إحصائياً. وهذا ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل يؤثر إيجابياً على مستوى الاستثمار المحلي في السنة اللاحقة، وبالتالي هناك أثر تكاملي بينهما. كما تشير النتائج إلى أن القوة التفسيرية للنموذج بلغت $R^2=0.7729$ ، أي أن حوالي 77.29% من التغير في الاستثمار المحلي يفسر من خلال المتغيرات المعتمدة في النموذج، والباقي 32.71% يعود للخطأ العشوائي. كما أن اختبار Fisher يشير إلى المعنوية الإجمالية للنموذج المعتمد عند مستوى المعنوية 10%، حيث جاءت قيمته مستوى المعنوية لاختبار F تساوي 0.0512 وهي أقل من القيمة الحرجة 0.10.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الجزائر نعرضها في الجدول رقم (5-19).

جدول رقم (5-19): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الجزائر للفترة 2014-1996

Dependent Variable: D(LF)				
Method: Least Squares				
Date: 07/09/15 Time: 18:07				
Sample (adjusted): 1998 2014				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.251058	0.005249	47.82809	0.0000
D(FDI)	-0.017598	0.007933	-2.218194	0.0508
D(FDI(-1))	0.002070	0.008831	0.234438	0.8194
D(GDP)	0.000824	0.000322	2.561029	0.0283
D(GDI)	0.002230	0.001868	1.193764	0.2601
D(GGFC)	0.007323	0.002334	3.137762	0.0106
D(IMP)	-0.004920	0.001853	-2.655140	0.0241
R-squared	0.712385	Mean dependent var	0.250199	
Adjusted R-squared	0.539815	S.D. dependent var	0.021388	
S.E. of regression	0.014509	Akaike info criterion	-5.335157	
Sum squared resid	0.002105	Schwarz criterion	-4.992069	
Log likelihood	52.34883	F-statistic	4.128110	
Durbin-Watson stat	1.993719	Prob(F-statistic)	0.023961	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تشير نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الجزائر إلى معنوية معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية قدره 10%، وهذا ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر يملك أثر سلبي على مستوى العمالة خلال فترة الدراسة. نلاحظ أن قيمة معامل التحديد كانت مرتفعة وتساوي 0.7123، كما أن قيمة مستوى معنوية اختبار F تساوي 0.0239 وهي أقل من القيمة الحرجة 0.05.

الفرع الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

سوف نحدد في هذا الفرع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي صادرات الجزائر، نتائج تقدير النموذج موضحة في الجدول رقم (5-20)

جدول رقم (5-20): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الجزائر للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(EXPO)

Method: Least Squares

Date: 07/09/15 Time: 18:19

Sample (adjusted): 1998 2014

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.132038	2.631793	0.050170	0.9612
D(FDI)	5.606195	2.742384	2.044278	0.0752
D(FDI(-1))	3.981343	2.276700	1.748734	0.1185
D(GDP)	0.661896	0.135780	4.874788	0.0012
D(INF)	0.450109	0.473233	0.951137	0.3694
D(GDI)	-0.663963	0.365890	-1.814651	0.1071
D(OER)	0.301472	0.382672	0.787808	0.4535
D(FD)	-0.672377	0.285980	-2.351136	0.0466
D(SE)	-0.464995	0.281114	-1.654114	0.1367
R-squared	0.952208	Mean dependent var	2.877645	
Adjusted R-squared	0.904417	S.D. dependent var	12.19658	
S.E. of regression	3.770760	Akaike info criterion	5.797482	
Sum squared resid	113.7490	Schwarz criterion	6.238595	
Log likelihood	-40.27859	F-statistic	19.92418	
Durbin-Watson stat	1.906624	Prob(F-statistic)	0.000162	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

يتضح من نتائج التقدير المعروضة في الجدول رقم (5-20)، معنوية معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية قدره 10%، وبالتالي تشير نتائج التقدير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على حجم الصادرات الإجمالية للجزائر. نلاحظ كذلك ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج حيث أن قيمة معامل التحديد بلغت 95.22%، كذلك فإن قيمة مستوى معنوية اختبار F تساوي 0.0001 وهي أقل من القيمة الحرجة 0.01، بالتالي فإن النموذج معنوي إجمالا عند مستوى معنوية قدره 1%.

الفرع الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات

بعد تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، نقوم في هذا الفرع بقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر. نتائج التقدير نعرضها في الجدول رقم (5-21).

جدول رقم (5-21): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(IMP)
Method: Least Squares
Date: 07/09/15 Time: 18:21
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.411695	1.570666	0.262115	0.7991
D(FDI)	0.398789	1.570570	0.253914	0.8053
D(FDI(-1))	0.211586	1.548632	0.136628	0.8943
D(GDP)	0.056643	0.075108	0.754153	0.4700
D(INF)	0.013551	0.297857	0.045496	0.9647
D(GDI)	0.697112	0.239558	2.909991	0.0173
D(OER)	-0.088396	0.259023	-0.341266	0.7407
D(FD)	0.042053	0.168014	0.250292	0.8080
R-squared	0.758418	Mean dependent var	3.381361	
Adjusted R-squared	0.570522	S.D. dependent var	3.914942	
S.E. of regression	2.565642	Akaike info criterion	5.027482	
Sum squared resid	59.24265	Schwarz criterion	5.419582	
Log likelihood	-34.73360	F-statistic	4.036356	
Durbin-Watson stat	2.188581	Prob(F-statistic)	0.028079	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا بيانات الجدول رقم (5-21) أن الملمات المقدرة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت غير معنوية إحصائيا، وهذا ما يدل على عدم وجود تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي الواردات للجزائر. وقد جاءت قيمة اختبار F معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 5%.

المطلب الثالث: تقدير نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في تونس بعد قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر، سوف نقوم في هذا المطلب بقياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في تونس للفترة 1996-2014، وذلك باعتماد نفس جملة المعادلات المقترحة.

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس نعرضها في الجدول رقم (5-22).

جدول رقم (5-22): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares

Date: 08/09/15 Time: 18:29

Sample (adjusted): 1998 2014

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.057393	0.670348	0.085617	0.9336
D(FDI)	4.447747	1.431580	3.106880	0.0126
D(FDI(-1))	-0.415130	0.512681	-0.809724	0.4390
D(INF)	-0.250657	0.522303	-0.479908	0.6427
D(GDI)	4.861409	1.190791	4.082505	0.0027
D(GGFC)	2.977532	1.317118	2.260643	0.0501
D(FD)	-0.186679	0.217003	-0.860261	0.4120
D(SE)	0.013711	0.181060	0.075726	0.9413
R-squared	0.723389	Mean dependent var	1.635685	
Adjusted R-squared	0.508247	S.D. dependent var	2.028346	
S.E. of regression	1.422380	Akaike info criterion	3.847728	
Sum squared resid	18.20848	Schwarz criterion	4.239828	
Log likelihood	-24.70568	F-statistic	3.362382	
Durbin-Watson stat	1.966870	Prob(F-statistic)	0.047230	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تبين لنا نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس أن معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية قدره 5%، بالتالي يوجد تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس. نلاحظ كذلك أن النموذج معنوي إجمالاً عند مستوى معنوية قدره 5%.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في تونس

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في تونس نعرضها في الجدول رقم (5-23).

جدول رقم (5-23): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في تونس للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(GDI)
Method: Least Squares
Date: 08/09/15 Time: 18:31
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.106322	0.094202	1.128656	0.2917
D(FDI)	-0.999065	0.104233	-9.584882	0.0000
D(FDI(-1))	0.085183	0.081300	1.047758	0.3254
D(GDP)	0.059503	0.064095	0.928357	0.3804
D(GDS)	0.417424	0.286717	1.455877	0.1835
D(INF)	0.117655	0.075455	1.559284	0.1575
D(FD)	0.039238	0.033639	1.166444	0.2770
D(EXPO)	0.003063	0.046164	0.066353	0.9487
D(GGFC)	-0.167004	0.393988	-0.423882	0.6828
R-squared	0.972815	Mean dependent var	0.236101	
Adjusted R-squared	0.945630	S.D. dependent var	0.950718	
S.E. of regression	0.221683	Akaike info criterion	0.129912	
Sum squared resid	0.393145	Schwarz criterion	0.571025	
Log likelihood	7.895751	F-statistic	35.78494	
Durbin-Watson stat	1.087613	Prob(F-statistic)	0.000018	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (5-23)، أن معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر معنوية عند مستوى معنوية قدره 1%، وقد جاءت بإشارة سالبة، والتي تدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على الاستثمار المحلي في تونس، وبالتالي فإن له أثر إحلالي. كذلك نلاحظ من نتائج التقدير المعنوية الإجمالية للنموذج عند مستوى معنوية قدره 1%.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في تونس

يوضح لنا الجدول رقم (5-24) نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في تونس.

جدول رقم (5-24): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في تونس للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(LF)
Method: Least Squares
Date: 08/09/15 Time: 18:33
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.045031	0.004609	9.769867	0.0000
D(FDI)	0.029576	0.015061	1.963781	0.0811
D(FDI(-1))	0.004818	0.003939	1.223132	0.2523
D(GDP)	-0.003520	0.002477	-1.421344	0.1889
D(INF)	0.005425	0.003690	1.470060	0.1756
D(GDI)	0.030460	0.014899	2.044378	0.0713
D(GGFC)	0.021689	0.012249	1.770609	0.1104
D(FD)	0.004732	0.001678	2.820558	0.0200
R-squared	0.734005	Mean dependent var	0.057585	
Adjusted R-squared	0.527120	S.D. dependent var	0.015372	
S.E. of regression	0.010571	Akaike info criterion	-5.956222	
Sum squared resid	0.001006	Schwarz criterion	-5.564122	
Log likelihood	58.62789	F-statistic	3.547885	
Durbin-Watson stat	1.342341	Prob(F-statistic)	0.040703	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تبين لنا نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في تونس، أن معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية قدره 10%، بالتالي يوجد تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على حجم العمالة في تونس. نلاحظ كذلك أن النموذج معنوي إجمالاً عند مستوى معنوية قدره 10%.

الفرع الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في تونس
يوضح لنا الجدول رقم (5-25) نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في تونس.

جدول رقم (5-25): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في تونس للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(EXPO)

Method: Least Squares

Date: 08/09/15 Time: 18:34

Sample (adjusted): 1998 2014

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.304629	1.041288	-2.213249	0.0542
D(FDI)	-0.302476	1.035449	-0.292121	0.7768
D(FDI(-1))	-0.372454	0.489830	-0.760374	0.4665
D(GDP)	1.269529	0.485350	2.615700	0.0280
D(INF)	0.287812	0.448433	0.641817	0.5370
D(GDI)	0.004919	0.987499	0.004981	0.9961
D(OER)	13.34975	9.431325	1.415469	0.1906
D(SE)	0.327283	0.164309	1.991869	0.0776
R-squared	0.813031	Mean dependent var	0.798715	
Adjusted R-squared	0.667611	S.D. dependent var	2.231005	
S.E. of regression	1.286245	Akaike info criterion	3.646519	
Sum squared resid	14.88983	Schwarz criterion	4.038619	
Log likelihood	-22.99541	F-statistic	5.590918	
Durbin-Watson stat	1.945205	Prob(F-statistic)	0.010130	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تبين لنا نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في تونس أن معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوية إحصائياً، وبالتالي فلا يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الصادرات في تونس. نلاحظ كذلك أن النموذج معنوي إجمالاً عند مستوى معنوية قدره 1%.

الفرع الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في تونس
يوضح لنا الجدول رقم (5-26) نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في تونس.

جدول رقم (5-26): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في تونس للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(IMP)				
Method: Least Squares				
Date: 08/09/15 Time: 18:36				
Sample (adjusted): 1998 2014				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.875370	1.321428	-1.419199	0.1895
D(FDI)	-0.236507	1.257774	-0.188036	0.8550
D(FDI(-1))	-0.467372	0.624061	-0.748919	0.4730
D(GDP)	1.434183	0.619584	2.314751	0.0459
D(INF)	0.187309	0.545885	0.343129	0.7394
D(GDI)	-0.228294	1.248887	-0.182798	0.8590
D(OER)	15.05685	11.98639	1.256162	0.2407
D(FD)	0.126892	0.241374	0.525706	0.6118
R-squared	0.726767	Mean dependent var	1.078513	
Adjusted R-squared	0.514253	S.D. dependent var	2.351135	
S.E. of regression	1.638637	Akaike info criterion	4.130795	
Sum squared resid	24.16619	Schwarz criterion	4.522895	
Log likelihood	-27.11176	F-statistic	3.419848	
Durbin-Watson stat	2.057758	Prob(F-statistic)	0.045081	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تبين لنا نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في تونس أن معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوية إحصائياً، وبالتالي فلا يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الواردات في تونس. نلاحظ كذلك أن النموذج معنوي إجمالاً عند مستوى معنوية قدره 5%.

المطلب الرابع: تقدير نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في المغرب بعد قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر وتونس، سوف نقوم في هذا المطلب بقياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في المغرب للفترة 1996-2014، وذلك من خلال جملة المعادلات المقترحة.

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المغرب

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المغرب نعرضها في الجدول رقم (5-27).

جدول رقم (5-27): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المغرب للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares

Date: 08/09/15 Time: 18:41

Sample (adjusted): 1998 2014

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.753772	1.059779	0.711254	0.4949
D(FDI)	2.112497	0.751756	2.810083	0.0204
D(FDI(-1))	-0.483353	0.794071	-0.608702	0.5578
D(INF)	-0.370653	0.509951	-0.726840	0.4858
D(GDI)	2.250076	0.335633	6.703987	0.0001
D(GGFC)	-1.000653	0.984848	-1.016047	0.3361
D(FD)	-0.404587	0.155227	-2.606429	0.0284
D(SE)	0.758429	0.487419	1.556008	0.1541
R-squared	0.897910	Mean dependent var	4.102436	
Adjusted R-squared	0.818506	S.D. dependent var	4.728028	
S.E. of regression	2.014239	Akaike info criterion	4.543548	
Sum squared resid	36.51442	Schwarz criterion	4.935648	
Log likelihood	-30.62015	F-statistic	11.30818	
Durbin-Watson stat	2.943710	Prob(F-statistic)	0.000809	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

توضح لنا نتائج التقدير المعروضة في الجدول رقم (5-27)، أن معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية قدره 5%، وهذا ما يدل على وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للمغرب خلال فترة الدراسة. كذلك نلاحظ أن النموذج معنوي إجمالاً عند مستوى معنوية قدره 1%، وذلك لأن قيمة مستوى معنوية إحصائية F أقل من القيمة الحرجة 0.01، كما أن قيمة معامل التحديد مرتفعة وتساوي 0.8997.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في المغرب

بعد تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، نقوم بتقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في المغرب، نتائج التقدير نعرضها في الجدول رقم (5-28).

جدول رقم (5-28): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في المغرب للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(GDI)				
Method: Least Squares				
Date: 09/09/15 Time: 18:43				
Sample (adjusted): 1998 2014				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.464642	0.339267	-1.369547	0.2080
D(FDI)	-1.023252	0.283806	-3.605461	0.0069
D(FDI(-1))	0.165587	0.307427	0.538622	0.6048
D(GDP)	0.294206	0.091061	3.230860	0.0120
D(GDS)	0.030883	0.334051	0.092450	0.9286
D(INF)	0.009651	0.232507	0.041509	0.9679
D(GGFC)	0.120270	0.560093	0.214732	0.8353
D(EXPO)	0.176118	0.109570	1.607351	0.1466
D(FD)	0.103261	0.067766	1.523793	0.1661
R-squared	0.933381	Mean dependent var	1.256924	
Adjusted R-squared	0.866762	S.D. dependent var	2.174831	
S.E. of regression	0.793852	Akaike info criterion	2.681212	
Sum squared resid	5.041608	Schwarz criterion	3.122325	
Log likelihood	-13.79030	F-statistic	14.01074	
Durbin-Watson stat	1.625129	Prob(F-statistic)	0.000585	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تبين لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (5-28)، أن معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر معنوية عند مستوى معنوية قدره 1%، وقد جاءت بإشارة سالبة، والتي تدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على الاستثمار المحلي في المغرب، وبالتالي فإن له أثر إحصائي. كذلك نلاحظ من نتائج التقدير المعنوية الإجمالية للنموذج عند مستوى معنوية قدره 1%.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في المغرب

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم العمالة في المغرب نعرضها في الجدول رقم (5-29)

جدول رقم (5-29): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في المغرب للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(LF)

Method: Least Squares

Date: 09/09/15 Time: 18:45

Sample (adjusted): 1998 2014

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.143991	0.072958	1.973632	0.0767
D(FDI)	-0.005345	0.079589	-0.067164	0.9478
D(FDI(-1))	-0.029066	0.056845	-0.511316	0.6202
D(GDP)	0.002606	0.022809	0.114277	0.9113
D(GDI)	0.034503	0.060322	0.571978	0.5800
D(GGFC)	0.061233	0.063043	0.971281	0.3543
D(FD)	-0.010866	0.015026	-0.723144	0.4862
R-squared	0.236588	Mean dependent var	0.163077	
Adjusted R-squared	-0.221460	S.D. dependent var	0.144487	
S.E. of regression	0.159687	Akaike info criterion	-0.538300	
Sum squared resid	0.255000	Schwarz criterion	-0.195212	
Log likelihood	11.57555	F-statistic	0.516513	
Durbin-Watson stat	1.194956	Prob(F-statistic)	0.783734	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (5-29) أن النموذج غير معنوي إجمالا، حيث أن مستوى معنوية إحصائية F تساوي 0.7837 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.10، وبالتالي فإن الشكل الخطي المختار لصياغة نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم العمالة في المغرب غير سليم إحصائيا.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في المغرب

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في المغرب نعرضها في الجدول رقم (5-30).

جدول رقم (5-30): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في المغرب للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(EXPO)
Method: Least Squares
Date: 09/09/15 Time: 18:46
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.734789	0.897243	0.818941	0.4319
D(FDI)	2.202807	0.899100	2.450012	0.0343
D(FDI(-1))	-0.471937	0.807878	-0.584168	0.5720
D(GDP)	-0.362633	0.293186	-1.236871	0.2444
D(INF)	0.760496	0.450431	1.688372	0.1222
D(GDI)	1.699403	0.607103	2.799198	0.0188
D(OER)	-0.687331	1.696052	-0.405254	0.6938
R-squared	0.702559	Mean dependent var	1.624904	
Adjusted R-squared	0.524095	S.D. dependent var	3.016016	
S.E. of regression	2.080625	Akaike info criterion	4.596115	
Sum squared resid	43.29000	Schwarz criterion	4.939203	
Log likelihood	-32.06698	F-statistic	3.936691	
Durbin-Watson stat	1.960505	Prob(F-statistic)	0.027743	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

توضح لنا نتائج التقدير المعروضة في الجدول رقم (5-30)، أن معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 5%، وبالتالي تشير نتائج التقدير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على حجم الصادرات الإجمالية للمغرب. كذلك نلاحظ أن قيمة مستوى معنوية اختبار F تساوي 0.0277 وهي أقل من القيمة الحرجة 0.05، بالتالي فإن النموذج معنوي إجمالا عند مستوى معنوية قدره 5%.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في المغرب

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم الواردات في المغرب نعرضها في الجدول رقم (5-31).

جدول رقم (5-31): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في المغرب للفترة 1996-2014

Dependent Variable: D(IMP)
Method: Least Squares
Date: 09/09/15 Time: 18:48
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.270687	1.331273	0.203330	0.8434
D(FDI)	3.272599	1.300788	2.515859	0.0330
D(FDI(-1))	-0.581259	0.975383	-0.595929	0.5659
D(GDP)	-0.446010	0.428687	-1.040409	0.3253
D(INF)	0.834716	0.553873	1.507052	0.1661
D(GDI)	2.860118	0.968231	2.953964	0.0161
D(OER)	0.003485	2.050391	0.001700	0.9987
D(FD)	-0.015466	0.239214	-0.064655	0.9499
R-squared	0.826011	Mean dependent var	2.313352	
Adjusted R-squared	0.690687	S.D. dependent var	4.499540	
S.E. of regression	2.502460	Akaike info criterion	4.977613	
Sum squared resid	56.36075	Schwarz criterion	5.369714	
Log likelihood	-34.30971	F-statistic	6.103936	
Durbin-Watson stat	1.527499	Prob(F-statistic)	0.007558	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

توضح لنا نتائج التقدير المعروضة في الجدول رقم (5-31)، أن معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 5%، وبالتالي تشير نتائج التقدير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على حجم الواردات الإجمالية للمغرب. كذلك نلاحظ أن قيمة مستوى معنوية اختبار F تساوي 0.0075 وهي أقل من القيمة الحرجة 0.01، بالتالي فإن النموذج معنوي إجمالا عند مستوى معنوية قدره 1%.

المطلب الخامس: مقارنة النتائج

لقد اعتمدنا على نموذج الانحدار الخطي لأجل قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة للفترة 1996-2014، حيث تم التأكد من استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة ومن ثم تم الحصول على نتائج التقدير وتقييمها باستخدام مختلف المعايير الإحصائية. وتحليل نتائج عمليات التقدير التي قمنا بها سوف نلخصها في الجدول رقم (5-32).

جدول رقم (5-32): ملخص نتائج تقدير نموذج آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة للفترة 1996-2014

المغرب	تونس	الجزائر	
+	+	+	النمو الاقتصادي GDP
-	-	+	الاستثمار المحلي GDI
..	+	-	العمالة LF
+	0	+	الصادرات EXPO
+	0	0	الواردات IMP

المراجع: من إعداد الطالبة

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (5-32) ما يلي:

- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الدراسة مقاس بإجمالي الناتج المحلي، ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر بنسبة قدرها 12.0894، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بمقدار 1 مليار دولار يؤدي إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي قدرها 12.0894 مليار دولار مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. أما تونس فإن نسبة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي الناتج المحلي تقدر بـ 4.4477، في حين أن هذه النسبة تقدر في المغرب بـ 2.2124،

- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل تؤدي إلى زيادة في قيمة الاستثمار المحلي للسنة اللاحقة بنسبة 4.1092، أي أن زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 1 مليار دولار تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي للسنة اللاحقة بقيمة 4.1092 مليار دولار، هذه النتيجة تؤكد وجود أثر تكاملي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي. أما في تونس والمغرب، فقد أكدت النتائج أن هناك تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي، حيث قدرت نسبة تأثيره على الاستثمار المحلي في تونس بـ -0.9990، وفي المغرب بـ -1.0232. هذه النتائج تؤكد أن هناك أثر إحلائي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في تونس والمغرب، وهو يلعب دور بديل للاستثمار المحلي،

- تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على حجم القوى العاملة في الجزائر، فزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل تؤدي إلى تخفيض حجم القوى العاملة بنسبة -0.0175، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1 مليار دولار تؤدي إلى تخفيض حجم القوى

العاملة بمقدار 17.5 ألف عامل. بينما في تونس كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم العمالة موجب، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة حجم العمالة الكلية بنسبة 0.0299،

- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في كل من الجزائر والمغرب، فزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة صادرات الجزائر بنسبة 5.6061، وزيادة صادرات المغرب بنسبة 2.2028. أما بالنسبة لتونس، فقد أثبتت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على إجمالي الصادرات فيها خلال فترة الدراسة،

- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في المغرب، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تقابلها زيادة في الواردات بنسبة 3.2725، وهذا لتغطية الطلب على مدخلات الشركات متعددة الجنسيات من مختلف المواد الأولية والمنتجات الوسيطة. أما في الجزائر وتونس، فقد أثبتت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على إجمالي الواردات فيهما خلال فترة الدراسة.

خاتمة الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية. ولقد اتضح لنا جليا الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في الدول المضيفة. وقد قدمت لنا الأدبيات الاقتصادية عدة تحليلات حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث رأى العديد منها أن له آثار إيجابية على النمو والتنمية في الدول المضيفة، في حين رأى البعض الآخر، أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكفي لوحدة لتحقيق شروط التنمية.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة، حيث قمنا بتحليل إسهامات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للفترة 1996-2014، وإسهاماتها على عدة متغيرات اقتصادية باستخدام مؤشرات وصفية شملت إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار المحلي، العمالة، التجارة الخارجية وميزان المدفوعات،

وتم العرض كذلك إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة، من خلال قياس تأثيره على العديد من المتغيرات، التي ينتقل من خلالها تأثيره إلى التنمية الاقتصادية. حيث تم القياس على المستوى الكلي من خلال قياس تأثيره على معدل النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي، العمالة، الصادرات والواردات. ولقد تم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر موجب على معدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاث، كما تفاوتت آثاره بين إيجابية وسلبية وعدم وجود تأثير على بقية المتغيرات المعتمدة في الدراسة، حيث كان له أثر تكاملي على الاستثمار المحلي في الجزائر، بينما كان هذا الأثر إحلالي في كل من تونس والمغرب. وقد خفض الاستثمار الأجنبي المباشر حجم القوة العاملة في الجزائر وزادها في تونس، كما أن له أثر موجب على الصادرات في الجزائر والمغرب وأثر موجب على الواردات في المغرب.

الخاتمة

لقد تغير المشهد الاقتصادي العالمي بشكل لافت للنظر في العقود الأخيرة. ومن بين القوى المحركة في هذا الشأن ذلك التكامل الاقتصادي المتزايد مع تضاعف العلاقات التجارية والمالية العالمية. ولقد شهدت العقود الخمسة الماضية تغيرات جوهرية في توزيع إجمالي الناتج المحلي العالمي بين مختلف مجموعات الاقتصاديات، فخلال الفترة 1960-1985، شكلت الاقتصاديات المتقدمة في المتوسط نحو ثلاثة أرباع إجمالي الناتج المحلي العالمي مقاسا بالأسعار الجارية. وقد انخفضت هذه الحصة تدريجيا على مر الزمن، ووصلت إلى نسبة 58% بحلول سنة 2009. وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت حصة الأسواق الناشئة بصورة مطردة من نحو 17% فقط في ستينات القرن الماضي، إلى متوسط قدره 31% خلال فترة التكامل التجاري والمالي العالمي السريع التي بدأت منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، وقاربت 40% بحلول سنة 2009.

وتعتبر العولمة، القصة الكبيرة التي لا تشكل الاقتصاديات فحسب، بل تشكل أيضا المجتمعات والنظم السياسية والعلاقات الدولية. قد أحدثت ثورة في المفاهيم التقليدية للتنمية الاقتصادية، وأصبح التكوين الجديد للاقتصاد العالمي يتميز من خلال تعميم عملية الانفتاح وتحرير الاقتصاديات. وتعد الشركات متعددة الجنسيات أطرافا أساسية في هذه العملية. ويدل على ذلك، ضمن جملة أمور، نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي عام 1980، كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يكاد لا يذكر، ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم لم يعد مجرد تدفق كبير بل مستقر أيضا حيث مثلت نسبته في المتوسط 3.2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي للفترة 2005-2012.

ويؤثر عدد من العوامل على قرار شركة ما بالدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك تحليل تكاليف التجارة مع بلد أجنبي، فإذا كانت هذه التكاليف أعلى من تكلفة إنشاء فرع أجنبي لها في الدولة المضييفة، فإن المشروع سيعظم أرباحه من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن تستثمر الشركات بهدف إنتاج مدخلات وسيطة لصناعاتها (الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي)، ويمثل هذا النوع معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الدول المتقدمة في الدول النامية. ويحرك الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المزايا تكون متوفرة في الشركة، وفي الدولة المضييفة، وفي عملية التدويل. ويمكن أيضا أن تستثمر الشركات

في الدول المضيفة بأن تكرر عمليات التصنيع التي تقوم بها في الدولة الأم أو في دولة مضيفة أخرى (الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي). كذلك يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة للالتفاف على مختلف الحواجز التي يمكن أن تعترض الشركات الأجنبية للدخول إلى الاقتصادات المضيفة، حيث أنه على الرغم من أن العولة قد خفضت بشكل كبير هذه الحواجز، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى أحسن وسيلة للتغلب عليها. ويحدث الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا، وخصوصا الأفقي بين الدولة المتقدمة، للنفاذ إلى اليد العاملة الماهرة عالية التكوين وسريعة التعلم، وإلى التكنولوجيا المتوفرة فيها.

ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا وصورا أخرى مختلفة. بحيث يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقيم فروعاً في الدول المضيفة من خلال ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر المنشئ لفرع جديد. والذي يقوم فيه الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير الموارد المالية اللازمة لبناء المشروع الجديد. ويمكن أيضا أن تختار الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر في أصول قائمة في الدول المضيفة، فبدلاً من أن تقوم بإنشاء مشروع جديد فإنها تستثمر في مشروع قائم مملوك لشركة محلية أو شركة أجنبية أخرى أو تستحوذ عليها.

وقد ثبت أن الاستثمار الأجنبي المباشر مفيد من ثلاثة جوانب رئيسية هي: مصدر لنقل المعرفة، مركبة لتعزيز التكامل الاقتصادي عبر الحدود وكمصدر مستقر للتمويل. فيمكن للدول المضيفة أن تشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لتحسين مواردها المالية، فهي غالباً ما تعطي دفعة كبيرة للإيرادات الضريبية للدولة المضيفة، كما تساعد على معالجة الاختلالات التي يمكن أن توجد في ميزان مدفوعاتها. كما يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمالة ويحسن الإنتاجية وينقل التكنولوجيا والمعرفة ويعزز النمو الاقتصادي بشكل عام. وغالباً ما يؤدي تزايد المنافسة في اقتصادات الدول المضيفة من قبل الشركات متعددة الجنسيات إلى إرغام الشركات المحلية على التطور وتحسين إنتاجيتها كي لا تخرج من السوق. كما يمكن أن تقوم شركات المناولة والتوريد بزيادة إنتاجيتها وتطوير منتجاتهم للوفاء بمتطلبات فروع الشركات متعددة الجنسيات التي غالباً ما تشترط كميات أكبر وبجودة أفضل، وهذا ما يؤدي إلى تحسن في النشاط الاقتصادي وجودة المنتجات بصفة عامة.

كما تستفيد الدول النامية من نقل المعرفة والتكنولوجيا، وذلك من خلال انتقال اليد العاملة من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية. فاليد العاملة في الشركات متعددة الجنسيات تستخدم أحدث التكنولوجيات وتستفيد من دورات تدريبية على أعلى مستوى، وهو ما لا يتوفر في الشركات المحلية، ويتم لاحقا نقل هذه المعرفة للشركات المحلية، كما يمكن أن تنتقل هذه المعارف من خلال المحاكاة والدورات المشتركة بين الموظفين المنتمين لفروع الشركات متعددة الجنسيات والمنتمين للشركات المحلية.

أولا: نتائج الدراسة

تتلخص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في تحليلها النظري والقياسي لحدودات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب في ما يلي:

على المستوى النظري:

- تزايد اهتمام دول الدراسة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت باستحداث أطر تشريعية ونصوص تنظيمية لاستقطابه، كما أمضت العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لتوفير الضمانات له،
- بينت الدراسة بقاء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دون المستوى المطلوب، برغم التحسن الملحوظ لهذه التدفقات في الجزائر بداية من سنة 2001، وفي تونس بداية من سنة 2000، وفي المغرب بداية من سنة 1999،
- تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة لأخرى وخصوصا في المغرب، وعدم حفاظها على اتجاه محدد، فتجدها مرتفعة في سنة معينة، وتنخفض بمعدلات حادة في السنة الموالية،
- حدوث زيادة في متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل إلى دول الدراسة، على الرغم من بقاء تميز هذه الدول بأنها منطقة ذات مخاطر، وهذا ما يعكس وجهة نظر المستثمر الأجنبي في هذه الدول الذي يمكن أن يكون على دراية أفضل بها،
- توجه جل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع صناعة المحروقات في الجزائر، وإلى قطاع الخدمات في تونس والمغرب بفعل خصوصية المؤسسات العمومية للاتصالات والمالية،

- عدم تنوع مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول الدراسة، حيث استأثرت الدول العربية والأوروبية على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر، ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر كان يأتي من أوروبا لتونس والمغرب،
- تمتع دول الدراسة بمزايا موقع عديدة من بينها:
 - موقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم، ويعتبر بوابة لإفريقيا ويلاصق واحدة من أكبر المناطق التجارية في العالم وهي الاتحاد الأوروبي،
 - الثروة البشرية، حيث تتميز المنطقة بسكان شباب وتزايد مستمر في القوى العاملة،
 - غنى المنطقة بالمواد الأولية، حيث تعتبر الجزائر دولة نفطية وتحتل المرتبة الثالثة عالميا في تصدير الغاز، بينما يمتلك المغرب ثلث الاحتياطي العالمي من الفوسفات ويعتبر أول مصدر له، كذلك تزخر تونس بعدة ثروات باطنية أهمها النحاس والزنك،
 - غنى المنطقة باليد العاملة ذات المستوى المتوسط والماهرة، وذلك لقطعها أشواطاً كبيرة في تعميم التعليم على الجميع وتحسين جودته،
 - توفرها على إطار تشريعي ملائم ومحفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،...
- كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج حول إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، تونس والمغرب، وتمثل هذه النتائج في:
 - إسهامات إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في دول الدراسة، وبرز هذا الإسهام أكثر في حالي تونس والمغرب، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في تونس 18.620% للفترة 2005-2013، بينما بلغت في المغرب 9.40% خلال نفس الفترة، بينما لم تتعد هذه النسبة 4.449% في الجزائر، ولا يعود انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مقارنة بتونس والمغرب، بل يعود إلى الاستثمارات الضخمة التي باشرت الجزائر خلال هذه الفترة الممولة من عائدات المحروقات،
 - إسهامات إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في دول الدراسة، وكانت هذه الإسهامات متفاوتة بين هذه الدول من جهة، ومتفاوتة خلال فترة الدراسة من جهة أخرى، حيث على الرغم من عدم توفر البيانات اللازمة، وكذا صعوبة تقدير هذه الإسهامات

بشكل جلي، إلا أننا نؤكد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر كانت له إسهامات إيجابية على الاستثمار المحلي خصوصا على المدى الطويل،

- تم خلق فرص عمالة كبيرة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، وذلك بشكل مباشر من خلال العمالة في فروع الشركات المنشأة خصوصا الجديدة أو من خلال توسيع الفروع القائمة، أو بشكل غير مباشر من خلال تحفيز الاستثمار المحلي، ونشاط شركات المناولة والشركات المرتبطة بنشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر،

- عزز الاستثمار الأجنبي المباشر التجارة الخارجية في دول الدراسة، وذلك بشكل مباشر من خلال مختلف نشاطات فروع شركاتها فيها، وبشكل غير مباشر من خلال نشاط مختلف المتعاملين معه،

- إسهامات سلبية مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وتونس، وإسهامات إيجابية غير مباشرة نتيجة زيادة صادرات الجزائر من المحروقات التي يعود تطوير جزء منها للاستثمار الأجنبي المباشر وفي تونس نتيجة نشاطات فروع الشركات الأجنبية المصدرة كليا. أما المغرب، فقد عرف إسهامات إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على رصيد ميزان المدفوعات التي تجاوزت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل قيمة تحويلات أرباحه.

على مستوى الدراسة القياسية:

بينت الدراسة من خلال النموذج المقترح العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014، والتي تمثل في:

- حالة الجزائر: تأثير إيجابي لكل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPp، تطور القطاع المالي FD، معدل التعليم في المرحلة الثانوية SE، وتأثير سلبى لكل من إجمالي رصيد الدين الخارجي EDS، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة GGFC، معدل التضخم INF، وعدم الاستقرار السياسي PI على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر،

- حالة تونس: تأثير إيجابي لكل من معدل التضخم INF، إجمالي الاحتياطات TOR، معدل التعليم في المرحلة الثانوية SE و معدل البطالة UNE، وتأثير سلبى لكل من إجمالي الناتج المحلي GDP، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة GGFC، تطور القطاع المالي

FD، صافي الضرائب على المنتجات NTP على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى تونس،

• حالة المغرب: تأثير سلبي لمعدل التضخم INF على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليه،

• تبين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، من حيث نوعية المتغيرات المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، ومن حيث درجة تأثيرها على هذه التدفقات.

ولقد تمكن النموذج المقترح من تحديد الآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014، والتي تمثلت في التالي:

حالة الجزائر:

- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي ممثلاً بإجمالي الناتج المحلي، وقد بلغت مرونة إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر 12.089،
- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، حيث كانت معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة معنوية إحصائياً، ويؤثر على الاستثمار المحلي بمعامل قدره 4.109، وهذا ما يدل على وجود أثر تكاملي بين المتغيرين،
- تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على حجم العمالة، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة، تؤدي إلى تخفيض حجم العمالة بـ 0.017 وحدة،
- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، حيث بلغت قيمة معامل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر 5.606، وهذا ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد دعم صادرات المحروقات الجزائرية،
- عدم وجود تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر،

حالة تونس:

- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي ممثلاً بإجمالي الناتج المحلي، وقد بلغت مرونة إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر 4.447،
- تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، ويؤثر على الاستثمار المحلي بمعامل قدره -0.999، وهو ما يدل على وجود علاقة إحلال بين المتغيرين، وهذا

نتيجة لعدم صمود الشركات المحلية أمام المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، خصوصا فيما يتعلق بالتكنولوجيا، وهذا ما يترتب عليه خروج بعض الشركات المحلية من السوق من ناحية، ووجود آثار مشبّطة لدخول شركات محلية جديدة إلى العملية الإنتاجية من ناحية أخرى،

- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على حجم العمالة، حيث أن مرونة حجم العمالة للاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ 0.029. وتوافق هذه النتيجة مع الأثر الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، حيث أن تشييط الاستثمار المحلي وتخفيضه يؤدي إلى زيادة في حجم العمالة المتوفرة،

- لا يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والواردات في تونس،

حالة المغرب:

- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي ممثلا بإجمالي الناتج المحلي، وقد بلغت مرونة إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر 2.112،

- تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، ويؤثر على الاستثمار المحلي بمعامل قدره -1.023، وهو ما يدل على وجود علاقة إحلال بين المتغيرين،

- لا يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على حجم العمالة،

- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، حيث بلغت قيمة معامل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر 2.202،

- تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات، حيث بلغت قيمة معامل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر 3.272، حيث اتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من واردات المغرب بـ 3.272 وحدة لكل وحدة إضافية.

- أكدت النتائج وجود اختلاف بين آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في دول الدراسة، وهذا من حيث اتجاه وشدة التأثير.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

من خلال القراءة الواضحة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ولتناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب ناقش مدى صحة الفرضيات المعتمدة في الدراسة وهي:

الفرضية الأولى: ينفرد الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم خصائصه عن سائر تدفقات رؤوس الأموال الدولية الأخرى، وهناك دوافع طاردة ودوافع جاذبة أدت إلى زيادة تدفقاته وتنوع اتجاهاته.

بينت الدراسة صحة هذه الفرضية، وهذا ما تم إثباته في الفصل الأول من الدراسة، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، وقد نالت الكثير من الاهتمام والدراسة. ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن سائر تدفقات رؤوس الأموال الدولية الأخرى بخصائص فريدة أهمها الفترة الزمنية الطويلة ونقله للمعرفة والتكنولوجيا للدول المضيفة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مرحلة من مراحل تطور الشركات التي تسعى من خلال دوافع لا حصر لها للسعي إلى تحقيق أرباح في دولة أخرى، كما أن للدول المضيفة دوافع عديدة لجذب مزيد من تدفقاته التي زادت بصورة مذهلة بداية من تسعينات القرن الماضي. وقد تنوعت وتعددت اتجاهاته، فبعد أن كان محصوراً فيما بين الدول المتقدمة، أصبحت الدول النامية بحلول سنة 2012، أكبر المتلقين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث شكل نصيبها 52% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. ليس هذا فحسب، فقد أصبحت الدول النامية مصدراً لأكثر من ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة خلال نفس السنة.

الفرضية الثانية: يعتبر مناخ الاستثمار في دول الدراسة خصب لكل المتعاملين الاقتصاديين. وهناك عدة مقومات تيسيرية، إدارية واقتصادية لتقييمه.

بينت الدراسة صحة هذه الفرضية، وهذا ما تم إثباته في الفصل الثالث من الدراسة، حيث أن الحركة التي عرفتها كل من الجزائر، تونس والمغرب بداية من تسعينات القرن الماضي لإعادة هيكلة اقتصادياتها من خلال مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي التي ارتكزت على تحرير الأنشطة ضمن اقتصاد حر، أدت إلى توفير مناخ خصب ولكنه يحتاج إلى بعض المقومات لتفعيله. وقد تم عرض وتحليل هذا المناخ من خلال التصنيف المعتمد من طرف UNCTAD سنة 1998، والذي أثبت أن دول الدراسة تتوفر على كل هذه المقومات التيسيرية (تعزيز الاستثمار، الحوافز، الفساد، المرافق الاجتماعية...)، الإدارية (الاستقرار السياسي والاجتماعي، القوانين المتعلقة بالدخول والعمل، سياسات هيكل وأداء السوق...)،

والحدود الاقتصادية (حجم السوق ومعدل نموه، إمكانية الوصول إلى الأسواق العالية، هيكل السوق، المواد الأولية، العمالة، تكلفة المدخلات، ...).

وتجذب الاقتصاديات المتقدمة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق سياساتها المستقرة، وعمالها الماهرة، وأسواقها الكبيرة. أما الاقتصاديات النامية فهي أكثر اهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في أصول جديدة، الذي يخلق لها فرص عمالة جديدة، وغالبا ما تضع حكوماتها كل التسهيلات والحوافز السخية لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أخذت الدراسة على عاتقها محاولة الكشف عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014 وقد بنيت الدراسة على فرضيات أساسية في هذا الجانب نناقشها فيما يلي:

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير لمزايا الموقع التي تملكها دول الدراسة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. ولا يوجد تباين في تأثير هذه المزايا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينها.

بينت الدراسة من خلال النموذج المقترح في الفصل الرابع، رفض صحة هذه الفرضية والقبول بالفرضية البديلة التي مفادها أنه يوجد تأثير للمزايا الموقع التي تملكها دول الدراسة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. ويوجد تباين في تأثير هذه المزايا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينها.

وحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر المحرك الرئيسي الذي مكن اقتصاديات الدول الناشئة من تبوء مكانة متقدمة على الصعيد العالمي، فقد نما اقتصاد الصين على سبيل المثال بصورة لافتة للنظر وعلى نحو سريع منذ عام 1978، عندما أطلقت استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، وهي حاليا ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر مصدر فيه، ومستثمر تزداد أهميته. أما إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر، تونس والمغرب فقد تمت مناقشتها في هذه الدراسة تحت الفرضية التالية:

الفرضية الرابعة: لم تكن إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة بقدر ما كان متوقع منها، ولم تختلف هذه الإسهامات من دولة لأخرى.

تقبل هذه الفرضية وهذا ما تم إثباته من خلال الفصل الخامس، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر كانت له إسهامات على إجمالي تكوين رأس المال الثابت وخصوصا في تونس

والمغرب، كما وفر العديد من فرص العمالة من خلال إنشاء مشروعات جديدة وتعزيز الاستثمار المحلي. كما ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الانفتاح التجاري لدول الدراسة وذلك من خلال تدعيمه للصادرات والواردات فيها، كما كانت له إسهامات إيجابية على ميزان المدفوعات خصوصا في تونس والمغرب.

ولقياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، تونس والمغرب تم اعتماد نموذج قياسي لقياس هذه الآثار تحت الفرضية التالية:

الفرضية الخامسة: لا توجد آثار للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية (النمو، الاستثمار المحلي، العمالة، الصادرات، الواردات) في دول الدراسة. ولا يوجد اختلاف بين هذه الآثار.

بينت الدراسة من خلال النموذج المقترح في الفصل الخامس، رفض صحة هذه الفرضية والقبول بالفرضية البديلة التي مفادها أنه توجد آثار للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية (النمو، الاستثمار المحلي، العمالة، الصادرات، الواردات) في دول الدراسة. ويوجد اختلاف بين هذه الآثار.

ثالثا: توصيات الدراسة

في هذا الصدد، وعلى ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات التي تستهدف توفير مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

- على دول الدراسة أن تواصل خطواتها في إطار استعادة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وهو العنصر الذي يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من اتخاذ قرار متين للاستثمار في بيئة يمكن التنبؤ بها،

- الحفاظ على مسار سليم للسياسات الاقتصادية المطبقة، خصوصا السياسات المالية والنقدية، وعدم المغالاة في تقييم سعر صرف العملات المحلية،

- تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة عن طريق إزالة مختلف العقبات المتبقية أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي،

- محاربة الفساد والرشوة والتجرد من مظاهر المحاباة والروابط الخاصة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، وتوفير بيئة تقوم على المساواة بين جميع المتعاملين،

- تحديد قواعد تنظيمية تقوم على منطق اقتصادي سليم،

- ضبط القوانين الجمركية والجبائية بما يتوافق وأهداف التنمية الاقتصادية للاقتصاديات المحلية وأهداف استراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،
 - تنشيط السوق المالية بهدف تنويع مصادر التمويل لفروع الشركات الأجنبية،
 - إعداد خريطة استثمارية شاملة وواقعية لجميع الفرص الاستثمارية الموجودة في المنطقة،
 - تفعيل وزيادة دور وكالات الاستثمار في دول الدراسة وزيادة جهودها الترويجية، من خلال تعريف المستثمر وتوجيهه وتقديم كل الخدمات له في إطار الشباك الوحيد،
 - تعزيز دور القطاع المالي في تمويل النشاطات الاقتصادية في دول الدراسة، وإيجاد صيغ جديدة للتمويل للاستفادة القصوى من الموارد المالية المتاحة خصوصا في الجزائر،
 - فتح المجال لعودة رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج، والتي تضررت بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2007،
 - العمل على استغلال الظروف المواتية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنها انخفاض سعر الفائدة في الأسواق العالمية، والتقلبات الشديدة في أسواق الأسهم.
- رابعا: آفاق البحث

- ختاما، وفي إطار الحديث عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية، في ظل التطورات العالمية الراهنة، تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع، ولهذا نقترح مجموعة من العناوين، كي تكون موضوع أبحاث علمية في المستقبل، وهي:
- العوامل الدولية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر ومواكبة البيئة المؤسسية المحلية لدول الدراسة لمطالبات الاستثمار الأجنبي المباشر،
 - التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر ومقارنة لمناخ الاستثمار بين دول الدراسة ودول الآسيان،
 - دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعرفة وآثاره على القطاعات الاقتصادية،
 - الاستثمار الأجنبي المباشر العربي الليبي وسياسات جذب رؤوس الأموال العربية الموجودة في الأسواق الدولية،
 - الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب تكامل أم تنافس بينها ؟
 - دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، تونس والمغرب،

- انعكاسات قاعدة 49-51 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر .

تم بحمد الله وتوفيقه

I - باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1 - أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991.
- 2 - أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
- 3 - أبو قحف عبد السلام، التسويق الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 4 - أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
- 5 - أحمد قبلان فريد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
- 6 - العلي محمد، حصيلة وآفاق عملية الخصخصة في المغرب (1989-1996)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.
- 7 - النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 8 - النوح جواد، مقارنة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب، مؤسسة الملك عبد العزيز، المغرب، 2010.
- 9 - بنحوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 10 - براهيم عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 1996.
- 11 - برتان جيل، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، لبنان، 1980.
- 12 - حسب الله محمد أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 13 - حميدي حميد، خصخصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.
- 14 - صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 15 - عباس المنصف، تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخصخصة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.
- 16 - عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

- 17 - عبد الحميد عبد المطلب، العولة الاقتصادية (منظماتها - شركاتها - تداعياتها)، الدار الجامعية، مصر، 2006.
 - 18 - عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
 - 19 - عبد الرحمان أحمد أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريح للنشر، السعودية، 2001.
 - 20 - عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
 - 21 - عبد العزيز عبد الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005.
 - 22 - عبد الغفار هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، العراق، 2002.
 - 23 - عجمي جميل هيل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد 32، الإمارات العربية المتحدة، 1999.
 - 24 - عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
 - 25 - كاكي عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013.
 - 26 - كريم حمزة حسن، العولة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، الأردن، 2011.
 - 27 - كوكب الجميل سرمد، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
 - 28 - محمد عبد القادر عطية عبد القادر، الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، مصر، 2009.
 - 29 - هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- ثانياً: أطروحات جامعية**
- 1 - أوسرير منور، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005.
 - 2 - حمد حسين الجبوري عبد الرزاق، تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008.
 - 3 - سعد زغلول حلمي خالد، الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 1988.

- 4 - محمود عطية جمال، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2002.
- 5 - مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.
- 6 - ناجي محمد الزبيدي محمد، فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء المناطق الحرة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008.

ثالثاً: مجلات ودوريات

- 1 - التفراوي محمد، غابات المغرب بين الاندثار والاستصلاح، مجلة البيئة والتنمية، عدد 139، 2009.
- 2 - حسام علي داود وآخرون، اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أداء صادرات ومستوردات الصناعة التحويلية في الأردن: دراسة تحليلية للفترة 1995-2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 2014.
- 3 - خالفي علي وآخرون، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009.
- 4 - خضر حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
- 5 - رايس حدة، دور مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 28/27، نوفمبر 2012.
- 6 - زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.
- 7 - زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد الأول، 2004.
- 8 - سليمان أحمة، قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، جامعة الجزائر، 2014.
- 9 - عبد الحميد الجزار حجازي، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 36-64، 2013.
- 10 - عبد الله عبد الكريم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولة في جمهورية مصر العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والخمسون، 2005.

- 11 - عجمي جميل هيل، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 28، جامعة بغداد، 2001.
 - 12 - كوزي إيهان وآخرون، العولمة المالية: فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، مارس 2007.
 - 13 - لونجاني براكشي ورزين عساف، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد 02، يونيو 2001.
 - 14 - محمد سعد الله رضا، أساليب الخصوصية وتقنياتها مع إشارة خاصة إلى التجربة التونسية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 4، 2005.
 - 15 - محمود الكواز سعد، تدفقات الاستثمار الأجنبي وآثارها في اقتصاديات الأقطار النامية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27، العدد 78، جامعة الموصل، 2005.
 - 16 - مقدم رضا، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، مارس 2014.
 - 17 - هيدن جيفري، خطوة خطوة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، مارس 2014.
 - 18 - وولف مارتن، تشكيل العولمة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، سبتمبر 2014.
- رابعا: تقارير ومطبوعات
- 19 - الإسكوا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009.
 - 20 - الأنكاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، جناف، 2013.
 - 21 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال، نيويورك وجناف، 2011.
 - 22 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية، نيويورك وجناف، 2006.
 - 23 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، نيويورك وجناف، 2014.
 - 24 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، التحول نحو الخدمات، نيويورك وجناف، 2004.
 - 25 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية القدرة التنافسية التصديرية، نيويورك وجناف، 2002.
 - 26 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والصناعات الإستخراجية والتنمية، نيويورك وجناف، 2007.

- 27 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، نيويورك وجناف، 2008.
- 28 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، نيويورك وجناف، 2005.
- 29 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، تشجيع الروابط، نيويورك وجنيف، 2001.
- 30 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، نيويورك وجناف، 2013.
- 31 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، نيويورك وجناف، 2012.
- 32 - الأنكاد، تقرير الاستثمار العالمي، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، نيويورك وجناف، 2012.
- 33 - الشركة التونسية للكهرباء والغاز، التقرير السنوي 2011.
- 34 - الشركة التونسية للكهرباء والغاز، التقرير السنوي 2013.
- 35 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير الفصلي، عدد 1، 2005، الكويت.
- 36 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير الفصلي، عدد 3، 2004، الكويت.
- 37 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2000.
- 38 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004.
- 39 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011.
- 40 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014.
- 41 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2002.
- 42 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2005.
- 43 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2014.
- خامسا: قوانين، مراسيم وتشريعات
- 1 - الرسالة الملكية الموجهة للوزير الأول في موضوع التدبير اللامركز للاستثمار، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4970، المؤرخة في 17 يناير 2002.
- 2 - المرسوم عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.
- 3 - أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، مؤرخة في 22 غشت 2001.

- 4 - أمر رقم 01-04 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 غشت 2001.
- 4 - أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003.
- 5 - أمر رقم 03-04 مؤرخ في 19 يوليو 2001، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عملية استيراد البضائع وتصديرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003.
- 6 - أمر رقم 06-08، مؤرخ في 15 يوليو 2006، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 19 يوليو 2006.
- 7 - أمر رقم 09-01، مؤرخ في 22 يوليو 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخة في 26 يوليو 2010.
- 8 - أمر رقم 10-05، مؤرخ في 26 غشت سنة 2006، يمم القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المؤرخة في 1 سبتمبر 2010.
- 9 - أمر رقم 95-06 مؤرخ في 25 يناير 1995، يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9، الصادرة بتاريخ 22 فبراير 1995.
- 10 - أمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 غشت 1995، يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 03 سبتمبر 1995.
- 11 - ظهير شريف رقم 1.00.225 صادر، 5 يونيو 2000، بتنفيذ القانون رقم 99.06 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4810، صادرة بتاريخ 06 يوليو 2000.
- 12 - ظهير شريف رقم 1.03.194 صادر في 11 سبتمبر 2003 بتنفيذ القانون رقم 99.65 المتعلق بمدونة الشغل، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 5167، الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 2003.
- 13 - ظهير شريف رقم 1.14.116 صادر في 30 يونيو 2014، بتنفيذ القانون رقم 12.104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 6276، صادرة بتاريخ 24 يوليو 2014.
- 14 - ظهير شريف رقم 1.90.01 صادر في 11 أبريل 1990، بتنفيذ القانون رقم 89.39 المؤذن بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4042، الصادرة بتاريخ 14 أبريل 1990.

- 15 - ظهير شريف رقم 1.91.261 صادر في 9 نوفمبر 1992، بتنفيذ القانون رقم 13.89 المتعلق بالتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4181، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1992.
- 16 - ظهير شريف رقم 1.95.213 صادر في 8 نوفمبر 1995، بتنفيذ القانون الإطار رقم 95-18 بمثابة ميثاق للاستثمارات.
- 17 - قانون رقم 06-01، مؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المؤرخة في 8 مارس 2006.
- 18 - قانون رقم 14-10، مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، المؤرخة في 31 ديسمبر 2014.
- 19 - قانون رقم 90-10 مؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.
- 18 - قانون رقم 90-10 مؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.
- 19 - قانون عدد 120 لسنة 1993، مؤرخ في 27 ديسمبر 1993، يتعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات.
- 20 - قانون عدد 41 لسنة 1994، مؤرخ في 7 مارس 1994، يتعلق بالتجارة الخارجية.
- 21 - قانون عدد 42 لسنة 1995 مؤرخ في 24 أبريل 1995 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار.
- 22 - قانون عدد 59 لسنة 1996، مؤرخ في 6 جويلية 1996، يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 42 لسنة 1994.
- 23 - قانون عدد 64 لسنة 1991، مؤرخ في 29 جويلية 1991، يتعلق بالمنافسة والأسعار.
- 24 - مرسوم إطاري عدد 120 لسنة 2011 مؤرخ في 14 نوفمبر 2011 يتعلق بمكافحة الفساد.
- 25 - مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
- 26 - مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

- 27 - مرسوم تنفيذي رقم 10-89 مؤرخ في 10 مارس 2010، يحدد كينيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 14 مارس 2010.
- 28 - مرسوم رقم 2-05-1228 صادر في 13 مارس 2007، بإحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، الجريدة الرسمية المغربية رقم 5513، الصادرة بتاريخ 2 أبريل 2007.
- 29 - مرسوم رقم 2.03.04 صادر في 2 يونيو 2003، يغير ويتم المرسوم رقم 2.78.539 الصادر في 22 نوفمبر 1978، بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة المالية، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 5117، الصادرة بتاريخ 16 يونيو 2003.
- 30 - مرسوم رقم 2.90.402 صادر في 16 أكتوبر 1990، بناء على الإذن المنصوص عليه في المادة 5 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4068، الصادرة بتاريخ 17 أكتوبر 1990.
- سادسا: مواقع انترنت

- 1 - الديوان الوطني للمناجم التونسي، الموقع: www.onm.nat.tn/ar/index.php?p=chiffre
- 2 - المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي، الموقع: www.cndh.ma/ar/tqdy-m-lmjls-lwtmy-lhqwq-lnsn/tqdy-m-lmjls-lwtmy-lhqwq-lnsn
- 3 - الوزارة الأولى للجمهورية التونسية، الموقع: www.privatisation.gov.tn/www/ar/directdoc.asp?docid=230
- 4 - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، الموقع: www.invest.gov.ma
- 5 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع: www.andi.dz
- 6 - سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، حوصلة ضبط سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية وسوق البريد، 2014، الموقع: www.arpt.dz/ar/doc/actu/com/2014/Dossier_presse_AR_2014.pdf
- 7 - شركة الكهرباء والغاز، الموقع: www.sonelgaz.dz
- 8 - محمد زين الدين، الإصلاحات الدستورية والسياسية في مغرب التسعينات، الموقع: www.aljabriabed.net/n64_04zindine.htm

9 - مشروع قانون رقم 12-113 بشأن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أكتوبر

2013، الموقع:

www.icpc.ma/wps/wcm/connect/5006a980416819298c62adef25bdef24/projet+loi+octoCACHEID=5006a980416819298c62adef25bdef24&bre+2013.pdf?MOD=AJPERES

10 - وزارة التجارة التونسية: الموقع: www.commerce.gov.tn/Ar/_11_211

11 - وزارة التجارة التونسية: الموقع: www.commerce.gov.tn/Ar/_11_110

12 - وزارة الشؤون الاجتماعية، تونس، الموقع: www.social.gov.tn/?id=48

13 - وزارة الصناعة والمناجم، الموقع: www.mem-algeria.org

14 - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التونسية، الموقع:

www.agriculture.tn/index.php/2014-10-19-12-07-15/ress-natu/forets

15 - وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع: www.aps.dz

16 - وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية، الموقع: www.investintunisia.tn

I I - باللغات الأجنبية

أولاً: الكتب

- 1- Abdellatif Benachenhou, Les nouveaux investisseurs en Algérie, Alpha Design, Algérie, 2006.
- 2- Bertin Gilles Y., L'Investissement public international, Presses Universitaires de paris, France, 1971.
- 3- Bourbonnais Régis, Econometrie, Dunod, France, 2009.
- 4- Dunning John H., Lundan Sarianna M., Multinational enterprises and the global economy, Edward Elgar, USA, 2008.
- 5- Dunning John H., Theories and paradigms of international business activity, Edward Elgar Publishing, USA, 2002.
- 6- Epingard Patrick, Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Edition Ellipses, 1991.
- 7- Gujarati Damodar, Basic économetrics, McGraw Hill, USA, 2004.
- 8- Hymer Stephen H., The international operations of national firm, A study of direct foreign investment, Thesis of doctor, McGill University, Canada, 1960.
- 9- Jacquemot Pierre, La firme multinationale: Une introduction économique, Economica, France, 1990.
- 10- Keynes John M., The general theory of employment, interest, and money, An Electronic Resource Publisher, Eth Zurich, 1936.

- 11- Kindleberger Charles P., Les Investissement des Etats-Unis dans le monde, Calmann-lévy, France, 1971.
- 12- Kiyoshi Kojima, Direct foreign investment, Billing and Sons Ltd, Guildfed, London, 1982.
- 13- Sakina Mekhmouche, Etude comparative des systèmes fiscaux d'attraction des IDE au Maghreb (Algérie, Tunisie, Maroc), Edition Universitaire Européennes, Allemagne, 2011.
- 14- Moosa Imad A., foreign direct investment: Theory, evidence and practice, Palgrave, USA, 2002, p 30.
- 15 - Sadi Nacer-Eddine, La privatisation des entreprises publiques en Algérie, OPU, Algérie, 2005.
- Maghreb (Algerie, Tunisie, Maroc), Edition Universitaire Européennes, Allemagne, 2011.
- 16- Samuelson Alain, Economie internationale contemporaine, OPU, Algérie, 1993.
- 17- Samuelson Paul, Nordhaus William, Economie, Edition Economica, France, 2000.
- 18- Sebti Kamel, Investir en Afrique du nord, étude comparative Algérie, Tunisie, Maroc, EDISCA, Maroc, 2006.
- 19- Shahrar Vyuptakesh, International financial management, PHL Learning Private Limited, India, 2012.
- 20- Soussan Ahmed, Panorama de l'économie Marocaine, Editions OKAD, Maroc, 2014.
- 21- Tersen Denis, Bricaut Jean Luc, L'investissement international, Armond Colin, France, 1996.
- 22- Todaro Michael P., Smith Stephen C., Economic development, Addison-Wesley, USA, 2011.
- 23- Vernon Raymond, Les entreprises multinationales, Calmann-Lévy, France, 1973.

ثانياً: أطروحات جامعية

- 1- Aijiti Samira, L'apport de la gouvernance à la promotion des investissements étrangers directs : Cas du Maroc/Tunisie, Mémoire des études supérieures Approfondies, Université Mohammed 5, Maroc, 2010.
- 2- Boualam Fatima, l'investissement direct a l'étranger le cas de l'Algérie, Thèse Doctorat, Université Montpellier I, France, 2010.
- 3- Fath Isabel, Foreign Direct Investment in Australia: determinants and consequences, PhD Thesis, University of Melbourne, Australia, 2005.
- 4- Fouguig Brahim, Investissements directs étrangers et commerce extérieure: Cas de l'industrie manufacturière au Maroc, Thèse du doctorat, Université Mohammed V-Souissi, Rabat, 2001.
- 5- Charrik Jinane, Les investissement Espagnols au Maroc, Mémoire des études supérieures approfondies en sciences économiques, Université Mohammed V Rabat-Souissi, Maroc, 2006.
- 6- Jamel-Eddine Elkhadimi, Les investissements directs étrangers au Maroc : Insertion et crise financière, Mémoire d'un master en sciences économiques, Université Mohammed V Rabat-Souissi, Maroc, 2011.
- 7- Taha Abderrazzak, Les investissement des pays du Golf au Maroc, Mémoire des Etudes Supérieures Approfondies, Université Mohammed V-souissi, Maroc, 2008.
- 8- Taoufik Abdessamad, Investissement Américains au Maroc, Mémoire des Etudes Supérieures Approfondies, Université Mohammed V-souissi, Maroc, 2007.

9- Tortian Anie, International Investment Agreements and Their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence from Four Emerging Central European Countries, These doctorat, Université Paris I, France, 2007.

ثالثاً: مجلات ودوريات

- 1- Abbot Andraw J., De Vita Glouco, Do exchange rates have any impact upon UK inward foreign direct investment?, Applied Economic, Vol 39, 2008.
- 2- Adams Samuel, Evans Eric, Opoku Osei, Foreign direct investment, regulations and growth in sub-Saharan Africa Foreign direct investment, regulations and growth in sub-Saharan Africa, Economic Analysis and Policy, Vol 47, 2015.
- 3- Agarwal Jamuna P., Determinants of foreign direct investment: A survey, weltwirtschaftliches Archive, Bd. 116, H. 4, 1980.
- 4- Agarwall Raj, Berrill Jenny, Hutson Elaine, Kearney Colm, What is a multinational corporation? Classifying the degree of firm- level multinationality, International Business Review, Vol 20, 2011.
- 5- Agosin Manuel R., Mayer Ricardo, Foreign investment in developing countries does it crowd in domestic investment?, UNCTAD Discussion Paper, N° 146, 2000.
- 6- Agueniou Salah, Belouas Aziza, Ce que les multinationales apportent au Maroc, La Vie Economique, N°4092, 2000.
- 7- Aitken Brian J., Ann E. Harrison, Do domestic firms benefit from direct foreign investment? Evidence from Venezuela, American Economic Review, vol 89 N° 3, 1999.
- 8- Aitken Brian, Hanson Gordon H., Harrison Ann E., Spillovers, foreign investment, and export behavior, Journal of International Economics, Vol 43 ,1997.
- 9- Albulescu Claudiu Tiberiu, Do foreign direct and portfolio investments affect long-term economic growth in central and eastern europe? Procedia Economics and Finance, Vol 23, 2015.
- 9- Al-Saadon Yousef, Das Satya P., Host-country policy, transfer pricing and ownership distribution in international joint ventures: A theoretical analysis, International Journal of Industrial Organization, 14, 1996.
- 10- Altomonte Carlo, Pennings Enrico, Learning from foreign investment by rival firms: Theory and evidence, International Journal of Industrial Organization, Vol 26, 2008.
- 11- Anwar Sajid, Nguyen LanPhi, Foreign direct investment and export spillovers: Evidence from Vietnam, International Business Review, Vol 20, 2011.
- 12- Athanasios Vamvakidis, Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Which Path Leads to Faster Growth? IMF Staff Paper, Vol 46, N°1, 1999.
- 13- Banga Rashmi, Impact of government policies and investment agreements on FDI inflows, Indian Council for Research on International Economic Relations, Working Paper N° 116, 2003.
- 14- Barbosa Natalia, Eiriz Vasco, Linking corporate productivity to foreign direct investment: An empirical assessment, International Business Review, Vol 18, 2009.
- 15- Benassy-Quéré Agnès, Fontagné Lionel, Lahrière-Révil Amina, Exchange rate strategies in the competition for attracting foreign direct investment, Journal of the Japanese and International Economies, Vol 15, N° 2, 2001.
- 16- Billington, Nicholas, The location of foreign direct investment: an empirical analysis, Applied Economics, Vol 31, N° 1, 1999.
- 17- Bitzer Jürgen, Kerekes Monika, Does foreign direct investment transfer technology across borders? New evidence, Economics Letters, Vol 100, 2008.
- 18- Blomström Magnus, Ari K, Human capital and inward FDI, Working Paper, CEPR6WP, Stockholm, Sweden, 2003.

- 19- Blomström Magnus, Kokko Ari, The impact of foreign investment on host countries: A review of the empirical evidence, World Bank Policy Research Working Paper N° 1745, 1997.
- 20- Blonigen Bruce, A Review of the empirical literature on FDI determinants, NBER Working Paper, N° 11299, 2005.
- 21- Blonigen Bruce, Robert C. Feenstra, Protectionist threats and foreign direct investment, NBER Working Paper, N° 5475, 1996.
- 22- Borensztein Eduardo , Jose De Gregorio, Jong-Wha Lee, How does foreign direct investment affect economic growth, Journal of International Economics, Vol 45, 1998.
- 23- Brewer Thomas L., Government policies, market imperfections and foreign direct investment, Journal of International Business Studies, Vol 24, N°1, 1993.
- 24- Bronzini Raffaello, Foreign direct investment and agglomeration: Evidence from Italy, Temidi Discussion, Economic Working Paper, N° 526, 2004.
- 25- Bruce Blonigen, Robert C. Feenstra, Protectionist threats and foreign direct investment, NBER Working Paper N° 5475, 1996.
- 26- Buckley Peter J., Casson Mark C., The internalisation theory of the multinational enterprise: A review of the progress of a research agenda after 30 years, Journal of International Business Studies, Vol 40, 2009.
- 27- Busse Matthias, Hefeker Carten, Political risk, institutions and foreign direct investment, European Journal of Political Economy, Vol 23, 2007.
- 28- Campos Nauro F., Kinoshita Yuko, Why does FDI go where it goes? New evidence from the transition economies, IMF Working Paper, N° 228, 2003.
- 29- Carkovic Maria, Levine Rose, Does Foreign direct investment accelerate economic growth?, in Moran Theodore H., Graham Edward M., Blomström Magnus, Does foreign direct investment promote development?, Peterson Institute, USA, 2005.
- 30- Caves Richard E., International corporations: The industrial economics of foreign investment, Economica, Vol 38, N° 149, 1971.
- 31- Chakrabarti Avik, The Determinants of Foreign Direct Investments: Sensitivity Analyses of Cross-Country Regressions, Kyklos, Vol 54, N°1, 2001.
- 32- Chen Shih-Fen S., Zeng Ming, Japanese investors' choice of acquisitions vs. startups in the us: The role of reputation barriers and advertising outlays, International Journal of Research in Marketing, N° 21, 2004.
- 33- Cheng Leonard K., Kwan Yum .K., What are the determinants of the location of foreign direct investment? The Chinese experience, Journal of International Economics n° 51, 2000.
- 34- Claessens Stijn, Oks Daniel, Polastri Rossana, Capital flows to Central and Eastern Europe and the former Soviet union, NBER Chapters, in: Capital flows and the emerging economies: Theory, evidence, and controversies, pages 299-339 National Bureau of Economic Research, Inc, 2000.
- 35- Cohen Wesley M., Levinthal Daniel A., Absorptive capacity: A new perspective on learning and innovation, Administrative Science Quarterly, Vol 35, 1989, N° 1.
- 36- Cristina Jude, Monica Ioana, Pop Silaghi, Employment effects of foreign direct investment: New evidence from Central and Eastern European countries Original Research Article , International Economics, In Press, 2015.
- 37- Damijan Jože P., Knell Mark, Majcen Boris, Technology transfer through FDI in Top-10 transition countries: How important are direct effects, horizontal and vertical spillovers?, William Davidson Working Paper, N 549, 2003.
- 38- David Wheeler and Ashoka Mody, International investment location decisions: The case of U.S. firms, Journal of International Economics Vol 33, 1992.
- 39- David Williams, Explaining employment changes in foreign manufacturing investment in the UK, International Business Review, Vol 12, 2003.

- 40- De Soysa Indra, Oneal John R., Boon or bane? Reassessing the productivity of foreign direct investment, *American Sociological Review*, Vol 64, N° 5, 1999.
- 41- Delgado Michael S., McCloud Nadine, Kumbhakar Subal C., A generalized empirical model of corruption, foreign direct investment, and growth, *Journal of Macroeconomics*, Vol 42, p 2014.
- 42- Djankov Simeon, Hoekman Bernard, Foreign investment and productivity growth in czech enterprises, the world bank economic review, vol 14, N°1.
- 43- Dunning John H., The determinants of international production, *Oxford Economic Paper*, Vol 3, 1973.
- 44- Dunning John H., Dilayard John R., Towards a general paradigm of foreign direct and foreign portfolio investment, *Transnational Corporation*, Vol 8 N°1, 1999.
- 45- Dunning John H., Location and the multinational enterprise: A neglected factor? *Journal of International Business Studies*, Vol 40, 2009.
- 46- Dunning John H., The determinants of international production, *Oxford Economic Papers*, New Series, Vol. 25, N° 3, 1973.
- 47- Dunning John H., The eclectic (OLI) paradigm of international production: Past, present and future, *International Journal of the Economics of Business*, Vol. 8, No. 2, 2001.
- 48- Dunning John H., Trade, location of economic activity and the multinational enterprise: a search for an eclectic approach, 1977. In John H Dunning, *Theories and paradigms of international business Activity*, Edward Elgar, USA, 2002.
- 49- Edwards S Sebastian, Capital Flows, Foreign Direct Investment, and Debt-Equity Swaps in Developing Countries, *NBER Working Paper*, n°3497. 1990.
- 50- Edwards S Sebastian, Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries, *Journal of Economic Literature*, Vol 31, N° 3, 1993.
- 51- Feld Lars P., Heckemeyer Jost H., FDI and taxation: A Meta-Study, Discussion Paper No. 08-128, Centre for European economic research, 2008.
- Firebaugh Glenn, Growth effects of foreign and domestic investment, *American Journal of Sociology*, Vol 98, N° 1, 1992.
- 52- Foot Kenneth A., Stein Jeremy C., Exchange rates and foreign direct investment: An imperfect capitals markets approach, *Quarterly journal of Economics*, Vol 106, N°4, 1991.
- 53- Freidrich Schneider, Bruno S. Frey, Economic and political determinants of foreign direct investment, *World Development*, Vol 13, N° 2, 1985.
- 54- Ghura Dhaneshwer, Private investment and endogenous growth: Evidence from Cameroon. *IMF Working Paper* , N° 165, 1997.
- 55- Globerman Steven, Western Washington, Daniel Shapiro, Canadian government policies toward inward foreign direct investment, *Working Paper*, N°24, 1998.
- 56- Gropp Reint, Kostial Kristina, FDI and corporate tax revenue: tax harmonization or competition?, *finance and development*, Vol 38, N° 2, 2001.
- 57- Haddad Mona, Harison Ann, Are there positive spillovers from direct foreign investment?: Evidence from panel data for Morocco, *Journal of Development Economies*, Vol 42, 1997.
- 58- Haksoon Kim, Political stability and foreign direct investment, *International Journal of Economics and finance*, Vol 2, N°3, 2010.
- 59- Hartman David G., Tax policy and foreign direct investment, *Journal of Public Economics*, Vol 26, 1985.
- 60- Head Keith, Riesa John, Swensonb Deborah, Agglomeration benefits and location choice: Evidence from Japanese manufacturing investmentsin the United States, *Journal of International Economics*, Vol 38, 1995.

- 61- Hein Simeon, Trade strategy and the dependency hypothesis: a comparison of policy, foreign investment, and economic growth in Latin America and east Asia, *Economic Development and Cultural Change*, Vol 40, N° 3, 1992.
- 62- Helleiner G. K., Transnational corporations and direct foreign investment, *Handbook of Development Economics*, Vol 2, Edited by H. Chenery and T.N. Srinivasan, 1989.
- 63- Helpman Elhanan, A Simple theory of international trade with multinational corporations, *The Journal of Political Economy*, Vol. 92, No. 3. 1984.
- 64- Hermes Niels, Lensink Robert, Foreign direct investment, financial development and economic growth, *The Journal of Development Studies*, Vol 40, N° 1, 2003.
- 65- Hines James R., Altered States : Taxes and the location of foreign direct investment in America, *The American Economic Review*, Vol 86, N° 5, 1996.
- investment in selected countries of Central and Eastern Europe, *Procedia Economics and Finance*, Vol 23, 2015.
- 66- James R. Markusen, Multinationals, multi-plant economies, and the gains from trade, *Journal of international economics*, Vol 16 , 1984.
- 67- Javorcik Beata S., Does foreign direct investment increase the productivity of domestic firms? in search of spillovers through backward linkages, *The American Economic Review*, Vol 94, N° 3, 2004.
- 68- Jin Joosung, Tax Policy and international direct investment, *NBER Working Paper*, N° 3048, 1989.
- 69- Jin Weifeng, Zang Quig, Impact of change in exchange rate on foreign direct investment: Evidence from China, *Lingnan Journal of Banking, Finance and economics*, Vol 4,N°1, 2013.
- 70- Keller Wolfgang, Yeaple Stephen R., Multinational enterprises, international trade, and productivity growth: firm-level evidence from the United States, *The Review of Economics and Statistics*, Vol 91, 2009, N° 4.
- 71- Kobrin Steven, Political risk : A review and reconsideration, *Journal of International Business*, Vol 10 N° 1, 1979.
- 72- Kottaridi Constantina, Stengos Thanasis, Foreign direct investment, human capital and non-linearities in economic growth, *Journal of Macroeconomics*, Vol 32, 2010.
- 73- Kravis Irving B., Lipsey Robert E.,The location of overseas production and production for export by U.S. multinational firms, *Journal of International Economics*, vol 12, 1982.
- 74- Krugman Paul, Increasing returns and economic geography, *Journal of Political Economy*. Vol. 99,N° 3,1999.
- 75- Kusi Hornberger, Joseph Battat, Peter Kusek., Attracting FDI: How much does Investment Climate Matter, *The World Bank Group*, 2011.
- 76- Lean Hooi, The impact of foreign direct investment on the growth of the manufacturing sector in Malaysia, *International Applied Economics and Management Letters* Vol 1, N° 1, 2008.
- 77- Lehman, Alexander, Country risks and the investment activity of U.S. multinationals in developing countries, *IMF Working paper* N° 133, 1999.
- 78- Leung W. F., A model of coexistence of international joint ventures and foreign wholly-owned subsidiaries, *Japan and the Economy*, 10, 1998.
- 79- Li Xiaoying, Liu Xiaming, Foreign direct investment and economic growth: an increasingly endogenous relationship, *World Development*, Vol 33, N° 3, 2005.
- 80- Liargovas Panagiotis G. , Skandalis Konstantinos S. , Foreign direct investment and trade openness: The case of developing economies, *Social Indicators Research*, v106, N°2, 2012.

- 81- López-Duarte Cristina, García-Canal Esteban, The effect of firm and host country characteristics on the choice of entry mode: empirical evidence from Spanish firms, *Journal of Management and Governance*, N° 6, 2002.
- 82- Love James H., Lage-Hidalgo Fransisco., Analysing the Determinants of US Direct Investment in Mexico, *Applied Economics*. Vol 32, 2000.
- 83- Louchahni Lahsen, Droit de la concurrence et circuit de distribution au Maroc, *REMALD*, N° 43, 2003.
- 84- Lucas Robert E., Why Doesn't capital flow from rich to poor countries?, *American Economic Association*, Vol 80, N° 2, 1990.
- 85- Luke Chan M.W., Hou Keqiang, Mountain Dean C, Foreign direct investment and its determinants: A regional panel causality analysis, *the Quarterly Review of Economics and Finance*, Vol 54, 2014.
- 86- Mallampally Padma, Sauvart Karl P., Foreign direct investment in developing countries, *Finance & Development*, IMF, March 1999.
- 87- Markusen James R., Venables Anthony J., Eby-Konan Denis, Zhang Kevin H., A unified treatment of horizontal direct investment, vertical direct investment, and the pattern of trade in goods and services, *NBER Working Paper*, N° 5696, 1996.
- 88- Martin Philippe, Ottaviano Gianmarco I.P., Growing locations: Industry location in a model of endogenous growth, *European Economic Review*, Vol 43, 1999.
- 89- Mayer Klaus, Camilla Jensen, International business and government relations in Central and Eastern Europe, in Robert Grosse, *International business and government relations in the 21st century*. Cambridge University Press, UK, 2005.
- 90- Min Byung S., Mujumdar Sudesh, Rhim Jong C., Bilateral investment treaties and foreign direct investment, *Global Business and Finance Review*, Spring, 2011.
- 91- Nafziger E. Wayne, *Economic development*, Cambridge University Press, USA, 2006.
- 92- Nair-Reichert Usha , Weinhold Diana, Causality tests for cross-country Panels: A new look at FDI and economic growth in developing countries, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol 63, N° 2, 2001.
- 93- Neumayer Eric, Spess Laura, Do bilateral investment treaties increase foreign direct investment to developing countries?, *World Development*, Vol 33, N° 10, 2005.
- 94- Newman Carol, Rand John, Talbot Theodore, Finn tarp, technology transfers , foreign investment and productivity spillovers, *European Economic Review*, Vol 76, 2015.
- 95- Ozawa Terutomo, Castello Sergio, Multinational corporation and endogenous growth: An eclectic paradigm analysis, *East West Centre Working Paper*, N° 27, 2001.
- 96- Park Byung Il, What changes the rules of the game in wholly-owned subsidiaries? determinants of knowledge acquisition from parent firms, *International Business Review*, N° 21, 2012.
- 97- Paz Estrella Tolentino, , From a theory to a paradigm: Examining the Eclectic paradigm as a framework in international economics, in John Cantwell and Rajneesh Narula (ed), *International business and the Eclectic paradigm*. Routledge, UK, 2003.
- 98- Perlmutter Howard V., The tortuous evolution of the multinational corporation, *Columbia Journal of World Business*, Vol 4, 1966.
- 99- Pravine Jadhav. Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: Analysis of economic, institutional and political factor, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Volume 37, 2012.
- 100- Rahmaddi Rudy, Ichihashi Masaru, The impact of foreign direct investment on host country exports: Sector based evidence from Indonesian manufacturing, *IDEC DP2 Series 2-10*, Hiroshima University, IDEC, 2012.

- 101- Ramcharran Harri, Foreign direct investment and country risk: Further empirical evidence, *Global Economic Review*, Vol 28, N° 3, 1999.
- 102- Reiter Sandra L., Steensma Kevin, Human development and foreign direct investment in developing countries: the influence of FDI policy and corruption, *World Development* Vol 38, N° 12, 2010.
- 103- Rhee Yung W., Therese Belot, Export catalysts in Low-Income countries: A review of eleven success stories, *World Bank Discussion Papers*, N° 72, 1990.
- 104- Ritchie Bryan K., Foreign direct investment and intellectual capital formation in Asia, *OECD Development Centre Working Paper* N° 194, 2001.
- 105- Rivera C.G. Juárez, Castro G. Ángeles, Foreign direct investment in Mexico: Determinants and its effect on income inequality, *Contaduría y Administración*, Vol 58, N° 4, 2013.
- 106- Romer Paul, Idea gaps and object gaps in economic development, *Journal of Monetary Economics*, Vol 32, 1993.
- 107- Roy Barrell, Pain Nigel, Domestic institutions, agglomerations, and foreign direct investment in Europe, *European Economic Review*, Vol 43, 1999.
- 108- Sanjaya lall, Less-developed countries and private foreign direct investment: A review article, *World Development*, Vol 2, N° 4 & 5, 1974.
- 109- Schneider Friedrich, Frey Bruno S., Economic and political determinants of foreign direct investment, *World Development*, Vol. 13, No. 2, 1985.
- 110- Seyoum Mebratu, Wu Renshui, Lin Jihong, Foreign direct investment and trade openness in Sub-Saharan economies: A Panel data granger causality analysis, Vol 82, N°3, 2014.
- 111- Shamsuddin Abul F. M., Economic Determinants of Foreign Direct Investment in Less Developed Countries, *The Pakistan Development Review*, Vol 33, N° 1, 1994.
- 112- Shang-Jin Wei, Wu Yi, Negative Alchemy? corruption, composition of capital flows, and currency crises, *NBER Working Paper*, N° 8187, 2001.
- 113- Shapiroa Daniel, Steven Globerman, Foreign investment policies and capital flows in Canada: a sectoral analysis, *Journal of Business Research*, 56, 2003.
- 114- Sin Chor-Yiu, Leung Wing-Fai, Impacts of FDI liberalization on investment inflows, *Applied Economics Letters*, Vol 8, N° 4, 2001.
- 115- Sing Harinder, Jun Kwang W., Some new evidence on determinants of foreign direct investment in developing countries, *Policy Research Working Paper*, N° 1531, 1995.
- 116- Streeten Paul, The multinational enterprise and the theory of development policy, *world development*, Vol 1 N° 10, 1973.
- 117- Tang Chor Foon, Yip Chee Yin, Ozturk Ilhan, The determinants of foreign direct investment in Malaysia: A case for electrical and electronic industry, *Economic Modelling*, Vol 43, 2014.
- 118- Szkorupová Zuzana, Relationship between foreign direct investment and domestic
- 119- Tcha MoonJoong, Labor disputes and direct foreign investment: The experience of Korea in transition, *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 46, No. 2, 1998.
- 120- Thomsen Stephen, Southeast Asia: The role of foreign direct investment policies in development, *Working Papers on International Investment*, OECD, 1999.
- 121- Tomasz Mickiewicz, Slavo Radosevic, Urmas Varblane, The value of diversity: Foreign direct investment and employment in central Europe during economic recovery, *University of Tartu, Faculty of Economics and Business Administration Working Paper Series* 2, 2000.
- 122- Torlak Elvisa, Foreign direct investment, technology transfer, and productivity growth in transition countries: Empirical evidence from Panel data, *CeGE Discussion Paper*, N° 26, 2004.

- 123- Tsai Pan-Long, Determinants of Foreign Direct Investment and its impact on economic growth. Journal of Economic Development, vol 19, N° 1, 1994.
- 124- Tuman John P., Emmert Craig F., Explaining Japanese Foreign Direct Investment in Latin America, 1979-1992, Social Science Quarterly, Vol 80, N° 3 1999.
- 125- Vernon Raymond, international investment and international trade in the product cycle, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 80, No. 2, 1966.
- 126- Villaverde Jose, Maza Adolfo, The determinants of inward foreign direct investment: Evidence from the European regions, International Business Review, Vol 24, 2015.
- 127- Vudayagiri N Balasubramanyam, M Salisu, David Sapsford, Foreign direct investment and growth in EP and IS countries, The Economic Journal, Vol 106, 1996.
- 128- Wang Miao, Manufacturing FDI and economic growth: Evidence from Asian economies, Applied Economics, Vol 41, N° 8, 2009.
- 129- Wang Zhen Q., Swain Niges J., The determinants of foreign direct investment in transforming economies: Empirical evidence from Hungary and China, Weltwirtschaftliches Archive, Vol 131, N°2, 1995.
- 130- Wheeler David, Mody Ashoka, International investment location Decisions : The case of U.S. firms, Journal of International Economics, Vol 33, 1992.
- 131- Wilkins Mira, Two literatures, two storylines: Is a general paradigm of foreign portfolio and foreign direct investment feasible? Transnational Corporation, Vol 8, N° 1, UNCTAD, 1999.
- 132- Wimberley Dale W., Transnational corporate investment and food the third world: A cross-national analysis, Rural Sociology, Volume 56, Issue 3, 1991.
- 133- Wisniewski Tomasz P., Pathan Saima K., Political environment and foreign direct investment : Evidence from OECD countries, European Journal of Political Economies, Vol 36, 2014.
- 134- Yackee Jason Webb, Do bilateral investment treaties promote foreign direct investment? Some hints from alternative evidence, Virginia Journal of International Law, Vol 51, N° 2, 2010.
- 135- Yang, Jeannie Yih Yun, Nicolas Groenwold, and Moonjoong Tcha, The determinants of foreign direct investment in Australia, Discussion Paper, N°97.23, 1997.
- youssef Kais B., Hoshino Yasuo, The choice between joint venture and wholly owned subsidiaries: The case of Japanese direct investment in Europe, Japanese Journal of Administrative science, Vol 17, N° 1, 2003.
- 137- Zhang Zhaoyong, productivity and economic growth: An empirical assessment of the contribution of FDI to the Chinese economy, Journal of Economic Development, Vol 27, N° 2, 2002.
- 138- Zhao John H., Seung H. Kim, Jianjun Du, The impact of corruption and transparency on foreign direct investment: An empirical analysis, Management International Review, Vol 43, N° 1, 2003.

رابعاً: تقارير ومطبوعات

- 1- Agence de Promotion de l'Investissement Extérieur, rapport des IDE 2014 et perspectives 2015, 2015.
- 2- Agence de promotion de l'investissement extérieur, guide de l'investisseur étranger en Tunisie, 2013.
- 3- Agence de promotion de l'investissement extérieur, guide de l'investisseur étranger en Tunisie, 2013.
- AMDI, Dossier de presse, 2014.
- 4- Banque Centrale de la Tunisie, La balance des paiements et la position extérieure globale de la Tunisie: Année 2013.

- 5- Banque Centrale de la Tunisie, La balance des paiements et la position extérieure globale de la Tunisie: Année 2013.
- 6- Banque Mondiale, Royaume du Maroc : Le secteur privé, moteur de la croissance économique marocaine, Rapport No 19975-MOR, 1999.
- 7- Francesco Abbate, L'intégration de la Tunisie dans l'économie mondiale: Opportunités et défis, UNCTAD, Genève, 2002.
- 8- IMF, Balance of payments and international investment position manual, Sixth Edition, 2009.
- 9- Institut National de la Statistique, Mesure de la pauvreté, des inégalités et de la polarisation en Tunisie, 2012.
- 10- International Finance Corporation, Foreign direct investment, lesson of experience, N°05, 1997.
- 11- Jean-Raphaël Chaponnière, Le textile habillement tunisien, et le défi de la libéralisation Quel rôle pour l'investissement direct étranger?, Agence Française de Développement, 2005.
- 12- KPMG, Guide investir en Algérie, 2015.
- 13- Magnus Blomström, Ari Kokko, FDI and human capital: A research agenda, OECD Development Centre, Technical Meeting, 13-14 December, Paris, 2001.
- 14- OECD, Benchmark definition of foreign direct investment, Fourth Edition, 2008.
- 15- OECD, Foreign direct investment for development: Maximising benefits, minimizing costs, OECD publishing, Paris, 2002.
- 16- Office de change, Balance de paiements, royaume de Maroc.
- 17- UNCTAD, World investment report: Investing in the SDGs, an action plan, New York and Geneva, 2014.
- 18- UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie, New York et Genève, 2004.
- 19- UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement Maroc, New York et Genève, 2008.
- 20- UNCTAD, international investment agreements, multinational framework on investment, New York and Geneva, 2000.
- 21- UNCTAD, World investment report, Foreign direct investment and the challenge of development, New York and Geneva, 1999.
- 22- UNCTAD, World investment report, investing in the SDGs: an action plan, New York and Geneva, 2014.
- 23- UNCTAD, World investment report, Investment, trade and international policy arrangements, New York and Geneva, 1996.
- 24- UNCTAD, World Investment Report, methodological note, New York and Geneva, 2013.
- 25- UNCTAD, World investment report, promoting linkages, New York and Geneva, 2001.
- 26- UNCTAD, World investment report, promoting linkages, New York and Geneva, 2001.
- 27- UNCTAD, World investment report, Reforming international investment governance, New York and Geneva, 2015.
- 28- UNCTAD, World investment report, The triad In foreign direct investment, New York and Geneva, 1991.
- 29- UNCTAD, World investment report, transnational corporation and integrated international production, New York and Geneva, 1993.
- 30- UNCTAD, World Investment Report, Transnational corporation, agricultural production and development, New York and Geneva, 2009.

- 31- UNCTAD, World investment report, transnational corporations, employment and the workplace, New York and Geneva, 1994.
 32- UNCTAD, World investment report, Transnational corporations, extractive industries and development, New York and Geneva, 2007.
 33- UNCTAD, World investment report, trends and determinants, New York and Geneva, 1998,

خامس: مواقع انترنت

- 1- Actuel, L'esprit ouvert, site :
www.actuel.ma/index.php?option=com_magazines&view=detail&id=95
 2- Agence pour l'enseignement français à l'étranger, site : www.aefe.fr/
 3- American academy-Casablanca, site: www.americanacademy-casablanca.com/about-school.php
 4- Anis Somai, la politique de privatisation en Tunisie, p 9, site : investir-en-tunisie.net/pdf/Politique_de_privatisation1.pdf
 5- Groupe Renault, site : group.renault.com/groupe/implantations/implantations-renault/
 6- Instance Nationale de lutte contre la Corruption, Atelier sur la validation d'une stratégie nationale de la lutte contre la corruption, Site : www.anticor.tn/?id=5
 7- Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Gobierno de España, site :
www.mecd.gob.es/marruecos/ar_MA/estudiar/en-marruecos.html
 8- Ministre Marocaine de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement. Site :
www.mem.gov.ma/SitePages/GrandsChantiers/DEERProductionTransport.aspx
 8- Sourafel Girma, Holger Görg, Mauro Pisu, The role of exports and foreign linkages for FDI productivity spillovers, University of Nottingham, Leverhulme Centre for Research on Globalisation and Economic Policy, 2004, Site:
www.nottingham.ac.uk/economics/leverhulme/seminars/pdf/mauro_pisu.pdf
 9 - UNCTAD, The division on investment and enterprise, Site:
unctad.org/en/Pages/DIAE/Investment%20and%20Enterprise/Joint-Venture.aspx
 10- WTO, Trade and foreign direct investment, Press Release N°57, 1996, site:
www.wto.org/english/news_e/pres96_e/pr057_e.htm

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا هائلا على مدى العقود الثلاثة الماضية. ففي ظل العولمة المتزايدة للاقتصاد، أصبح توطن الشركات خارج حدود دولها الأم شبه ضرورة وليس فرصة. وأدى تزايد الاهتمام بأسباب وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير عدة نظريات حاولت تفسير سبب قيام المستثمرين الأجانب باتخاذ قرار الاستثمار المباشر في الخارج، ولماذا وقع الاختيار على بلد محدد دون آخر كموقع لنشاطهم، ولماذا اختاروا شكل معين للدخول. وقد تم عرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق عدة مقاربات نظرية، وحيث أن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد الأدوات النظرية والتطبيقية لدراسة سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هيكل هذه الدراسة يتبع المقاربة المقترحة من طرف Agarwal سنة 1980، هذه المقاربة تبرز مختلف العوامل التي تساعدنا على عرض تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيات الجديدة والمعرفة، تطوير الموارد البشرية، التكامل في الأسواق العالمية، زيادة المنافسة، وتطوير الشركات وإعادة التنظيم وغيرها من المهارات (الإدارية والتسويق والحاسبة وذلك على). هذه العملية تنبثق عنها تكاليف وفوائد تعود على الدول المضيفة ودول المنشأ. وهناك خلافاً أساسية حول تكاليف وفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر البلدين، هذه الخلافات انبثقت عن الفجوة الكبيرة بين مؤيدي العولمة ومناهضيها.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014. بتعبير أدق، نهدف إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول الدراسة من جهة. واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي، القوة العاملة والتجارة الخارجية لدول الدراسة من جهة ثانية. لهذا الغرض، تم استخدام نموذج قياسي يعتمد على الانحدار الخطي، مع إدراج مجموعة كبيرة من المتغيرات المراقبة مثل التضخم، معدل البطالة، تطور القطاع المالي، أسعار الصرف ومستوى التعليم.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر، تونس والمغرب يتأثر بمجموعة من العوامل، وتختلف هذه العوامل من دولة لأخرى. فيما يتعلق بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على دول الدراسة، تدعم النتائج وجهة النظر الحديثة التي مفادها أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية. حيث أكدت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر موجب على معدل النمو في الدول الثلاث، وتفاوتت آثاره بين إيجابية وسلبية وعدم معنوية التأثير على بقية المتغيرات المعتمدة في الدراسة، حيث كان له أثر تكاملي على الاستثمار المحلي في الجزائر، بينما كان هذا الأثر إحلالي في كل من تونس والمغرب. وقد خفض الاستثمار الأجنبي المباشر حجم القوة العاملة في الجزائر وزادها في تونس، كما أن له أثر موجب على الصادرات في الجزائر والمغرب وأثر موجب على الواردات في المغرب.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، محددات، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، البلد المضيف، مزايا الموقع.

L'investissement direct étranger a enregistré une croissance énorme au cours des trois dernières décennies. En vertu de la mondialisation croissante de l'économie mondiale, La domiciliation des entreprises en dehors des frontières de leurs pays d'origine est devenue une nécessité et non une opportunité.

L'importance des causes et des conséquences de l'investissement direct étranger ont conduits à l'élaboration de nombreuses théories qui tentent d'expliquer pourquoi les entreprises qui se livrent à l'investissement direct étranger choisissent un pays plutôt qu'un autre pour implanter leur activité et pourquoi ils choisissent un mode d'entrée particulier. La présentation des déterminants de l'investissement direct étranger à travers plusieurs approches théoriques, ainsi l'objectif de ce travail est d'identifier les outils théoriques et méthodologiques utiles pour l'étude de la politique d'attraction des investissements directs étrangers. La structure de cet étude suit l'approche proposé par Agarwal en 1980. Cet approche met en évidence les différents facteurs qui nous aide à analyser les déterminants de l'investissement étranger direct.

L'investissement direct étranger influe sur le développement économique du pays d'accueil par le transfert de nouvelles technologies et le savoir-faire, la formation des ressources humaines, l'intégration dans les marchés mondiaux, l'augmentation de la concurrence, le développement des entreprises et leurs réorganisation ainsi que d'autres compétences (gestion, marketing, comptabilité...etc). Ce processus donne lieu à des coûts et des avantages pour les pays d'accueil et d'origine. Il existe un désaccord fondamental sur ce qui constitue le coût et l'avantage de l'investissement étranger direct du point de vue des deux pays. Ces divergences ont émergées de l'écart important entre les partisans de la mondialisation (pro-mondialisation) et ceux qui sont contre (anti- mondialisation).

Cette étude vise à analyser les déterminants de l'investissement direct étranger et son impact sur le développement économique en Algérie, Tunisie et le Maroc pour la période 1996-2014. Plus précisément nous analysons les déterminants de l'investissement direct étranger dans ces pays et nous testons l'impact de l'investissement direct étranger sur la croissance économique, l'investissement local, la population active et le commerce. A cet effet, nous avons recours à une Méthode de régression linéaire ou nous employons un grand ensemble de variables de contrôle, comme l'inflation, le taux de chômage, le développement financier, le taux de change et le niveau de l'éducation.

Nos résultats montrent que les entrées d'investissement direct étranger en Algérie, Tunisie et Maroc sont affectées par une variété de facteurs, et ces derniers varient d'un pays à l'autre. En ce qui concerne l'impact de l'investissement direct étranger sur ces pays, les résultats soutiennent l'idée que l'investissement direct étranger affecte positivement le développement économique grâce à sa contribution à la croissance économique. Les résultats confirment que l'investissement étranger direct a un impact positif sur les taux de croissance économique dans les trois pays, les effets variaient entre positif et négatif pour le reste des variables approuvés dans cet étude et leur l'influence est insignifiante. On constate un effet complémentaire sur l'investissement local en Algérie, alors que cet effet est de substitution en Tunisie et au Maroc. L'investissement étranger direct a réduit la taille de la population active en Algérie et il l'a augmentée en Tunisie, il a également un effet positif sur l'exportation en Algérie et au Maroc et un impact positif sur les importations du Maroc.

Mots Clés: Investissement direct étranger, déterminants, développement économique, croissance économique, pays hôte, avantages de domiciliation.

Foreign Direct Investment has registered an enormous growth over the past three decades, with the increased globalization of the world economy, looking outside a company's country borders has almost become a necessity rather than an opportunity. The importance of and the growing interest in the causes and consequences of Foreign Direct Investment has led to the development of a number of theories that try to explain why companies indulge Foreign Direct Investment, why they choose one country in preference to another to locate their foreign business activity, and why they choose a particular entry mode. As the aim of this work is to identify theoretical and methodological tools useful for the study of foreign direct investment policy attraction, the structure of this study will follow the approach of Agarwal (1980), Following this methodological path will help to us to offer analysis of the determinants of foreign direct investment.

Foreign Direct Investment influences the host country's economic development through the transfer of new technologies and know-how, formation of human resources, integration in global markets, increase of competition, firms' development and reorganization and other skills (managerial, marketing, accounting and so on). This process gives rise to costs and benefits for the countries involved: the investing country and the host country. There is even a fundamental disagreement on what constitutes the costs and benefits of Foreign Direct Investment from the perspectives of the two countries. This disagreement is indicated by the big gap between those holding pro-globalization, and those with anti-globalization.

This study contributes to the literature which investigates the determinants and impacts of foreign direct investment on Algerian, Tunisian and Moroccan economic development for the 1996-2014 period. More precisely, on one hand, we analyze the determinants of inward foreign direct investment in study countries. On the second hand, we test the effect of the foreign direct investment on economic growth, Domestic investment, Labor force and trade in Algeria, Tunisia and Morocco. For this purpose, we resort to a linear Regression approach, and we integrate a large set of control variables, as the inflation, the unemployment rate, the financial development, the exchange rate and the level of education.

Our results suggest that inward foreign direct investment to the economics of Algeria, Tunisia and Morocco affected by a variety of factors, and these factors vary from one country to another. Concerning the consequences of foreign direct investment on the study countries, our empirical evidence supports the view that Foreign Direct Investment affects economic development positively through the economic growth channel. Results confirmed that Foreign Direct Investment has a positive impact on economic growth rates in the three countries, as varied effects between positive and negative and the lack of impact on the rest of the dependent variables in the study, where it had a complementary effect on domestic investment in Algeria, while this effect substitution in Tunisia and Morocco. Foreign Direct Investment has reduced the size of the labor force in Algeria and increased it in Tunisia, also it has a positive effect on export in Algeria and Morocco and a positive impact on imports in Morocco.

Key Words: Foreign direct investment, determinants, economic development, economic growth, host country, location advantages.